الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة فرحات عبّاس سطيف-1-

كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التّسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور الحوكمة الاقليمية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

دراسة تحليلية مقارنة بين الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

إعداد الطالب:

صالح دباش

تحت إشراف:

أ.د عبد المجيد جنان

نوقشت علنا بتاريخ 06 فيفري 2019

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
علـــوني عمـــــار	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1-	رئيســـــا
جنـان عبـد المجيـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف-1-	مشرفا ومقررا
كبيش عبـد الحكيم	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1-	مناقشـــــا
شاقـور سعيـد شـوقي	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجـــل	مناقشـــــا
زعـــــلاني محمـــد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة باتنـــة-1-	مناقشـــــا
حـــــراق مصبـــاح	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي ميلة	مناقشـــــا
ونـــــاس فريـــــد	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة سطيف-1-	مدعـــــــو

السنة الجامعية: 2018-2019

وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

شكر و عرفان

في آخر هذا العمل المتواضع، أتقدم بالشكر والعرفان إلى **كل من أسهم، سهل، دعم وآزر** لإنجازه واخراجه بهذا الشكل.

وأخص بالذكر **الأستاذ الكريم عبد المجيد جنان**، الذي لم يدخر جهدا ولا وقتا لتقديم توجيهاته، نصائحه وتصويباته لي، على الرغم من انشغاله الدائم. فكان لي بحق، منارة اهتديت بها دائما على مسار هذا البحث.

إلى **الأساتذة الأجلاء في لجنة المناقشة**، أقدم لهم العرفان، الشكر والتقدير على جهدهم، وقتهم وصبرهم لقراءة هذا العمل، وتسديده بالنقد، التمحيص والتصحيح، ليكون نقطة ضوء على طريق المعرفة والبحث.

كما أقدم امتناني **لكل ممثلي الإدارات، المؤسسات، القطاعات والجمعيات، و كل الأفراد بولايات جيجل، بجاية، تيزي وزو والبويرة**، الذين لم يبخلوا بإجاباتهم، معلوماتهم شروحاتهم ومرافقتهم. فما كان لهذا العمل أن يتم من دون إسهاماتهم ومساعدتهم والوقت الثمين الذي خصصوه للاستماع إلى اسئلتي والإجابة عليها.

ولا يفوتني في الأخير أن أخص بالشكر والتقدير **كل موظفي، أعوان وإطارات الحظائر الوطنية تازة، قورايا وجرجرة**، الذين استقبلوني وقدموا لي كل التسهيلات، الوثائق والمعلومات، التي شكلت قاعدة ودعامة أساسية لإنجاز واتمام هذا العمل.

إهداء

إلى **أرواح أجدادي وجداتي الطاهرة،** الذين كابدوا ظلام التجهيل وعناء الحرمان، لنعيش نحن على محجة ونور التعلم والمعرفة.

إلى **الوالدين الكريمين،** وأحتسب عند الله عز وجل أن يكون هذا الجهد غيض عوض عن فيض عنائهما، تعبهما وصبرهما عنا، أمالهما ورجائهما فينا، ودعائهما لنا.

إلى **زوجتي ورفيقة دربي وأم أولادي،** التي آزرتني وقاسمتني انشغالي، ألبتني وشجعتني على تجاوز عقبات ومصاعب هذا العمل، واحتملت وصبرت على نوبات وتقلبات أحوالي وقلة اهتمامي.

إلى **أولادي إيمان، أيوب، بتول، زينب ومنار،** اللذين طبع ميلاد كل واحد منهم مرحلة جديدة في مسار التعلم وشغف المعرفة والبحث. فأحسبهم وآمل فيهم وأدعو لهم عالم الغيب والشهادة، أن يكونوا سارية لراية العلم ومنارة للمتعلمين.

إلى كل سائر على درب الأنبياء والرسل، الأخيار والمخلدين...

إلى كل هؤلاء، أهدي هذا العمل المتواضع.

ملخص

انطلاقا من الأهمية المزدوجة لتصميم التنمية المستدامة وفق المنظور الاقليمي، الذي يوفر إطارا نظريا ملائما لتحليل إشكالية التنمية الريفية المستدامة، وفي نفس الوقت، الأساليب والأدوات العملية لتجسيد الحلول الناجعة لها، لا سيما اعتبار تأسيس نظام للحوكمة الاقليمية المحلية بمثابة شرط أساسي وقاعدة استراتيجية لبناء وتنمية الأقاليم المحلية، فقد تمثل موضوع هذا البحث في تقييم فعالية الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بمؤسسات الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، في بعث صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية، ومدى انتاجها لمسارات أصلية، مندمجة وذاتية للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر. لتحليل هذا الموضوع، اعتمدنا على مقاربة تفسيرية مرحلية، مكنتنا من تصميم شبكة مؤشرات ومعايير لتقييم نمط الحوكمة الاقليمية ومسارات التنمية الريفية المستدامة ميدانيا، أين تم جمع المعطيات الضرورية من خلال اجراء 60 مقابلة شخصية مباشرة مع ممثلي الأطراف الاقليمية الفاعلة بهذه الحظائر، لكن أيضا بالاعتماد على المعطيات الموثقة، الملاحظة المباشرة والملاحظة التشاركية. حيث بينت النتائج المحققة، أن التنظيم المركزي للسلطة الادارية المحلية الذي يكرس استمرار الاعتماد على نمط التدخل العمومي القطاعي، الإداري، التقني والأحادي على مستوى الأقاليم المحلية، هو ما يشكل عاملا محددا لعدم فعالية الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بمؤسسات الحظائر الوطنية، التي لم ينتج عن تفعيلها تحول نمط التدخل العمومي نحو تبني العمل الجماعي لوقف وعكس مسارات التدهور بأقاليم هذه الحظائر. بينما يبقى وجود نخب محلية صاعدة من الأطراف الاقليمية الفاعلة، كثافة وتنوع العلاقات الاقليمية و امكانيات عقد شراكات متعددة المستويات، يعبر عن فرص لاتزال متاحة لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية الريفية، الحوكمة الاقليمية، الحظائر الوطنية، تازة، قوراية، جرجرة.

Résumé

L'objet de cette recherche est la mise en exergue de l'importance théorique et opérationnelle de l'approche territoriale dans l'analyse et la concrétisation du développement rural durable, notamment dans le cadre de l'implantation d'un système de gouvernance territoriale locale, qui est considéré à la fois, comme condition fondamentale et base stratégique dans la construction et le développement des territoires locaux. Dans cette double perspective, nous avons adopté une démarche explicative et progressive afin d'évaluer l'efficacité des dispositifs institutionnels de gouvernance territoriale dans l'impulsion des processus de gouvernance territoriale locale et, leurs résultats et effets sur la construction des trajectoires de développement rural durable dans les territoires des Parcs Nationaux de Taza, Gouraya et Djurdjura. En effet, cette démarche nous a permis la conception d'une grille d'évaluation, dont nous avons renseigné par le biais d'une recherche documentaire, la réalisation de 60 entretiens personnels directs avec les représentants des acteurs territoriaux, mais aussi l'observation directe et l'observation participative. Les résultats obtenus confirment l'inefficacité des dispositifs institutionnels de gouvernance territoriale dans les Parcs Nationaux suscités, qui restent tributaires de la persistance de l'organisation centralisée des pouvoirs administratifs locaux, plutôt favorable à l'approche sectorielle, technique, administrative et unilatérale, mais non plus en faveur de l'adoption par les acteurs territoriaux locaux d'une stratégie collective de l'action publique susceptible de stopper puis renverser les trajectoires de dégradation des territoires des Parcs Nationaux. Cependant, l'existence d'une élite montante d'acteurs locaux, la densité et la diversité des réseaux des relations territoriales et les possibilités de partenariat multi-niveaux, représentent des opportunités pour instaurer une telle dynamique.

Mots clés : développement durable, développement rural, développement territorial, Parcs Nationaux, Taza, Gouraya, Djurdjura.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

على غرار دول العالم التي شاركت في مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 بريودي جانيرو – البرازيل [1]، صادقت الجزائر على قرارات القمة وأصبح التزامها بتجسيد التنمية المستدامة أحد التحديات الأساسية للحكومات المتعاقبة. وفي مجال التنمية الريفية المستدامة التي أصبحت تمثل أحد المحاور الأساسية لجدول أعمال القرن 21[2]، فقد تطلب الانطلاق في تنفيذ هذه الالتزامات عدة سنوات. حيث كان إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية(PNDA)[3]سنة 2000، بمثابة أول إطار مؤسساتي يجند هذا المفهوم، على الرغم من استمرار اعتبار مسائل التنمية الريفية مرتبطة بسياسة التنمية الزراعية، و غياب أطر وآليات قانونية وتنظيمية ملائمة، على نظام تسيير الأراضي الزراعية (Bedrani، 2008). لكن اعتماد هذا البرنامج على أسلوب المشاركة في إطار لامركزية الاستثمار الزراعي والدعم الحكومي، و تشجيع بروز التنظيمات المهنية والتعاونيات الفلاحية، هو ما شكل تجديدا على المستوى المؤسساتي وتغيرا جذريا في الرؤية السياسية.

وفي ظل تنوع و شساعة المناطق الريفية، تعقيد وتشعب اشكالية التنمية الريفية المستدامة، وبغض النظر عن حركية التنمية الزراعية المحققة في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، فقد تبين بسرعة ومجددا حدود السياسات القطاعية في تحقيق التوافق بين تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية، ومتطلبات المحافظة على الموارد الطبيعية، التنوع الحيوي و الأنظمة البيئية الهشة، التي تمثل قاعدة لتجسيد التنمية الريفية المستدامة في إطار برنامج العمل الذي حدده جدول أعمال القرن 21 (Uniteds Nations، 1992).

بالإضافة إلى ذلك، دفعت الحاجة إلى مسايرة التحولات في المحيط المؤسساتي للقطاع الزراعي، تعزيز تعدد الوظائف التنموية للزراعة، تفعيل دور المنظمات المهنية وأدوات الدعم الزراعي، وخلق الشروط الضرورية لتأسيس حركية تنموية زراعية وريفية شاملة ومستدامة، إلى العمل على تحسين البرنامج الوطني للتنمية الزراعية وإطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR)[4] سنة 2003، الذي اعتبر لبنة جديدة في مسار تحول رؤية، أهداف وأدوات التدخل الحكومي على مستوى الفضاء الريفي عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، لكن أيضا تطبيق صيغ جديدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية في الجزائر (Ministère de l'agriculture، 2004).

1- 137 دولة و حكومة شاركت في مؤتمر القمة وصادقت على قراراته.

2- الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21.

3-Programme National de Développement Agricole.

4- Programme National de Développement Agricole et Rural.

من هذا المنطلق، فإن ما يستدعي التأكيد عليه في مسار بروز سياسة خاصة بالتنمية الريفية المستدامة في الجزائر ، سيما بعد إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية، هو السعي إلى مواءمة التدخل الحكومي مع خصوصية اشكالية التنمية الريفية، التي تتعلق أكثر بمتغيرات الواقع المحلي، رغم بقاء تركيز العمليات التنموية المبرمجة على أهداف شمولية وارتباطها بالقطاع الزراعي، كتحسين الظروف المعيشية للسكان، دعم التشغيل في الوسط الريفي، ورفع مستويات الأمن الغذائي تبعا للتوازنات الكلية للاقتصاد (Bedrani، 2008).

وفيما كان اعتبار الخصوصية المحلية ضمن هذا البرنامج في اعتماده على أطر تنظيمية وعملية متعددة، على غرار المشروع الجواري للتنمية الريفية (PPDR)[5]بالمناطق الجبلية، والمشروع الجواري لمكافحة التصحر (PPLCD)[6] بالسهوب، فقد ترافقت هذه الحركية مع إنشاء عدة أطر مؤسساتية لتوفير الموارد المالية، التقنية والتنظيمية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، كالصندوق الوطني لتثمين الأراضي عن طريق التنازل(FNMVTC)[7]، المحافظة السامية لتنمية السهوب(HCDS)[8]، المحافظة الوطنية لحماية وتثمين الساحل، المجلس الوطني للجبل... . لكن أيضا صدور عدة أطر قانونية في مجال حماية والمحافظة على الأنظمة البيئية الهشة والتنوع الحيوي، مثل قوانين تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حماية الساحل وتثمينه، حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة... . وتوجت هذه التحولات بصدور وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة(SNDRD)[9] التي أصبحت أول وثيقة في الجزائر تقترح رؤية شاملة ومنسجمة للفضاء الريفي وفق مقاربة اقليمية مندمجة (Lazarev، 2009؛Bedrani ، 2008).

في هذا السياق، أعلنت الجزائر سنة 2006 عن سياسة التجديد الريفي والزراعي التي حددت إطارا مؤسساتيا، تنظيميا وعمليا خاصا بالتنمية الريفية المستدامة يشكله التجديد الريفي، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة. حيث أصبح هذا الأخير ، بمثابة حجر الزاوية ضمن هذا الاطار، باعتباره أسلوبا منهجيا وأداة عملية يجسد المقاربة الاقليمية للتنمية الريفية المستدامة، كما يحقق اندماج عمليات التدخل العمومي، تنسيق الأهداف القطاعية، وبناء نمط جديد للحوكمة المحلية بالأقاليم الريفية يضمن التعاون الفعلي بين مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة الساعية إلى تحقيق أهداف مشتركة، على أساس بعث أشكال جديدة للتعاون وتنسيق الأدوار بين

5- Projet de Proximité de Développement Rural.
6- Projet de Proximité de Lutte Contre la Désertification.
7- Fonds National de Mise en Valeur des Terres par la Concession.
8- Haut-Commissariat au Développement de la Steppe.
9- Stratégie Nationale de Développement Rural Durable.

التنظيمات الريفية، الادارة المحلية، الجماعات الاقليمية، الجمعيات المحلية، المنظمات المهنية والحرفية، المؤسسات العلمية والاعلامية والسكان بصفة عامة (Bessaoud، 2006).

على هذا المستوى، تعبر سياسة التجديد الريفي عن بلوغ مسار تحول أطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي على مستوى الفضاء الريفي، مرحلة تناول الفضاء الريفي على أساس أنه موضوع إجتماعي، اقتصادي وركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة. حيث يتم اعتبار الاقليم وحدة هيكلية أساسية لهذا الفضاء، يسمح من خلال هندسته المتغيرة باحتواء تعدد، تنوع، اختلاف و تعقيد إشكالية التنمية الريفية المستدامة وتقديم الحلول الملائمة لها (Lazarev، 2009). ما يستدعي بشكل أساسي اعتبار العلاقة بين الفاعلين والمحيط الذي يعملون ضمنه في تصميم وتحقيق مشروع تنمية الاقليم الذي يكونونه. أي أن الحلول المقترحة وفق التصميم الاقليمي للتنمية الريفية المستدامة تكون مرتبطة، على وجه التحديد، بمفهوم الحوكمة الاقليمية الذي يفرض انخراطا قويا للسكان، وعلاقات جديدة بين المنتخبين والمسؤولين (التقنيين والسياسيين) من جهة، والسكان من جهة أخرى (Abdelhakim، 2006).

وبالنظر إلى كون الحظائر الطبيعية الوطنية أقاليم ريفية ذات خصوصية تنموية وقيمة طبيعية، حيوية وحضارية كبيرة، فقد استفادت من تأطير مؤسساتي، تنظيمي وقانوني يسمح لها بتسخير موارد بشرية، مالية، مادية تقنية وتنظيمية هامة، لتحقيق غايتها الأساسية في مجال تثمين والمحافظة على الموروث الطبيعي، الحيوي، الثقافي والتاريخي الذي تزخر به. ما يجعل منها أداة أساسية للتدخل العمومي على مستوى الفضاء الريفي، ويؤهلها من خلال مراكمتها للتجارب والخبرات عبر مسار وجودها، تطورها التاريخي، وشبكة علاقات التبادل والتعاون التي تقيمها مع مختلف الأطراف الفاعلة محليا، وبين بعضها البعض ومع مثيلاتها على المستوى الوطني، الجهوي والعالمي، لإدماج التحولات الجارية على مستوى أساليب العمل والتدخل، وتقديم نماذج يحتذى بها على مستوى الفضاء الريفي، خاصة على مستوى بناء نظام للحوكمة الاقليمية يشكل قاعدة ومرتكزا لتنظيم الاقليم حول مشروع للتنمية المستدامة.

الإشكالية

تتميز الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على، غرار مثيلاتها في الجزائر، بخصوصيتها الطبيعية، الحيوية، التاريخية، الثقافية، العلمية، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية. ما يجعل منها فضاءات ريفية ذات أهمية بالغة، تفرض تحديات ورهانات كبيرة في مجال تحقيق تنمية ريفية مستدامة للإقليم. فرغم أنها تستفيد من تأطير مؤسساتي خاص، تعرف هذه الحظائر عدة ظواهر تزداد حدتها وتأثيراتها السلبية في ظل التعقيد الذي يتسم به واقعها التنموي. حيث تتداخل وتتفاعل عوامل مختلفة في تشكيل هذا الواقع، الذي يتسم بوجود معوقات هيكلية ومرحلية، تجعل من تنسيق عمل الأطراف الفاعلة في إطار

نظام للحوكمة الاقليمية مهمة بالغة الصعوبة من جهة، ومحددا أساسيا في تحقيق فعالية برامج وعمليات التنمية الريفية المستدامة بهذه الحظائر، من جهة أخرى.

في الواقع، تعرف الحظائر الوطنية في الجزائر بصفة عامة، والحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على وجه التحديد، تحولات عميقة جعلتها تستقطب شريحة عريضة ومتنوعة من المهتمين، لكن أيضا من المتدخلين الذين أصبح ينظر إليهم كفاعلين إقليميين أساسيين، خاصة بعد ان أصبح اسم الحظائر الوطنية مقترنا بمفهوم الاستدامة. فقد شكل تبني والتحكم في أساليب وأدوات العمل التي يفرضها جعل مفهوم التنمية المستدامة واقعا عمليا رهانا تنمويا أساسيا، وفي نفس الوقت تحديا كبيرا، خاصة بعد تصنيف هذه الحظائر مجالات حيوية ذات أهمية عالمية من طرف منظمة اليونسكو.

على هذا المستوى، فقد تعززت إدارة الحظائر الوطنية بإطار تشريعي خاص[10]، انبثق عنه قانون أساسي جديد[11] للمؤسسات الادارية الموكلة لها هذه المهمة، تضمن اجراءات تهدف إلى تفعيل وجعل العمل الجماعي لمختلف الأطراف الفاعلة على مستوى أقاليم الحظائر الوطنية ممكنا وقاعدة حاسمة لتحقيق الاستدامة، لاسيما توسيع تمثيل هذه الأطراف بالمجالس التوجيهية للحظائر الوطنية، التي تدعم عملها كذلك بآليات رقابة جديدة، وأنشاء مجالس علمية لتقديم الاستشارة والخبرة العلمية.

إن الاعتراف بتعقيد الواقع المحلي بالحظائر الوطنية، ووضع الاجراءات المؤسساتية والتنظيمية التي تسمح بمشاركة الأطراف الاقليمية الفاعلة في تصور الحول الملائمة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، وفقا للمنهجية الاقليمية التصاعدية واعتبارا للخصوصية المحلية لكل حظيرة، لا يمثل فقط منطلقا لإيجاد وتحقيق هذه الحلول، ولكنه قبل ذلك خطوة أساسية في تشخيص جماعي لهذه الاشكالية.

إذ لم يعد ممكننا تجاوز مختلف العوامل المؤثرة في تشكيل هذا الواقع، على غرار التراكمات التاريخية لوجود الحظائر الطبيعية بالجزائر، نتائج السياسات العمومية القطاعية، أساليب العمل والتدخل التقنية، الأحادية والمركزية، المصالح المتناقضة للأطراف الفاعلة واختلاف منطق العمل والتدخل لديها، الرهانات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والبيئية التي يفرضها الواقع المحلي، الجهوي والوطني، طرق واساليب استغلال والمحافظة على الموارد الطبيعية، التنوع الحيوي والأنظمة البيئية... . حيث يصبح الاعتماد على الأطر التشريعية، الآليات والقواعد المؤسساتية والتنظيمية، وتبني المفاهيم العلمية، منفصلا عن الواقع أو دون فعالية، إذا لم يأخذ في الاعتبار عمل الأنظمة الاقليمية القائمة التي أنتجتها الأطراف

10- قانون رقم 11-02 صادر بتاريخ 17 فيفري 2011، متعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

11- المرسوم التنفيذي رقم 13- 374 صادر بتاريخ 09 نوفمبر 2013 يحدد القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية التابعة للوزارة المكلفة بالغابات.

الفاعلة، وتتداخل ضمنها وتشكلها شبكات العلاقات، التوافقات، القواعد الجماعية والمصالح المشتركة بينهم.

وفي سياق الأزمة الحالية، حيث يعود النقاش حول سبل تحديد وتثمين الموارد المحلية والبحث في صياغة وتأسيس نموذج جديد للنمو الاقتصادي بالجزائر، فقد أصبحت الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة في صلب تفاعلات متناقضة في الغالب، على اعتبار أنها فضاءات ذات مخزون عالي القيمة من الموارد الطبيعية، الحيوية، الثقافية والتاريخية. ما يجعل منها أقاليم نموذجية لتجسيد مفهوم الاستدامة من جهة، بينما ينطوي هذا التوجه على مخاطر حقيقة لدفع مسار التدهور بهذه الحظائر إلى مستويات غير قابلة للعكس، من جهة أخرى.

فالكثير من الأطراف الاقليمية، على غرار بعض الادارات القطاعية غير الممركزة، الجماعات المحلية، الخواص، المنظمات المهنية وحتى بعض الجمعيات، أصبحت تتهافت على أقاليم الحظائر الوطنية تحت غطاء تأسيس نشاطات اقتصادية مدرة لمناصب العمل وللجباية المحلية، لكنها لا تضع ضمن جدول أعمالها، تلبية شروط استدامة الموارد الطبيعية، المحافظة عل البيئة أو تحسين ظروف معيشة السكان. بل لا يتجاوز ذلك، في أحسن الظروف، شعارات ترفعها الكثير من هذه الأطراف كغطاء لتحقيق رهانات فردية.

هذا ما يجعل من رفع تحديات قلب التوجهات التاريخية لتدهور الحالة العامة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، ومواجهة ضغوطات المرحلة الحالية، نحو تأسيس مسارات تنمية ريفية مستدامة بأقاليمها، يرتبط بكسب رهان بناء نظام للحوكمة الاقليمية، يشكل إطارا حيويا لتنسيق وتحقيق العمل الجماعي لكافة الفاعلين بهذه الحظائر، انطلاقا من تفعيل الاجراءات المؤسساتية والتنظيمية المعدة لهذا الغرض، لكن أيضا من خلال تفعيل وتنشيط شبكات العلاقات المؤسساتية، الاجتماعية، الرسمية وغير الرسمية بينهم. ما يؤهل هذه الحظائر لأن تلعب دورا رياديا في تقديم نماذج عملية لإنتاج حركية تنمية ريفية مستدامة، وتوفير فرص حقيقية لنقلها وإعادة إنتاجها على مستويات إقليمية أخرى.

بناء على هذه الاعتبارات، تتمثل الاشكالية التي نسعى إلى تحليلها والاجابة عليها في هذا البحث، في السؤال التالي:

هل أدى تفعيل المجالس التوجيهية للحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة وتمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة فيها إلى بناء نظام حوكمة اقليمية بهده الحظائر؟ وإلى أي مدى أسهم ذلك في تأسيس مسارات تنمية ريفية مستدامة بها؟ وما هي العوامل الحاسمة في بناء هذه المسارات، امكانية نقلها واعادة انتاجها بأقاليم ريفية أخرى؟

إن معالجة هذه الاشكالية يقتضي الاجابة على مجموعة من الأسئلة التي تمت صياغتها بناء على تحديد شبكة من المؤشرات لتقييم المحاور الأساسية التي يتضمنها مفهوم الحوكمة الاقليمية ودوره في انتاج حركية تنمية مستدامة. حيث تتعلق هذه الأسئلة بشكل أساسي، بتحديد أصناف الأطراف الفاعلة على مستوى إقليم التدخل، مدى تأثيرها وسعيها لبناء أطر، اجراءات وقواعد تنسيق العمل الجماعي على مستوى ميدان البحث.

وفيما تتداخل حدود حركية بناء نظام حوكمة اقليمية وتأسيس مسار للتنمية الريفية المستدامة للإقليم، ويصعب الفصل بينهما عمليا، وفق ما يقدمه مفهوم الاقليم في هذا المجال، فأن تحليل الاشكالية المطروحة يقتضي كذلك الاجابة على الأسئلة الخاصة بتقييم قدرة هذه الأطراف على تحديد رهانات تنمية الاقليم، خلق وتجنيد موارد اقليمية خاصة، تفكيك معوقات العمل الجماعي، تصميم مشروع تنمية الاقليم، تجسيد العمليات التنموية وتحقيق شروط استدامتها.

من هذا المنطلق، تتفرع عن السؤال الرئيسي لإشكالية البحث الأسئلة التالية:

- هل يحقق تكوين المجالس التوجيهية للحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة تمثيل الأطراف الفاعلة بأقاليمها؟ وما مدى عمل هذه الأطراف لتحديد توجه للتنمية الريفية المستدامة بها؟
- هل ترتكز حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية المعنية على رهانات جماعية ومشتركة، تتوافق مع خصوصية الإقليم وطبيعة الضغوطات الممارسة به؟ وما هي العوامل المؤثرة في ذلك؟
- كيف يتم تجنيد الموارد الاقليمية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة؟ وما هي المعوقات التي يمكن أن تحد من فعالية ذلك؟
- فيما تتمثل أطر وعمليات تنسيق تدخل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية سابقة الذكر؟ وكيف تواجه هذه الأطراف صعوبات تنسيق عملها الجماعي؟
- ما مدى تكريس العمل الجماعي نمطا للتدخل العمومي بأقاليم الحظائر الوطنية موضوع الدراسة؟ و كيف انعكس ذلك في بناء مسارات للتنمية الريفية المستدامة يمكن نقلها وإعادة إنتاجها؟

الفرضيات

إنطلاقا من الملاحظات الأولية لعناصر الاشكالية المطروحة على المستوى الميداني للبحث، خاصة ما يتعلق بالوجود الفعلي للإجراءات و الأطر التنظيمية والمؤسساتية التي تهدف إلى تحقيق تحول أساليب التدخل العمومي وفق المنظور الاقليمي، لاسيما تنصيب المجالس التوجيهية بعد صدور القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية سنة 2013، تمثل الفرضيات التالية اجابات أولية على الاشكالية المطروحة، سنعمل على اختبار مدى صحتها في هذا البحث:

- وجود تشكيلة واسعة وغير متجانسة من المتدخلين والفاعلين بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، جعل من عضوية بعضهم في المجالس التوجيهية لا يحقق تمثيلا متوازنا للأطراف الفاعلة، ويلبي فقط الشروط الشكلية لعمل هذه المجالس؛
- التنظيم المركزي الاداري، القطاعي والتقني لحركية التنمية المحلية يشكل عاملا أساسيا في غياب رهانات تنموية جماعية ومشتركة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، ويحول دون اعتبار خصوصية الاقليم والضغوطات الممارسة به؛
- تجنيد الموارد الإقليمية بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، على غرار شبكة العلاقات الاقليمية والمعلومات التنموية، يتم من خلال استراتيجيات فردية، ويتميز بعدم تناظر في ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى هذه المواد؛
- تعمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على تحسين تنسيق تدخلها، الذي يتم غالبا في إطار أجهزة التنسيق المؤسساتية الرسمية؛
- ادراك الأطراف الاقليمية الفاعلة لأهمية العمل الجماعي لم يتطور إلى نمط جديد للتدخل العمومي، ما انعكس في ضعف مسارات التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وجعل فرص نقلها أو اعادة انتاجها غير مجدية.

هيكلة ومناهج البحث

إن الفكرة الأساسية التي نسعى إلى تبريرها وتأكيدها في هذا البحث، هي أن بناء نظام للحوكمة الاقليمية على مستوى الأقاليم الريفية المحلية، هو ما يمثل قاعدة أساسية وإطارا استراتيجيا لتأسيس وترقية مسارات للتنمية الريفية المستدامة بها ولها. هذا ما يجعلنا نعمل وفق نسق وتسلسل منطقي لتحقيق هذه الغاية. حيث قمنا بتقسيم البحث إلى جزئين أساسيين، الجزء الأول بعنوان الاطار النظري والمفاهيمي للبحث الذي ينقسم بدوره إلى أربعة فصول، بينما ينقسم الجزء الثاني بعنوان الإطار الإجرائي ونتائج البحث الميداني، إلى خمسة فصول.

في الفصل الأول بعنوان مسارات ومراحل بروز التنمية المستدامة، سنعمل على توضيح الخاصية التوافقية لمفهوم التنمية المستدامة، التي يرتبط وجودها بمسار بروز وتبني هذا المفهوم على المستويين الفكري والسياسي. وقد تضمن القسم الأول من هذا الفصل، المسار الفكري لبروز التنمية المستدامة، كمفهوم علمي في إطار النظرية الاقتصادية بصفة عامة، والحقل العلمي الذي يهتم ضمنها بالتنمية، بصفة خاصة. هذا ما قادنا إلى ابراز أن الجدال العلمي الذي ساير تطور مفهوم التنمية بالتوافق مع تطور النظرية الاقتصادية في العصر الحديث، قد ارتبط بالتفاعلات السياسية في مخاض التحولات التي شهدتها

العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقل ليشغل مفهوم الاستدامة بعد أن أصبحت التأثيرات البيئة للنشاطات الاقتصادية في مجال اختصاص النظرية الاقتصادية.

أما في القسم الثاني، الذي تضمن المسار السياسي لبروز مفهوم التنمية المستدامة، فقد تضمن تحليل المراحل الأساسية لمسار المفاوضات الدولية، التي أفضت إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الدولي، وطبعت بدورها هذا المفهوم بخاصيته التوافقية. حيث شكلت التأثيرات السلبية للنشاطات الاقتصادية على البيئة، محورا للتفاوض والتفاعلات السياسية بين المجموعات الدولية المتعارضة، كما أصبحت المواضيع البيئية غير منفصلة عن الرهانات السياسية والاستراتيجية لهذه المجموعات. بينما فتح التوافق الدولي حول مفهوم التنمية المستدامة، فضاءات جديدة لبناء مسارات تعاون وتنسيق بين الكثير من الأطراف المتعارضة، على مستويات وفي مجالات مختلفة.

في الفصل الثاني تحت عنوان التصميم الاقليمي للتنمية المستدامة، وضحنا ما يقدمه مفهوم الاقليم، وبالتالي المقاربة الاقليمية، لجعل التنمية المستدامة مفهوما ذو شرعية علمية وقبول عالمي من جهة، وأداة عملية في إطار السياسات، البرامج والمشاريع التنموية من جهة أخرى. إذ تضمن القسم الأول من هذا الفصل، المحاولات التي جرت ضمن التيارات الفكرية الأساسية المكونة للنظرية الاقتصادية، و هدفت إلى تبرير المهام الجديدة للاقتصاد التي يفرضها مفهوم الاستدامة، على غرار التكفل بالتأثيرات السلبية للنشاطات الاقتصادية على البيئة واستغلال الموارد الطبيعية.

وتطرقنا في القسم الثاني إلى نشأة وتطور رؤية تنموية جديدة، تأخذ في الاعتبار متغير المكان والعوامل المرتبطة به، لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، التي نتجت عن العولمة وأصبحت مع مرور الوقت إحدى خصائصها. حيث أعيد استعمال الاقليم كمفهوم يدمج كل هذه المتغيرات، يحقق الخاصية التوافقية لمفهوم التنمية المستدامة ويقدم أساليب وأدوات علمية وعملية جديدة لتحليل، فهم وإدارة حركية الاقتصاد والتنمية، على غرار مفهوم التنمية المستدامة ونظام الحوكمة الاقليمية.

أما الفصل الثالث بعنوان أسس وادوات تجسيد التنمية المستدامة وفق المنظور الاقليمي، فيركز على ابراز الأسس التي تمثل قاعدة لوجود التنمية المستدامة مضمونا وواقعا ملموسا، حسب ما يقدمه التصميم الاقليمي من أطر، أساليب وأدوات عملية تهدف إلى تعزيز وتكريس وجود هذه القاعدة، وضمان فعاليتها. لهذا الغرض، ينقسم هذا الفصل إلى قسمين أساسيين، يتناول القسم الأول أسس التنمية المستدامة من منظور إقليمي، أين يكون مفهوم الاقليم باعتباره بناء اجتماعيا، الإطار الأساسي لحركية التنمية المستدامة. أي أن وجود الاقليم، هو في حد ذاته تعبير عن وجود حركية تنمية اقليمية، يرتبط

تحديد معالمها، توجيهها نحو أهداف محددة وضمان استدامتها، بدور الأطراف الاقليمية الفاعلة وقدرتهم على تجنيد شبكة العلاقات التي تربطهم، خلق وتثمين الموارد الاقليمية.

ويتضمن القسم الثاني مشروع التنمية الاقليمية باعتباره الأداة الأساسية لتجسيد التنمية المستدامة للإقليم، من خلال أنه تجسيد لهيكلة أسس ومكونات تنمية الاقليم، ويعتمد على استراتيجية محددة المعالم، الأهداف والمراحل. هذا ما يمكننا من وضع شبكة من المعايير الموضوعية لتقييم مضمون ومستوى حركية التنمية المستدامة بإقليم معين، أين يكون التركيز على تحليل ومعالجة إشكالية التنمية الريفية المستدامة بالأقاليم الريفية.

في آخر هذا الجزء، وبعد ما فصلنا مختلف العناصر التي تشكل أساسا لجعل التنمية المستدامة مفهوما عمليا وواقعا ملموسا، يبقى السؤال ملحا حول طريقة عمل هذه العناصر ، تركيبتها وترتيبها، لتنتج وتحقق هذا الواقع. هذا ما يعبر عنه مفهوم الحوكمة الاقليمية الذي تضمنه الفصل الرابع بعنوان نظام الحوكمة الاقليمية ودوره في حركية التنمية المستدامة. حيث يتطرق القسم الأول إلى التعريف بمفهوم الحوكمة من حيث الاصطلاح، النشأة، المجالات والمستويات. بينما يتضمن القسم الثاني مفهوم الحوكمة الاقليمية كنظام ذاتي لإدارة حركية تنمية الاقليم، يجعل العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة ممكنا ومنسقا على محاور مختلفة، سيما تشخيص اشكالية التنمية المستدامة، تحديد، حشد وتجنيد الموارد الإقليمية، تصميم وتنفيذ مشروع واستراتيجية تنمية الاقليم.

في الجزء الثاني بعنوان الإطار الإجرائي ونتائج البحث الميداني، يتضمن الفصل الخامس شرحا مفصلا عن الخطوات والاجراءات المنهجية لإنجاز التحقيقات الميدانية على مستوى أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وهذا بالتطرق أولا إلى المقاربة المعتمدة للقيام بهذه التحقيقات، الحدود الموضوعية، الزمانية والمكانية للبحث الميداني، أدوات وإجراءات جمع المعطيات وتحليلها. أما الفصل السادس، السابع والثامن، فسنعرض من خلالها النتائج الأساسية للبحث الميداني، بناء على تحليل المعطيات الميدانية، ووفق تسلسل منطقي يلبي الحاجة للإجابة على أسئلة البحث وفحص فرضياته. يتكون كل فصل من قسمين، يقدم القسم الأول السياق الاقليمي المحلي بكل حظيرة، بينما يتضمن القسم الثاني نتائج التحقيقات الميدانية وفق خمسة محاور أساسية هي:

- الأطراف الاقليمية الفاعلة (أصنافهم، أدوارهم، تمثيلهم المحلي، تأثيرهم الاقليمي ورؤيتهم حول توجه التنمية المستدامة للإقليم)؛
- خصوصية الاقليم ورهانات التنمية المستدامة(اعتبار مكونات الخصوصية المحلية، تطور السياسات العمومية، الضغوطات الممارسة بالإقليم ورهانات تنمية الاقليم)؛

- موارد ومعوقات التنمية المستدامة للإقليم (مستوى الموارد المجندة، طبيعة وتطور العلاقات الاقليمي، انتاج وتبادل المعلومات)؛
- أطر وإجراءات تنسيق العمل الجماعي(طبيعة وتكوين أطر التنسيق، عمليات تنسيق العمل الجماعي، معوقات التنسيق، وجهود تحسين التنسيق)؛
- نتائج وتأثيرات العمل الجماعي(تحول نمط التدخل العمومي، مسار التنمية الريفية المستدامة، عمليات التدرب والتعلم الجماعيين، عمليات الابتكار التنظيمي وإعادة البناء المؤسساتي).

عرض نتائج البحث من خلال هيكلتها على أساس ميدان البحث أولا، ثم وفق محوري السياق الاقليمي المحلي وحركية التنمية الريفية المستدامة المميزة لكل إقليم، مكننا في نهاية هذا الجزء من مقارنة فعالية الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بمؤسسات الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، في تأسيس مسارات للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر. وهو ما كان مضمون الفصل التاسع، الذي وضحنا من خلاله العوامل المؤثرة ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة، لاسيما تحديد خصائص نمط الحوكمة الاقليمية المحلية، لكن كذلك مسارات التنمية الريفية المنتجة وعوامل استدامتها.

تبعا للمتطلبات المنهجية التي تفرضها صياغة اشكالية البحث، تبني المقاربة والمفاهيم العلمية الملائمة وتحليل المعطيات الميدانية، فقد اعتمدنا في هذا البحث على عدة مناهج علمية. أين كان تجنيد المنهج التاريخي من أجل تتبع وجود، تطور، تأثير وارتباط عدة عوامل مختلفة، عبر مراجل تاريخية أساسية، في تكوين اشكالية التنمية الريفية بالحظائر الوطنية عامة، والحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على وجه التحديد. كما كان ذلك أساسيا على المستوى النظري لتأطير معالجة الاشكالية المطروحة كذلك، لا سيما توضيح الطبيعة التوافقية وتعدد أبعاد مفهوم التنمية المستدامة، الذي يقتضي اعتبار السياق التاريخي وتأثير بعض الأحداث والتفاعلات في مراحل تاريخية محددة. بينما استدعى تأكيد ملائمة، فعالية وانسجام المقاربة الاقليمية مع الطبيعة التوافقية وتعدد أبعاد مفهوم التنمية المستدامة، اعتماد التحليل التاريخي أيضا، لإبراز العوامل المؤثرة في اضفاء الشرعية والقبول على هذا المفهوم وفق التصميم الاقليمي، خاصة على مستوى ارتباط هذا الأخير بظواهر اقتصادية، اجتماعية، سياسية وفكرية، نشأت وتطورت عبر مسار تاريخي معين.

أما على مستوى البحث الميداني، فقد اعتمدنا منهج دراسة الحالة في تحليل اشكالية التنمية الريفية المستدامة على مستوى أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، أين تقتضي الخصوصية المحلية، سيما الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية، ابراز مختلف جوانب ومكونات هذه الاشكالية على مستوى كل حظيرة. حيث تكون الاجابة على أسئلة البحث، فحص الفرضيات وتقديم المعالجات، بناء على الاحاطة

بمختلف العناصر المكونة لهذه الخصوصية، وترتبط الملاحظات والمعطيات الميدانية للبحث بهذه المكونات، على غرار المعطيات المتعلقة بطبيعة الأطراف الاقليمية الفاعلة، العلاقات التي تقيمها، عملها ودورها في حركية الحوكمة الاقليمية ومسار التنمية الريفية المستدامة.

وفيما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي على مستوى كل حالة، في توصيف هذه الحركية، ابراز خصائصها، تحليل المعطيات واستنتاج الارتباطات والتأثيرات، على أساس شبكة مؤشرات التقييم المعدة لهذا الغرض، فإن تقديم استنتاجات قوية وقابلة للتعميم، سيما على مستوى تقديم المعالجات الضرورية لتحسين نظام الحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية، واقتراحات نقل واعادة انتاج مسارات محلية للتنمية الريفية المستدامة، هو ما استدعى على هذا المستوى، اعتماد المنهج المقارن لإجراء المقارنات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، تعزيز صلابة التبريرات والتقييمات المقدمة لتحليل الاشكالية المطروحة، و فحص مدى صحة فرضيات البحث من عدمها.

أهمية وصعوبات البحث

يكتسي البحث أهمية بالغة على عدة مستويات. فعلى المستوى العلمي، يشكل الاهتمام المتزايد للكثير من الباحثين بموضوع الحوكمة الاقليمية والتنمية المستدامة مؤشرا أساسيا على ذلك. فقد أصبح تناول مفهوم الحوكمة الاقليمية في العديد من المجالات، وخاصة في مجال التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية المستدامة بالتحديد، يستقطب باحثين من مختلف التخصصات، على غرار العلوم الطبيعية والزراعية، الجغرافيا والعديد من تخصصات ومجالات العلوم الاجتماعية. هذا ما يؤكده العدد المعتبر للفعاليات العلمية، الأبحاث، المقالات والكتب المنشورة في موضوع الحوكمة الاقليمية في السنوات الأخيرة (Chia، وآخرون، 2010). أين تكون الاجابة على الأسئلة المتعلقة برهانات الأطراف الفاعلة أساسية في تحليل نظام الحوكمة الاقليمية، كما يصبح تحليل الاشكاليات المرتبطة بطبيعة هذه الأطراف، أدوارها، طرق تدخلها والاستراتيجيات التي تعتمدها...، جوانب غير معروفة وذات أهمية كبيرة في معرفة وتحديد خصائص وتوجهات حركية التنمية على مستويات وفي مجالات مختلفة.

فعلى الصعيد السياسي والمؤسساتي، وبعد أن أصبحت الاستدامة خطابا عالميا وتبنتها الهيئات والمؤسسات الدولية، على غرار الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة الغذاء والزراعة...، والعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة والتنمية، فقد أصبحت مقاربة الحوكمة الاقليمية تشكل رهانا للدول والحكومات في إطار السياسات والبرامج التنموية التي تقودها، سواء كان ذلك في إطار الشراكة مع المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، أو من خلال الالتزام بالاتفاقيات الدولية وقبول تقييم هذه الهيئات والمنظمات للجهود التنموية العمومية.

هذا ما يضفي الأهمية البالغة على موضوع البحث، أين تكون معرفة تأثير العوامل الخارجية في بعث صيرورة للحوكمة الاقليمية وبناء مسارات للتنمية الريفية المستدامة بالأقاليم المحلية، ضمن مشاريع الشراكة الأجنبية أو السياسات العمومية، ودورها في تحول أساليب التدخل العمومي، أحد الاهتمامات الاساسية للبحث في هذا الموضوع. كما أن الغموض الذي يكتنف عمل بعض المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجالات التنمية المستدامة، وبقاء الكثير من التساؤلات قائمة حول دورها الحقيقي، يجعل من البحث في الرهان على مفهوم الحوكمة الاقليمية من قبل هذه الأطراف، ذو أهمية استراتيجية.

ميدانيا، فإن تحليل الإشكالية المطروحة على مستوى أقاليم مجموعة من الحظائر الوطنية، يضفي بدوره أهمية أساسية على هذا البحث. إذ لم يتوقف تنامي دور الحظائر الوطنية، كأدوات مؤسساتية أثبتت فعاليتها في حماية والمحافظة على موروث طبيعي، بيئي، حيوي، حضاري واقتصادي غني، متنوع وفريد، سيما في ظل اتساع الشرعية العلمية، المؤسساتية والاجتماعية لمفهوم الاستدامة. فقد أصبحت الحظائر الوطنية في الجزائر، الإطار المؤسساتي المحلي والجهوي الأساسي المفضل لتكريس مفهوم الاستدامة عمليا، في ظل ما تعرفه هذه الحظائر من مواكبة تشريعية وتنظيمية، لجعلها أكثر فعالية في القيام بأدوارها التنموية على مستوى أقاليمها، ومنطلقا لنشر تجاربها وخبراتها بأقاليم ريفية أخرى.

من جانب آخر، وبالنظر إلى التعقيد الذي يميز السياق الإقليمي المحلي، حيث تتراكم التأثيرات التاريخية، التداخلات المؤسساتية، الاستراتيجيات الفردية والجماعية للفاعلين والمجموعات الاجتماعية، نتائج السياسات القطاعية، العوامل الخارجية، التطورات والتحولات الجارية والعوامل الظرفية...، يصبح مفهوم الحوكمة الاقليمية إطارا تحليليا شاملا، يوفر أساليب وأدوات العمل الجماعي التي تحقق تحول طرق التدخل العمومي نحو تنسيق فعال لتدخل مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة (أطراف خاصة، عمومية، متباعدة، قليلة التنظيم أو غير منظمة) (Chia، وآخرون، 2010). هذا ما يجعل من تقييم مدى التقدم في تأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية، كشرط وضمانة أساسية في بناء مسارات للتنمية الريفية المستدامة بها، يكتسي أهمية علمية على مستوى تجنيد هذا المفهوم في التحليل والبحث، وأهمية عملية بما يقدمه من امكانيات لمحاكاة أساليب العمل الجماعي في سياقات ميدانية مختلفة.

وعلى اعتبار الطبيعة الإبستمولوجية الحركية لمفهوم الحوكمة الاقليمية، حيث يتميز بهندسة متغيرة وفق السياق الذي يتم تناوله فيه، سيما المجال العلمي، الزماني، المكاني، الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي... ، فقد واجهتنا صعوبات منهجية كبيرة في ضبط الحدود الموضوعية للبحث الميداني، خاصة

على مستوى إعداد شبكة المعايير المعتمدة في تحليل وتقييم حركية الحوكمة الاقليمية. ففي حين تكاد تنعدم الأعمال التي ركزت على تقديم وتحديد أدوات عملية لهذا الغرض (Chia، وآخرون، 2010)، فقد أدت التراكمات الكبيرة للأدبيات المنتجة في موضوع الحوكمة، ضمن أطر نظرية مختلفة (إقتصادية، سياسية، اجتماعية...)، إلى اضفاء مزيد من التعقيد والتشعب على هذا المفهوم. وفيما يعزز تبني المقاربة الاقليمية للتنمية المستدامة من هذا التعقيد، حين يصبح من غير الممكن الفصل تماما بين مجال الحوكمة الاقليمية والتنمية الريفية المستدامة عمليا، ناهيك عن الحجم الهائل للمعطيات الضرورية لتحديد وفهم مختلف أبعاد حركية الحوكمة الإقليمية، وعلاقتها بأبعاد التنمية الريفية المستدامة وجوانبها، فذلك ما جعل من تصميم الأداة الأساسية في جمع المعطيات الميدانية عملية بالغة الصعوبة والمخاطرة.

وفيما كان اتساع الحدود المكانية للبحث على محور يتحاوز طوله 250 كلم ويمس ولايات جيجل، بجاية، البويرة وتيزي وزو، فقد شكل ذلك تحديا أساسيا في إنجاز البحث الميداني، سيما على المستوى اللوجستي وبرمجة الخرجات الميدانية لمقابلة الأطراف الإقليمية الفاعلة، من أجل شرح موضوع البحث، ثم طلب الحصول على المعطيات المتعلقة بمختلف محاور الموضوع. فكانت العقبات الأساسية هي تحديد الأطراف التي يمكن أن يكون لها دور في حركية الحوكمة الاقليمية والتنمية الريفية المستدامة، ثم توفرها واستعدادها لتقديم المعطيات المطلوبة.

إذ لم نتمكن في عدة خرجات ميدانية من مقابلة الأشخاص الذين تم تحديدهم على أنهم يمثلون مصادر معطيات مهمة، سواء بسبب انشغالهم في نشاطات مهنية أو مهام إدارية، تحويل أو مغادرة أماكن عملهم، غيابهم، عدم القدرة على تحديد أماكن وجودهم، وفي الغالب رفض وتردد بعضهم تقديم أية معطيات عن الموضوع. حيث شكلت حساسية بعض الأطراف تجاه الأسئلة المطروحة، أو عدم اطلاعها على جوانب الموضوع، عوامل زادت من صعوبة الحصول على المعطيات، وتردد الكثير من الأطراف المستهدفة في الاجابة، أو حتى تقديم أمثلة توضيحية وتبريرات موضوعية. خاصة عندما تتعلق هذه الأسئلة بالعلاقات بين الأطراف الفاعلة، المصالح الفردية أو الجماعية، التفاعلات بينهم، تقييمهم لأداء بعضهم البعض، الرهانات والاستراتيجيات المتبعة...، باعتبار ذلك معطيات تكون في الغالب غير تصريحية، غير معلنة أو ضمنية.

أهداف البحث

يندرج انجاز هذا البحث في سياق الاستمرار والتعمق في دراسة اشكالية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، والسعي من خلال دراسات ميدانية لتقديم تحليل يمكن من تحصيل أكبر قدر لفهمها، ثم

المساهمة في اقتراح الحلول العملية الأكثر ملاءمة للواقع الميداني، تطلعات السياسات التنموية والتقدم العلمي في هذا المجال. على هذا الأساس، سنعمل من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف العام للبحث: انطلاقا من التأكيد على أهمية وملاءمة مدخل الحوكمة الاقليمية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، لا سيما تبيان أن مفهوم الاستدامة يتضمن ويتناسب في تصميمه وفي شروط تحقيقه مع ما يقدمه هذا المدخل، يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في تقييم فعالية عمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية في خلق صيرورة حوكمة إقليمية محلية، تجعل العمل الجماعي للأطراف الفاعلة بأقاليم هذه الحظائر ممكنا، ومنطلقا لهم لبناء أطر و قواعد جديدة لتصميم وتنسيق نشاطات التنمية الريفية المستدامة وتدخلهم جماعيا لتجسيدها.

الأهداف الفرعية: ينبثق عن الهدف العام للبحث ثلاثة أهداف ثانوية تتمثل فيما يلي:

- تحديد خصائص صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، من خلال إبراز الأطراف الفاعلة الأساسية في تأسيسها، مدى تجندهم، رهاناتهم، مواردهم، وتفاعلاتهم؛
- تحديد العناصر الأساسية لمسارات التنمية الريفية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر ، من خلال توضيح طبيعة العمليات والمشاريع التنموية المنجزة أو الجارية، طرق تصميمها، الموارد المجندة والأهداف المسطرة؛
- إبراز العوامل المؤثرة في تأسيس صيرورة حوكمة إقليمية محلية، نتائجها، تأثيراتها وحدودها في بناء مسار للتنمية الريفية المستدامة للإقليم، وفرص إعادة الانتاج والنقل التي تتيحها؛
- إقتراح اجراءات عملية لتحسين نظام الحوكمة الإقليمية بالحظائر الوطنية وجعلها أداة مؤسساتية نموذجية في تأسيس مسارات للتنمية الريفية المستدامة بالأقاليم الريفية.

دراسات سابقة

دون ان يكون هدفنا هو إجراء مسح شامل للدراسات والأبحاث المنجزة في موضوع الحوكمة الإقليمية والتنمية الريفية المستدامة، سنقدم في هذا العنصر مجموعة من الدراسات والأبحاث الحديثة، التي تم انتقاؤها على أساس تقاطعها مع هذا البحث على عدة محاور، أين يكون اهتمامنا منصبا على إبراز مستوى تقدم البحث العلمي في الموضوع، المجالات العلمية التي تنتمي إليها هذه الدراسات والأبحاث، المقاربات النظرية المرجعية والميدانية المعتمدة فيها، المفاهيم العلمية التي تجندها، السياقات الميدانية التي أجريت فيها، الأساليب والأدوات المستعملة في جمع وتحليل المعطيات والنتائج المحققة.

على هذا المستوى، و مقابل ما قدمه مؤلفو هذه الأعمال، تضفي هذه الأخيرة تأكيدا على أهمية البحث في الموضوع، أصلية النتائج المحققة وتماشيها مع التحولات والتطورات الحاصلة في مجال البحث العلمي، على المستويين النظري والميداني.

أولا- دراسة للباحثين C. PERRET[12] و C. GAGNON[13]، قدما نتائجها بالمؤتمر العلمي الدولي الثالث CIST2016 - En quête de territoire(s)، في مارس 2016، بمدينة قرونوبل بفرنسا، ونشرت بوثيقة المؤتمر تحت عنوان:" Identité(s), gouvernance villageoise et développement territorial viable en Kabylie"، الصفحات من 377 إلى 384.

بالنظر إلى حداثة هذه الدراسة، فهي تعكس التطور الذي تتسم به الأبحاث والمعارف في مجال التنمية بصفة عامة، سيما منها التي تعتمد على المقاربة الاقليمية للتنمية المستدامة. حيث تتميز هذه الأبحاث بتعدد التخصصات، ويشترك في انجازها باحثون من عدة جامعات أو مراكز بحث في مختلف أنحاء العالم ومن مختلف التخصصات العلمية. كما يتم الاعتماد على أساليب عمل مبتكرة، موارد وامكانيات كبيرة، خاصة تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة، شبكات بحوث عالمية ومؤسسات دعم دولية.

هذا ما يعبر عنه بوضوح انتماء مؤلفا هذه الدراسة إلى جامعتين بقارتين مختلفتين، وانجاز البحث الميداني بقارة أخرى. فيما تعكس اشكالية البحث، المتعلقة بتحليل العلاقة بين الهوية الاقليمية، أشكال رأس المال الاجتماعي، عمليات التدخل الحكومي ونظام الحوكمة الإقليمي المحلي، مدى تداخل ميادين علمية مختلفة على مستوى موضوع الدراسة، على غرار مجالات التهيئة الاقليمية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية.

في الواقع، تتقاطع الدراسة على عدة مستويات مع هذا البحث، سيما التعقيد الذي أشرنا إليه ويطبع الموضوع عامة. ما يستدعي تجنيد مجموعة من المقاربات والأطر النظرية المرجعية، التي لا تكون متاحة سوى من خلال فرق بحث متعددة التخصصات. وهنا يؤكد الباحثان أن تحليل الإشكالية التي يثيرها موضوع الدراسة، يستدعي عمليا الاعتماد على عدة أطر علمية في مجالات مختلفة، على غرار المقاربة الاجتماعية من أجل تحليل مكونات الهوية الاقليمية، الفردية والجماعية، القيم والرموز الاجتماعية وأشكال رأس المال الاجتماعي التي تمثل مكونات أساسيا لنظام الحوكمة الاقليمية. فيما يتم تحليل عمليات التدخل الحكومي في إطار مقاربة تهيئة وتنمية الاقليم وفق مبادئ الاستدامة، فيكون اللجوء إلى المقاربة البيئية ضروريا وأساسيا لتحديد مضمون رأس المال الطبيعي وطرق تثمينه والمحافظة عليه. كما تطرق الباحثان إلى أهمية المقاربة الانسانية في بحث بعد التنمية البشرية الذي يمثل أحد المحاور

12- **Cécile PERRET,** IREGE, Université de Savoie Mont-Blanc (France).
13- **Christiane GAGNON**, Université du Québec à Chicoutimi (Canada).

الأساسية للتنمية الاقليمية المستدامة، من خلال ما تهدف إليه من بناء القدرة الذاتية للمجموعات الاجتماعية والأفراد على تلبية حاجاتهم، تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

مقابل ذلك، أي تجنيد عدة أطر نظرية من مجالات علمية مختلفة، فقد عملنا في هذا البحث، على تبني الإطار النظري الذي يتلاءم أكثر مع تعدد أبعاد الاشكالية المطروحة، إنطلاقا من ميدان تخصصنا ودون المخاطرة باعتماد مقاربات لا نتحكم فيها. إذ تدمج المقاربة الاقليمية الأدوات والأساليب العلمية التي توفرها مقاربات مختلفة ضمن إطار مرجعي واحد، يوفر الرؤية الشاملة والمفاهيم الأساسية التي تمكننا من تحليل أكثر عمقا ودقة لمختلف أبعاد إشكالية البحث.

إنطلاقا من الاطار النظري المعتمد، قدم الباحثان مجموعة من المفاهيم العلمية التي عملا من خلالها على توضيح مضمون المتغيرات الأساسية للدراسة، حيث مثل الإقليم باعتباره بناء اجتماعيا ونتاجا للتاريخ، الثقافة و التقاليد، وهو بدوره منتجا للهوية الاقليمية ولأنظمة الحوكمة الفريدة والمتعددة، المفهوم الأساسي في بناء شبكة المؤشرات المعتمدة في تحليل العلاقة الاشكالية بين الهوية الاقليمية، عمليات التدخل الحكومي، أطر الحوكمة الاقليمية المحلية والتنمية الاقليمية المستدامة في منطقة القبائل بالجزائر.

من جانب أخر، فقد أسهم اعتماد المقاربة الاجتماعية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمقاربة الانسانية في مجال التنمية البشرية، في تجنيد مفهوم رأس المال الاجتماعي ومفهوم المجتمع المدني، من أجل فهم عمل لجان المداشر -" تجماعت باللغة الأمازيغية"- باعتبارها أحدى آليات الحوكمة الاقليمية التي يمكن أن تدمج عدة أشكال من رأس المال الاجتماعي الهيكلي والمعنوي، على غرار رأس المال الاجتماعي المدني. فيما كان استعمال مفاهيم تقدمها المقاربة البيئة، على غرار مبدأ الاحتياط، مفهوم الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية للأنظمة البيئية، والمساواة بين الأجيال المتعاقبة، من أهم المفاهيم التي تم تجنيدها لتحديد مفهوم التنمية الاقليمية المستدامة، الذي يأخذ في الاعتبار العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وفق قيم التنمية البشرية.

بغض النظر عن مدى عملية ترسانة المفاهيم التي جندها الباحثان في هذه الدراسة، يشكل مفهوم الاقليم باعتباره بناء اجتماعيا أحد المحاور الأساسية المشتركة للبحث مع هذه الدراسة. حيث يعبر وجود الاقليم عن أصل حركية التنمية الاقليمية المستدامة، كما هو الحال في تحديد مضمون التنمية الاقليمية المستدامة، على غرار اعتبار مشروع التنمية الاقليمية الذي يؤسسه الفاعلون، الأداة الأساسية لتحقيقها. فيما اعتمدنا مفاهيم أخرى في تحديد بعض جوانب الموضوع، على غرار الأطراف الفاعلة، الموارد الاقليمية، نظام الذكاء الاقليمي، التنمية الريفية المستدامة ومفهوم الحوكمة الاقليمية لتحليل مضمون

وعمل نظام الحوكمة الاقليمية والتنمية الريفية المستدامة. فيما لم نكتفي في هذا البحث، بوصف علاقات جوانب محددة في الموضوع، انطلاقا من أحكام عامة ومسبقة يتم العمل على تبريرها دون البحث في احتمال عدم مطابقتها للواقع الميداني المستهدف، على غرار ما قدماه البحاثان في هذه الدراسة.

على المستوى الميداني للدراسة، قدم الباحثان التبريرات الموضوعية لاختيار منطقة القبائل في الجزائر باعتبارها اقليما لغويا بالدرجة الأولى، يتميز بهوية تاريخية، حيوية رأس مال اجتماعي وبيئي، ونظام للحوكمة الاقليمية التقليدية الذي استمر وجوده على مدى مراحل تاريخية مختلفة، تكونه بصفة أساسية لجان القرى والمداشر والقيم الاجتماعية والأخلاقية الخاصة، على غرار قيم المساعدة المتبادلة، التضامن الاجتماعي، التعاون، الالتزام وشهامة الانسان البربري.

وفيما يمتد الاقليم الجغرافي لمنطقة القبائل، من ولاية جيجل شرقا إلى الجزائر العاصمة نحو الغرب على الشريط الساحلي، ومن ولاية سطيف إلى البويرة على محور الهضاب العليا، يعتبر الباحثان أن لإقليم القبائل البربرية امتدادات عابرة لحدود البلدان المغاربية وليست له حدودا طبيعية واضحة سوى ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا. هذا ما يتباين كثيرا مع ميدان هذا البحث، رغم أن أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة موجودة في هذه المنطقة، سوى أن حدودها معروفة بدقة وعلى نطاق أديق، ما انعكس أيضا في تباين المقاربة الميدانية، المجتمع المستهدف، تصميم ادوات جمع المعطيات والمناهج العلمية المعتمدة للبحث مع هذه الدراسة.

فقد تبنى الباحثان اجراءات عملية تتلاءم مع طبيعة ميدان الدراسة، من خلال تجنيد شبكة البحث التي تجمعهما بباحثين بجامعة تيزي وزو لتوزيع استمارة على عينة من الطلبة، كما شملت الدراسة جمعيات ناشطة في مجال الثقافة القبائلية بفرنسا وكندا. حيث تم جمع 170 استمارة تتضمن 22 سؤالا مغلقا، مع امكانية الاجابة بعدة اختيارات و6 أسئلة مفتوحة، وهو ما اعتبره الباحثان لا يلبي شروط اجراء تحقيق احصائي بكل العمليات الضرورية، بالنظر إلى صغر العينة مقابل حجم مجتمع الدراسة.

أما المقاربة الميدانية التي اعتمدناها في هذا البحث، فقد كان تبنيها من أجل أن تتلاءم في نفس الوقت مع تعدد أبعاد الاشكالية المطروحة، ومن جانب أخر لكي تتوافق مع شدة تعقيد السياق الميداني وانطلاقا من التحديد الدقيق للمجتمع المستهدف، الذي يتمثل في الأطراف الفاعلة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة وممثلة بمجالسها التوجيهية، أو تلك التي يتم تحديدها بأنها فاعل أساسي وتشارك مع الأطراف الأخرى، في عمليات ومشاريع تنموية بأقاليم هذه الحظائر. هذا ما جعلنا نعتمد في جمع المعطيات الميدانية على الوثائق الميدانية، الملاحظة المباشرة، الملاحظة التشاركية و المقابلات الشخصية. فيما كان

الحضور الميداني والتواصل المباشر مع الأشخاص الممثلين للأطراف الاقليمية الفاعلة المختلفة، كلما كان ذلك ممكننا، هو الأسلوب العملي في جمع المعطيات المتعلقة بمختلف جوانب الموضوع.

إن تباين سياق البحث الميداني و المقاربة العملية المعتمدة في جمع المعطيات مع ما قدمه الباحثان في هذه الدراسة، قد تجلى كذلك في نتائج هذه الأخيرة، أين تمت إعادة تأكيد الملاحظات المبدئية، على غرار أهمية الهوية "القبائلية" وارتباطها بالإقليم، الدور الأساسي للجان المداشر والقرى في نظام الحوكمة الاقليمية، باعتبارها رمزا للثقافة القبائلية ومشاركتها في التنمية المحلية، دورها في استمرار الحياة اليومية بالقرى القبائلية. حيث يحل نظام الحوكمة الاقليمية في بعض الحالات، محل تدخل الدولة أو مكملا لدورها، رغم تأثر دور هذه اللجان بتنامي قوة النظام الحكومي لإعادة توزيع الثروة.

في واقع الأمر ، ورغم أهمية النتائج التي وصل إليها الباحثان في هذه الدراسة، إلا أنها تركت الكثير من الأسئلة عالقة، على غرار الدور الفعلي للجان القرى والمداشر ، كفاعل اقليمي أساسي في نظام الحوكمة الاقليمية، مكونات هذا النظام وطريقة عمله... . أي غياب اجابات محدد حول علاقات وعمل هذه اللجان مع أطراف إقليمية أخرى، كالمؤسسات العمومية والمنظمات المجتمعية والمهنية الحديثة، الموارد التي تجندها في هذا الاطار والعمليات التنموية التي تشارك فيها... . وهي الأسئلة التي تم اعتبارها جانبا أساسيا لإشكالية هذا البحث، وقمنا بمعالجتها على مستوى أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة.

هذا ما يعبر عن عمق التحليل والنتائج المحققة في هذا البحث، على أساس أن الاجابات المقدمة بمثابة إضافة معرفية أساسية في مجال التنمية الاقليمية المستدامة بصفة عامة، ناهيك عن تأكيد ملاءمة الاطار النظري المرجعي، المقاربة الميدانية والمناهج العلمية المتبعة في تحليل الاشكالية المطروحة، لاسيما ما يقدمه التحليل المقارن لحركية الحوكمة الاقليمية بأقاليم محلية، من توضيح عوامل التناغم والاختلاف في مسارات التنمية الريفية المستدامة بهذه الأقاليم، رغم وجودها بمنطقة يتم اعتبارها متجانسة على عدة مستويات. بينما أكد الباحثان في هذه الدراسة، أن بعض المفاهيم التي اعتمدا عليها كانت غير عملية ميدانيا، على غرار مفهوم رأس المال الاجتماعي، أشكاله و علاقته بنظام الحوكمة الاقليمية والتنمية الاقليمية المستدامة.

ثانيا- رسالة لـ Ivaldo De Sousa Moreira، تحت عنوان: Gouvernance territoriale du développement rural au Brésil : cas d'un front pionnier "Portal da Amazônia". مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة تولوز 2 (UTM Le Mirail)، قسم الجغرافيا وتهيئة المحيط، نوقشت في فيفري 2014، منشورة على الموقع الإلكتروني: https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01124281.

إنطلاقا من التماثل الكبير بين موضوعي البحث وهذه الرسالة، يتضح مرة أخرى تقاطع العديد من الميادين العلمية في مجال الحوكمة الاقليمية والتنمية الريفية، سيما وأنها مقدمة في تخصص الجغرافيا وتهيئة المحيط. وفيما تعكس هذه الرسالة المستوى المتقدم للبحث العلمي في الموضوع، يظهر مدى تفاوت مستويات البحث مقارنة بالسياق الذي عملنا ضمنه. حيث كان إنجاز أجزاء هامة منها خلال مشاركة الباحث في مشروع علمي[14] يقوده الصندوق العالمي للمحافظة على الحياة البرية بالبرازيل، يموله الاتحاد الأوروبي و تشارك فيه عدة مراكز بحث وجامعات محلية وأجنبية بفرق بحث متعددة التخصصات. أما الموضوع الأساسي الذي عالجته هذه الرسالة، فقد تمثل في بحث عمل الفضاءات المؤسساتية للحوكمة الاقليمية وتصميم مشاريع التنمية الاقليمية التي تم انجازها على مستوى اقليم "Portal da Amazônia"، وهو نفس المدخل الذي تبنيناه لبحث الحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية المعنية، إنطلاقا من تحليل عمل المجالس التوجيهية لهذه الحظائر، باعتبارها فضاءات مؤسساتية للحوكمة الاقليمية.

بنفس المستوى من التماثل والتقارب، يعتبر الباحث في هذه الرسالة أن الشرعية العلمية للمقاربة الاقليمية وعمليتها الميدانية هي تبريرات أساسية لتبنيها كإطار مرجعي أساسي في تحليل إشكالية الحوكمة الاقليمية وعلاقتها بالتنمية الريفية. فقد أصبح اعتماد السياسات الحكومية على المقاربة الاقليمية شائعا منذ مطلع القرن 21، على غرار دول امريكا الجنوبية عامة والبرازيل بصفة خاصة. على هذا الأساس، يتم اعتبار ها المدخل المفضل لتحليل العلاقات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة إنطلاقا من الأطر والاجراءات التي توفرها هذه السياسات. وقد أكدنا على أهمية هذا العامل في الجزائر، على غرار سياسة التجديد الريفي والأطر التشريعية والمؤسساتية التي تم وضعها من أجل تلبية ضرورة مشاركة وتدخل الأطراف الفاعلة في إدارة المجالات المحمية.

في هذا الاطار جند الباحث مجموعة من المفاهيم العلمية التي توفرها المقاربة الاقليمية، سيما التصميم الاجتماعي للإقليم، مشروع التنمية الاقليمية باعتباره عاملا أساسيا في هيكلة عملية البناء الاقليمي، ومفاهيم الحوكمة الاقليمية والتنمية الاقليمية المستدامة، وهي نفس المفاهيم التي اعتمدنا عليها في تصميم شبكة معايير وتقييم حركية الحوكمة الاقليمية والتنمية الريفية المستدامة في هذا البحث.

على غرار معظم البحوث في مجال التنمية الريفية، يتمثل التباين الأساسي بين الرسالة و هذا البحث في السياق الميداني الذي يرتبط في الغالب بالإقليم والمدخل الذي يعتمده الباحث في تحليل اشكالية البحث. حيث ينعكس ذلك بالضرورة على اجراءات وادوات جمع وتحليل المعطيات وكذلك النتائج

14- مشروع **Dialogos** من أجل المحافظة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية في الأمازون البرازيلي.

المحققة. إذ يمثل "Portal da Amazônia" شمال ولاية "Mato Grosso" في البرازيل، الاقليم الذي شمله البحث الميداني في هذه الرسالة، وهو اقليم فلاحي يتميز بمخزون هام للتنوع الحيوي، يعرف حركية تنموية نشطة وتطور متسارع. يتكون المجتمع المستهدف من الأطراف الاقليمية العمومية، الخاصة والمجتمعية أو الافراد الذين تم تحديدهم أساسيين ضمن أطر التشاور واتخاذ القرار التي حددها برنامج التنمية الجهوية من جهة، وبرنامج التنمية المستدامة للأقاليم الريفية من جهة أخرى.

على هذا المستوى، يتضح الاختلاف الأساسي بين المقاربتين الميدانيتين في هذه الرسالة وتلك التي اعتمدنا عليها في اجراء التحقيقات الميدانية. ففي حين لا يختلف المجتمع المستهدف من حيث طبيعة الأفراد (أطراف اقليمية فاعلة)، تهدف التحقيقات الميدانية في الرسالة إلى مقارنة حركية الحوكمة الاقليمية والتنمية الريفية ضمن أطر مختلفة وعلى مستوى إقليم واحد، فيما عملنا في هذا البحث على مقارنة حركية الحوكمة الاقليمية والتنمية الريفية ضمن نفس الإطار وعلى مستوى أقاليم مختلفة. وبينما يجند الباحث أدوات علمية يوفرها الميدان العلمي الذي ينتمي إليه، على غرار تشخيص الاقليم، لا تختلف أدوات البحث الاجتماعي المجندة لجمع المعطيات المختلفة حول عناصر الموضوع، حيث تم اعتماد المقابلات الشخصية، الملاحظة التشاركية وتحليل الوثائق الميدانية.

أما أهم النتائج التي تحصل عليها الباحث فتكشف تقاربا كبيرا مع نتائج هذا البحث، سيما على مستوى التنسيق القطاعي. حيث يتضح غياب التنسيق بين قطاعات أساسية في مجال التنمية الريفية المستدامة، سيما بين القطاع الفلاحي الذي ترتكز عليه مشاريع التنمية الريفة، فيما لا يوجد تكامل للنشاطات المؤسسة مع قطاع الصناعات التحويلية. وفي حالة وجود تفاعل بين القطاع الزراعي وقطاع المقاولات في الأقاليم الريفية، خاصة أن النشاطات الفلاحية هي بالدرجة الأولى نشاطات عائلية، فإن الأفضلية غالبا ما تكون لصالح المؤسسات وليس العائلات والمزارعين أو السكان بصفة عامة. كما بين الباحث أن التنمية المستدامة بالأقاليم الريفية عملية ضعيفة بالنظر إلى أنها ترتكز على مشاريع ظرفية، تضع في مقدمة أولوياتها الإمكانيات المادية على حساب الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقليمية المستدامة.

أما نظام الحوكمة الاقليمية فيتميز بخضوعه للمنطق القطاعي ويشوبه ضعف الاتصال وتبادل المعلومات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، سيما بين المؤسسات العمومية التي غالبا ما تقودها المصالح الخاصة القطاعية أو الفردية. هذا ما انعكس على استدامة عمليات التنمية التي تضمنتها مشاريع التنمية الريفية، على اعتبار أنها لم تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية وركزت فقط على انجاز عمليات اقتصادية وهيكلية، تخللها ضعف القطاعات في فهم المنهجية الاقليمية للتدخل العمومي.

هذا ما يعبر عن أفاق واسعة للبحث في مجال الحوكمة الاقليمية والتنمية الريفية المستدامة في سياقات وطنية واقليمية مختلفة، سيما أن هذه النتائج تنسجم إلى حد كبير مع ما توصلنا إليه في هذا البحث، على غرار هيمنة المنطق القطاعي على منهجية التدخل العمومي في إطار سياسات وبرامج التنمية الريفية المستدامة، وفي نفس الوقت ضعف أو غياب التنسيق والاتصال بين القطاعات والمؤسسات العمومية.

ثالثا- ملف بحث لـ Valery Michaux، **تحت عنوان:** Gouvernances et démarches territoriales concertées, conditions de performance et valeurs ajoutées: une analyse à la lumière de recherches sur la performance collective, la coordination et les différentes formes de compétences collectives. مقدم لنيل شهادة تأهيل إدارة الأبحاث في علوم التسيير، جامعة قرونوبل 2 (Université Pierre Mendes France)، قسم الاقتصاد والمالية، الجزء2، نوقش في أفريل 2010، منشور على الموقع الإلكتروني: https://hal-neoma-bs.archives-ouvertes.fr/tel-01252626

يتضمن هذا الملف سلسلة من الأبحاث الحديثة في موضوع الحوكمة الاقليمية والتنمية المستدامة، أنجزها أو شارك في إنجازها المؤلف في ميدان الإدارة الاقليمية، الذي يمثل حقلا علميا ناشئا في علوم التسيير ، يعرف تطورا كبيرا على المستوى الدولي ويهتم بتقاسم الكفاءات الاقليمية، على غرار معرفة الاقليم، الفاعلين المحليين وقدرتهم على صياغة استراتيجية تنمية الاقليم، وصولا إلى التشخيص الاستراتيجي للإقليم، بناء تصور مشترك حول هذا التشخيص ووضعه حيز التنفيذ.

في هذا المجال يتم تناول الجوانب، الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة التي تتضمنها الأطر والاجراءات الإقليمية التشاركية من خلال مفهوم الحوكمة الاقليمية، سواء كان ذلك على مستوى البحث أو التطبيق. هذا ما يجعل موضوع الحوكمة الاقليمية والتنمية المستدامة من بين المجالات الأكثر تطورا، والتي يكتسي البحث فيها أهمية أساسية، سيما في سياق التحولات التي يعرفها التدخل العمومي في مختلف المجلات التنموية على الصعيد الدولي، الوطني والاقليمي المحلي.

ضمن هذه السلسلة من الأبحاث، يؤكد المؤلف على الامكانيات الكبيرة التي تم تجنيدها، سيما مشاركة عدة مؤسسات ومراكز بحث. وباعتبار الهدف الأساسي هو تقييم سياسة عمومية اقليمية، فقد ميز هذه الأبحاث مشاركة الأطراف الاقليمية الفاعلة على مستوى الأقاليم المعنية، ما أضفى عليها طابعا خاصا، باعتبارها تقييما إقليميا ذاتيا مبتكرا ومتقدما جدا. هذا ما يجعلنا نؤكد على تقدم هذا البحث في مسايرة تطور حركية البحث العلمي على المستوى الدولي، رغم الحدود التي يفرضها سياق البحث الأكاديمي الوطني عامة، وطبيعة الموضوع بصفة خاصة.

في هذه السلسلة من الأبحاث، قدم المؤلف المقاربة الاقليمية كإطار مرجعي أساسي، يوفر الأدوات العلمية الخاصة بعلوم التسيير، لتحليل اشكالية فعالية أنماط الحوكمة الاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة للإقليم، انطلاقا من تقديم مفهوم التدخل العمومي مكان السياسات العمومية. حيث أدى تراجع الدور المركزي للدولة إلى ترك المساحة واسعة لتشكيلة واسعة، متعددة ومختلفة من الأطراف الاقليمية الفاعلة التي تقوم بصياغة وتنفيذ برامج عمومية. في حين تتحدد المشاكل التي يجب معالجتها من خلال اجتماع الفاعلين حول حالات مختلفة، ما يؤدي إلى نشأة حلولا ملائمة ومنسجمة مع كل حالة. ما يجعلنا أمام تأسيس أنماط متعددة للحوكمة الاقليمية المحلية لتي تتضمن بروز كفاءات جماعية للإدارة الاقليمية.

هذا ما يتطابق تماما مع الاطار المرجعي والمفاهيم العلمية التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، سيما في تصميم شبكة معايير التقييم لقراءة وتحليل المعطيات، حيث تم التركيز على إبراز مدى تطور كفاءات ادارية جماعية تشاركية، الأطر والاجراءات التي حددها الفاعلون لهذه الغاية، باعتبارها من أهم نتائج وتأثيرات نظام الحوكمة الاقليمية الذي يؤسسه الفاعلون. على هذا المستوى، يعتبر الباحث أن تقييم القيمة المضافة لتطبيق سياسة عمومية وفق منهجية التدخل العمومي، وضمن إطار للحوكمة الاقليمية المحلية متعددة المستويات، الأقاليم والأطراف الفاعلة، ليس تمرينا بسيطا، بل عملا في غاية الصعوبة يشكل حدودا لجهود البحث الفردية المعزولة.

ميدانيا، شملت سلسلة الأبحاث التي تضمنها هذا الملف، على مراحل متتالية بين سنتي 2004 و2008، عدة أقاليم محلية بفرنسا و بلجيكا، انطلاقا من مشروع"INTRREG IIIB" لبناء الشراكة بين إقليمين نموذجيين، إقليم شبه حضري وإقليم ريفي، في إطار الاستراتيجية الاقليمية للتنمية التشاركية أو ما يعرف بسياسة " les Pays" بفرنسا. حيث تم اتباع منهجية مرحلية لإنتاج وجمع المعطيات، تصنيفها، تشفيرها وتحليلها من خلال تتابع لمراحل الاستكشاف، الاكتشاف والاستنتاج التي تتلاءم مع التعقيد الكبير الذي تتميز به هذه السلسلة من الأبحاث، سيما تعدد واختلاف السياقات المحلية. إذ لا تتحدد الأسئلة المتعلقة ببحث الواقع الميداني للموضوع مسبقا، وانما تتبع مسار الاكتشافات أثناء عملية البحث، ما يسمح بإدماج الفرضيات التي تظهر عبر هذا المسار في مراحل مقبلة.

وفيما تعتمد هذه الخطوات على منطق تفسيري من أجل فهم تفاعل الأطراف الاقليمية ضمن أطر التنسيق والتعاون التي يؤسسونها محليا، فإن تحليل وقراءة المعطيات يتم من خلال شبكة معايير خاصة بميدان علوم التسيير ، ما يجعل مستوى انسجام البحث مع سلسلة البحوث في هذا الملف كبيرا، سيما على مستوى الأدوات والأساليب المعتمدة في انتاج المعطيات وتحليلها، على غرار المقابلات الشخصية

والملاحظة التشاركية وتحليل الوثائق. سوى أن اتساع نطاق هذه البحوث ليشمل عدة أقاليم، اعتمادها على أساليب مبتكرة ومعقدة، بالنظر إلى الامكانيات المسخرة والشبكة الكبيرة من مؤسسات ومراكز البحث والدعم المشاركة، جعلها أكثر شمولا وقابلية لتعميم النتائج المحققة.

كما كان اعتماد مناهج علمية متعددة في تحليل موضوع هذه البحوث، على غرار منهج دراسة الحالة، المنهج الوصفي التحليل والمنهج المقارن أحد نقاط التقاطع الأساسية مع هذا البحث. أين يبين المؤلف أن الاعتماد على دراسة الحالة يمكن الباحث من التعمق في اكتشاف أسباب الظاهرة، عزلها وتحديد ارتباطاتها، من خلال تحقيق مراحل متتابعة للاكتشاف – الوصف – التحليل والتفسير. أما المقارنة فتسمح بتحديد سريع للعوامل المؤثرة في ظاهرة معينة وخصوصية الحالات المقارنة، مكنت الباحث من إجراء مقارنات بين أقاليم مختلفة وأماكن مختلفة داخل اقليم واحد.

من خلال سلسلة الابحاث هذه، يؤكد الباحث على وجود تطور مهم لأنماط الحوكمة الاقليمية بالأقاليم الريفية وشبه الحضرية، ورغم اعتباره أن هذا التطور بطيء إلا أنه ذو فعالية في تأسيس حركية محلية للتنمية المستدامة للإقليم. فالأقاليم الأعلى أداء هي تلك التي نجحت في بناء نظام للحوكمة الاقليمية المحلية، حيث تعرف تطورا لثقافة جديدة لاتخاذ القرار ، ووضع معايير وعادات تعاون بين الفاعلين. من جانب أخر، وضح الباحث أن التطورات والتغيرات التي تعرفها الأقاليم المحلية بفرنسا وبلجيكا، وتندرج في سياق تحول نموذج التدخل العمومي على المستوى الدولي، لم تؤدي إلى جعل كل الأقاليم تتمتع بنظام حوكمة إقليمية فعالة. كما أن تجند نواة صغيرة متكونة من نخبة قليلة على مستوى الأطراف الاقليمية الفاعلة، يؤكد على أن البعد الاداري لنمط الحوكمة الاقليمية يلعب دورا حاسما ومحددا على مستوى الأداء العام للإقليم.

في هذا البحث، وبغض النظر عن الاختلافات الأساسية مع سلسلة البحوث في هذا الملف، سيما على مستوى اتساع وشمولية هذه الأخيرة وتباين السياقات الميدانية، سوى أن النتائج التي تحصلنا عليها تشير إلى وجود تجانس كبير في التوجهات العامة لنمط الحوكمة الاقليمية للأقاليم المحلية التي تمثلها في هذا البحث الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة. حيث تختلف حركية الحوكمة الاقليمية المؤسسة من إقليم إلى أخر ، رغم ضعفها بصفة عامة. في حين أن من بين العوامل الأساسية في وجود أو غياب هذه الحركية، هو وجود أو غياب نخبة من الأطراف الفاعلة، تمثل المحرك الأساسي لها.

الجزء الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

من منطلق تصميم قاعدة نظرية صلبة، ملائمة وتمثل مرجعية أساسية لتحليل اشكالية البحث، كما توفر الأدوات العلمية والأساليب المنهجية التي تمكننا من تحصيل المعطيات الميدانية الضرورية لذلك، لاسيما صياغة شبكة مؤشرات ومعايير لقراءة، فهم، تقييم ومعالجة مختلف جوانب هذه الاشكالية، يوضح هذا الجزء أولا خاصيتي التوافقية وتعدد أبعاد مفهوم التنمية المستدامة، اللتان ترتبطان بالمسارين السياسي والفكري لبروز هذا المفهوم.

وفيما يترتب على هاتان الخاصيتان اشكالية شرعية وعملانية التنمية المستدامة، يتضمن هذا الجزء كذلك، توضيح مدى ملاءمة المقاربة الاقليمية في معالجة هذه الثنائية، ليس فقط من خلال جعل التنمية المستدامة ذو قبول عالمي، لكن أيضا بما يوفره مفهوم الإقليم من رؤية شاملة ومندمجة، وأدوات عملية مرنة تستجيب في نفس الوقت لتعقيد، تعدد وخصوصية الفضاءات التنموية المحلية.

على هذا المستوى، وبالإضافة إلى جلاء الغموض حول مفهوم التنمية الريفية المستدامة، الذي أصبح مرادفا لتنمية الأقاليم الريفية، يتضمن آخر هذا الجزء، مفهوم الحوكمة الاقليمية باعتباره نظاما ذاتيا لإدارة حركية تنمية الاقاليم المحلية، الذي يسمح في نفس الوقت، بتشخيص اشكالية التنمية الريفية المستدامة، تحديد، حشد وتجنيد موارد الاقليم، ثم تصميم وتنفيذ مشروع واستراتيجية تنمية الاقليم. ويعتمد وفق نمط جديد للتدخل العمومي، على العمل الجماعي للأطراف الفاعلة في كل مراحل بناء وتنمية الإقليم.

الفصل الأول

مسارات ومراحل بروز التنمية المستدامة

1. مسارات ومراحل بروز التنمية المستدامة

تمهيد

يعتبر نشر تقرير براندتلاند في أدبيات التنمية المستدامة، المحطة الأساسية التي يشاد بفضلها على مختلف المستويات في التأسيس لمرحلة جديدة للتنمية، لاسيما اعتماد التعريف الذي حدده هذا التقرير لمفهوم التنمية المستدامة كمرجع أساسي[1] على المستوى العالمي. فيما لم يعكس صدور هذا التقرير تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" عفوية أو وضوح هذا المفهوم، بنفس القدر الذي يعكسه عدد و بساطة المفردات التي تضمنها. فقد بدى أن كل المشكلات التي لم يجد لها الاقتصاد حلولا جذرية قد تكفل بها هذا المفهوم، بالإضافة إلى المهمة الجديدة المتعلقة بالبيئة (Bürgenmeier، 2005).

في الواقع، فقد كان تبلور مفهوم التنمية المستدامة نتاجا لعدة مسارات متقاطعة ولا تزال مستمرة، جعلت منه مفهوما جدليا على أكثر من صعيد، لا سيما على المستويين الفكري والسياسي اللذان شكلا أهم مسارات بروز وتطور هذا المفهوم. هذا ما سنعمل على توضيحه في هذا الفصل، من خلال ابراز أهم مراحل وتفاعلات هاذين المسارين، وأن ارتباطهما وتداخلهما قد طبعا مفهوم التنمية المستدامة بخاصيتي تعدد الأبعاد وطبيعته التوافقية، اللتان جعلتا التفاعلات حول شرعية وعملانية التنمية المستدامة مستمرة على نفس المسارين.

1.1. المسار الفكري لبروز مفهوم التنمية المستدامة

لا ينفصل تحديد مفهوم التنمية المستدامة عن مسار تطور مفهوم التنمية بصفة عامة. فقد كانت إضافة مصطلح الاستدامة للتعبير عن توسع التنمية لتشمل الدول المتقدمة، بعدما اقتصرت على الدول التي صنفت أنها متخلفة، وسميت بدول العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين. فيما كان هذا التوسع ناتجا على اعتبار أن التأثيرات الايجابية للنشاطات الاقتصادية أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية (Scott، وآخرون، 2006).

هذا ما يمثل في جوهره تطورا للنظرية الاقتصادية، التي تمثل التنمية ضمنها، المجال العلمي الذي يهتم بتأثيرات النشاطات الاقتصادية على الجوانب الاجتماعية، السياسية والبيئية أخيرا. فطالما كان تطور نظريات التنمية رديفا للنظرية الاقتصادية المهيمنة (Mendell، 2002). أي أن تناول مواضيع التنمية كان دائما من منطلقات فكرية ثابتة ضمن الفترة الزمنية المرجعية، ما ينعكس على مضمون مفهوم التنمية

1- يدعى تقرير براندتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي لعبت دورا أساسيا في تحقيق التوافق حول مفهوم التنمية المستدامة ضمن لجنة الأمم المتحدة من أجل البيئة والتنمية، حيث نص هذا التعريف على: « التنمية المستدامة هي تنمية تلبي حاجات الحاضر دون أن تقوض قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتهم » (Jounot، 2004 صفحة 3).

من خلال أنها تبرير علمي للواقع وليس محاولة لإخضاعه إلى عمليات تغيير محددة الأهداف. ما يبقي الغموض والجدل يكتنفان هذا المفهوم إلى يومنا هذا (Rist، 2007؛ Bürgenmeier، 2005).

من هذا المنطلق، يتضح مدى التعقيد الذي يعتري مفهوم التنمية، الذي يمتد في عمق تطور النظرية الاقتصادية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إذ لم تنفصل فكرة تحقيق الرفاهية الاجتماعية و تحليل مختلف تأثيرات النشاطات الاقتصادية عن أي من أطر التحليل الكلاسيكي والكلاسيكية الجديدة خلال هذه الفترة (Scott، وآخرون، 2006).

وفيما لا يتعلق الأمر هنا، بتقديم مسح شامل وتفصيل لأدبيات تطور مفهوم التنمية، تجدر الاشارة أن تأسيس نظرية التنمية، قد جاء في سياق موجة التحرر من الاستعمار التي عرفتها الكثير من الدول حديثة النشأة بعد الحرب العالمية الثانية، على غرار أغلب دول قارة افريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية (Scott، وآخرون، 2006؛ Bürgenmeier، 2005). فأطلق اسم بلدان العالم الثالث على جزء هام من دول العالم المعاصر، وأصبحت التنمية مرادفة لبلوغ البلدان حديثة النشأة، مستوى التطور والرفاهية الذي بلغته الدول المتقدمة، التي تتشكل في غالبيتها من الدول الاستعمارية (Bürgenmeier، 2005).

في هذا السياق، ظهر مفهوم التنمية وتطور في ظل التجاذبات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. فقد تجلى الاعتماد على نظرية التوازن العام للإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، في تأسيس نظريات التنمية التي تتبنى فكرة ضرورة توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات الأساسية في اقتصاديات الدول المتخلفة. حيث يفترض أن ينعكس ذلك على النمو، وتخفيض معدلات الفقر في هذه الدول، وهذا على غرار مضمون نظرية مراحل النمو (Scott، وآخرون، 2006؛ Bürgenmeier، 2005؛ العيسوي، 2001).

وبعدما تبينت محدودية نتائج السياسات التنموية التي تم تصميمها على هذا الأساس في الكثير من دول العالم الثالث (Anctil، وآخرون، 2015)، بل ترسخ تخلفها واتسعت الفجوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة (العيسوي، 2001)، توجه باحثون من هذه الدول، في ستينات القرن الماضي، إلى البحث والتركيز على مسألة تنمية بلدانهم. حيث ظهرت فكرة التبعية، وضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي أعتبر بأنه أحد أشكال التحرر من الاستعمار التقليدي.

في هذه المرحلة، تم تفسير تخلف دول العالم الثالث في إطار نظرية المركز والأطراف، التي دعت إلى فك ارتباط هذه الدول عن الدول الامبريالية، و تحقيق تنميتها على أساس بناء علاقات متوازنة معها، يتم في إطارها توطين الصناعة والتكنولوجيا مقابل تزويد الدول المتقدمة بالمواد الأولية(Bürgenmeier، 2005؛ العيسوي، 2001). وفيما كان الهدف هو احلال الواردات، فقد ترافقت السياسات التنموية التي تبنتها

دول العالم الثالث في هذه المرحلة، بإجراءات لحماية انتاجها، عبرت عن سمو المنطق السياسي والأيديولوجي على المنطق الاقتصادي.

وقد أدى استقطاب دول العالم إلى حدوث الصدمة البترولية الأولى سنة 1973 (Anctil، وآخرون، 2015)، وقبلها الغاء نظام صرف الدولار من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971. كما توضحت في هذه المرحلة، معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يقوده تيار اللبرالية الجديدة، من خلال اعتبار أن حل مشكلة التنمية لا يكون سوى بتحقيق النمو الاقتصادي (Bürgenmeier، 2005).

وفيما تبينت من جديد حدود سياسات توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا في الكثير من دول العالم الثالث، وهيمنة اللبرالية الجديدة على المؤسسات المالية الدولية، ظهرت مع بداية الثمانينات دول صناعية ناشئة، استقطبت اهتمام الباحثين في مجال التنمية (Scott، وآخرون، 2006)، سيما في ظل انكماش الاقتصاد العالمي نتيجة للسياسات اللبرالية التي انتهجتها الدول المتقدمة.

حينها انصب البحث من خلال تحليل هذه التجارب، على تحديد العقبات التي تحول دون اقلاع التنمية، على غرار تحليل المعوقات غير الاقتصادية، كالاطار المؤسسي والدولي للتنمية، والبحث في عناصر القوة الذاتية للمجتمع وكيفية الاعتماد على القدرات الوطنية في تحقيق التنمية. في هذه المرحلة، تأكدت أهمية استقلالية التنمية، خاصة بعد تلاشي دور الاتحاد السوفياتي في دعم دول المعسكر الاشتراكي، و فشل سياسات التعديل الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (العيسوي، 2001).

على هذا المستوى، شغلت التحديات الاقتصادية في الدول الصناعية الناشئة، حيزا واسعا من التحليل ضمن النموذج الجديد لنظريات التنمية الذاتية، خاصة تلك المتعلقة بتصاعد موجة عولمة الأسواق وتنافسيتها، تطور وسائل الاتصال وكثافة تدفق المعلومات. فقد أصبح التعديل المستمر للأنظمة الانتاج في هذه الدول، يفرض أنماط تنظيم محلية أكثر مرونة وانسجاما مع حالات عدم الاستقرار والتغيرات الجذرية. كما أصبحت المنافسة لا تعتمد فقط على المؤسسات متعددة الجنسيات، بل انظم إلى ساحتها فاعلون جدد، كالمدن، الجهات والأقاليم، وانتقل بناء تنافسية المؤسسات الاقتصادية ليشمل أيضا السياق الاجتماعي، المؤسساتي، السياسي والبيئي الذي تعمل ضمنه (Vazquez-Barquero، 2002).

فقد انصب تركيز الباحثين في إطار هذا النموذج، على تحليل مسارات تطور نظم الانتاج وأشكالها الجديدة، ومن تم الدفاع عنها على أساس أنها بديل لنموذج الانتاج المعياري (النموذج الفوردي)، الذي ساد حوله الجدال على مدى السنوات التي تلت أزمة الكساد العالمي سنة 1929. حيث كان عدم اعتبار تأثيرات نمط الانتاج على تجدد الموارد الطبيعية، وقدرة استيعاب الأنظمة البيئية، وانعكاساتها على الصحة والظروف المعيشية للمجتمع، نتيجة لاعتبارها عوامل خارجية عن نظام الانتاج (Bürgenmeier، 2005).

ولما كان مرتكز مختلف أشكال التنمية الذاتية، على مبدأ انسجام تأثيرات وعوائد نظم الانتاج المحلي مع متطلبات التنمية على مختلف الأصعدة، سيما تحقيق النمو الاقتصادي (Vazquez-Barquero، 2002)، فقد اتضح من جانب آخر، مدى تناغم هذا النموذج التنموي مع تيار اللبرالية الجديدة المهيمن، من خلال محاولة التوفيق بين آليات السوق والدور الجديد للدولة.

ذلك ما شكل عاملا مشجعا على تبني مفهوم التنمية المستدامة بعد اتفاق واشنطن سنة 1986، وصدور تقرير مؤتمر الأمم المتحدة من أجل البيئة والتنمية سنة 1987. وهما المحطتان الأساسيتان في المسار السياسي لبروز هذا المفهوم، الذي جعل التأثيرات السلبية لنمط الانتاج المعياري، في صلب المفاوضات بين دول العالم في إطار هذا المؤتمر، خاصة بين الدول المتقدمة من جهة، والدول النامية والناشئة من جانب آخر.

2.1. المسار السياسي لتبني مفهوم التنمية المستدامة

رغم توضح حدود نموذج الانتاج المعياري وتأثيراته السلبية على مختلف الأصعدة مبكرا، بما في ذلك الاقتصادية، إلا أن النقاش حول ضرورة المرور إلى نماذج انتاج جديدة، لم يحضى بالدعم السياسي الذي لا يزال أساسا لاستمرار وتعاظم هذه التأثيرات، وغياب أفاق واضحة لحسم هذا النقاش. وفيما توالت نداءات علماء الاقتصاد[2] والمتخصصين في العديد من المجالات، من أجل العمل للحد من هذه التأثيرات، فقد بقي الخطاب الداعي إلى اعادة النظر في مبدأ النمو غير المحدود هامشيا، ولم يتم اعلانه سببا في حدوث الكوارث البيئية التي يعيشها العالم، إلا بعد نشر تقرير براندتلاند (Mendell، 2002).

لكن الوصول إلى هذه المرحلة لم يكن فوريا ولا نهاية لحل مشكلة التنمية، بل تحولا جديدا في مفهوم التنمية، وخطوة فتحت من جديد أبواب تباين الرهانات بين دول الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف. حيث تعود بداية ملاحظة الانعكاسات السلبية الناتجة عن النشاطات الصناعية، إلى مرحلة متقدمة من تاريخ التطور الصناعي(Baddache، 2008)، سيما في الدول المستعمرة. أين بدأت ملامح هذه الانعكاسات تظهر على مستوى تدهور مواردها الطبيعية وأنظمتها البيئية من جراء استنزافها من طرف الدول الاستعمارية[3].

2- في تبريره لمفهوم الدولة الراعية في النظام الرأس مالي يقول **كينز**: « نحن نقوم ببناء مستقبل أحفدنا لكي لا يكونوا مضطرين للإنتاج أكثر أو العمل من أجل تحقيق نمو غير محدود » (ذكر في Mendell، 2002).

3- من أهم هذه الملاحظات ما تطرق إليه **المفكر الجزائري مالك بن نبي** في مقال نشره سنة 1954 تحت عنوان: **من أجل اصلاح التراب الجزائري**. حيث قدم عرضا مثيرا حول الانعكاسات السلبية للنشاطات الصناعية والزراعية في مختلف أنحاء العالم، نشرته جريدة الفيجارو آنذاك. فنادى بضرورة التصدي لظاهرة التصحر عن طريق اتخاذ الاجراءات الازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية، وبالتالي المحافظة على التماسك الاجتماعي والطبيعي في الجزائر. كما دعا إلى ضرورة الوقوف في وجه الاستغلال الجشع للموارد الطبيعية من طرف المستعمر الفرنسي (بن نبي، 1991).

وفيما بدأ الانذار بضرورة التصدي للأخطار البيئية يأخذ أشكالا محلية للتحكم في مستويات التلوث منذ سنوات 1950، وظهرت على المستوى العالمي محاولات للإحاطة بوضع استغلال الموارد الطبيعية، فقد نشأت التحديات الراهنة للتنمية المستدامة، بين مساري النمو والمحافظة على البيئة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (Anctil، وآخرون، 2015).

إذ يعد المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول البيئة البشرية، الذي أنعقد بستوكهولم من 5 إلى 16 جوان 1972، المحطة الأساسية الأولى في تبني مفهوم التنمية المستدامة على المستوى العالمي (Novembre، وآخرون، 1992). أما بلوغ هذه المحطة، فقد حددتها العديد من العوامل التي تداخلت وتفاعلت تأثيراتها، وساهمت بصفة مباشرة وغير مباشرة في انطلاق مسار المفاوضات المباشرة، بين دول العالم المنقسم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة في إطار منظمة الأمم المتحدة (Bürgenmeier، 2005). حيث شكل تنامي الوعي العالمي بالمشاكل البيئية على المستويين الاجتماعي والسياسي، التطور العلمي والمؤسساتي، والدور الجديد للدول المستقلة حديثا في العلاقات الدولية، أهم هذه العوامل.

ورغم رجوع الكثير من التحليلات إلى مراحل تاريخية بعيدة في البحث عن أصل المشاكل البيئية واستغلال الموارد الطبيعية (Baddache، 2008)، إلا أن سنوات 1950 و1960 هي المرحلة التي تصدرت فيها هذه القضايا اهتمام شرائح واسعة في المجتمع الانساني المعاصر، سيما في المجتمعات الغربية، من خلال تطور وسائل الدعاية والاعلام، التي استفادت من توجيه التقدم التقني الذي حدث في زمن الحرب إلى المجالات المدنية، وشهدت تطورا سريعا في سياق الدعم السياسي للسلم في هذه المرحلة (Anctil، وآخرون، 2015).

حينها أثارت قضايا الصحة العامة التي ارتبطت باستعمال مواد صناعية جديدة في مجالات الزراعة، تلوث الهواء والماء...، وتناولتها وسائل الاعلام المرئي والمسموع، موجات استنكار و تحفظ في الأوساط الاجتماعية والسياسة. ناهيك عن التفاف الكثير من الباحثين والعلماء حول دراسة تأثيرات هذه المواد على الصحة البشرية وتوازن الأنظمة البيئية. فصدرت أبحاث ونشرت مؤلفات[4]، كان لها صدى في جهات العالم الأربعة.

في هذه المرحلة، كان ارتفاع منسوب الوعي الاجتماعي والسياسي بمدى حيوية المحافظة على البيئة، واعادة النظر في قواعد استغلال الموارد الطبيعية، أن جعل من البحث العلمي يتجه إلى تحديد التفاعلات

4- على غرار كتاب " **الربيع الصامت** " الذي ألفته عالمة الأحياء "**Rachel Carson**" وتناول استخدام مادة "**DDT** " في الزراعات المكثفة، حيث تبينت سميتها وآثارها المميتة على الحيوانات و الصحة البشرية، ما أدى إلى حملة غير مسبوقة على استعمال هذه المادة التي طالما تم استعمالها لمكافحة الأوبئة في عدة بلدان من العالم. فقد شاركت في هذه الحملة مجموعات اجتماعية واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية من وسائل الاعلام، الجامعات، المنتخبون، ادارة الزراعة والصناعات الكيميائية، مجموعات المواطنين...، ورفعت هذه القضية أمام المحاكم (ذكر في Anctil، وآخرون، 2015).

بين البيئة والاقتصاد، وأصبح عاملا أساسيا في مستقبل النقاش حول موضوع التنمية (Novembre، وآخرون، 1992)، الذي حضي من جانب آخر بدعم المؤسسات الدولية والحكومات على حد سواء، بالنظر إلى إن معرفة وفهم تداعيات النشاطات الاقتصادية على الصحة العامة والبيئة، قد أصبحت ضرورية لتحديد المواقف، التعبير عن المطالب، تغيير السلوكات وامتلاك الوسائل والأدوات، من أجل فرض احترام حدود استعمال المواد الصناعية والتكنولوجيات الحديثة (Anctil، وآخرون، 2015).

وقد شهدت أواخر سنوات 1960 عقد عدة مؤتمرات لمناقشة وعرض نتائج البحوث في مجالات البيئة والتنمية، حيث كانت مساهمة المؤسسات الدولية أساسية، على غرار منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة، الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة، منظمة التغذية والزراعة و منظمة الصحة العالمية. كما تم نشر عدة تقارير علمية[5]، أضفت الشرعية والقبول على اعتبار المسائل البيئية في صلب السياسات التنموية، وأطلقت التحذيرات بشأن أزمة البيئة العالمية (Novembre، وآخرون، 1992).

على نفس المستوى من الوعي، عرفت الشعوب المستعمرة ضرورة تبني المواقف السياسية الثابتة تجاه الاستعمار. كما عرفت طرق استغلال مواردها ومعنى وجودها مجردة من ثرواتها، وكيف أصبحت أسماء بلدانها قرينة للمصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية (Baddache، 2008). فرغم تحقيقها لاستقلالها السياسي، إلا أن تحديات بناء بلدانها لا تزال قاطبة أمامها. في هذه المرحلة، وجدت الدول حديثة النشأة نفسها، في إطار نظام دولي صمم من وجهة نظر لا تختلف في مضمونها عن حالة الاستعمار المادي، سوى في المفاهيم والأساليب والأدوات المستعملة لتكريس المصالح القديمة وتعزيزها.

فبدى منذ الوهلة الأولى أن استعمال مصطلح الدول المتخلفة لوصف حالة خروج الدول الجديدة من وطأة الاستعمار ، مغزاه حاجة هذه الأخيرة للوصاية (بن نبي، 2001)، سيما من طرف الدول التي ساندت استقلالها، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. فقد اقتصرت التنمية في هذه المرحلة، على تقديم المساعدات المادية لهذه الدول، خاصة المساعدات الغذائية، التي لم تكن في واقع الأمر ، سوى بدافع المحافظة على مستويات الأسعار في الدول المانحة، عن طريق التخلص من فائض الانتاج (Anctil، وآخرون، 2015).

وفي خضم محاولتها لإزالة هذه الترسبات التاريخية، عملت الدول حديثة النشأة، إنطلاقا من مؤتمر باندونج سنة 1955 لدول آسيا وإفريقيا، لأن تكون لها مكانة في العالم الجديد، من خلال بناء تنميتها

5- أول تقرير نشره الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة(UICN) نشر سنة 1950 تحت عنوان: وضعية حماية الطبيعة في العالم (Anctil، وآخرون، 2015). وفي سنة 1968 نشر(UICN) دليلا بعنوان المبادئ البيئية للتنمية الاقتصادية بعد المؤتمر الدولي حول الجوانب البيئية للتنمية الدولية الذي انعقد في فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت فكرة مؤتمر ستوكهولم تتبلور انطلاقا من مؤتمر خبراء الحكومات حول القواعد العلمية للمحافظة على موارد البيئة الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة في نفس السنة بباريس (Novembre، وآخرون، 1992).

واستعادة ما بقي مسلوب منها، وهي تدري أنها لا يمكن أن تكون خارج سياق التاريخ الذي أخذ مجراه. فقررت 29 دولة افريقية وآسيوية الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، معلنة ميلاد ما سمي بدول العالم الثالث[6]. ومع اشتداد استقطاب دول العالم بين الكتلتين الشرقية والغربية، أخذ مفهوم التنمية أبعادا سياسية، انعكست أهميتها وحساسيتها في اتساع فجوة القيم الحضارية بين دول العالم الغربي المتقدم والدول الفتية الطامحة إلى التنمية.

في هذه المرحلة، بدأت تتجلى حقيقة لدى هذه الدول، مفادها أن قضية البيئية و استغلال الموارد الطبيعية هي مشكلة الدول المتقدمة، فيما يتم استعمالها وفق معايير مزدوجة، كوسيلة لتحقيق غايات اقتصادية وسياسية (Baddache، 2008)، سيما بعد ما انتقل النقاش في إطار منظمة الأمم المتحدة ليشمل مواضيع جديدة، على غرار السيادة الوطنية على موارد الدول، التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا.

وفيما بدأ منحى النقاش في الأمم المتحدة يتجه نحو الأوضاع الداخلية للدول، حيث شغلت القضايا الداخلية حيزا هاما من اهتمام الدول المتقدمة ورؤيتها لمفهوم التنمية، على غرار قضايا الديموقراطية، حرية التعبير وطبيعة النظم السياسية، فقد استمر الخلاف حول هذا المفهوم، ولم يتم اعتبار هذه المواضيع في المفاوضات الدولية (Anctil، وآخرون، 2015)، بعد بدأ التحظير لأول مؤتمر أممي حول التنمية والبيئة بستوكهولم، في ظل توتر وتعقيد العلاقات الدولية.

1.2.1. مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 وارتفاع صوت دول العالم الثالث

عرفت بداية سنوات 1970 ثورة بيئية، أصبحت في ظلها المسائل البيئة متصدرة مواضيع النقاش على المستوى العالمي، فأدرجت الكثير من مصطلحات علم البيئة في لغة الخطاب العام. كما بدت قضايا التلوث، الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية العالمية على أنها رهانات سياسية واقتصادية عالمية (Anctil، وآخرون، 2015؛ Novembre، وآخرون، 1992)، سيما بالنسبة لدول العالم الثالث، التي توضح لها أنها لا يمكن بناء تنميتها إلى الأبد على ريع الموارد الطبيعية، كالبترول والمواد المعدنية (Bürgenmeier، 2005). في هذا السياق، بدأ التحضير لأول مؤتمر حول البيئة والتنمية، أين تضمنت مسودة المؤتمر ملخصا عن الارتباط الوثيق بين المشاكل البيئية العالمية والتنمية (Anctil، وآخرون، 2015)، وظهر ت في هذه الوثيقة عبارة اعتمدت شعارا[7] لكيفية تجسيد التنمية المستدامة بعد بضعة سنوات.

6- عبر المفكر الجزائري مالك بن نبي عن هذا المسار بقوله : «ولكن هناك كسبا خلقيا وفنيا له وزنه الثقيل في توجيه العالم، فإن تاريخه لا يمكن أن يعود إلى الوراء، ولا أن يستمر على حال، ولكنه مطرد دائما إلى الأمام، لا تستطيع أية مقاومة إنسانية أن تحمله على أن يخطو خطوة إلى الخلف، و لا أن تعيده إلى الماضي.» (بن نبي، 2001).

7- تمثلت هذه العبارة في : **"التفكير الشمولي والعمل المحلي"**، التي حاول من خلالها **"René Dubos "** في اعداده للتقرير غير الرسمي لمؤتمر ستوكهولم، التعبير عن الارتباط والتداخل بين المشاكل البيئية العالمية والتنمية. هذا الأخير كان قد تم استدعاؤه إلى اللقاء التحضيري للمؤتمر

من 5 إلى 16 جوان سنة 1972، عقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة من أجل البيئة والتنمية[8]، وأعتبر أنه حقق النجاح المأمول، خاصة على مستوى المشاركة وتأسيس برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة (PNUE). فيما دون المؤتمر مقترحات الدول التي عكست تباين المواقف بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، وترك جانبا الكثير من المسائل المثيرة للحساسية بين الأطراف المتعارضة، على غرار النمو السكاني، نمط الاستهلاك، التصحر وتراجع المساحات الغابية والموارد غير المتجددة. لكنه مثل من جانب أخر، محطة حاسمة في مجرى المفاوضات الدولية من أجل التنمية في إطار الأمم المتحدة، وأسس لوجود وعي عالمي بإشكالية البيئة (Anctil، وآخرون، 2015؛ Bürgenmeier ، 2005؛ Novembre، وآخرون، 1992).

وبغض النظر عما تحقق، فقد أعتبر غياب ممثل الاتحاد السوفياتي، انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب في فيتنام، تدني مستوى تمثيل الدول المشاركة في المؤتمر وعدم الالزامية القانونية لقرارات المؤتمر، بأنها مؤشرات على بقاء القضية البيئة خارج الاهتمامات الحقيقية للمقررين على المستويين الاقتصادي والسياسي. حيث توالت الأحداث سريعا بعد المؤتمر، واتجهت العلاقة بين الأطراف المتعارضة إلى التصادم، من خلال اندلاع الحرب الرابعة بين الدول العربية و الاحتلال الاسرائيلي في أكتوبر 1973، أين استعمل أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) ورقة أسعار النفط، للضغط على الدول الغربية من أجل تقليص دعمها للاحتلال. وهو ما أصبح يعرف منذ ذلك الوقت بالصدمة البترولية الأولى (Anctil، وآخرون، 2015)، التي كشفت سريعا أن ازدواجية المعايير التي تعتمدها الدول الغربية[9] في رؤيتها لمفهوم التنمية، لن يكون على حساب الدول النامية فقط، بل ستتحمل هي أيضا جزءا من تكاليفه.

2.2.1. مؤتمر نيروبي سنة 1982 والرسالة الأمريكية

تبين خلال السنوات التي تلت الصدمة البترولية الأولى، أن مستويات الرفاهية التي عاشتها المجتمعات الغربية في الثلاثين سنة التي تلت الحرب العالمية، قد ولت بدون رجعة. كما أصبحت فكرة بناء التنمية على أساس علاقات التعاون العادل، هو ما يمكن أن يؤسس لعالم جديد تكون الرفاهية فيه للجميع، بين أهميتها المفكر الجزائري بن نبي (2001) بقوله: «... *وربما استطاعت هيئة الأمم المتحدة...، وهي تستطيع*

الذي عقد سنة 1971 في مدينة **"Founex "** بالقرب من جنيف بسويسرا بمشاركة خبراء من الدول الأقل تقدما، من أجل تقريب وجهات النظر و تحقيق التوافق مع الدول المتقدمة حول البيئة والتنمية. أين تضمن هذا التقرير، التأكيد على أن المشاكل البيئية في دول العالم الثالث هي جزء من مراجعة وتوسيع مفهوم التنمية (Anctil، وآخرون، 2015؛ Bürgenmeier ، 2005؛ Novembre، وآخرون، 1992).

8- يمكن أن نجد تسميات مختلفة لهذا المؤتمر ، على غرار مؤتمر البيئة البشرية ومؤتمر البيئة والتنمية البشرية، لكن الثابت في هذا المؤتمر هو الاتفاق حول عالمية المشاكل البيئة وارتباطها بمفهوم التنمية.

9- يعبر المفكر الجزائري **مالك بن نبي** في تحليله **لازدواجية المعايير** التي تطبع **مواقف الدول الغربية** بقوله: «... وهكذا خصص الغرب نظرته إلى المبادئ كما خصصها إلى الرجال (الرجل الأبيض والرجل الأسود)، فإذا بنظرته إلى ما هو أوروبي تختلف عما ليس كذلك، فهو يرى بصورة طبيعية مشكلات أوروبا ورجالها، أما حين ينظر إلى مشكلات الشعوب الأخرى، أو حين ينظر إلى هذه الشعوب نفسها فإنه يضع نظارة على عينيه، وإذا بهذه النظرة غير المباشرة لا تتصل بقيم الأخلاق أو بقيم السياسة... » (بن نبي، 2001).

هذا حين تقر بين المستعمر و المستعمر روابط جديدة، ونظاما للعلاقات قائما على أساس خطة للانفصال والاتصال الضروري، تتفق مع مطامح البعض ومع المصالح الاقتصادية والثقافية للجميع».

لكن تحقيق هذا التعاون، الذي رأت فيه دول الشمال ضرورة أساسية من وجهة نظرها، قد أصبح رهينة جديدة لديها بجانب اشكالية البيئة و الموارد الطبيعية. حيت عاد تصور مفهوم التنمية من زاوية التعاون الدولي، إلى مستوى تقديم المساعدات المالية المشروطة بمدى التزام دول الجنوب بإحداث التغييرات الاجتماعية والسياسية الداخلية (Anctil، وآخرون، 2015)، التي يتم تناولها من خلال مفاهيم حقوق الانسان، حرية التعبير و الديمقراطية.

وفيما أعاد نشر تقرير الأمم المتحدة المعروف باسم " Hammarskjöld" سنة 1975، طرح العلاقة الجدلية بين نمط الاستهلاك في المجتمعات الغربية و النمو السكاني في الدول النامية، ردت منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية (OCDE) بتقرير تصحيحي سنة 1982 وفق تصور مالتوس لهذه الجدلية، حملت فيه دول الجنوب مسؤولية الضغط على الموارد الطبيعية واختلال التوازن البيئي العالمي(Bürgenmeier ،2005).

هذا التوجه في المفاوضات الدولية حول التنمية، تكرس أكثر في مؤتمر نيروبي خلال هذه السنة، بعدما رأت الدول الغربية تراجع دور الاتحاد السوفياتي في دعم دول الجنوب (العيسوي، 2001). حيث بدأت تتجه نحو تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي، الذي فرضته الموسسات المالية العالمية مقابل المساعدات المالية. فعملت الولايات المتحدة الأمريكية[10] على افشال المؤتمر، من خلال التقليل من أهميته وإعطاء الانطباع بأن مرحلة جديدة في العلاقات الدولية قد بدأت، وأن نهاية تعدد الأقطاب في العالم (Anctil، وآخرون، 2015) قد اقتربت. أين اكتفى المشاركون في مؤتمر نيروبي بالتأكيد على مخطط عمل مؤتمر ستوكهولم.

3.2.1. انشاء اللجنة الخاصة وميلاد التنمية المستدامة

لتدارك الانتكاسة التي تعرض لها مسار المفاوضات العالمية حول البيئة والتنمية في مؤتمر نيروبي، تبنت الأمم المتحدة في ختامه انشاء لجنة عالمية لدفع المسار. ولم تمر السنة الأولى على انعقاد المؤتمر، حتى شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه اللجنة برئاسة السيدة "Gro Harlem Brundtland" وضمت 23 خبيرا دوليا، تمتد عهدتها على مدى ثلاثة سنوات (1984-1987)، تعمل خلالها وفق برنامج محدد، وتمثلت محاوره فيما يلي (Anctil، وآخرون، 2015) :

10- قام الرئيس الامريكي **ريغن** بإرسال ابنته لحضور مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول البيئة والتنمية بنيروبي، في إشارة واضحة وقوية عن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن مسار المفاوضات، مستغلا الفرصة التي أتاحتها الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية من جراء انخفاض أسعار البترول وتراجع دعم الاتحاد السوفياتي، الذي بدأ في تطبيق سياسة البروسترايكا و الغلاسنوس.

- اقتراح استراتيجيات بعيدة الأمد في مجال البيئة لضمان تنمية مستدامة حتى سنة 2000، وبعدها تقديم توصيات تتعلق بأساليب تحقيق التعاون الواسع بين مختلف دول العالم، لجعل الاهتمام بالبيئة مجالا لتحقيق أهداف مشتركة تأخذ في الاعتبار السكان، الموارد، البيئة والتنمية؛
- المساهمة في تحديد رؤى مشتركة للمشاكل البيئية على المدى البعيد، والجهود التي يجب بدلها لتجاوز العقبات أمام تحسين وحماية البيئة، وكذا تبني برنامج عمل طويل الأجل والأهداف التي يجب أن تحققها دول العالم في العشريات المقبلة؛
- تقدير الامكانيات التي تمكن دول العالم من الوقوف بفعالية في مواجهة المشاكل البيئية.

في ربيع 1987 نشرت اللجنة العالمية من أجل البيئة والتنمية تقريرها تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، الذي تضمن مصطلح التنمية المستدامة، وأعتبر أن تحقيقها يتطلب إعادة النظر في توجه التطلعات وتحديد الأولويات، ومجابهة مشاكل التنمية الأساسية، كالصراعات العسكرية، الفقر وتنامي سكان العالم. وفي حين يركز هذا التقرير على ضرورة معالجة الأسباب العميقة للتنمية، فقد أعتبر أنه خطوة هامة في مسار اعتبار العوامل البيئية ضمن مجال التنمية الاقتصادية، أين يبقى تحقيق النمو عاملا محددا في تجاوز العقبات التي تؤدي إلى تدهور البيئة (Novembre، وآخرون، 1992).

ومنذ نشر تقرير اللجنة العالمية من أجل البيئة والتنمية الذي أشتهر باسم "Brundtland "، أصبح مفهوم التنمية المستدامة يثير اهتمام الكثير من الدوائر وعلى مختلف المستويات، سواء العلمية، السياسية، الاقتصادية أو المجتمعية. ما جعله موضوعا لتأويلات وتفسيرات مختلفة (Bürgenmeier، 2005)، أضفت تعقيدا كبيرا على مضمونه. سيما وروده في برنامج اللجنة الخاصة واعتبار سياق التحولات الاقتصادية و الدولية التي ميزت بروزه.

إذ يظهر بأن طبيعته التوافقية لم تكن نتيجة لقبوله من مختلف الأطراف، ولكنها نتجت عن عدة عوامل، جعلت من دول الجنوب تقبل بالأمر الواقع في تلك المرحلة. وفيما وجدت هذه الدول نفسها في مواجه عالم أكثر تكتلا وتضامنا (العيسوي، 2001)، فقد سعت الكثير منها لمواءمة خطابها السياسي، حيث أصبحت التنمية المستدامة شعارا لكل السياسات والبرامج الحكومية، دون أن ينعكس ذلك عمليا في حدوث التغييرات التي ترافق تجسيد هذا المفهوم. فتظهر مشكلة شرعية وعملية التنمية المستدامة، كأحد المعوقات الأساسية التي تضاف إلى حصيلة تعقيد وهلامية هذا المفهوم.

خلاصة الفصل الأول

رغم أن ما تناولناه في هذا الفصل يبذو للوهلة الأولى منقطعا عن الموضوع الأساسي للبحث، إلا أن إبراز الطبيعة التوافقية لمفهوم التنمية المستدامة وتعدد أبعادها، كخاصيتين أصليتين وجوهريتين، يرتبط وجودهما بمسار بروز وتبني هذا المفهوم على المستويين الفكري والسياسي، هو ما يقودنا إلى توضيح أن الجدال العلمي الذي ساير تطور مفهوم التنمية، بالتوافق مع تطور النظرية الاقتصادية في العصر الحديث، قد ارتبط بالتفاعلات السياسية في مخاض التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقل ليشغل مفهوم الاستدامة بعد أن أصبحت التأثيرات البيئة للنشاطات الاقتصادية في مجال اختصاص النظرية الاقتصادية.

هذا ما يجعلنا نحيط بالتحديات العملية لهذا المفهوم، سيما أنه أصبح يثير مواضيع تعني أطرافا متعددة، غالبا ما تكون متعارضة. فموضوع البيئة مثلا، لم يكن منفصلا عن الرهانات السياسة والاستراتيجية لمجموعات الأطراف المتعارضة. و بقدر ما فتح التوافق حول مفهوم التنمية المستدامة فضاءات جديدة لبناء مسارات تعاون وتنسيق بين الكثير من هذه الأطراف، على مستويات وفي مجالات مختلفة، فقد طرح من جانب اخر، الكثير من الخلافات والتباين، على غرار تعدد واختلاف المواضيع التي ينطوي عليها، طرق معالجتها، والمسؤولية عن الاشكاليات التي يثيرها... . أي شرعية وعملانية مفهوم التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

التصميم الاقليمي للتنمية المستدامة

2. التصميم الاقليمي للتنمية المستدامة

تمهيد

إن اتسام التنمية المستدامة بخاصيتي التوافق وتعدد الأبعاد، قد جعل منها مفهوما محل اختلاف وشك على مستويات مختلفة. ما أدى إلى استمرار المسارات التي نتج عنها، نحو اضفاء الشرعية العلمية والسياسية عليه. أي توضيح الآليات، الأساليب، القواعد والمبررات التي تجعل مفهوم التنمية المستدامة واقعا ملموسا، وفي نفس الوقت محققا لمصلحة كل الأطراف المشكلة لهذا الواقع. هذا ما سنعمل على ابرازه في هذا الفصل، من خلال التطرق إلى أهم النماذج التي قدمت، بالإعتماد على أدواتها الخاصة، حلولا جزئية للإشكالية شرعية وعملانية مفهوم التنمية المستدامة. لنعمل في القسم الثاني، على شرح تصميم التنمية المستدامة الذي يرتكز على مفهوم الاقليم، باعتباره النموذج الذي قدم حلولا أكثر شمولية لهذه المزدوجة. حيث يكون ذلك انطلاقا من تقديم أسس هذا النموذج، إلى تحديد مضمون التنمية الاقليمية المستدامة، ثم تعريف التنمية الريفية المستدامة.

1.2. شرعية وعملانية مفهوم التنمية المستدامة

لقد رأينا فيما سبق، أن البحث من أجل اضفاء الشرعية العلمية على مفهوم التنمية المستدامة قد بدأ حتى قبل نشر تقرير براندتلاند. فقد كانت اضافة مصطلح الاستدامة ومضمونه لمفهوم التنمية، حتى قبل تاريخ نشر هذا التقرير بعدة سنوات[11]. وفيما لا تزال هذه المحاولات حثيثة للوصول إلى تحقيق قبول عالمي للتنمية المستدامة، تستمر من جانب آخر محاولات التشكيك في مدى عملية هذا المفهوم في دول الشمال والجنوب على السواء[12]. هذا ما يجعل من شرعية التنمية المستدامة ومدى القدرة على تجسيدها عالميا، بمثابة وجهان لمشكلة واحدة، تعتري الخطاب الرسمي للحكومات والمنظمات الدولية، السياسات القطاعية، البرامج والمشاريع التنموية و ادارة الهيئات والمؤسسات العمومية والاقتصادية، التي تتبنى مفهوم التنمية المستدامة شعارا لها أو محورا أساسيا لاستراتيجيتها.

11- كان أول ظهور لمفهوم التنمية المستدامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983، عنما تم تشكيل اللجنة العالمية من أجل البيئة والتنمية (اللجنة الخاصة) وتحديد أهدافها وبرنامج عملها (Anctil، وآخرون، 2015).

12- تذهب بعض الاوساط (سياسية، اقتصادية وعلمية) إلى رفض مفهوم التنمية المستدامة، والدعوة لضرورة المرور إلى مرحلة ما بعد التنمية (Rist، 2007). ولعل أهم ما يعكس هذا التوجه في ظل عودة تعدد القطبية العالمية، هي المواقف الإعلامية والسياسية للرئيس الأمريكي **دونالد ترامب**، التي رفض من خلالها العمل باتفاقيات القمم العالمية للتغير المناخي، وأعلن عن إلغاء التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقرارات هذه الأخيرة.

على هذا المستوى، يمكن تقسيم أهم الأعمال التي توجهت إلى تقديم التبريرات الفكرية والعلمية لمفهوم التنمية المستدامة، إلى أربعة نماذج أساسية تتعارض على عدة مستويات مختلفة (Zuindeau، 2013)، وفقا لتوجهها نحو تحقيق التوافق والانسجام مع النظرية الاقتصادية المهيمنة أو مخالفها.

ويتمثل النموذج الأول لتصميم الاستدامة، في اعتبار حلول المشاكل البيئية في إطار سوق المنافسة التامة. وهو التصميم الذي يقترحه دعاة نظرية الكلاسيكية الجديدة، على اعتبار تكفل السوق بحل المشكلات البيئية، على أساس أن الموارد الطبيعية ومشكلة النفايات هي سلع بيئية، يتم مجازاتها وفق آليات السوق (Zuindeau، 2013؛ Bürgenmeier ،2005). فتشكل الأسعار النسبية للسلع البيئية يؤدي إلى تغير سلوك المتعاملين الاقتصاديين، فيعتمد المنتجون على تكنولوجيا جديدة ويغير المستهلكون مشترياتهم، و لا يكون على الدولة سوى الوثوق في قدرة السوق على معالجة المشاكل البيئية (Bürgenmeier، 2005). وفق هذه الرؤية، تكون الاستدامة إما قوية أو ضعيفة حسب مستوى الاحلال بين السلع البيئية والسلع المادية. فكلما كان احلال السلع البيئية بسلعة مادية ممكنا، كلما كانت الاستدامة أقوى، على غرار إحلال رأس مال طبيعي برأس مال مادي (Zuindeau، 2013).

من الواضح أن تصميم الاستدامة وفق مبدأ فاعلية السوق لا يهدف إلى معالجة المشاكل البيئية من خلال ادماجها في عمل الاقتصاد، على غرار محاولة حل المشاكل الاقتصادية عندما يقدم عمل الاقتصاد بتبسيط شديد، ويختصر في بعض المسلمات الرياضية المجردة. بل هي محاولة لتكريس فكرة استقلالية نظام الانتاج عن العوامل الاجتماعية والبيئية، هدفها اخراج نموذج الانتاج الفوردي من دائرة اتهامه بانه سبب المشاكل البيئة، سيما استغلال الموارد الطبيعية الذي لا يرتبط بسعرها في السوق، بقدر ارتباطه بمخزونها أولا. فالكثير من الموارد الطبيعية، سواء كانت متجددة أو غير متجددة، لم يتم التوقف عن استغلالها حتى بلوغ مستوى لا يمكن بعده مواصلة استغلالها، بغض النظر عن أسعارها. وهي احدى المشكلات الأساسية التي تطرحها فكرة الاستدامة، التي تؤكد أن محاولة تبني هذه الفكرة، مقصدها اعتبار التنمية المستدامة عبوة جديدة لنموذج بلغ حدوده العلمية والعملية (Zuindeau، 2013).

مقابل فشل آليات السوق في معالجة الآثار السلبية لنموذج الانتاج المبني على أساس الاستهلاك، يقدم الاقتصاد البيئي وفق نفس رؤية نظرية الكلاسيكية الجديدة، معالجات تم اعتبارها أساسية في تحقيق الاستدامة، من خلال تقبل فشل السوق في التكفل بالقضايا البيئية، لكن مع الابقاء على اعتبارها عوامل خارجية عن عمل الاقتصاد (Bürgenmeier، 2005). وفيما تكون هذه المعالجات بناء على تدخل الدولة وفق رؤية تحفيزية، فإن نتائجها في إطار السياسة الاقتصادية هي ترقية أدوات سوقية، كالرسوم البيئية وحقوق الملكية في المجالات البيئية واستغلال الموارد الطبيعية. وقد تجسدت هذه المعالجات من خلال

مفاهيم الفعالية البيئية، مبدأ الملوث يدفع الثمن، المستعمل يدفع الثمن و مفهوم التأثيرات الخارجية لنظام الانتاج، التي يتم الاعتماد عليها في ادماج المشاكل البيئية ضمن الحسابات الاقتصادية، و تأسيس أسواق للسلع البيئية (Anctil، وآخرون، 2015؛ Bürgenmeier، 2005).

أما النموذج الثاني للاستدامة، فيتعلق بالمقترحات والنقاش حول قدرة التنمية المستدامة على الانسجام مع النظام العالمي في إطار تيار اللبرالية الجديدة. حيث يتم اعتبار التنمية المستدامة من خلال ما تقدمه من معالجات للتأثيرات السلبية للاقتصاد الحر وعولمة النشاطات الاقتصادية، على المجتمع الانساني والنظام البيئي العالمي، دون أن يكون ذلك مخلا بالمبادئ الأساسية لهذا النموذج (Zuindeau، 2013). هذا ما يجعل من التنمية المستدامة في هذه الحالة، مرتكزا جديدا لتحقيق مصالح المؤسسات متعددة الجنسيات، التي أصبحت تؤسس شرعية وجودها في مجتمعات مختلفة، على أساس نشاطاتها "الملبية" لشروط المحافظة على البيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية. كما تعتمد على قدراتها في البحث والتطوير، لجعل التكنلوجيا النظيفة أحد عوامل تنافسيتها، ما يخولها احتكار نطاقات سوقية عالمية تبقي على هيمنتها التقليدية في استغلال موارد هذه المجتمعات.

يلقى هذا التوجه دعما كبيرا من طرف الحكومات الغربية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، على غرار البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ما دفع بالكثير من دول العالم إلى تأكيد التزامها بالتنمية المستدامة، التي تقترن من وجهة نظر هذه المؤسسات، بتبني اصلاحات سياسية واجتماعية في اطار مفهوم الحكم الراشد الذي يقتضي تنازل الحكومات الوطنية عن أدوارها التنموية الأساسية لأطراف مختلفة، تقوم بتكريس العولمة على كل الأصعدة وفق رؤية الدول الرأس مالية و المؤسسات الدولية (العيسوي، 2001).

مقابل توجه نماذج الاستدامة السابقة نحو تحقيق التوافق مع النظرية المهيمنة، لتقديم معالجات محددة للتأثيرات السلبية لعمل الاقتصاد، يعبر النموذج الثالث لتصميم التنمية المستدامة على أنها بديل عن الاقتصاد الرأس مالي، لأنه لا يمكن تصحيح أو معالجة آليات عمل هذا النظام دون تحقيق تحولات جذرية فيها (Zuindeau، 2013). فالاستمرار في تبني التصميم الخطي للنشاطات الاقتصادية (استخراج – تحويل وانتاج – استهلاك و رمي المخلفات) لن يؤدي سوى إلى زيادة هدر للموارد وزيادة التلوث (Anctil، وآخرون، 2015). إذ يصبح من الضروري اعتبار التعقيد الذي يميز عمل الاقتصاد، من أجل معالجة اغفال الارتباط الوثيق بين العوامل الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، والانعكاسات السلبية لتبسيطها، على الفعالية البيئية و تحقيق عدالة توزيع الثروة في عمل الاقتصاد. وتتبنى عدة تيارات فكرية تندرج في إطار اقتصاد النظم البيئية، الذي يدعو إلى اعادة النظر في نموذج الاقتصاد الخطي من أجل ادماج كلي

للمحيط الطبيعي. حيث يصبح محددا أساسيا لطبيعة النشاطات الاقتصادية وعلاقاتها بالنظام البيئي وفق استراتيجية شاملة، وبالاعتماد على تشكيلة واسعة من الأدوات، تمكن من استبدال مؤشر النمو الاقتصادي بمؤشرات للتنمية المستدامة (Bürgenmeier، 2005).

ولا يقتصر الأمر هنا على المقاربات التي يقدمها اقتصاد النظم البيئية، مثل تحليل عمل الاقتصاد وفق مفهوم دورة الحياة أو الحلقة المغلقة (Anctil، وآخرون، 2015)، بل يتعلق الأمر بعدة مقاربات غالبا ما يتم التطرق إليها في إطار التيار المخالف أو الاقتصاد المؤسساتي، الذي يضم الكثير من المفكرين الرافضين لفكرة عمل السوق الميكانيكي، ويعتبرونه بناء اجتماعيا يخضع لتدخل الدولة. كما ترتبط الظواهر الاقتصادية بمسار تاريخي وتتأثر بتقاليد و عادات المجتمع. ويتفق هذا مع المدرسة الاجتماعية التي تعتبر أن دور النسيج الاجتماعي في عمل الاقتصاد أساسي، سيما في تقديم بديل لتصميم التنمية المستدامة في اطار النظرية المهيمنة، أين يمثل تقديس الطبيعة والانسان، أحد أقدم صراعات وتحديات المجتمع الانساني (Bürgenmeier، 2005).

أما ما يجدر توضيحه هنا، هو ما يذهب إليه بعض المهتمين في اعتبار النموذج الذي يسعى إلى جعل التنمية المستدامة مضمونا، وليس تعبئة جديدة لمضامين أثبتت محدودية نتائجها على مختلف المستويات. هذا التصميم يأخذ من كل النماذج السابقة ويطلق عليه اسم التصميم الاجرائي للتنمية المستدامة (Theys، 2009؛ ذكر في Zuindeau، 2013). أي أنه لا يكتفي بمجرد تركيب صوري لأبعاد التنمية المستدامة، بل إطارا تشاركيا ومقاربة واقعية، تضع شروطا أصلية تجعل الأجيال المستقبلية والموارد التي تهددها مخاطر الزوال أولوية حقيقية. كما يأخذ في الاعتبار الترابط بين المستويات شمولي – محلي واندماجا عمليا لأبعاد التنمية (Zuindeau، 2013). وفيما يتم الاعتماد على عدة مقاربات لتجسيد التنمية المستدامة وفق هذا التصميم، فلا يستثني الأدوات الإقتصادية الكلاسيكية (Jounot، 2004)، فقد اعتبرت المقاربة الاقليمية، الاطار المنهجي والعملي لتجسيد التنمية المستدامة.

2.2. نموذج الاقتصاد الاقليمي والتنمية الاقليمية

في سياق التحولات التي عرفها العالم في أواخر سنوات 1970 وبداية 1980، استطاعت مجموعة من دول جنوب شرق آسيا تحقيق خطوات هامة في تطوير بنيتها الاقتصادية والاجتماعية على أساس داخلي ذاتي ومستقل، عبرت عن تواصل جهود التنمية للنهوض بأوطان العالم الثالث منذ مطلع سنوات 1960 (العيسوي، 2001). لكنها ترافقت من جهة أخرى، مع أزمة انكماش عالمية و تصاعد موجة عولمة النشاطات الاقتصادية، التي نقلت أسس التنافسية من تكاليف الانتاج إلى تكنولوجيا المعلومات وانتاج المعرفة،

وأعادت رسم خريطة العالم الاقتصادية. فظهرت ملامح تقسيم عالمي جديد للعمل، مراكز النشاطات الصناعية ومسارات جديدة لتدفقات رؤوس الأموال والتبادلات التجارية الدولية.

وفيما استدعى تحليل هذه الظواهر توجه باحثين من تخصصات مختلفة إلى دراستها، فقد تبلور في هذه المرحلة نموذج جديد للتنمية وفق مقاربتين أساسيتين. أهتمت الأولى بتحديد مفهوم التنمية من وجهة نظر اعتبارها عمليات للتدخل الحكومي في بعض جهات العالم الثالث، بينما ركزت الثانية على البحث الميداني لتحليل أنظمة الانتاج الصناعي، التي أصبحت ميزة أساسية لبعض مدن وجهات جنوب أوروبا (Vazquez-Barquero، 2002).

ورغم تعدد نظريات التنمية التي شكلت النواة الأساسية لنموذج التنمية الجديد، من التنمية المستقلة، التنمية الذاتية أو التنمية من الداخل، إلى التنمية من القاعدة نحو القمة، إلا ان كلها يدرج عنصر المكان كمتغير أساسي في عملية التنمية، أصبح الاقليم مفهوما مفتاحا للتعبير عن الفاعلية التي يتميز بها المكان. وفيما لم تبقى التنمية مقتصرة على تطوير قطاعات الانتاج فقط، بل تتعدى ذلك إلى كل العوامل التي تؤثر في رفاهية المجتمع، فقد فتحت بذلك مسارات متعددة ومختلفة للتنمية في إطار هذه الرؤية، بالتوافق مع ادماج خصائص وقدرات الاقتصاد والمجتمع المحليين (Vazquez-Barquero، 2002).

على هذا الأساس، يعتبر التحليل المعتمد على مفهوم الاقليم تجديدا حقيقيا للأسس والمبادئ العلمية التي ترتكز عليها النظرية الاقتصادية ونظرية التنمية على حد سواء. فقد بينت التحولات التي عرفها العالم مع مطلع سنوات 1980، حدود النماذج الكلاسيكية التبسيطية في استيعاب وتفسير العديد من الظواهر التي عكست هذه التحولات، حين بدت غير منسجمة مع الحركية الاقتصادية والتنموية الجديدة. وبينما أدت ظاهرة العولمة في الكثير من الحالات إلى نتائج عكسية تماما لما كان متوقعا، شكل تطور اقتصاد المعرفة وتغير النموذج التكنولوجي عوامل أساسية في بروز أشكال جديدة للتوزيع المكاني للسكان والنشاطات الإقتصادية، التي أصبحت مواضيع أساسية للتحليل وفق مفهوم الاقليم (Duez، 2011). من هذا المنطلق، سنقدم فيما يلي مفهوم التنمية الاقليمية، بعد توضيح خصائص حركية الاقتصاد الاقليمي الذي يمثل منبعا ومحركا أساسيا لحركية التنمية الاقليمية.

1.2.2. خصائص حركية الاقتصاد الاقليمي

حسب C. Courlet (2008) و B. Pecqueur (2007)، يعبر مفهوم الاقتصاد الإقليمي عن قدرة الفاعلين الذين يواجهون العولمة، على تجنيد الموارد المتجاورة وتحويلها تدريجيا، يكون الإقليم ضمنها عبارة عن أصل اقتصادي ذو ميزة نوعية وليست كمية (Crevoisier، 2010). يوضح هذا التعريف، مدى انسجام الاقتصاد الاقليمي مع مبدأ الحرية الاقتصادية، من خلال اعتبار أن أساس الحركية الاقتصادية هو ما

ينتجه الفاعلون، لكنه في نفس الوقت لا يقدم دور أي طرف فاعل في الإقليم على حساب الأطراف الأخرى.

ففي سياق العولمة المؤدية إلى تزايد الارتباط بين الأسواق و كثافة العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، راودت فكرة حسم النقاش حول التنمية الكثير من المهتمين. سوى أن النقاش حول العولمة ذاتها، هو ما أدى بطريقة مناقضة إلى إعادة بعث التفكير حول التنمية (Bekolo-Ebe، 2006)، سيما تحليل ما نتج من حركية وآليات موازية ومختلفة لخلق الموارد، وما تعتمد عليه من إستراتيجيات، تهدف إلى التأقلم مع شروط المنافسة العالمية وفتح المجال لخلق نشاطات جديدة. فبعد تأزم النموذج المعياري للإنتاج، المبني على أساس توحيد نمط الإنتاج والاستهلاك، أصبح الاقتصاد الإقليمي معبرا عن آفاق جديدة مفتوحة لخلق الثروة، من خلال قدرة المجموعات البشرية على تنظيم نفسها وبناء مسارات أصلية لخلق الموارد (Pecqueur، 2007).

على هذا الأساس، لا يكون منطلق حركية الاقتصاد الاقليمي السياسات المركزية على مستوى الدولة-الأمة، ولكن تؤسسها، تطورها وتصونها مجموعات الفاعلين، الذين يتجندون لحل مشكلة الإنتاج على مستوى الفضاء الزماني والمكاني الذي يتواجدون فيه. هذا ما يمثل مراجعة جذرية لمبدأ تقسيم العمل والتخصص في إطار النظرية الإقتصادية الكلاسيكية، حيث يكون التوجه على مستوى الإقليم، نحو الإفلات من المنافسة التي لا يمكن مواجهتها، بالاعتماد على منتجات خاصة بالإقليم، والتركيز على بناء التميز والاختلاف وليس على مقارنة التكاليف والأسعار (Pecqueur، 2007).

بهذا المعنى، تعتبر حركية الاقتصاد الاقليمي تكريسا للتوجه نحو اقتصاد مبني على نوعية وجودة المنتجات، وفق مسار المعرفة التي يرتبط وجودها بالفضاء الإقليمي، على شاكلة بناء الهوية (Duez، 2011)، حينما يؤكد الفاعلون وجودهم بالإشارة إلى الإقليم الذي يكونونه وينتمون إليه، ويشكل مسار البناء الإقليمي أساسا لخلق موارد خاصة[13]، ومحددا أساسيا للحركية الاقتصادية. فمن جهة، يوفر الاقليم الموارد للفاعلين ويمكنهم من التوجه نحو المستقبل، وفي نفس الوقت، يقوم الفاعلون بالتأثير على الإقليم، بطريقة ظاهرة ومعلنة أو غير ذلك، فرديا أو جماعيا، من أجل تكوينه في صيغة مورد خاص (Crevoisier، 2010).

13- بين المفكر الجزائري مالك بن نبي في كتابه ميلاد مجتمع، أن حركية البناء الإجتماعي المندرجة في الزمن (التاريخية) هي نتاج لعمل ثلاثة أصناف اجتماعية، هي: عالم الأشخاص، عالم الأفكار وعالم الأشياء. لكن عمل هذه الأصناف لا يتم بشكل منفصل، بل يكون جماعيا وفي إطار مشروع مشترك. هذا يعني وجود ترابط بين هذه الأصناف الاجتماعية، يسمح باستكمال مشروع العمل المشترك بينها. أي أن وجود صنف رابع يعتبر شرطا أساسيا ومنطقيا لتحقيق مشروع البناء الإجتماعي، هو شبكة العلاقات الاجتماعية. من الواضح أن هذا التحليل يعبر تماما عن مسار البناء الاقليمي، خاصة على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأطراف الفاعلة، التي يتم اعتبارها وفق مفهوم الاقليم بأنها موارد خاصة ناتجة أيضا عن عملية البناء الاجتماعي.

انطلاقا من التصميم المعتمد على مفهوم الاقليم، فقد أصبح بناء التنافسية على أسس غير تقليدية، الحد من حلات عدم التأكد، تحقيق الاستقلالية والاندماج في مسار الاقتصاد العالمي، الاعتماد على نظام اقليمي متفرد يتسع ليشمل العلاقات السوقية وغير السوقية بين الفاعلين الاقتصاديين والموارد الاقليمية، محددات أساسية تميز حركية الاقتصاد والتنمية (Moulaert، وآخرون، 2008).

1.1.2.2. التفرد والاندماج في الاقتصاد العالمي

تمثل ظاهرة العولمة أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في التوجه نحو تبني إطار جديد للتحليل، مبني على إدماج متغير الفضاء المكاني والزماني، كأحد المحاور الأساسية في تفسير وفهم مختلف التحولات الناتجة عن هذه الظاهرة، خاصة على الصعيدين الإقتصادي والتنموي. فإذا نظرنا إلى التأثيرات التي كانت متوقعة لظاهرة العولمة، فإن توحيد المعايير الإقتصادية والانفصال التام، النهائي وغير الرجعي لمسار الإنتاج عن الإقليم، هي ما يمثل أهم هذه التأثيرات. سوى أن ما قدمته العولمة للفضاء المحلي أو للإقليم، كان معاكسا تماما لفكرة عولمة الاقتصاد المعاصر. فاليوم، لا يقتصر الإقليم على كونه خزانا لعوامل الإنتاج التقليدية فقط (الأرض، اليد العاملة، رأس المال)، لكنه يتميز بالإضافة إلى هذه الخاصية، بوجود موارد خاصة (المعارف، الكفاءات، التنظيم، شبكة العلاقات...) التي تم بناؤها عبر مسار تاريخي معين (Pelissier، 2009)، وتعتبر اليوم عاملا حاسما في تفرد مسار الإنتاج المحلي، تميزه واندماجه على المستوى الشمولي للاقتصاد.

في هذا السياق، يتم قراءة العولمة وفق رؤية مغايرة للرؤية الكلاسيكية المهيمنة في إطار الاقتصاد السياسي، التي يعبر عنها من خلال الإشكاليات التي يثيرها الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجغرافي الجديد، سيما حين يتم إلغاء أو تحجيم مكانة ودور الفضاء الإقليمي. فلا يتعدى إعتبار الفضاء المكاني والزماني الجانب الكمي، من خلال تقارب وتباعد الفضاءات الإقتصادية (المناطق، الجهات، المدن، الأسواق، التجمعات الصناعية الكبرى...). ما يقود إلى إعادة قراءة العولمة على أنها تلاقي زماني ومكاني بين الفضاءات والأطراف المختلفة، الذي يكون منتجا لحالات جديدة ومتنوعة (Crevoisier، 2010). فيعبر اندماج الاقليم في حركية الاقتصاد العالمي، على قدرة الفاعلين المحليين في تثمين الفرص التي يتيحها السياق العالمي الجديد، الذي يمكنهم أيضا من تفادي تهديدات تفرضها مواجهة المخاطر التي يتميز بها. فيما يكون الرهان الأساسي للإقليم في ظل الانفتاح العالمي والمناخ المتأزم، هو تنمية النشاطات الاقتصادية المنتجة للثروة والموفرة لمناصب العمل والرفاهية (Le Maire، 2013).

على هذا الصعيد، تؤكد الملاحظات المتعلقة بتوجهات المؤسسات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، على ضرورة إعادة النظر في المقاربات التقليدية للنمو على المستوى العالمي. فقد أصبحت هذه الأخيرة

قاصرة في التعبير عن طرق تموقع المؤسسات عالميا، وتحديد المعوقات التي تحول دون ذلك (Le Maire، 2013). فالتحولات التي عرفتها الأنظمة الوطنية والدولية نتيجة لموجة العولمة، أخذت طابع تداخل وتعدد المستويات الإقليمية، وشكل حضور وتأثير الأقاليم المحلية على المستويين العالمي والوطني أهم مظاهرها (Guay، وآخرون، 2008). فيما أصبحت الحركية الإقليمية محلا للتأثيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس توجهات السلطات المركزية أو المحلية، لاجتذاب تدفقات الاستثمارات الخارجية المتنامية، سيما من خلال تأهيل البنية الأساسية وملاءمة الأطر التنظيمية. بالإضافة إلى تراجع قدرة الدولة الراعية على حل الأزمات المتواترة والتكفل بمتطلبات المجتمع، ما أدى إلى تغير في تصميم طرق التدخل العمومي، و أصبحت المؤسسات العمومية غير مرغوب في قيامها بمفردها بالأنشطة التنموية، ولم تعد الفاعل الوحيد في إحداث التنمية (غضبان، 2015).

هذا ما جعل الاقليم عبارة عن وحدة تنظيمية واقتصادية في سياق المنافسة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى حصنا وحامية للفاعلين المحليين والمستثمرين الأجانب، الذين يساهمون في خلق ثرواته وتحقيق تطلعاته. فيصبح التطلع إلى فهم تطوراته، اعتبار خصوصيته ودعم مبادراته أساسا لتحقيق تميزه وحداثته. كما يقوم الاقليم بدور الضامن والضابط، من خلال تدخل المؤسسات العمومية في مراقبة عمل الفاعلين، على غرار استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على المحيط. وهنا يكون المستثمرون الخارجيون عن الاقليم، وطنيون أو أجانب، في حالة مقارنة بين الفرص التي يوفرها الفضاء الإقليمي المحلي والمخاطر التي لم يعتادوا بعد على مواجهتها، على غرار اليد العاملة، الموارد الطبيعية، التخفيضات الضريبية، الحواجز عند الخروج و المخاطر الهيكلية والمرحلية (Le Maire، 2013).

بالإضافة إلى مختلف العوامل التي أصبحت محددات أساسية لوجود المؤسسات الإقتصادية في الإقليم، والتي تجعل من هذا الأخير متميزا ومتفردا ويلعب أدوارا متعددة في حركية الاقتصاد والتنمية على مختلف المستويات، تشكل مساهمة هذه المؤسسات بدورها، عاملا هاما في تحقيق تميز وتفرد الاقليم، من خلال تنويع المنتجات الذي يأخذ أشكالا مختلفة بناء على قرار تموقعها في الاقليم. فيكون تنويع المنتجات عموديا أو أفقيا ومتعدد المستويات، في حالات وجود هذه المؤسسات بأشكال مختلفة وعلى نطاق جهوي أو قطري. ما يزيد في تلبية حاجات المستهلك بمستويات رضا عالية، كما يحسن مستوى الانتاجية من خلال تنويع وسائل الإنتاج وادماج أكبر عدد من الابتكارات. فيما يكون قياس الثروة الوطنية على أساس تنوع الانتاج وليس حجم الانتاج (Bekolo-Ebe، 2006).

على هذا الأساس، فإن تحليل العمليات الإقتصادية التي تتضمنها الحالات الجديدة والمتنوعة، التي جاءت نتيجة لظاهرة العولمة، لكنها تحدث على مستوى بيني أو وسطي، ونتجت سواء للتعبير عن الشعور

بالانتماء أو التجمع من أجل البحث ووضع حلول لمشكلة تم تقديرها بأنها مشتركة، يكون من الصعب جدا تصميمه في إطار الرؤية الكلاسيكية المهيمنة (المعيارية)، حتى ولو كانت هذه العمليات والحالات قد نشأت في ظل العولمة، وتم تفضيلها والتأكيد على أهميتها في ظل نفس النظرية. بهذا، فقد كانت إعادة النظر في إحدى الفرضيات الأساسية للنظرية الإقتصادية المعيارية المتعلقة بتأثيرات ظاهرة العولمة، من أهم نتائج هذه الظاهرة. حيث تعتبر العولمة في إطار التحليل الإقتصادي الإقليمي، من العوامل الأساسية في التميز الإقليمي، كنمط للتأقلم مع المعايير الشمولية (Pecqueur، 2007).

الشكل رقم 2-01: أسس قرار تموقع المؤسسات الاقتصادية في الإقليم

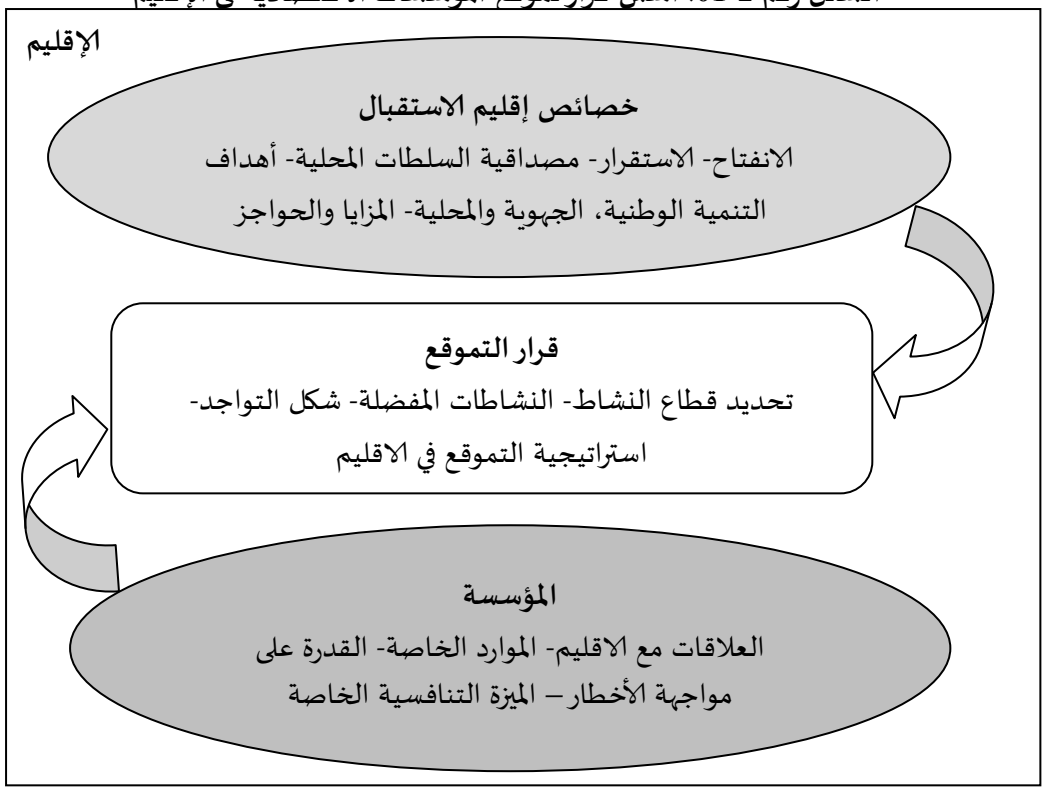

المصدر: Le Maire. J-P (2013), Stratégies d'internationalisation : nouveaux enjeux d'ouverture des organisations, des activités et des territoires, Dunod, Paris, p 97.

2.1.2.2. الأسس الجديدة للتنافسية

يتميز الاقتصاد الإقليمي بطبيعة خاصة، تتعلق من جهة بنشأته في إطار العولمة، وبانتقال المنافسة إلى الإقليم وتجدرها فيه، من جهة أخرى. فقد أصبح الاقليم محلا لوجود مراكز ربع جديدة، تضمنها مسارات التميز الإقليمي وخلق موارد خاصة بالتوازي مع وجود النشاطات التقليدية (Lacour، 2009). كما أصبحت أسس التنافسية متعلقة بعوامل تميز الإقليم، ولا ترتكز فقط على السعر وتوفر عوامل الإنتاج التقليدية (Pelissier، 2009). حيث يتم بناء وتعزيز مزايا تنافسية استثنائية ومستدامة، من خلال الدعم المؤسساتي للفاعلين الاقليميين، ودفعهم إلى التوسع داخل وخارج الاقليم. فتكون قدرتهم على جذب مهارات ونشاطات

جديدة لتثمين الموارد المتوفرة وإدارة الموارد الجديدة، مؤسسة على تنمية نشاطات مرتبطة بخارج الاقليم وبالاعتماد على تشجيع الابتكار (Le Maire، 2013).

وقد بينت أبحاث أجريت في ثمانينيات القرن العشرين، بإيطاليا خاصة، وشملت التجمعات الصناعية التي ظهرت وتطورت خلال هذه الفترة، أن تنافسية المؤسسات وشعب الإنتاج الصناعي المشكلة لهذه التجمعات تعتمد على علاقات الجوار بين الفاعلين، أي على أساس القدرة الجماعية لمختلف المؤسسات، وليس على أساس القدرات الفردية لها (Pecqueur، 2007). على هذا المستوى، أفرزت العولمة أشكال جديدة للتعاون بين المؤسسات في أماكن محددة، لإنتاج منتجات وسيطة، ثم تبادلها بين فروع هذه المؤسسات للإنتاج بأقل تكلفة، والمساهمة في تنويع الاقتصاد المحلي (الفتلاوي، 2011).

على هذا الاعتبار، فالمؤسسة المتعددة الجنسيات التي لها رؤية عالمية للاقتصاد، تأخذ في الحسبان الأسواق ومستويات الأسعار، فتعمل على تقييم الامتيازات المحلية لمختلف مناطق العالم من أجل أن تحدد موقع وحدة إنتاج، توزيع أو بحث. حيث تكون الجهات الرابحة، هي تلك التي لها القدرة على استقطاب والتقاط التدفقات العالمية للثروة، وتكون رفاهيتها مؤسسة على عوامل داخلية وأخرى خارجية. أي أنها قائمة على التآزر المحلي بين المؤسسات المحلية والتنافسية في الأسواق العالمية، ويصبح الإقليم حلقة الوصل بين المحلي، الوطني والعالمي (Pecqueur، 2007). ما يمكن من بناء وضعية تنافسية احتكارية على أساس التميز، و يجعل من ريع الموارد الخاصة مصدرا أساسيا للنمو الإقتصادي.

وفيما تختلف عناصر التميز من إقليم إلى آخر، فهي تتعلق غالبا بجودة المناظر الطبيعية والحضرية، الإطار المعيشي، الهوية والثقافة المحلية، المهارات الإقتصادية والتنظيمية الخاصة، والموارد الطبيعية (TEDDIF، 2012). من جانب آخر، تنطوي الحركية الاقليمية على معوقات تهدف إلى حماية الفاعلين المحليين من المنافسة الخارجية، أو احتمال اقصائهم في بعض القطاعات المتميزة بمعدلات نمو عالية. فتعمل السلطات من أجل التحكم في القطاعات الاستراتيجية، من خلال الحد من التطلعات التوسعية للمستثمرين الخارجيين، سيما في مجال الخدمات العمومية، القطاع البنكي، الموارد الطبيعية وشبكات التوزيع (Le Maire، 2013).

3.1.2.2. الحد من حالات عدم التأكد والتكفل بتعقيد الحركية الاقتصادية

الإقليم ليس بدون فعالية وبدون تعريف بالنسبة لنشاط إنتاجي معين، أو لمؤسسة تختار بين ثلاثة مستويات للتموقع على أساس الموارد التي تريد استغلالها (مجموعتها الصناعية، شعبة إنتاجها أو إقليمها)، أو الاختيار بين مواجهة المنافسة عن طريق بناء ميزة تنافسية عادية، وبين التوجه نحو توفير

عرض خاص من أجل التملص من المنافسة بين الأماكن. ما يمثل فرقا جوهريا بين تموقع نشاط معين وتجدره الإقليمي (Pecqueur، 2007).

فالإقليم عبارة عن بنية تنظيمية للتفاعل الإجتماعي، وعنصر أساسي في هيكلة حالات عدم التأكد التي تجعل الفاعلين الإقليميين يعملون ضمن حالات استقرار نسبية. بهذا المعنى، يصبح الاقليم عامل ربط يمكن من تجاوز نوعين من حالات عدم التأكد. فيخفف من حدة عدم التأكد التي تواجهها المؤسسات نتيجة تسارع الابتكارات من جهة، كما يحد من حالات عدم التأكد المتعلقة بالمنافسة التي تستلزم بناء موارد وتوزيعها زمنيا وبدرجة أكثر استقرارا، من جهة ثانية (Duez، 2011).

من هذا المنطلق، يكون البحث في عوامل تأثير الإقليم على الحركية الإقتصادية، على الصعيدين النظري والواقعي، هو ما يمثل الموضوع الأساسي للاقتصاد الإقليمي (Crevoisier، 2010). حيث يمكن مفهوم الإقليم عمليا من إعتبار الأبعاد غير الإقتصادية، التي تشكل عائقا لا يزال الاقتصاديون يواجهون صعوبات كبيرة في تقييم تأثيراتها وأدوارها، على غرار العوامل الثقافية، الاجتماعية، التاريخية والدينية... (Duez، 2011). فالإقليم موروث وفي نفس الوقت بناء للفاعلين، يتميز بالخصوصية، جنيسا، مستقرا أو متحولا، يؤثر على الفاعلين ويؤثرون عليه (Crevoisier، 2010). ولأنه يتضمن المكان، التاريخ، الثقافة، وفي نفس الوقت يعتبر عاملا للتنافسية والإدماج، يعبر الإقليم عن تعقيد الحركية الإقتصادية، وتمكن دراسته من تحليل حركيات طويلة الأمد، تكشف عن حقائق تنبع من التاريخ (Duez، 2011).

4.1.2.2. استقلالية وتنظيم حركية الاقتصاد الإقليمي

تعبر استقلالية الحركية الإقتصادية على المستوى الإقليمي، عن تسلسل مغلق للعمليات التي تتضمنها هذه الأخيرة. حيث تكون العلاقات السببية متسلسلة ومغلقة[14]ودون انقطاع علاقات التبادل مع المحيط الخارجي، على غرار الظواهر الطبيعية. فقد استمدت خاصية استقلالية الحركية الإقليمية من مجال العلوم الطبيعية، ويعود التطرق إليها في إطار مفهوم الوسط المبتكر، الذي شكل أحد التيارات الفكرية الأساسية في ثمانينيات القرن العشرين، لتحليل وتفسير النجاحات التي حققتها وتميزت بها بعض المناطق

14- تعبر هذه الخاصية عن إحدى الإشكاليات الأساسية التي تثير التساؤل عن طبيعة العلاقة السببية بين الحركية الإقتصادية وأسباب انطلاقها، استمرارها وتوجهها نحو غاياتها. فقد يكون التناقض ظاهرا عندما نقبل بفكرة أن هذه الحركية هي ذاتها من ينتج أسباب وجودها (التسلسل المغلق). وعلى اعتبار أن هذه الحركية هي في مصدرها وطبيعتها اجتماعية، حينها يمكننا مقابلتها مع فكرة وجود المجتمع حسب تحليل المفكر الجزائري مالك بن نبي في كتابه ميلاد مجتمع. إذ يعتبر أن المجتمع من وجهة نظر تاريخية، هو تأقلم مجموعة الأفراد مع نمط العيش المشترك، فيعملون من أجل تحويل نمط معيشتهم، بالتوافق مع إنتاج أدوات ووسائل هذا التحول، وهم واعون بأهدافه. أي أن المجتمع عبارة تنظيم بشري وفق مخطط محدد، يمثل حركية بشرية تنتج أسباب وجودها وتحدد اتجاهها، وتطبع مجموعة بشرية بصفة المجتمع. وفق هذه المقابلة، نعتبر أن التنظيم الإقليمي، الذي نعبر عنه بمفهوم الحوكمة الإقليمية المحلية، هو المضمون الجوهري لخاصية استقلالية الحركية الإقتصادية الإقليمية، الذي ينتج أسباب انطلاقها، أدواتها ووسائلها وغاياتها، كما يضمن استدامتها.

والجهات في مختلف أنحاء العالم، كان يشار إليها في إطار النظرية الليبرالية الجديدة بالتنمية الذاتية (Crevoisier، 2010).

وإذ تمثل اليوم خاصية أساسية لظواهر التنمية التي تحدث في محيط متغير، فقد اصبحت استقلالية الحركية الإقليمية تثير تحديات كبيرة على مستويات مختلفة، لاسيما على مستوى صياغة السياسات العمومية، تصميم أطر وأدوات التدخل العمومي الهادفة إلى عكس مسارات التدهور الإقليمي تارة، وإطلاق أو استيعاب، تعزيز وتوجيه الحركية الإقليمية تارة أخرى. في هذا السياق، فقد كانت مساهمة تيار الوسط المبتكر أساسية في تحليل العلاقة بين التنظيم المكاني وتنظيم الاقتصاد الإقليمي، و تم تبني فكرة الحركية التراكمية المعززة ذاتيا التي تميز مسارات التنمية الإقتصادية، باعتبارها النتيجة والمنتج في نفس الوقت. حيث كانت بمثابة تجاوز للعجز الذي أصبح ملازما للمقاربات الإقتصادية الجزئية والكلية، في تفسير حركية التنمية المحلية (Crevoisier، 2010).

إن وجود أشكال للتنظيم الإقليمي للاقتصاد، باعتبارها إجابة محلية عن التيارات الشمولية لظاهرة العولمة، هو ما يعكس قدرة هذه الأشكال على التأقلم وإعادة بعث تنافسية الاقتصاديات الوطنية، التي ترتكز على الخصائص المحلية، و بناء إستراتيجيات إقليمية مستقلة تقترح عروضا تتميز بالقيمة المضافة للإقليم، وتختلف عن مجموع عروض المؤسسات المنتجة على مستوى هذا الأخير. ما يمكن أن يمثل توجها نحو إعادة تشكيل قواعد تقسيم العمل والإنتاج على المستوى الدولي (Pecqueur، 2007).

ويتحقق هذا من خلال تنسيق عمل الفاعلين، و بالإعتماد على العلاقات السوقية وعلاقات التعاون المتبادلة. وهي علاقات تستمد وجودها من المجتمع المحلي، بفعل تأثير التاريخ والخصائص المحلية المرتبطة بمستويات أعلى (Moulaert، وآخرون، 2008). وقد تضم هذه العلاقات في نفس الوقت، علاقات التضامن والصراع التي ينتج عنها ميزات مقارنة بتلك التي تمتلكها مؤسسة في سوق العمل الذي توجد فيه (Pecqueur، 2007). فيتمكن الفاعلون في إطار أشكال التنظيم الإقليمي للاقتصاد، من تثمين موارد جديدة تكون خفية وغير مستعملة، أو تشكيلة جديدة لها. فتضاف إلى المدخلات التقليدية، المهارات المحلية، الثقافة، التكوين الخاص واستغلال المنتجات البيئية.

من جانب آخر، فاستعمال الموارد في إطار الاقتصاد الإقليمي يكون وفق تصميم جديد لمفهوم الأملاك الإقتصادية. حيث تأخذ المصلحة العامة مكانة جديدة، ويصبح الأعوان الاقتصاديون فاعلين في التنمية، على أساس اعتبار العلاقات بينهم محددا لفاعلية الحركية الاقتصادية في منطقة أو جهة معينة (Moulaert، وآخرون، 2008). كما يكون استعمال الموارد محددا من خلال علاقة المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، ومبني على أساس النوعية وليس على أساس الندرة فقط. فيما تتأسس آليات الضبط

ضمن نظام حوكمة مختلطة، عامة وخاصة (Duez، 2011). أي أن نموذج الاقتصاد الإقليمي يأخذ في الاعتبار العلاقة المعقدة شمولي-محلي، وبين الاقتصاد المكاني وغير المكاني، فيزاوج بين النشاطات الثابتة والمتنقلة للمؤسسات، ويكون الإقليم الإطار الأساسي لتنسيق نشاطات الفاعلين، الذين يسعون إلى حل مشاكل إنتاج غير مسبوقة (Pecqueur، 2007).

الشكل رقم 2-02: مخطط يوضح استقلالية واندماج حركية الاقتصاد الاقليمي

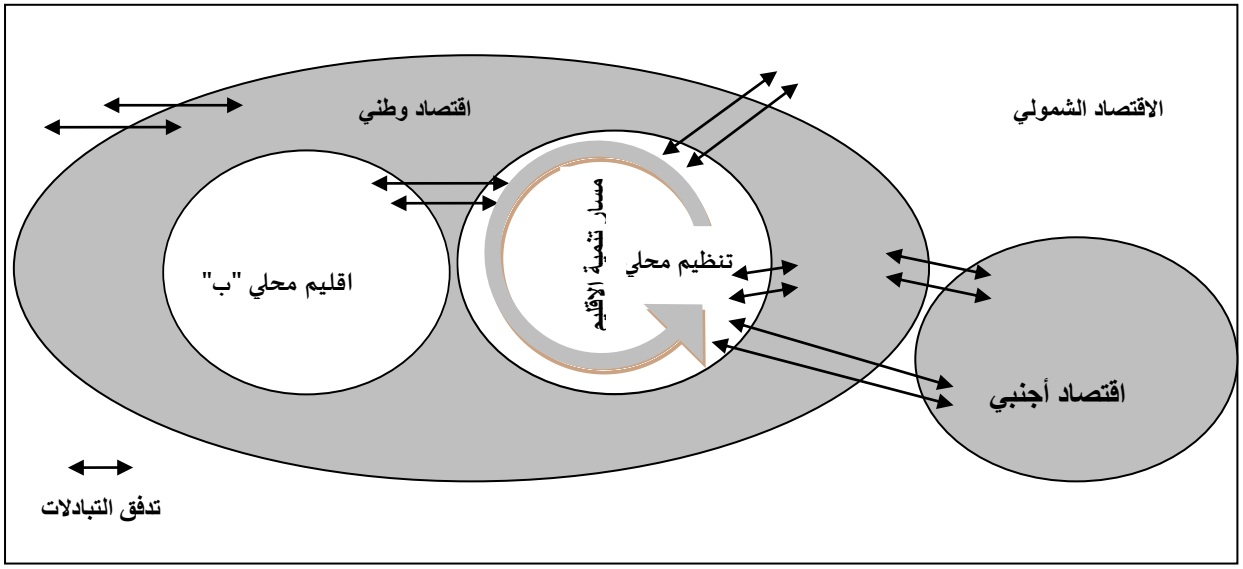

المصدر: إعداد الباحث.

أما نجاح الإقليم في إطار الاقتصاد الإقليمي، فلا يكون مرتبطا بجاذبيته الإقتصادية بقدر ما يتعلق بقدرته على بناء مسار تنميته الذاتية، من خلال مشروع التنمية الإقليمية، الذي يعتمد على رأس مال خاص بالإقليم، ويجسده الفاعلون في إطار الشراكات التي يقيمونها، و يكون نظام الذكاء الإقليمي عاملا حاسما في دعم الحركية الإقليمية، من خلال توفير الأدوات التي تحقق تقاسم المعلومات، العمل والتعاون من خلال شبكات الفاعلين (Pelissier، 2009).

فقد أصبح الإقليم، مصدرا لخلق الأصول الإقتصادية الخاصة، ولم يعد يعبر عن مجرد وسط لعوامل التموقع. إذ يسمح من خلال العلاقات الجوارية بخلق الشروط الضرورية لتنسيق عمل مختلف الفاعلين. فهو يعبر عن مجموعة من الفاعلين والعناصر الإقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والمؤسساتية، التي تتمتع بنمط خاص للضبط والتنظيم، يعطي أهمية بالغة لمفهوم الحوكمة الإقليمية-المحلية، ويرفع حالة التضاد والتعارض بين التحليل الكلي والجزئي، الذي يشكل انسدادا أمام التفكير في موضوع حوكمة النظام الإقتصادي (Duez، 2011).

وتعد العناقيد الصناعية من أهم أشكال تنظيم الاقتصاد الإقليمي وأقدمها ظهورا. حيث تعود جذورها إلى بداية القرن العشرين، حين أشار الإقتصادي **ألفرد مارشال** إلى تطور هذا الشكل من تنظيم

النشاطات الإقتصادية في إنكلترا، التي سادت فيها ثقافة المهن الصناعية في كامل المجتمع المحلي. كما بين الإقتصادي الإيطالي **بكاتشيني** أن هذا النمط من التنظيم الإقتصادي قد ميز الحركية الإقتصادية في إيطاليا مع بداية سنوات السبعينيات من القرن العشرين، عندما استطاعت بعض الصناعات التقليدية التأقلم والمحافظة على خصوصيتها وارتباطها المكاني، ومقاومة موجة الاستحواذ والتوطين وتوحيد معايير الإنتاج التي نتجت عن تطبيق نموذج الإنتاج الفوردي (Pecqueur، 2007).

أما **مكاييل بورتر** فقد عرف العناقيد الصناعية بأنها « مجموعة من المؤسسات التي تعقد شراكات وتستفيد من القرب الجغرافي وعلاقات التكامل فيما بينها». فيما ارتبط وجود العناقيد الصناعية غالبا بالمناطق الحضرية، تتخصص في المجالات التكنولوجية المتطورة وتتميز بأهمية الحجم الإجمالي للمؤسسات المكونة لها، ما يمكنها من مواجهة المنافسة على المستوى العالمي. كما تولي العناقيد الصناعية مكانة أساسية لمؤسسات البحث، على غرار المؤسسات الجامعية، المعاهد المتخصصة، مراكز الدراسات والمخابر (Pecqueur، 2007).

بالإضافة إلى العناقيد الصناعية التي أصبح وجودها أساسيا في اندماج اقتصاد الأقاليم في مسار العولمة والشمولية، ظهرت أنماط أخرى لتنظيم الاقتصاد الإقليمي، ساهمت بقوة في تطوره وانتشار أشكاله. حيث برزت وتطورت أنظمة الإنتاج المحلي بفرنسا، التي تعتمد على شبكات من المؤسسات المتركزة في إقليم معين، تتميز بأحجامها الصغيرة وتخصصها في مهنة محددة، تقوم ببناء وتطوير علاقات تعاون وتضامن في مجالات أساسية وحاسمة، على غرار التكوين وتطوير المهارات الخاصة أو الاستثنائية، مستفيدة من علاقات القرب الجغرافي (Pecqueur، 2007).

كما تمثل التسميات الأصلية وعلامات الجودة الجغرافية، أحد الأنماط التنظيمية للاقتصاد الإقليمي التي تعرف تطورا كبيرا وانتشارا متزايدا في العديد من الجهات والدول. إذ يرتكز بناء الميزة التنافسية على خصوصية المنتجات الإقليمية، مقابل قدرة شبكات الفاعلين التنظيمية، المهارات الخاصة والتاريخ المشترك بالنسبة للنمطين السابقين (Pecqueur، 2007). وتعود قوة انتشار وتطور التسميات الأصلية وعلامات الجودة الجغرافية كأحد أنماط تنظيم الاقتصاد الإقليمي، إلى التوجه نحو الاستفادة من تأثيرات عولمة معايير الإنتاج وانفتاح الأسواق العالمية. أين برزت قطاعات واسعة من هذه الأخيرة كتعبير عن حاجات جديدة للمستهلك، تتضمن رغبته في الحصول على عرض شخصي واستعداده لدفع أسعار مرتفعة مقارنة بسعر العرض المرجعي[15] (HEC، 2004).

15- يتطلب إقتراح عرض خاص أن تأخذ المؤسسة في الاعتبار مختلف الأبعاد المميزة للعرض المرجعي في سوق معينة، أي مختلف الخصائص المحددة لهذا العرض (الجودة، التمركز، العلامة، التطور...). على هذا الأساس، يعبر العرض المرجعي، في سوق معينة وفترة زمنية محددة، عما ينتظره ضمنيا أغلب المستهلكين من هذا العرض. ما يفترض أنه في أي مجال نشاط، يوجد تطلع ضمني للسوق يتعلق بطبيعة وخصائص

فعلى سبيل المثال، تعتبر الحاجة إلى معرفة مسار المنتج، التي ظهرت نتيجة لأزمة البقرة المجنونة وغزو المنتجات المعدلة جينيا للأسواق العالمية، أحد المحاور الأساسية لاقتراح منتجات مضمونة المصدر والجودة، من خلال عرض يستفيد منه المنتج حصريا، أو عرض متنوع من الخدمات والمنتجات تعتمد عليها التنمية الإقليمية (Pecqueur، 2007).

تجدر الإشارة، أن العامل الأساسي الذي تشترك فيه مختلف أنماط تنظيم الاقتصاد الإقليمي، هو مستوى الأداء التنافسي الذي تحققه المنتجات الإقليمية والأقاليم على حد سواء، على مختلف مستويات المنافسة (المحلية، الوطنية، العالمية). فيما أصبح وجود هذه الأنماط لا يقتصر على دول وجهات معينة، أو تلك التي ظهرت فيها، بل تنتشر وتتطور في كل جهات العالم. فهي موجودة في الدول المتقدمة، على غرار فرنسا وإيطاليا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كما تنتشر في الدول البارزة والنامية (Pecqueur، 2007)، على غرار البرازيل، الهند، المغرب والجزائر... . سواء كانت هذه الأشكال ناتجة عن التدخل العمومي، أي في إطار السياسات العمومية الداعمة لمسار حركية التنمية الاقليمية، أو وجودها بصفة غير رسمية من خلال شبكات الفاعلين الذين يعملون لتجاوز القيود الادارية والاقتصادية المحلية والشمولية.

2.2.2.نموذج التنمية الاقليمية

يقدم مفهوم التنمية الاقليمية رؤية جديدة للتنمية من خلال اعتبار الخصائص الأساسية لها وفق المنظور الاقليمي، باعتبارها محلية وذاتية (Pelissier، 2009). فوصف التنمية بأنها محلية يشير إلى ارتباطها بالإقليم المحدد مكانيا وزمانيا، وبوصفه نظام محدد الخصائص (الجغرافية، الاجتماعية، الثقافية، الطبيعية...). كما أن تميز الاقليم بتنظيم ذاتي، يمثل قدرة الاقليم على تنسيق عمليات التنمية، يضفي على هذه الأخيرة خاصيتها الذاتية (Chiasson، وآخرون، 2008). فيما تتجسد قدرة الاقليم الذاتية على تنسيق عمليات التنمية في دور الفاعلين المحليين الذين يتبنون مبادرات تأخذ في الاعتبار خصائص الاقليم، وهي بدورها عبارة عن مبادرات محلية (Pelissier، 2009).

على هذا الأساس، ترتكز التنمية الاقليمية على قدرة الفاعلين المحليين في بناء مسار خاص للتنمية، من خلال تنسيق عمليات التنمية التي يبادرون إلى تأسيسها (Leloup، 2010)، في سياق البحث عن الأجوبة الاستراتيجية للتحديات الداخلية والخارجية التي تفرضها العولمة على الاقليم الذي ينتمون إليه (Vazquez-Barquero، 2002). وبشكل عام، توصف التنمية بأنها اقليمية عندما ترتبط بالعمل الجماعي

هذا العرض، يتوافق مع سعر يستقطب جزء معتبر من المشترين. فيما يكون على المؤسسة التي تريد تحديد أسعارها في مستوى أعلى، أن تقدم لهذا الغرض عرضا. حيث تكون بعض الخصائص قد تم تحسينها أو تطويرها مقارنة بالعرض المرجعي.

الذي يقوم به الفاعلون المحليون في إطار الشراكات التي يقيمونها، من أجل غايات يتوافقون حولها (Chiasson، وآخرون، 2008).

الشكل رقم 2-03: مخطط يوضح مراحل تطور مسار التنمية الاقليمية

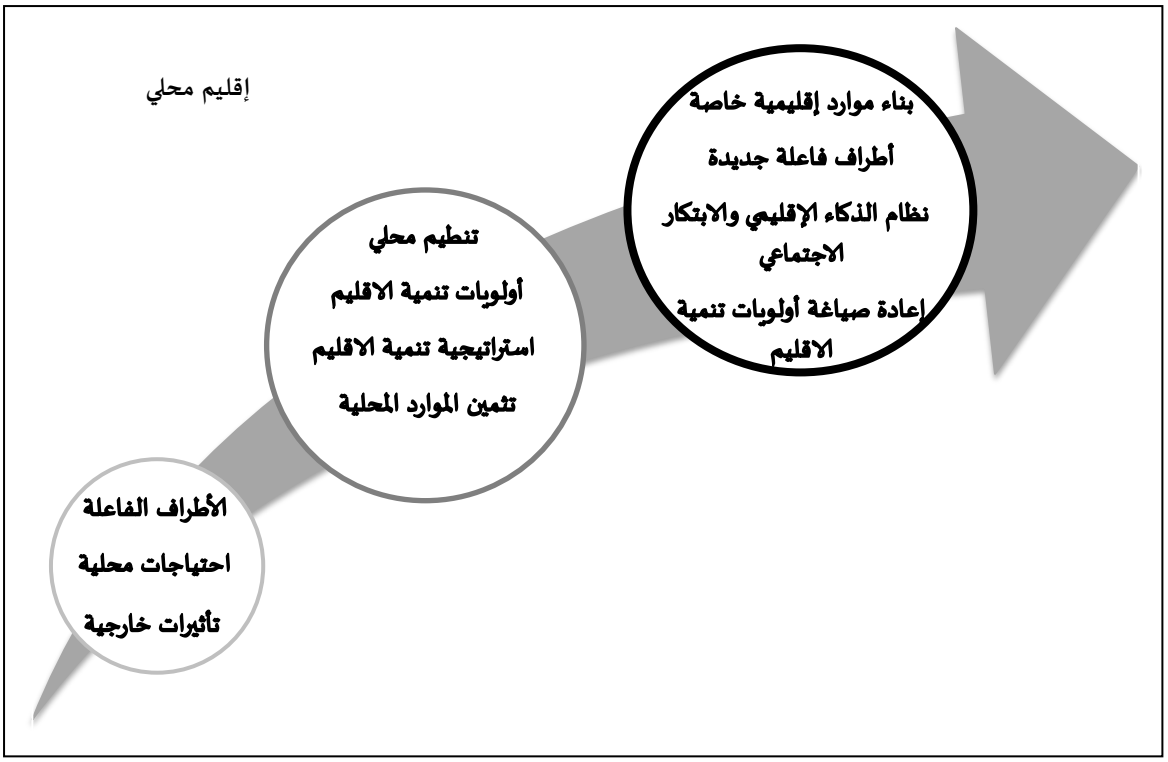

المصدر: إعداد الباحث.

وفيما يتم تجسيد العمل الجماعي في إطار مشروع التنمية الاقليمية، وبالاعتماد على آليات وأطر التنسيق التي يحددها الفاعلون لهذا الغرض، على غرار تأسيس مصالح تنظيمية خاصة و وضع إجراءات و قواعد لمعالجة المشاكل المتوقع حدوثها أو غير المتوقعة، تعكس هذه الأطر و الآليات بدورها، الطبيعة المحلية والذاتية للتنمية الاقليمية، التي ينتج عنها بناء موارد خاصة يتم تثمينها من خلال عمليات الانتاج على مستوى الاقليم المحلي تعزز ذاتية ومحلية التنمية الاقليمية (Loubet، وآخرون، 2011؛ Pelissier ، Chiasson؛2009 ، وآخرون، 2008).

بالإضافة إلى العناصر المحددة لمفهوم التنمية الإقليمية، يتم تعريفها بأنها عملية مستمرة لحشد جهود الفاعلين ومشاركتهم في جميع مراحل التنمية، تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية وفق أولويات يحددها الفاعلون، وذلك في إطار استراتيجية ترتكز على تجنيد واستغلال موارد الاقليم، وإدارة تحقق اقتساما جديدا للسلطة وللمؤسسات بناء على تشريع خاص (Abdelhakim، 2007). وفق هذه الرؤية، يمكن أن يتضمن مفهوم التنمية الاقليمية عدة مصطلحات تصف الحركية التنموية بإقليم معين، كالتنمية

المحلية، التنمية الذاتية، التنمية الجهوية، التنمية الداخلية، التنمية المجتمعية أو التنمية من القاعدة (Simard، وآخرون، 2008).

1.2.2.2. تبني نموذج التنمية الاقليمية لتحقيق الاستدامة

لقد بينا من خلال تحليل مسار بروز مفهوم التنمية المستدامة، سواء على المستوى الفكري أو السياسي، مدى تفاوت واختلاف الرؤى حول هذا المفهوم، سيما في مجال تصميم الأطر والأدوات التي تجعل التنمية المستدامة مدخلا جديدا لحل تشكيلة واسعة من المشاكل المتداخلة، متعددة الأبعاد والطبيعة. فقد شكل التدافع نحو تبني مفهوم التنمية المستدامة مطية جديدة لتبرير وتمرير نفس المفاهيم والأساليب التي بقيت الخلافات حولها مبدئية، خاصة بين الدول المتقدمة من جهة، والدول النامية والناشئة من جهة ثانية. في هذا السياق، كان التوافق الذي حققته قمة الأرض سنة 1992 يتمحور في الأساس حول المنهجية الاقليمية لتجسيد التنمية المستدامة.

ويتجلى التوافق حول منهجية التنمية الاقليمية بين الأطراف الدولية المتعارضة، في تمييع التناقض الظاهر بين الرؤى المتباينة لهذه الأطراف على عدة أصعدة. فمن خلال نشأة الرؤية الاقليمية في سياق العولمة وتصاعد تيار اللبرالية الجديدة، فقد كرست مختلف أشكال الاقتصاد الاقليمي مبدأ الحرية الاقتصادية، سيما من خلال حرية المبادرة لدى الفاعلين المحليين في بناء مسار تنمية الاقليم، بالتوافق مع استقطاب واستغلال الفرص التي توفرها عولمة النشاطات الاقتصادية، على غرار تدفقات رؤوس الأموال، التكنولوجيا وانتقال العمالة والكفاءات الاستثنائية. كما لا يتم التخلي على الأدوات التقليدية في تأسيس حركية التنمية الاقليمية، خاصة الاعتماد على آليات السوق والمنافسة في تثمين موارد الاقليم وبناء موارد خاصة به. من جانب آخر، يعيد مفهوم التنمية الاقليمية الاعتبار لدور المؤسسات العمومية في قيادة التنمية، المبادرة والتدخل بالتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى الأقاليم المحلية. فيكرس الدور الأساسي للدول والحكومات في تجسيد التنمية المستدامة، ويعزز استقلالية وسيادة الدول في استغلال مواردها وتخطيط تنميتها وفق احتياجاتها الحقيقية وخصوصياتها الوطنية والجهوية.

لقد أعتبر التوافق الذي جسدته التنمية الاقليمية لتحقيق استدامة برامج وعمليات التنمية، بمثابة نقل تركيز الجهود الدولية إلى مناقشة و بحث مشكلات التنمية على مختلف المستويات، خاصة تلك التي توصف بأنها ظواهر عالمية أو عابرة للحدود، وتتطلب حشد الجهود والموارد الدولية لمواجهتها. في هذا السياق، تبنت مجموعة من المؤسسات التنموية الدولية مفهوم التنمية الاقليمية ضمن سياسات وبرامج التنمية التي تعدها وتساهم في تجسيدها، على غرار ما أعلنه البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة من أجل

التنمية بعد قمة الأرض سنة 1992، بأن مفهوم التنمية الاقليمية هو ما يمثل الاطار العلمي للتنمية المؤسسة على المشاركة والاستدامة (Lazarev، 2009).

من هذا المنطلق، قامت هاتان الهيئتان بتأسيس لجنة مشتركة من أجل التنمية الاقليمية، يتم ضمنها وضع القاعدة العلمية لمفهوم التنمية الاقليمية. كما تم سنة 2007 إبرام الاتفاقية الدولية للتنمية الاقليمية تحت إشراف البرنامج الأممي من أجل التنمية(PNUD)[16]، للتعريف بالمقاربة الاقليمية للتنمية المستدامة ودعم تبنيها من طرف الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية. كما اعتمدت المنظمة الدولية للتغذية و الزراعة (FAO)[17] المقاربة الاقليمية للتنمية، كإطار علمي وعملي لمعالجة الاخفاقات في مجال التنمية الريفية ومجابهة الكثير من المعوقات، خاصة ما يتعلق بغياب الشرعية وعدم تكافؤ السلطة بالنسبة للأطراف المساهمة في تنمية الأقاليم الريفية (Lazarev، 2009).

2.2.2.2. مفهوم التنمية الريفية المستدامة

إن تبني التصميم الاقليمي للتنمية المستدامة قد سمح بتجاوز الصعوبات المتعلقة بتقديم تعريف دقيق لمضمون وموضوع التنمية الريفية. حيث يتسم هذا الأخير بالتعقيد ويكتسيه الكثير من الغموض على مستويات عدة. ففي ميدان البحوث والدراسات، يتم تناول التنمية الريفية دون الرجوع إلى إطار نظري محدد، وفي مجالات علمية مختلفة، على غرار اقتصاد التنمية، الاقتصاد الجغرافي والاقتصاد الريفي، فيما تأخذ عمليات التنمية الريفية طابعا محددا في إطار السياسات الاقتصادية أو على مستوى العمليات التنموية (Abdelhakim، 2007). من هذا المنطلق، يمكننا تعريف التنمية الريفية المستدامة بأنها تنمية إقليمية تأخذ في الاعتبار خصوصية الأقاليم الريفية.

و فيما يرتبط مفهوم الريفية بمقابلة خصائص المجالات الحضرية بالمجلات غير الحضرية على أساس معايير مختلفة ومتعددة، كالكثافة السكانية، النشاطات الاقتصادية، هياكل البنية الأساسية ووسائل النقل والاتصال، ومختلف الخدمات الاجتماعية، التي تنخفض مستوياتها وتختلف طبيعتها في المجالات الريفية. فإن تميز هذه الأخيرة يكون خاصة من خلال غناها بالموارد الطبيعية، التاريخ المحلي، الموروث الثقافي والاجتماعي (Moulaert، وآخرون، 2008). حيث يصبح الاقليم ذو جدوى اجتماعية واقتصادية وبيئية، وأكثر تلاؤما وقربا لتجسيد التنمية الريفية المستدامة على المستوى المحلي. إذ يمثل فضاء لاندماج الوظائف الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية والسياسة، وللتماسك والتضامن الاجتماعيين، قريب من الهياكل الممثلة للسكان، متمتعا بالقدرة على توطيد الروابط بين الريف والمدينة، يتضمن وحدات صغيرة

[16] - Programme des Nations Unies pour le Développement.
[17] - Food and Agriculture Organization.

ذات منطق خاص بها (القرى، البلديات والهياكل ما بين البلديات، المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة، الجمعيات، التعاونيات...)، ويمكنه ربط وادارة علاقات مع مستويات أعلى (الهياكل السياسية والادارية)، كما يمتلك القدرة على التطور بالتوافق مع تغيرات التدفقات الاقتصادية وجاذبية النسيج الجهوي (Lazarev، 2009).

تجدر الاشارة في الأخير، أن استدامة التنمية الريفية هي خاصية ذاتية في اطار نموذج التنمية الاقليمية، تتجسد من خلال أنها تنمية شاملة ومندمجة، تلبي الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية التي يتميز بها الإقليم الريفي، وفق مسار تاريخي خاص يحقق ارتباط الفاعلين المحليين بالإقليم الذي ينتمون إليه ويعرفون أنفسهم من خلاله، ويندرج في اطار علاقات تفاعلية مع مستويات اقليمية مختلفة، تشكلها الروابط المؤسساتية، المكانية والاجتماعية للفاعلين. فيما تتم إدارة هذا المسار بالاعتماد على نظام للحوكمة الاقليمية.

خلاصة الفصل الثاني

لقد بينا في هذا الفصل ما يقدمه مفهوم الاقليم، وبالتالي المقاربة الاقليمية، في جعل التنمية المستدامة مفهوما ذو شرعية علمية وقبول عالمي من جهة، وأداة عملية في إطار السياسات، البرامج والمشاريع التنموية من جهة أخرى. إذ أصبحت المهام الجديدة للاقتصاد التي يفرضها مفهوم الاستدامة، سيما التكفل بالتأثيرات السلبية للنشاطات الاقتصادية على البيئة واستغلال الموارد الطبيعية، عملية ذاتية لحركية الاقتصاد الاقليمي، من خلال ادماج نظم الانتاج الاقليمية كمتغيرات لطالما تم اعتبارها خارجية عن هذا النظام، على غرار العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بمتغير المكان، وما توفره من آليات للتعاون والتنسيق.

على صعيد أخر، فقد ساهم ادماج الآليات الكلاسيكية لعمل الاقتصاد، ورد الاعتبار لدور الدولة في حركية تنمية الإقليم باعتبارها طرفا فاعلا وأساسيا، في تعزيز الطبيعة التوافقية للتنمية المستدامة، سيما أن هذا التصميم يعتمد على حرية المبادرة المحلية الفردية والجماعية، كما ينفتح على المحيط الاقتصادي الخارجي وينسجم مع سياق عولمة النشاطات الاقتصادية، التي أصبحت بدورها رافعة لحركية اقتصاد وتنمية الاقليم. ومع تصاعد مستمر لمنحى التوافق حول التصميم الاقليمي للتنمية المستدامة، سيما على المستوى الدولي، فقد ساهم ذلك على المستوى العلمي، في جلاء غموض تناول الكثير من مواضيع التنمية، على غرار تحديد مفهوم التنمية الريفية المستدامة، وبعث مسار لتنمية الأقاليم الريفية الذي بات يعتمد على أسس واضحة.

الفصل الثالث

أسس وأدوات تجسيد التنمية المستدامة وفق المنظور الإقليمي

3. أسس وأدوات تجسيد التنمية المستدامة وفق المنظور الاقليمي

تمهيد

بعدما بينا أن المدخل الأساسي الذي أصبح معتمدا في تصميم برامج وعمليات التنمية المستدامة على المستوى العالمي، هو المقاربة الاقليمية، التي يتم وفقها تحليل اشكاليات التنمية المستدامة، وفي نفس الوقت وضع السياسات التنموية وتقييمها. سنعمل في هذا الفصل على توضيح الأسس التي يرتكز عليها مفهوم التنمية المستدامة وفق التصميم الاقليمي، وكذلك الأدوات التي يؤدي التحكم فيها إلى جعل هذا المفهوم عمليا وواقعا ملموسا. هذا ما يمكننا على مستوى تحليل ومعالجة اشكالية التنمية الريفية، من صياغة شبكة من المعايير الموضوعية لتقييم طبيعة ومستوى حركية التنمية المستدامة بإقليم معين. لهذا الغرض، سنقدم هذا الفصل في قسمين أساسيين، القسم الأول تحت عنوان أسس التنمية المستدامة، يتضمن المفاهيم التي يرتكز عليها تحديد مضمون حركية التنمية الاقليمية، فيما يبين القسم الثاني أن مشروع التنمية الاقليمية هو الاطار العملي الذي يجعل من التنمية المستدامة واقعا ملموسا، ونتيجة للعمل الجماعي للفاعلين بإقليم محدد.

1.3. أسس التنمية المستدامة

وفق المنظور الاقليمي للتنمية المستدامة، يمثل الإقليم الفضاء الذي تنشأ ضمنه حركية التنمية المستدامة، ليس فقط باعتباره مجالا ماديا لوجود الفاعلين والموارد، بل كذلك هيكلا اجتماعيا يعبر عن شبكة علاقات ذات طبيعة مزدوجة، ومكانا لتجسيد عمليات التدخل الحكومي وتفاعل التأثيرات الخارجية. حيث يكون العمل الجماعي للفاعلين انطلاقا من علاقاتهم بالمحيط المادي والعلاقات التي يقيمونها بينهم (Duez، 2011)، هو ما يمثل جوهر حركية التنمية الاقليمية، التي تكون استدامتها عنصرا متضمنا فيها، ويرتكز وجودها على عدة أسس محددة.

1.1.3. الاقليم كبناء اجتماعي

يختلف مفهوم الإقليم ويأخذ معاني متباينة، تبعا لاختلاف وتعدد الفئات والجهات المستعملة أو المعتمدة له. لكن أغلب هذه المعاني قد أخذت مما قدمه الجغرافيون في استخدام مفهوم الإقليم للتعبير عن الجانب المكاني، عندما يحددون مكان الفاعلين في الفضاء الجغرافي الذي يشكلونه ينتمون إليه (Pecqueur، 2009). على هذا الأساس، يعرف الإقليم بأنه الفضاء الجغرافي المحدد بناء على الانتماء القانوني، كالفضاء الجغرافي في دولة معينة، أو من خلال خصوصية طبيعية على غرار المناطق الجبلية، أو خصوصية ثقافية كالمناطق اللغوية. وفي جميع هذه الحالات، يمكننا الاقليم من معرفة مكان تواجد

السكان على مستوى فضاء جغرافي معين، دون اعتبار التفاعلات بين السكان وهذا الفضاء. فالمكان وفق هذه الرؤية، لا يتعدى اعتباره دعامة مادية لوجود السكان. أي أنه توليفة من الموارد المادية والرمزية التي توفر شروط وجود الفرد أو مجموعة اجتماعية، يعود على الفرد أو المجموعة في شكل مكون أساسي للهوية الجماعية (Hatcheu، 2013).

وبينما ساد لفترة طويلة اعتبار حيادية المكان في عمل الاقتصاد والسياسات التنموية، على أساس أن الاقليم هو الفضاء المكاني للاستثمار فقط (Vazquez-Barquero، 2002)، فقد أكدت الملاحظات الميدانية أن علاقة الانتماء إلى اقليم معين هي علاقات مزدوجة، تربط من جهة السكان بالفضاء الذي يعيشون فيه، وتربط بين أفراد السكان من جهة أخرى. هذه العلاقات هي ما يشكل في الواقع تحول فضاء مكاني معين إلى إقليم (Lazarev، 2009). فتصبح شبكة العلاقات التي تنشأ بين السكان، عاملا أساسيا في جعل الاقليم يلعب دورا فاعلا في التنمية، من خلال مبادرات الاستثمار ومشاركة السكان في تصميم سياسات التنمية (Vazquez-Barquero، 2002).

بعد التخلي عن فكرة أن الاقليم مجرد مكان لوجود الموارد والنشاطات الاقتصادية، وفي سياق الحركة المزدوجة للعولمة واللامركزية، ظهر مفهوم الاقليم كنظام وسيطي، يتميز بحركية انتاجية وقدرة على ادماج العوامل الخارجية، يمكنه تهيئة سلوكات الفاعلين و التأثير على الاستراتيجيات العمومية. فالمؤسسات ومختلف الفاعلين في الاقليم، يعملون جماعيا من أجل تنمية الاقتصاد والمجتمع(Hatcheu، 2013؛ Pecqueur، 2007؛ Vazquez-Barquero، 2002).

بهذا المعنى، يمثل الاقليم بناء إجتماعيا مشتركا، يعبر عن كيان منسجم، يتميز بهوية خاصة، تاريخ وحركية منفردة تميزه عن باقي الفضاءات. كما تكون له استقلاليته وتنظيمه الذاتي، وتطوره مرتبط بتبادلاته مع النظام الكلي وهو بدوره فاعلا فيه. سواء كان هذا الأخير وطنيا أو دوليا، اقتصاديا، إجتماعيا أو سياسيا (Leloup، وآخرون، 2005؛ Vazquez-Barquero، 2002). كما يعتبر حسب هذه الرؤية، بأنه هيكل إجتماعي تكونه مختلف المجموعات الاجتماعية والعلاقات فيما بينها، فتؤدي هذه العلاقات إلى إنتاج قيم واتفاقيات محلية، تمثل إطارا لسلوكات الفاعلين (Ternaux، وآخرون، 2008).

أما عملية البناء الإقليمي، فتعتمد على علاقات الجوار الجغرافي المتينة، التي تنشأ وتتطور بين مجموعات الفاعلين، وتقود إلى القيام بأعمال جماعية ووضع قواعد ومعايير لضبط وإدارة العمل الجماعي. فتصبح هذه العلاقات، علاقات مؤسساتية بين الفاعلين، و يصبح الإقليم بناء مشتركا على أساس علاقات الجوار والحركية التي تجمعهم، القواعد، المعايير والمبادئ التي يقبلونها ويعملون وفقها (Ternaux، وآخرون، 2008؛ Leloup، وآخرون، 2005).

يبقى أن أهم ما يميز الإقليم، مهما اختلفت الرؤية المعتمدة أو الاستعمال، هي حدوده، سواء تعلقت بالحيز الجغرافي المحدد له، الحدود الادارية، السياسية أو الطبيعية (Hatcheu، 2013؛ Pecqueur، 2007). لكن غالبا ما يتحدد الإقليم وفق معنيين لا يتم الفصل بينهما دائما. فيكون الرجوع إلى اعتباره جزءا محددا من الفضاء المكاني، عندما يعتمد عامل التقسيم الإداري على مستوى تحت وطني لتحديد الجهات، الولايات أو البلديات. كما يتحدد أيضا على أنه كيان ناتج عن مسار البناء الذي يقوم به الفاعلون.

أما عندما لا يكون الفصل بين المعنيين لحدود الإقليم ممكنا، فيتم تحديده على أنه إطارا ونتيجة لمسار بناء المضمون. فلا تكون الحدود الإدارية، السياسية والاقتصادية هي ما يطلق عليها حدود الإقليم، بل تصبح حدوده متجسدة في مكان التقاء الشبكات المادية وغير المادية، الرسمية وغير الرسمية و إستراتيجيات التداخل والارتباط، ومكان الإنتاج، التفاوض وتقاسم المصير المشترك لكل الفاعلين (Leloup، وآخرون، 2005). أي أن هذه الأخيرة، هي ما يشكل مكونات أساسية للإقليم، تؤثر في سلوكات الفاعلين وتحدد مسار بنائه.

وعلى اعتبار أن الإقليم ليس معطى مسبقا، فنشأته ليست فورية أو آنية. بل ما يكون مهما هو وجود تجمع للفاعلين وللموارد، فيكون ظهور البناء الإقليمي في لحظة معينة، نتيجة تسلسل وتراكم للتأثيرات خلال مراحل مختلفة وفي حالات متباينة، من التفاعلات بين الفاعلين والعوامل الاجتماعية، السياسية والاقتصادية السائدة. بينما تكون التأثيرات الإقليمية المنتجة، غالبا من خلال نشاطات المنبع وفي إطار غير سوقي (Pecqueur، 2006). كما تكون كذلك، في إطار معالجة مشكلة إنتاج محددة، تأكيد الوجود ضمن مسار للتعريف بالهوية، أو كذلك من خلال التعاون لتحقيق مشروع تنموي جماعي.

فيما يمكن للفاعلين المشاركين في بناء الإقليم، أن تكون لهم دوافع ومسارات مختلفة للمشاركة، يجد كل عضو منهم فائدة أو مصلحة يحصل عليها. فلا يرتبط بناء الإقليم بتحديد مشكلة مشتركة فقط، بل كذلك من خلال عملية تحويل وتملك السكان موارد الإقليم غير المثمنة، أو لكفاءة اقتصادية خاصة، انطلاقا من ميزة طبيعية أو بشرية، أو تحديد مجال اختصاص تدخل المؤسسات العمومية والحكومية، التي تصبح عمليات مهيكلة للبناء الإقليمي (Hatcheu، 2013؛ Pecqueur، 2009؛ Pecqueur، 2007؛ Leloup، وآخرون، 2005).

وانطلاقا من اعتبار مسار البناء الإقليمي أنه مسار للتفرد والتميز، مقارنة بالمحيط الخارجي (Ternaux، وآخرون، 2008)، يعتبر الإقليم نظاما حركيا مفتوحا بطبيعته على الفضاءات الخارجية، التي تؤثر فيه ويؤثر فيها، كما يتعزز بالتبادلات والعلاقات التي يقيمها الفاعلون داخليا وخارجيا، ويفرض وجوده كبناء

إجتماعي دائم وثابت التملك، يوصف بأنه نظام حركي معقد، يمثل المستوى الملائم لتنسيق العمل الجماعي، الذي يتطلب وجود تنظيم خاص يساهم في تخفيض تكاليف التبادل بين المؤسسات.

فيما يجد الاقليم مخزونه التنموي، حسب توجه التنمية المحلية، في الموارد المحلية المتمثلة في الفاعلين ومختلف النشاطات والشبكات التي يؤسسونها (Leloup، وآخرون، 2005). وبالإضافة إلى كونه فضاء مركزيا لتنسيق عمل الفاعلين، الذين يسعون إلى حل مشاكل غير مسبوقة، فقد أصبح الإقليم عاملا أساسيا في الحد من حالة عدم التأكد التي يواجهها الفاعلون بشكل فردي. سواء تعلق الأمر بطبيعة وكمية المعلومات، بسلوكات الفاعلين أو بشروط التنافسية. إذ يعبر الإقليم، عن الفضاء المشترك الذي يؤسسه الفاعلون، والفضاء المادي الذي يساهم في بناء الموارد التي تميزه عن غيره (Pecqueur، 2006).

2.1.3. الفاعلون وشبكات العلاقات الاجتماعية

وفق المنظور الاقليمي لحركية التنمية، فإن منطلق، مرتكز ومسعى التنمية، هو المجتمع بصفة عامة والمجتمع المحلي بصفة خاصة. أي أنها تعبير عن القوى التي تنبع من المجتمع وتتجه نحو تحسين ظروفه، و تدعيم إمكانيات ووسائل بقائه وتطوره. وتتجسد هذه القوى في إطار التنمية الاقليمية، في مفهوم الفاعلين، أفرادا كانوا أو مجموعات، تنظيمات رسمية أو غير رسمية، مؤسسات خاصة أو عمومية التي تعمل في مجالات سوقية أو غير سوقية، الذين يتأقلمون مع العيش المشترك ويعملون جماعيا من أجل تحويل نمط معيشتهم وتطوير أدواته، وهم واعون ويعرفون بأهداف هذا التحول.

فتأسيس حركية التنمية الاقليمية يقوم به الفاعلون الذين يشاركون في النشاط المحلي، سواء بصفتهم مستهلكون، يد عاملة أو مستعملين للمكان. فيعملون جماعيا من خلال عضويتهم في مجموعة اجتماعية محلية، و يعيدون تشكيل الفضاء الذي يشغلونه من خلال نشاطاتهم وتملكهم له (Leloup، 2010). أما ما يجعل عمل الفاعلين الجماعي ممكنا ويشكل عوامل قاعدية في تحقيق التنمية، فهي القواعد الاجتماعية التي تربط بين مجموع الفاعلين وتمكنهم من عقد التبادلات، والانخراط على المدى البعيد في مشروع مشترك لبناء وتنمية الاقليم (Meisel، وآخرون، 2008).

هذا ما يجعل من وجود شبكة من العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين، شرطا سابقا حتى لوجود الفاعلين وانطلاق حركية التنمية الإقليمية[18]. حيث يكون ذلك نتيجة للعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وضمن مختلف الأطر التي يمكن أن تعكس شبكة العلاقات الاجتماعية في مختلف مجالات

18- تطرق إلى هذه الفكرة الأستاذ مالك بن نبي، حيث عبر عن مضمون مفهوم الفاعلين من خلال تطور الأفراد إلى أشخاص، الذين تتحول لديهم الخصائص الغريزية التي تربطهم بالنوع البشري، إلى غايات لهم تربطهم بالمجتمع. على هذا الأساس، يعتبر أن وجود الأشخاص في مكان وزمان معينين هو بمثابة نتيجة لانطلاق سابق للحضارة ودليل على وجودها في هذا المجتمع. هذا ما يتواف تماما مع مفهوم الفاعلين باعتبارهم أساسا لحركية التنمية الاقليمية.

النشاط الاجتماعي (Bennabi، 2008). على هذا الأساس، تتحدد فعالية العمل الجماعي للفاعلين [19]، بناء على كثافة وطبيعة شبكة العلاقات بينهم، التي تأخذ أشكالا مختلفة ومتعددة، ودرجات تغير متفاوتة عبر مسار البناء الإقليمي. فترتبط حالة شبكات العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين بالتاريخ المشترك، الهوية الجماعية، الانتماء الاقليمي، القرب الجغرافي، استعمالهم المتكرر لنفس الأماكن، والموارد وبالعيش المشترك، ما يؤدي إلى تطور العلاقات بين الفاعلين وتقويتها لتتجاوز الإطار الانتاجي (Chiasson، وآخرون، 2008؛ Leloup، 2010).

3.1.3. الموارد الاقليمية

تعد الموارد الإقليمية خاصية أساسية لنموذج الاقتصاد الإقليمي والتنمية الاقليمية المستدامة. فبخلاف المدخلات في الاقتصاد الكلاسيكي وعلى أساس تاريخية البناء الإقليمي، تقتضي الموارد الإقليمية إعتبار كل الموارد، حتى تلك التي لم تكن موجودة فعلا قبل انطلاق العمل لبنائها، على غرار التأثيرات الإقليمية التي ينتجها الفاعلون في المنبع و في إطار غير سوقي. وفق هذا المعنى، يعتبر بن نبي (2000) عند تحليله لمنشأ الحركية الإقتصادية، أن منشأها لا يرتكز على عوامل اقتصادية، حيث يقول : « *...إن التغييرات في عالم الاقتصاد هي في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق والأخلاق عبر مسار البناء التاريخي. ... النتائج في حقل الاقتصاد، تتحقق على أساس عوامل اجتماعية صرفة. فالاقتصاد، ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات*». وفي نظرنا، يتطابق هذا التحليل لأصل حركية التنمية مع الرؤية الاقليمية، بل يمكننا اعتباره أساسا لصياغتها في هذا الاطار، من خلال أنه يعبر على استحالة فصل عمل الاقتصاد عن السياق المعقد الذي يكون ضمنه، رغم قبول هذه الرؤية بالطبيعة المعيارية والموضوعية للنشاطات الاقتصادية، على غرار نشاطات الانتاج (Ternaux، وآخرون، 2008).

على هذا الأساس، يتضح الفرق بين المورد في هذه الحالة والأصل الذي يكون عاملا ناشطا ومثمنا عن طريق السوق. إذ يعبر المورد الإقليمي عن مخزون خام، مادي أو غير مادي، يمكن أن يتحول إلى أصل اقتصادي إذا توفرت الشروط الإنتاجية أو التكنولوجية (Pecqueur، 2007)، فتبقى الموارد غير النشطة في حالتها الخاملة لا تمثل أية منفعة آنية، ولا تكون لها قيمة سوقية إلا بعد الكشف عنها وتنشيطها، على غرار الموارد الطبيعية التي تبقى على شكل مخزون خام أو موروث طبيعي، لا تمثل موردا نشطا في حالة عدم استغلالها، و تكون قيمتها منفصلة عن مساهمتها في أية عملية محددة للإنتاج. فيما يكون الإقليم،

19- أنظر التحليل الكمي والنوعي لتطور فعالية العمل الجماعي الذي قدمه الأستاذ مالك بن نبي في كتابه:

Bennabi M., 2008, Naissance d'une société, le réseau des relations sociales, Samar, Alger, PP 47-52 ; 69-74.

المجال من الفضاء الذي تتم ضمنه عملية تثمين رأس المال الذي تفرضه العولمة، وكذلك ظهور اقتصاد غير مادي. فما يهم لا يتعلق بالإقليم المادي في حد ذاته، لأن الفضاء الجغرافي هو نتاج المجتمع (Ternaux، وآخرون، 2008)، أين تتضح فعالية العلاقات غير السوقية بين الفاعلين في تثمين الموارد المتوفرة لديهم (Duez، 2011)، سيما من خلال تحديد طبيعة طرق استغلال الموارد و تطورها على المدى البعيد، وانعكاسها على مدى استدامة قيمة هذه الموارد من عدمها (Ternaux، وآخرون، 2008).

هذا ما يجعل تشكيلة الموارد الاقليمية أوسع عند مقارنتها بمثيلتها وفق المفهوم التقليدي للموارد الاقتصادية. حيث تشمل العلاقات السوقية وغير السوقية بين الفاعلين، العوامل الطبيعية والثقافية المادية وغير المادية، الأحداث والمعالم التاريخية والجغرافية، المهارات والمعارف المحلية... . كما يصبح الاقليم ضمن هذه التشكيلة موردا خاصا، متفردا وحاسما في مسار التنمية الاقليمية المستدامة، ولا يكون ممكنا الفصل بين مفهوم الفاعلين والموارد الاقليمية في إطار حركية بناء، تطور وعمل الاقليم.

فقد رأينا أن وجود الفاعلين هو بمثابة دليل على وجود هذه الحركية (Bennabi، 2008)، أي وجود الإقليم وتطوره. فيما يرتبط ذلك من جانب آخر، بتنشيط الفاعلين لمخزون الموارد الاقليمية، كلها أو بعضها، وفق مسار متغير في الزمان والمكان كأساس لمسار البناء الاقليمي (Ternaux، وآخرون، 2008). في المقابل، تؤدي الموارد المتوفرة أو التي يمكن تجنيدها، إلى التحفيز على تأسيس حركية البناء الاقليمي، من خلال علاقات التعاون والثقة المؤسسة في إطار شبكة العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين (Chiasson، وآخرون، 2008).

وفق هذه الرؤية، ينتقل تحديد معوقات التنمية إلى مستويات جديدة، تتعلق في الغالب بعمليات ومسارات تحديد الموارد الاقليمية، تنشيطها وتثمينها. فلم تبقى مشكلات التنمية الاقليمية منحصرة في تحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والريفية، بل أصبح ينظر إلى خصوصية الأقاليم الريفية على أساس أنها موردا وليس معوقا للتنمية. فقد أثبتت نماذج الترتيب السلمي للمناطق والجهات، التي تعتمد على المركزية أو الاستقطاب، محدودية فعاليتها في تحقيق هذا التوازن (Klein، 2009). فيما لا تزال تأثيرات عمليات التدخل والسياسات التي ارتكزت على هذه الرؤية، تشكل معوقات حقيقية أمام التنمية الاقليمية، سيما من خلال انعكاسها على تراجع قدرة الفاعلين على العمل الجماعي، وحتى غيابهم تماما، خاصة في المناطق التي كانت هدفا لعمليات استقطاب عبر مراحل تاريخية[20]. حيث تضررت الروابط

20- تعتبر عمليات استقطاب سكان الأرياف من مناطقهم الأصلية إلى القرى الاشتراكية في إطار سياسة الثورة الزراعية سنوات 1970 بالجزائر مثالا هاما في تحليل هذه الفكرة. حيث جاءت بعدما تعرضت الكثير من هذه المناطق في مرحلة الثورة التحريرية إلى سياسات التهجير القصري للسكان، سيما بالمناطق الجبلية الشمالية من خلال انشاء المناطق المحرمة والمحتشدات، ثم في مرحلة لاحقة لعمليات الاستقطاب،

الاقليمية، وحتى اندثرت. سواء تعلق ذلك بعلاقات التملك والانتماء إلى الفضاء الاقليمي، أو بالعلاقات المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية، وحتى العلاقات الشخصية والعائلية.

وفق هذا المنظور، يقدم B. Pecqueur و P. Ternaux (2008) تفصيلا دقيقا يحد من الافراط في استعمال مصطلح الموارد للتعبير عن الكثير من العناصر، التي لا تندرج ضمن مفهوم الموارد الاقليمية، دون ان استثناء دورها في حركية البناء الاقليمي، على غرار مفهوم رأس المال الذي يرتبط بالتملك والافناء، ومفهوم التراث الذي يتعلق بالمحافظة، الملكية المشتركة والتوريث. حيث يقدم ثلاثة أصناف من الموارد الاقليمية كما يلي (Ternaux، وآخرون، 2008):

1.3.1.3. التأثيرات الايجابية

هي كل تأثير غير مستهدف لنشاط معين، تم بناؤه في إطار عملية بنيوية على مستوى الاقليم الذي يمكن أن تكون أبعاده متعددة، محلية، جهوية أو وطنية، وتكون نتائجه إيجابية على نشاط أو نشاطات أخرى. هذا الصنف من الموارد الاقليمية يمكن أن يتضمن عناصر مادية أو غير مادية، على غرار تأثيرات بعض النشاطات الزراعية وتركزها في إقليم معين، وتطور نشاطات سياحية أو صناعية لتثمين التأثيرات المتعلقة بوجود مناظر طبيعية خاصة، أو بمنتجات محلية ذات خصائص متفردة.

2.3.1.3. الموارد الحرة

تتمثل في الموارد التي لا يتطلب الحصول عليها وجود علاقة مع المنتج، أي أن الولوج إليها يكون حرا. فعلى غرار المنظمة، يعتبر الاقليم بمثابة هيكل إجتماعي يكون الولوج إليه على أساس علاقات الجوار التي يتمتع بها الأشخاص أو الفاعلون بالإقليم. فحرية الولوج إلى هذه الموارد لا يكون مطلقا ولا حصريا، بل يتم في إطار البناء الاقليمي، سيما من خلال آليات و أطر التنسيق التي تمثل عاملا مركزيا في تنشيط مخزون الموارد الإقليمية. في هذا السياق، يمكننا تصور دور المزارعين في المثال السابق ضمن عملية مهيكلة لتثمين المناظر الطبيعية التي نتجت عن نشاطاتهم الزراعية، من خلال اقامة نشاطات سياحية محددة، حيث يمكن رفض أطراف أو أساليب معينة ضمن هذه العملية.

3.3.1.3. الموارد الخاصة

هي موارد ذات طبيعة خاصة لا يتم التعبير عنها من خلال قيمتها السوقية، و هي غير قابلة للنقل خارج الاقليم، فيما يكون عملها خارج نطاق السوق. حيث تتشكل عند ارتباط استراتيجيات الفاعلين وتدخل

غياب الاستقرار الأمني في سنوات 1990 و 2000. هذا ما أدى إلى فقدان حيوية الكثير من هذه المناطق، ورغم اعادة النظر في المقاربات التنموية المركزية وتبني الرؤية الاقليمية، لا تزال الجهود المبذولة في سبيل إعادة إحيائها تواجه صعوبات كبيرة.

حينها في مسار البناء الاقليمي، و يتم الاعتماد عليها لاستقطاب وتثبيت النشاطات بالإقليم (Loubet، وآخرون، 2011). فمن جهة، يمثل هذا الصنف من الموارد عاملا حاسما على مستوى تفرد الاقليم، كما تمكن الاقليم من الاندماج في حركية التنمية على مختلف المستويات، من خلال ادماج تأثيرات العولمة ضمن مسارات البناء الاقليمي، و تجعل السلع والخدمات المنتجة داخل الاقليم تتميز بالأفضلية، ومن جهة أخرى (TEDDIF، 2012).

أما عن طبيعة هذه الموارد، فلا تتعلق بالمعايير والاتفاقيات المحددة على مستوى اقليم معين، لكنها تتعلق بما يمكن أن ينتج عن الفعل الاجتماعي للفاعلين، أو عن اللقاء المنتج بينهم. ففي الكثير من الحالات يتم وضع السياسات، تحديد الاجراءات، الامكانيات، الأدوار، المسؤوليات والأهداف، دون أن يؤدي ذلك إلى تأسيس الحركية المستهدفة. فما ينتج عن التقاء الفاعلين من مسارات التنسيق المندرجة في الزمان والمكان، هو ما يؤدي إلى خلق وتجديد الاتفاقيات والقواعد المحلية، انطلاقا من شبكة العلاقات الاجتماعية وتوجيه ورعاية مؤسساتية (Ternaux، وآخرون، 2008).

4.1.3. نظام الذكاء الاقليمي والابتكار الاجتماعي

يعبر مفهوم الذكاء الاقليمي عن قدرة الاقليم على جمع، معالجة وتثمين المعلومات المتوفرة في المحيط، وتسمح بتشخيص، تحديد وتثمين الموارد الاقليمية، سيما الموارد الخاصة(Pelissier، 2009). حيث تكمن هذه القدرة بالدرجة الأولى في وجود امكانية ولوج الفاعلين إلى مختلف المعلومات والمعطيات، تحليلها وإنتاج معارف جديدة. وسواء تعلقت المعلومات أو المعارف المنتجة بفهم الاقليم أو بقدرته على التعلم وتبادل المعلومات والمعارف بين الفاعلين في الاقليم، فأن لنظام الذكاء الاقليمي أهمية بالغة ومرتكزا أساسيا في مسار التنمية الاقليمية(Ugarte، 2008)، من خلال أنه يدمج العلاقات غير السوقية بين الفاعلين، وتحقيق التوافق حول تحديد الأدوات التشاركية، جمع وتحليل المعطيات، تفسير النتائج ونشر المعلومات التي تصبح متاحة لدى الفاعلين أنفسهم (Pelissier، 2009؛Ugarte ، 2008).

وفيما يكون توفير المعلومات الملائمة والضرورية حيويا في مسار التنمية الاقليمية، سيما في تصميم استراتيجيات غير مسبوقة لتنشيط مقدرات الاقليم، خلق أصول خاصة و تحديد أجوبة لحالات معينة أو على المدى البعيد، أين تصبح المعارف والمعلومات المنتجة موارد أساسية وموضوعا للتنشيط والتثمين (Ugarte، 2008)، فإن تجمع الفاعلين لهذا الغرض يؤدي أيضا إلى انتاج أشكال مختلفة للابتكار الاجتماعي التي ترتكز على نظام الذكاء الاقليمي (Simard، وآخرون، 2008؛Pelissier ، 2009).

على هذا المستوى، يتم وصف الاقليم من خلال قدرته على التعلم الذاتي وملاءمة مؤسساته ونشاطاته أمام الحالات الجديدة، على أنه نظام اجتماعي ذكي (Ugarte، 2008)، أو نظام للذكاء الاجتماعي يجسد

حسب Pierre Lévy (1994)[21]، مفاهيم أساسية لاقتصاد المعرفة، على غرار مجتمع المعرفة والذكاء الجماعي. حيث يكون إنتاج المعرفة جماعيا دون أن يعني ذلك مجرد ادماج للمعارف الفردية، بل يعكس تثمينا وقبولا متبادلا للخصائص الفردية. فيما يتضح من جانب آخر، أن بناء مسار التنمية الاقليمية الذي يتأسس بتوجه إرادة الفاعلين المحليين للعمل جماعيا، يرتبط بدرجة أكبر بقدرتهم على الابتكار. أي أن العمل الجماعي للفاعلين يكون دائما وعلى مختلف المستويات بطريقة مبتكرة (Crevoisier، 2010)، كتعبير عن حاجة ملحة لمجابهة مختلف المشاكل التي تواجهها الفضاءات الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالجهات أو الأقاليم الحضرية والريفية (Klein، 2009).

الشكل رقم 3-01: مخطط يوضح عناصر وعمليات نظام الذكاء الاقليمي والابتكار الاجتماعي

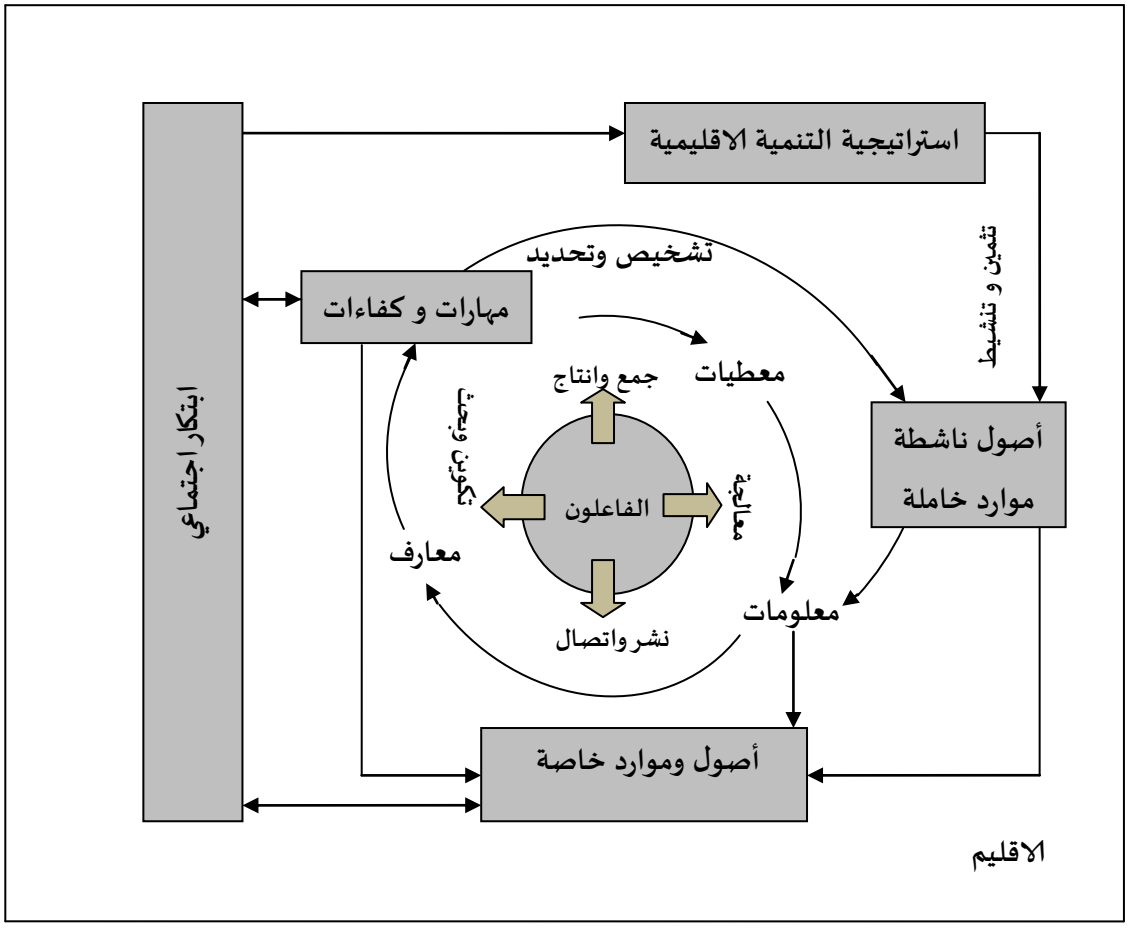

المصدر: إعداد الباحث.

بهذا المعنى، يمثل الابتكار الاجتماعي خيارا اقليميا يتبناه الفاعلون لمواجهة ضعف عمليات التدخل الحكومي في تنمية الاقليم. سواء كان ذلك ناتجا عن الانسحاب الارادي للدولة في إطار سياسات الاصلاح، على غرار برامج التعديل الهيكلي، أو بسبب تراكمات التجارب الفاشلة في ضبط عمل رأس المال الخاص و العام. حيث يلجأ الفاعلون إلى نسج علاقات شراكة وتعاون، يحفزهم على ذلك اعترافهم المتبادل

21- ذكر في: Ugarte(2008)، ص6.

بهويتهم الاقليمية، مستغلين تارة الفرص التنموية التي تتيحها البرامج والسياسات الحكومية، و تارة أخرى تجسيد المبادرات المحلية. ما يمكنهم من تحقيق توافقات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى ضمان تنمية في اتجاه الجماعات المحلية (Klein، 2009). وفيما تتعدد المقاربات المعتمدة في تحليل وتصنيف أشكال الابتكار الاجتماعي، تدمج الرؤية الاقليمية مختلف هذه المقاربات من خلال اعتبار المداخل الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية، الاجتماعية والثقافية لجماعات الفاعلين بإقليم معين.

2.3. مشروع التنمية الإقليمية أداة الاستدامة

إنطلاقا من تحديد مفهوم التنمية المستدامة على أنها مسار تاريخي لبناء وتنمية الاقليم، يؤسسه الفاعلون الذين يواجهون تحديات داخلية وخارجية تتعلق بتلبية الحاجات المحلية من جهة، وتحقيق تطلعات اندماج الاقليم ضمن المسارات الشمولية للعولمة من جهة ثانية. وفي حين يعبر هذا المسار على قدرة الفاعلين في تنسيق عملهم الجماعي وفق أهداف وغايات مشتركة، فإن تجسيد هذا المسار يكون بالاعتماد على مشروع التنمية الاقليمية، الذي يمثل الاطار المفاهيمي والأداة العملية لتحسين وترقية التنمية الاقليمية. إذ يتضمن الخيارات التنموية التي يحددها الفاعلون، بناء على متطلبات الحاضر وتبعا للتوجهات المستقبلية الممكنة للإقليم. حيث يصبح بمثابة الاطار الأساسي الفعال والمنسجم للعمل التنموي، والمصمم لتحقيق غايات وأهداف محددة، وبناء على اسقاطات واقعية للنتائج المنتظرة (Lazarev، 2009).

ويكون الوصول إلى تصميم مشروع التنمية الاقليمية تدريجيا، عبر مسار تاريخي لتراكمات عمل، نشاطات ومبادرات الفاعلين. إذ تتوفر الشروط الملائمة لظهور مشاريع فردية أو جماعية، سيما في إطار عمليات التدخل الحكومي، كالبرامج القطاعية، السياسات الاقتصادية والمالية التحفيزية، أو حتى الانكماشية وانسحاب الدولة من بعض المجالات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل الأزمات أو التأثيرات الخارجية. أين تلتقي هذه المشاريع حول فكرة جماعية تحقق الانسجام الاقليمي، وتسمح ببروز مشروع التنمية الاقليمية الذي تكون ضمنه عمليات تحديد الموارد الاقليمية في مختلف حالاتها، تثمينها، تسجيلها وتحديد أشكال تحقيق استدامتها (Leloup، 2010).

هذا ما يجعل مشروع التنمية الاقليمية إطارا مؤسساتيا لنسج علاقات حركية وكثيفة بين الفاعلين، من خلال المشاركة وعقود الشراكة المندرجة على المدى البعيد. حيث يتم اكتشافه، الانضمام إليه وتبنيه من طرف أغلب الفاعلين والسكان بصفة عامة، حتى الذين كانوا يبدون عدم الاهتمام أو مقاومة. ما يؤدي إلى تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والبشرية للإقليم، من أجل تنمية اقتصادية في إطار التنافسية، الاستدامة والرفاهية الاجتماعية المرتكزة على علاقات الانتماء الاقليمية، القدرة على طرح

خيارات جديدة (Lazarev، 2009)، والكشف عن تفرد نموذج التنمية الاقليمية، الذي يكون عاملا مثبتا لثروات الاقليم، على غرار النشاطات الانتاجية المحلية. وفيما يمكن لمشروع التنمية الاقليمية أن يأخذ أشكال عديدة وفقا لغاية وأهداف الاقليم، فإنه يصبح محددا، متضمنا ومعبرا عن الإقليم بدرجات متفاوتة (Leloup، 2010).

على صعيد أخر، تعد عمليات التهيئة الاقليمية التي يدمجها مشروع التنمية الاقليمية، قاعدة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تمكين الاقليم من اعتبار خصوصيته التاريخية، الاقتصادية والسكانية، الولوج إلى امكانيات التنمية، تحقيق مشاركة القوى الفاعلة ومجابهة تحديات العولمة. فمن خلال العمل على تقليص الفوارق التنموية بين الأقاليم أو الجهات، سيما بين الأقاليم الريفية والحضرية، على قاعدة توفير نفس مستوى الخدمات الأساسية في المدينة للأقاليم الريفية ونفس جودة الحياة في الريف للأقاليم الحضرية، تهدف التهيئة الإقليمية إلى ضمان عدالة وتناغم التنمية الاقليمية (Mecier، 2011).

خلاصة الفصل الثالث

من خلال توضيح الأسس التي ترتكز عليها التنمية المستدامة وفق المنظور الاقليمي، تنجلي الأهمية التي تكتسيها أدوار الفاعلين في تأسيس حركية التنمية الاقليمية. حيث تشكل العلاقات الاجتماعية بالإقليم منبع هذه الحركية. كما تكون شبكة العلاقات التي يقيمها الفاعلون ويرتبطون من خلالها على مستويين مختلفين، هو أساس استدامة هذه الحركية. إذ تمثل هذه العلاقات من جهة، في الروابط التي يقيمها الفاعلون بالمحيط الذي يعيشون فيه بصفة عامة والبيئة بصفة خاصة، وتعبر عن علاقة الفاعلين ببعضهم البعض من جهة ثانية. فتكون مواجهة الاشكاليات المرتبطة بتأزم هذه العلاقات، مؤدية إلى البحث عن الحلول التي تحقق القابلية البيئية، العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، ما يجعل مبدأ الاستدامة عاملا ضمنيا وجوهريا في حركية التنمية الإقليمية.

وعلى اعتبار أن شبكة العلاقات التي يقيمها الفاعلون هي منبع قدرتهم على تحقيق العمل الجماعي، الذي يجسد حركية التنمية الاقليمية عبر المسار التاريخي لبناء الاقليم، يصبح هذا الأخير بمثابة كيان مستقل، يتميز بقدرة ذاتية على تنسيق عمليات التنمية الاقليمية، التي يعتمد تصميمها على نظام الذكاء الاقليمي والابتكار الاجتماعي، و تتضمن عمليات تحديد، تنشيط وتثمين الموارد الاقليمية المؤدية إلى خلق موارد خاصة، تضفي على الاقليم صفتها. فيمثل في حد ذاته موردا خاصا، يحقق تفرد مسار التنمية الاقليمية. على هذا المستوى، يكون انضمام وتبني عدد متزايد من الفاعلين لمسار التنمية الاقليمية معبرا عن وجود مشروع التنمية الاقليمية المستدامة، كإطار وأداة استراتيجية، يدمج مختلف عمليات التنمية،

سيما عمليات التهيئة الاقليمية التي تعزز اندماج واستدامة حركية التنمية الاقليمية، ويكون مسعاها تحقيق غايات وأهداف مشتركة يتوافق حولها ويقبلها الفاعلون.

في المقابل، تصبح الاجابة على كيفية تحقيق الفاعلين للعمل الجماعي ملحة، سيما على مستوى اقامة الأسس التي ترتكز عليها حركية التنمية الاقليمية. فانطلاقا من وجود الفاعلين، تأسيس مسار البناء الاقليمي، بناء موارد خاصة إلى غاية تصميم مشروع التنمية الاقليمية، يكون العمل الجماعي للفاعلين دعامة ومحورا هيكليا لتجسيد هذه الأسس. في هذا السياق، يعبر مفهوم الحوكمة الاقليمية عن كيفية قيام الفاعلين بالعمل الجماعي لتجسيد التنمية المستدامة.

الفصل الرابع

الحوكمة الاقليمية، قاعدة البناء والتنمية المستدامة للإقليم

4. الحوكمة الاقليمية، قاعدة البناء والتنمية المستدامة للإقليم

تمهيد

إن تناول مفهوم الحوكمة الاقليمية باعتباره منطلق ومادة البناء الاقليمي، وشرطا أساسيا لاستدامة التنمية الاقليمية، يستدعي أولا، تحديد مفهوم الحوكمة بصفة عامة. وبالنظر إلى ما ينطوي عليه ذلك من تعقيد، لاسيما ما يتعلق بتعدد مجالات ومستويات استعمال الحوكمة، وإلى غاية اعتباره كأحد مظاهر الحداثة (Michaux، 2010؛ Joumard، 2009) فقط، فسنعمل في بداية هذا الفصل على شرح معنى كلمة الحوكمة، انطلاقا من السياق التاريخي لظهورها وتناولها في أدبيات الموضوع، وحتى بروز مفهوم الحوكمة كحقل علمي جديد في إطار النظرية الاقتصادية ومجال الأعمال. وفيما تطورت عدة مدارس للحوكمة منذ ثمانينيات القرن الماضي، سنقدم في القسم الثاني لهذا الفصل، أهم مجالات الحوكمة ومستويات استعمالها. أما القسم الأخير فيتضمن مفهوم الحوكمة الإقليمية، من حيث أنه يتضمن الأطر، الأساليب، القواعد، الكفاءات الجماعية والنشاطات التي تجعل العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة ممكنا، ومؤديا إلى تحقيق البناء الإقليم وتأسيس مسار تنميته واستدامته.

1.4. نشأة و تطور مفهوم الحوكمة

تلتقي أغلب الادبيات حول موضوع الحوكمة، سيما في الدراسات الغربية، في التطرق إلى مفهوم الحوكمة مقارنة بما يتضمنه مصطلح الحكومة. ما يجعل موضوع الحكم وإدارة الشأن العام مضمونا مشتركا بين مفهومي الحكومة و الحوكمة ومنطلقا للكثير من الباحثين والمهتمين لتحديد مفهوم الحوكمة. هذا ما يجعلنا نتطرق أولا إلى معنى كلمة الحوكمة، ثم نقدم أهم التعاريف التي تميز مصطلح الحوكمة عن الحكومة، ونبرز في الأخير أهم المراحل التي مر بها تطور مفهوم الحوكمة، والمقاربات المختلفة لتحديد مضمون، مستويات وأصناف هذا المفهوم.

1.1.4. نشأة مصطلح الحوكمة

يعود أصل مصطلح الحوكمة إلى الكلمة الاغريقية " **Kubernân** "و تعني باللغة الانجليزية **goud** " " **governer**، وهي كلمة اعتمدها الاغريق واستعملها أفلاطون لأول مرة للتعبير عن نظام الحكم (Joumard، 2009). من بين مشتقاته في اللغة اللاتينية فعل " **Gubernare** "، يطلق على ربان السفينة الذي ينجح في مهمته ويصل إلى وجهته، فيوصف من خلالها بالماهر، الشجاع والنبيل (غضبان، 2015؛ Moreira، 2014).أما في اللغة الفرنسية، فقد ظهر استعمال مصطلح الحوكمة أو "**Gouvernance**" في القرن الثالث عشر ،ويعني الحكومة وقد أستعمل بنفس المعنى في اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر.

وانطلاقا من القرن السابع عشر، بدأ اختفاء استعمال مصطلح الحوكمة، خاصة في بلدان كان له معاني سلبية ترتبط بأنظمة الحكم الاستبدادية، على غرار فرنسا والبرتغال. وقد دام ذلك إلى نهاية سنوات 1930، عندما ظهر مفهوم حوكمة الشركات للتعبير عن الآليات الجديدة في إدارة المؤسسات الاقتصادية، التي تدمج قواعد واجراءات غير سوقية في عمل الاقتصاد، وتأخذ في الاعتبار مصالح متباينة لأطراف متعددة ومختلفة في المؤسسة الاقتصادية (Joumard، 2009؛ Savandra، 2007).

2.1.4.تعريف الحوكمة

بعد نجاح نموذج حوكمة الشركات الذي أصبح مرادفا لفعالية الادارة، خاصة في تحقيق الأرباح والمحافظة على حقوق المساهمين والعمال، وأصحاب المصالح بصفة عامة، فقد تزايد شيوع استعمال والاهتمام بمصطلح الحوكمة في الكثير من المجلات وعلى مستويات مختلفة (غضبان، 2015). وفيما يتم تعريف الحوكمة من خلال المقارنة مع مضمون الحكومة التي تعني تسلسل عمليات أو نشاطات، هدفها الأساسي هو تحقيق وضمان نظام رسمي مشترك وجماعي للسلوك البشري، ضمن مجموعة اجتماعية أو اقليم معين، يستعمل مصطلح الحوكمة للتعبير عن طريقة التسيير الملائمة والناجعة للشأن العام بمعزل عن استخدام السلطة. أي أن المعيار الأساسي لنظام الحوكمة هو تحقيق الفعالية في محيط متعدد الأطراف التي تتمتع بقسط من السلطة، بصفة أكثر أو أقل رسمية، وبدرجات متفاوتة من الاستقلالية في اتخاذ القرار. في حين، تعني الحكومة وجود صنف واحد فقط من الفاعلين، وهم الاداريون المخولون قانونا لإدارة الشأن العام، و تكون قراراتهم ملزمة (Moreira، 2014).

من هذا المنطلق، قدم Rhodes (1996) تعريفا عاما للحوكمة، باعتبارها طريقة جديدة لسياسة أو حكم المجتمع (Forger، 2006؛ Stoker، 1998). حيث لا تختلف مخرجات الحوكمة عنها في المؤسسات التقليدية للحكومة، لكن الحوكمة تتعلق أكثر بتوفير الشروط التي تسمح بوضع القواعد وتحقيق العمل الجماعي (Stoker، 1998). هذا يعني أن الحوكمة ليست بديلا للنمط الكلاسيكي لعمل مؤسسة الحكومة، بل شكلا جديدا للتنظيم يشمل أيضا استعمال السلطة ويتضمن أي مستجد في عمل الحكومة، على غرار حركية نمط الادارة، تعدد الأطراف المشاركة في صياغة وتنفيذ قواعد واجراءات العمل وتقاسم السلطة، واعتماد أساليب وأدوات جديدة في إدارة الشأن العام.

أما Stoker (1998)، فيعتبر أن جوهر الحوكمة يكمن في أن عمل الآليات التي توفرها، لا يستدعي الرجوع إلى الحكومة أو إجازاتها. فمفهوم الحوكمة حسبه، يشير إلى قدرة الأطراف الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، على بناء هيكل أو تنظيم ينتج عن التفاعل بينهم، دون أن يكون ذلك مفروضا من الخارج (Stoker، 1998). وبينما يعكس هذا التعريف السياقات المتعددة والمستويات المختلفة التي يمكن أن تنشأ

فيها أنماط مختلفة من الحوكمة، فإنه يثير الكثير من الأسئلة بقدر تعدد هذه السياقات والمستويات، سيما عن طبيعة الأطراف الفاعلة، طبيعة التفاعلات بينهم، المصالح التي يعملون على تحقيقها والعلاقات التي يقيمونها مع أطراف حكومية أو غير حكومية، داخلية أو خارجية، وكذلك مستوى وأهداف الهياكل والتنظيمات المؤسسة... . مقابل هذه الهلامية والميوعة التي يتسم بها مفهوم الحوكمة وفق هذا التعريف، فقد كان توجه البحث إلى تحديد المكونات والعناصر التي تعبر عن مستجدات أو ابتكارات في إدارة الشأن العام، تضفي معاني أكثر إيجابية على مفهوم الحوكمة.

وفق هذا التوجه، قدم Robert Charlick (1992) مجموعة من العناصر لتوضيح إيجابيات مفهوم الحوكمة، مقارنة بالنمط التقليدي الذي تمثله مؤسسة الحكومة. فقد بين أن شفافية الادارة وشرعية القواعد التي ينتجها ويعتمد عليها نظام الحوكمة، هما مكونان أساسيان يحققان تعزيز وترقية القيم الاجتماعية التي يتقاسمها الأفراد والجماعات (Hatcheu، 2013). رغم أن هذا التعريف لا يختلف عن التعاريف السابقة في تقديم مفهوم عام وشامل للحوكمة، سوى أن اعتماد أطر ، أساليب عمل واجراءات تحقق شفافية سيرورة اتخاذ القرار وادارة الموارد العامة، سيما على مستوى انتاج هذه القواعد في حد ذاتها، هو ما يعتبر مستجدا ويمكن أن يسفر عن عمليات للابتكار الاجتماعي، ويساهم في تحقيق شفافية قواعد تسيير الشأن العام من جهة، تعزيز وترقية القيم الاجتماعية المشتركة من جهة أخرى.

أما على صعيد شرعية قواعد الحوكمة، فيمكن أن تعتمد الحوكمة على الأساليب والأدوات الكلاسيكية للإدارة، على غرار القواعد التشريعية التي تساهم في بناء الثقة وشرعية هيئات الحوكمة. بينما تكون مشاركة الأفراد والجماعات في بناء هذه الهيئات، تحديد طرق عملها، ثم القيام بالعمل الجماعي في إطارها، هو ما يمثل أساسا لقبولها، شرعيتها، فعالية أداء مهامها، تحقيق أهدافها، تطورها وترقية دورها.

على صعيد أخر، فإن المفهوم الشمولي للحوكمة يترتب عليه تعدد وتباين أشكال العمل الجماعي المقصودة به، على غرار اختلاف أصناف الأطراف الفاعلة وتنوع مجالات ومستويات الحوكمة. كما تختلف وتتعدد الأهداف التي يتم تحديدها بأنها مشتركة، وتعمل الأطراف الفاعلة على تحقيقها. فقد اعتبر Rosenau (1992)، أن منطلق الحوكمة هو تلك النشاطات التي تدعمها أطراف فاعلة متعددة، تتقاسم أهداف محددة (Dasi، 2009). كما يتم تعريف الحوكمة بأنها مجموع الآليات المعتمدة لضبط نظام اقتصادي أو اجتماعي لتحقيق أهداف مشتركة، كالأمن، الرفاهية، الانسجام، استمرارية النظام والتنمية المستدامة (Froger، 2006).

من خلال هذان التعريفان، تبرز عناصر أخرى في تحديد مفهوم الحوكمة، كنشاطات التنسيق، العمل الجماعي والأهداف المشتركة للأطراف الفاعلة، التي يكون تحديدها بمثابة حصر لمجالات الحوكمة. فقد تتعلق هذه النشاطات بشبكات العمل العامة، تنسيق القطاعات، المهن والحرف، أو المجموعات الاجتماعية... . أي مختلف المجالات الحياتية التي تلتقي فيها مصالح أطراف مختلفة. بهذه الصيغة، تظهر الحوكمة على انها بديل في مجال الضبط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، للإجابة على طلب جديد للضبط، نتج عن عدم قدرة مؤسسة الحكومة على تلبية الحاجات والتأقلم مع الأشكال الجديدة للتنظيم الاجتماعي (Hatcheu، 2013).

أما من وجهة نظر تحديد أصناف الأطراف الفاعلة، فيتم تعريف الحوكمة بأنها مجموع الطرق والوسائل التي يعتمد عليها الأفراد، المؤسسات العامة والخاصة لإدارة شؤونهم(Hatcheu، 2013؛ Froger، 2006). كما تعرف أيضا، بأنها أشكال جديدة وتفاعلية للحكم، تأخذ ضمنها الأطراف الفاعلة الاقليمية مكانة، سواء الخاصة ومختلف المؤسسات العمومية، الجماعات ومجموعات المواطنين، وأصناف أخرى من هذه الأطراف، للمساهمة في صياغة السياسات العامة (Froger، 2006).

يحدد هذان التعريفان خاصية أساسية لمفهوم الحوكمة، تتمثل في الطبيعة الجامعة لأطر وقواعد الحوكمة، ما من شأنه بناء علاقات الثقة والاحساس بالأهمية والمسؤولية الجماعية (Dasi، 2009)، ناهيك عن تأكيد أهمية وحيوية شبكة العلاقات بن الأطراف الفاعلة في مجال الحوكمة، التي تنشأ وتتطور بمناسبة القيام بنشاطات التنسيق والعمل الجماعي، وتنعكس في التحديد الدقيق للمشاكل التي تواجه الجميع واقتراح الحلول الأكثر نجاعة وملاءمة.

على هذا المستوى يوكد Stoker (1998) أن مفهوم الحوكمة يعبر عن تطور أنماط ادارية أو سياسية، تكون بمقتضاها الحدود بين وضمن القطاعين العام والخاص متداخلة أو غير واضحة (Stoker، 1998). أي أن عمل أطر الحوكمة لا يقتصر على آليات، موارد ومنطق طرف واحد أو بعض الاطراف فقط، بل يعتمد على تجنيد الموارد العمومية والخاصة، وتستدعى أساليب عمل جديدة، مبتكرة، مرنة وحركية، تتوافق مع تعقيد الواقع ويمكنها تقديم المعالجات الضرورية. فتكون الحلول المحددة بطريقة جماعية هي المفضلة على تلك المعتمدة على الصيغة الأحادية، مقابل هيمنة طرف واحد، فشل أو عدم قدرة مؤسسة الحكومة على تلبية متطلبات التدخل العمومي(Hatcheu، 2013؛ Chevallier، 2003).

على اعتبار الحوكمة انها نمط جماعي في إدارة الشأن العام لمجتمع، مجموعة سكانية، قطاع، مجال أو مؤسسة، تتصف بمستوى أدنى من الرسمية، المؤسساتية والمركزية (Carrier، وآخرون، 2000)، فإن طبيعتها الحركية والمسار الجماعي لاتخاذ القرار وتحديد الاختيارات، يضفيان الفعالية على عمليات الادارة

التي توفرها، فتكون أكثر تلاؤما مع سياق التعقيد المتزايد للمشكلات، في مختلف المجالات وعلى كل المستويات. إلا أن استعمال الحوكمة لا يكون دائما للتعبير عن بديل لما يحدده مفهوم الحكومة، فقد أصبح ذلك حتى للتعبير عن الحكومة في ذاتها أو عن السياسة، ليعطيها انطباعا ايجابيا وفق توجهات جديدة، أو كعلامة للجودة والترويج الاعلامي والسياسي.

هذا ما يجعل مفهوم الحوكمة غير مستقر ويتسع أكثر فأكثر ليشمل شتى مجالات الحياة الاجتماعية. حيث يستدعي التعقيد المتزايد للمشاكل التي يجب حلها وتعدد الأطراف المؤثرة فيها، البحث المستمر عن صيغ جديدة ومرنة لتعاون ومشاركة مختلف الأطراف المعنية (Chevallier، 2003). على هذا الأساس، وبغرض تحديد أكثر دقة لمضمون مفهوم الحوكمة، في ظل تنوع تصنيفاته ومداخل تحليله[22]، سنوضح فيما يلي أهم مراحل تطور مفهوم الحوكمة، من خلال تقديم أهم المجالات والمستويات التي ارتبطت بهذه المراحل.

3.1.4.تطور مفهوم الحوكمة

لقد أشرنا أن ظهور مفهوم الحوكمة بالمعنى الذي فصلناه أعلاه، كان ضمن سياق التحولات الاقتصادية التي عاشها العالم الحديث بين الحربين العالميتين. أين ساهمت أزمة الكساد العالمي في بعث التوجه نحو اعادة النظر في الكثير من مبادئ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة. ومن أهم أبعاد هذا التوجه هو اعتبار دور المؤسسة الاقتصادية وكذلك العلاقات الاجتماعية، السياسية والتاريخ في تعديل وضبط عمل الاقتصاد، بالتوازي مع عمل آليات السوق التي لم يعد الاعتماد الحصري عليها مجديا في تحليل وفهم الكثير من الظواهر ، وتقديم حلول للمشاكل التي كان يعاني منها أرباب العمل والمساهمين في المؤسسات الصناعية الكبيرة على وجه التحديد، كالتحكم في تكاليف الانتاج وزيادة انتاجية العمل ومردودية الاستثمارات (Joumard، 2009).

في هذه المرحلة توجه الكثير من الباحثين إلى فتح العلبة السوداء التي تمثلها المؤسسة الاقتصادية، من أجل فهم ما يحدث فيها وتقديم الحلول التي يمكن منها هذا الفهم، لمعالجة المشاكلات الاقتصادية المطروحة. فكان أول ظهور للحوكمة من خلال مفهوم حوكمة الشركات.

22- وفق مقاربة وظيفية، بين Rhodes (1997؛ 2000) وجود على الأقل ستة تصاميم لمفهوم الحوكمة هي: 1) حوكمة المؤسسات الخاصة أو حوكمة الشركات 2) الحوكمة في مجال الإدارة العمومية الحديثة 3) الحوكمة في المجال السياسي أو الحكم الراشد في سياق الدول النامية 4) الحوكمة الدولية أو حوكمة العلاقات الدولية 5) حوكمة الأنظمة الاجتماعية الافتراضية أو حوكمة الشبكات الاجتماعية 6) الحوكمة في مجال الاقتصاد السياسي الجديد (Michaux، 2010).

1.3.1.4. حوكمة الشركات

في مقال مؤسس للمدرسة المؤسساتية الجديدة، نشر سنة 1937 تحت عنوان "The nature of the firm"، انطلق الاقتصادي"Ronald H. Coase" من أطروحة مفادها أن أنماط التنسيق غير السوقية، خاصة التعاقدية، يمكن أن تساهم في تحقيق الفعالية الاقتصادية، على غرار رفع مردودية الاستثمارات وزيادة أرباح المساهمين، لكن أيضا تحقيق تطلعات المديرين في الاستفادة من القيمة التي تنتجها المؤسسة (Joumard، 2009).

في هذه المرحلة، يشير مفهوم الحوكمة إلى القواعد التي تنظم العلاقة بين المساهمين والمديرين في الشركات الصناعية الكبيرة، وذلك من خلال عقد الوكالة الذي بموجبه تتحدد كيفية تحقيق مصالح هذين الطرفين. حيث يمكن تجاوز مشكلة عدم التناظر في الوصول إلى المعلومات، سيما المعلومات المالية للشركة، التي غالبا ما تكون موردا أساسيا يتحكم فيه المديرون، يمكنهم من الاستحواذ على الثروة المنتجة في المؤسسة على حساب المساهمين (Finet، 2009).

في إطار هذا النموذج، تتضمن الحوكمة مختلف الآليات والاجراءات التي تهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان مصالح المساهمين، ومجابهة الأخطار التي تترتب على الاستثمار في رؤوس أموال الشركات الكبرى. فتتعدد طبيعة وأشكال هذه الآليات والاجراءات، على غرار آليات السوق المالية، النظام القانوني لعمل الشركات، مجلس الادارة و اللجان المتخصصة والتحفيزات المالية والوظيفية (Finet، 2009).

ان النجاح الذي حققته نظرية الوكالة في القاء الضوء أولا، على عمل المؤسسات التي تصاعدت حينها وتيرة الاهتمام بما يحدث داخلها، ثم تطوير قواعد ادارية جديدة مكنتها من اكتساب ابعاد عالمية بالتوازي مع تطور الأسواق المالية، هو ما أدى إلى اتساع مجال حوكمة الشركات ليشمل أطرافا أخرى وعلاقات جديدة، مصالح مختلفة، وكذلك حل مشكلات مختلفة ومستجدة، على غرار علاقات السلطة، التوفيق بين المصالح الفردية والجماعية والتحكم في التكاليف والمنافسة. لكن أيضا عندما يتعلق الأمر بالعمل الجماعي للمؤسسات في إطار علاقات الشراكة، سواء لتحقيق التآزر في استغلال الموارد، تقاسم وتبادل الكفاءات أو بلوغ الحجم الأمثل لمواجهة المنافسة المتنامية (Asselineau، وآخرون، 2011).

في أواخر سنوات 1970، وفي سياق التطور الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية والأسواق المالية، حيث أصبحتا ركيزتان أساسيتان لمسار عولمة النشاطات الاقتصادية، أعاد Williamson (1979) استعمال مصطلح حوكمة الشركات، للتعبير عن أنماط معقدة في إدارة المؤسسات الاقتصادية من أجل اقامة علاقات تنسيق فعالة، سيما في مجال التحكم في تكاليف التبادل في إطار شبكات الأعمال والنشاطات التي تقيمها هذه المؤسسات (Moreira، 2014). حيث اعتبر Williamson (1979) أن النجاح الذي حققته

المؤسسات الاقتصادية، التي أصبحت تمثل أطرافا فاعلة على المستويات العالمية، الوطنية والمحلية، يعزى في الواقع إلى قواعد واجراءات حوكمة الشركات (Finet، 2009)، التي تتضمن مجموع الاجراءات والقواعد التي تجندها المؤسسة لتنسيق نشاطاتها بفعالية داخليا عندما تكون مندمجة، أو بالعقود، الشراكات المؤقتة والمعايير في حالة علاقات المناولة الخارجية (Joumard، 2009؛ Leloup، وآخرون، 2005).

لقد كان نجاح حوكمة الشركات في سياق تصاعد وثيرة عولمة النشاطات الاقتصادية، عاملا أساسيا في انتقال مفهوم الحوكمة إلى مجالات ومستويات أخرى، على غرار المجال السياسي و التنموي في ظل البروز القوي لتيار اللبرالية الجديدة مع مطلع سنوات 1980، مقابل فشل السياسات التنموية في العديد من الدول النامية، سواء التي قادتها هذه الدول بنفسها لتحقيق الاقلاع الاقتصادي، أو تلك التي أشرفت عليها المؤسسات المالية العالمية من أجل ادماجها في مسار العولمة. فظهرت مرادفات جديدة للحوكمة تماشيا مع الحاجة لأنماط جديدة للتنظيم والادارة، مثل الحكم الراشد في المجال السياسي (Savandra، 2007).

2.3.1.4. الحكم الراشد أو الحكامة الجيدة

بعد تثبيت أسس عولمة النموذج الاقتصادي الغربي وتصاعد قوة وتأثير تيار الحرية الجديدة في سنوات 1980 وبداية 1990، وشهد العالم تفكك الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي، تفردت الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية بقيادة العالم، وأصبحت الشركات الاقتصادية العالمية، المؤسسات الدولية والمالية العالمية في خدمة توطين النموذج الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي الغربي في شتى أصقاع العالم. ومع تحول النموذج التكنولوجي والتطور الهائل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة التي أصبحت أداة استراتيجية في سلة الأدوات والأساليب المبتكرة المدنية والعسكرية في خدمة هذه الغاية، فقد أصبح استعمال مفهوم الحكم الراشد أو الحكامة الجيدة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، للتعبير عن جملة المعايير التي يجب أن تخضع إلى تحقيقها الدول الوطنية التي تعاني من أزمات اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، مقابل حصولها على الدعم المالي، الاقتصادي أو حتى التقني.

في ظل هذه الظروف، وعلى صعيد تحقيق تحول الأنظمة السياسية الوطنية في الدول النامية أو الناشئة توا نحو تبني "النموذج الديموقراطي الغربي"، في شكل قروض مشروطة بتحقيق التحول

على هذا المستوى، يعبر مفهوم الحكم الراشد عن تحقيق تحول النظم الاقتصادية والسياسية وفق توجه الليبرالية الجديدة، الذي يقدم في شكل قالب لإصلاح النظام السياسي والمؤسساتي للدولة، يوفر الإطار الشفاف والعادل لإدارة الشأن العام (Savandra، 2007 ؛ Chevallier، 2003)، من خلال إعادة النظر في دور الدولة الوطنية المركزية على المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية،

وتكريس مسار جديد لتقاسم السلطة بين المؤسسات المركزية للدولة ومؤسساتها غير المركزية من جهة، وبين مؤسسات الدولة والفاعلين في المجتمع المدني من جهة ثانية (Hatcheu، 2013).

يثير هذا التصميم لمفهوم الحوكمة اشكاليات مختلفة، سيما بالنسبة للدول النامية أو البارزة، وحتى بالنسبة للدول المتقدمة نفسها. فرغم فشل الدولة الوطنية في تحقيق الاقلاع الاقتصادي وتحقيق تطلعات شعوبها في مسايرة ركب المجتمعات المتقدمة، وما ترتب على ذلك من تراجع مستويات الثقة بين مؤسسات الدولة والأطراف الفاعلة المتصاعدة في المجتمع، سوى أن السلطات العامة في هذه الدول لا تزال غير مقتنعة بالتخلي عن الكثير من صلاحياتها التقليدية لصالح هذه الأطراف، كما تواجه الكثير من الصعوبات في تبني مقاربات للتدخل العمومي، تلبي ضرورة لعب أدوار جديدة تتلاءم مع وضعها التنموي الهش (Guay، وآخرون، 2008).

في مقابل ذلك، تجد هذه الدول نفسها مجبرة على تقديم طلبات للحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية، أين يهدف خطاب هذه الأخيرة حول مرجعية معايير الحكم الراشد كشرط للحصول على هذه القروض، إلى فرض انسحاب الدولة من المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، على حساب ترقية نمط اداري غير مركزي فعلي، يمكن الهياكل والأطراف الفاعلة المحلية من التحكم في سلطة اتخاذ القرار والمشاركة في صياغة السياسات العمومية وتنفيذها (Froger، 2006).

في هذا السياق، بينت الملاحظات في المجال الاقتصادي والتنموي، أن شروط خوصصة المؤسسات العامة، تفكيك الحواجز الجمركية، تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال للاستثمار الأجنبي، قد كان في أغلب الحالات من أجل تمكين الشركات الاقتصادية والمالية الكبيرة، رمز ومحرك العولمة الشاملة، لجعل مجتمعات هذه الدول أسواقا وفضاءات اجتماعية وثقافية مفتوحة، حيث تحضى هذه الشركات بالأولوية في ابرام الصفقات، وحتى تموين وانجاز المشاريع الممولة بالقروض نفسها.

في مثل هذه الحالات، أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات وفروع المنظمات غير الحكومية تعتبر من الأطراف الفاعلة المؤثرة على المستويين الوطني والمحلي في الكثير من الدول النامية، و جزءا أساسيا من مكونات المجتمع المدني وفق مفهوم الحكم الراشد. ما يجعل مطالبة هذه الدول بتقاسم السلطة واشراك المجتمع المدني في هياكل الحوكمة التي تؤسسها، يطرح الكثير من الأسئلة، وغالبا ما يكون مناقضا كليا لمفهوم الدولة والسيادة الوطنية ولأهداف التنمية التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

3.3.1.4. حوكمة المؤسسات العمومية

على هذا المستوى، تتم قراءة مفهوم الحوكمة في إطار النقاش حول فعالية التدخل العمومي في سياق العولمة وتعقيد الواقع الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي. حيث لم يعد ممكننا البقاء في منأى عن

التحولات والتأثيرات الجارية، السريعة والجذرية، كما لم يعد باستطاعة الدولة المركزية ضبط وتصحيح جملة الروابط الاجتماعية، في ظل تفاقم وتعقيد المشكلات التي تعبر عن حاجات مستجدة وملحة للتعديل والضبط الاجتماعيين. إذ لا يتعلق الأمر بمجرد معايير للحوكمة يتم استعمالها لغايات متناقضة، بل يتعلق بأنظمة حوكمة لتنسيق عمل الفاعلين واضفاء الفعالية والشرعية على عمليات التدخل العمومي، التي تعتمد على آليات غير مركزية لاتخاذ القرار وتأخذ في الاعتبار تعدد الأماكن وأصناف الأطراف الفاعلة، فتنشأ أنماطا جديدة ومرنة للضبط والتصحيح، تعتمد غالبا على الشراكة بين الفاعلين (Guay، وآخرون، 2008).

أي أن الحوكمة في ميدان المؤسسات العمومية هي تأكيد على مشاركة الأطراف العمومية والخاصة والمجتمعية ضمن النظم المحلية لاتخاذ القرار، سواء تعلق بأنظمة تسيير المدن، الجهات أو الأقاليم. حيث تكون تفاعلات التأثير والسلطة بمثابة عوامل محددة لطابع سياسات ومشاريع التنمية المحلية، آليات التنسيق وعمليات التفاوض (Hatcheu، 2013).

وفيما ارتبط ظهور هذا التوجه بالسياسات الحضرية في بداية سنوات 1980 بالمملكة المتحدة (Joumard، 2009)، ثم إطارا أساسيا أقرته الأمم المتحدة وعملت على ترقيته إنطلاقا من سنة 1992 في إطار جدول أعمال القرن 21 (Chappoz، وآخرون، 2013)، فقد أصبح مفهوم حوكمة المؤسسات العمومية مرتبطا بتحول مفهوم التدخل العمومي أكثر منه تعبير عن تطور تنظيمي محدد، بالنظر إلى انزلاق المشكلات المرتبطة بالحوكمة نحو الاعتماد أكثر فأكثر على معايير تحدد الأساليب الجديدة للتدخل العمومي (Moreira، 2014). حيث كان ذلك من خلال إعادة النظر أو التخلي عن السياسات العمومية التقليدية العمودية والمركزية، التي تعطي للسلطات العمومية وحدها صلاحيات اتخاذ القرارات وتنفيذها، بالاعتماد على السلطة الشرعية التي تحتكرها المؤسسات الحكومية (Chappoz، وآخرون، 2013).

وبالإضافة إلى تعدد واختلاف الأطراف الفاعلة التي تشترك في صياغة وتنفيذ عمليات التدخل العمومي، على غرار المؤسسات غير الربحية، المؤسسات الخاصة، التنظيمات المحلية ومجموعات المواطنين، يقدم مفهوم حوكمة المؤسسات العمومية أساليب أدارة عمليات التدخل العمومي التي تنشأ من خلال تفاعل الأطراف المتدخلة، تعاونهم و المفاوضات بينهم، حينما لم يعد بمقدرة أي من هذه الأطراف مجابه مشكلات غير مسبوقة أو خاصة بمفردها. سواء ارتبط ذلك بتعقيد وعدم استقرار سياق التدخل العمومي، أو كان نتيجة لضعف الموارد الفردية (Hatcheu، 2013؛ Leloup، وآخرون، 2005).

على هذا الاعتبار ، يشكل تحول عمليات التدخل العمومي عاملا أساسيا في انتقال مفهوم الحوكمة إلى مجالات أوسع وأشمل، تأخذ الحوكمة عبره صورة النجاح الذي حققته على مستوى المؤسسات

الاقتصادية وفعالية عمل الادارة العمومية، إلى أنماط جديدة للتنظيم تمر عبر المدن، الجهات، القطاعات والأقاليم (Hatcheu، 2013). لكنها لا تتعلق بهيكلة مفتوحة محددة المهام والمسؤوليات لقيادة مؤسسة أو منظمة محددة، بل تأخذ أشكالا متنوعة للتعاون، الشراكة أو التنسيق بين أطراف عمومية، خاصة، مجتمعية أو مهنية، من أجل تسيير أو تنمية اقليم معين، أو معالجة مشكلة محددة بهذا الاقليم. وهو ما يتم التعبير عنه بالحوكمة الاقليمية.

الشكل رقم 4-01: مخطط يوضح المقاربات الأساسية للحوكمة وأهم أصنافها

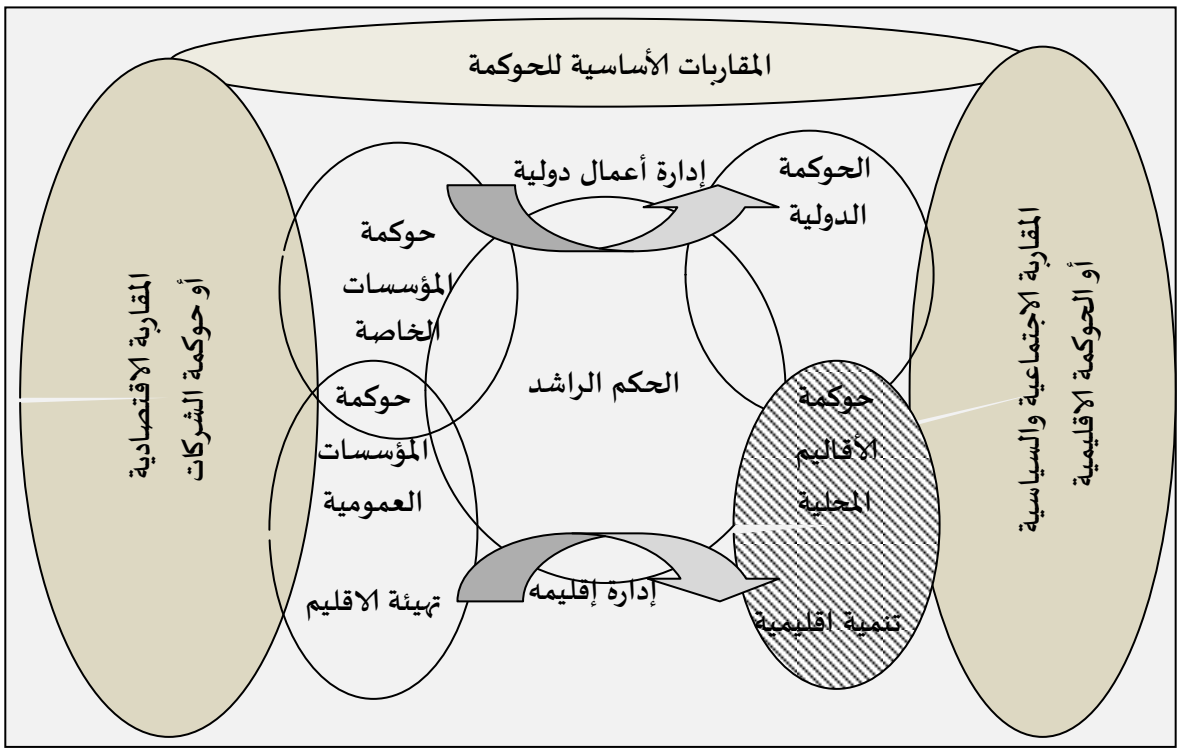

المصدر: إعداد الباحث.

انطلاقا من سنوات 1980 عرف مفهوم الحوكمة الاقليمية استعمالات في العديد من المجالات، سيما في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، حيث ارتبط استعماله بمفهوم التنمية المحلية، كما اعيد استعماله في تحليل أشكال الانتاج الصناعي المحلية، على غرار العناقيد الصناعية في إيطاليا (Leloup، وآخرون، 2005) ودول جنوب أوروبا وبعض الدول البارزة بصفة عامة. منذ هذه الفترة، مثلت الأسئلة المتعلقة بتحليل أشكال وجود الحوكمة الاقليمية أحد الاهتمامات الأساسية لمجموعات بحث متعددة التخصصات، شكلت تيارات فكرية جديدة وأنتجت نماذج علمية لتفسير وفهم الكثير من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة وغير المتوقعة ضمن أطر النموذج المهيمن، على غرار نموذج التنمية الاقليمية الذي يرتكز على مفهوم الحوكمة الاقليمية لتوضيح مكامن حيوية البناء والتنمية الاقليمية.

أما تحليل أنماط الحوكمة الاقليمية حسب أعمال Gattinger (2009) و Klijn (2008)، فيتم من خلال مقاربتين أساسيتين. تتمثل الأولى في المقاربة الدولية للحوكمة الاقليمية أو الحوكمة متعددة المستويات،

تسمح لعدة أصناف من الأطراف الفاعلة بالتعاون حول ظواهر عالمية، مثل ظاهرة التغير المناخي، الشبكة العنكبوتية العالمية للأنترنت، الصراعات والنزاعات الدولية أو الجهوية، والقضايا الاقتصادية العالمية. أما المقاربة الثانية للحوكمة الاقليمية فهي أكثر محلية أو ما يطلق عليها أيضا بالاقتصاد السياسي الجديد، وتهتم بعمل الأطراف الفاعلة حول اشكاليات مشتركة تهم الأقاليم المحلية (Michaux، 2010). وهو ما يهمنا في هذا الموضوع.

2.4. الحوكمة الاقليمية

إن تبلور مفهوم الحوكمة الاقليمية كان في الأساس نتيجة لتوجه الكثير من الباحثين في العديد من المجالات العلمية، سيما في مجالات علم الاجتماع والعلوم السياسية، إلى تحليل مسارات متعددة لظاهرة العولمة، تبدو في الغالب متناقضة، لكنها أفرزت على مستويات وفي مجالات مختلفة أنماط تنظيم جديدة تتسم بالفعالية والمرونة، على غرار تنظيم المدن الذي بدأ يثير انتباه باحثين في علم الاجتماع الحضري منذ بداية سنوات 1970. وقد كان ذلك من خلال تحليل التفاعلات بين أطراف محلية، كالحكومات المحلية و أصناف معينة من الخواص، حول حركية قوية لسوق العقارات في الكثير من المدن بالدول الغربية.

في هذه المرحلة، برز مفهوم الحوكمة الحضرية كحقل علمي مكتمل البنية، ينطوي على فكرة أهمية العلاقات الأفقية والمتداخلة المحققة للمسواة بين مختلف الفاعلين المتدخلين في تنظيم المدن وهيكلة التجمعات الحضرية الجديدة (Leloup، وآخرون، 2005). وخلال سنوات 1980، أصبح هذا الحقل العلمي الجديد يعرف تزايدا مطردا للأبحاث والأعمال، فكان التوجه نحو وضع تصنيفات للحوكمة الحضرية، من أجل التعبير عن أشكال تدخل اطراف فاعلة عمومية وخاصة. حيث ظهرت عدة مصطلحات تستعمل لتوصيف وتحديد مضمون مسارات خاصة وغير تقليدية لاتخاذ القرار، أخذت طابعا غير مركزي يبتعد عن النمط الحكومي لاتخاذ القرار، على غرار الحوكمة التعاونية، الحوكمة التفاعلية، الحوكمة التشاركية، الحوكمة الشبكية، أو الحوكمة التفاوضية...، والتي يدمجها مفهوم الحوكمة الاقليمية (Michaux، 2010).

1.2.4. تعريف الحوكمة الاقليمية

في ظل تعدد واختلاف التخصصات العلمية، مجالات الاستعمال، مستويات، مقاربات، أصناف، مواضيع واشكاليات يتم من خلالاها تناول مفهوم الحوكمة، أو يتم تناولها من خلاله، فإنه يكون من الصعب تقديم تعريف مختصر ومحدد العناصر لمفهوم الحوكمة الاقليمية. وهو ما يشكل تحديا أساسيا أمام جهود البحث في هذا الموضوع، لكن أيضا أحد الجوانب الأساسية لهذه الجهود، التي تحدد غايتها في

بلورة مضمون ووضع حدود واضحة لمفهوم الحوكمة. أما ما هو مؤكد، فالحوكمة الاقليمية المحلية هي أحد أصناف الحوكمة التي تندرج في سياق تطور الأبحاث حول موضوع الاقليم باعتباره فضاء لمشروع جماعي، والتقاء وتقاطع العلاقات الشمولية والمحلية، والتكفل بإشكاليات البيئة والمحيط.

فقد مكن مفهوم الاقليمية من تجاوز مشكلة عدم ملاءمة المجالات الادارية، أو البحث عن المستوى الاقليمي الملائم. حيث يمثل الاعتماد عليه في مجال التنمية الريفية المستدامة على سبيل المثال، حلا جذريا لجدلية المحيط الريفي والمحيط الحضري، من خلال اعادة النظر في الحدود الوهمية التي رسمتها السياسات القطاعية وتفعيل علاقات التكامل، التضامن والتأثير بين الأقاليم ضمن عمليات التدخل العمومي (Chia، وآخرون، 2008). كما أصبح اعتبار النتائج المتوقعة لعمليات التدخل العمومي بناء على استشراف التأثيرات المختلفة بالأقاليم المتجاورة، المتداخلة والمترابطة، بناء على أن ما تربحه جهات أو أقاليم معينة في إطار سياسة قطاعية أو مشروع تنموي معين، يمكن أن يكون خسارة أو نتيجة سلبية بجهات أو أقاليم أخرى.

من هذا المنطلق، فإن انشغالنا في هذا البحث لوضع تعريف شامل، مفصل وعملي لمفهوم الحوكمة الاقليمية، هو ما جعلنا نعتمد التعريف الذي قدمه فريق متعدد التخصصات من الباحثين وأعوان التنمية المحلية في إطار مشروع البحث العلمي "**Gouv.Innov**"[23]، بالنظر إلى أن ذلك كان استجابة لتجاوز الطبيعة الإبستمولوجية الغامضة والمعقدة لمفهوم الحوكمة الاقليمية، وتلبية الحاجة إلى تعريف يلقى قبولا أوسع في مختلف الميادين والتخصصات العلمية التي تهتم بالموضوع، كما يمكن من صياغة مؤشرات دقيقة لتقييم مختلف جوانب الحوكمة الاقليمية (Maurel، وآخرون، 2014؛ Chia، وآخرون، 2010).

في هذا الإطار، تعرف الحوكمة الاقليمية كما يلي: « الحوكمة الاقليمية هي صيرورة حركية لتنسيق عمل الأطراف الفاعلة العمومية والخاصة، التي تتمتع بهويات متعددة وموارد غير متماثلة (سلطة، علاقات، معارف، وضع قانوني أو تنظيمي، رؤوس أموال...) وتشارك في الحركية الاقليمية. وفيما يكون

23- Gouv.Innov مشروع في إطار الشراكة من أجل وحول التنمية، خصص للحوكمة الاقليمية وضم مجموعة من الباحثين من تخصصات متعددة(الجغرافيا، الاقتصاد، علوم التسيير، العلوم السياسية، العلوم الزراعية، علم الاجتماع وعلوم الاعلام والاتصال)، تشكيلة واسعة من أعوان التنمية المحلية وممثلين للقطاع الفلاحي في Languedoc-Roussillon، وهي أحد الجهات المتوسطية بفرنسا التي تأثرت فيها زراعة الكروم وتعاني من ضغط سكاني كبير على الشريط الساحلي. ركز هذا المشروع على تحليل صيرورة الحوكمة الاقليمية في إطار مشاريع تهدف إلى التسيير المندمج المستدام للأقاليم الريفية. من أهم أهداف مشروع Gouv.Innov، وضع تعريف مشترك للحوكمة الاقليمية؛ صياغة شبكة تقييم عامة للحوكمة الاقليمية؛ تحرير دليل مشترك لوضع الحوكمة الاقليمية حيز التطبيق العملي(Maurel، وآخرون، 2014؛ Chia، وآخرون، 2010).

تحديد الأهداف والعمليات جماعيا، يعتمد ذلك على أجهزة متعددة (ترتيبات إجرائية، تدابير، مهارات، كفاءات ومعلومات...)، ترتكز على عمليات تدريب جماعي وتترافق مع عمليات ابتكار وإعادة هيكلة مؤسساتية وتنظيمية بالإقليم» (Maurel، وآخرون، 2014؛ Chia، وآخرون، 2010).

من الواضح أن الغاية من هذا التعريف هي ليست فقط توضيح محورية عمليات التنسيق بين الأطراف الاقليمية الفاعلة المختلفة في بناء أنماط متعددة وخاصة للحوكمة الاقليمية، بل يتعدى ذلك إلى تقديم إطار تحليل عملي ومفصل، سيما أنه تتويج لعمل جماعي قام به فريق بحث متعدد التخصصات، بهدف تقييم مسارات مختلفة للحوكمة الاقليمية وبناء نموذج واقعي وقابل للتطبيق في سياقات اقليمية متعددة ومختلفة (Maurel، وآخرون، 2014؛ Chia، وآخرون، 2010).

يعبر هذا التعريف من خلال اعتبار الحوكمة الاقليمية صيرورة حركية لمجموعة من عمليات ونشاطات التنسيق، أن مضمون الحوكمة الاقليمية لا يتعلق بهيكلة محددة المعالم، أو بتسلسل وترتيب ثابت لإجراءات أو قواعد بعينها، بل تأكيد على تغير مضمون وموضوع الحوكمة الاقليمية حسب السياق الاقليمي الذي تندرج ضمنه، إلى غاية العمليات والأطر التي يمكن أن تتضمنها، ترتيبها والمواضيع أو المشكلات التي تتم معالجتها... . هذا ما يسمح وفق هذا التعريف، بالتكفل بخصوصية الأقاليم المحلية التي تتكون إنطلاقا من طبيعة الأطراف الفاعلة المؤسسة لصيرورة الحوكمة الاقليمية.

على هذا المستوى، أي طبيعة الأطراف الفاعلة، يكتسي هذا التعريف أهمية بالغة تتعلق بإبراز خاصية أساسية للحوكمة الاقليمية مقابل بعض أصناف الحوكمة، على غرار الحوكمة العمومية أو حوكمة القطاعات، وذلك لأنه يشير إلى عدم تماثل الهوية والموارد التي تتميز بها الأطراف الاقليمية الفاعلة، وكذلك تعدد واختلاف طبيعة التفاعلات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأطراف. حيث يتم اعتبار هذه العلاقات أساسية في تحديد نمط الحوكمة الاقليمية، سيما علاقات السلطة، التبادل، التعاون أو الصراع.

فاختلاف مستويات الأطراف المتدخلة، على غرار مشاركة أطراف مركزية أو أجنبية في عمليات تنموية والتقائها ضمن فضاءات محلية، يعبر عن تباين رهانات الأطراف المتدخلة، ما يمثل عاملا محددا لنمط الحوكمة الاقليمية واستدامة حركية بناء وتنمية الاقليم في آن واحد. كما تشكل استقلالية مسار اتخاذ القرار بالنسبة للسلطات العمومية المركزية أو لأطراف خارجية، بعدا مركزيا ضمن نظام للحوكمة الاقليمية (Froger، 2006)، يجعل هذا المسار يتسم بتعدد مراكز الضبط والتعديل، التي تتسع للمجالات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والمكانية، وتعتمد على تنظيم خاص (Leloup، وآخرون، 2005).

من جانب آخر ، يشكل عدم تماثل موارد الأطراف الفاعلة وتمايز هوياتهم أحد الجوانب الأساسية على مستوى البحث العلمي، أين يمكن تحديد مكامن عدم تماثل موارد الفاعلين من تشخيص دقيق

لإشكاليات بناء وتنمية الاقليم، ومن تم توضيح أشكال، أساليب وأدوات التعاون بينهم (Simard، وآخرون، 2008). أي بناء نماذج علمية وعملية للحوكمة الاقليمية، من خلال تحقيق التآزر بين الموارد الاقليمية وتفكيك معوقات وحواجز التبادل بينهم، حيث يكون تفعيل شبكة العلاقات والتدفقات الاقليمية التي يكونها الفاعلون، عاملا حاسما في كشف موارد خفية أو افتراضية وتحويلها إلى موارد خاصة[24] (Leloup، وآخرون، 2005).

في الواقع، لا يمكن تحديد مختلف جوانب صيرورة الحوكمة الاقليمية دون مشاركة الأطراف الفاعلة الاقليمية نفسها. إذ تمثل مشاركة الأطراف المعنية مبدأ مركزيا لمفهوم الحوكمة الاقليمية في مختلف المراحل التي تمر بها أية عملية، إنطلاقا من تحديد الأطراف الاقليمية المعنية إلى غاية تقييم مسار، نتائج وتأثيرات الحوكمة الإقليمية. و فيما تنطوي المشاركة على عمليات تشاور، فذلك لا يعني في جميع الحالات مشاركة الأطراف المعنية، خاصة في حالات وجود تأثير اجتماعي يقوده فاعلون لهم مصالح خاصة. ما يعني أن المشاركة لا تتعلق فقط بمعرفة رأي أطراف معينة، لكنها تتضمن أيضا عمليات تحفيزهم على الانضمام والتدخل في تجسيد فكرة البناء الجماعي. حينها تصبح الحوكمة الاقليمية معبرة عن حركية اجتماعية تندرج في إطار تبني منطق العل الجماعي (Simard، وآخرون، 2008).

بالإضافة إلى ما سبق، تمثل الأجهزة التي يتم من خلالها تنسيق وتحقيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة جماعيا، أحد الجوانب الأساسية للحوكمة الاقليمية التي ركز عليها هذا العريف. وبينما تتعدد هذه الأجهزة من حيث طبيعتها، مصدرها، وظيفتها ومداها الزماني والمكاني، يمكن أن نفصل بين ثلاثة مستويات لأجهزة الحوكمة الاقليمية. أول مستوى لها الأجهزة المؤسساتية الرسمية، سواء تعلق ذلك بالقوانين الوطنية، السياسات العمومية، المؤسسات والهيئات العمومية، التنظيمات والاجراءات التحفيزية المالية أو الضريبية، التقسيمات الإدارية، القطاعية أو المكانية، الاستراتيجيات التنموية، مخططات التهيئة الاقليمية الوطنية، الجهوية والمحلية... (Chia، وآخرون، 2008).

ويتعلق المستوى الثاني بالمنظمات المهيكلة للعلاقات بين الفاعلين الحاملين لمشاريع اقليمية، التعاونيات المهنية والقطاعية، شبكات المؤسسات الانتاجية، المعرفية أو التكنولوجية، التجمعات والأقطاب الصناعية، الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية التي تحمل مشاريع أو حتى التي تعارض اقامتها... . بينما شكل المستوى الأخير من أجهزة ووسائل الحوكمة الاقليمية ترسانة الأساليب، الوسائل والأطر التي يؤسسها الفاعلون ويعتمدون عليها للاتصال، التشاور، المشاركة في الحوار ، النقاش

24- أنظر مفهوم الموارد الاقليمية الخاصة في الفصل الثالث، ص31.

والتفاوض لتنسيق عملهم الجماعي، انطلاقا من تقنيات بسيطة لوضع مخطط مشترك للإقليم، إلى غاية لجنة خاصة أو عقد رسمي، مرورا بنظام للذكاء الاقليمي لإنتاج، استغلال وتسيير المعلومات على المستوى المحلي أو نظام لإدارة المعلومات يجند أدوات تخطيط وإطار تشريعي خاص على المستوى الوطني(Chia، وآخرون، 2008).

أما بالنسبة لنتائج وتأثيرات الحوكمة الاقليمية، فهي تتعلق وفق هذا التعريف بمستويين أساسيين. يخص المستوى الاول ما يتحقق ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية بصفة عامة، على غرار العمليات المنجزة جماعيا، المشاكل التي تم تفكيكها، الأطراف التي تم اقناعها من أجل الانضمام إلى المشروع، الموارد التي تم تجنيدها، عمليات التدريب والابتكار الجماعيين، الهيئات المؤسسة، الأدوات والأساليب المعتمدة. حيث نكون على هذا المستوى بصدد تحديد النتائج المحققة بالنسبة لتأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية، أو الأهداف من أجل الحوكمة الاقليمية.

فقد أعتبر Olsen (2003) أن تحقيق أهداف خاصة بالتنمية المستدامة، التي تمثل أهدافا من الدرجة الثالثة، يمر عبر العمل على أهداف الدرجة الأولى، وهي توفير الشروط الملائمة لعمل الأطراف الفاعلة جماعيا، التي بدورها تمكننا من الوصول إلى أهداف الدرجة الثانية المتعلقة بتغير السلوكات والمواقف(ذكر في Chia، وآخرون، 2010). أي أن تحقيق النتائج المنتظرة على مستوى تأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية، يعد شرطا مسبقا للمرور إلى نتائج تنمية مستدامة للإقليم.

أما المستوى الثاني فهو ما يتعلق بالتأثيرات، وهي النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المحددة ضمن إطار الحوكمة الاقليمية، أين يمكن أن تختلف تبعا للموضوع، أو المواضيع والاشكاليات المعالجة. فعادة ما يتم تحديد التأثيرات في مجال التنمية المستدامة للإقليم، من خلال اسقاطها على الأبعاد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، وتبعا لحلول المشاكل الموضوعة حيز التنفيذ، في إطار مشروع التنمية الاقليمية المستدامة.

2.2.4. دور الحوكمة الاقليمية في تأسيس مسار تنمية مستدامة للإقليم

لقد بينا في الفصل الثاني كيف أصبح التصميم الاقليمي أساسا علميا ومنهجية عملية لجعل التنمية المستدامة مفهوما ذو شرعية وقبول عالميين. فهذا التصميم تجسيد عن ذاتية، محلية، اندماج واستدامة حركية التنمية الاقليمية كخصائص أصلية وجوهرية لها، كما يكون الاقليم إطارا وفي نفس الوقت مكونا أساسيا لهذه الحركية. وفيما تكون قدرة الأطراف الفاعلة على العمل جماعيا هي قاعدة ومنطلق البناء والتنمية الاقليمية، فإن الحوكمة الاقليمية التي تجسد نمط التنظيم الذاتي للإقليم، هو ما يجعل العمل الجماعي لأطراف الفاعلة ممكنا إنطلاقا من توفر الشروط الضرورية لانبعاث العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة.

بهذا المعنى تأخذ الحوكمة الاقليمية وظيفة أداة تبني وتجسيد التنمية المستدامة، ويتم اعتبارها البعد الرابع أو البعد المؤسساتي لها (Mathé، وآخرون، 2010). إذ تمكن آليات الحوكمة الاقليمية المحققة لمشاركة الأطراف الإقليمية من تفعيل شبكات العلاقات الإقليمية المختلفة، وذلك وفق أشكال مختلفة وعبر مراحل متعددة ومستمرة في الزمان و المكان. كما يتوقف ذلك أيضا على دور بعض الفاعلين، أو نخبة من الأشخاص الممثلين لهؤلاء الفاعلين، الذين يكون لهم الفضل في السعي إلى إقناع أطراف أخرى للانضمام والمشاركة في لقاءات للتعريف بمختلف أبعاد وقضايا العمل الجماعي (Chia، وآخرون، 2008).

في هذه المرحلة، تكون عمليات الاتصال أساسية من أجل توضيح المبادرات المطروحة، التحسيس بأهميتها والرهانات التي يمكن كسبها من خلال التضامن وتحقيق العمل الجماعي. لكن أيضا التأثيرات السلبية، الخسائر أو المخاطر التي يمكن أن تترتب وتتحقق في حال استمرار مسارات معينة، سيما عندما يكون السكان في المناطق الريفية باختلاف مصالحهم، تطلعاتهم ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، هم الطرف المستهدف. من أجل ذلك، تصبح القدرة على الاقناع، التحكم في مهارات الاتصال والمسارات الفردية للأشخاص الذين يتكفلون بعمليات استثارة، تحفيز وتجنيد الأطراف الاقليمية المعنية، موارد أساسية في خلق شعور جماعي بالثقة المتبادلة، الذي يمكن أن ينقل تركيز الأطراف الفاعلة إلى التفكير في طرق تحسين الأداء الجماعي (Chia، وآخرون، 2010).

وبهدف تكريس علاقات الثقة بين الأطراف الفاعلة ودفع وثيرة العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة إلى مرحلة متقدمة، تكتسي عمليات الاعلام أهمية بالغة بالنظر إلى ما تضفيه من مصداقية على جهود الاقناع بالمشاركة، وفي نفس الوقت على دور الأطراف المبادرة أو عملية المشاركة بصفة عامة. إذ تهدف عمليات الاعلام إلى اطلاع الأطراف الفاعلة بالقرارات المتخذة، أهدافها، مبرراتها ومراحل اتخاذها، أو مواضيع وخطوات العمل الجماعي (Chia، وآخرون، 2008).

في الواقع، فان وضع قواعد جماعية لعمليات الاعلام يشكل مرحلة أساسية في مسار الحوكمة الاقليمية. حيث يؤسس ذلك آليات وأطر خاصة بولوج الأطراف الفاعلة للمعلومات الضرورية لقيامهم بأدوارهم ضمن حركية التنمية الاقليمية، كما يجسد مبدأ شفافية اتخاذ القرارات، التي تمثل عناصر حيوية في ترقية صيرورة الحوكمة الاقليمية نحو بناء أطر مؤسساتية فعالة وبنية تحتية قوية للحوكمة الإقليمية، على غرار نظام للذكاء الاقليمي الذي يسمح بتدفق آني للمعلومات عبر شبكة العلاقات الاقليمية. ما يجعل عمليات وهياكل الاعلام ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، موردا اقليما خاصا وحاسما في بناء تنافسية واندماج الاقليم.

بنفس القدر من الأهمية، تسهل عمليات التشاور معرفة آراء الأطراف الفاعلة حول المواضيع أو المشاكل المطروحة، ما يمكن من تقييم مدى تباين، تقارب أو تباعد الأطراف الفاعلة في تمثل هذه الأخيرة وتصور الحول والمخارج الممكنة، ويمهد لرسم مسارات واضحة للعمل الجماعي. وبالنظر إلى عدم إمكانية تقديم ضمانات لكل الأطراف بشأن اعتبار وجهة نظرها تجاه المحاور الأساسية لعمليات التشاور، فإنه من الضروري أن تستمر عمليات الاتصال، الاعلام و كذلك التشاور، من أجل توضيح مدى ملاءمة أراء معينة، مواصلة عمليات الاقناع بضرورة مشاركة الأطراف المعنية، وتأكيد بقاء كل الفرص قائمة أمام الجميع للمساهمة وتحمل المسؤولية(Touzard، 2006 ؛ Chia، وآخرون، 2008).

هذا يعني أنه لا يوجد تسلسل خطي وترتيب محدد لنشاطات وعمليات الحوكمة الاقليمية، بل يمكن أن ينطلق ذلك عبر مسارات متوازية أو متقاطعة، حسب الأولويات الظرفية والمستجدات غير المنتظرة. وتكون إدارة مختلف العمليات بأسلوب القيادة بالنظر الذي يتلاءم مع تعقيد المحيط ومتطلبات العمل الجماعي. هذا ما يجعل فتح قنوات وفضاءات للحوار المستمر بين الأطراف الاقليمية الفاعلة أحد أهم أجهزة الحوكمة الاقليمية، سيما في حالات بلوغ مستويات التوتر بين أحد أو مجموعة من الأطراف حدودا معرقلة لسيرورة عمليات الحوكمة.

وتهدف عمليات الحوار إلى خلق علاقات تفاعل أفقية بين مختلف الأطراف الفاعلة، والحرص على تحقيق المساواة في عمليات الحوار بين ممثلي الفاعلين (Chia، وآخرون، 2008)، سيما في الاوضاع التي تتفاوت ضمنها المستويات الهرمية، الكفاءات، الموارد، السلطة، القرب من مراكز اتخاذ القرار وإمكانيات الولوج إلى المعلومات. كما يكون الحوار مجديا في إطار فرق العمل المتخصصة، من أجل استرجاع وتقييد المعطيات الميدانية غير الموثقة أو الذهنية، ابراز الأخطاء المرتكبة، تشخيص أسبابها واقتراح المعالجات الضرورية. إذ يصبح تحديد قواعد جماعية للحوار، إدراجها في برامج العمل الجماعي و تخصيص موارد محددة (الهياكل، القنوات، الوقت، الكفاءات، الوسائل المادية...) من المكونات الأساسية لصيرورة الحوكمة الاقليمية، سيما على مستوى التدريب للتحكم في مهارات الحوار وتنسيق العمل الجماعي، تدوين وتوثيق عمليات الحوكمة، والتحسين المستمر للأداء الجماعي.

أما صياغة الحلول الجماعية في إطار مسارات الحوكمة الاقليمية، فتتم أولا من خلال عمليات النقاش التي تهدف إلى تحديد عناصر مشتركة تجسد الرؤية الاقليمية لحركية التنمية المحلية (Touzard، 2006 ؛ Chia، وآخرون، 2008). فتلبي الحلول المقترحة تطلعات ومصالح الأطراف الإقليمية الفاعلة، كما تأخذ الأبعاد الجهوية، الوطنية وحتى العالمية مكانها ضمن هذه الحلول. لكن تعدد واختلاف مصالح وتطلعات الاطراف الاقليمية غالبا ما يجعل من قبول فكرة العمل الجماعي صعبة التحقيق، خاصة في حالات وجود

نظم محلية قائمة، تعارض بطبيعتها وتقاوم التحولات الجارية، أو تحاول تعزيز استقرارها من خلال التحكم في مسارات هذه التحولات.

هذا ما يجعل من بروز علاقات الصراع أحد سمات صيرورة عمليات الحوكمة الاقليمية، أين تصبح عمليات التفاوض المخرج نحو اتخاذ القرارات التي تعبر عن الحلول المرضية والمشتركة لمختلف الأطراف المتعارضة. وعلى غرار نشاطات الاتصال، الاعلام، التشاور، الحوار والنقاش، تمكن عمليات التفاوض من تعزيز صيرورة الحوكمة الاقليمية باعتبارها اعتراف كل الأطراف الفاعلة بأهمية وحيوية العمل الجماعي في تحقيق المصالح المشتركة والفردية على حد سواء. حيث تتجه الارادة الجماعية للفاعلين، نحو تحقيق التقارب وتقديم التنازلات، من أجل الوصول إلى توافقات حول صياغة حلول جماعية.

3.2.4. مخاطر الحوكمة الاقليمية

تتمثل أهم مخاطر الحوكمة الاقليمية في أنها إن لم تؤدي إلى تحقيق أهدافها، فستكون نتائجها عكس ما تسعى إليه وظيفتها ويتضمنه دورها، خاصة عندما تنعكس نتائجها في نشوب صراعات تحول دون تقارب بين مصالح الأطراف الاقليمية الفاعلة (Combemale، 2013). فغياب الجدية وضعف صرامة ضبط العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة، يترتب عليه تقوية الاعتقاد بأن الحوكمة الاقليمية هي شكل جديد للاقتصاد السياسي الموجه بمصالح الجماعات الأكثر تأثيرا ونفوذا (Dasi، 2009).

في الواقع، هناك عدة أشكال لهذه الانحرافات، سواء التي تكتنف الخلفية اللبرالية لمفهوم الحوكمة، أو المتعلقة بضعف فعالية التدخل العمومي في إطار السياسات التنموية الاقليمية. فالتوجس من أدوار اقليمية محلية للأطراف الأجنبية، سواء كانت شركات اقتصادية، منظمات غير حكومية أو مؤسسات دولية، كثيرا ما يؤدي بالسلطات العمومية، سيما في الدول النامية والبارزة، إلى تبني مواقف احترازية لا تتوافق مع متطلبات توفير الشروط الضرورية لتحقيق العمل الجماعي. ما يؤدي إلى تعمق الشعور بعدم الثقة بين الأطراف الاقليمية، وتتعزز مسارات تدهور وتراجع الاقليم.

في مثل هذه الحالات، تصبح الحوكمة الاقليمية إطارا شكليا فقط لعمليات التدخل العمومي، حيث تتبع نفس الأساليب التي جاء مفهوم الحوكمة لمعالجة فشلها. في حين، تصبح مشاركة أطراف اقليمية محلية، على غرار السكان والمنظمات المجتمعية والمهنية في الأقاليم الريفية، لا تتعدى تقديم المبررات الموضوعية أمام الهيئات أو المؤسسات الأجنبية والدولية الممولة للمشاريع التنموية المشروطة بتأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية. كما أن غياب شبكات مستقلة للأطراف الاقليمية المحلية، غالبا ما يجعل تأسيس مسارات للحوكمة الاقليمية، الطريق الأقصر لتحكم الأطراف الأقرب إلى مراكز اتخاذ القرار في الموارد الاقليمية، كالولوج إلى المعلومات وعلاقات السلطة. ما يشجع على تبني استراتيجيات فردية

متعارضة مع منطق وأساليب العمل الجماعي والتأثير في عمليات اتخاذ القرار. في مثل هذه الأوضاع يكون تدخل السلطات العمومية أساسيا في توجيه الحركية الاقليمية، وليس التطلع إلى مراقبتها والتحكم فيها (Dasi، 2009).

خلاصة الفصل الرابع

بعد أن أشرنا في الفصلين الثاني والثالث إلى مفهوم الحوكمة الاقليمية من خلال اعتباره نمط تنظيم خاص للإقليم، ومحورا أساسيا في حركية التنمية الاقليمية المستدامة، بينا في هذا الفصل بعد التطرق إلى المعنى الأبستمولوجي لمصطلح الحوكمة، لا سيما مقابل مصطلح الحكومة، على ابراز العوامل الأساسية التي أدت إلى بروز حقل علمي يعنى بمفهوم الحوكمة. حيث شكل تطور أطر، أساليب تنسيق عمل الشركات والمؤسسات الاقتصادية، التي يتم من خلالها التوفيق بين مصالح مجموعات مختلفة من الأطراف المعنية بنشاط ونتائج هذه المؤسسات، من أهم العوامل التي أسهمت في الاهتمام بما أصبح يعرف بحوكمة الشركات، لكن كذلك بانتقال مفهوم الحوكمة إلى مجالات ومستويات مختلفة، تتميز بتعدد واختلاف الأطراف المعنية بمواضيع واشكاليات ضمن هذه المجالات.

وبقدر ما أسهمت حوكمة الشركات في تطور وظهور تفرعات عديدة لمفهوم الحوكمة في سياق عولمة النموذج الاقتصادي الغربي، على غرار مفهوم الحكم الراشد وحوكمة المؤسسات العمومية، فقد أدى ذلك بشكل مناقض إلى تطور أنماط غير مسبوقة للتنسيق، أسهمت بدورها في بروز أطراف فاعلة جديدة ضمن حركية العولمة، على غرار المدن، الجهات والأقاليم المحلية، التي أصبحت مواضيع يتم تناولها كذلك من خلال مفهوم الحوكمة الاقليمية. أين وفر مفهوم الاقليم مخرجا لتجاوز الطبيعية المعقدة لمفهوم الحوكمة، لا سيما على مستوى البحث عن تعريف يشكل إطارا لتحديد مضمون هذا المفهوم علميا وعمليا.

على هذا المستوى، مكننا تبني تعريف مفهوم الحوكمة الاقليمية الذي قدمته مجموعة متعددة التخصصات من الباحثين في إطار مشروع **"Gouv.Innov"**، على اعتبار ما يلبيه من حاجة لتصميم إطار عملي لتحليل وتقييم صيرورة الحوكمة الاقليمية على مستوى الأقاليم الريفية المحلية، ليس فقط من توضيح المحاور الأساسية والمؤشرات المعتمدة لصياغة شبكة قراءة وتقييم لهذه الأخيرة، لكن كذلك الاحاطة بدور الحوكمة الاقليمية في تأسيس مسارات تنمية مستدامة للإقليم، من خلال تمكين الأطراف الاقليمية الفاعلة للعمل جماعيا في مواجهة تحديات البناء الاقليمي، والقاء الضوء على الانحرافات والمخاطر التي يمكن تنشأ عن تأثيرات عوامل مختلفة. سواء تعلقت هذه الأخيرة بسياقات تكريس عولمة

نموذج اللبرالية الجديدة، أو بتحول أساليب التدخل العمومي المرتبطة بالبحث عن الفاعلية ومواجهة تعقيد الواقع الاقليمي المحلي.

الجزء الثاني

الإطار الإجرائي ونتائج البحث الميداني

بعدما وضحنا في الجزء الأول من هذا البحث، التبريرات العلمية لتبني المقاربة الاقليمية في تحليل الاشكالية المطروحة. يتضمن هذا الجزء أولا، تفصيل الاجراءات، الخطوات والأدوات المنهجية المتبعة في انجاز البحث الميداني، لاسيما ابراز الدوافع الموضوعية والذاتية لاعتماد مدخل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية في بحث هذه الإشكالية، وكذلك الحدود الموضوعية، المكانية والزمانية، ثم الاستراتيجية العملية المتبعة.

وفيما تتضح الأهمية المزدوجة للسياق الاقليمي المحلي لميدان البحث، باعتباره محددا لإشكالية التنمية الريفية المستدامة، وفي نفس الوقت مفسرا لمختلف الظواهر المكونة لها، يتضمن هذا الجزء كذلك، عرض النتائج المحققة من خلال توضيح عناصر وخصائص السياق الإقليمي المحلي، ثم تحليل الملاحظات الميدانية لهذه الإشكالية، لكن كذلك مقارنة هذه النتائج على مستوى أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة.

الفصل الخامس

الخطوات المنهجية، إجراءات وأدوات البحث الميداني

5. الخطوات المنهجية، إجراءات وأدوات البحث الميداني

تمهيد

من منطلق الأهمية العلمية التي تكتسيها المنهجية المتبعة لإنجاز البحث الميداني، لاسيما أن مستوى التحكم في تصميم وتنفيذ خطوات العمل الميداني ينعكس مباشرة على جودة البحث، ويمثل محددا أساسيا لنوعية المعطيات المحصلة ومدى مواءمتها لتحليل إشكالية البحث، وبالتالي تقديم أجوبة ومعالجات ترتكز على مبررات موضوعية وبراهين قوية، سنعمل أولا على مدى ملاءمة تحليل الاشكالية المطروحة على مستوى أقاليم الحظائر الوطنية، تحديد مجتمع وعينة البحث، والحدود المكانية والزمانية لإنجاز البحث. أما القسم الثاني، فيتناول اجراءات وأدوات جمع وتحليل المعطيات، لاسيما تفصيل المقاربة المنهجية المعتمدة لتحليل اشكالية البحث، من خلال الوقوف على أهم الجوانب التي يستوجب توضيحها، المعطيات الضرورية لهذا الغرض والمعايير المعتمدة في تقييمها، تفسيرها وفهمها. أي شرح الأساليب، الأدوات والتقنيات التي تمكننا من جمع وتحليل معطيات البحث.

1.5. الحدود الموضوعية، المكانية والزمانية للبحث

إن تحديد أقاليم الحظائر الطبيعة الوطنية تازة، قوراية وجرجرة لإجراء البحث الميداني لم يكن تلقائيا ولا عشوائيا، بل اندرج في سياق استمرار البحث في إشكالية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر عامة، وعلى مستوى الأقاليم الجبلية بصفة خاصة. فقد فتحت النتائج التي خلصنا إليها في تقييم مشروع التنمية الريفية المندمجة بإحدى البلديات الجبلية في ولاية جيجل[25] أفقا للتفكير في تحليل هذه الاشكالية ومقاربتها من زاوية جديدة. حيث تبين أن الضعف المؤسساتي في تأطير المشروع هو أحد العوامل الأساسية في هذه الاشكالية، ما انعكس في غياب مشاركة عدة أطراف فاعلة في مختلف مراحل اقامة المشروع وعمليات التنمية المنجزة، وساهم ليس فقط في بقاء هذه الاشكالية مطروحة، بل عمقها وزاد في تعقيدها، خاصة على مستوى تراجع علاقات الثقة بين السكان والادارة.

على صعيد آخر، ومن خلال المشاركة في نشاطات للتبادل العلمي والنقاش حول موضوع الحوكمة الاقليمية المحلية ودورها في تأسيس حركية للتنمية الريفية المستدامة بالحظائر الوطنية[26]، فقد تبلورت فكرة تحليل اشكالية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، على اعتبار أهمية الموروث الحيوي، الطبيعي والحضاري الذي تزخر به أقاليم هذه الحظائر، وفي نفس الوقت،

25- تقييم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في بلدية برج الطهر بولاية جيجل (دباش، 2012).

26- الأيام التكوينية حول الحوكمة الاقليمية والتنمية المستدامة بالفضاءات الطبيعية المحمية، أيام 10-11و 12ديسمبر 2010 بمركز التكوين المتخصص لأعوان مصالح الغابات، كيسير، العوانة ولاية جيجل.

حجم التحديات وطبيعة الرهانات التي يفرضها تثمين وترقية هذا الموروث. إذ يتضح مدى ملاءمة مدخل الحوكمة الاقليمية لمعالجة إشكالية التنمية الريفية المستدامة مع واقع الحظائر الوطنية، على اعتبار أنها أقاليم تتمتع بتأطير مؤسساتي وقانوني خاص، يفتح المجال لأطراف اقليمية فاعلة للتدخل، التشاور والمشاركة في عمليات التنمية المستدامة للإقليم، بالتوازي مع التحول الذي يعرفه نمط التدخل العمومي والأساليب الجديدة في مجال الادارة العمومية ودورها في دفع حركية التنمية المحلية.

وفيما لا يمكن اعتبار ذلك إلا من خلال مسار تاريخي لبناء وتطور هذه الحركية، لاسيما على مستوى تملك الأطراف الاقليمية الفاعلة للفضاء الاقليمي، وضعهم أو تبنيهم لأطر وآليات التنسيق وقواعد العمل الجماعي، وعمليات التنسيق التي تمكنهم من تحديد التهديدات الخارجية وبناء موارد إقليمية خاصة...، فإنه يستدعي الانطلاق أولا من السياق التاريخي لوجود الحظائر الوطنية في الجزائر.

1.1.5.السياق التاريخي لتأسيس الحظائر الوطنية

في الواقع، لا ينفصل وجود بعض الظواهر التي تعرفها أقاليم الحظائر الطبيعية تازة، قوراية وجرجرة، على غرار تدهور المساحات الغابية، تعرية وانجراف الأراضي الجبلية، الحرائق المتكررة، نشاطات الرعي المكثف و الزراعة المعاشية، عن المسار التاريخي لوجود هذه الحظائر و تطورها. وفي حين يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين لهذا المسار، فإن ذلك يأخذ في الاعتبار مرحلة تأسيس الحظائر الوطنية من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي، وإعادة تأسيسها بعد الاستقلال.

في المرحلة الأولى، تقر السلطات الاستعمارية بالحالة الجيدة للفضاءات والموارد الطبيعية في الجزائر قبل دخول الاحتلال الفرنسي، سيما منها الغابات في المناطق الجبلية. حيث يقول Boudy[27] (1952) في تقرير عن حالة الغابات في الجزائر وتونس، قدمه في 08 أكتوبر 1952 بمناسبة مرور120 سنة على احتلال الجزائر: «*... في سنة 1830 ... وجد الفرنسيون جبال مكسوة بغابات جميلة، أو اذا كان غير ذلك، غطاء كثيف وحامي من الأحراش الغابية...، التي اختفت جزئيا في يومنا هذا*». و رغم محاولة P. Boudy إلقاء المسؤولية كاملة على الجزائريين من خلال قوله: «*... وبغض النظر عن عدائية واجتياح السكان المحليين، على غرار كل الدول الاسلامية، الذين يتعاملون مع الشجرة والغابة دون أي اعتبار، أو بالأحرى كالعدو...*»، فإنه، وبشكل مناقض تماما، يقدم الأسباب الحقيقية في انطلاق مسار تدهور المساحات الغابية ومعها الفضاء الريفي في الجزائر عامة، وفي المناطق التي أصبحت ضمن الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على وجه التحديد، كما يلي (Savandra، 2007):

27-"Paul Boudy"موظف لدى مصالح إدارة الغابات الفرنسية بالجزائر ومتخصص في الدراسات والبحوث الغابية بشمال افريقيا.

- وضع مصالح ادارة الغابات تحت سلطة جيش الاحتلال الفرنسي منذ 1830 إلى غاية سنة 1881، حيث كانت كل الأساليب مبررة من أجل محاصرة والقضاء على المقاومة الشعبية، على غرار الحرق والتهجير؛
- سلب الأراضي الزراعية الخصبة والسهلية من الجزائريين وطردهم إلى الجبال، خاصة في الشمال؛
- الاجراءات القمعية والتعسفية ضد السكان المجاورين للغابات ومنعهم من استغلال الموارد الغابية والرعوية؛
- منح حقوق استغلال الغابات الأكثر جودة وسهولة الولوج للمعمرين، سيما غابات البلوط الفليني؛
- قطع مساحات واسعة من الغابات من أجل بناء قرى للمعمرين؛
- الاستغلال الجائر لكل الأنواع الغابية ذات القيمة العالية وجعلها في صميم تلبية احتياجات المعمرين ومشاريع البناء، الصناعة والبنية الأساسية في فرنسا الاستعمارية؛
- استعادة بعض المساحات الغابية التي تم التنازل عليها لبعض الجزائريين في مرحلة الثورات الشعبية من أجل التهدئة بناء على قانون 1963و قانون 1870؛
- تسخير الموارد الغابية، خاصة الأخشاب المستعملة كوقود، في البناء والمناجم، في مرحلة الحرب العالمية الثانية.

في ظل هذه الظروف، فقد تأصلت مشاعر عدم الثقة، الاقصاء والقهر لدى الجزائريين عامة وسكان المناطق الجبلية والغابية بصفة خاصة، كما طبعت علاقاتهم بمصالح ادارة الغابات الاستعمارية بالعداء، الانتهازية، التوتر والصراع (Boudy، 1952). وقد انعكست هذه المشاعر في تعميق مسار تدهور المحيط الطبيعي، الاجتماعي والاقتصادي للسكان. وهي الأوضاع التي تأسست ضمنها الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على التوالي، خلال سنوات 1923، 1924 و1925 (Parc National de Theneit Elhad، 2006)، من أجل مواصلة الاجراءات القمعية التي تتبعها ادارة الغابات الاستعمارية بعد صدور قانون 1903 لإدارة الأملاك الغابية، الذي جاء لتعزيز صلاحيات هذه الإدارة واسترجاع بعض الأملاك الغابية الخاصة التي أقراها قانونا 1863 و 1870 لفائدة فئة قليلة من الجزائريين، على أساس أن فشلهم في استغلالها قد أدى إلى تراجع انتاجها وقدرتها على التجدد، كغابات الزان بقروش، والبلوط الفليني بجيجلي بحظيرة تازة، وغابات الأرز والبلوط الفليني بحظيرة جرجرة (Boudy، 1952).

في هذه المرحلة، جاء انشاء الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، تعزيزا للإجراءات القمعية والردعية التي ما فتئت تشددها ادارة الاحتلال الفرنسي منذ وجودها بالجزائر وخدمة حصرية لمصالح الاستعمار والمعمرين. إذ تظهر بوضوح الرهانات الاقتصادية الكبرى التي تشكلها الموارد الغابية الكبيرة، ذات القيمة

العالية والفريدة من نوعها بشمال إفريقيا بهذه الحظائر، التي كثيرا ما تغنى الفرنسيون بجمالها وحيويتها. كما مثلت المناطق الغابية خزانا لليد العاملة عالية التأهيل ورخيصة الكلفة التي ينظر إليها كمعيق لتحقيق الأهداف الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى كمورد أساسي في استغلال الموارد الغابية وانشاء الهياكل السياحية (Gouvernement général de l'Algérie، غير مؤرخ).

وفيما سايرت ادارة الاحتلال نموذج الحظائر الطبيعية بالولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس الحظائر الوطنية في الجزائر، بالنظر إلى الرهانات السياسية التي سعت إلى كسبها، إلا أنها كانت تؤكد بأن تطبيق هذا النموذج في الجزائر لن يكون بنفس الشكل، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف والحاجات. فبالإضافة إلى الرهانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي عملت مصالح ادارة الغابات تأكيدها واقناع الرأي العام الفرنسي والدوائر السياسية بأهميتها (Boudy، 1952)، فقد جاء تأسيس الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة في صلب السعي إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأقلية الأوروبية في الجزائر على حساب أسباب عيش الجزائريين في المناطق التي أصبحت خاضعة للإجراءات الحماية في هذا الاطار.

في الأساس، كانت غاية ذلك تشجيع ودعم السياحة وتطوير منتجعات التخييم والترفيه وفق النموذج الأوربي. كما أصبحت الحظائر الوطنية قلاعا عسكرية لمختلف وحدات جيش الاحتلال الفرنسي، على غرار قاعدة الرماة بقمة جبل قوراية (Gouvernement général de l'Algérie، غير مؤرخ)، من أجل دعم مصالح ادارة الغابات التي انشأت العديد من مراكزها بهذه الحظائر ، وتوفير الأمن للأوروبيين من سياح ومستثمرين.

لقد كانت نتائج السياسات الاستعمارية وخيمة على كل الأصعدة، لكن ما تجدر الاشارة إليه هنا، هو تجدر الاحساس بعدم الثقة والعدائية التي يكنها الجزائريون، في المناطق الغابية عامة والحظائر الطبيعية خاصة، لمصالح ادارة الغابات الاستعمارية. هذه العلاقة النمطية استمرت تأثيراتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، بالنظر لعدم تطور الرؤية العمومية تجاه علاقة السكان بالمحيط الطبيعي، وسادت التقديرات الأحادية، المركزية، التقنية والقطاعية للعلاقة بين الانسان والفضاء المكاني. فلم تصل السياسات المتبعة لا إلى ترقية هذه العلاقة نحو المحافظة على الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئية الهشة، ولا إلى التكفل بالاحتياجات التنموية للسكان، في ظل بقاء اعتبار الريف فضاء هامشيا، وخزانا للموارد الطبيعية واليد العاملة، يتم النظر إليه فقط من خلال تلبية الحاجات الأساسية للسكان في المدن.

في هذه المرحلة، وخلال العشريتان التي تلت استقلال الجزائر، لم تحتفظ المجالات المحمية بالتصنيف الذي كانت علية في الفترة الاستعمارية، ما دفع السكان في المناطق التي كانت تخضع لنظام الحظائر

الوطنية بتازة، قوراية وجرجرة إلى اعادة تملك الفضاء الريفي ومواصلة اقامة النشاطات الأساسية لهم، كتربية المواشي والزراعة المعاشية واستغلال منتجات الغابة. وهي النشاطات التي استمر اعتبارها، في إطار السياسات العمومية، الأطر المؤسساتية والأليات القانونية والتنظيمية، مرادفة لعدائية السكان تجاه المحيط الطبيعي، ومن خلال أنها واجهة ثانوية للمغالاة في استغلال الموارد الطبيعية، ومخالفة النصوص القانونية والتنظيمية التي لا تطبق دائما بنفس الشكل (Louni، 1994).

ورغم كون الجزائر سباقة في تبني العديد من الأطر الدولية، القارية والجهوية في مجال المحافظة على البيئة، كالانضمام إلى المعاهدات والمصادقة الاتفاقيات الدولية، وكذلك اطلاق مشاريع رائدة للمحافظة على الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئية، على غرار مشروع السد الأخضر في سنوات 1970، إلا أن تأسيس الحظائر الطبيعية الوطنية تأخر إلى غاية صدور قانون حماية البيئة[28] سنة 1983. وفيما صدرت النصوص التنفيذية الخاصة بتطبيق هذا القانون، مثل القانون الأساسي للحظائر الوطنية[29]، ثم تأسيس الحظائر الوطنية جرجرة، قوراية وتازة بوثيرة متسارعة[30]، سوى أن عدم اعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية في إطار قانون حماية البيئة، واقتصار هذا الأخير على تحديد الأعمال التي من شأنها تشويه طابع الحظيرة وآليات الحماية القانونية، دون توضيح آليات تلبية الاحتياجات التنموية للسكان داخل أو قرب الحظائر الطبيعية (الحكومة الجزائرية، 1983)، هو ما أسهم في تعميق الفجوة بين سكان المناطق المحمية وادارة الحظائر الوطنية وكرس استمرار مسار تدهور المحيط الطبيعي بصفة عامة وعقد اكثر مهام المؤسسات المشرفة على هذه الحظائر، التي تأثرت الحالة العامة بها بأشكال متفاوتة، سيما بعد دخول الجزائر مرحلة الازمة المتعددة الأبعاد مع مطلع سنوات 1990.

2.1.5. مفهوم الحظيرة الوطنية

ظهر مفهوم الحظيرة الوطنية سنة 1872 بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعني المحافظة على الفضاءات الطبيعية في حالتها الأصلية من كل نشاط بشري، بهدف ترك فرصة الولوج إلى هذه الفضاءات لأكبر عدد ممكن من الزوار، و تمكين الأجيال المستقبلية من الاستمتاع بهذه الفضاءات. وفيما تتعدد نماذج الحظائر الطبيعية من بلد إلى أخر، فقد حدد الاتحاد الدولي من أجل المحافظة على الطبيعة ستة أصناف

28- قانون رقم 83-03 صادر بتاريخ 05 فيفري 1983، متعلق بحماية البيئة.

29- المرسوم التنفيذي رقم 83- 459 صادر بتاريخ 23 جويلية 1983 يحدد القانون الأساسي للحظائر الوطنية.

30- تأسيس الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على التوالي، بناء على صدور المراسيم التنفيذية رقم 84-328 ، 84- 327، 83-460، فيما تم انشاء ستة حظائر وطنية خلال سنة واحة فقط، هي على التوالي: حظيرة ثنية الحد بولاية تيسمسيلت؛ حظيرة جرجرة بولايتي تيزي وزو والبويرة؛ حظيرة القالة بولاية الطارف؛ حظيرة بلزمة بولاية باتنة؛ حظيرة قوراية بولاية بجاية؛ حظيرة تازة بولاية جيجل.

للمجالات المحمية، يجسد الصنف الثاني النموذج الأصلي للحظائر الطبيعية الوطنية، التي تعد اليوم أداة عالمية للمحافظة على البيئة وتجسيد التنمية المستدامة للإقليم بصفة عامة (Alban، وآخرون، 2013).

وقد عرف المشرع الجزائري[31] الحظائر الوطنية على أنها: « مجال طبيعي ذو أهمية وطنية ينشأ بهدف الحماية التامة لنظام بيئي أو عدة أنظمة بيئية، وضمان المحافظة على المناطق الطبيعية الفريدة من نوعها وحمايتها، بحكم تنوعها البيولوجي، وذلك مع جعلها مفتوحة أمام الجمهور للتربية والترفيه» (الحكومة الجزائرية، 2011).

وفق هذا النموذج، تنقسم الحظيرة الوطنية إلى ثلاثة مناطق، على أساسها يتم تحديد مختلف النشاطات التي تهدف إلى حماية المجال الطبيعي و الأنظمة البيئية المستهدفة. إذ تعتمد حماية المنطقة المركزية التي تتميز بمصادر فريدة للتنوع الطبيعي، البيئي والحيوي، وتحضر فيها مختلف النشاطات البشرية باستثناء البحث العلمي، على المنطقة الفاصلة التي تحيط بها أو تجاورها، و تكون هذه الأخيرة محاطة بدورها بمنطقة العبور، تهدف إلى حماية المنطقتين الفاصلة والمركزية. وفيما يتم حضر كل النشاطات التي من شأنها تغيير طابع المنطقة الفاصلة أو الاخلال بتوازنها البيئي، يسمح فقط بالنشاطات البيئية، التربوية، البحث العلمي والسياحة والتسلية البيئية، وتكون الزيارات موجهة أو بمرافقة دليل. أما منطقة العبور، فيسمح بإقامة نشاطات التنمية البيئية، الترفيه، الراحة، التسلية والسياحة (الحكومة الجزائرية، 2011).

الشكل رقم 5-01: نموذج "Denys Pradelle " للحظائر الوطنية

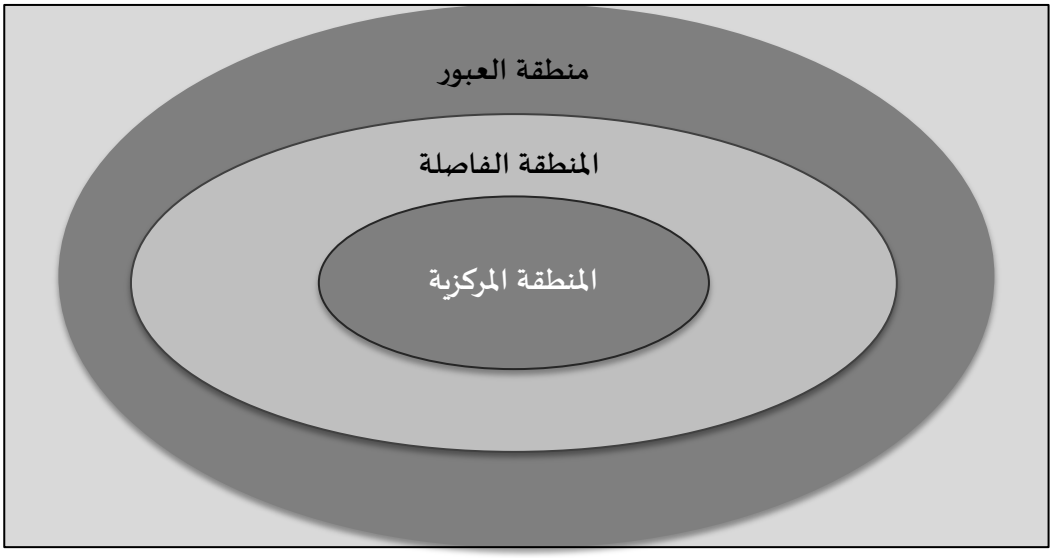

المصدر: **Alban, Nicolas et Hubert, Gilles. 2013.** Le modèle des parcs nationaux à l'épreuve du territoire. *VertigO- la revue électronique en sciences de l'environnement*, n°2,Vol.13.

31- المادة 05 من القانون رقم 11-02، متعلق بتسيير المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

وفيما يظهر وضع هذا النموذج من أجل تحقيق التوافق بين توجه الحماية وتعدد الاستعمالات التي يمكن أن تمثل عوامل تاريخية، ثقافية واقتصادية لشغل الفضاء الريفي، وأن تأسيس الحظائر الطبيعية يظهر من خلال المفهوم الأصلي لوجودها غير متناغم مع الواقع الإقليمي المحلي، فإن ذلك غالبا ما يؤدي إلى ظهور صراعات غير قابلة للحل. فحتى تلك العلاقات التي تربط هذه الكيانات مع الادارة العمومية والجماعات المحلية، قد أصبحت تأخذ هذا الشكل من التفاعل المستمر، ضمن حلقة مفرغة لعمل النموذج الأصلي للحظائر الطبيعية، من الصعب إيقافها (Alban، وآخرون، 2013).

هذا التوجه نحو إعادة اعتبار النشاطات البشرية أنها مهيكلة للمجموعات الحية، يأتي في سياق انتقال النقاش البيئي إلى المحافظة على قدرة تأقلم الأنظمة البيئية، بدل التركيز على الحماية وفق مقاربة حركية التطور المستمر، ومن خلال العمل على تسيير تطور الأنظمة البيئية. هذه المقاربة التي تدعى كذلك بمقاربة التنوع الحيوي عن طريق النشاطات البشرية، تضع الانسان في صلب المحافظة على الطبيعة، حيث تصبح المعارف و المهارات المحلية معترف بها، بالتوافق مع اعادة النظر في احتكار رجال العلم للمعرفة. ما ينجر عليه تحديث عمليات اتخاذ القرار كذلك، لاسيما من خلال توسيع دائرة المشاركة إلى عدد أكبر من الفاعلين والتحول إلى الاعتماد على منهجية تشاركية وتعاقدية للتدخل العمومي. هذه الآليات التي تندرج ضمن مفهوم الحوكمة الاقليمية المحلية، تعتبر بمثابة المحرك الأساسي لتنفيذ السياسات العمومية لتهيئة وتنمية الاقليم، وهي في حد ذاتها شرطا أساسيا لنجاح هذه السياسات (Alban، وآخرون، 2013).

1.2.1.5. تنظيم وتسيير الحظائر الوطنية

يشرف على إدارة الحظائر الوطنية مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الوزارة المكلفة بالغابات. وبالإضافة إلى المهام المذكورة في تعريف الحظائر الوطنية وتسهر على أدائها المؤسسات الإدارية المشرفة على تسييرها، تعمل هذه الأخيرة على تنظيم الزيارات والنشاطات، والمحافظة على التراث الثقافي بإقليم الحظيرة (الحكومة الجزائرية، 2013).

بالرغم من مراجعة القانون الأساسي للحظائر الوطنية لمواءمته مع التوجهات الجديدة التي يفرضها مفهوم التنمية المستدامة، لاسيما التوجه المندمج لعمليات التنمية الريفية المستدامة للمجالات الطبيعية المصنفة، أي اعتبار الأبعاد الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والتاريخية بالتوافق مع المحافظة على الموروث الطبيعي والحيوي، إلا أن التنظيم الداخلي للحظائر الوطنية لم يتغير إلى حد الآن، حيث يتكون هيكلها التنظيمي من مدير ، أمانة عامة، قسم المحافظة على الموارد الطبيعية والمواقع وترقيتها، وقسم التنشيط والتوعية.

الشكل رقم 5-02: الهيكل التنظيمي لمؤسسات الحظائر الوطنية

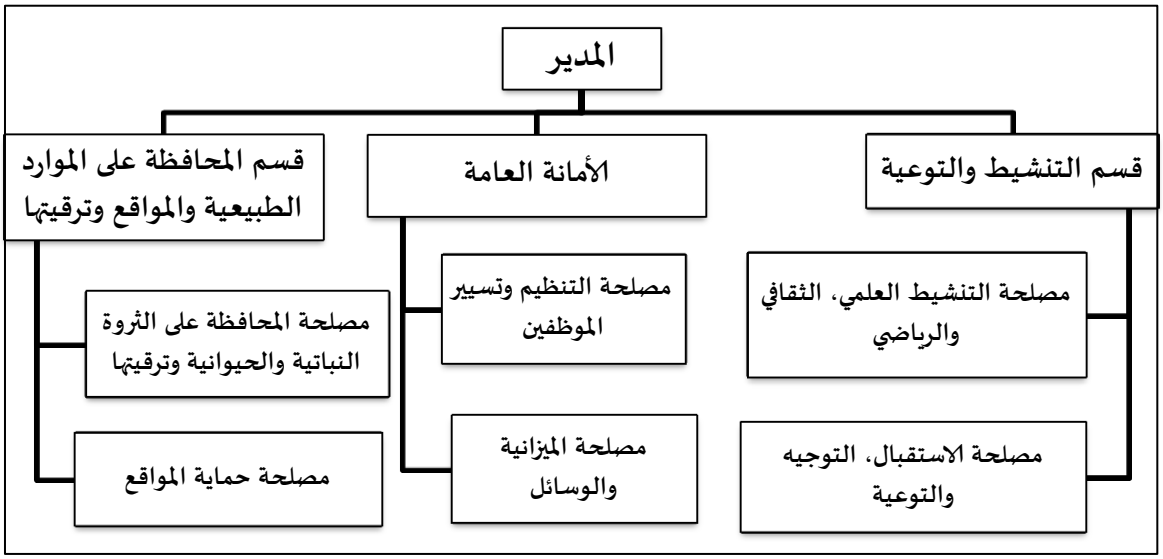

المصدر: **Parc National de Gouraya. Non daté (b).** *Etude de restauration des sites dégradésau Parc National de Gouraya*, Bejaia.

يعتمد تسيير الحظيرة الوطنية على مخططي توجيه وتسيير، يمثلان على التوالي الأداة الاستراتيجية والعملية للتنمية الريفية المستدامة لإقليم الحظيرة. يتضمن المخطط التوجيهي للحظيرة التوجهات والأهداف المنتظرة على المدى البعيد، بينما يتم تحقيق هذه الأخيرة بإسقاطها ضمن مخطط التسيير، الذي يوضح مختلف عمليات التنمية المستدامة التي تسمح بحماية وتثمين المجال المحمي، كما يحدد الوسائل، الامكانيات والموارد الضرورية لتنفيذ هذه العمليات. لهذا الغرض يتضمن مخطط تسيير الحظيرة الوطنية عناصر أساسية، على غرار تقييم التراث الاقليمي وخصائصه، الأهداف الاستراتيجية والعملية، وسائل المحافظة والتسيير ، برنامج التدخل على المديين القصير والمتوسط، برنامج البحث وتدابير الحماية (الحكومة الجزائرية، 2011).

2.2.1.5. الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية

تتمثل أجهزة الحوكمة الاقليمية المؤسساتية بالحظائر الوطنية في الأطر، الأليات، الاجراءات والقواعد التي يعتمد عليها عمل المؤسسات المنشأة من أجل إدارة الحظائر الوطنية، وتهدف إلى جعل تنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة ممكنا، وينسجم مع توجهات التنمية المستدامة للإقليم. أي أن تحديد توجهات، أهداف وعمليات التنمية الريفية المستدامة، الوسائل، الامكانيات والموارد التي يتم تجنيدها ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة، يفترض أن يتم بشكل جماعي ومن خلال مشاركة ومساهمة مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن أجهزة الحوكمة الإقليمية بالحظائر الوطنية.

ولا يتوقف عمل هذه الأجهزة على تنسيق أدوار الفاعلين وتدخلهم الجماعي فقط، بل كذلك إقامة وترقية نظام حوكمة إقليمية محلية، على أساس إنتاج أطر جديدة للعمل الجماعي، على غرار أطر شراكة

وتعاقد بين الأطراف الإقليمية الفاعلة التي تجند آليات للضبط، التعديل، وانتاج المعلومات ونشرها. سواء كانت هذه الآليات ذات طبيعة سوقية أو غير سوقية، رسمية أو غير رسمية، حديثة أو تقليدية. حيث تعتبر بمثابة موارد إقليمية خاصة، تحقق في نفس الوقت تفرد واندماج حركية التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة، ومحورا لبعث مسارات ذاتية للتنمية الاقليمية المحلية.

وفيما لا يكون وجود أجهزة مؤسساتية للحوكمة الاقليمية شرطا كافيا لتحقيق تنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية، لكنه يعبر عن التحول في رؤية، أساليب وأدوات التدخل العمومي على مستوى الفضاء المحلي. وتبقى فعالية وتأثير هذه الاجهزة رهينة تبنيها، التحكم فيها، تفعيلها وترقيتها من قبل الأطراف الاقليمية الفاعلة، في مواجهة تعقيد وتعاظم التحديات التي تمثلها اشكالية التنمية المستدامة للإقليم.

هذا ما تضمنه القانون الأساسي للحظائر الوطنية، من خلال إعادة بعث المجالس التوجيهية للحظائر الوطنية وتزويدها بمجلس علمي، بعد أن اقتصر ذلك على المجلس التوجيهي في إطار القانون الأساسي للحظائر الوطنية الملغى. حيث أصبحت الصيغة الجديدة للمجلس التوجيهي للحظائر الوطنية مفتوحة على كل الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية، سواء كانت هذه الأطراف، مؤسسات عامة أو خاصة، مجموعات أو أفراد، منظمات مجتمعية أو مهنية، يمكن أن تكون مشاركتها وإسهامها مساعدة لعمل المجلس (الحكومة الجزائرية، 2013).

وبينما يختص المجلس التوجيهي في كل المسائل المتعلقة بمهام الحظيرة الوطنية، تنظيمها وتسييرها، لاسيما إعداد وتنفيذ المخطط التوجيهي ومخطط التسيير ، فهو بذلك يشكل إطارا مؤسساتيا يجعل من العمل الجماعي وتنسيق أدوار مختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة ممكنا ورهانا أساسيا لبناء مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة. أما تعزيز هذا التوجه، فقد شكله انشاء المجلس العلمي الذي يمثل جهازا مؤسساتيا يضفي الشرعية والمصداقية العلميتان على العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة، سواء باقتراح برامج البحث العلمي، توجيهها، تنسيقها وتقيمها، أو من خلال تقديم الاستشارة العلمية والتقنية حول المواضيع والمسائل المتعلقة بمهام الحظيرة وعملها (الحكومة الجزائرية، 2013).

من جانب أخر، يعد المجلس التوجيهي والمجلس العلمي جهازان يجسدان مبادئ المساءلة والشفافية في عمل إدارة الحظيرة. فبالإضافة إلى تداول المجلس التوجيهي حول الحسابات، الأشغال والتجهيزات، حصيلة النشاطات والأنظمة المالية والمحاسبية للحظائر الوطنية، التي تقدم لممثلي الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل مناقشتها، تعديلها وإقرارها، فإن عمل المجلس العلمي على التأصيل العلمي والموضوعي

لنشاطات الحظيرة، يجعل من العمل الجماعي للأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة أكثر مصداقية وشفافية. ما ينعكس على ترقية علاقات الثقة، التعاون والتآزر بين الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة، وخاصة تجنب حدوث صراعات يمكن أن تنشأ عن تعارض المصالح أو اختلاف الرؤى بين هذه الأطراف. ويتحقق ذلك من خلال المشاركة والمساهمة في صياغة مختلف برامج عمل، نشاطات ومهام الحظائر الوطنية، تحديد مضمونها، تنفيذها وتقييمها، والاحتكام إلى القواعد العلمية المرتكزة على الحجج والمبررات الموضوعية والتقنية المتخصصة.

3.1.5. مجتمع و عينة البحث

على اعتبار أن تحليل وتقييم صيرورة الحوكمة الاقليمية بأقاليم الحظائر الوطنية المعنية لا يتوقف فقط على تحليل وتقييم فعالية الأجهزة المؤسساتية الرسمية للحوكمة الاقليمية في انتاج هذه الصيرورة من عدمها، بل يتعدى ذلك إلى تحديد التأثيرات والنتائج المحتملة لتفعيل هذه الأجهزة في تحقيق التوافقات المنتجة لحركية التنمية الريفية المستدامة وفق مختلف أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسساتية، فإن الخاصية الأساسية لأفراد مجتمع البحث تتعلق أولا بالتمثيل الرسمي للأطراف الفاعلة ضمن هذه الأجهزة، لكن كذلك بمختلف أشكال المشاركة، المساهمة، أو الأدوار التي تؤديها أطراف أخرى بغض النظر عن طبيعة تمثيلها ضمن أجهزة الحوكمة الإقليمية بالحظيرة الوطنية.

من هذا المنطلق، يتكون مجتمع البحث من كل الأطراف الاقليمية المحلية التي تشارك، تسهم، أو لها دور محدد ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظائر الوطنية المعنية بالبحث، سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، بصفة دائمة أو مؤقتة. سواء تمثلت هذه الأطراف في إدارة أو مؤسسة عمومية، هيأة أو جماعة محلية، جمعية أو منظمة مجتمعية أو مهنية، مجموعة اجتماعية، مؤسسة خاصة، أفراد أو بأي صفة أخرى.

وبالنظر إلى الطابع المفتوح لمجتمع البحث وفق هذه الصيغة، فإن تجاور الصعوبة المنهجية في تحديد أفراد الوحدة المستجوبة، أي الأفراد الذين يمتلكون المعطيات المطلوبة، سواء بخصائصهم الأساسية كفاعلين إقليميين محليين، بعددهم، أماكن تواجدهم أو صفاتهم الشخصية كممثلين عن الأطراف التي ينتمون إليها، لا يمكن إلا من خلال خطوات عملية ملائمة لطبيعة ميدان البحث. حيث يمثل إطار القانون الأساسي للحظائر الوطنية (الحكومة الجزائرية، 2013) نقطة انطلاق مبدئية لهذا الغرض.

في هذه الحالة، يعتمد تحديد عينة البحث على النمط غير الاحتمالي، أي دون التأكد من أن يكون احتمال وجود أي فرد من أفراد مجتمع البحث قيمة موجبة، وهذا على أساس اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة الممثلة في إطار المجالس التوجيهية للحظائر الوطنية يمثلون عينة نموذجية لتحليل صيرورة

الحوكمة الاقليمية ودورها في إنتاج حركية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظائر المعنية بالبحث. هذا الاختيار كان أولا على اعتبار الوظيفة التنموية للمجالس التوجيهية للحظائر الوطنية، ومن جهة ثانية على اعتبار هيكلي. حيث يوفر تكوين وآليات عمل هذه المجالس إطارا مؤسساتيا لبعث، تطوير وترقية صيرورة للحوكمة الإقليمية المحلية بأقاليم الحظائر الوطنية. إذ تتكون العينة المستجوبة على مستوى الأقاليم الثلاثة للحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة من 60 فردا، هم أعضاء المجالس التوجيهية لهذه الحظائر وفق الإطار الرسمي لتكوين هذا الجهاز، كان الاعتماد على قوائم الأعضاء المكونة لهذه المجالس لتحديد أفراد العينة.

وبالنظر إلى التباين بين الواقع الميداني والأطر الرسيمة المعتمدة لتحديد أفراد عينة البحث على مستوى كل حظيرة، الذي يمكن أن ينتج على أن قوائم الأعضاء المجالس التوجيهية لا تتضمن بالضرورة أعضاء يمثلون أطرافا فاعلة تسهم وتشارك أو لها دور معين ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية، فقد عملنا وفق مقاربة مرحلية تراكمية لتكوين عينة البحث من أجل تجاوز هذه المشكلة. حيث عملنا على ضم أفراد غير مسجلين بقوائم أعضاء المجالس التوجيهية، لكنهم ميدانيا يسهمون ويشاركون في حركية تنمية إقليم الحظيرة. بالتوافق مع ذلك، يتم استثناء بعض الأفراد من العينة الأولية كلما كان ذلك غير منسجما مع امكانية الحصول على المعطيات المطلوبة، خاصة عندما يتبين أن بعض الأعضاء في قوائم المجالس التوجيهية لم يعودوا كذلك، سواء كان ذلك ناتجا عن ارادتهم بعدم المشاركة في عمل هذه الأجهزة، أو عن الحركية الداخلية للأطراف التي يمثلونها، على غرار نقل عضو ممثل لإدارة عمومية للعمل بمكان أخر أو احالته على التقاعد.

4.1.5. الحدود المكانية والزمانية للبحث

على اعتبار أن ميدان البحث يشمل أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، فإن الحدود المكانية للبحث لا تتعلق فقط بالمجال الجغرافي والإداري لهذه الحظائر، ولكنها ترتبط كذلك بشبكة العلاقات التي تجمع الأطراف الاقليمية الفاعلة بأقاليم هذه الحظائر. من هذا المنطلق، تتمثل حدود البحث في الفضاء المكاني الذي تتواجد به مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة التي تجمعها علاقات مختلفة ومتعددة بشأن تنمية إقليم الحظيرة الوطنية. وفيما تشكل المجالس التوجيهية لهذه الحظائر الفضاءات المؤسساتية التي تلتقي ضمنها الأطراف الاقليمية الفاعلة حول مختلف المواضيع والمسائل المتعلقة بإدارة أقاليمها وتنميتها، فإن الفضاء المكاني لتواجد مختلف هذه الأطراف هو ما يجسد الحدود المكانية للبحث.

تتجسد هذه الحدود بالحظيرة الوطنية تازة بشكل أساسي في بلدية جيجل باعتبارها مقر الولاية، أين تتواجد أغلب الإدارات العمومية القطاعية، المؤسسات غير الممركزة وحتى المنظمات المجتمعية، التي تشكل أهم الأطراف الممثلة ضمن المجلس التوجيهي للحظيرة، رغم أن الاقليم الجغرافي للحظيرة لا يقع ضمن المجال الاداري لهذه البلدية. بينما تتسع هذه الحدود لتشمل بلديات العوانة و زيامة منصورية اللتان يشكل إقليم الحظيرة الوطنية بهما جزء أساسيا من المجال الاداري، الطبيعي، البيئي، الاجتماعي والاقتصادي لهما. كما يمثل وجود مجموعات مهنية، مجموعات السكان، المجالس البلدية المحلية، جمعيات وإدارة الحظيرة ضمن المجال الاداري لهذه البلديات، مكونا أساسيا للمجال المكاني للبحث، بالنظر إلى كثافة العلاقات الاقليمية وتنوعها بين هذه الأطراف.

على مستوى الحظيرة الوطنية قوراية التي يقع مجالها الطبيعي، المؤسساتي والاداري كليا داخل الحدود الادارية لبلدية بجاية، وعلى اعتبار أن هذه الاخيرة هي مقر ولاية بجاية، فقد اقتصرت الحدود المكانية للبحث على هذه البلدية التي تتواجد بها كل الأطراف الممثلة ضمن المجلس التوجيهي للحظيرة، بالإضافة إلى أنها تمثل فضاء تتركز ضمنه علاقات إقليمية كثيفة ومتنوعة، لاسيما ما تشكله المؤسسات والادارات العمومية، الجمعيات والمنظمات المهنية والأفراد.

أما بالحظيرة الوطنية جرجرة، فبالنظر إلى اتساع المجال الجغرافي للحظيرة ليشمل عدة بلديات تنتمي إلى ولايتي البويرة وتيزي وزو ، فقد امتدت الحدود المكانية للبحث إلى هاتين الولايتين، بناء أيضا على كثافة شبكة العلاقات الاقليمية التي تشكلها الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة. وفيما تتواجد أغلب الأطراف الاقليمية الفاعلة الممثلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة في بلدية البويرة التي تمثل مقرا لولاية البويرة، خاصة الإدارات العمومية القطاعية، فقد كان التركيز على الفاعلين بهذه الأخيرة، بالإضافة إلى بلديتي حيزر والأصنام بولاية البويرة، و بلديتي بوغني و آيت بوادو بولاية تيزي وزو. هذا الجزء من إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة يتضمن على التوالي، منطقة تيكجدة و تلاغيلاف المعروفتان بجاذبيتهما السياحية وخصائصهما الطبيعية والحيوية، لاسيما غابات أشجار الأرز الأطلسي والمناظر الطبيعية الفريدة، لكن كذلك المنتجعات الجبلية المستقطبة للسياح والزوار.

تجاوبا مع التعقيد الذي يتسم به موضوع البحث، وما يترتب عليه من اهتمام بتصميم مقاربة عملية لمعالجة الاشكالية المطروحة، فقد انعكس ذلك في الاعتماد على الانتقال المستمر بين المعاينة الميدانية لعناصر ومكونات هذه الاشكالية، والبحث في أدبيات والأسس العلمية المجردة والعامة المحددة لطبيعة الروابط والتأثيرات بين هذه المكونات والعناصر. بالإضافة إلى ذلك، فإن تاريخية مسار البناء الاقليمي، كخاصية أساسية لصيرورة الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية المستدامة للإقليم على حد سواء،

يستدعي اعتبار التغير في علاقات السلطة، التأثير والتأثر بين الأطراف الفاعلة، ضمن عمليات تقييم الحركية الاقليمية. إذ يصبح من الضروري ادماج السياق المحلي، تأثيراته، انعكاساته ونتائجه ومختلف الأحداث المؤثرة، على المسار التاريخي لهذه الحركية، بالنسبة للأطراف الفاعلة المعنية (Michaux، 2010).

هذا ما جعل انجاز البحث يأخذ مجالا زمنيا أكبر، امتد بين شهر جويلية من سنة 2014 عندما انطلقنا في المرحلة الاستكشافية لميدان البحث بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وشهر ديسمبر 2017 بعد اجراء آخر مقابلة شخصية بالحظيرة الوطنية قوراية. خلال هذه المرحلة، شكلت الشروط اللوجستية للقيام بالبحث الميداني عاملا مؤثرا في اتساع حدود البحث الزمانية، لاسيما ظروف التواصل مع المستجوبين، التنقل إلى ميدان البحث، التواجد الفعلي للمستجوبين وظروفهم المهنية والتنظيمية. فقد أدى التشتت المكاني الكبير لأفراد عينة البحث، بالإضافة إلى عدم التأكد من وجودهم بالأماكن المحددة على أساس المعلومات الشخصية والمهنية المحصلة من وثائق إدارية غير محينة، إلى الاضطرار لإجراء تعديلات باستمرار على البرنامج الزمني للعمل الميداني. فيما أصبح من الضروري تنويع إجراءات العمل الميداني ومواءمتها بشكل مستمر للتوافق مع الأوضاع شديدة الحركية لميدان البحث.

2.5. إجراءات وأدوات جمع وتحليل المعطيات

فيما يلي سنوضح المقاربة المنهجية المعتمدة في معالجة إشكالية البحث الميداني، و شرح كيف انعكس تبني هذه المقاربة على اعتماد اجراءات وأدوات عملية لجمع المعطيات وتحليلها.

1.2.5.المقاربة المنهجية للبحث الميداني

إن محاولة تقييم ومقارنة حركية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية التي تتميز بخصوصية قانونية، مؤسساتية، طبيعية، بيئية، تاريخية، اجتماعية واقتصادية، من زاوية اعتبارها حركية اقليمية يمثل نمط الحوكمة التي تعتمد عليه عاملا حاسما في وجودها، تحولها، تأثيراتها، قيمتها المضافة ونتائجها المعلومة أو غير المتوقعة، لا يمكن إلا من خلال فهم وتحليل مختلف جوانب، مكونات وعمل نمط الحوكمة بأقاليم الحظائر المعنية. لهذا الغر ض، فإن تصميم اجراءات منهجية لتحقيق فهم أكثر دقة وعمقا لنمط الحوكمة الاقليمية، يكتسي قدرا كبيرا من الأهمية والصعوبة في نفس الوقت. إذ يصبح الاعتماد على أسلوب مرحلي والتقدم بالتوازي في وضع الأسس النظرية التي يرتكز عليها البحث واستكشاف ميدان البحث، محورا أساسيا للمقاربة المنهجية المعتمدة لإنجاز البحث الميداني.

على هذا المستوى، شكل التفاعل والتبادل بين الإطار النظري والجانب الميداني عملية حيوية في انجاز البحث، لاسيما أن ذلك نتج عنه تكاملا بين هذان الجانبان، وفي نفس الوقت تراكما مستمرا في تحليل وفهم نمط الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية المعنية، خاصة

ما يتعلق بعمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، طبيعة الأطراف الاقليمية الفاعلة، رهانات ومعوقات حركية التنمية الريفية المستدامة كما تعبر عنها هذه الأطراف.

فقد مكننا التصميم المزدوج لعملية البحث، أي التناوب بين مراحل استنباط واستقراء لموضوع البحث (Michaux، 2010؛ Foudriat، 2005)، من تجاوز تعدد واختلاف المداخل النظرية المعتمدة في معالجة الإشكالية المطروحة على مستوى التأصيل النظري أولا، وبالتالي تحديد المفاهيم العلمية المعتمدة في تحليل هذه الأخيرة. لكن كذلك تبني مقاربة منهجية تفسيرية تركز على فهم عمل المجالس التوجيهية للحظائر الوطنية وتفاعلات الأطراف الإقليمية الأساسية بأقاليم الحظائر الوطنية المشكلة لميدان البحث، باعتبارها أجهزة مؤسساتية مهيكلة لنظام حوكمة إقليمية محلية يشكل دعامة محورية ومحرك ذاتي للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية.

عمليا، شكلت الملاحظات الميدانية لإشكالية البحث في المرحلة الاستكشافية منطلقا أساسيا لتحديد نظرية التنمية الاقليمية كإطار نظري ومفاهيمي مرجعي للبحث، وفرت لنا تفسيرا عاما وشاملا لمختلف المعاينات الميدانية لهذه الاشكالية، لا سيما ما يتعلق بمدى عملية مدخل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية، التي يمثلها وجود المجالس التوجيهية للحظائر الوطنية ومختلف الآليات المعتمدة لتنسيق العمل الجماعي للأطراف الفاعلة بأقاليم الحظائر الوطنية.

في مرحلة ثانية، وبالاعتماد على مفهوم التنمية الاقليمية الذي يعتبر تحقيق تنمية مستدامة للإقليم غير منفصل عن صيرورة للحوكمة الاقليمية، هو ما مكننا من العودة الى ميدان البحث من خلال تبني تعريف شامل، مفصل وعملي لمفهوم الحوكمة الاقليمية، يتلاءم مع تعدد سياقات الأقاليم الريفية، أنماط الحوكمة الاقليمية المحلية ومسارات التنمية الريفية المستدامة بها. هذا التعريف الذي وضعته مجموعة باحثين متعددي التخصصات في إطار مشروع بحث "**Gouv.Innov** " (Maurel، وآخرون، 2014؛ Chia، وآخرون، 2010)، وفر لنا شبكة معايير من خمسة محاور لتقييم وتفسير صيرورة الحوكمة الاقليمية ودورها في حركية التنمية الريفية المستدامة المؤسسة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، انطلاقا من تحليل عمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية التي تضمنها وحدد آليات عملها القانون الأساسي للحظائر الوطنية (الحكومة الجزائرية، 2013).

الجدول رقم 5-01: شبكة محاور و معايير تقييم صيرورة الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية الريفية المستدامة المنتجة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة.

المحاور الأساسية	المؤشرات	معايير التقييم
الأطراف الإقليمية الفاعلة	طبيعة الأطراف الفاعلة	**أطراف عمومية:** إدارة عمومية، جماعات محلية، مؤسسة غير ممركزة...
		أطراف خاصة: مؤسسات خاصة، أفراد.
		أطراف مجتمعية: جمعيات، تنظيمات مهنية، مجموعات اجتماعية...
	طبيعة الدوار	**دور مؤسساتي:** تنفيذ السياسات العمومية، مراقبة تنفيذ القوانين والترتيبات الرسمية، اتباع الاجراءات التنظيمية...
		دور مهني: نشاط مهني، نشاطات التكوين والتدريب، مجال الاختصاص...
		مبادرات: طرح مشروع، تنظيم فعاليات، اطلاق عمليات...
		المشاركة: الحضور، الانضمام، ابداء الرأي، المساهمة...
	التأثير الاقليمي	**التمثيل الاقليمي:** العضوية بلجان محلية، العضوية في هيئات منتخبة...
		دوافع التمثيل: الضرورة التقنية، رهانات خاصة، مصالح فردية، تأثير أكبر...
		مجال التأثير: برامج قطاعية، استغلال الموارد الطبيعية، حماية الانظمة البيئية، نشاطات حرفية...
	الرؤية التنموية	**توجه التنمية المستدامة لإقليم الحظيرة:** بيئي، سياحي، زراعي، مندمج...
اقليم الحظيرة ورهانات التنمية المستدامة	خصوصية الإقليم	**طبيعية:** المناظر، العناصر، التشكيلات، التنوع، التفرد...
		اقتصادية: الموارد، النشاطات، المؤهلات، الهياكل، الكفاءات...
		اجتماعية وثقافية: مجموعات السكان، العادات، التقاليد، المعارف، المهارات، الحرف، التطلعات...
		تاريخية: المراحل، الأحداث، المسارات، التطورات، التحولات، التفاعلات، التأثيرات والامتدادات...
	الرهانات التنموية	**تجنيد اجتماعي:** انضمام السكان، تكتل فئات اجتماعية...
		تدخل عمومي: برامج قطاعية، مشروع وطني أو جهوي، سياسة عمومية...
		بناء جماعي: مشروع مشترك، مبادرة جماعية محلية، حشد موارد اقليمية...
		استثمار خاص: موارد خاصة، مبادرة فردية، أهداف خاصة...
		شراكة اجنبية: برنامج دولي، منظمة اجنبية، استثمار أجنبي، كفاءات متطورة...
	تطور السياسة العمومية	**اعتبار الخصوصية المحلية:** التفاعلات التاريخية، المكونات الاجتماعية، الموارد...
		اعتبار تعقيد الواقع: المعوقات، تعدد العوامل المؤثرة، تعدد المتدخلين...
		الفعالية: معالجة أسباب الفشل، مقاربات جديدة، تشخيص شامل...
		تلبية شروط دولية: اتفاقيات، شروط تعاقدية، معاهدات...
	طبيعة الضغوط الممارسة بالإقليم	**استغلال الموارد:** كثافة الاستغلال، طرق الاستغلال، نوع الموارد، مخزون الموارد...
		سياحة الكم: أماكن وأوقات التدفق، الآثار البيئية والاجتماعية...
		الصيد غير الشرعي: الأنواع المهددة، كثافة النشاطات...
		ارتفاع الكثافة السكانية: عدد السكان، توزيع السكان، تركيز السكان، تأثيرات

		وجود السكان...
موارد ومعوقات التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة	الموارد المجندة	**مستوى الموارد المادية، المالية والبشرية المجندة:** ضعيف، متوسط، مرتفع...
	طبيعة العلاقات الاقليمية	**مؤسساتية:** قنوات رسمية، أطر تنظيمية، اتفاقيات، اجراءات قانونية ...
		جوارية: جغرافية، مكانية، اجتماعية...
		استعمال: فضاء اداري، طبيعي، بيئي، استغلال موارد...
		تبادل: معارف، مهارات، معلومات، خدمات، منافع، مصالح...
		شخصية: عائلية، صداقة، زمالة، مهنية...
	تفعيل شبكة العلاقات الاقليمية	**توسيع شبكة العلاقات:** انضمام أطراف جديدة، التمدد المكاني والمجالي...
		تنسيق عمليات مشتركة: تصميم مشروع جماعي، المشاركة في عمليات جماعية..
		رؤية جماعية: تصورات موحدة، قناعات مشتركة، محاور عمل محددة..
		تنازلات وتوافقات: حلول توافقية، التنازل عن مصلحة خاصة،...
	تطورات العلاقات الاقليمية السلبية	**مواقف احتكار:** احتكار السلطة، احتكار استغلال الموارد، احتكار اتخاذ القرار...
		الانتهازية: استقطاب الدعم العمومي، تحقيق مصلحة شخصية...
		لا مسؤولية: رفض النتائج، رفض التدخل، التهرب من المواجهة...
		الفردية: رفض المشاركة، رفض الرأي المخالف...
	انتاج وتبادل المعلومات	**أطر الانتاج:** مشروع بحث، مكتب دراسات، هيأة متخصصة، جامعة محلية...
		قنوات التبادل: خلية إعلام واتصال، مراسلات رسمية، قواعد بيانات، شبكات تواصل...
أجهزة تنسيق العمل الجماعي	أطر التنسيق	**مؤسساتية:** أطر تنظيمية، هيئات منتخبة، اتفاقيات جماعية...
		غير رسمية: علاقات شخصية، علاقات جوارية، علاقات مهنية...
		سوقية: عقود أعمال، مبادلات تجارية...
		مختلطة: شراكة متعددة المجالات...
	تكوين أطر التنسيق	**ممثلي الأطراف الفاعلة:** مؤسسات عمومية وخاصة، منظمات مجتمعية، أفراد..
		ممثلي القطاعات والمؤسسات العمومية: لجان قطاعية، لجان إدارية....
		أعضاء منتخبين: لجان أو هيئات منتخبة...
		أعضاء معينين: ممثلين معينين من طرف سلطة إدارية...
	نشاطات التنسيق	التشاور، الحوار والنقاش، التفاوض، التنشيط والضبط، التكوين والتدريب...
	نقائص عمليات التنسيق	نقص الكفاءات، نقص المعلومات، ضعف التنظيم والتأطير القانوني والمؤسساتي، غياب الممثلين،...
	تحسين عمليات التنسيق	هيكلة أطر التنسيق، تحسين الاتصال والتكوين، توفير الوسائل، وضع القواعد والاجراءات...
نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة	نتائج العمل الجماعي	**أهداف مشتركة:** مشروع جماعي، عمليات مندمجة...
		أهداف مرحلية: تحديد أولويات تنمية الاقليم، انجاز عمليات قاعدية...
		تخطيط اقليمي: تصميم جماعي لخطة عمل،...
		رؤية جماعية جديدة: تحديد محاور استراتيجية تنمية الاقليم...
	تأثيرات برامج التكوين والتدريب الجماعيين	**تقاسم المعارف والمهارات:** نشر تقنيات الاتصال الفعال...
		بناء كفاءات جديدة: التحكم في تقنيات التفاوض والاقناع،...

	تمهين الممارسات الجيدة: تدوين، تصنيف، ترتيب، تشفير المعارف والمهارات المحلية،...
نتائج اعادة الهيكلة المؤسساتية والابتكار التنظيمي	**تشخيص اقليمي جماعي:** تحديد جماعي لرهانات وتحديات تنمية الاقليم...
	تصميم نظام معلومات إقليمي: وضع هياكل للرصد، جمع وتحليل المعطيات، تقاسم المعلومات،...
	انشاء هياكل تنسيق جديدة: بناء نظام للذكاء الاقليمي،...

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مواءمة شبكة تقييم الحوكمة الاقليمية المعتمدة في إطار مشروع بحث "**Gouv.Innov** " (Chia، وآخرون، 2010).

إعداد هذه الشبكة كان بمثابة خطوة ذات أهمية مزدوجة من المرحلة الثانية لإنجاز البحث الميداني. فقد شكلت دعامة أساسية لتصميم أدوات جمع المعطيات الميدانية، على اعتبار أنها تجسيدا للمقاربة المنهجية التفسيرية لتحليل وفهم صيرورة الحوكمة الاقليمية ودورها في إنتاج حركية تنمية مستدامة بالأقاليم الريفية، لكن أيضا باعتبارها إطارا مرجعيا لمقارنة الحركية المنتجة بين هذه الأقاليم، التي تتميز بخصوصية محلية. ما يمكننا من فرز العوامل المحددة لوجود، غياب، حيوية أو ضعف عمليات، أطر وآليات الحوكمة الاقليمية، وكذلك نتائجها وتأثيراتها في بناء مسارات للتنمية الريفية المستدامة على مستوى كل إقليم.

على هذا المستوى، فقد كان جمع المعطيات حول الواقع المادي والموضوعي الذي تمثله إشكالية البحث مرتكزا على آراء، تقييم وتفسيرات الأطراف الفاعلة في هذا الواقع. إذ لا يكون كافيا الاعتماد فقط على ما يتوفر من معطيات موثقة لتقديم تفسير موضوعي، دقيق وشامل للملاحظات الميدانية والاجابة عن الأسئلة المطروحة، سيما أن هذه المعطيات غالبا ما تتضمن رؤية وأهداف جهات محددة، ولا تعكس بالضرورة الواقع الميداني، لكنها تبقى جزء أساسيا منه وعنصرا مفسرا له.

هذا ما دفعنا للعمل في هذا البحث، على إجراء مقابلة وتقاطع بين معطيات مختلفة الطبيعة والمصادر عن نفس الواقع. حيث تتحول التفاعلات بين هذا الأخير، الملاحظات المباشرة له، الانطباعات الذاتية للباحث والعلاقات البين ذاتية للأطراف الفاعلة، بمثابة امكانيات ووسائل لا يمكن الاستغناء عنها في تحقيق معارف ميدانية موضوعية جديدة وأصلية (Michaux، 2010).

2.2.5.أساليب وأدوات جمع المعطيات و تحليلها

عمليا، تجسيد المقاربة المنهجية التفسيرية يتم من خلال طرح أسئلة بشكل مباشر على الأشخاص الذين يمثلون الأطراف الاقليمية الفاعلة المعنية بصيرورة الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وفق ما تحدده شبكة معايير التقييم المعتمدة. ما يمكننا من معرفة رؤيتهم لهذه الحركية، مستوى معرفتهم لها واعترافهم بها، تقييمهم لجودتها، أهدافها،

ما يتوقعونه ويتطلعون إليه منها، التأثيرات على الإقليم، الصعوبات التي يواجهونها وحتى فشلهم فيها. لهذا الغرض، ومن أجل تجاوز المعوقات المتعلقة بالتعدد والاختلاف الكبيرين اللدان يميزان ميدان البحث، لاسيما ما يرتبط بالأطراف الاقليمية الفاعلة، فقد تبنينا استراتيجية ميدانية موحدة لجمع المعطيات الميدانية، مكنتنا من التحكم أكثر في تكاليف وإجراءات جمع وتحليل المعطيات.

وقد تمثلت الإستراتيجية الميدانية للبحث في تصميم أداة البحث الأساسية، المتمثلة في استبيان مقابلات شخصية، بهدف توفير مختلف المعطيات حسب محاور شبكة التقييم، بما يحقق جمع المعطيات الضرورية لتقييم وتفسير مختلف جوانب إشكالية البحث. في نفس الوقت، فقد راع تصميم استبيان المقابلات الشخصية تحصيل معطيات مرتبة منطقيا، بشكل يسهل عملية تحليلها والحصول على معلومات مفصلة، تسمح بتكوين صورة شاملة ودقيقة عن صيرورة الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية الريفية المستدامة المنتجة على مستوى إقليم كل حظيرة.

تصميم أداة البحث أخذ في الاعتبار وبدرجة أساسية تعدد واختلاف حاجات التحليل، من تقييم نوعي وكمي، فهم وتفسير، إلى تركيب صورة كلية لصيرورة الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية المستدامة للإقليم. و هو ما دفعنا للاعتماد على أشكال مختلفة من الأسئلة، تماشيا مع طبيعة المعطيات المستهدفة على مستوى كل محور من شبكة المعايير المعتمدة.

فقد تضمن إستبيان المقابلات الشخصية من حيث إمكانيات الإجابة، على أسئلة مغلقة باختيارات ثنائية أو عدة اختيارات، وبإمكانية إجابة واحدة أو عدة إجابات، وأسئلة بعدة إجابات وفق سلم تقييم نوعي وكمي. كما كانت هناك أسئلة مفتوحة لتقديم معلومات إضافية، أمثلة أو تفسير لإجابة سابقة، وحتى حول أفاق أو توقعات مستقبلية عن الموضوع.

من حيث طبيعة الأجوبة، تضمن الاستبيان أسئلة لتقرير جانب عن الموضوع أو مضمون هذا الأخير، وأسئلة لمعرفة الرأي الشخصي للمستجوب من جهة ثانية، عندما يتعلق الأمر بتحليل التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة حول جوانب أساسية لإشكالية البحث. حيث تكون العودة إلى تصريحاتهم حول دورهم، تقييمهم للعلاقات بينهم أو حول أداء بعضهم البعض، ذات أهمية علمية أساسية وفق قواعد التحليل الاستراتيجي (Foudriat، 2005)، على غرار اكتشاف الرهانات الفردية والاستراتيجيات التي يعتمدونها لتحقيق التوافق والتعاون بينهم، أو على عكس ذلك، وضع المعوقات والضغط من أجل تحقيق توجهات معينة لحركية التنمية المستدامة للإقليم وفق الرهانات الجماعية أو الفردية للأطراف الفاعلة. كما كان الاعتماد على أسئلة فرز، في حالات الحاجة إلى معطيات إضافية، تفصيل أجوبة سابقة قدمها المستجوب، أو تحقيق تصنيفات معينة لعينة البحث.

جمع المعطيات الميدانية لم يقتصر فقط على المقابلات الشخصية المباشرة، لكن أيضا من خلال الملاحظة المباشرة والملاحظة التشاركية، خاصة فيما يتعلق بالتفاعلات بين الأطراف الفاعلة، سلوكاتهم ومواقفهم ضمن أوضاع ميدانية معينة. أين عملنا على تدوين كل الملاحظات حول تعابير، تصرفات، إشارات وإيحاءات الأشخاص الذين يمثلون أطرافا إقليمية معنية، من خلال اعداد تقارير آلية في مختلف الخرجات الميدانية.

وبينما تمكنا من حضور اجتماعات، حوارات و مناقشات لمواضيع متعلقة بعمليات، خلافات أو مشكلات تنموية على مستوى ميدان البحث، فقد اعتمدنا على الملاحظة التشاركية في جمع معطيات تفصيلية ودقيقة عن مكونات أساسية لإشكالية البحث، لاسيما عمليات تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بأقاليم الحظائر الوطنية، وطبيعة المعوقات التي تحول دون فعاليتها. حيث توفرت لدينا شروط الاعتماد على هذه الأداة في بعض المواقف الميدانية التي كنا أحد أطرافها، وأصبحنا جزء من التفاعلات بين بعض الأطراف الفاعلة. ما جعلنا نقف مباشرة على طبيعة العلاقات بين هذه الأطراف، وانعكاسها على حركية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية، على غرار محاولات بعض الأطراف الفاعلة اعتبارنا قناة اتصال محايدة، لمعرفة مواقف أطراف فاعلة أخرى حول توجهات محددة لعمليات التنمية المستدامة للإقليم.

تنفيذ الاستراتيجية الميدانية لجمع معطيات البحث كان من خلال أسلوب التحقيق الميداني، الذي تم انجازه وفق خطوات عملية محددة. فكان ذلك إنطلاقا من الاعتماد على البحث الوثائقي، لجمع المعطيات الميدانية الموثقة ضمن تقارير النشاط المختلفة، محاضر الاجتماعات، تقارير الدراسات والبحوث العلمية، مطويات الاتصال والاعلام، الوثائق الادارية ومخططات العمل... . حيث تصبح المعطيات المحصلة قاعدة أساسية لاستكمال التحقيق الميداني.

بعد تحديد الأطراف الاقليمية الفاعلة على مستوى اقليم الحظائر الوطنية، لاسيما الحصول على معلومات الاتصال الخاصة بالأعضاء الممثلين لهذه الأطراف، أسمائهم، صفاتهم المهنية وأماكن تواجدهم، يتم تحضير التحقيق الميداني، الذي يكون من خلال ترتيب مقابلات مباشرة مع المستجوبين، فيتم شرح موضوع المقابلة ومختلف المحاور التي تشملها الأسئلة، وحسب الظروف المهنية، التنظيمية أو الشخصية للمستجوب نقوم بإنجاز المقابلة. سواء بإجراء المقابلة وتدوين المعطيات مباشرة على الاستبيان في الحالات السانحة، أو بتحديد موعد آجل وترك المجال للمستجوب من أجل تقديم المعطيات المطلوبة كتابيا. في بعض الحالات، على غرار التي يكون فيها المستجوب هو نفسه المسؤول الأول و ممثل طرف فاعل معين، كالمدراء القطاعيين للولاية أو المهنيين، الذين يلتزمون مسبقا بجدول عمل يومي، فقد تطلب استكمال

المقابلات عدة لقاءات. كما يكون ذلك أيضا في حالة الحصول على معطيات تتطلب التفسير، أو لها علاقة بآراء أطراف أخرى، أين نلجأ إلى استعمال أي وسيلة ملائمة لهذا الغرض، كالتبادل من خلال البريد الإلكتروني في الحالات التي يتعذر فيها إجراء مقابلات إضافية.

إن الاهتمام الأساسي بالتقييم النوعي والكمي، الفهم والتفسير لواقع صيرورة الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية الريفية المستدامة المنتجة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، جعلنا نعتمد على تقنيات متعددة لتحليل المعطيات التي يوفرها برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS"، لاسيما حساب تكرارات معايير التقييم المعتمدة، مقابلة نتائج تقييم معايير متعددة، وحساب المعاملات الإحصائية ذات الدلالة التحليلية المطلوبة، على غرار معدلات المتوسط الحسابي، معدل تركيز القيم و معدل الانحراف المعياري.. .

وبالإضافة إلى مناقشة النتائج المحصلة وفقا للدلالات الاحصائية لمختلف التقنيات والمعدلات المعتمدة في التحليل، يرتكز تفسير هذه النتائج وتقديم الاستنتاجات، على تبريرات واقعية تقدمها مختلف المعطيات غير الكمية، لاسيما الملاحظات الميدانية والمعطيات الموثقة لمختلف جوانب ومكونات إشكالية البحث، ما يمكننا من تقديم تحليل دقيق، معمق وأكثر واقعية لهذه الأخيرة، يوفر معارف أصلية ورؤية واضحة لاقتراح معالجات عملية وفعالة لها.

خلاصة الفصل الخامس

تخصيص هذا الفصل لتوضيح وشرح الخطوات المنهجية، إجراءات وأدوات البحث الميداني، جسد الأهمية العلمية التي تكتسيها هذه الأخيرة، لاسيما على مستوى ابراز الحدود الموضوعية، المكانية والزمانية للبحث، على اعتبار أن تناول الجوانب المؤسساتية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة يمثل استمرارا وتعمقا للبحث في هذه الإشكالية في الجزائر عامة، وفي المناطق الجبلية بصفة خاصة. كما يعبر عن هذه الأهمية، اختيار أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة لتحليل هذه الإشكالية، باعتبارها أقاليم جبلية ذات أهمية انسانية، حيوية وطبيعية استثنائية من جهة، واستفادتها من تأطير مؤسساتي وقانوني خاص ينسجم مع تحول أطر ، أساليب وأدوات التدخل العمومي في مجال التنمية الريفية المستدامة من جهة أخرى.

هذا ما يجعل مفهوم الحظائر الطبيعية، وفق النموذج الحالي في الجزائر، أداة استراتيجية لتجسيد مفهوم الاستدامة بالأقاليم الريفية، انطلاقا من المقاربة المؤسساتية العملية التي يجندها وتضع في مركز اهتماماتها حيوية النشاطات البشرية في تثمين، ترقية والمحافظة على الموروث المتنوع والفريد بأقاليم

الحظائر الوطنية، وترتكز على مفهوم الحوكمة الإقليمية المحلية كمحرك أساسي لتنفيذ سياسات تهيئة وتنمية الإقليم وشرطا أساسيا لنجاح هذه السياسات.

هذه المقاربة تجسدها الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية المتمثلة في المجالس التوجيهية والعلمية للحظائر، التي تضطلع بالوظيفة التنموية من خلال اعتمادها على أدوات استراتيجية وعملانية، وفي نفس الوقت الوظيفة الهيكلية والتنظيمية لتجسيد مفهوم الحوكمة الاقليمية، انطلاقا من توفيرها لآليات المشاركة في اتخاذ القرار، تنسيق العمل الجماعي، الشفافية، المساءلة وتجنب الصراعات وحلها.

على هذا المستوى يصبح تحديد مجتمع البحث وعينة البحث مرتبطا بالأفراد الذين لديهم خصائص مشتركة مرتبطة بالعمل الجماعي في إطار الأجهزة المؤسساتية، أو أية أطر أخرى يمكن أن تحقق ذلك ولها علاقة بتنمية أقاليم الحظائر الوطنية. أين يكون الفضاء المكاني لتواجد الأطراف الاقليمية الفاعلة التي يمثلها هؤلاء الأفراد، ويحدد امتداد شبكات العلاقات الاقليمية بين هذه الأطراف، هوما يعبر عن الحدود المكانية للبحث.

الاختيارات المنهجية المتعلقة بالحدود الموضوعية والمكانية للبحث الميداني ترتب عليها تبني مقاربة منهجية تفسيرية لتحليل ومعالجة الإشكالية المطروحة، لكن كذلك اتساع الحدود الزمانية للبحث، بالنظر إلى أسلوب البحث المزدوج الذي يعتمد على التناوب بين خطوات استنباط واستقراء لموضوع ومكونات اشكالية البحث.

أما تجسيد هذه المقاربة، فقد كان أولا من خلال تصميم شبكة معايير لتقييم صيرورة الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية الريفية المستدامة المنتجة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، ثم وضع استراتيجية عملية موحدة لجمع المعطيات الميدانية. حيث كان أسلوب التحقيق الميداني والمقابلات المباشرة المرتكزة على استبيان مقابلة شخصية، بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة والتشاركية، المكونات الاساسية لهذه الاستراتيجية التي مكن تنفيذها من جمع المعطيات حول مختلف الجوانب المتعلقة بتفسير وفهم عمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية وحركية التنمية الريفية المستدامة المنتجة بأقاليم الحظائر الوطنية الثلاثة.

الفصل السادس

التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة، مسار إقليمي هش وغير متوازن

6. التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة، مسار إقليمي هش وغير متوازن

تمهيد

من أجل توضيح طبيعة حركية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة وتحديد خصائصها، لاسيما ما يتعلق بمكونات وعوامل الاشكالية التي تعالجها ومدى اعتمادها على صيرورة للحوكمة الاقليمية، وبالاعتماد على تحليل المعطيات الميدانية بإقليم الحظيرة، سنتطرق في هذا الفصل أولا، إلى أهمية وحيوية الموروث الطبيعي والتاريخي بهذا الأخير ، أين يكون التركيز في هذا القسم على ابراز التركيبة المعقدة والعمق التاريخي والحضاري لمسار التدهور بإقليم الحظيرة. ما يجعل من تقييم مدى فعالية حركية التنمية الريفية المستدامة المؤسسة في رفع تحديات وقف وعكس هذا المسار، يأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد التي يقتضيها الرهان على بناء نظام للحوكمة الاقليمية المحلية. على هذا المستوى، يمثل تحديد الأطراف الاقليمية المشاركة في هذه الحركية، والتفاعلات بينها للتكفل بمتطلبات تأسيس مسار للتنمية الريفية المستدامة، أبعاده، توجهه، جهود ترقيته، ومدى فعاليته، أهم محاور هذا التقييم في القسم الثاني من هذا الفصل.

1.6. الحظيرة الوطنية تازة، إقليم ذو أهمية طبيعية وحيوية عالمية ورصيد تاريخي مفتوح

على غرار الحظائر الطبيعية الوطنية في الجزائر، فقد كان انشاء الحظيرة الوطنية تازة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية سنة 1923 تأسيا بالنموذج الأمريكي، لكن بمضمون مختلف يتماشى مع أهداف السياسة الاستعمارية في تلك المرحلة. إذ يتطابق ذلك مع ما اعتبره Boudy (1952)، أن تطبيق النموذج الفرنسي للحظائر الوطنية في الجزائر يجب أن يأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف والحاجات. أي بما يلبي فقط حاجات الاستعمار و المعمرين. من أجل ذلك عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى ترسيم حدود الحظيرة سنة 1927، لتشمل أجود وأنقى وأجمل التجمعات الغابية لأشجار الزان والبلوط الفليني بجبال بابور على مساحة 230 هكتار. آنذاك سميت حظيرة تازة – دار الواد نسبة للمنطقتين الأساسيتين الموجودة بهما. بعد الاستقلال أعيد تأسيس الحظيرة الوطنية تازة سنة 1984 على مساحة 3807 هكتار (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ")، وتمت توسعة مجال الحظيرة نحو المناطق الجبلية ليشمل المرتفعات الغابية لقروش وبني فوغال، التي تتمتع بتنوع طبيعي، حيوي وحضاري غني(Parc National de Taza;WWF Mediterranée، 2012).

1.1.6.الموقع والخصائص الطبيعية والحيوية للحظيرة الوطنية تازة

تقع الحظيرة الوطنية تازة شمال شرق الجزائر ،وتمتد من ساحل خليج بجاية نحو مرتفعات جبال بابور بالقبائل الصغرى. حيث تقع كليا داخل تراب ولاية جيجل، وتبعد عن مقر الولاية بمسافة 30 كلم نحو الغرب. يتقاطع اقليم الحظيرة الوطنية تازة مع الحدود الادارية لثلاثة بلديات، هي بلدية العوانة، بلدية زيامة منصورية وبلدية سلمى بن زيادة، و تغطي 10.24% من المساحة الاجمالية لهذه البلديات. وبينما تمثل نسبة مساحة الحظيرة الموجودة داخل الحدود الادارية لبلدية سلمى بن زيادة وحدها 50%، وتتقاسم بلديتا زيامة منصورية والعوانة على التوالي نصف المساحة المتبقية بنسبة 27% و23% (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ")، سيتسع اقليم الحظيرة الوطنية تازة، بعد اتمام تصنيف المنطقة المحمية البحرية، إلى داخل الحدود الادارية لبلدية جيجل، ليشمل جزر العوانة وشواطئها، رأس العافية وجزر جيجل، كما توضحه الخريطة في الشكل رقم 6-01.

الشكل رقم 6-01: خريطة توضح موقع وحدود الحظيرة الوطنية تازة

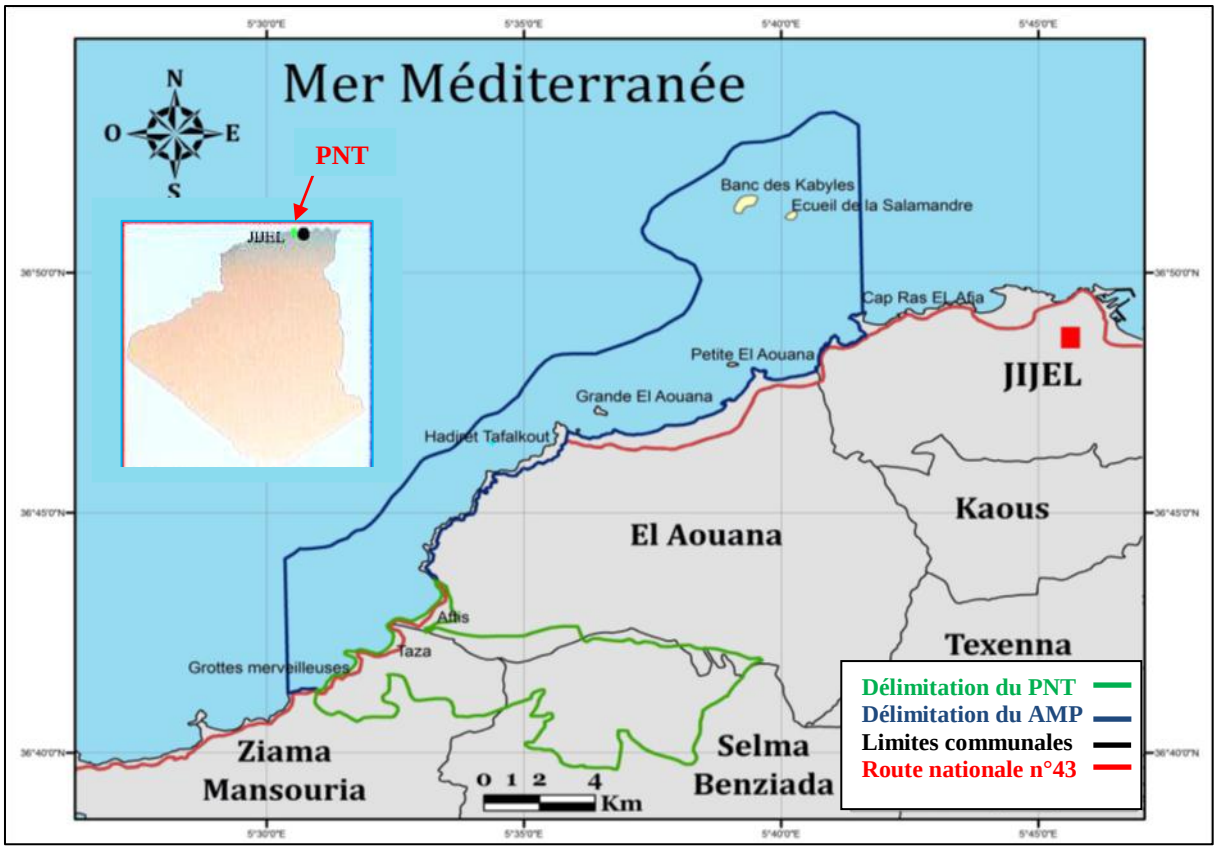

المصدر: Parc National de Taza,(non daté(a)), PLAN DE GESTION IV (2014-2019)

وباعتبارها احدى الحظائر الطبيعية الساحلية الثلاثة في الجزائر، تتميز بازدواجية مناظرها الطبيعية البرية والبحرية التي تمتزج فيها شواطئ البحر الأبيض المتوسط مع المنحدرات الجبلية والتجمعات الغابية

والحراجية. وبما أنها منطقة جبلية متوسطة الارتفاع وشديدة الانحدار[32]، توجد بالحظيرة الوطنية تازة عدة قمم جبلية، كجبل تاونارت، جبل البال، جبل بورنجاس، وجبل القرن الذي يبلغ ارتفاعه 1121م عن سطح البحر. كما يتخلل هذه المرتفعات عدة أودية دائمة الجريان، على غرار واد بومرار، واد تازة، واد طبولة، واد بوفسيو وواد دار الواد (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ"). هذا ما يجعل الحظيرة الوطنية تازة تتفرد بعدة مواقع طبيعية، على غرار الشواطئ، الكورنيش البحري، الكهوف والمغارات الطبيعية والتاريخية...، التي لا تزال محافظة على حالتها الأصلية، مستفيدة من العزلة الطبيعية التي يوفرها المحيط الجبلي والمنحدرات الشديدة صعبة الولوج (Parc National de Taza، غير مؤرخ"ب").

من أهم الخصوصيات التي تتميز بها الحظيرة الوطنية تازة كذلك، هي التنوع الحيوي النباتي والحيواني الذي تزخر به. إذ تمثل موطنا لعدة أنواع أصلية وفريدة، على غرار طائر النسيبة الزرقاء، رمز الحظيرة، الذي لا يوجد إلا بالجزائر، ولم تتم ملاحظته سوى في بعض الأماكن القريبة بولايتي سطيف وميلة (Parc National de Taza، غير مؤرخ"ج"). وبالإضافة إلى كونها منطقة عبور لعدة أنواع من الطيور المهاجرة، تحصي حظيرة تازة 154 نوعا من الطيور، العديد منها طيورا محمية ونادرة. أما الأنواع الحيوانية من الثدييات، ودون أن يكون هناك مسحا شاملا لها، فقد وصل عددها إلى 20 نوعا، منها 12 نوعا محميا في التشريع الجزائري. حيث يبقى القرد المغاربي النوع الذي يضفي على عمل إدارة الحظيرة الوطنية تحديات كبيرة، سيما على مستوى نشاطات حماية الأنواع المهددة بالانقراض، على اعتبار انه من الأنواع الأصلية بشمال إفريقيا (الجزائر والمغرب)، لكن كذلك لتمتع هذا النوع بقدرة كبيرة على التأقلم مع المحيط الذي يعيش فيه. فقد استطاعت مجموعات القرد المغاربي من نسج علاقات مختلفة مع الانسان، تتغير بين الارتباط بالنسبة للمجموعات التي تعيش بالقرب من الطرق، الشواطئ وأماكن توافد السياح والمصطافين، إلى علاقات الصراع التي تنشأ عندما تجعل مجموعات القردة من المزروعات مصدرا لغذائها (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ"). ما ينعكس سلبا على مجموعات القرد المغاربي، سواء الاصابة بالأمراض، الدهس، الصيد غير الشرعي، القتل...، ويحد من فعالية جهود الحماية ويزيد من خطر الانقراض.

وفيما كان الانطلاق في توسعة اقليم الحظيرة الوطنية، سيما من خلال مشروع المنطقة البحرية المحمية، عاملا أساسيا في رفع المخزون الحيوي إلى 1825 نوع حي، تتوزع بين الأنظمة البيئية البرية والبحرية إلى 872 نوعا نباتيا و953 نوعا حيوانيا، منها 116 نوعا محميا في إطار التشريع الوطني و33 نوعا في إطار القوانين الدولية (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ"). تشكل غابات البلوط الفليني، بلوط

32- يبلغ متوسط ارتفاع القمم الجبلية بالحظيرة الوطنية تازة 800م، فيما يتجاوز شدة انحدار أغلب الأراضي بها 25% (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ").

الزان، وبلوط الأفراس وعدة أنواع من الأشجار الغابية، ثروة طبيعية استثنائية بحظيرة تازة. إذ تظم غابات قروش أنقى وأجمل تجمعات أشجار الزان و أجود غابات البلوط الفليني في الجزائر، التي كانت على مدى قرون ولا تزال في مركز الحركية الاجتماعية، الاقتصادية، الطبيعية والبيئية المحلية.

2.1.6. التأثيرات التاريخية وانطلاق مسار التدهور بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

لقد كان استغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها منطقة جبال بابور، ولا يزال كذلك رهانا اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا ضمن الحركية الاقليمية حول خليج بجاية، سيما بالنسبة للقبائل التي عمرت هذه المنطقة عبر مراحل تاريخية مختلفة. حيث غالبا ما كانت التفاعلات بينها تدور حول استغلال الغابات، الأراضي، المراعي، الصيد ومختلف المنتجات الطبيعية (Legrand، 1854). هذا ما يجعل تحليل التفاعلات التي ميزت مرحلتي الهيمنة التركية و الاحتلال الفرنسي حول استغلال هذه الموارد، ذو أهمية كبيرة في تحديد العوامل التي أدت إلى انطلاق مسار التدهور واختلال التوازن الذي تعرفه الحظيرة الوطنية تازة حاليا. وبنفس القدر من الأهمية، يمكننا معرفة طبيعة التعديلات الجذرية التي يجب ادخالها على عمليات التدخل العمومي لعكس هذا المسار.

1.2.1.6. مرحلة الهيمنة التركية

عمل الأتراك من أجل الاستفادة من مختلف المنتجات والسلع الطبيعية التي تنتجها القبائل بجبال بابور، على اقامة التبادلات التجارية معهم بعد أن فشلت كل محاولاتهم في اخضاع هذه القبائل لسلطتهم، وبعد أن عرفوا و اختبروا جيدا الخصائص الأصلية لسكان الجبال في هذه المنطقة. فهم في الغالب من البربر الأحرار الذين لم يعرفوا الخضوع للمحاولات المتكررة عبر التاريخ لاحتلال أراضيهم، استغلال ثرواتهم وادلالهم. كما يشهد لهم بالذكاء، الشجاعة، القوة و العمل (Féraud، 1868). فمكنتهم هذه الخصائص من استغلال الموارد الطبيعية التي امتلكوها وحافظوا عليها، من خلال تطويرهم للعديد من النشاطات الانتاجية التي تخصصوا فيها وتقاسموا أداء الأعمال التي تتطلبها، بناء على طبيعة الثروات التي يمتلكونها، الأماكن التي يعيشون فيها والمهارات التي يتحكمون فيها (Féraud، a1869). وعلى اعتبار ما تتوفر هذه المنطقة من غابات، فقد برعت القبائل في عدة نشاطات انتاجية تعتمد على استغلال الأخشاب ومختلف منتجات الغابة، على غرار انتاج الفحم وخشب البناء. فعرفت المنطقة الغابية حول خليج بجاية في العهد العثماني باسم "**الكراستة**"[33]، نسبة إلى الانتاج الأساسي الذي تتميز به من الأخشاب

33- الكراستة "**KARASTA**" كلمة تركية تعني لوحة الخشب التي تستعمل في مختلف أشغال بناء السفن أو المساكن.

الموجهة لبناء السفن والأحياء السكنية (Féraud، 1868)، كمدينة الجزائر التي اتخذها الأتراك مركزا لتواجدهم بشمال إفريقيا.

في هذه المرحلة، عرفت الجزائر تطورا كبيرا لصناعة السفن والعمران، ما تطلب كميات كبيرة و منتظمة من الأخشاب ومختلف السلع والمنتجات. هذا ما جعل الأتراك يلجؤون إلى اقامة علاقات تبادل منظمة مع القبائل المحلية لتزويدهم بما يحتاجون إليه، على غرار تأسيس "**نظام الكراسة**"[34] الذي يضمن للأتراك التموين بالأخشاب الضرورية لمشاريع الصناعة البحرية، البناء والتدفئة. إذ يعطي هذا النظام الاستقلالية التامة للقبائل[35] في التفاوض حول كميات، مواصفات وثمن الأخشاب التي يقطعونها لفائدة الأتراك، ما مكنهم من توسيع نفوذهم وتعاظم سلطتهم، لكن أيضا بناء اقتصاد محلي يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية ويد عاملة محلية ماهرة ومتوفرة. فتتقاسم العائلات والقبائل العائدات من هذه التبادلات على أساس ملكيتهم للأراضي الغابية وقيامهم بالأعمال التي تتطلبها عمليات الاستغلال، كقطع، نقل وشحن الأخشاب[36].

2.2.1.6. مرحلة الاستعمار الفرنسي

يعتبر Legrand (1854) أن نجاح الأتراك في وضع نظام للتبادلات التجارية مع القبائل في هذه المنطقة، كان على أساس استمرار اعتبار السكان أن الثروات الطبيعية التي يستغلونها ملك لهم، ما يجعلهم يهتمون بالمحافظة عليها مقابل استغلال جزء منها. فقد وجد الفرنسيون في السنوات الأولى لاحتلالهم الجزائر،

34- يتكون نظام الكراسة من وزير الكراسة الذي يمثل الداي، من أجل التفاوض مع شيوخ الكراسة الذين يمثلون القبائل التي تمتلك المساحات الغابية المراد استغلالها (Legrand، 1854)، حيث يعينون من بين الشيوخ الذين يعرفون بالاحترام، المكانة والعائلات الكبيرة، على غرار عائلة المقراني التي عرفت بأصلها الشريف وورعها الديني. إذ يقوم وزير الكراسة ومعاونه الخوجة الموجودان في مدينة بجاية بنقل طلبيات الخشب إلى شيوخ الكراسة، وفق المواصفات والكميات المطلوبة. بعدها ينتقل وزير الكراسة والخوجة لمعاينة الأشجار التي سيتم قطعها، وبعد اتمام العملية يعود مرة أخرى لمعاينة الأخشاب عند شواطئ الشحن بأوقاس، زيامة منصورية وتازة. يتم بعدها شحن الأخشاب إلى ميناء بجاية باستعمال عندما يعتدل البحر في فصل الصيف، ثم تنقل على متن سفن أكبر إلى مدينة الجزائر (Féraud، a1869).

35- من أهم القبائل والعروش التي كانت تستفيد من تجارة الخشب مع الأتراك، أولاد خالد، أولاد قاسم، أولاد وارث، بني معاد، بني عيسى، وبني عافر ، فيما كانت قبيلة بني فوغال من أكبر وأقوى هذه القبائل في جبال بابور، وقد امتد موجودها إلى مناطق واسعة بفرجيوة، الدهامشة وحتى قالمة، حيث كانت تتلقى الامتيازات من طرف الأتراك مقابل الاستمرار في تزويدهم بالأخشاب ذات الجودة العالية من أشجار الزان التي تمتلكها. فكانت تقتطع لها الاراضي الزراعية الخصبة بالمناطق الداخلية واعطاءها حقوق صيد وتجارة بعض الأنواع الحيوانية حصريا مقابل ذلك (Féraud، a1869).

36- بعد عقد الصفقة مع وزير الكراسة حول كمية وخصائص الأخشاب المطلوبة وتفقده للأشجار التي سيتم قطعها لتلبية الطلبية، يدفع الوزير لشيخ الكراسة شطرا من ثمن الأخشاب الكلي يسمى **العربون** ويساوي ثلث الثمن الكلي، حيث يقوم شيخ الكراسة بتقسيمه بالتساوي على ملاك الغابات المعنية بالاستغلال في كل قبيلة. بعد تسليم الأخشاب للوزير ، يدفع هذا الأخير الشطرين المتبقيين من ثمن الأخشاب، يسمى الشطر الثاني **بحق الخدمة** والشطر الثالث **بحق الرفود**، أو النقل والشحن، و يقوم شيخ الكراسة بتقسيم الشطرين الأخيرين إلى مستحقيها حسب العمل المقدم. في بعض الحالات، تحتفظ بعض القبائل التي تملك الغابات المستغلة بحق الخدمة لنفسها وتترك حق الرفود للقبائل المجاورة التي تقوم بنقل الأخشاب إلى شواطئ الشحن وشحنها بعد ذلك (Féraud، a1869) ، ما يجعل علاقات التضامن قوية بين القبائل والعروش وعدم احتكار عوائد استغلال الموارد الطبيعية رغم امتلاك مصادر ها أو أماكن وجودها.

ثروة غابية كبيرة يمكن استغلالها فورا، رغم أن ذلك استمر على مدى قرون من الزمن (Blanc، 2013)، على غرار غابات واد تازة وبني فوغال التي تم تصنيفها من طرف المستكشفين الفرنسيين، الأكثر أهمية في الجزائر من حيث المساحة ومخزون الانتاج الذي تتوفر عليه (Legrand، 1854). وفيما تتقاطع الكثير من التقارير الفرنسية، في اعتبارها أن دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر والانطلاق في تطبيق سياسات استعمارية بالقوة هو الذي أدى إلى انطلاق مسار تدهور المحيط الطبيعي بصفة عامة والغابات بصفة خاصة (Puyo، 2006؛Boudy، 1952؛Legrand، 1854)، فإن الكثير منها، وبشكل مناقض لأهداف السياسات الاستعمارية، كان يدعو إلى وضع السكان في مركز الاهتمام ضمن سياسات المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها، وضرورة تجنب أساليب العنف والاستفزاز التي ثبت فشلها في المحافظة على المنتجات الغابية (Lambert، 1876، ذكر فيPuyo ، 2006 ؛Legrand، 1854). ورغم أن هذه التقارير كان هدفها هو جعل استغلال موارد الجزائريين ممكنا وبتكاليف أقل، إلا أنها تؤكد على أهمية وحيوية دور السكان المحليين في أي عملية للمحافظة على المحيط الطبيعي والأنظمة البيئية التي يعتبرون جزءا منها. فيما يؤدي التدخل الذي لا يولي الأهمية الضرورية لعلاقة السكان بمحيطهم الطبيعي إلى نتائج عكسية تماما للأهداف التي يسعى إليها، حتى تلك التي لا تتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي، على غرار الاهداف الاقتصادية أو السياسية.

لقد أدرك الجزائريون منذ الوهلة الأولى لدخول الجيوش الفرنسية إلى الجزائر سنة 1830، أن الامر يتعلق بمستعمر جاء لسلب ارزاقهم، احتلال ممتلكاتهم واستغلال ثرواتهم بالقوة. فقد بدأت سلطات الاحتلال بمجرد الاستيلاء على مدينة، قرية أو منطقة بالعمل فورا على تحديد الموارد المتوفرة، ورفع التقارير المفصلة للمستويات الأعلى من أجل الانطلاق في استغلال ما هو قابل لذلك في الحين، ثم وضع الأطر وتحديد الأدوات، الامكانيات لتهيئة تلك التي تتطلب عمليات لوجستية وتحضير لاستغلالها. إذ رأى الجزائريون أنه يتم تجريدهم بسرعة من الأراضي والمساحات الغابية وكل ممتلكاتهم ووسائل عيشهم، ما أدى إلى التأثير بصورة دائمة وعميقة على نمط معيشتهم، اقتصادهم، تنظيمهم، سلطتهم، كرامتهم، استقلالهم وثرواتهم (Puyo، 2006). وكذلك كان الحال بالنسبة لسكان جبال بابور، فقد تأثرت تجارتهم، نشاطاتهم واقتصادهم بشكل مباشر ، حتى قبل احتلال منطقتهم بداية سنوات 1850. حيث انعكس تراجع تبادلاتهم مع الأتراك منذ احتلال مدينة الجزائر في تراجع الموارد الاقتصادية للقبائل بهذه المنطقة، سيما المرتبطة باستغلال خشب الزان، لكن أيضا تبادلات مختلف المنتجات، على غرار الفحم والشمع (Féraud، 1869a؛Féraud، 1869b).

أما بعد دخول جيش الاحتلال الفرنسي إلى منطقة جبال بابور، على غرار كل مناطق وجهات الجزائر، فقد كان تحويل ملكية الأراضي والمساحات الغابية أحد أهم وأخطر أدوات التدخل التي أدت إلى استنزاف الثروات الطبيعية والحيوية بالمنطقة. حيث حولت الملكية الجماعية للسكان، أو ملكية "**العرش**" آنذاك، إلى ملكية بلدية تخضع لإدارة الحكومة الفرنسية. بينما عمدت سلطات الاحتلال الاستعمارية إلى سن قوانين وتشكيل لجان إدارية لسلب الملكية الخاصة من الجزائريين الذين يتمتعون بالملكية التامة للأراضي الزراعية، الرعوية أو الغابية، أو ما يعرف بـ"**ملك**"، ومنحها للمعمرين من أجل استغلالها (Blanc، 2013).

لقد أدى هذا التدخل إلى تحويل ملكية $\frac{3}{4}$ من الأراضي الزراعية والغابية إلى ملك خاص بالدولة (Puyo، 2006)، قامت فيما بعد الحكومة الفرنسية بوضع نظام التنازل عن حق استغلالها للمعمرين. وبالإضافة إلى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، على غرار المنتجات الغابية وبعض الأنواع الحيوانية التي أصبحت اليوم منقرضة، فقد أدى ذلك إلى تجييش احساس الجزائريين بالقهر، الظلم والتهميش (Puyo، 2006)، ما جعل انطلاق مسار تدهور المحيط الطبيعي، الموارد الطبيعية والحيوية في هذه المرحلة نتيجة حتمية للسياسة الاستعمارية.

لقد أدى تطبيق نظام إدارة الغابات الفرنسي[37] في الجزائر من خلال وضع ترسانة من القيود على الجزائريين[38]، إلى نتائج وخيمة أصابت المجتمع والبيئة على حد سواء، لكن ذلك لم يأتي وفق توقعات المستعمر والمعمرين (Puyo، 2006). فبالتوازي مع تصاعد حركات المقاومة الشعبية ضد كل أشكال ورموز الاحتلال الفرنسي، كان من أهم مظاهر مسار تدهور الموارد الطبيعية والحيوية، و الأنظمة البيئية في الجزائر، هو تصاعد وتيرة حرائق الغابات منذ الانطلاق في تطبيق هذا النظام سنة 1838 إلى غاية الاستقلال وبعده. فقد أصبحت ظاهر حرائق الغابات في الجزائر أحد العوامل الأساسية في هذا المسار،

37- تأسست إدارة الغابات في الجزائر سنة 1838، حيث كانت تحت سلطة الجيش الفرنسي وتتكون من عدة رتب هرمية. خصصت التحفيزات المالية والمهنية للأعوان الفرنسيين من أجل القدوم إلى الجزائر ، فيما استحدثت أدنى رتبة فيها للجزائريين وسميت بـ " **garde indigène**". وقد اعتمدت هذه الادارة على اساليب جديدة لاستغلال الغابات لم تكن مطبقة من قبل، هدفت خاصة إلى تكثيف الانتاج ورفع مردودية الغابات، خاصة غابات البلوط الفليني التي كانت أغلبها عذراء، سوى بعض المساحات القريبة من المداشر أو المحيطة بها، أين يقوم السكان باستغلالها للاستعمالات المنزلية (Puyo، 2006).

38- بعد الاستيلاء على أراضيهم وغاباتهم، منع الجزائريين من أي استعمال للمساحات الغابية، حتى من جمع ماشيتهم في ظلال غابات البلوط، ناهيك عن جمع الحطب، استغلال منتجات الغابة أو رعي الماشية بها (Puyo، 2006). ولما قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمنح أغنى الأراضي الزراعية والغابية للمعمرين في إطار نظام التنازل عن حق استغلال بالنسبة للأراضي التي تم تحويلها إلى ملكية بلدية أو ملكية الدولة، وبيع الممتلكات الخاصة بالجزائريين للمعمرين بمبالغ رمزية، أصبح الملاك الجدد والمستثمرين من المعمرين يمارسون كل أعمال الاستبداد والظلم ضد الجزائريين، تحت غطاء القوانين والانظمة الاستعمارية الجائرة. فلا يتورعون عن اتهام قبائل بكاملها بمخالفة نظام الغابات، تحريض إدارة الاحتلال ضدهم من أجل الاستحواذ على أملاكهم، وجرهم أمام محاكم الاستعمار العنصرية. في المقابل، يقوم المعمرون بجلب العمال من خارج القبائل والعروش التي سلبت منها الأراضي والمراعي والغابات، ومنعت من استعمالها واستغلال منتجاتها، كما تعطى هذه الحقوق لأشخاص هم أيضا من خارج هذه القبائل (Puyo، 2006).

بالتوافق مع تثبيت نظام التنازل عن حق استغلال الأراضي والمساحات الغابية للمعمرين وتمليكم لها تدريجيا[39] (Blanc، 2013).

وفيما بدأ يتضح مبكرا لدى سلطات الاحتلال الفرنسي أن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة هي سياسات التدخل الاستعمارية بالدرجة الأولى، إلا إن محاولات معالجة ذلك كانت غير واقعية حتى بالنسبة للمعلنين عن هذه الحقيقة[40]. فرغم استمرار سلطات الاحتلال الاستعمارية تحميلها مسؤولية حرائق الغابات للجزائريين، وتعزيز الاجراءات القمعية والردعية ضدهم، لا سيما تأسيس الحظائر الوطنية، تعزيز إجراءات الحماية فيها واعتماد خطاب المحافظة على الطبيعة كوسيلة ليس فقط لتبرير تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم، بل أيضا لتعزيز سلطتها و شرعنة هيمنتها واحتلالها (Blanc، 2013)، سوى أن وتيرة حرائق الغابات لم تهدأ، وكانت على مدى أكثر من 100 عام وسيلة لتعبير الجزائريين عن انتقامهم من المستعمر الذي سلبهم أراضيهم، غاباتهم وممتلكاتهم (Puyo، 2006)، وقبل ذلك استقلالهم، حريتهم وكرامتهم. ففي واقع الأمر، مثلت الطبيعة رهان كفاح، كانت نهايته فرض حقيقة اجتماعية وطبيعية (Blanc، 2013).

3.1.6.اختلال الحيوية الاجتماعية والاقتصادية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة وتعقيد مسار التدهور

تتميز الحركية الاجتماعية والاقتصادية بالحظيرة الوطنية تازة بصفة عامة، باختلال هيكلي في توزيع السكان والنشاطات الاقتصادية وضعفها، الذي لا ينفصل عن مسار تدهور حيوية المحيط الريفي والجبلي التاريخي بولاية جيجل. حيث عرفت المناطق الجبلية نزوحا كثيفا للسكان على مدى سنوات طويلة قبل وبعد الاستقلال، ما أدى إلى حدوث اختلال في توزيع هياكل البنية الأساسية، الخدمات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية بين التجمعات السكنية والحضرية الكبيرة على الشريط الساحلي والمناطق السهلية الضيقة على ضفاف الوديان التي لا تمثل سوى 18% من المساحة الاجمالية للولاية، والمناطق الجبلية التي تحتل 82% من هذه الأخيرة (دباش، 2012).

39- حددت مدة التنازل عن حق استغلال المساحات الغابية سنة 1848 بـ 16 سنة، ومع تزايد خسائر المعمرين من جراء الحرائق وارتفاع تكاليف الاستغلال، طالب هؤلاء بمراجعة دفتر الشروط، حيث أصبحت مدة الامتياز 40 عام سنة 1862 و 90 عاما سنة 1876 (Puyo، 2006).

40- اقترح Lambert (1876)(ذكر في Puyo ، 2006) وضع آليات تعاقدية بين السكان وإدارة الغابات الفرنسية، يلتزم من خلالها السكان ويضمنون بكل ممتلكاتهم حماية الغابات من الحرائق، مقابل نسبة من عائدات الاستغلال يقتطعها لهم المعمرون. رغم ما يبدو عليه هذا الاقتراح من تقدم، من وجهة نظر سلطات الاستعمار الفرنسي والمتخصصين الفرنسيين، سوى أن مضمونه يعبر عن محاولة لاستدراك مجرى التاريخ الذي أمسك بزمامه الشعب الجزائري بالوسائل المتاحة لديه، لكن قبل ذلك، بقيم الحرية، الكرامة والتضحية التي عرف بها وشهد له بها العدو قبل الصديق.

انطلاقا من سنوات 1990، تعمق هذا المسار بالحظيرة الوطنية تازة، نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في الجزائر، وعرفت المداشر الموجودة داخل اقليم الحظيرة هجرة جماعية للسكان، أين لا تزال 9 منها مهجورة إلى غاية يومنا هذا (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ")، على الرغم من التحسن الكبير للظروف الأمنية في السنوات الأخيرة. حيث يوضح الجدول رقم 6-01 ، أن إقليم الحظيرة الوطنية تازة يعرف حركية سكانية ثنائية غير متناظرة. فبينما يكاد ينعدم وجود السكان في المناطق الجبلية التي تشكل غالبية مساحة الحظيرة، سيما في مداشر بلدية سلمى بن زيادة التي لا تزال كلها مهجورة، إلا أن عدد السكان بالتجمعات الساحلية في تزايد مستمر، خاصة في بلدية زيامة منصورية التي يتركز فيها أكثر من نصف سكان الحظيرة، في حين لا تتجاوز مساحة الحظيرة داخل حدود هذه البلدية 27% من مساحتها الاجمالية.

الجدول رقم 6-01: توزيع وتركيز السكان بالحظيرة الوطنية تازة

البلدية	(%) مساحة الحظيرة	عدد السكان الاجمالي*	المداشر داخل الحظيرة	عدد سكان** المداشر	عدد سكان البلدية بالحظيرة	(%) سكان البلدية بالحظيرة
سلمى ابن زيادة	50	934	قصر حميمص	00	00	00
			تيفرعوان	=		
			بوصرفان	=		
			نشمة	=		
زيامة منصورية	27	12964	تازة	4482	6948	53.6
			شريعة	2466		
			تيزرارن	00		
العوانة	23	13612	أفتيس	1760	1760	13
			طبولة	00		
			حبابشة	=		
			خراشة	=		
			تل العوانة	=		
المجموع	100	27510	12	-	8708	***31.65

*عدد السكان في 31- 12-2009؛

** تقدير سنة 2009 على أساس عدد السكان (سنة 2006 بلدية العوانة وسنة 2005 بلدية زيامة منصورية) ونسبة الزيادة الطبيعية للسكان في ولاية جيجل في الفترة 1998-2009.

*** نسبة تقديرية على أساس عدد السكان الاجمالي في بلديات العوانة، سلمى بن زيادة و زيامة منصورية سنة 2009.

المصدر: حسب المعطيات الواردة في ***wilaya de Jijel**, 2010. monographie de Jijel. Algérie.*؛

و*Parc National de Taza,(non daté(a)), PLAN DE GESTION IV (2014-2019).*

من جانب آخر، توضح هذه المعطيات أن 31.65% من سكان بلديتي العوانة و زيامة منصورية يتوزعون على ثلاثة تجمعات أساسية داخل الحظيرة، ما يشير إلى وجود مسارين مختلفين لتأثيرات النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتوزيع وتركيز السكان بالحظيرة الوطنية. فيزداد الضغط على

الموارد الطبيعية على الشريط الساحلي، بينما يؤدي فقدان الحيوية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق الجبلية داخل الحظيرة إلى وجود تأثيرات متناقضة لا يمكن التحكم فيها، أو حتى تحديدها ومعرفتها.

ويعد غياب الأمن، ضعف البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، على غرار طرق ووسائل الولوج والنقل، التعليم، الصحة وتوفر مناصب العمل، عوامل اساسية أدت إلى هجرة السكان من مداشرهم، تخليهم عن النشاطات الحرفية التقليدية والفلاحية، وتوجههم نحو التجمعات السكانية الكبيرة بالولاية أو خارجها، حيث ظروف المعيشة وتوفر الامن أحسن (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ").

وفيما يصعب تقييم تأثيرات فقدان المحيط الريفي الجبلي بالحظيرة الوطنية للحيوية الاجتماعية والاقتصادية، في ظل تراجع قدرة إدارة الحظيرة على القيام بمهام الحماية والمحافظة على التنوع الحيوي والموارد الطبيعية (Parc National de Taza، 2011)، فإن تقدير هذه الأخيرة لحالة المحيط الطبيعي يأتي مناقضا للخطاب الرسمي الذي تعلنه ضمن أهدافها، برامجها ونشاطاتها. إذ تعتبر إدارة الحظيرة أن نزوح السكان، هجرتهم وتخليهم عن نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية هو بمثابة عامل ايجابي في بقاء المحيط الطبيعي بكرا، و أن الرجوع التدريجي للسكان يمكن أن يشكل عامل ضغط ومعوقا أمام جهود المحافظة على التنوع الحيوي بالحظيرة (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ")، فهي تعبر من جهة أخرى، عن أهمية وحيوية دور السكان، نشاطاتهم، عاداتهم، تقاليدهم وعلاقاتهم بالمحيط الطبيعي والأنظمة البيئية في المحافظة بعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، لا سيما من خلال تثمين المعارف والمهارات التقليدية للسكان[41] (Parc National de Taza، 2011) في المحافظة على الأنواع الحية الأصلية، المواقع والأنظمة البيئية الهشة بالحظيرة الوطنية تازة.

وبالرغم من كون أغلب النشاطات الاقتصادية الممارسة بإقليم حظيرة تازة هي نشاطات مؤقتة أو فصلية، إلا أنها تشكل محددا أساسيا في توزيع وتركيز السكان بإقليم الحظيرة. فبالإضافة إلى وجود التجمعات السكانية التي يتركز بها السكان بالحظيرة الوطنية (أفتيس، تازة وشريعة) على الطريق الوطني 43، توفرها على الأمن والخدمات الأساسية، إلا أن وجودها بالقرب من الشواطئ، مراكز التخييم، المواقع الطبيعية والسياحية والادارة العمومية، هو ما يجعلها جاذبة للسكان وموفرة لفرص العمل واقامة النشاطات الأساسية للسكان، على غرار جني الفلين، الأشغال العمومية، الصيد التقليدي والترفيهي وبعض النشاطات التجارية الموسمية أو الدائمة.

41- يتحكم السكان في المناطق الجبلية بالحظيرة الوطنية تازة في معارف ومهارات تتعلق بالاستعمالات التقليدية للكثير من الأنواع الحية، على غرار الاستعمالات الغذائية والطبية، كما تربطهم علاقات خاصة ببعض هذه الأنواع، كبعض، النباتات، الطيور أو الحيوانات التي يتوارث السكان حولها معتقدات وقيم راسخة في التراث المعنوي المحلي، ناهيك عن علاقاتهم القوية بالأماكن والمواقع التي يصعب الوصول إليها في غابات، وديان وجبال الحظيرة التي لاتزال تخفي الكثير من الأسرار المرتبطة بالأنظمة البيئية والأنواع الحية الأصلية، ما يجعل السكان حلقة هامة وأساسية في أي مسار للتنمية الريفية المستدامة، لا يمكن التغاضي عن تقويتها وتعزيز اندماجها ضمن هذا المسار.

كما يمارس السكان بالحظيرة الوطنية نشاطات فلاحية متنوعة، كزراعة الأشجار المثمرة، الخضروات، تربية الحيوانات (الأبقار، الماعز ، الأغنام، النحل...). ولاتزال بعض العائلات تحافظ على صناعات تقليدية محلية، مثل صناعة الأواني الطينية واستغلال النباتات الطبية (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ"). وفيما يأخذ تنامي و تركيز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للسكان أبعادا مختلفة، يشكل ذلك بالنسبة لإدارة الحظيرة تحديات كبيرة، سيما في مجال ادماج استغلال وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع الحيوي ضمن مسار للتنمية الريفية المستدامة لإقليم الحظيرة.

من جانب أخر، تمثل طبيعة ملكية الأراضي بالحظيرة الوطنية تازة (أنظر الخريطة في الشكل رقم 6-02) أحد العوامل الأساسية المؤثرة في توزيع وتركيز السكان، النشاطات الاقتصادية وحالة الفضاءات والموارد الطبيعية. فبينما تشكل الأراضي المصنفة ملك خاص للدولة 82% من المساحة الاجمالية للحظيرة، وتقدر الأملاك البلدية 2%، تمثل الأملاك الخاصة 15% وتتركز في مناطق وجود التجمعات السكانية الأساسية المأهولة بأفتيس، تازة وشريعة. وتظهر قطع صغيرة ومتناثرة من الأراضي الخاصة في المناطق التي توجد بها المداشر المهجورة، على غرار مداشر طبولة، حبابشة، قصر حميمص، نشمة...، التي تحيط بها أملاك خاصة بالدولة. وتقتصر الأملاك البلدية على عقارات ذات طابع اجتماعي كالمدارس، المراعي، الطرقات، المقابر، المنابع... (Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ").

من خلال الاعتماد على تكوين ملكية الأراضي بالحظيرة الوطنية تازة، يتضح الارتباط الوثيق بين توزيع وتركيز السكان، النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للسكان التي تعتمد على ملكية العقارات، سواء تعلق الامر بالمساكن، الأراضي الزراعية، المحلات التجارية و حتى المساجد. حيث يتيح ذلك فرصة تأسيس النشاطات الاقتصادية التي تتماشى مع عوامل الجذب السياحي بإقليم الحظيرة، وتوفير الظروف المعيشية الملائمة. في المقابل، فإن خضوع الأراضي المصنفة ملكا خاصا للدولة لنظام ادارة الغابات[42]، الذي يعتبر المجالات المحمية ظرفا مشددا في حالة مخالفة أحكامه، هو ما يضع العديد من القيود على السكان في المداشر داخل الحظيرة، أين تخضع أغلب النشاطات التي يقيمونها لمراقبة مصالح إدارة الغابات، كالرعي، حرث وزراعة الأراضي، جني منتجات الغابة، استخراج الأحجار، الرمال والأتربة، جمع الحطب أو قلع بعض أصناف النباتات الطبية للاستعمال الأسري... .

وبالإضافة إلى ضرورة التزام ملاك المساحات الغابية بأحكام هذا النظام، يفتح هذا الأخير المجال واسعا أمام الإدارة العمومية المختصة، لتبرير اللجوء إلى إجراءات نزع الملكية الخاصة في عدة حالات، كإدماج مساحات الأراضي الغابية الخاصة الموجودة داخل أو قرب الأراضي ملك للدولة، ضمن مخططات التهيئة

42- المادة 90 من القانون رقم 84-12 مؤرخ في 23 جويلية 1984 المتضمن النظام العام للغابات النظام العام للغابات، المعدل والمتمم.

الغابية، سواء كان ذلك في إطار عمليات التشجير، الحماية من الانجراف، أو على أساس اعتبار انسجام المساحات الغابية الخاصة مع التجمعات الغابية المصنفة ملك للدولة (الحكومة الجزائرية، 1984).

الشكل رقم 6-02: خريطة توضح الطبيعة القانونية لملكية الأراضي بالحظيرة الوطنية تازة

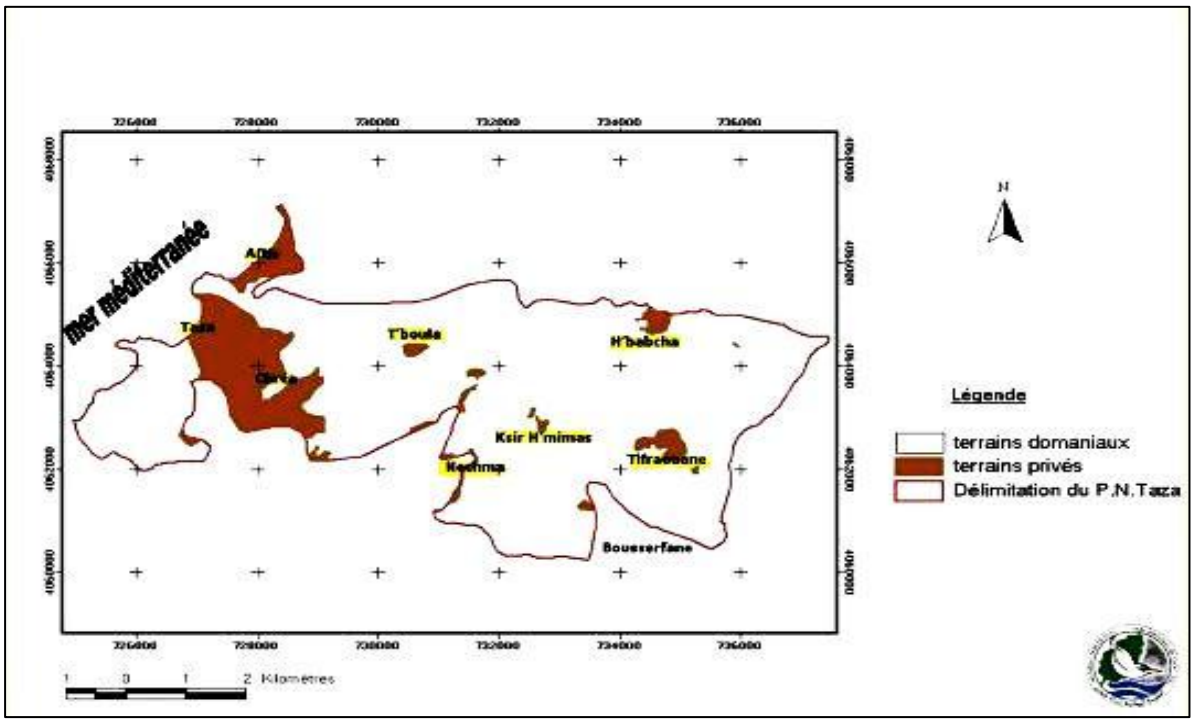

المصدر: *Parc National de Taza,(non daté(a)), PLAN DE GESTION IV (2014-2019)*

وفيما يشير مسار تدهور المحيط الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي بالحظيرة الوطنية تازة إلى طبيعة العلاقة بين السكان والإدارة المكلفة بالحماية واستغلال الموارد الطبيعية[43]، التي غالبا ما يشوبها التوتر ، غياب الثقة، ضعف التعاون والصراع، يعبر كذلك عن محورية التفاعلات التاريخية وعمليات التدخل العمومي في تحديد الحالة العامة والعمليات الجارية بإقليم الحظيرة. ما يجعل من إعتبار المراحل التي عرفتها الحركية الاقليمية بالمنطقة أساسيا في سياق البحث عن الحلول الناجعة والفعالة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة للإقليم، لاسيما على مستوى تحديد الرهانات التنموية التي شكلتها ولا تزال تمثلها الموارد الطبيعية، التنوع الحيوي والمواقع الطبيعية والتاريخية التي تكون الموروث الحضاري والطبيعي بالحظيرة الوطنية تازة.

4.1.6. تراكم وتداخل الأطر والأليات المؤسساتية، تعميق مسار التدهور وتغير رؤية التدخل العمومي

إن استمرار ظاهرة حرائق الغابات في الجزائر بعد الاستقلال، باعتبارها عاملا أساسيا في مسار تدهور المحيط الطبيعي والحيوي، سيما في المناطق التي أصبحت فيما بعد مجالات محمية، على غرار الحظيرة الوطنية تازة، لا يزال يثير الكثير من الأسئلة، خاصة حول الأسباب والدوافع الحقيقة لوجودها وتطورها.

43- محافظة إدارة الغابات ومديرية الحظيرة الوطنية تازة.

فإذا كان تصنيف حرائق الغابات في الفترة الاستعمارية يعتبر أن أكثر من 50% منها إجراميا (Puyo، 2006)، ويمكن تفسيره بالرجوع إلى طبيعة العلاقة بين الجزائريين من جهة وسلطات الاحتلال والمعمرين من جهة أخرى، فإن اعتبار 80% من أسباب هذه الحرائق مجهولا ضمن التقارير الرسمية بعد الاستقلال (Meddour-Sarah، وآخرون، 2013) يبقي كل تلك الأسئلة مطروحة. لكن الإجابات على ذلك تبدأ في التجلي، عندما نعرف أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة لم تراعي ضمن سياساتها التنموية وعمليات التدخل العمومي، إعادة الحقوق المسلوبة للجزائريين وتأسيس أنظمة أكثر عدالة لإدارة الموارد الطبيعية، سيما من خلال رد الاعتبار للملكية الجماعية واستعادة الحقوق لأصحابها، واستخلاص الدروس من معرفة النظم الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي أسسها الجزائريون وأداروها بفعالية على مدى قرون من الزمن.

فقد عمدت الحكومة الجزائرية منذ السنة الأولى للاستقلال إلى وضع الأملاك التي استعادها الشعب الجزائري تحت حماية الدولة، على غرار الأراضي الزراعية، الغابية والرعوية (Gouvernement algérien، 1963)، وأنشأت هياكل إدارية لتسييرها واستمرت الحكومات المتعاقبة بالتدخل في تسييرها، دون أن تتم مراجعة ذلك على مدى مرحلة ما بعد الاستقلال. فلم تتغير العقيدة البيئية لدى المؤسسات المكلفة بالمحافظة على الأنظمة البيئية، حماية التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية، ولدى الإداريين، وممثليها و المتخصصين فيها. فلا يزال اعتبار السكان المحليين مدمرين ومخربين بطبيعتهم للبيئة والموارد الطبيعية (Blanc، 2013؛ Parc National de Taza، غير مؤرخ"أ").

هذه العقيدة التي جسدتها القوانين، الاجراءات المؤسساتية والسياسات البيئة في الجزائر بعد الاستقلال، لم تنجح في كبح مسار تدهور المحيط الطبيعي والتنوع الحيوي في الجزائر، بل على عكس ذلك تماما، فقد تفاقم هذا المسار وأخذ أشكالا ومستويات غير مسبوقة، وفي الكثير من الحالات أصبح هذا غير قابل للعكس. أين تضاعف عدد حرائق الغابات في الجزائر أربع مرات عنه في المرحلة الاستعمارية (Meddour-Sarah، وآخرون، 2013)، كما تنوعت وتعددت أشكال الصراع حول الملكية العقارية للأراضي الغابية، الرعوية والزراعية، وأخذت أبعادا تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، مؤسساتية وسياسية (Iberraken، 2017)، أضفت المزيد من التعقيد على مهام الحماية والمحافظة التي أصبحت تضطلع بها الحظائر الوطنية في إطار القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة.

في ظل هذا الأفق القاتم، فقد كان تأسيس الحظائر الوطنية في الجزائر بعد عشريتين من استقلال الجزائر يبدو متأخرا كثيرا، بالنظر إلى التحولات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي عاشتها الجزائر خلال هذه المرحلة، ناهيك عن تصميم عمل هذه الحظائر المستمد من النموذج الفرنسي، الذي

أعاد إلى أذهان الجزائريين الاجراءات القمعية التي كانت تبررها سلطات الاحتلال من خلال خطاب الحلقة البيئية المفرغة **"تدهور الغطاء الغابي- الرعي الجائر- التصحر"** (Blanc، 2013). كما جاء تأسيس هذه الحظائر في سياق فشل السياسات التنموية الاشتراكية والانطلاق في مرحلة جديدة من الاصلاحات، التي تلتها اضطرابات سياسية واجتماعية، وأزمة اقتصادية، بمثابة تعميق مسار تدهور الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في الجزائر. حيث دخلت المناطق الريفية عامة والجبلية بشكل خاص، في مرحلة جديدة من النزوح الريفي، فقدان الأمن والاستقرار، وتدهور حيويتها الاقتصادية والاجتماعية.

مع بداية سنوات 2000 والانطلاق في تنفيذ التزاماتها الدولية ضمن جدول أعمال القرن 21، عملت الجزائر على استحداث عدة أطر تشريعية ومؤسساتية لحماية الأنظمة البيئية المختلفة وإدارة الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة. أين ركزت هذه الأطر على تكريس المقاربة الاقليمية لمعالجة المشاكل المطروحة، لا سيما فتح المجال لمشاركة كل الأطراف التي يمكن أن تلعب دورا أساسيا في اقتراح الحلول المناسبة والمساهمة في ذلك، على غرار الإدارة المحلية، المنظمات المجتمعية والمهنية، القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، القطاع الخاص، التنظيمات التقليدية، الأفراد والسكان بصفة خاصة.

وفق هذا التوجه، فقد تعززت القاعدة المؤسساتية للحظيرة الوطنية تازة بتصنيفها محمية طبيعية ذات الأهمية العالمية من طرف منظمة الأمم المتحدة من أجل التربية، التعليم والثقافة (UNESCO)، في إطار البرنامج حول الانسان والتنوع الحيوي (MAB)، الذي يهدف إلى خلق تناغم مستدام بين وظائف المحافظة على التنوع الحيوي، الطبيعي والأنظمة البيئية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والدعم اللوجستي لتوفير قاعدة من الوسائل والنشاطات التربوية، البحث والمتابعة المستمرة للمسائل المحلية، الجهوية، الوطنية والعالمية المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة (UNESCO، 2013).

فبالإضافة إلى ضرورة التقيد بالشروط التقنية والمهنية التي يفرضها تصنيف الحظيرة الوطنية تازة محمية طبيعية ذات الأهمية العالمية، فقد أصبح تأسيس نظام حوكمة إقليمية كضمانة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بها، أحد أهم التحديات أمام إدارة الحظيرة، وفي نفس الوقت رهانا أساسيا لها من أجل المحافظة على هذا التصنيف والاستفادة من الدعم المالي والتقني الذي يوفره برنامج MAB، وتحقيق التزامات الجزائر الدولية في هذا الإطار[44]، من خلال العمل وفق المحاور التالية (UNESCO، 2008):

- ضمان تجنيد ومشاركة كل الاطراف الاقليمية الفاعلة، خاصة السكان المحليين والأصليين؛

44- بالإضافة إلى الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر وحددت الأطر المؤسساتية والتنظيمية لتجسيدها قبل قمة الأرض سنة 1992، على غرار اتفاقية رامسر المتعلقة بالمناطق الرطبة الموقعة سنة 1972، وبرتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الموقع بجنيف سنة 1982، صادقت الجزائر على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي الموقعة سنة 1992، والبروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع الحيوي في البحر المتوسط الموقع ببرشلونة سنة 1995، كما صادقت على القوانين الأساسية للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وثرواتها والتنظيم المرتبط بها (الحكومة الجزائرية، 2011).

- تأسيس لجنة لإدارة المحمية الطبيعية تتضمن كل الفاعلين الذين يمثلون قطاعات النشاطات على مستوى المناطق الأساسية للمحمية؛
- إقامة شراكات إقليمية على أساس علاقات تعاون وتبادل ضمن الشبكات الجهوية المتخصصة، المنظمات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة و مؤسسات المجتمع المدني.

في نفس السياق، كان صدور القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة سنة 2011 (الحكومة الجزائرية، 2011)، بمثابة دعامة تشريعية ومؤسساتية جديدة لتثمين جهود إدارة الحظيرة الوطنية تازة في بناء مسار للتنمية الريفية المستدامة للإقليم، سيما من خلال رفع المعوقات التنظيمية والتقنية المتعلقة بتصنيف المجالات المحمية المختلفة، التي تسمح بتوفير شروط الحماية للأنظمة البيئية الهشة والمحافظة على المواقع والموارد الطبيعية، و تحديد الهياكل المؤسساتية والاجراءات الادارية المعدة لهذا الغرض. حيث أنشئت اللجنة الوطنية للمجالات المحمية التي تبث في جدوى ودراسات التصنيف، وكذلك لجنة ولائية تختص في عمليات التصنيف التي تبادر بها الجماعات الاقليمية المحلية أو الأشخاص المعنوية[45]. فيما أصبح من جانب آخر، تخطيط وتجسيد عمليات التنمية المستدامة بالمجالات المحمية يعتمد على أدوات محددة، تتمثل في المخطط التوجيهي ومخطط التسيير اللذان يمثلان استراتيجية التنمية المستدامة لإقليم الحظيرة.

على هذا المستوى، تثير الظروف الإقتصادية المتأزمة حاليا الكثير من الرهانات الإقليمية التي لا تعبر غالبا عن ضرورة الالتزام بشروط الاستدامة وتلبيتها، في سياق السعي إلى دفع مسار متجدد لتنويع الاقتصاد الوطني. هذا ما يعيد إلى سطح النقاش المحلي المسائل المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية، تحفيز الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل التعاون، تنسيق الجهود وتآزر الامكانيات لخلق نشاطات اقتصادية مبتكرة، تستجيب لمتطلبات رفع تحديات التنمية المستدامة للإقليم بالحظيرة الوطنية تازة، سيما التي يمكن من خلالها العمل على وقف مسار التدهور متعدد الأبعاد بالحظيرة وبعث مسار لبناء وتنمية الإقليم، على غرار نشاطات السياحة البيئية البحرية والبرية، الصيد البحري التقليدي والرياضي، الزراعة الجبلية وتثمين الموارد الطبيعة... . في الواقع، يعتري تكريس هذه الرؤية واقعا ملموسا العديد من المعوقات، ما يجعل تفعيل الأجهزة المؤسساتية المعدة لبعث حركية حوكمة إقليمية بالحظائر الوطنية، على غرار المجلس التوجيهي للحظيرة، يكتسي أهمية حيوية في خلق فضاءات للالتقاء الأطراف الاقليمية الفاعلة، تنسيق العمل الجماعي ووضع أسس واضحة لاستراتيجية التنمية الاقليمية المستدامة.

45- المواد 17، 18، 20 من القانون رقم 11-02 مؤرخ في 17 فيفري 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة (الحكومة الجزائرية، 2011).

2.6. حركية الحوكمة الاقليمية ومسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة

انطلاقا من الاطار المفاهيمي المعتمد لتحديد مضمون حركية التنمية المستدامة وفق المقاربة الاقليمية، سنوضح فيما يلي مضمون هذه الحركية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. حيث سنعمل من خلال تحليل معطيات البحث الميداني وتفسير النتائج التي تحصلنا عليها، على إبراز مكونات نمط الحوكمة الاقليمية الذي يميز هذه الحركية أولا، ثم تقييم مدى فعالية ذلك في بناء مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

1.2.6. الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

بناء على المعطيات المتعلقة بطبيعة الأطراف الاقليمية الممثلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة الوطنية تازة، يوضح الشكل رقم 6-03 أن الأطراف التي تمثل الادارة العمومية والمنظمات المجتمعية، هي الأكثر حضورا ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. إذ يشكل هذان الصنفان وحدهما 77.28% من مجموع الأطراف التي تم تحديدها فاعلة بإقليم الحظيرة. وفيما لا تمثل الجماعات المحلية، الأفراد و الفئات الاجتماعية سوى 22.72% من مجموع هذه الأطراف، بنسب 9.09%، 9.09% و 4.55% على التوالي، فقد بقيت فئة المؤسسات الخاصة بدون تمثيل ضمن مجموعة الأطراف الفاعلة.

الشكل رقم 6-03: أصناف الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

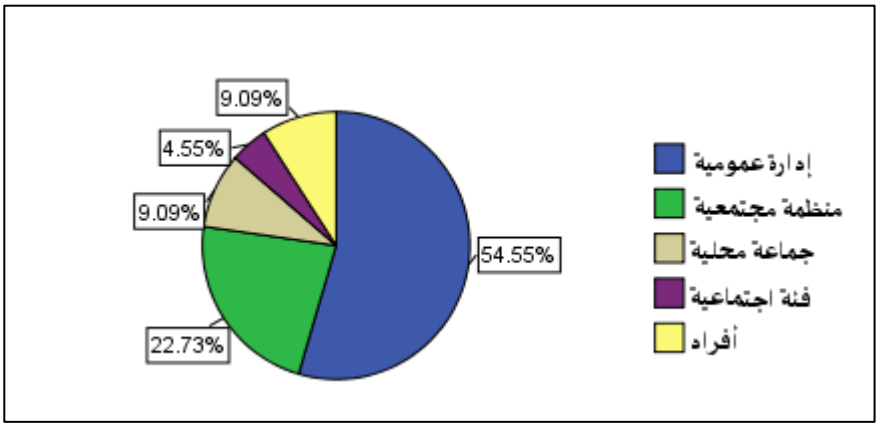

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

في الواقع، تتجانس هذه النتائج أكثر مع ما يحدده الإطار الرسمي لتمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالمجالس التوجيهية للحظائر الوطنية. حيث تشكل الادارة العمومية، من خلال تمثيل مختلف الادارات القطاعية الولائية والمؤسسات الادارية العمومية غير الممركزة، 80% من مجموع أعضاء المجلس التوجيهي للحظيرة[46]. وعلى اعتبار عدم تجند ممثلي عدة إدارات قطاعية، عدم اهتمامهم، انسحابهم[47] أو انشغالهم

46- المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 13- 374 صادر بتاريخ 09 نوفمبر 2013 يحدد القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية التابعة للوزارة المكلفة بالغابات (الحكومة الجزائرية، 2013).

بقضايا ومصالح قطاعاتهم، فقد تراجع تمثيل الإدارة العمومية ضمن حركية التنمية الريفية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة عمليا عن نسبة التمثيل الرسمي، ليصل إلى 54.55% التي تبقى معبرة عن الطابع القطاعي والاداري العمومي لهذه الحركية، باعتبارها أعلى تمثيل بين مختلف أصناف الأطراف الفاعلة.

وبينما ينخفض مستوى تمثيل الجماعات المحلية، بالنظر إلى اقتصار ذلك رسميا على ممثل واحد لكل البلديات المختصة إقليميا (الحكومة الجزائرية، 2013)، فإن ذلك يعود أيضا إلى انخفاض عدد البلديات التي يقع إقليم الحظيرة ضمن مجالها الإداري، وهذا مقارنه بعدد الادارات القطاعية والمؤسسات الإدارية العمومية الممثلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة، بالإضافة إلى غياب تمثيل أو عدم رغبة ممثلي هذه البلديات في تقديم أية معطيات حول الموضوع، على غرار بلدية سلمى بن زيادة و زيامة منصورية اللتان يقع الجزء الأكبر من إقليم الحظيرة ضمن مجالهما الإداري. كما يرجع ذلك إلى طبيعة عمليات التنمية المستدامة الجارية بالحظيرة التي تمحورت حول مشروع توسيع إقليم الحظيرة الوطنية ليشمل المجال البحري، بينما تتعلق المهام التقليدية للجماعات المحلية باحتياجات السكان الأساسية.

وبينما يرتفع تمثيل المنظمات المجتمعية إلى مستوى 22.73%، ويتجاوز كثيرا ما خصصه الإطار الرسمي لتمثيل المنظمات المجتمعية بالمجلس التوجيهي للحظيرة، الذي لا يتعدى ممثل واحد عن جمعية يتعلق موضوعها بالتنوع البيئي (الحكومة الجزائرية، 2013)، فذلك يشير إلى تجند متنامي للمنظمات المجتمعية، سيما العاملة في مجال البيئة، كما يعبر ذلك عن تنامي الوعي الاجتماعي بقضايا التنمية المستدامة بصفة عامة والقضايا البيئية والاجتماعية بصفة خاصة. هذا ما يؤكده من جانب أخر، انضمام وتجند أفراد و مجموعات اجتماعية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة كفاعلين أساسيين، دون أن يكون لهذه الأصناف تمثيلا رسيما ضمن الهياكل الإدارية والتنظيمية للحظيرة، رغم أن ذلك أصبح ممكننا وفقا لتشكيلة المجالس التوجيهية للحظائر الوطنية، التي تبقى مفتوحة أمام أي شخص بإمكانه تقديم المساعدة (الحكومة الجزائرية، 2013).

على هذا المستوى، يتضح أن انفتاح إدارة الحظيرة الوطنية تازة على تشكيلة غير متجانسة ومتعددة من الأطراف الفاعلة، قد أصبح بمثابة دعامة أساسية لها من أجل رفع التحديات التي تواجهها لترقية مسار للتنمية المستدامة للإقليم، وفي نفس الوقت، تعبير عن الطبيعة الإقليمية لحركية التنمية المحلية التي تنشطها مجموعات الفاعلين الإقليميين من خلال أدوارهم، نشاطاتهم وحتى مبادراتهم الفردية أو

47- بعض الأطراف التي طلبنا مقابلتها، عبر ممثلين عنها على قدر من المسؤولية الادارية على المستوى الولائي، عن عدم اطلاعهم حتى على وجود أعضاء يمثلون إدارتهم بالمجلس التوجيهي للحظيرة الوطنية، كما لم يرغب بعضهم في الاجابة على طلبنا رغم تعبيره عن عدم رضاه على ما تقوم به إدارة الحظيرة ومختلف الأطراف المشاركة معها، كما استفسر بعضهم عن جدوى تعيينه ممثلا للإدارة التي ينتمي إليها بالمجلس التوجيهي للحظيرة.

الجماعية. إذ يبين الشكل رقم 6-04 أهمية ومحددات أدوار الأطراف الإقليمية الفاعلية بالحظيرة الوطنية تازة، فيرتكز تدخل ومشاركة المؤسسات الإدارية العمومية والجماعات المحلية على دورها المؤسساتي خاصة، لاسيما متابعة ومراقبة تطبيق القوانين والإجراءات التنظيمية التي تحدد مهام واختصاص هذه الأطراف ومجال تدخلها، وكذلك في إطار إنجاز البرامج والعمليات التنموية القطاعية أو المحلية بالنسبة للإدارات القطاعية والجماعات المحلية. كما تصبح النشاطات المهنية لهذه الأطراف ذات جدوى أساسية في تجندها، على غرار مشاركة كفاءات متخصصة، كالمهندسين والتقنيين في مختلف المجالات المهنية والعلمية.

الشكل رقم 6-04: أدوار الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

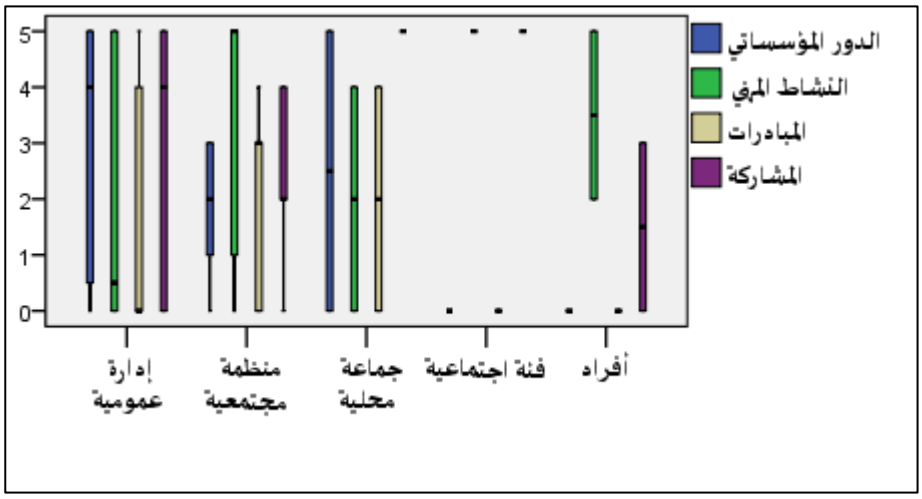

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفيما لا يقتصر انضمام، تجند وعمل الإدارة العمومية والجماعات المحلية في إطار حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، على قيامها بدورها المؤسساتي، تبين الملاحظات المتعلقة بمحددات دور هذه الأخيرة، أن مشاركتها في مختلف النشاطات والعمليات التنموية التي تقوم بها إدارة الحظيرة، أو تبادر إليها أطراف أخرى، هو كذلك أحد العوامل الأساسية المحددة لدورها التنموي الإقليمي، بالإضافة إلى المبادرات التي يمكن أن تقوم بها هذه الأطراف بمستويات أقل أهمية، بالنظر إلى الطابع الرسمي، الإجراءات الإدارية البيروقراطية أو تواضع الإمكانيات، التي تحد من حرية مبادرات الإدارة العمومية والجماعات المحلية. هذا يعبر عن التحولات التي مست نمط عمل الإدارة العمومية والجماعات المحلية على المستوى المحلي، التي أصبحت تتبنى مداخل عملية أكثر مرونة وملاءمة مع الواقع الميداني الحركي والمعقد.

من جانب آخر، تبين الملاحظات المتعلقة بدور المنظمات المجتمعية، الأفراد والفئات الاجتماعية ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، مدى أهمية النشاطات المهنية في تحديد أدوار الأطراف الإقليمية الفاعلة المنتمية إلى هذه الأصناف. حيث يرتبط تجند، انضمام وتدخل هذه

الأطراف في الواقع، بطبيعة العمليات التنموية المتعلقة بتأسيس المنطقة البحرية المحمية بالمجال البحري للحظيرة في إطار مشروع توسيع إقليم الحظيرة. هذا ما جعل أطراف على غرار فئة الصيادين، رابطة ونوادي الغوص البحري، جمعيات محلية ومتخصصين في مجال حماية الطبيعة يتجندون، ينضمون ويشاركون ضمن هذه الحركية، سواء من أجل الدفاع ،حماية وترقية مهنة الصيد البحري والمحافظة على موارد الصيد بالنسبة لفئة الصيادين، أو للقيام بنشاطات التكوين في مجال الغطس والتصوير البحريين، إدارة الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية بالنسبة للمنظمات المجتمعية والأشخاص المتخصصين في هذه المجالات.

فيما تبقى قدرة هذه الأطراف على المبادرة ضعيفة نسبيا، خاصة بالنسبة للأفراد والمنظمات المجتمعية التي ليست لديها الإمكانيات الضرورية لإقامة مبادرات إقليمية في مجال التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المعوقات البيروقراطية، حداثة نشاط وضعف خبرة بعضها. وهي العوامل التي تحد كثيرا من حرية والقدرة على المبادرة بالنسبة لهذه الأطراف، على غرار جمعية المرأة الريفية بقرية الشريعة، التي كان تأسيسها في سياق تقدم مشروع توسيع إقليم الحظيرة الوطنية تازة.

1.1.2.6. التأثير الاقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة

انطلاقا من الملاحظات الميدانية المتعلقة بتعدد واختلاف الأطراف الإقليمية الفاعلة المشاركة والمتدخلة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، يوضح الشكل 6-05 أن هذه الحركية غير منفصلة عن حركية التنمية المحلية التي تندمج فيها هذه الأطراف وتؤثر فيها. إذ يظهر تأثير الإدارة العمومية كبيرا في تشكيل هذه الحركية، بالنظر إلى تمثيل الإدارات القطاعية والمؤسسات الإدارية العمومية ضمن مختلف الأطر المحلية، على غرار اللجان القطاعية الولائية، اللجان التقنية للدوائر واللجان البلدية، التي غالبا ما يشكلها ممثلين عن الإدارة العمومية، و تتطلبها عمليات التدخل العمومي على المستوى المحلي.

على هذا المستوى، تمثل الأسباب التقنية اهم دوافع تمثيل الأطراف الإقليمية الفاعلة ومصدرا أساسيا لتأثيرها الإقليمي، خاصة بالنسبة لممثلي المؤسسات الإدارية العمومية والإدارات القطاعية الذين يعتمدون على الكفاءات، شبكة العلاقات، الإمكانيات المادية والمالية، السلطة أو المعلومات التي يتحكمون فيها، من أجل كسب رهانات إقليمية مختلفة، على غرار التأثير في القرارات المحلية، الحصول على موارد أكبر، وحتى تحقيق مصالح فئوية أو شخصية.

الشكل رقم 6-05: التمثيل الإقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة

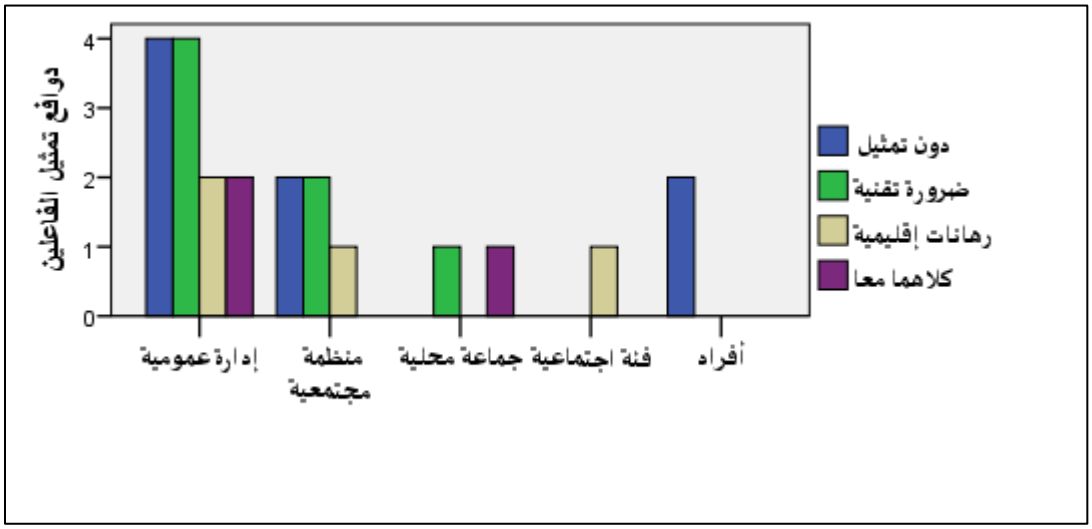

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

ضمن هذه الحركية يتزايد نسبيا التأثير الإقليمي للمنظمات المجتمعية والفئات الاجتماعية أمام التأثير التقليدي للجماعات المحلية والإدارة العمومية، حيث أصبحت هذه الأطراف تعبر عن رهانات تنموية إقليمية، على غرار المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية الأنظمة البيئية المحلية، أو إدماج التاريخ والثقافة المحليان في إطار استراتيجية التنمية الإقليمية المحلية. فقد استفادت هذه الأطراف من الانفتاح الذي تعرفه الإدارة العمومية، وحاجتها لتجنيد كل الطاقات الفاعلة من أجل المشاركة، تقديم اسهامها والتأثير ضمن النقاش حول مختلف قضايا التنمية المحلية.

الشكل رقم 6-06: مواضيع النقاش ضمن أطر التمثيل المحلية

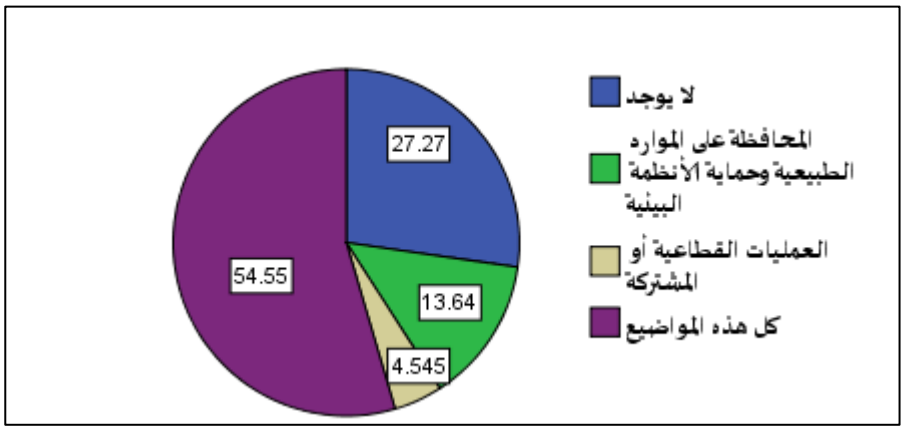

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

فحسب الشكل 6-06، يتزايد اهتمام الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة بقضايا المحافظة على الموارد الطبيعية، حماية الأنظمة البيئية وسلامة المحيط، التي تحتل 13.64% من مواضيع النقاش المحلي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأساليب وطرق العمل التي تحقق التناغم والانسجام بين اقامة النشاطات الاقتصادية، المحافظة على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية وضمان حقوق الفئات

الاجتماعية الهشة. و بالنظر إلى تعدد أبعاد المواضيع البيئية، فقد أصبح تناولها بالتوافق مع المواضيع القطاعية والمشتركة أو بين القطاعات، يشكل توجها غالبا وجديدا للنقاش الإقليمي المحلي بنسبة 50.55%، خاصة مع تقدم مشروع المحمية المنطقة البحرية بالحظيرة الوطنية تازة، الذي طرح الكثير من المواضيع الجديدة للنقاش بين الأطراف الإقليمية، على غرار إقامة نشاطات للسياحة البيئية، الصيد السياحي والزراعة السياحية... .

2.1.2.6. توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

بينما يأخذ النقاش المحلي توجها جديدا يغلب عليه تعدد ابعاد وتعقيد المواضيع التي يثيرها مفهوم استدامة عمليات التنمية المحلية، تصبح معرفة مستوى التوافق بين الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة حول توجه التنمية الريفية المستدامة للإقليم، بمثابة نقطة انطلاق اساسية في تحليل وتقييم نمط الحوكمة الاقليمية الذي تعمل من خلاله الأطراف الفاعلة على اقتراح، تصميم، تنفيذ، متابعة وتقييم حلول اشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة. حيث يوضح الشكل 6-07 الأهمية التي توليها الأطراف الفاعلة لتوجه التنمية الريفية المستدامة المندمج، بعد التوجه البيئي والسياحي على التوالي، بينما لا يتم اعتبار التوجه الزراعي سوى ذو أولوية متوسطة.

الشكل رقم 6-07: توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة

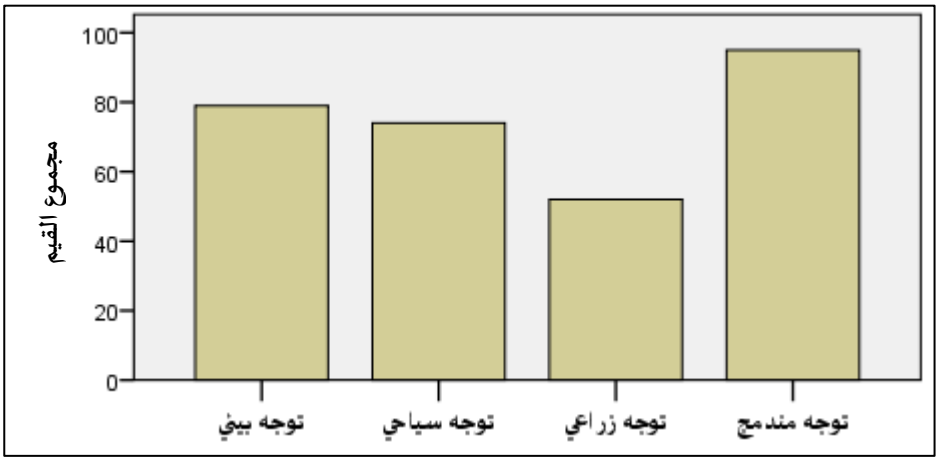

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على هذا المستوى، تؤكد المعدلات الإحصائية في الجدول 6-02 أهمية التوجه المندمج للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية، أين أخذ هذا الأخير أعلى متوسط على سلم التقييم بـ 4.32، أي نحو أولوية هامة. وبينما يمثل التوجه البيئي الأولوية الثانية بمتوسط تقييم 3.59، نحو أولوية متوسطة الأهمية، يوضح تركيز القيم في النقطة"6" بالنسبة لهذان التوجهان، أن معظم الأطراف الفاعلة تولي أهمية بالغة للتوجه المندمج والتوجه البيئي للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. ويبقى

اعتبار التوجهين السياحي والزراعي ذوا أهمية نسبية أقل، بمتوسط 3.36و 2.36، أي نحو أولوية متوسطة وأولوية ضعيفة على التوالي، مع تركيز أغلب قيم هذان التوجهان في النقطة "1"، أي توجه دون أولوية.

الجدول رقم 6-02: القيم الاحصائية لتوجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

	بيئي	سياحي	زراعي	مندمج
Mean	3.59	3.36	2.36	4.32
Mode	6	1	1	6
Std. Deviation	2.501	2.128	1.965	2.338
Variance	6.253	4.528	3.861	5.465
Minimum	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	79	74	52	95

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على الرغم من ذلك، يشير الارتفاع النسبي لمعدل الانحراف المعياري بالنسبة للتوجه المندمج، البيئي والتوجه السياحي (2.338؛2.501؛ 2.128 بالترتيب) إلى وجود تباين في أولويات الأطراف الفاعلة في تحديد التوجه الأساسي للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. حيث يبين الشكل 6-08 تباعد مزدوج لهذه الأولويات. يتمثل التباعد الأول في التباين بين أولويات الأطراف الفاعلة المنتمية إلى نفس الصنف، على غرار الإدارة العمومية، أين تتوافق أكثر المؤسسات الإدارية العمومية والإدارات القطاعية على التوجه البيئي. أي التوجه نحو فرض حماية أكبر على المواقع الطبيعية، الأنظمة البيئية، استغلال واستعمال الموارد الطبيعية. في حين تختلف هذه الأطراف في تقييمها للتوجهات السياحية، الزراعية وبالطبع المندمجة.

الشكل رقم 6-08: أولويات الأطراف الفاعلة حول توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

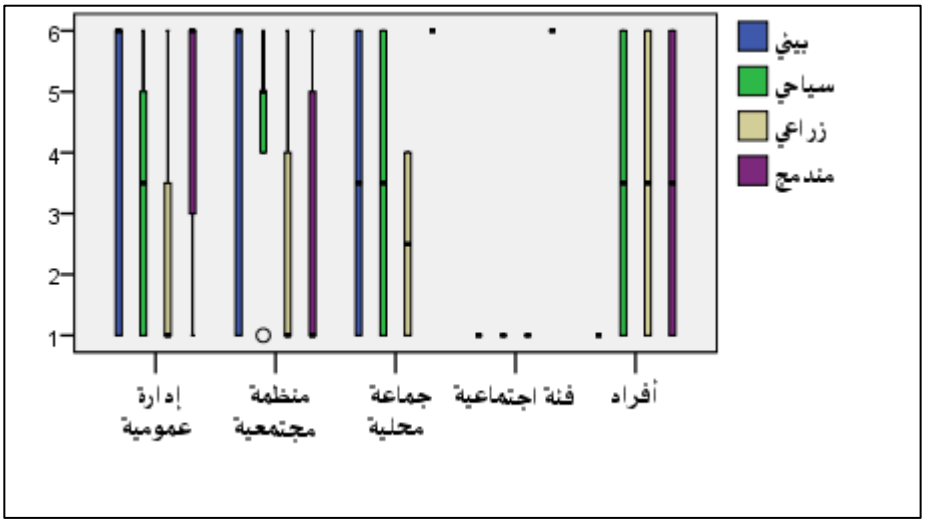

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

ويظهر هذا التباين خاصة بين القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الزراعي والسياحي من جهة، والمؤسسات الإدارية المكلفة بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، مثل إدارة الحظيرة الوطنية وإدارة الغابات من جهة أخرى. فتركز هذه الأخيرة على عمليات الحماية التي تحددها الأطر القانونية والمؤسساتية، بينما يحكم تدخل القطاعات الاقتصادية الأخرى الآليات المتعلقة بالتحفيز على الاستثمار ودعم تأسيس النشاطات الاقتصادية. هذ الشكل من التقابل تخف حدته بين الأطراف الفاعلة الإقليمية المنتمية إلى الأصناف الأخرى، سيما بالنسبة للمنظمات الاجتماعية و الجماعات المحلية، فيتم الفصل بين التوجه البيئي والتوجهات الإقتصادية والإجتماعية دون اعتبارها متعارضة، على غرار إقامة النشاطات الزراعية والسياحية وحماية الأنظمة البيئية، أو المحافظة على التنوع الحيوي والمواقع الطبيعية، التي يتم اعتبارها قابلة للتحقيق والانسجام.

أما فئتي الأفراد والفئات الاجتماعية، فنلاحظ أن هذا التقابل يتلاشى تماما، بالنظر إلى أن تجند وانضمام هذه الأطراف ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة كان من منطلقات محددة، على غرار المحافظة على الموارد الصيدية التي تمثل أساس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لفئة الصيادين، أو إقامة نشاطات سياحية جديدة من خلال استغلال التأثيرات الايجابية للأنظمة البيئية والتنوع الحيوي، كالرياضات الترفيهية والاستكشافية في المناطق المحمية بالنسبة للمتخصصين الهواة والمحترفين في النوادي الرياضية.

أما المستوى الثاني من غياب التوافق حول توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، فيتعلق باختلاف مستوى الأولويات الأساسية بين الأصناف المختلفة لهذه الأطراف، الذي يظهر بوضوح بين الأطراف المنتمية إلى الإدارة العمومية، المنظمات المجتمعية والجماعات المحلية. ففي حين يمثل التوجه البيئي أولوية ذات أهمية بالغة بالنسبة لكل هذه الأطراف، يتباين تقييم هذه الأخيرة لأولوية التوجهات الأخرى، سيما بالنسبة للتوجه السياحي الذي يمثل أولوية أساسية بالنسبة للجماعات المحلية والأفراد، بينما لا يبلغ هذا المستوى من الأولية بالنسبة للمنظمات المجتمعية والإدارة العمومية. هذا ما ينعكس كذلك في اختلاف تقييم أولوية التوجه المندمج بين أصناف الأطراف الفاعلة، خاصة بين الإدارة العمومية التي ينتمي إليها أغلب الفاعلين الإقليميين، والأطراف الأخرى، كالأفراد، الفئات الاجتماعية والجماعات المحلية التي تعتبر التوجه المندمج ذو أولوية بالغة الأهمية.

من أجل تقديم صورة أكثر اكتمالا لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، انطلاقا من أولويات الأطراف الفاعلة الإقليمية حول التوجه الأساسي لهذه الحركية، يبين الشكل 6-09 وجود

مجموعتين أساسيتين من الأطراف الفاعلة"م1" و "م2"، يشكل عدم التوافق حول أولوية توجه التنمية الريفية المستدامة عاملا محددا للتفاعلات بينهما.

الشكل رقم6-09: حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة حسب اولويات الأطراف الفاعلة

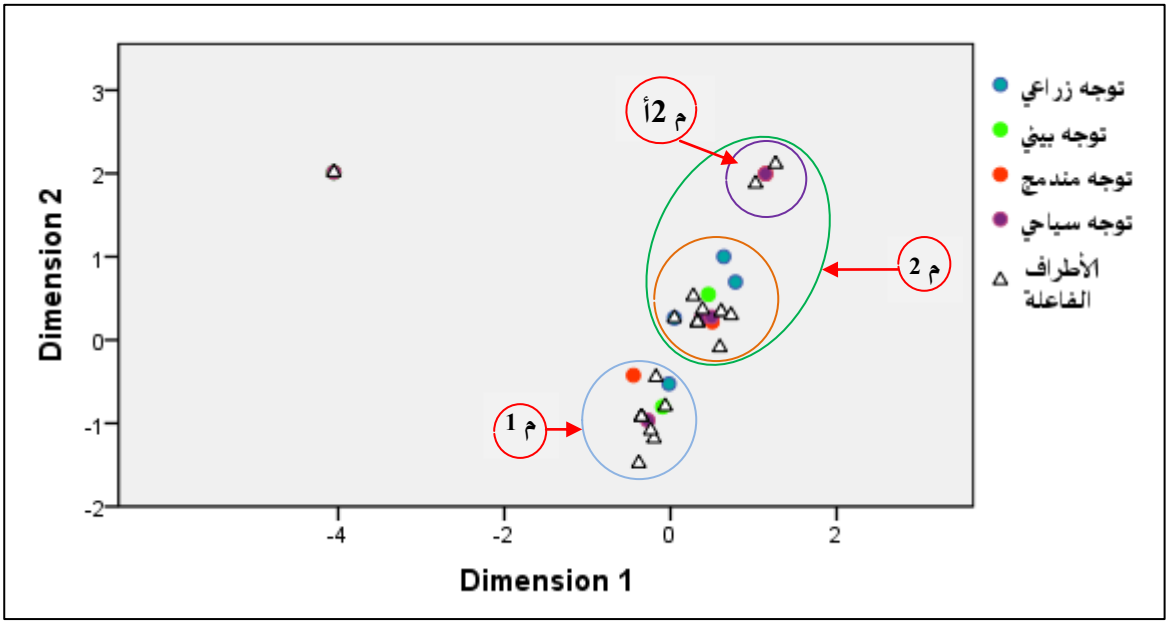

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

تمثل المجموعة الأولى(م1) الأطراف الإقليمية الفاعلة التي تركز على التوجه البيئي وتعتبر أن تبني توجهات أخرى، على غرار التوجه الزراعي والسياحي، يجب أن يكون محققا لشروط الحماية والمحافظة بشكل أساسي. أي أن تأسيس أي نشاط زراعي أو سياحي يجب أن يكون فقط من وجهة نظر بيئية، ودون اعتبار أو باعتبار ثانوي، للعوامل الأخرى، سيما الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية أو التاريخية. هذه الرؤية تجعل من الأطراف المنتمية لهذه المجموعة لا تولي أولوية ذات أهمية كبيرة للتوجه المندمج، السياحي والزراعي سوى بمستويات ضعيفة، ما يجعلها في تعارض مع الأطراف الفاعلة المشكلة للمجموعة الثانية (م2) التي تركز على إيلاء الأهمية الكبيرة للتوجه المندمج، أي اعتبار مختلف التوجهات ذات أهمية بالغة أو كبيرة في نفس الوقت. ضمن هذه المجموعة يتم اعتبار الأولوية البيئية ذات أهمية بالغة، يعتمد تحقيقها على عمليات تثمين واستغلال تحقق قواعد الحماية والمحافظة، سواء كانت عمليات تتعلق بتأسيس نشاطات زراعية أو سياحية، لكنها كذلك تأخذ في الاعتبار بنفس القدر من الأهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية...، ما يجعلها عمليات مندمجة. هذه الرؤية تعبر عنها مجموعة فرعية (م2أ) من الأطراف الفاعلة بوضوح وتحديد أدق، من خلال إعتبار التوجه السياحي الأكثر ملاءمة لتحقيق اندماج التنمية الريفية المستدامة.

هذه الازدواجية في عدم توافق الأطراف الفاعلة حول توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، هي تعبير عن وجود تيارين أساسيين يميزان الحركية الإقليمية المحلية. يمثل التيار الأول

الأطراف الإقليمية الفاعلة المتمسكة بالرؤية التقليدية للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من خلال الحماية ومقاومة التحولات الجارية ضمن حركية التنمية الإقليمية، لا سيما مقاومة تحول نمط التدخل العمومي والتوجه نحو ادماج القضايا البيئية ضمن الرهانات الإقليمية الأساسية، على غرار القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والتاريخية. أما التيار الثاني فتقوده نخبة قليلة من الأطراف الفاعلة، تشكل قوة دافعة نحو مواجهة تحديات التنمية الإقليمية المستدامة، التي يفرضها العمل من أجل بناء اقتصاد محلي مندمج ومتنوع، وتستجيب لضرورة اعتبار الخصوصية الاقليمية المحلية.

2.2.6. خصوصية الإقليم ورهانات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة

بعدما رأينا أن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة تأخذ توجها أكثر اندماجا حسب وجهة نظر الأطراف الاقليمية الفاعلة بها، أي نحو اعتبار أكثر للخصوصية المحلية، سنعمل من خلال تحليل اعتبار هذه الأطراف لمكونات هذه الخصوصية، التحولات التي تعرفها السياسة العمومية في هذا المجال، الضغوطات الممارسة على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية بإقليم الحظيرة، من أجل توضيح الرهانات الإقليمية التي تنطوي عليها هذه الحركية وتتفاعل حولها الأطراف الفاعلة.

1.2.2.6. خصوصية الحظيرة الوطنية تازة

يبين الشكل 6-10 أن تقييم الأطراف الفاعلة لخصوصية إقليم الحظيرة الوطنية تازة يأخذ ثلاثة مستويات أساسية. المستوى الأكبر من الأهمية توليه الأطراف الفاعلة للخصوصية الطبيعية، فتعمل هذه على وضع المكونات الطبيعية في مركز العمليات التنموية، لاسيما حماية والمحافظة على الأنواع الحيوانية والنباتية الأصلية النادرة أو المهددة بالانقراض، المواقع الطبيعية الفريدة، الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية البرية والبحرية. ورغم الأهمية الإقتصادية لمخزون الموارد الطبيعية والجاذبية السياحية اللتان تميزان إقليم الحظيرة الوطنية تازة، كخشب الزان والفلين، النباتات الطبية، المواقع السياحية، المنتجات المحلية الزراعية وموارد الصيد البحري، إلا أن تقدير الأطراف الفاعلة للخصوصية الاقتصادية بإقليم الحظيرة لا يتعدى الأهمية المتوسطة.

أما تقدير هذه الأطراف للخصوصية الاجتماعية، الثقافية و التاريخية، فهو بمستوى أهمية ضعيفة. أي أن الأطراف الفاعلة لا تعتمد على عمليات تنموية لتحديد وتثمين الموروث الاجتماعي، الثقافي و التاريخي المحلي، سيما ادماج القيم الاجتماعية والرمزية المحلية المرتبطة بالمواقع الطبيعية وبعض الأنواع الحية النباتية والحيوانية الأصلية ضمن عمليات المحافظة والحماية، كما هو الشأن بالنسبة لتاريخ المهن، الحرف والصناعات المحلية. خاصة ما تمثله نشاطات الصيد البحري وصناعة الخشب، التي شكلت عبر

مراحل تاريخية مختلفة، إضافة إلى دورها الإقتصادي والاجتماعي، قنوات للتبادل الثقافي، الانفتاح والاندماج الإقليمي، الوطني والدولي.

الشكل رقم 6-10: تقييم الأطراف الإقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية تازة

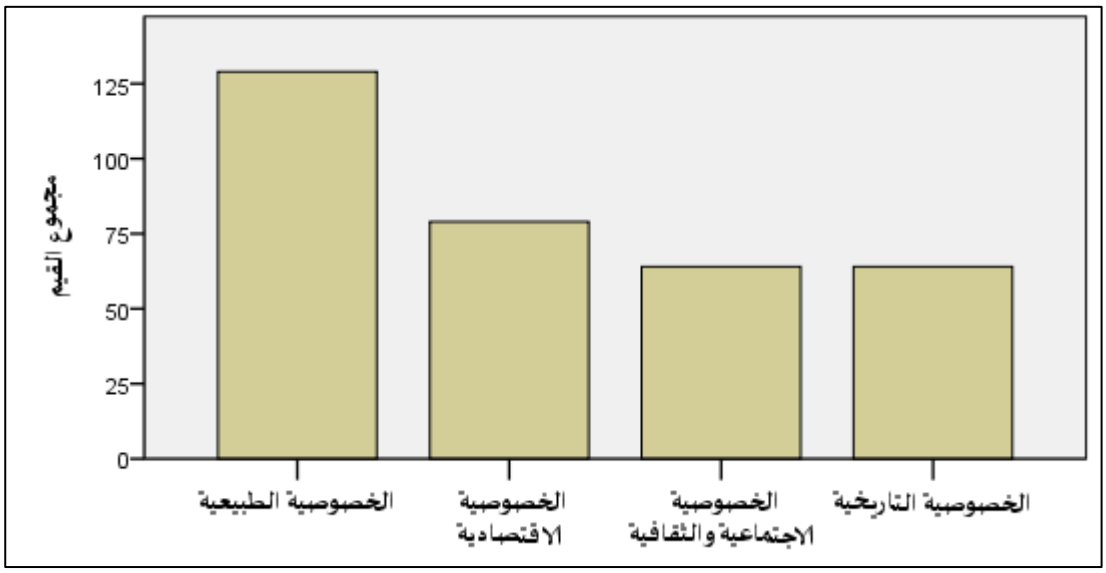

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفي حين تؤشر الملاحظات المتعلقة بتقييم الخصوصية الطبيعية للحظيرة الوطنية تازة إلى وجود توافق بين الأطراف الفاعلة حول الرهانات الإقليمية التي تمثلها المحافظة على الموروث الطبيعي والحيوي بالحظيرة، فإن تقييم الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والتاريخية بمستوى أهمية متوسطة وضعيفة، يشير إلى وجود اختلال أساسي في صيرورة الحوكمة الإقليمية التي تعمل من خلالها الأطراف الإقليمية الفاعلة لدفع مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية.

إذ يوضح الجدول 6-03 أن أعلى قيمة لمؤشر الانحراف المعياري بـ 2.085 تتعلق بتقييم الخصوصية الإقتصادية، أي أن الجوانب الاقتصادية لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة هي ما يشكل محورا لتباين مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة. وبينما تتركز أغلب قيم الخصوصية الاقتصادية في النقطة"1"، على غرار الخصوصية الاجتماعية والثقافية، والخصوصية التاريخية، يرتفع متوسط هذه القيم إلى النقطة "4" بالنسبة للخصوصية الاقتصادية ويقارب النقطة "3" فقط بالنسبة للعوامل الأخرى. هذا يعني أن العوامل الاقتصادية، سيما المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية، ترقية المنتجات المحلية وتثمين الخدمات البيئية هي ما يشكل رهانات أساسية لدى بعض الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، الدين يدفعون نحو جعل هذه العوامل أحد المحاور الأساسية لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، فيما يعمل البعض الأخر من هذه الأطراف من أجل التركيز فقط على الرهانات البيئية

.

الجدول رقم 6-03: المعدلات الاحصائية لتقييم خصوصية إقليم الحظيرة الوطنية تازة

	الخصوصية الطبيعية	الخصوصية الاقتصادية	الخصوصية الاجتماعية والثقافية	الخصوصية التاريخية
Mean	5.86	3.59	2.91	2.91
Mode	6	1	1	1
Std. Deviation	.351	2.085	1.998	1.900
Variance	.123	4.348	3.991	3.610
Minimum	5	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	129	79	64	64

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

هذا التباعد بين في اعتبار وتقييم خصوصية الحظيرة الوطنية تازة، يتعلق من جهة بالأطراف المنتمية إلى نفس الصنف، وبين أصناف هذه الأطراف من جهة ثانية. حيث يوضح الشكل 6-11 أنه بخلاف الخصوصية الطبيعية للحظيرة التي توجد أغلب القيم حولها بين النقطتين 5 و6، سواء داخل الصنف الواحد أو بين الأصناف المختلفة للأطراف الفاعلة، يزداد ويختلف مدى تشتت هذه القيم داخل الصنف الواحد لهذه الأطراف بالنسبة للعوامل الأخرى.

الشكل رقم 6-11: مستوى اعتبار الأطراف الإقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية تازة

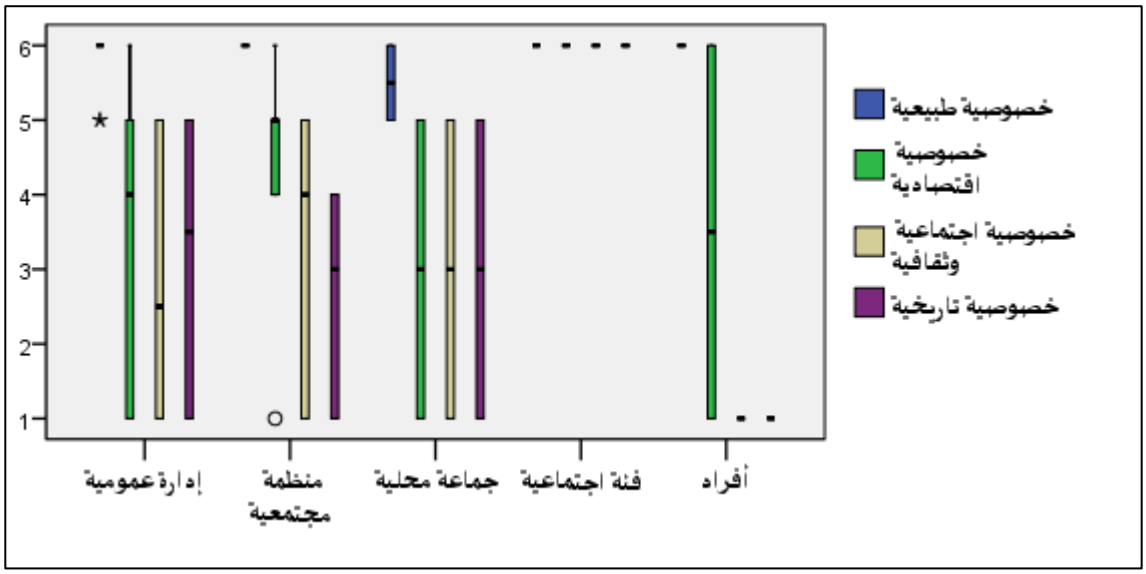

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على هذا المستوى، يظهر بوضوح الفرق في اعتبار الخصوصية الاقتصادية بين الأطراف الإقليمية الممثلة للإدارة العمومية، إذ توجد أغلب القيم بين النقطتين 1و4. أي أن هذه الأطراف منقسمة إلى مجموعتين أساسيتين، الأولى لا يتعدى اعتبارها لخصوصية الحظيرة الاقتصادية المستوى المتوسط من الاهمية، أما المجموعة الثانية فتضم الأطراف التي تعتبر هذه الخصوصية من مهمة إلى بالغة الأهمية. وباستثناء صنفي "فئة اجتماعية و أفراد" التي ينسجم ضمنها تقييم خصوصية الحظيرة الوطنية تازة،

بالنظر إلى قلة عدد الأطراف الممثلة لهما، تبقى هذه الملاحظة صحيحة بالنسبة لأصناف الأطراف الفاعلة الأخرى، سواء على مستوى تقييم اعتبار الخصوصية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية و التاريخية.

بغض النظر عن تأكيد استقطاب الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة إلى مجموعتين أساسيتين متفاعلتين حول الرهانات التي تمثلها الخصوصية المحلية، على غرار ذلك حول توجه حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، فإن تحليل مدى اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة لمختلف مكونات الخصوصية المحلية، يشير إلى أهمية الرهانات التي تمثلها الخصوصية الطبيعية بالنسبة لكل الأطراف الفاعلة. وفيما يشكل العمل من أجل ترقية والمحافظة على الموروث الطبيعي بالحظيرة الوطنية تازة، محورا أساسيا لاستقطاب الأطراف الإقليمية الفاعلة، تبرز العوامل الاقتصادية التي تستدعيها عمليات المحافظة على هذا الموروث وترقيته، كرهانات أساسية لبعض الأطراف. بينما تبقى العوامل الاجتماعية، الثقافية والتاريخية هامشية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة.

2.2.2.6. تطور السياسة العمومية

تمثل التحولات في أطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي التي توفرها السياسات العمومية على مستوى الفضاء الريفي، أحد العوامل الأساسية في اعتبار الخصوصية المحلية والتكفل بتعقيد واقع الاقاليم الريفية، ما يجعل من التطورات التي تعرفها هذه السياسات بمثابة رهانات جديدة ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة. في هذا السياق، يوضح الشكل 6-12 أن أكثر من 77% من الأطراف الفاعلة الذين تمت مقابلتهم بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، يعتبرون أن السياسات العمومية المتعلقة بالتدخل على مستوى الفضاء الريفي والمجالات المحمية على وجه التحديد، تعرف تحولات أساسية، مقابل22.73% أجابوا بعدم وجود أي تحول.

الشكل رقم 6-12: عوامل تطور السياسة العمومية في مجال التنمية الريفية المستدامة

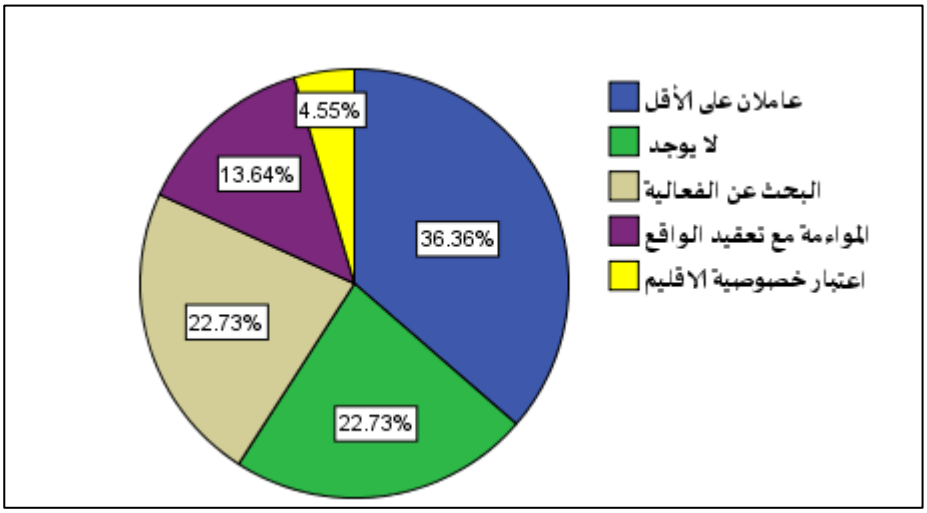

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من بين الأطراف التي تقر بوجود تحولات في السياسات العمومية، عبر22.73% منهم أن ذلك يهدف إلى تحقيق فعالية التدخل العمومي، بينما قدر13.64%و4.55% من هذه الأطراف أن التحول في أطر وأساليب التدخل العمومي على مستوى الفضاء الريفي يتعلق على التوالي، بمواءمة هذه الأخيرة مع تعقيد الواقع المحلي واعتبار الخصوصية المحلية. كما مثلت الاجابات التي شملت عاملين على الأقل من العوامل السابقة 36.36%.

إذا كانت الملاحظات الخاصة باعتبار وجود تحولات أساسية في أطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي بالنسبة لأغلبية الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، فذلك يعود حسبهم إلى الأجهزة المؤسساتية والأطر التشريعية التي جاءت لإحداث هذه التحولات، سيما التركيز على ادماج السكان واعتبارهم فاعلين أساسيين كشرط مسبق لنجاح أية سياسة. على هذا المستوى، يكون اعتبار السكان من خلال انشاء لجان خاصة لمشاركة وانضمام مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة، أين تكون حاجات السكان في مركز اهتمام أية عملية تنموية. كما يكون التوجه نحو ادماج واعتبار الخصوصية المحلية بالاعتماد على التأطير المؤسساتي والتشريعي للنشاطات الاقتصادية الجديدة، دعم الكفاءات المحلية واعتبار الموروث المعرفي، المهني والحرفي المحلي. فيما تقتضي فعالية و مواءمة التدخل العمومي، تبني والتحكم في أساليب وأدوات العمل الجماعي.

من هذا المنطلق، يشكل اعتبار غياب أي شكل من أشكال تحول السياسات العمومية بنسبة 22.73%، مؤشرا على طبيعة التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة. حيث تعمل مجموعة هذه الأطراف على مقاومة التحولات الجارية، لا سيما على مستوى أساليب وأدوات العمل الجديدة، سواء تعلق ذلك بما تفرضه هذه الأخيرة من تحديات جديدة، أو أنها لا تعبر عن رهانات خاصة لدى أطراف هذه المجموعة. هذه الملاحظة، كما يوضحه الشكل 6-13، لها دلالة أقوى بالنسبة للأطراف الاقليمية الممثلة للإدارة العمومية، ليس فقط لأن الادارة العمومية هي الأكثر تمثيلا، ولكن أيضا لكون استقطاب الأطراف الاقليمية في هذا الصنف حول تطور السياسة العمومية، هو الأكثر مساهمة في تكوين المجموعة التي تعبر عن موقف مقاوم للتحولات في نمط التدخل العمومي على مستوى الفضاء الريفي.

في المقابل، تمثل الادارة العمومية المعني الأول بتبني والتحكم في الأطر، الأساليب والأدوات الجديدة، التي تجسد تحول نمط التدخل العمومي وتطور السياسات العمومية. على هذا المستوى، تتأكد أكثر خاصية استقطاب الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن مجموعتين أساسيتين تميزان صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة. تتقابل مواقف هاتان المجموعتان حول تحول نمط التدخل العمومي

الذي يثيره تطور السياسات العمومية. ما يعني غياب توافق الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة حول تحديد وتقييم الرهانات والتحديات التي يفرضها العمل وفق نمط التدخل العمومي الذي يأخذ في الاعتبار الخصوصية المحلية، تحقيق الفعالية، المواءمة مع تعقيد الواقع الاقليمي المحلي، إلى غاية تلبية الالتزامات الدولية في مجال التنمية الريفية المستدامة.

الشكل رقم 6-13: مواقف الأطراف الفاعلة الاقليمية حول جوانب تطور السياسة العمومية

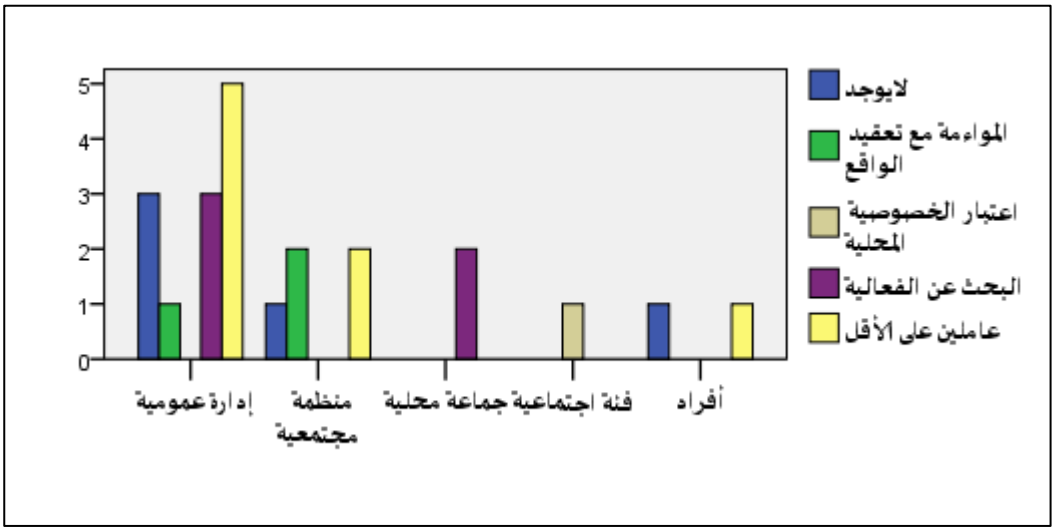

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

3.2.2.6. الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

لقد رأينا فيما سبق أن مسار التدهور بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، هو نتيجة لتداخل العديد من العوامل التي انعكست في ظهور واستمرار مجموعة من الضغوطات. من هنا، يشكل تحديد طبيعة ومستوى هذه الأخيرة أهمية أساسية ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية، التي تعمل من خلالها الأطراف الاقليمية على صياغة وتنفيذ الحلول الملائمة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة. حيث يوضح الشكل 6- 14 أن الضغوطات الناشئة عن استغلال الموارد الطبيعية بالحظيرة الطبيعية، هو المكون الأساسي لمسار التدهور بالحظيرة الوطنية تازة. ويتعلق ذلك خاصة باستغلال الأنواع الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة بالانقراض. فعلى الرغم من ادراج عدة أنواع منها على لوائح الأنواع المحمية أو المهددة، سوى أن عمليات استغلالها غالبا ما تتم خارج الأطر القانونية والمؤسساتية التي تبقى في الكثير من الأحيان دون فعالية. وفيما تنطبق هذه الملاحظات على الأنواع البرية والبحرية على حد سواء، تشكل نشاطات الصيد البحري أحد أوجه هذه الضغوطات على موارد الصيد.

إذ يشكل التزايد المستمر وغير المراقب لهذه النشاطات واعتمادها أكثر فأكثر على أدوات متطورة وغير تقليدية، بمثابة تهديد أساسي لقدرة تجدد مخزون موارد الصيد و توازن الأنظمة البيئة الساحلية في نفس الوقت. فحسب ممثل فئة الصيادين، وفي غياب تشخيص دقيق وشامل لمخزون موارد الصيد

وحالة الأنظمة البيئية الساحلية، تتعاظم هذه التهديدات عندما تتفاعل مع التغيرات المناخية المحسوسة، التلوث الصناعي لمياه الوديان والسواحل وبناء السدود، ما أثر بشكل أساسي على مصبات الوديان باعتبارها أنظمة بيئية حيوية لتكاثر العديد من أنواع الأسماك، من جراء ارتفاع ملوحة وحرارة مياه البحر.

الشكل رقم 6-14: طبيعة الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

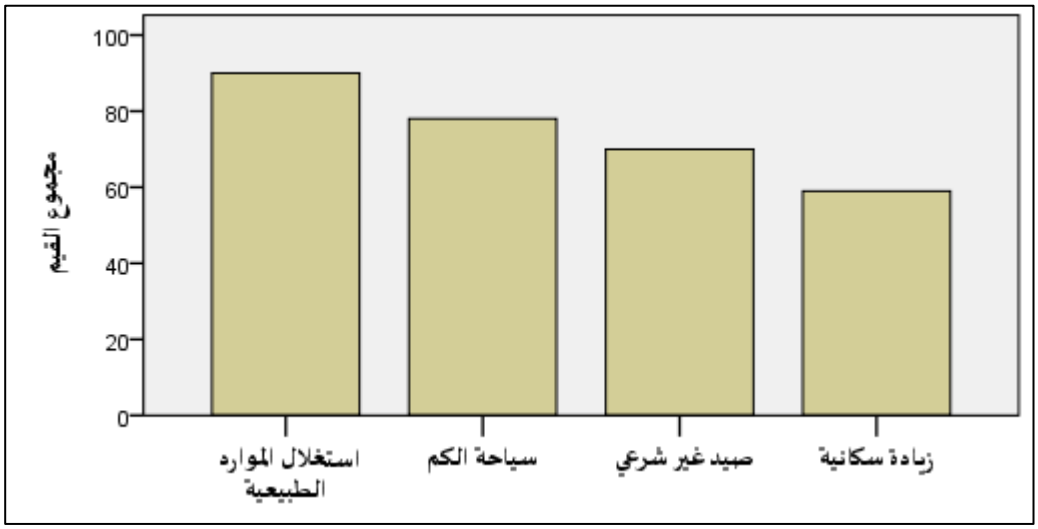

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبينما تعتبر الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة أن مسار التدهور الذي يشكله استمرار هذه الضغوطات قد أصبح غير قابل للعكس، تمثل سياحة الكم عاملا أساسيا في تعميق هذا المسار، لا سيما من خلال الأثار المدمرة التي تخلفها على المواقع والموارد الطبيعية. فالأعداد الكبيرة للسياح التي تجتاح أماكن وجود هذه الأخيرة، وفي ظل ضعف أو غياب عمليات استقبال، توجيه، تنظيم ومراقبة أفواج السياح، لا يجدون ما يقيدهم للالتزام بسلوكات محددة في تعاملهم مع المحيط الطبيعي و الحيوي. خاصة ما يتعلق بإطعام الحيوانات البرية، التسبب في اندلاع حرائق الغابات، تخريب الغطاء النباتي، رمي المخلفات الغذائية والصلبة في الطبيعة وإطعام الحيوانات البرية. هذا ما جعل سياحة الكم أحد مكونات اشكالية التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة، حيث تحول تأثيراتها السلبية البيئية، الاجتماعية والاقتصادية دون تأسيس نشاطات سياحية مبتكرة، على غرار السياحة البيئية التي يبقى التطرق إليها منفصلا عن الواقع، ولم يتمكن من تجاوز إطار المفاهيم النظرية إلى تجسيد هذه الأخيرة في شكل منتجات خدمية ضمن سوق واضحة المعالم.

هذا ما جعل تأثيرات ضغوط أخرى، مثل الصيد غير الشرعي وعدم توازن كثافة وتركيز السكان، بمثابة مضاعفات لوتيرة مسار التدهور بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، بالنظر إلى التأثيرات المتبادلة لها مع عوامل الضغط الأخرى. سواء تعلق ذلك بمخزون وقدرة تجدد الموارد الطبيعية أو توازن الأنظمة البيئة البرية و

البحرية. وبغض النظر عن مدى شمولية ودقة تقييم الأطراف الإقليمية الفاعلة لطبيعة ومستوى الضغوطات الممارسة بالحظيرة الوطنية تازة، تبقى هذه الملاحظات ذات أهمية كبيرة في تحليل مدى فعالية صيرورة الحوكمة الاقليمية في تحديد مكونات اشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

على هذا الصعيد، يبين الجدول 6-04 أن كل العوامل المشكلة للضغوط الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة أخذت قيما بين النقطتين "1" و"6". أي أنه يوجد من بين الأطراف الاقليمية الفاعلة من يعتبر أن هذه العوامل غير موجودة بالحظيرة الوطنية تماما. في المقابل، هناك من يعتبر أن نفس هذه العوامل لها تأثير كبير جدا. هذه الملاحظة تتعزز أكثر من خلال مقارنة تركيز قيم العوامل المشكلة للضغوط بإقليم الحظيرة. حيث يأخذ عاملا استغلال الموارد الطبيعية وسياحة الكم معظم القيم في النقطة "6"، أي أن لهذه العوامل تأثيرات كبيرة جدا، بينما يأخذ عاملا الكثافة السكانية والصيد غير الشرعي أغلب القيم في النقطة "1"، التي تعني أن هذه العوامل ليس لها وجود بالحظيرة الوطنية تازة.

الجدول رقم 6-04: المعدلات الاحصائية لتقييم الضغوط بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

	استغلال الموارد الطبيعية	سياحة الكم	صيد غير شرعي	كثافة سكانية
Mean	4.09	3.55	3.18	2.68
Mode	6	6	1	1
Std. Deviation	2.091	2.241	2.174	1.937
Variance	4.372	5.022	4.727	3.751
Minimum	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	90	78	70	59

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

تعبر هذه النتائج ليس فقط عن عدم توافق الأطراف الاقليمية الفاعلة حول طبيعة ومستوى الضغوطات الممارسة بالحظيرة الوطنية تازة، بل عن تناقض وتباعد في اعتبار وتقييم تأثيرات هذه العوامل بين الأطراف الاقليمية الفاعلة. فبالنظر إلى الارتباط الكبير والتأثيرات المتبادلة بين هذه الأخيرة، على غرار الصيد غير الشرعي الذي يؤثر بشكل أساسي على استغلال الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئة البرية والبحرية، خاصة من خلال استعمال أساليب وأدوات صيد غير قانونية، كالمتفجرات لصيد الأسماك أو استعمال مواد سامة من أجل صيد أو القضاء على الحيوانات البرية. كما يرتبط تركيز وارتفاع الكثافة السكانية بتدهور المواقع والمناظر الطبيعية التي تستقطب أفواج السياح الكبيرة، على غرار الشواطئ، الغابات، الكهوف العجيبة، الجزر، المجاري والينابيع المائية...، كما يمكن أن ينجم عن انخفاض الكثافة السكانية وضعف الحيوية الاجتماعية تأثيرات سلبية على المحيط الطبيعي. حيث أدى ذلك على مستوى المجال الجبلي والغابي خاصة، إلى زيادة الضغط على بعض الأنواع النباتية والحيوانية النادرة أو المهددة

بخطر الانقراض، من جراء عمليات الاستغلال الجشعة والعشوائية والصيد غير الشرعي، التي يصبح القيام بها أو التستر عليها أكثر سهولة.

هذا التباعد في اعتبار وتقييم الضغوط الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، يؤكده من جانب آخر ، الارتفاع النسبي لمعدلات الانحراف المعياري لتقييم عوامل استغلال الموارد الطبيعية، سياحة الكم والصيد غير الشرعي (2.091؛ 2.241؛ 2.174 على التوالي). حيث تشكل سياحة الكم، كما يوضحه الشكل 6-15، العامل الذي تتباعد حوله مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة، ما يعبر عن أهمية النشاطات السياحية بالنسبة للكثير من الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، سواء باعتبارها محورا أساسيا ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة، أو على اعتبار الضغوطات التي تنشأ من عدم ملاءمة النموذج السياحي الحالي لمتطلبات المحافظة على الموارد الطبيعية، تثمينها وترقيتها، حماية الأنظمة البيئية الهشة، أو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والفعالية الاقتصادية.

الشكل رقم 6-15: مستويات الضغوط الناتجة عن سياحة الكم بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

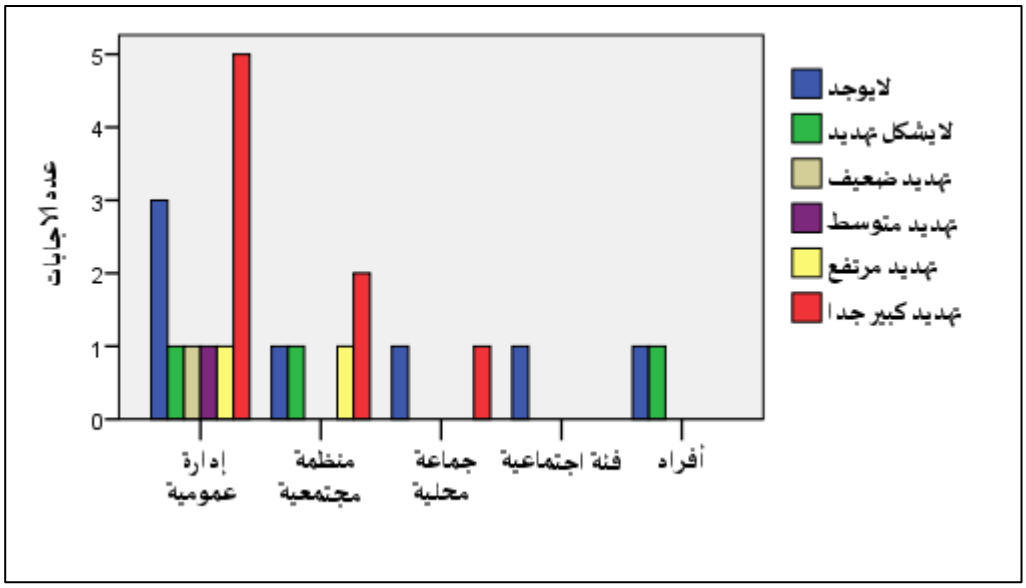

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وإذ تؤكد هذه الملاحظات استقطاب الأطراف الاقليمية الفاعلة الذي أشرنا إليه أعلاه، فأنها تشير على هذا المستوى، إلى أن صيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية لم تتضمن تشخيصا دقيقا وشاملا لإشكالية التنمية الريفية المستدامة، كإحدى المراحل الأساسية لمسار التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، ما يمثل حلقة هشة في هذا المسار واختلالا أخر في عمليات الحوكمة الاقليمية المحلية، على اعتبار أنها لم تحقق توافق الأطراف الاقليمية الفاعلة حول طبيعة ومستويات التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تشكل محاور أساسية لعمل هذه الأطراف جماعيا.

4.2.2.6. رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

يبين الشكل رقم 6-16 أن الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، تعتبر أن أهم الرهانات التي يجب العمل على كسبها من أجل دفع مسار التنمية الريفية المستدامة نحو رفع تحديات وقف مسار التدهور بإقليم الحظيرة، هي النجاح في تحقيق التجنيد الاجتماعي. فقد اعتبر 27.17% من هذه الأطراف، أن ادماج السكان وتجنيدهم هو أهم أوجه كسب هذا الرهان، سيما من خلال اقناعهم بأهمية عمليات ومشاريع التنمية المستدامة ووقوفهم على مدى فعاليتها. حيث يكون انضمامهم إلى هذه الأخيرة بناء على وجود مصلحة مشتركة لمختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة، وليس من أجل كسب رهانات خاصة ببعضهم فقط. هذا ما يجعل من توفر معارف وكفاءات خاصة بتثمين الموروث الطبيعي، الثقافي والمعرفي المحلي أساسيا في ضمان انضمام السكان ومختلف الأطراف الإقليمية. كما يصبح تمكين السكان من الهياكل القاعدية والخدمات الأساسية أحد محاور هذا المسار.

الشكل رقم 6-16: رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

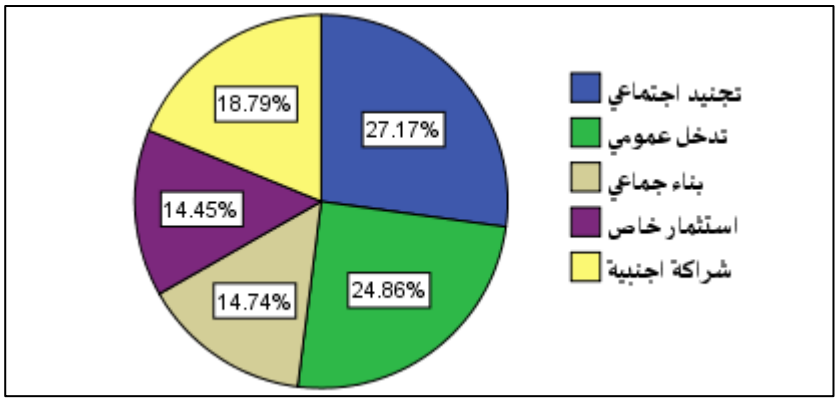

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

أما 24.86% من الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، فيقدرون أن التدخل بالاعتماد على البرامج التنموية العمومية هو أساس تحقيق تنمية ريفية مستدامة بإقليم الحظيرة، التي تضمن اندماج، انفتاح وتطور الاقليم من خلال المحافظة على البيئة، تثمين الثقافة والتاريخ المحليين ودعم السكان في المناطق الجبلية خاصة. من ناحية أخرى، تمثل الشراكة الأجنبية إحدى المرتكزات بالنسبة لـ 18.79% من هذه الأطراف، إذ تمكن حسب توضيحات بعضهم، من تمويل عمليات التنمية الريفية المستدامة، الاستفادة من كفاءات ومهارات التسيير، والبناء على أساس الخبرات والتجارب الناجحة، على غرار تبني والتحكم في أساليب حماية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي، التي يندمج فيها السكان من خلال النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي يقومون بها، أو التي يعملون على تأسيسها وترقيتها.

وفيما لا يتم اعتبار البناء الجماعي والاستثمار الخاص رهانات أساسية، سوى لدى 14.74% و14.45% على التوالي، يتضح مدى اختلال صيرورة الحوكمة الاقليمية على هذا المستوى. فغياب أطراف فاعلة تمثل

المؤسسات الخاصة يجعل الرهان على الاستثمار الخاص ضعيفا بين الأطراف الاقليمية الفاعلة التي تنتمي غالبيتها إلى الإدارة العمومية. ما يحول دون اضفاء حركية تجديد وابتكار على مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، سيما العمل على تأسيس نشاطات سياحية جديدة تلبي شروط المحافظة على الموارد السياحية، سلامة الأنظمة البيئية وتجسد مفهوم السياحة البيئية. هذا ما يجعل من ناحية أخرى، الرهان على البناء الجماعي أضعف، بالنظر إلى غياب رؤية موحدة للأطراف المنضمة والمجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، انطلاقا من التوافق حول اعتبار الخصوصية المحلية، إلى غاية تحديد رهانات التنمية الريفية المستدامة لإقليم الحظيرة.

إن ضعف رهان الأطراف الاقليمية الفاعلة على الاستثمار الخاص والبناء الجماعي ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية، هو مؤشر قوي على توجه أحادي المنطق لهذه الحركية، لا يرتبط بالضرورة بغالبية الأطراف. إذ يوضح الجدول6-05 أنه رغم تركيز معظم قيم رهان التجنيد الاجتماعي والبرامج العمومية في النقطتين "6" و"5" على التوالي، فإن تقييم أهمية هذان العاملان يأخذ كل القيم على السلم المعتمد، فيما تتغير هذه القيم بانحراف معياري 2.097 عن المتوسط. أي أن الأطراف الاقليمية الفاعلة غير متفقة حول أهمية هذه الرهانات، و هناك مجموعة مؤثرة تركز على الرهانات التي تتلاءم مع أهدافها.

الجدول رقم 6-05: المعدلات الاحصائية لتقييم رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

	تجنيد اجتماعي	برامج عمومية	بناء جماعي	استثمار خاص	شراكة اجنبية
Mean	4.27	3.91	2.32	2.27	2.95
Mode	6	5	1	1	1
Std. Deviation	2.097	2.091	2.033	1.751	2.278
Variance	4.398	4.372	4.132	3.065	5.188
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6	6
Sum	94	86	51	50	65

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

هذه الملاحظة تتعزز أكثر بالنظر إلى مستوى التشتت في تقييم العوامل الأخرى كذلك، على غرار البناء الجماعي والشراكة الأجنبية. فرغم تركيز قيم هذه العوامل في النقطة "1" بمستوى دون أي اعتبار، إلا أن هذه العوامل تأخذ قيما على مدى السلم المعتمد بمعدل انحراف معياري مرتفع نسبيا، خاصة فيما يتعلق بالشراكة الأجنبية، أين يصل إلى أعلى مستوى بـ 2.278. ما يعني أن مجال الاختلاف بين الأطراف الاقليمية الفاعلة واسع، سواء كان ذلك في تحديد الرهانات الأساسية أو غير الأساسية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة.

حسب الشكل 6-17، فرغم اعتبار التجنيد الإجتماعي والبرامج العمومية رهانا أساسيا ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، بالنسبة لعدة أطراف فاعلة من الأصناف المختلفة لهذه الأخيرة، إلا أن ذلك أبعد من أن يكون توافقا ناتجا عن تقييم جماعي لهذه الرهانات. إذ نلاحظ أن القيم التي يأخذها التجنيد الاجتماعي مثلا، تتوزع على كامل سلم التقييم بالنسبة للإدارة العمومية والمنظمات الاجتماعية، لكن ذلك يختلف بالنسبة لباقي أصناف الأطراف الفاعلة الأخرى. و رغم اعتبار عدم تجانس وتوازن مجموعة الأطراف الإقليمية الفاعلة من حيث عدد الأطراف الممثلة لكل صنف، إلا أن تقييم هذا العامل على مستوى كل صنف من الأطراف الفاعلة، يبين وجود هذا التباين بغض النظر عن عدد الأطراف. فتتوزع هذه القيم بالنسبة للإدارة العمومية والمنظمات المجتمعية على مدى سلم التقييم، وتتركز بين النقطتين "3" و"5" في صنف الادارة العمومية، وبين النقطتين"2" و"5" في صنف المنظمات المجتمعية. ما يعبر عن غياب عمليات جماعية ضمن صيرورة للحوكمة الاقليمية لبحث وتقييم العوامل التي يمكن أن تشكل رهانات أساسية، تعمل الأطراف الاقليمية جماعيا من أجل كسبها.

الشكل رقم 6-17: تقييم الأطراف الفاعلة لرهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

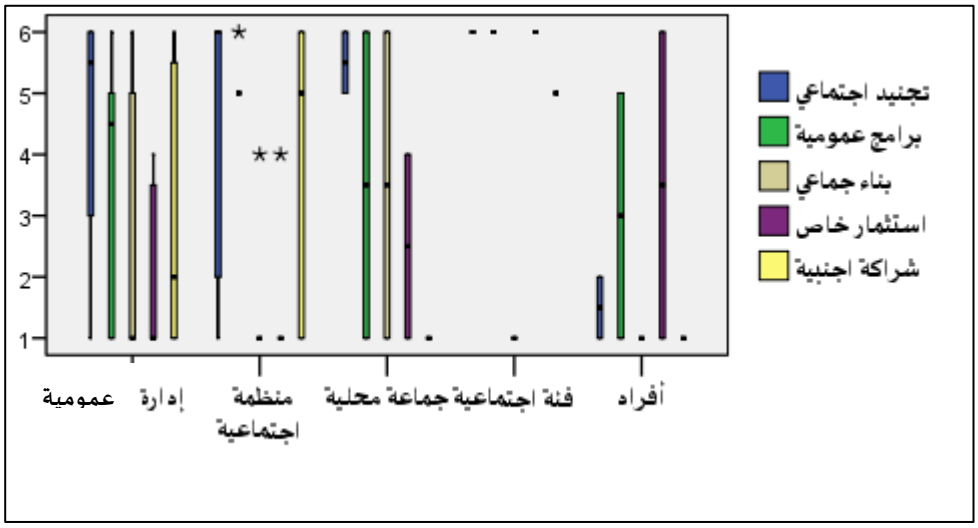

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبينما يعبر التقارب النسبي في تقييم رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، مؤشرا على تنامي الوعي لدى الأطراف الإقليمية الفاعلة بأهمية عدة عوامل أساسية ضمن حركية التنمية المستدامة، التي يمكن أن تمثل عناصر حاسمة في تعزيز هذه الحركية ودفعها إلى مراحل أكثر تقدما، إلا أن غياب تحديد أحد أو مجموعة من هذه العوامل ضمن عمليات محددة لصيرورة الحوكمة الاقليمية، على أساس اعتبارها رهانات جماعية لمختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة، قد جعل من عدم توافق هذه الأطراف حول رهانات تنموية محددة، أحد الخصائص الأساسية لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. هذا يعني أن وجود هذه الحركية كان نتيجة لرهانات خاصة أو فردية

لمجموعة أو لبعض الأطراف الاقليمية الفاعلة التي تعمل على حشد عدد أكبر من الأطراف، سيما من السكان والأطراف العمومية، من أجل اضفاء شرعية أكبر على خياراتها وكسب رهاناتها الخاصة.

3.2.6. موارد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة

انطلاقا من تقييم عام للموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، سنعمل في هذا المحور من أجل توضيح مدى قدرة الأطراف الاقليمية على ادماج موارد اقليمية خاصة ضمن هذه الحركية، سيما الاعتماد على العلاقات الاقليمية لتنسيق نشاطاتهم الجماعية، تبادل المعلومات و تثمينها في اطار عمليات محددة لصيرورة الحوكمة الاقليمية. أي توضيح مدى اعتماد هذه الحركية على عمليات هدفها هو جعل عوامل معينة بمثابة موارد إقليمية خاصة، وكذلك تجاوز المعوقات التي يمكن أن تحد من فعالية ذلك، على غرار معوقات تنسيق العمل الجماعي وغياب التواصل بين الأطراف الاقليمية الفاعلة.

1.3.2.6. الموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

يبين الشكل 6-18 أن تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لمستوى الموارد المجندة في إطار العمليات التنموية بالحظيرة الوطنية تازة، بمعدل 2.45 فقط على سلم التقييم، لم يتعدى المستوى الضعيف. أي بمستوى أدنى من المتوسط بالنسبة لمختلف الأطراف الفاعلة، الذين يعتبرون أن ذلك راجع إلى ضعف الاستثمارات العمومية في مجال المحافظة على البيئة والأنظمة البيئية، مكافحة التلوث والتغير المناخي. كما أن غياب تأطير قانوني ومؤسساتي لدعم تأسيس وترقية النشاطات الاقتصادية التي تنسجم مع خصوصية اقليم الحظيرة الوطنية، قد جعل تدفق الاستثمارات الخاصة محدودا جدا وتواجهه الكثير من المعوقات الادارية والقانونية.

هذه الرؤية يتقاسمها 45.5% من الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، بينما يقدر 13.6% أو(22/3)منهم فقط، أن مستوى الموارد المجندة مرتفع. هذا يعني أن 86.4% من هذه الاطراف لا يتجاوز تقديرها لمستوى الموارد المجندة ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة المستوى المتوسط. وبغض النظر عن طبيعة الموارد المجندة في إطار حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، تجدر الإشارة هنا، إلى المعوقات التي يمكن أن يعبر هذا التقييم، لا سيما مستوى تحفيز وتجنيد الأطراف الاقليمية الفاعلة وتلبية الشروط المادية أو المالية التي يتطلبها انجاز العمليات التنموية المخططة.

من جانب آخر، يثير هذا التقييم عدم التناظر بين الأطراف الفاعلة في الوصول إلى الموارد المجندة ضمن هذه الحركية، الذي يمكن أن ينتج عن آليات تخصيص هذه الموارد، استغلالها أو التحكم فيها... .

ما يؤثر في طبيعة العلاقات الاقليمية، سواء بين أصناف الأطراف الاقليمية الفاعلة المختلفة، أو بالنسبة لمجموعات هذه الأخيرة وعملها.

الشكل رقم 6-18: مستوى الموارد المجندة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

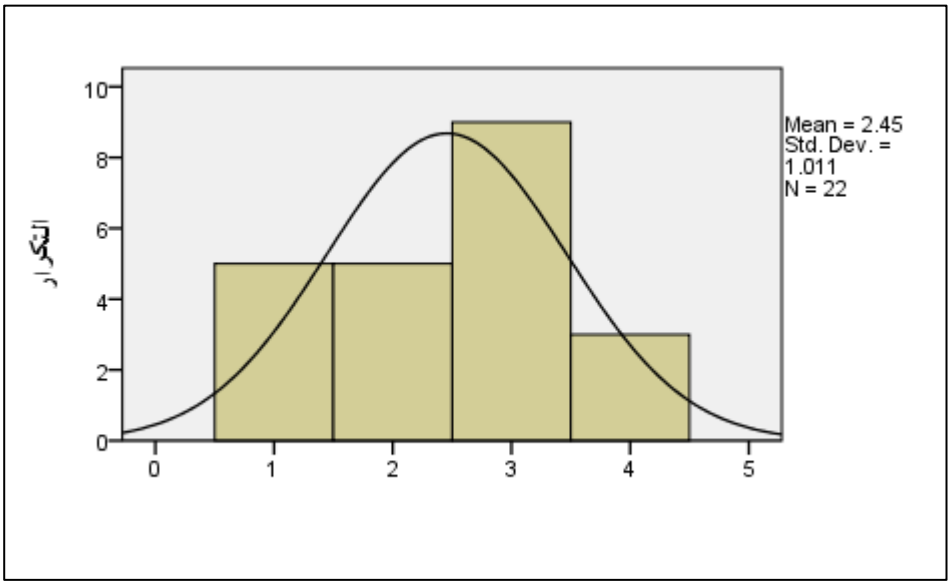

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

2.3.2.6. طبيعة وتطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة

تربط الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، شبكة من العلاقات الاقليمية ذات طبيعة متنوعة وأنماط مختلفة. إذ يبين الشكل 6-19 أن هذه الشبكة تتكون من علاقات مؤسساتية، جوارية، علاقات استعمال، تبادل وعلاقات شخصية. وفيما تعتبر الأطراف الفاعلة ان العلاقات المؤسساتية هي الأهم في تكوين هذه الشبكة، فذلك يعود خاصة إلى العلاقات الرسمية التي تحدد مجالات التعاون والتنسيق بين الأطراف الاقليمية المختلفة، لا سيما الممثلة للإدارة العمومية، كالمؤسسات غير المركزة، الادارات القطاعية أو الجماعات المحلية. حيث تحدد القواعد التنظيمية الرسمية هذه العلاقات والاجراءات التي تتبعها الأطراف المعنية للعمل على أساسها، على غرار تبادل المعلومات أو التدخل من أجل تحقيق عمليات معينة.

وتأتي علاقات الجوار في مستوى الأهمية الثانية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، حيث يمثل الانتماء إلى إقليم الحظيرة أحد العوامل الأساسية المحددة لهذه العلاقات، سيما العلاقات بين مؤسسة إدارة الحظيرة ومجموعات السكان، المنظمات المجتمعية أو الفئات الاجتماعية والمهنية المختلفة. وبنفس القدر من الأهمية، يشكل استعمال الفضاء الاقليمي، الموارد والمواقع الطبيعية والخدمات البيئية من طرف تشكيلة واسعة من الاطراف الفاعلة، وعلاقات التبادل التي أسستها هذه الاخيرة مكونات أخرى لشبكة العلاقات الاقليمية، التي تتجسد في تعاون الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة من أجل تحقيق

اندماج عمليات التنمية المستدامة، على غرار العمل الجماعي لتأسيس نشاطات جديدة، كالصيد السياحي، انشاء مسالك سياحية برية وبحرية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الأطراف الإقليمية الفاعلة على العلاقات الشخصية التي تربط الأشخاص الممثلة لها في الوصول إلى المعلومات وتنسيق العمل الجماعي، حيث تكون أكثر فعالية، لا سيما في الحالات المستعجلة، الحساسة أو المعقدة.

تجدر الاشارة هنا، أن كثافة العلاقات الاقليمية تزداد حسب وجود ممثلين لمختلف الأطراف الفاعلة، تجنيدهم وانضمامهم إلى حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، حيث نلاحظ ان كثافة العلاقات هي بشكل أساسي لدى الأطراف المؤسساتية والمنظمات المجتمعية التي تمثل الأطراف الأكثر حضورا على هذا المستوى.

الشكل رقم 6-19: شبكة العلاقات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة

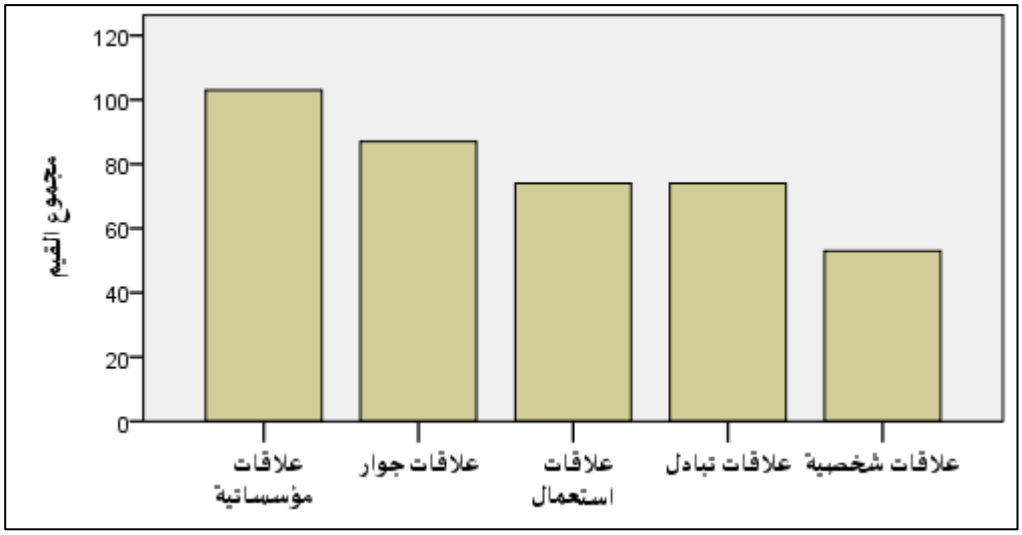

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

في الواقع، هذا الترتيب في أهمية العلاقات الاقليمية يمكن أن يأخذ أشكالا أخرى، بالنظر إلى تعقيد الواقع الاقليمي الذي غالبا ما يدفع الأطراف الاقليمية الفاعلة للاعتماد على العلاقات غير الرسمية، على غرار العلاقات الشخصية التي تمثل قنوات اتصال مباشرة، سريعة وذات فعالية عالية. بينما تشكل الحاجة إلى اضفاء الطابع الرسمي على عمليات التنسيق والتعاون بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، أحد العوامل المحددة لترتيب أهمية العلاقات الاقليمية، خاصة بالنسبة للأطراف الممثلة للإدارة العمومية.

إذ يوضح الشكل 6-20 أن العلاقات غير الرسمية ذات أهمية أساسية بالنسبة لمختلف أصناف الأطراف الفاعلة، رغم بقاء العلاقات المؤسساتية في أعلى ترتيب العلاقات الاقليمية، حتى بالنسبة للأطراف المجتمعية أو الأفراد. هذا يعني أن الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، قد تمكنت في إطار صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة، من تفعيل وتنشيط شبكة العلاقات الاقليمية التي تربطها، وأسست من خلال ذلك علاقات مؤسساتية جديدة، تجسدها الأطر والهياكل الاقليمية التي

أسستها الأطراف الفاعلة من أجل تنسيق عملها الجماعي أو معالجة مسائل محددة، كاللجان المتخصصة في مجالات تقنية، اتفاقيات متعددة الأطراف للقيام بنشاطات تنموية، أو اتفاقيات شراكة ثنائية.

الشكل رقم 6-20: أهمية العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة

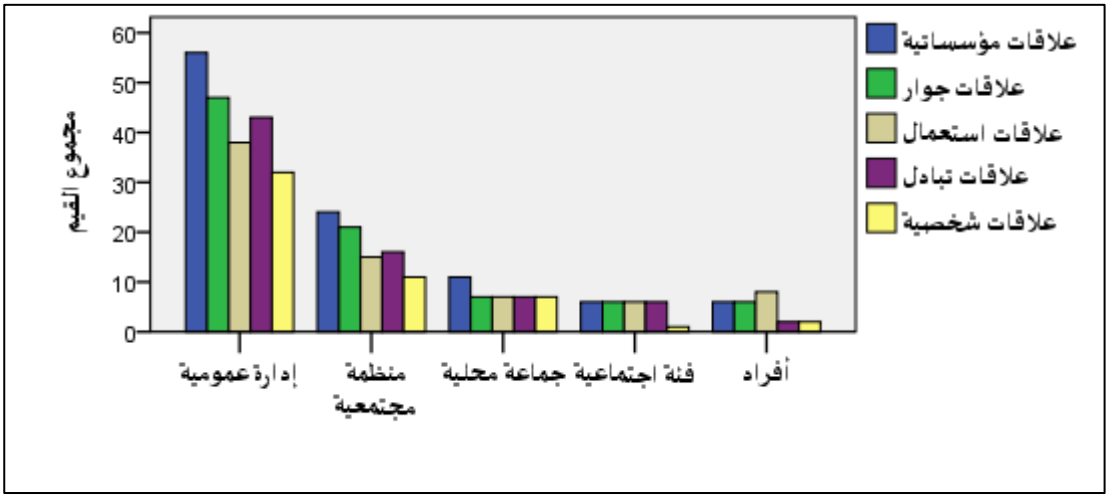

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفيما تعبر عمليات تنشيط وتفعيل العلاقات الإقليمية بالحظيرة الوطنية تازة عن أحد المكونات الأساسية لصيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية التي أسستها الأطراف الاقليمية الفاعلة، فإنها تجسد من جانب آخر، عمليات انتاج موارد إقليمية خاصة، أصبحت عاملا حاسما في تفرد وتميز إقليم الحظيرة الوطنية تازة. على هذا المستوى، يوضح الشكل 6-21 أن تطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة مؤشر قوي على فعالية صيرورة الحوكمة الإقليمية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، سيما من خلال انضمام أطراف جديدة لهذا المسار ،على غرار التجند والاهتمام المتزايد للجماعات المحلية، التي أصبحت تهتم أكثر بتطلعات السكان الاقتصادية، بالإضافة إلى العمل على تلبية احتياجاتهم الاجتماعية وبالتوافق مع العمل والمساهمة في عمليات المحافظة على البيئة.

الشكل رقم 6-21: تطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة

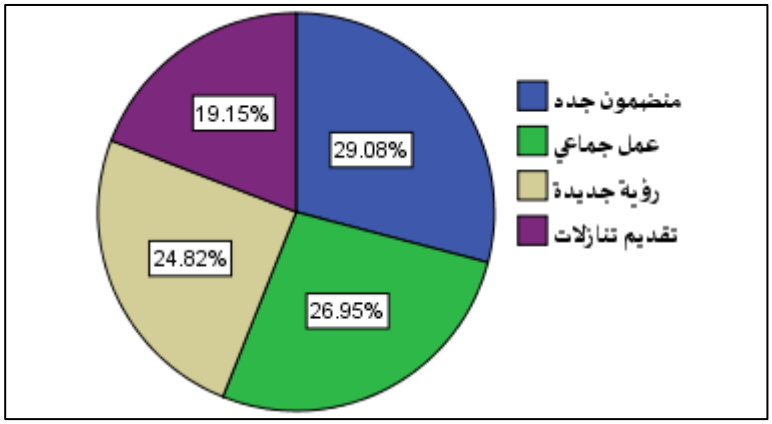

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

ذلك ما أدى تدريجيا أيضا، إلى تعبير السكان عن رغبتهم لتنظيم انفسهم ضمن أطر رسمية من أجل الاندماج ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. حيث يمكنهم المشاركة في تأسيس نشاطات للسياحة البيئة، الزراعية أو التحويلية، والالتزام بقواعد استدامة الموارد الطبيعية، التنوع الحيوي والأنظمة البيئية. وقد تحقق ذلك بقرية الشريعة من خلال تأسيس جمعية المرأة الريفية، انضمامها ومشاركتها في عمليات خلق نشاطات للسياحة البيئية.

فأحد العوامل الأساسية المميزة لصيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة، هو ما يمثله تطور العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة نحو تبني العمل الجماعي. حيث أصبح تناول المحافظة على الأنظمة البيئية الهشة والتنوع الحيوي، اللذان يشكلان أحد المكونات الأساسية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، من خلال عمليات النقاش والحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة والمتدخلة، كأسلوب عمل مؤسساتي يعبر عن رؤية جديدة لعمليات التدخل العمومي، ما أسهم في ادماج وتعاون أطراف كانت غير مهتمة أو حتى معارضة لبعض العمليات التنموية، على غرار فئة الصيادين الذين عارضوا فكرة إقامة المحمية البحرية في البداية.

تجسيد هذه الرؤية أسهم كذلك في بناء علاقات ثقة، تعتبر بمثابة موارد حاسمة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، جعلت من السهل على الأطراف الاقليمية الفاعلة تقديم تنازلات متبادلة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية. لكن هذه الحركية لم تكن دون معوقات على مستوى تفعيل وتنشيط العلاقات الاقليمية، وبناء علاقات الثقة والالتزام بين الأطراف الاقليمية الفاعلة.

إذ يوضح الشكل 6-22 أنه رغم تميز غالبية مواقف الأطراف بالإيجابية، أو في الحد الأدنى لم تصدر عنها مواقف سلبية، إلا أن مجموعة منهم لم تخفي وجود مواقف سلبية لبعض الأطراف الفاعلة، على غرار الانتهازية، الفردية، الاحتكار وعدم المسؤولية. هذا ما يعبر في الواقع عن التفاعلات المتعارضة بين الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، التي يمكن أن تشير من جهة، إلى عوامل صحية لعمليات الحوكمة الإقليمية، من خلال سعي الأطراف الفاعلة إلى رفع المعوقات التي تمثلها المواقف السلبية للبعض منهم، كما يمكن أن تعبر من جه ثانية عن مخاطر حقيقية لانحراف صيرورة الحوكمة الاقليمية نحو جعل مشاركة وانضمام أطراف معينة عملية شكلية فقط.

في هذه الحالة الأخيرة، يصبح تفسير هذه الملاحظات من خلال اعتبارها استراتيجيات فردية منافية لمنطق وأساليب العمل الجماعي، التي يمكن تنشأ بدورها، عن استراتيجيات معارضة لأطراف أخرى تتحكم في موارد إقليمية، على غرار علاقات السلطة، قربها من مراكز اتخاذ القرار المحلي، أو تحكمها في مصادر المعلومات.

الشكل رقم 6-22: المواقف السلبية للأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

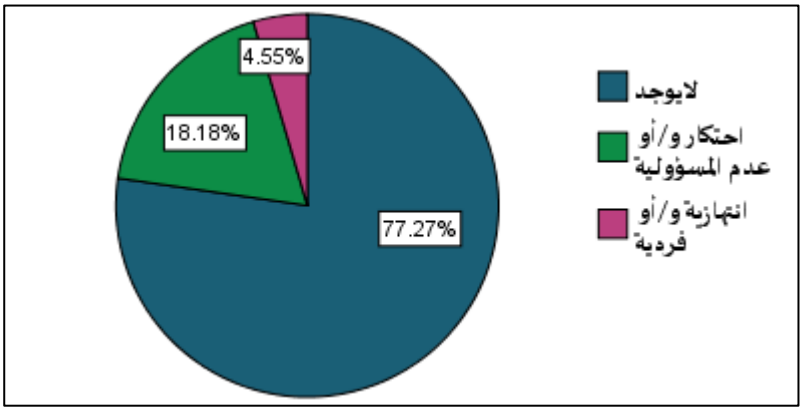

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

3.3.2.6. انتاج وتبادل المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

بالإضافة إلى أهمية تفعيل وتنشيط العلاقات الاقليمية التي تربط الأطراف الفاعلة وتحويلها في إطار صيرورة الحوكمة الاقليمية إلى موارد إقليمية خاصة، يكتسي إنتاج المعلومات، تقاسمها وتبادلها عاملا محددا لفعالية صيرورة الحوكمة الاقليمية وأهمية أساسية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، لا سيما على مستوى تحديد الموارد الاقليمية المختلفة، عمليات ومسارات تنشيطها وتثمينها. على هذا المستوى، يوضح الشكل6-23 أن انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية تازة يتم ضمن عدة أطر، سواء كان ذلك من خلال مشاريع بحث أكاديمية يقودها باحثون، طلبة أو متخصصون، أو في إطار مكاتب دراسات أو هيئات متخصصة.

وتكمن مساهمة الجامعة المحلية خاصة، من خلال بحوث نهاية الدراسة أو الرسائل الجامعية. كما يشارك باحثون جامعيون في مشاريع بحث متخصصة أو لتقديم استشارات حول مواضيع محددة، على غرار العضوية بالمجلس العلمي للحظيرة، أو لجان علمية خاصة، كاللجنة العلمية لمشروع تصنيف المحمية البحرية. حيث مكنت الأبحاث والرسائل الجامعية التي تسهلها أطر الشراكة الثنائية، التأطير والمرافقة الميدانية بين إدارة الحظيرة والجامعة من إثراء الرصيد الحيوي والبئي للحظيرة الوطنية تازة، ما يجعل مساهمة الجامعة المحلية والوطنية هامة في تحديد مخزون الموارد الطبيعية، تشخيص الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتقديم الاقتراحات الملائمة لتحقيق تنمية مستدامة بإقليم الحظيرة.

في بعض المجالات العلمية والتقنية التي تتطلب كفاءات متخصصة، يتم الاعتماد على مكاتب دراسات وخبراء من أجل تقديم المعلومات الضرورية التي تتطلبها عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بعمليات تنموية محددة. وفيما تبقى المعلومات موارد حاسمة وذات طبيعة استراتيجية في تحديد الاشكاليات التنموية وتصميم الحلول الملائمة لها، تبين الملاحظات المتعلقة بأطر إنتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، أن ذلك لا يندرج ضمن استراتيجية واضحة المحاور والأهداف. فإنجاز الأبحاث والرسائل

الجامعية لا يرتبط بطلب محدد أو وفق توجه واضح للمواضيع والاشكاليات التنموية بإقليم الحظيرة، كما أن الاعتماد على مكاتب دراسات متخصصة لا يتماشى مع تعقيد الواقع الإقليمي، الذي يتطلب مجموعات بحث متعددة التخصصات وهيئات قارة لمتابعة وتحليل الحركية الاقليمية في مختلف المجالات، ما يؤدي في بعض الحالات إلى إجراء دراسات جزئية لا يتم اعتماد نتائجها.

الشكل رقم 6-23: أطر انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

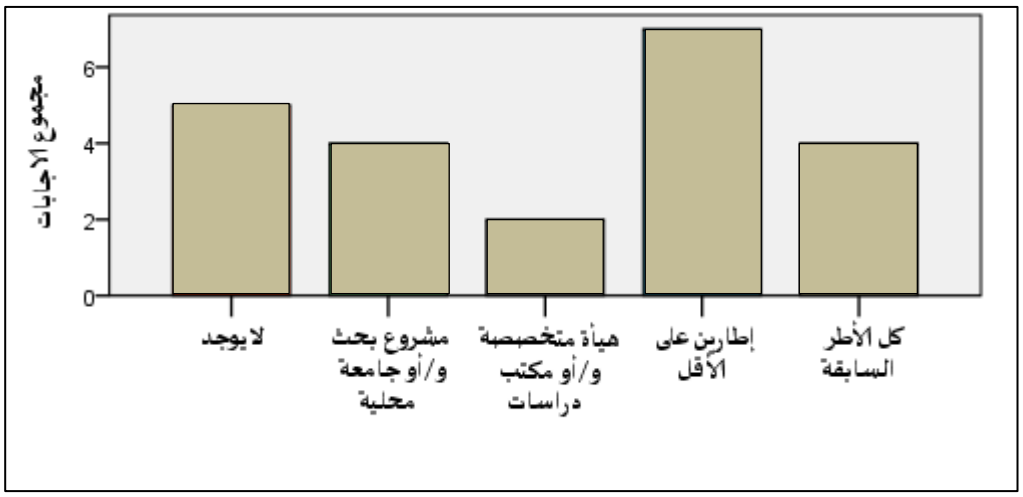

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

كما تثير هذه الملاحظات من ناحية أخرى، عدم تناظر كبير في الولوج إلى المعلومات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة. حيث تتباين ثلاثة مجموعات من هذه الأطراف في اعتبار وجود أطر خاصة بإنتاج المعلومات بإقليم الحظيرة. ففي حين يعتبر 50% (22/11) من الأطراف الفاعلة وجود عدة أطر لإنتاج المعلومات بإقليم الحظيرة، يعتبر 27.27% (22/6) منهم وجود أحد أشكال هذه الأطر فقط، و يقدر 22.73% (22/5) منهم عدم وجود أي إطار مخصص لهذا الغرض. هذا يعني حسب المعطيات الميدانية المستقاة لدى بعض هذه الأطراف، أن العمل الجماعي لم يمكنهم من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات التنموية بشكل متكافئ، وفي أدنى حد لا تتوفر نفس فرص مشاركتهم في كل مراحل العمليات التنموية. ما يؤثر سلبا على علاقات الثقة، الالتزام والمسؤولية ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، ويمس بمصداقية وجدوى عمليات التنمية المستدامة.

ويتضح عدم التناظر في وصول الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات المتعلقة بعمليات التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة كذلك، من خلال تقييم هذه الأطراف للقنوات المعتمدة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية لهذا الغرض. إذ يبين الجدول 6-06 أن وجود قنوات محددة للاتصال، تبادل وتقاسم المعلومات لا يعكس توفر نفس فرص الوصول إلى كل المعلومات لكل الأطراف. فتتسع فجوة الاتصال بين الأطراف الإقليمية عند الاعتماد على القنوات الرسمية، سيما المراسلات الرسمية، خلية الاعلام وقواعد البيانات، بينما تتقارب تقديراتهم لمدى فعالية شبكات التواصل الاجتماعي للوصول إلى المعلومات المطلوبة.

وفيما تشكل المراسلات الرسمية أهم قنوات الاتصال، بالنظر إلى أن أغلبية الأطراف من الإدارة العمومية، إلا أن هذا النمط من الاتصال يعكس من ناحية أخرى، استمرار الاعتماد بشكل أساسي على نفس أساليب العمل التي تجعل من الوصول إلى مصادر المعلومات واحتكارها متاحا فقط للأطراف القريبة من مراكز القرار. ما يمثل معوقا أساسيا ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، حين يصبح استغلال المعلومات كموارد استراتيجية لتحقيق مصالح فردية، شخصية أو خاصة، أحد المخاطر التي تشكل تهديدا حقيقا لعلاقات الثقة بين الأطراف الاقليمية الفاعلة وتسهم في تعميق مسار التدهور بإقليم الحظيرة.

الجدول رقم 6-06: قنوات ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات بالحظيرة الوطنية تازة

قنوات الولوج إلى المعلومات	الاجابة " نعم "		الإجابة "لا"		المجموع
	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	
خلية إعلام	14.6	6	34	16	22
مراسلات رسمية	39	16	12.8	6	//
قاعدة بيانات	17.1	7	31.9	15	//
شبكات تواصل اجتماعي	29.3	12	21.3	10	//
المجموع	100	41	100	47	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

تبقى هذه الملاحظات مؤشرا على ضعف وعدم فعالية الاتصال وتعميم استعمال والتحكم في المفاهيم العلمية التي يتم تجنيدها ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، خاصة على مستوى جعل الولوج إلى المعلومات المتعلقة بهذا المسار أسهل من خلال خلية إعلام وقواعد بيانات. حيث تعتبر الأطراف الاقليمية الفاعلة أن هذه القنوات لا توفر المعلومات بالقدر الذي يمكنهم من ذلك كلهم، أو وصولهم إلى المعلومات التي يريدون الحصول عليها. أي أن الحصول على المعلومات من خلال هذه القنوات يقتصر على بعض الأطراف فقط، على غرار قاعدة بيانات إدارة الحظيرة المتاحة للمستعملين الداخليين فقط. فيما يشير تباينهم حول استعمال شبكات التواصل الاجتماعي، إلى طبيعة المعلومات التي يمكنهم الحصول عليها بالاعتماد على هذا الشكل الجديد للتواصل. فتبادل وتقاسم المعلومات التي يقتصر استعمالها على اعلان القيام بنشاطات معينة أو نشر معلومات عامة، لا تلبي الحاجة المتعلقة بمشاركة بعض الأطراف. في حالات أخرى، يكون الوصول إلى المعلومات بالاعتماد على العلاقات الشخصية، اجتماعات العمل، الخرجات الميدانية وبرامج التبادل، التي غالبا ما تتعلق بمواضيع أو أطراف محددة حصريا، ودون أن تندرج ضمن قواعد اتصال محددة.

4.2.6. أطر وإجراءات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

بعدما بينا أهم خصائص وجوانب نمط الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة، سنعمل في هذا المحور على توضيح الأطر التي تمكن الأطراف الاقليمية الفاعلة من تنسيق عملها الجماعي، وذلك من

خلال ابراز طبيعتها، تشكيلتها، اجراءات وعمليات التنسيق التي تضمنتها، وتقييم مدى فعاليتها ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، لاسيما الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية.

1.4.2.6. طبيعة و تكوين أطر التنسيق

تبين معطيات الجدول 6-07 وجود أطر مختلفة لتنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، أين تمثل الأطر المؤسساتية أهم أشكال هذه الأطر. كما توجد أطر ذات طبيعة مختلطة وأخرى غير رسيمة، فيما تنعدم أية أطر لتنسيق عمليات التنمية المستدامة وفق القواعد السوقية. وبينما تؤكد هذه الملاحظات على أهمية صيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية بالحظيرة تازة، فإنها من ناحية أخرى تؤكد الملاحظات السابقة المتعلقة بضعف اندماج حركية التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي.

الجدول رقم 6-07: أطر تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

طبيعة أطر التنسيق	الاجابة "نعم"		الاجابة "لا"		المجموع
	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	
مؤسساتية	72.72	16	27.28	6	22
سوقية	00	00	100	22	//
مختلطة	45.45	10	54.55	12	//
غير رسمية	50	11	50	11	//
المجموع	—	37	—	51	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

عمليا، تمثل اللجنة الولائية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية، الإطار الأساسي الذي يجسد بلوغ نمط الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة مراحل متقدمة لتنسيق عمل الأطراف الفاعلة الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، ليس فقط لأن هذه اللجنة تجمع مختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة المعنية بالمشروع، ولكن لأن تأسيسها كان تتويجا لصيرورة حوكمة إقليمية جسدت المسار التصاعدي لاتخاذ القرار، باعتباره الأسلوب المعتمد وفق المقاربة الاقليمية للتنمية الريفية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى، باعتبارها موردا إقليما خاصا، تم بناؤه عبر مسار تاريخي لتفعيل وتنشيط علاقات اقليمية خاملة.

فقد كان تأسيس هذه اللجنة بعد عدة مراحل من العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة ومبادرة إطارات بمؤسسة الحظيرة الوطنية تازة، لتبني والتحكم في مفهوم المحمية البحرية، كأول تجربة في مجال حماية الأنظمة البيئية الهشة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ووفق التوجه نحو تجسيد مفهوم التنمية المستدامة والالتزامات الدولية للجزائر في هذا المجال. في هذه المرحلة، أصبحت الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوة إقتراح محلية، مثلت اللجنة الولائية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية أحدى دعاماتها الأساسية. إذ يعتبر انشاء هذه اللجنة بمثابة ركيزة مؤسساتية جديدة ضمن

صيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية، ما أعطى دفعة قوية لحركية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية. حيث أصبحت إطارا لتجنيد وانضمام الأطراف الاقليمية الفاعلة، أو التي يمكن أن تساهم بفعالية في رفع تحديات هذا المسار، على غرار الأطراف القطاعية والمؤسساتية التي تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود إطار رسمي لانضمامها، مشاركتها وتجندها. لهذا الغرض، ضمت اللجنة برئاسة الأمين العام لولاية جيجل، ممثلي القطاعات المعنية بمشروع تصنيف المحمية، ممثلي الجماعات المحلية المعنية وممثلي الأطراف الفاعلة المجتمعية المجندة في المشروع، على غرار جمعية كهوف للمحافظة على البيئة، غرفة الصيد البحري، جمعية الصيد الترفيهي ورابطة الولاية للإسعاف، الإنقاض ونشاطات الغطس.

بغض النظر عن الطابع المؤسساتي الذي عززته هذه اللجنة على صيرورة الحوكمة الاقليمية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة ، باعتبارها إطارا رسميا لانضمام، مشاركة وتجند الأطراف الاقليمية الفاعلة، وتحقيق وضبط عملهم الجماعي، فإن تكوين هذه اللجنة الذي يغلب عليه الطابع القطاعي والإداري قد أسهم في جعل تمثيل بعض الأطراف لا يتعدى تلبية الاعتبارات الرسمية والشكلية التي تفرضها ضوابط العمل الإداري، لا سيما الخضوع للسلطة الادارية التي يكرسها القرار الولائي المؤسس لها والمحدد لقواعد عملها.

فمن وجهة نظر هذه الأطراف، لا يعبر تأسيس هذه اللجنة وعملها عن حركية إقليمية بقدر ما تكرسه من أفضلية وتمكين لمجموعات مصالح على حساب توازن إقليمي في الأدوار ، السلطة والموارد بين مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة. فالانضمام إلى هذه اللجنة أو وجود ممثلين للعديد من الأطراف الاقليمية، على غرار بعض الإدارات القطاعية والمؤسسات العمومية، لم يكن من خلال تعبير هذه الأخيرة عن ارادتها للمشاركة والانضمام إلى مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، بل على أساس اعتبار ضرورة ذلك من جانب أطراف إقليمية فاعلة أخرى. ما ينظر إليه بأنه توفير غطاء مؤسساتي ورسمي لتحقيق طموحات ومصالح فئوية أو شخصية.

وتمثل لجنة الحوار والتشاور الإطار المؤسساتي الثاني الذي جاء تأسيسه تعزيزا لصيرورة الحوكمة الاقليمية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، ويمكن اعتبارها هيأة تنفيذية لتوجيهات اللجنة الولائية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية، خاصة فيما يتعلق بالاتصال، تحديد معالم المحمية البحرية الطبيعية والجغرافية، معايير إدارتها مستقبلا واتمام اجراءات التصنيف. على هذا المستوى، شكل تأسيس هذه اللجنة سابقة تنظيمية وهيكلية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، بالنظر إلى كونها نتيجة للعمل الجماعي للأطراف الإقليمية الفاعلة من جهة، ولأن عملها جسد من جهة ثانية، مختلف نشاطات الحوكمة الاقليمية، على غرار عمليات التشاور، الحوار والنقاش، التفاوض، التبادل، التكوين والتدريب الجماعيين.

مع تقدم العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة، التي أصبحت تعتمد على هيكلة وتنظيم إقليمي جديد، بدأت تظهر الحاجة إلى دعم هذا المسار ، سيما على مستوى المساعدة على اتخاذ القرار وتعزيز المصداقية العلمية لعمليات التنمية المستدامة المخططة أو المبرمجة. ما دفع الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى تأسيس اللجنة العلمية لمشروع تصنيف المحمية البحرية، التي أصبحت تمثل إطارا جديدا متخصصا ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية. فبالإضافة إلى تكوينها من خبراء ومهنيين متخصصين في المجالات العلمية، التقنية والمهنية المرتبطة بالمشروع، شكلت اللجنة العلمية حلقة هامة لاندماج إقليم الحظيرة الوطنية تازة ضمن محيطه الوطني والجهوي. حيث أسهمت في إقتراح المعايير العلمية لإدارة المحمية البحرية مستقبلا وآفاق تنمية مستدامة لإقليم الحظيرة، كما كان تدخلها محددا اساسيا لتحقيق التوافق بين الأطراف الاقليمية الفاعلة حول تحديد معالم المحمية البحرية المستقبلية.

بالرغم من أهمية وحيوية صيرورة الحوكمة الاقليمية بإقليم الحظيرة الوطنية التي تجسدها عمليات الهيكلة والتنظيم الإقليمي، وتمثلها أطر تنسيق العمل الجماعي التي أسستها الأطراف الاقليمية الفاعلة، سوى أن الطبيعة المؤقتة لهذه الأطر وعدم ادماجها ضمن استراتيجية تنموية إقليمية واضحة الأفاق والأهداف، هو ما يمثل عوامل ضعف تحد من استمرارية هذه الحركية وتطورها. كما أن هيمنة التوجه القطاعي والإداري، الذي يغديه عدم تمثيل الأطراف الاقليمية الممثلة للفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين ضمن تشكيلة أطر تنسيق العمل الجماعي من جهة، وضعف تمثيل وانضمام الأطراف الإقليمية المجتمعية والمهنية من جهة أخرى، هو مؤشر عن غياب رؤية مندمجة لعمليات التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، ما يزيد من مخاطر بقاء الجهود المبذولة منفصلة عن واقعها الاقليمي. فغياب أية أطر لتنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة وفق آليات السوق يعني أن تحول نمط الانتاج الاقليمي، تثمين الجهود المبذولة للمحافظة على الموارد الطبيعية، حماية الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي، إدماج السكان، القطاعات، التنظيمات المهنية والفئات الاجتماعية...، هي تحديات لاتزال وستبقى قائمة.

من جانب آخر، يمثل اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، غياب أطر تمثيل مختلطة بنسبة تتجاوز 54%، مقابل تقديرهم أن التنسيق بينهم يتم ضمن أطر غير رسمية بنسبة 50%، هو بمثابة تأكيد على ضعف مشاركة هذه الأطراف ضمن الأطر المؤسساتية الرسمية، على غرار اللجنة الولائية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية ولجنة الحوار والتشاور.

في الواقع، يعتبر تعدد واختلاف ممثلي الأطراف الاقليمية الفاعلة، أو عدم استقرار الاعضاء ضمن هذه اللجان أحد أسباب هذا التباين في تقدير وجود هذه الأشكال المختلفة لتنسيق العمل الجماعي. إذ

تشير بعض الأطراف الفاعلة، أن التنسيق مع أطراف أخرى، على غرار الادارات القطاعية، المؤسسات الادارية والجماعات المحلية، يتم ضمن أطر مختلفة، كاللجان القطاعية المحلية والوزارية، لجان الدوائر والبلديات، المجلس التوجيهي والمجلس العلمي للحظيرة الوطنية تازة، فينعكس ذلك حتى على التنسيق بين ممثلي نفس الأطراف، كما ينتج عنه انقطاع التمثيل وتبادل المعلومات في نفس الوقت. على هذا المستوى، يظهر أن تعدد أطر التنسيق وتعدد الممثلين يمكن أن يؤدي إلى حالة انعدام التنسيق.

2.4.2.6. عمليات تنسيق العمل الجماعي

يوضح الجدول 6-08 أن تنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة يتم من خلال نشاطات مختلفة، على غرار التشاور، الحوار والنقاش، التفاوض، التنشيط والضبط والتكوين التشاركي. حسب تقييم الأطراف الفاعلة المشاركة في هذه النشاطات، يتفاوت الاعتماد على هذه النشاطات وفق طبيعة المواضيع التي يتم تناولها، أو العمليات التنموية المبرمج تنفيذها. حيث تمثل عمليات التشاور، الحوار والنقاش أهم هذه النشاطات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، بمتوسط تقييم 4.41 و4.27 على التوالي، وبتوجه نحو مستوى " غالبا". أي أن الاعتماد على عمليات التشاور، الحوار والنقاش هو ما يميز عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة لمعالجة أغلب المواضيع والمسائل المتعلقة بعمليات التنمية المستدامة.

الجدول رقم 6-08: عمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

	التشاور	الحوار والنقاش	التفاوض	التنشيط والضبط	التكوين التشاركي
Mean	4.41	4.27	3.09	3.41	3.64
Mode	6	6	1	1	6
Std. Deviation	2.085	2.229	2.180	2.153	1.989
Variance	4.348	4.970	4.753	4.634	3.957
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6	6
Sum	97	94	68	75	80

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وتعود اهمية نشاطات التشاور، الحوار والنقاش التي تكون صيرورة الحوكمة الاقليمية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، إلى حداثة مسار التنمية الريفية المستدامة والمفاهيم الجديدة التي يجندها، ناهيك عن التحديات التي يفرضها تكريس هذا المسار وتجسيد عمليات التنمية المستدامة. فتبني مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته يمثل موضوعا جديدا، ويستدعي جهودا كبيرة لتوسيع وعي مختلف الأطراف الفاعلة بمضمونه، المسائل التي يثيرها والتحكم في أساليب وأدوات العمل الجديدة التي يتطلبها تجسيده واقعا ملموسا.

على هذا المستوى، فقد كان اعتماد مفهوم المحمية البحرية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، محورا أساسيا للتشاور، الحوار والنقاش بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة، لا سيما من أجل توسيع فهم مضمون هذا المفهوم، وشرح التأثيرات الإيجابية المنتظرة، التحديات التي يجب رفعا، الإشكاليات التي يثيرها، المعارف والكفاءات التي يتطلبها، الأدوار الجديدة التي يجب تأديتها والمسؤوليات التي يفرض تحملها... .

وبالنظر إلى تعقيد الواقع الاقليمي الذي تتشابك ضمنه العديد من العوامل المحددة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، لا سيما تعدد، اختلاف وتعارض مصالح الأطراف الاقليمية الفاعلة من جهة، وضعف الفعالية المؤسساتية والقطاعية من جهة ثانية، فقد كان عمل الأطراف الفاعلة ضمن لجنة الحوار والتشاور محددا أساسيا لصيرورة الحوكمة الاقليمية من أجل تعميم فهم مضمون المحمية البحرية وضمان انضمام أطراف فاعلة أخرى معنية. فمن خلال استراتيجية مرحلية، كان التركيز في البداية على تجنيد الأطراف التي أبدت استعداد وقبول المشاركة، لتعزيز ودعم صيرورة الحوكمة الاقليمية، على غرار المنظمات المجتمعية المهتمة بالمحافظة على البيئة وبعض الإدارات القطاعية. بينما كان التقرب إلى أطراف أكثر حساسية أو غير المهتمة من خلال تنظيم فعاليات إعلامية ميدانية أو عن طريق وسائل إعلام محلية، لا سيما من أجل تعريف الموضوع للسكان بصفة عامة، وبعض الفئات الاجتماعية والأطراف المؤسساتية، على غرار فئة الصيادين والجماعات المحلية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. حيث كان الهدف الأساسي هو إبراز أبعاد التأثيرات الإيجابية وآفاقها لمسار التنمية الريفية المستدامة وفق معادلة رابح – رابح.

من خلال عمليات التشاور، الحوار والنقاش أنتقل وعي الأطراف الاقليمية الفاعلة بمفهوم التنمية المستدامة بصفة عامة، وبمفاهيم جديدة مثل المحمية البحرية والسياحة البيئية، إلى مستويات جديدة، على غرار ذلك يندرج ضمن الأولويات الداخلية لبعض الأطراف الفاعلة. فحسب أحد ممثلي الجماعات المحلية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، لم يكن هناك أي اهتمام بموضوع الحظيرة، وقد ساهمت هذه العمليات في اقتناع أطراف أخرى بأهمية هذا المسار بغض النظر عن نتائجه.

من جانب آخر، تشكل نشاطات التكوين التشاركي، بمتوسط تقييم 3.64 وتوجه نحو مستوى "دوريا"، محورا أساسيا آخر ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. حيث يتم الاعتماد على نشاطات التكوين بشكل دوري لتنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة، وذلك من خلال تنظيم ورشات للتكوين والمشاركة في برامج تبادل لفائدة ممثلي مختلف الأطراف، تبعا لطبيعة المواضيع التي تم تحديدها مسبقة لرفع مستوى تحكم هذه الأخيرة في مفاهيم أو أساليب وأدوات العمل الجديدة. هذه

النشاطات لم تتوقف فقط على الأطراف الاقليمية الفاعلة المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية، بل شملت كذلك مشاركين ومهتمين محليين ووطنيين، على غرار ممثلين عن حظائر وطنية أخرى، الذين استفادوا من برنامج دعم قدرات الموارد البشرية والتأهيل التقني في إطار المشروع النموذجي لتصنيف المحمية البحرية بالحظيرة الوطنية تازة.

في هذا الاطار، ركزت عمليات التكوين التشاركي على مجموعة من المواضيع المتعلقة بمختلف أبعاد المشروع، كأبعاد البيئة، الحوكمة الاقليمية، الجوانب التقنية، الادارية ،الاقتصادية والاجتماعية. بينما ركزت عمليات التبادل مع الشركاء الأجانب خاصة، على إعطاء الأولوية لأطراف فاعلة يتم اعتبار دورها أساسيا، على غرار إدارة الحظيرة، إدارة قطاع الصيد البحري، إدارة قطاع السياحة و المنظمات المجتمعية والمهنية. هذه الأخيرة استفادت خاصة من تدريب ميداني في مختلف المواضيع المذكورة سابقا، من خلال الاطلاع ميدانيا على تجارب ناجحة في تأسيس وإدارة محميات بحرية في بلدان متوسطية. فبالإضافة إلى المعلومات الميدانية عن التحكم في أساليب وأدوات العمل لتجسيد مفهوم التنمية المستدامة، تكمن أهمية هذه العمليات في تقاسم المعارف المكتسبة مع مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة بمناسبة عمليات الحوار والتشاور.

عمليات التفاوض، التنشيط والضبط هي الأدنى اعتبارا بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، بمتوسط تقييم 3.09 و 3.41 بالترتيب وتوجه نحو مستوى " أحيانا". أي أن الاعتماد على عمليات تفاوض، تنشيط وضبط كان في حالات محددة فقط. حيث يعود ذلك إلى طبيعة العمليات التنموية التي جرى العمل على تنفيذها في هذه المرحلة، التي تتعلق أكثر بتأكيد جدوى تصنيف المحمية البحرية، لا سيما إعداد تشخيص إقليمي لمختلف الأبعاد التي يشملها المشروع. حيث تمثلت عمليات التنشيط والضبط في نشاطات اللجنة الولائية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية، من أجل ضمان التزام الأطراف الاقليمية الممثلة للإدارة العمومية والمؤسسات الادارية غير الممركزة بدعم مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، بالاعتماد على الاجراءات المؤسساتية، تجنيد قواعد ضبط العمل الاداري وعلاقات السلطة الهرمية والتنظيمية.

أما عمليات التفاوض، فقد كان تحديد المعالم الجغرافية والطبيعية للمحمية البحرية، الموضوع الأساسي لعمليات التفاوض مع ممثلي فئة الصيادين بإقليم الحظيرة. خلال هذه العمليات، شكل غياب تنظيم رسمي للصيادين، تعدد نشاطات الصيد وفئات الصيادين، معوقات أساسية للتوافق حول المعالم المستقبلية للمحمية البحرية. رغم ذلك، كان تنسيق العمل الجماعي من خلال عمليات التفاوض بين الأطراف الاقليمية، في إطار لجنة الحوار والتشاور واللجنة العلمية، أحد المحددات الأساسية لصيرورة

الحوكمة الاقليمية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، بالنظر إلى اعتبارها تجسيدا لذاتية حركية التنمية المستدامة واستقلالية الأطراف الاقليمية الفاعلة في التوافق حول طبيعة العمليات التنموية التي تتضمنها وتوجهاتها الأساسية.

في المقابل، شكل سعي بعض الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل التقيد بالشروط التعاقدية للقيام بالعمليات التنموية المحددة مسبقا في إطار مشروع تصنيف المحمية البحرية، لكن أيضا الطبيعة المؤقتة لهياكل تنسيق العمل الجماعي للأطراف الفاعلة، مؤشرات عن دفع صيرورة الحوكمة الاقليمية في مسار لتجاوز تعقيدات الواقع الاقليمي وليس مواجهتها والتعامل معها جماعيا، لا سيما عدم ادماج وتحقيق انضمام مختلف فئات الصيادين، سواء ضمن عمليات التفاوض أو للتوافق حول إطار يحدد القواعد السليمة للصيد المستدام. ما يعتبر مصدر تهديد متوقع ضمن هذا المسار، بالنظر إلى الصراعات التي يمكن تنشأ في المستقبل حول استغلال موارد الصيد البحري داخل المحمية البحرية، التي ستؤدي إلى نتائج عكسية للأهداف المعلنة على أقل تقدير.

هذا التوجه ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية تعبر عنه مؤشرات التشتت في مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة حول طبيعة وأهمية نشاطات تنسيق العمل الجماعي في الجدول 6-08. فرغم تركيز تقييم هذه الأطراف لنشاطات التشاور، النقاش والحوار، والتكوين التشاركي في مستوى "باستمرار"، أي الاعتماد باستمرار على هذه النشاطات لتنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة، سوى أنه توجد أطراف تعتبر نفسها فاعلة ومجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، لكنها من ناحية أخرى، تعبر عن عدم مشاركتها ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية في عمليات للتشاور، الحوار والنقاش والتكوين التشاركي. ما يعبر عن الطبيعة التفضيلية أو الانتقائية لممثلي الأطراف الفاعلة المشاركة في هذه العمليات، لكن أيضا إلى غياب التنسيق بين ممثلي نفس الأطراف في سياق حركية التنظيم الداخلي لها.

هذا ما يظهر أكثر دلالة بالنسبة لنشاطات التفاوض، التنشيط والضبط، أين تأخذ مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة حولها منحى معاكس مقابل النشاطات الأخرى. حيث يتجه تركيز تقييم الأطراف الفاعلة لأهمية الاعتماد على هذه النشاطات نحو النقطة "1"، بمستوى تقييم "غير موجود". ما يؤكد الملاحظات السابقة حول حصرية نشاطات التفاوض، ما أدى إلى عدم اطلاع أطراف أخرى حتى على وجودها. أما بالنسبة لعمليات التنشيط والضبط، فيشكل تعدد التمثيل واختلافه بالنسبة لنفس الأطراف ضمن هياكل تنسيق العمل الجماعي، أهم العوامل المحددة لهذه التوجهات المتناقضة، لا سيما وأن عمليات الضبط والتنشيط كانت تجرى ضمن لجنة الولاية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية المكونة خاصة من مسؤولي الادارات العمومية وقطاعات النشاط، بينما تجري العمليات الأخرى ضمن لجنة التشاور،

الحوار والنقاش، حيث تتباين المعطيات بين أعضاء هتان اللجنتان، لا سيما في حالات تغير الممثلين، الذي يشكل أحد معوقات تنسيق العمل الجماعي.

3.4.2.6. معوقات تنسيق العمل الجماعي

انطلاقا من تحليل أطر وعمليات تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، يتضح وجود مجموعة من المعوقات تحد من فعالية صيرورة الحوكمة الاقليمية. حيث يبين الشكل 6-24 أن هذه المعوقات تتعلق على الترتيب بغياب ممثلي الأطراف الفاعلة، نقص المعلومات، ضعف الكفاءات وضعف اجراءات وقواعد التنظيم.

الشكل رقم 6-24: معوقات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

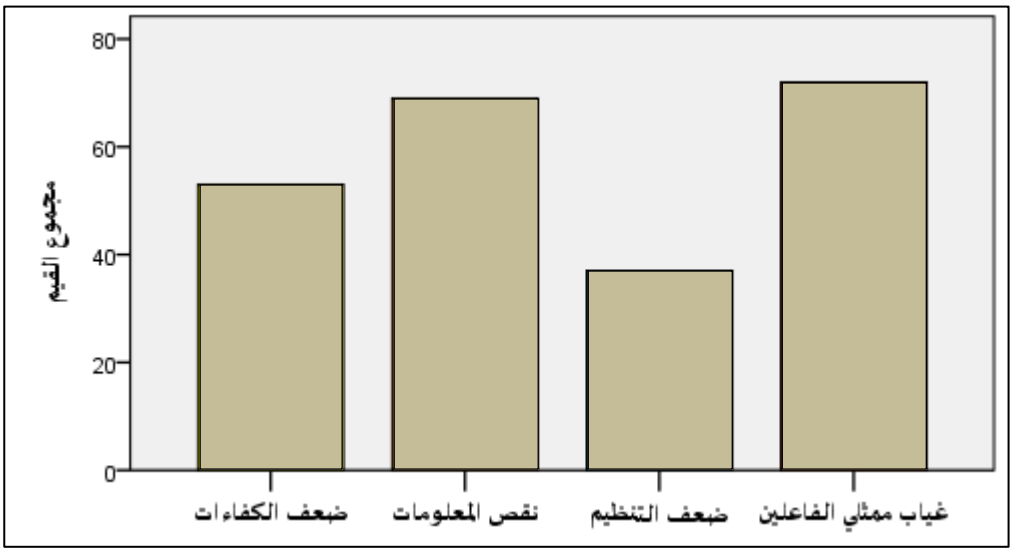

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

إذ يمثل غياب ممثلين عن الأطراف الاقليمية وغياب المعلومات، المعوقات الأكثر تأثيرا في صيرورة الحوكمة الاقليمية. فقد رأينا أن انضمام فئات اجتماعية محددة ومعنية بصفة مباشرة، إلى عمليات التنمية المستدامة، على غرار بعض مجموعات الصيادين، لم يتحقق في هذه المرحلة. هذه الوضعية تزداد تعقيدا بالنظر إلى هشاشة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة بصفة عامة، التي تعتمد على نشاط الصيد لتحسين دخلها العائلي في موسم الاصطياف. ما يجعل من هذه الفئات الاجتماعية الحلقة الأضعف في إطار مشروع تصنيف المنطقة البحرية المحمية، لكن عدم ادماجها ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية يحول دون تصميم نظام إقليمي فعال لإدارة المحمية البحرية مستقبلا. حيث يبقى اعتبار استغلال موارد الصيد حق طبيعي وتاريخي للسكان المحليين، ما يجعل إقامة المحمية البحرية بمثابة احتكار لهذه الموارد لفائدة أطراف أخرى، ويعزز أكثر الشعور بعدم الثقة لدى السكان تجاه هذا المسار بصفة عامة.

من التأثيرات السلبية التي يعكسها كذلك غياب ممثلي الأطراف الفاعلة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، هو انقطاع التمثيل الذي ينشأ عن تعدد واختلاف ممثلي نفس الأطراف ضمن هياكل تنسيق العمل الجماعي، أو عن الحركية التنظيمية التي تتميز بها الأطراف. ما يجعل تعيين الممثلين عملية لا تهدف إلى تحقيق فعالية الدور الاقليمي، بل يكون في الغالب عملية لا تتعدى قيام الممثل بوظيفته الادارية. في مثل هذه الحالات، تصبح مشاركة أطراف إقليمية ضمن هياكل تنسيق العمل الجماعي تمثيلا شكليا فقط، ما ينعكس في عدم إيلاء الاهتمام، الغياب، التخلي عن مهمة التمثيل، الاعتذار عن الحضور... .

وفيما يشكل نقص المعلومات معوقا أساسيا آخر ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، فإن ذلك يرتبط بعدة عوامل حسب بعض الأطراف الاقليمية الفاعلة. حيث يحول انقطاع التمثيل دون اقامة علاقات اتصال لتبادل المعلومات بين الأطراف الفاعلة، بل بين ممثلي نفس الأطراف في بعض الحالات. وفي حالات أخرى، يشكل تحكم أطراف فاعلة في معلومات مرتبطة بمواضيع تنسيق العمل الجماعي، استراتيجية فردية تجعل هذه الأطراف أكثر تأثيرا ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، مقابل الأطراف الإقليمية الأخرى، التي يمكن أن تعبر عن وجهة نظر مخالفة. ما يجعل ذلك تقوية لمواقف تتعلق بمناقشة مواضيع حساسة أو ذات أهمية ضمن حركية التنمية المستدامة، أو حتى في سبيل تحقيق أهداف شخصية أو فردية.

وتتجسد هذه التفاعلات في احتكار المعلومات، احتكار استعمالها وغياب الشفافية في تحديد مواضيع النقاش أو جدول أعمال واضح لعمليات التنسيق بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، ما يجعل هذه الأخيرة غير قادرة على بلورة موقف مبرر على أسس موضوعية. وبغض النظر عن اعتبار المعلومات موارد استراتيجية ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، إلا أن تجنيدها بهذا الشكل من قبل الأطراف الإقليمية الفاعلة المتحكمة في مصادرها، قد أثر سلبا على علاقات الثقة والتعاون الاقليمية، وأدى حتى إلى انسحاب بعض الأطراف الأساسية من مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة.

على صعيد آخر، شكل التطلع نحو بناء مسار مندمج للتنمية الريفية المستدامة، عاملا أساسيا في بروز الحاجة إلى كفاءات متخصصة في مجالات غير تقليدية ومتعددة، لا سيما تصميم وتأسيس نموذج إنتاج إقليمي محلي جديد يرتكز على نشاطات الصيد التقليدي، السياحة البيئية الشاطئية والجبلية، تثمين المنتجات الحرفية، الغابية والزراعية المحلية. هذا ما يجعل تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة تواجهه صعوبات كبيرة، ترتبط بنقص كفاءات متعددة التخصصات لصياغة، تخطيط وتنفيذ استراتيجية للتنمية الاقليمية بالحظيرة الوطنية، كأحد المحاور الأساسية لتجسيد مخطط التهيئة الاقليمية للولاية. هذه الصعوبات تتفاقم أكثر في ظل هيمنة المنطق التقني والاداري الأحادي ضمن حركية التنمية المستدامة، التي تعكسها طبيعة الأطراف الفاعلة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية من ناحية،

وغياب متعاملين اقتصاديين وحاملي مشاريع ضمن هذه الأخيرة من ناحية أخرى. ناهيك عن غياب قواعد قانونية وتنظيمية لتأطير وتجسيد نشاطات جديدة ومبتكرة، على غرار نشاطات السياحة البيئية، ما يشكل معوقا أخر في ظل غياب استشراف للتحولات والتطورات الإقليمية المحلية، الذي ينعكس في بطئ تطور التشريعات والأطر المؤسساتية المواكبة.

فعلى الرغم من استكمال متطلبات تصنيف المحمية البحرية وفقا لأحكام قانون المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، إلا أن الاجراءات التنظيمية المتعلقة بتطبيق هذا القانون لم تصدر بعد. لكن ذلك لم يثني الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل العمل جماعيا لتدليل هذه المعوقات وتحسين تنسيق العمل الجماعي.

4.4.2.6. جهود تحسين تنسيق العمل الجماعي

لتجاوز صعوبات تنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، يبين الجدول 6-09 أن أغلب هذه الأطراف قد أسهمت في تدليل مختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق فعالية تنسيق العمل الجماعي. فقد عبر 86.4% (22/19) من الفاعلين الاقليميين أنهم بدلوا جهودا لرفع التحديات التي يفرضها العمل وفق أساليب جديدة، لا سيما على مستوى تحسين الاتصال والتكوين، ووضع قواعد واجراءات خاصة بتنسيق العمل الجماعي، بالإضافة إلى العمل على وضع هياكل وتوفير الامكانيات والوسائل لهذا الغرض.

الجدول رقم 6-09: مساهمة الأطراف الفاعلة في تحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

	النسبة%	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم "	86.4	19	N=22 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا "	13.6	3	
وضع قواعد واجراءات التنسيق	25.6	10	(عدد الإجابات بنعم) n= 39
هيكلة أطر التنسيق	20.5	8	
توفير الامكانيات	23.1	9	
الاتصال و التكوين	30.8	12	
المجموع	100.0	39	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

يؤكد سعي الأطراف الفاعلة من أجل تحسين قيامهم بنشاطاتهم التنموية جماعيا، على أهمية مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، خاصة أنه يعكس مخرجا أساسيا لعدم قدرة هذه الأطراف على قيامهم بمهامهم بشكل منفرد. ما جعل هذه الأطراف تركز أكثر على الاتصال والتكوين، بالنظر إلى أن تجاوز عقبات تبادل المعلومات والتحكم في كفاءات الإدارة الجماعية هو أحد العوامل التي توطد وتقوي علاقات التعاون والتآزر الاقليمي. فقد ركزت 30.8 % من جهود الأطراف الاقليمية الفاعلة

على ربط أواصر التواصل بين السكان والمؤسسات الادارية والقطاعية بصفة خاصة، لا سيما بالاعتماد على لقاءات جوارية مع السكان لشرح مضمون وأهمية العمليات التنموية التي يتضمنها مشروع المحمية البحرية، من خلال توضيح ما يوفره من فرص جديدة لهم ويجعلهم شركاء أساسيين ضمن هذا المسار.

على صعيد آخر، يشكل تعزيز صيرورة الحوكمة الاقليمية من خلال صياغة اجراءات ووضع قواعد لتنسيق أدوار وعمل الأطراف الفاعلة، أحد مجالات تجسيد استقلالية وذاتية حركية التنمية المستدامة، على اعتبار أنها تعتمد على مبادرة محلية أسهمت وفق مسار تصاعدي لاتخاذ القرار في اقتراح اجراءات وقواعد تشريعية ومؤسساتية جديدة، تسمح بتنسيق تدخل وعمل الأطراف الاقليمية محليا، على غرار القواعد المتعلقة بتأطير نشاطات الصيد السياحي والنزهة البحرية[48] لتجسيد مفهوم السياحة البيئية بالمجالات المحمية البحرية.

كما أسهمت الأطراف الفاعلة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة في اقتراح الحصول على امكانيات ووسائل عمل جديدة، لا سيما بناء كفاءات اقليمية خاصة بإقامة نشاطات جديدة، من خلال التكوين على استعمال تقنيات وأدوات عمل حديثة. على هذا المستوى، شكل التدريب على برمجيات للتخطيط الاقليمي، التصوير البحري، تسيير المسالك السياحية البرية والبحرية...، مبررات أساسية لدعم الأطراف الفاعلة من أجل الحصول على الوسائل والامكانيات التي تمكنهم من قيامهم بنشاطاتهم التنموية جماعيا.

5.2.6. نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

لقد رأينا أن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة ترتكز على صيرورة للحوكمة الاقليمية، التي تعكسها جهود الأطراف الاقليمية الفاعلة للعمل جماعيا وتحسين أطر وأساليب التنسيق بينها. في هذا المحور سنعمل على توضيح نتائج وتأثيرات صيرورة الحوكمة الاقليمية ضمن هذه الحركية، لا سيما في جعل العمل الجماعي أسلوب عمل مؤسساتي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، الأهداف التنموية التي تسعى الأطراف الفاعلة إلى تحقيقها جماعيا، عمليات التدريب الجماعي، الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي، التي تكرس استدامة عمليات التنمية وترقية مسارها.

1.5.2.6. تحول نمط التدخل العمومي

يشكل ترسيخ الاعتماد على أسلوب المشاركة والعمل الجماعي من خلال اجراءات وقواعد مؤسساتية وهياكل تنظيمية خاصة، أحد العوامل المحددة لاستدامة وترقية مسار التنمية الريفية بإقليم الحظيرة

48- المرسوم التنفيذي رقم 16-203 مؤرخ في 25 جويلية 2016، يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية (الحكومة الجزائرية، 2016).

الوطنية تازة. من هذا المنطلق، يوضح الشكل 6-25 أن الاعتماد على مشاركة الأطراف الاقليمية الفاعلة للقيام بنشاطات أو تنفيذ عمليات تنموية بشكل جماعي لا يمثل نمطا تنظيميا مؤسساتيا مستمرا. فقد عبر 63.64% من الاطراف الفاعلة أنهم يعملون جماعيا أحيانا فقط، وبينما يكون ذلك "غالبا" بالنسبة لـ 27.27% من هذه الأطراف، يعتبر 9.09 % منهم أن العمل الجماعي غير موجود.

الشكل رقم 6-25: وتيرة العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

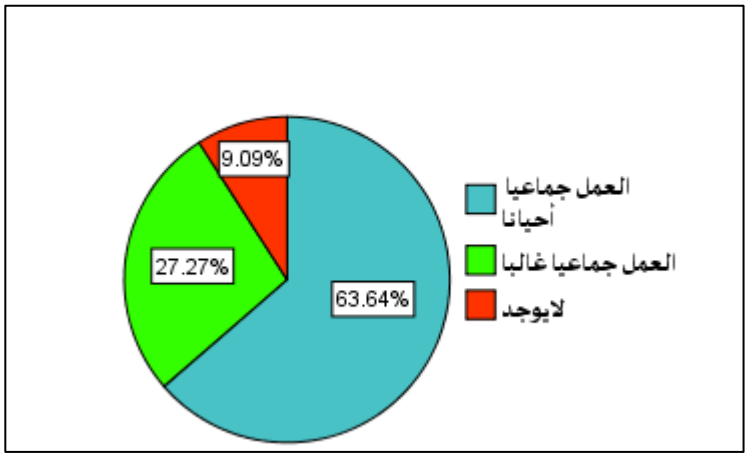

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

تبين هذه الملاحظات أن تكريس أسلوب المشاركة والعمل الجماعي هو واقع جوهري في مرحلة تأقلم وبناء بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، على اعتبار أن التراكمات الكبيرة لأساليب العمل التقليدية لاتزال مهيمنة على نمط عمل وتدخل الأطراف الاقليمية الفاعلة، لا سيما التوجه القطاعي، التقني والاداري لدى الادارات القطاعية والمؤسسات العمومية التي لا تتمتع بهامش كبير من حرية المبادرة، كما يتطلب تدخلها تأطيرا رسميا. أما اعتبار أطراف فاعلة غياب أي شكل للعمل الجماعي، رغم أنها تشارك ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، فذلك يشير إلى مختلف المعوقات والصعوبات التي يواجهها جعل العمل الجماعي نمط عمل مؤسساتي من خلال هياكل، اجراءات وقواعد تنظيمية دائمة، وعبر مسار تنموي مندمج ومستمر. سواء تعلقت هذه المعوقات بتعقيد الواقع الاقليمي، حجم التحديات التي يفرضها بناء هذا المسار، أو بالتفاعلات التي تثيرها الرهانات الفردية للأطراف الاقليمية الفاعلة.

2.5.2.6. مسار التنمية الريفية المستدامة

إن أهم نتائج عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة الجماعي بالحظيرة الوطنية تازة، هو إطلاق مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، الذي يتجسد في اعتبار 81.8% من هذه الأطراف وجود هذا المسار من خلال أحد أو مجموعة العناصر المبينة في الجدول 6-10. حيث يتمثل المكون الأهم لهذا المسار في تحديد الأطراف الاقليمية الفاعلة لأهداف مرحلية، تعمل هذه الأخيرة جماعيا من أجل تحقيقها.

في واقع الأمر، شكل مشروع توسيع إقليم الحظيرة الوطنية تازة الإطار الأساسي لإطلاق هذا المسار. حيث كان توجه إدارة الحظيرة في البداية نحو ضم أنظمة بيئية برية جبلية، إلا أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية حال دون تحقيق ذلك. وبعدما أصبحت إدارة الحظيرة تعتمد على مخطط تسيير كأداة جديدة لتشخيص، صياغة وتخطيط عمليات التنمية بإقليم الحظيرة إنطلاقا من سنة 2000، فقد سمح ذلك بتحديد هدف انشاء المحمية البحرية لتوسيع إقليم الحظيرة نحو المجال البحري. لكن تحديات تحقيق ذلك لم تكن أقل منها بالمجال الجبلي، خاصة بعد فشل المحاولة الأولى لعرض ملف تصنيف المحمية البحرية سنة 2002. حيث مثل عدم دعم مبادرة إدارة الحظيرة، سواء داخل الادارة نفسها أو من طرف الفاعلين الاقليميين، أهم المعوقات التي حالت دون إطلاق مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، بالإضافة إلى عدم التحكم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمشروع.

الجدول رقم 6-10: مكونات مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

	النسبة%	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	81.8	18	N=22 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	18.2	4	
أهداف مشتركة	14.3	4	(عدد الإجابات بنعم) N= 28
أهداف مرحلية	35.7	10	
تخطيط اقليمي	21.4	6	
رؤية مشتركة	28.6	8	
المجموع	100.0%	28	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وعلى اعتبار أن التوجه نحو المجال البحري للحظيرة الوطنية تازة من أجل تأسيس مسار للتنمية الريفية المستدامة، يبرره تعقيد الواقع الميداني بالمحيط الجبلي، فقد شكل ذلك داخل إدارة الحظيرة نفسها، توجها غير منسجم مع طبيعة الكفاءات، المعارف والخبرات التي تتوفر عليها إدارة الحظيرة، التي تتركز في مجال حماية الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي الغابي بصفة خاصة. ما جعل بعض اطارات وأعوان الحظيرة يعبرون عن عدم قدرتهم للتجند ودعم هذا التوجه، سيما أنه يأتي حسب رأيهم، على حساب معالجة مسار التدهور التاريخي بإقليم الحظيرة.

من ناحية أخرى، فقد اتضح من الوهلة الأولى أن المقاربة البيئية قد لا تقدم حلولا واقعية وعملية. أي أن اعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية في محيط الاهتمام بحماية الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي، هو عملية ليست ذات جدوى، سواء كان ذلك على مستوى المجالات البرية أو البحرية. فغالبا ما يؤدي اعتبار هذه المجالات فضاءات طبيعية فقط، إلى اغفال عوامل محددة لحركيتها، تطورها وتنميتها.

على هذا المستوى، بدأت تتبلور لدى الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة، ضرورة المرور عبر أهداف مرحلية، خاصة بالنسبة لإطارات إدارة الحظيرة المبادرة بمشروع تصنيف المحمية البحرية،

التي حددت بناء كفاءات خاصة في مجال إقامة المحميات البحرية وإدارتها، الهدف المرحلي الأول لتأسيس مسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة. فكان الانطلاق في هذه المرحلة عاملا حاسما في تطور صيرورة الحوكمة الاقليمية، التي شكلتها التفاعلات حول فكرة توسيع إقليم الحظيرة الوطنية تازة نحو المجال البحري، لا سيما من خلال أول عقد تعاون بين إدارة الحظيرة والشبكة المتوسطية لإدارة المحميات البحرية(Med PAN) لمدة سنتين (2004-2006)، في إطار مشروع التعاون الجهوي للاتحاد الأوروبي (INTRREG III C). ما سمح بمشاركة إطارات الحظيرة في عدة ورشات تكوين حول نشاطات الصيد المستدام، الغوص البحري، ادارة وتخطيط المحميات البحرية.

في هذه المرحلة، وبالإضافة إلى المعارف والخبرات التي راكمتها إطارات إدارة الحظيرة الوطنية تازة في مجال إقامة وإدارة مشاريع التنمية المستدامة بصفة عامة، وتأسيس المحميات البحرية وإدارتها بصفة خاصة، تمكنت إدارة الحظيرة من ربط علاقات تبادل وتعاون مع منظمات جهوية مكنها فيما بعد، أن تصبح عضوا في مجلس إدارة الشبكة المتوسطية لإدارة المحميات البحرية.

سنة 2006، تم قبول ترشح الحظيرة الوطنية تازة لإقامة أول محمية بحرية بالجزائر ، ليتم إمضاء عقد شراكة بين المديرية العامة للغابات(DGF) و الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية(WWF) من أجل الانطلاق في المشروع النموذجي لتصنيف المنطقة المحمية البحرية(AMP) بالمجال البحري للحظيرة سنة 2009. فبالإضافة إلى الأهداف المرحلية الجديدة لمسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، على غرار حشد وتجنيد الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل إعداد ملف تصنيف المحمية البحرية، بدأت في هذه المرحلة تتبلور رؤية جديدة ومشتركة تدمج مختلف أبعاد إشكالية تنمية الإقليم تهدف إلى تصميم حلول جدرية وبعيدة المدى، انطلاقا من الخصوصية المحلية واعتبارا للتحولات والتطورات الجهوية، الوطنية والعالمية.

هذه الرؤية التي جاءت كنتيجة لعمل الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، تعكسها نتائج الجدول6-10. حيث تقدر هذه الأطراف وجود رؤية مشتركة بنسبة 28.6% بعد الأهداف المرحلية بنسبة 35.7%. ما يعني أن عمل الأطراف الفاعلة جماعيا لتحقيق أهداف مرحلية، هو ما جعلها تشترك في تبني رؤية جديدة لتنمية الاقليم، تتمثل في التوجه نحو إعادة تنظيم الفضاء الإقليمي المحلي، وتصميم نظام انتاج إقليمي جديد، يستجيب في نفس الوقت لشروط الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والقبول البيئي، ويدمج الخصوصية المحلية.

على اعتبار المعوقات التي يمكن أن تثيرها هذه الرؤية، خاصة ما يتعلق بمستوى انخراط الأطراف الاقليمية الفاعلة، التحكم في أساليب وأدوات العمل التي تتطلبها هذه الرؤية، على غرار مفهوم المحمية

البحرية، أسلوب المشاركة والعمل الجماعي، والمقاومة التي يمن أن تبديها مكونات النظام الاقليمي القائم تجاه التحولات والتغيرات التي تستهدفها، فقد ارتكزت الأطراف الاقليمية الفاعلة على استراتيجية عمل جماعية، عكست في نفس الوقت تطور صيرورة الحوكمة الاقليمية لتشمل أطراف إقليمية جديدة، من خلال بناء أطر لتنسيق العمل الجماعي، وبعث عمليات للتخطيط الاقليمي لدفع مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة نحو آفاق أوسع وأبعد. وقد تمثلت هذه الإستراتيجية في المحاور التالية (Parc National de Taza;WWF Mediterranée، 2012):

- تحديد الأطراف الاقليمية التي يجب العمل على تجنيدها، معرفة رهاناتها، تطلعاتها والصراعات المتوقعة، وترتيبها وفق سلم الأولوية؛
- وضع مخطط العمليات التنموية لتصنيف المحمية البحرية، والعمل بكل شفافية لتجنيد وضم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالتوازي مع إطلاق تنفيذها؛
- تعزيز مسار تنفيذ عمليات تصنيف المحمية البحرية بمعرفة دقيقة للفضاء الإقليمي الطبيعي، الاقتصادي والاجتماعي، وبالاعتماد على مخطط اتصال، إعلام وتكوين، بالتوافق مع تقييم وتعديل دوريين.

بالإضافة إلى أن هذه الاستراتيجية تجسد العمل من أجل تحقيق أهداف مرحلية تتعلق بتصنيف المحمية البحرية، كعملية أساسية ضمن مشروع توسيع إقليم الحظيرة الوطنية تازة، و تكرس تبني الأطراف الاقليمية الفاعلة لرؤية إقليمية مشتركة وجديدة، فأنها أيضا تبرز بوضوح أهمية صيرورة الحوكمة الاقليمية كمحور مستعرض لمختلف محاورها. هذا ما تشير إليه نتائج الجدول6-10 أيضا، باعتبار أن وجود تخطيط اقليمي بنسبة 21.4% هو ما يعكس صياغة وتخطيط تنفيذ هذه الاستراتيجية جماعيا، ومن خلال تكريس العمل الجماعي للأطراف الإقليمية الفاعلة المشاركة، التي يتم تجنيدها وضمها ضمن هذا المسار.

عمليا، شكل انضمام أطراف إقليمية جهوية، مركزية، ومحلية إلى جانب إدارة الحظيرة الوطنية تازة، على غرار الصندوق العالمي للحياة البرية، المديرية العامة للغابات وولاية جيجل، عاملا حاسما في تجند الأطراف الإقليمية المحلية، على غرار الادارات القطاعية، الجماعات المحلية، المنظمات المجتمعية وبعض الفئات المجتمعية، التي أصبحت فيما بعد ممثلة ضمن أطر الحوكمة الاقليمية المحلية، لاسيما لجنة الولاية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية ولجنة التشاور، الحوار والنقاش.

وفيما كان وجود هذه الأطراف ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية من خلال تمثيلها بهياكل تنسيق العمل الجماعي ومشاركتها في مختلف نشاطات التنسيق لإنجاز عمليات التنمية المخططة في هذه المرحلة،

فقد بدأت تتكشف عبر تقدم مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، أهمية صيرورة الحوكمة الاقليمية في بعث هذا المسار، تطوره وترقيته، بالنظر إلى الأبعاد التي بدأ يأخذها هذا الأخير، خاصة في إعادة ترتيب الأولويات التنموية من أجل جعل العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية في مركز الاهتمام الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة، وليس في محيط اهتمام بعض الأطراف بالمحافظة على البيئة فقط.

هذا التحول في مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، أسهم بفعالية في تبني الأطراف الاقليمية الفاعلة لأهداف جماعية مشتركة، تعبر عن ضرورة تعزيز صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة من أجل ادماج مختلف مكونات اشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، وجعلها منطلقا لتنمية إقليمية محلية مندمجة، ذات أبعاد وطنية، جهوية وحتى عالمية. وهو ما تعبر عنه كذلك معطيات الجدول6-10، من خلال تأكيد وجود أهداف مشتركة لدى الأطراف الاقليمية الفاعلة بنسبة 14.3%، رغم أن هذا التوجه يبقى ضعيفا بالنظر إلى معوقات الاتصال، بطئ المواكبة القانونية والمؤسساتية وهيمنة المنطق الأحادي، العمومي، القطاعي، الإداري والتقني. فيما يتكرس ذلك عمليا، من خلال اعتبار أكبر للعوامل الاجتماعية والاقتصادية، التاريخية والثقافية ضمن عمليات الحوار والنقاش حول أهداف ومعايير إدارة المحمية البحرية مستقبلا، على غرار المحافظة على نشاطات الصيد التقليدي، ترقية نشاطات السياحة البيئية والمحافظة على الأثار التاريخية والحضارية الساحلية، بالإضافة إلى التركيز على ادماج هذه الأخيرة ضمن عمليات التنمية الريفية المستدامة بالمناطق الجبلية، لاسيما ضمن مناطق التوسع السياحي (ZET).

بغض النظر عن الضرر الذي يمكن أن ينتج عن تأخر صدور الأطر التنظيمية التي تمكن من تصنيف وإدارة المحمية البحرية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، لا سيما على مستوى التزام الأطراف الاقليمية الفاعلة بالتوافقات المحققة، فقد شكل إطلاق المرحلة الثانية من مشروع تصنيف المحمية البحرية (SEA-Med 2014-2017) دفعة أخرى لمسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. حيث تمثل الهدف الأساسي في هذه المرحلة في تأسيس نشاطات اقتصادية مستدامة بالمناطق الجبلية بإقليم الحظيرة، ما يعزز من قدرات وفعالية إدارة المحمية البحرية مستقبلا، و يجعل هذه المرحلة تكتسي أهمية أساسية على الأصعدة التالية:

- استمرار صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة من خلال إعادة بعث عمل اللجنة الولائية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية وتجديد عقود الشراكة بين الأطراف الاقليمية الفاعلة المحلية، الوطنية والجهوية؛

- تنظيم وتنشيط سكان المناطق الريفية الجبلية وادماجهم ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية، من خلال عمليات تكوين، تدريب وهيكلة لتأسيس نشاطات مندمجة (السياحة البيئية، الزراعة الجبلية، الصناعات التقليدية، استغلال وتحويل منتجات الغابة)؛
- تخطيط وتنفيذ عمليات تجسيد تحول نظام الانتاج الإقليمي نحو الاعتماد على نشاطات جديدة ومستدامة، على غرار الصيد السياحي، الصيد التقليدي والترفيهي، الغوص والاستكشاف، السياحة الجبلية...؛
- إدارة تدفقات السياح من خلال تعزيز برامج التربية البيئية، انشاء مناطق جذب سياحي جديدة على نمط أكواخ التخييم الريفية والاستقبال بالقرى والمشاتي الجبلية وادراجها ضمن برامج الترويج والاشهار السياحي.

على الرغم من الآفاق والتطلعات الكبيرة التي فتحتها هذه المرحلة لمسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية، على غرار ادماج سكان المناطق الجبلية بمشتة الشريعة وهيكلتهم ضمن جمعية محلية من جهة، وإشراك وكالات سياحية كمتعاملين اقتصاديين ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، إلا أن الملاحظات الميدانية للعمليات التنموية المنجزة تبين ضعف البعد الاقتصادي وغياب تام لتأسيس نشاطات للسياحة البيئية، باستثناء بعض المنجزات المادية كالمسلك السياحي الجبلي بمشتة الشريعة. بينما تبقى النشاطات الزراعية، الصناعة التقليدية، استغلال وتحويل المنتجات الطبيعية دون الفعالية المطلوبة، بالنظر إلى ضعف تحكم السكان في عمليات الانتاج، التسويق وإدارة النشاطات الجماعية. كما أن تأسيس نشاطات للصيد السياحي تواجهها معوقات هيكلية ومؤسساتية، انطلاقا من غياب البنية التحتية الملائمة، وضعف تحكم وتبني الصيادين وملاك سفن الصيد لهذا المفهوم، إلى غاية عدم وجود أية سياسة ترويجية ضمن سلسلة لخلق القيمة السوقية والاقتصادية لمختلف النشاطات المستهدفة، التي تبقى حلقاتها غير مكتملة، لاسيما على مستويات التكوين، الدعم التقني والمؤسساتي، التمويل، الاتصال والتسويق.

3.5.2.6. التعلم والتدريب الجماعيان

من النتائج والتأثيرات الأساسية لصيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة، هي وجود عمليات للتعلم والتدريب الجماعيين. حيث يوضح الجدول 6-11 تأكيد الأطراف الاقليمية الفاعلة بنسبة 77.3% أنهم استفادوا أو شاركوا ضمن عمليات لتقاسم المعارف والمهارات، بناء كفاءات جديدة أو تمهين الممارسات الجيدة. على هذا المستوى، تبين هذه البيانات أن عمليات تقاسم المعارف والمهارات قد أخذت الحيز الأكبر من عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة الجماعي بنسبة38.1%. حيث تمثل اتفاقيات التعاون

والشراكة مع منظمات جهوية وعالمية، على غرار شبكة إدارة المحميات البحرية المتوسطية والصندوق العالمي للحياة البرية، التي أبرمت بين هذه الأخيرة وأطراف إقليمية وطنية ومحلية فاعلة، عاملا أساسيا في تقاسم معارف ومهارات في مجال التنمية المستدامة وإدارة المحميات الطبيعية بصفة عامة، وإقامة وإدارة المحميات البحرية بصفة خاصة.

وقد شكلت مشاركة إطارات من إدارة الحظيرة الوطنية تازة في ورشات تكوين، ملتقيات علمية والاطلاع على التجارب الرائدة على مستوى منطقة البحر المتوسط في هذا الإطار، محورا أساسيا لتقاسم المعارف والمهارات المكتسبة مع الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة. حيث كان ذلك من خلال تنشيط ورشات تكوين، ندوات علمية وتبادل، خرجات ميدانية واجتماعات عمل، التي هدفت إلى التعريف بالمفاهيم وأدوات التسيير الجديدة، لينتقل ذلك إلى نشر وتقاسم معارف في تأسيس وإدارة نشاطات إقتصادية متنوعة، كتثمين المنتجات الزراعية، الطبيعية ومنتجات الصناعة التقليدية.

الجدول رقم 6-11: عمليات التعلم والتدريب الجماعيين بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

	النسبة %	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	77.3	17	N=22 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	22.7	5	
تقاسم المعارف والمهارات	38.1	16	(عدد الإجابات بنعم) N= 42
بناء كفاءات جديدة	35.7	15	
تمهين الممارسات الجيدة	26.2	11	
المجموع	100	42	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من جانب آخر ، يمثل بناء كفاءات جديدة بنسبة 35.7% إحدى نتائج وتأثيرات العمل الجماعي الأساسية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، لاسيما في مجال الإدارة الاقليمية التي تتداخل ضمنها العديد من التخصصات العلمية والمهنية. حيث شكل وجود خبراء ومهنيين متعددي التخصصات، يعملون معا لبحث مختلف مسائل وأبعاد تصنيف المحمية البحرية بإقليم الحظيرة، عاملا أساسيا في تطوير كفاءات جديدة لدى الإطارات والأعضاء المشاركين ضمن هذا المسار، لاسيما في مجال تنسيق وإدارة العمل الجماعي، الذي شكل تحديا أساسيا ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية. هذا ما جعل بعض ممثلي الأطراف الاقليمية الفاعلة، كممثلي الادارات القطاعية والجماعات المحلية، يعتبرون أن مشاركتهم ضمن نشاطات تنسيق العمل الجماعي مكنتهم من تطوير رؤية ووعي جديدين لأبعاد اشكالية التنمية الريفية المستدامة، واكتساب كفاءات جديدة تجعلهم قادرين ومستعدين للتجند أكثر ضمن هذا المسار.

أما تمهين الممارسات الجيدة فيمثل بالنسبة للأطراف الاقليمية الفاعلة العامل الأدنى اعتبارا بين نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، بنسبة26.2% من الاجابات المؤكدة على وجود

عمليات للتعلم والتدريب الجماعيين، على اعتبار عدم الانطلاق الفعلي للعمل بالمعارف والمهارات المكتسبة وغياب نظام لتحديد هذه الممارسات، تدوينها، تصنيفها ودمجها ضمن برامج التدريب والتكوين لمختلف المتدخلين.

بالرغم من ذلك، فقد تضمنت عمليات التبادل والتدريب اطلاع الأطراف الاقليمية الفاعلة على ممارسات مهنية جيدة من خلال مشاركة ممثلين عن فئة الصيادين وإطارات من قطاع الصيد البحري في عمليات ميدانية لنشاطات الصيد المستدام بمحميات بحرية متوسطية، كالوقوف على تقنيات اعتماد معيار حجم الأسماك المرخصة للصيد باعتبارها ممارسات جيدة ومجسدة لمفهوم الاستدامة. بالإضافة إلى عمليات التدريب الميداني للسكان بمشتة الشريعة على تقنيات للمحافظة على الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها، كالنباتات الطبية واستخلاص الزيوت الأساسية. يبقى أن التحكم في هذه الأساليب والتقنيات المجسدة للممارسات الجيدة مرهون بالتأسيس الفعلي لهذه النشاطات، وفي إطار نظام إقليمي للضبط والتعديل لم يرى الوجود بعد بالحظيرة الوطنية تازة.

من المهم الاشارة كذلك، إلى غياب توجيه فعال لعمليات التبادل، التكوين والتدريب ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، على غرار تثمين و الاستفادة من التجارب والخبرات الجهوية والدولية. حيث تبين الملاحظات الميدانية أن هذه العمليات لا تركز على اشراك الأطراف المعنية بالمجالات المهنية الأساسية، كحاملي المشاريع من السكان، الفئات الاجتماعية والمهنية، أو من المتعاملين الاقتصاديين. في حين استفادت منها خاصة أطراف محددة في شكل زيارات إلى الخارج، ما يجعل غياب الشفافية في صياغة هذه العمليات، تحديد مضمونها، أهدافها والأطراف المعنية بها، متابعتها وتقييمها، من العوامل المؤثرة سلبا على علاقات الثقة والتعاون بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، بالنظر إلى الانطباع السلبي والشك الذي ينتاب بعض الأطراف الفاعلة حول جدية هذا المسار، عندما تظهر هذه العمليات بالنسبة للبعض منهم، كغطاء لتحقيق مصالح شخصية مادية وآنية، دون تقديم المبررات الموضوعية ضمن أطر الحوكمة الاقليمية، لإنجازها بشكل أو بآخر.

4.5.2.6. الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي

تبين معطيات الجدول 12 أن 77.3% من الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة يؤكدون وجود عمليات ابتكار تنظيمي وإعادة بناء مؤسساتي بإقليم الحظيرة، باعتبارها نتائج وتأثيرات أساسية لعملهم الجماعي. و تتمثل هذه الأخيرة خاصة، في بناء هيئات تنظيم إقليمية جديدة، بنسبة 40.6% من عدد الاجابات المؤكدة، وعمليات تشخيص جماعي بنسبة 34.4%. فيما لم تتجاوز اجابات الأطراف الاقليمية الفاعلة المؤكدة على بناء نظام للذكاء الاقليمي بالحظيرة نسبة 25%.

الجدول رقم 6-12: عمليات الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة

	النسبة %	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	77.3	17	N=22 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	22.7	5	
تشخيص جماعي	34.4	11	(عدد الإجابات بنعم) N= 32
بناء نظام ذكاء اقليمي	25	8	
بناء هيئات جديدة	40.6	13	
المجموع	100	32	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

ميدانيا، تشير هذه المعطيات إلى أهمية صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة في انتاج حركية جماعية جديدة لهيكلة وتنظيم إقليم الحظيرة الوطنية، على غرار تأسيس اللجنة الولائية لمتابعة مشروع تصنيف المحمية البحرية التي تعتبر سابقة إقليمية محلية لتنشيط، ضبط وتخطيط العمل الجماعي للأطراف الاقليمية.

على هذا المستوى، شكلت لجنة التشاور، الحوار والنقاش، واللجنة العلمية أطرا عملية وفعالة في تحقيق عمليات للتشخيص الجماعي، التي دفعت مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية نحو أفق أكثر شمولية، وبروز توجه نحو اعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مركز اهتمام العمليات والبرامج التنموية، من خلال التركيز المتزايد على تحول نظام الانتاج الإقليمي نحو الاعتماد على نشاطات إقتصادية أكثر انسجاما وفعالية.

من جانب أخر، مثلت اتفاقيات الشراكة التي جمعت أطراف إقليمية محلية، وطنية وجهوية ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، أحد أوجه إعادة البناء المؤسساتي لعمليات التدخل العمومي، لاسيما أنها كرست المسار التصاعدي لعمليات اتخاذ القرار التي بدورها أسهمت في صدور أطر قانونية ومؤسساتية لمرافقة الحركية الاقليمية المحلية، مثل قانون المجالات الطبيعية المحمية وقانون الصيد السياحي والنزهة البحرية.

وفي حين يمثل تصنيف المحمية البحرية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة في حد ذاته هيكلة جديدة لإقليم الحظيرة، على اعتبار ما يتطلبه من أطر مؤسساتية جديدة للإدارة الاقليمية، فقد أسهم العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة في وضع أسس نظام جديد للحوكمة الاقليمية، أولى بوادر عمله شكلها القرار الولائي المتعلق بتنظيم زيارة واستغلال جزيرتي بلدية العوانة، اللتان تمثلان نظاما بيئيا فريدا تتطلب المحافظة عليه اجراءات وقواعد عمل مؤسساتية جديدة، كتحديد أدوار الأطراف المتدخلة في تنفيذ ومراقبة تنفيذ القرار ، وإعداد دفتر شروط استغلال الفضاء الطبيعي للجزيرتين بما يساهم في المحافظة على النظام البيئي والتنوع الحيوي بهما.

أما فيما يتعلق ببناء نظام للذكاء الاقليمي بالحظيرة الوطنية تازة، فبالرغم من أهمية المعلومات التي نتجت عن التشخيص الجماعي لإقليم الحظيرة كما ونوعا، من خلال مختلف أعمال البحث، سواء في إطار التعاون الثنائي بين إدارة الحظيرة والجامعات المحلية والوطنية، أو ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، إلا أن غياب جهاز إقليمي دائم لجمع المعطيات، تصنيفها، تحليلها، نشر نتائجها، وضمان وصول الأطراف الاقليمية الفاعلة إليها واستغلالها ضمن أطر تنسيق العمل الجماعي، هو ما يعبر عن ضعف تأثير العمل الجماعي ونتائجه على هذا المستوى. إذ تبين الملاحظات الميدانية أن ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات غير متكافئ، كما أن انتاجها المرحلي، غير المنتظم والجزئي، يجعل منها موردا استراتيجيا في خدمة أهداف استراتيجيات فردية على حساب تنسيق وفعالية العمل الجماعي، ما لم يكن دون تأثير سلبي على مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة.

خلاصة الفصل السادس

لقد بينا في هذا الفصل أن وجود حركية للتنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة يرتكز على صيرورة للحوكمة الاقليمية، أسستها وتنشطها أطراف فاعلة مختلفة ومتعددة بإقليم الحظيرة، جعلت من العمل الجماعي لهذه الأطراف قاعدة ومحركا لترقية مسار تاريخي لتنمية الاقليم، بدأ يأخذ عبر مراحل تطوره توجها أكثر شمولية واندماجا، خاصة في اعتبار مختلف مكونات و مستويات اشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

هذه الحركية التي أسستها نواة من الأطراف الاقليمية العمومية المحلية، الوطنية والجهوية، وكرست ذاتية مسار التنمية الريفية المستدامة والمسار التصاعدي لاتخاذ القرار، كما اعتمدت على تفعيل وتنشيط مختلف العلاقات الاقليمية ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية وتحويلها إلى موارد إقليمية خاصة، ما لبثت أن أصبحت تتميز بثنائية قطبية شكلها تباين مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة حول توجه مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة من جهة، ومدى اعتبار الخصوصية المحلية من جهة ثانية.

وتتمثل هذه الثنائية في تعارض تيار مؤسساتي قطاعي تقليدي، يدفع لجعل حماية البيئة في مركز ترقية مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، وكل القضايا الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في محيط هذا المركز، بينما يدفع تيار محلي مجتمعي نحو اعتبار كل المسائل التنموية، على غرار البيئية منها، في مركز هذا المسار.

وفيما أصبحت المحافظة على الموارد الطبيعية، حماية الانظمة البيئية والتنوع الحيوي رهانا لدى مختلف الأطراف الفاعلة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، تشكل

الرهانات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتثمين وترقية الموروث الطبيعي والحضاري عاملا هاما في حشد، تجنيد ومشاركة أطراف فاعلة أساسية أخرى، بإمكانها لعب أدوارا حاسمة في ترقية هذا المسار، لا سيما على مستوى تحول نظام الانتاج الإقليمي نحو الاعتماد على نشاطات اقتصادية واجتماعية تحقق متطلبات كسب الرهانات البيئية.

لكن جعل المحافظة على البيئة رهانا لتحقيق مصالح بعض الأطراف الاقليمية الفاعلة، الذي يظهر خاصة من خلال الاعتماد على استراتيجيات فردية ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، جندت موارد إقليمية خاصة، كمعلومات وقنوات الاتصال والعلاقات الاقليمية الرسمية وغير الرسمية، هو ما مثل اختلالا هيكليا ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية، وحلقة هشة في مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، تعززها هيمنة الأطراف المؤسساتية والادارية العمومية، غياب الأطراف الخاصة وضعف مشاركة الأطراف المجتمعية والأفراد.

وبالرغم من أهمية الحركية المؤسسة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، لاسيما أنها تعبر عن مسار أصبحت آفاقه مستعرضة للمستويات المحلية، الوطنية والجهوية، من خلال تطور رؤية إقليمية جديدة للعمل الجماعي، سهلت بناء قدرات وكفاءات جديدة في مجال الادارة الاقليمية يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى تصميم حلول فعالة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، سوى أن غياب انجازات ملموسة على كل المستويات و على المستويين الاجتماعي والاقتصادي خاصة، هو ما يعرض صيرورة الحوكمة الاقليمية ومعها مسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة إلى تهديد حقيقي، في ظل الحركية والتحولات الاقليمية الجارية، لاسيما على صعيد الإدارات العمومية القطاعية والمحلية، وكذلك المؤسسات غير الممركزة والمجالية.

الفصل السابع

التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية، مسار إقليمي متأزم

7. التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية، مسار إقليمي متأزم

تمهيد

على غرار ما تطرقنا إليه في الفصل السابق، وعلى اعتبار أهمية المقارنة بين مختلف العوامل المنتجة للحركية التنموية بكل من أقاليم الحظائر الوطنية المعنية في هذا البحث، سواء في اكتشاف محددات تأسيس نمط الحوكمة الاقليمية المحلية وبناء مسارات للتنمية الريفية المستدامة بها، أو فرز المعوقات الهيكلية والمرحلية، أو الخاصة بأحدها، سنقدم هذا الفصل من خلال قسمين أساسيين. يتضمن القسم الأول السياق الاقليمي الخاص بالحظيرة الوطنية قوراية، أين سنركز على ابراز مختلف العوامل المكونة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، لاسيما توضيح مدى تعقيد وخصوصية الواقع الإقليمي المحلي الذي يستدعي تبني مقاربات غير تقليدية. أما القسم الثاني فيتضمن تحليل حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية وفق المقاربة الاقليمية، أين سنوضح مدى اعتماد هذه الحركية على نمط محدد للحوكمة الاقليمية، فعالية الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة في تأسيس نظام للحوكمة الاقليمية، و دور هذا الأخير في بناء مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

1.7. الحظيرة الوطنية قوراية، إقليم ذو خصوصية طبيعية وحضارية فريدة

بغض النظر عن التنوع الطبيعي والحيوي بجبل قوراية، لاسيما المناظر الطبيعية الاستثنائية والفريدة التي يشكلها التقاء أخر كتلة جبلية لسلسلة جبال الأطلس التلي مع البحر المتوسط، وتشرف في نفس الوقت على أعرق وأجمل المدن الجزائرية الساحلية "كبجاية"، فقد جاء تأسيس الحظيرة الوطنية قوراية في المرحلة الاستعمارية، بمثابة خطوة أخرى على مسار اختطاف الرصيد الحضاري والاستحواذ على الثروات المادية وغير المادية للجزائريين، وتحويلها لتلبية حاجات المستعمر والمعمرين بصفة عامة.

فبعد طمس معالم ضريح "يمة قوراية" وتحويل قمة الجبل إلى حصن عسكري، أسست سلطات الاحتلال الفرنسي حظيرة قوراية سنة 1924، على مساحة 530هكتار (Gouvernement Général de l'Algérie، غير مؤرخ)، من أجل دعم المراقبة العسكرية بهذه المنطقة الجبلية الاستراتيجية، وخلق فضاءات سياحية وترفيهية موجهة حصريا للمعمرين والسواح الغربيين. بعد الاستقلال أعيد تأسيس الحظيرة الوطنية قوراية سنة 1984 على مساحة 2080 هكتار، لكن انطلاق عملها فعليا تأخر إلى غاية تنصيب إدارة الحظيرة سنة 1992 (Parc National de Gouraya، 2013)، حيث أصبحت تمثل إحدى الحظائر الساحلية الثلاث وأصغرها مساحة في الجزائر.

1.1.7.الموقع والخصائص الطبيعية والحيوية للحظيرة الوطنية قوراية

يقع اقليم الحظيرة الوطنية قوراية كليا داخل الحدود الادارية لبلدية بجاية، على الساحل الشرقي للجزائر الذي يشكل النهاية الغربية لخليج بجاية. وجودها على السلسلة الشمالية للأطلس التلي يمثل عاملا أساسيا في تميزها بالطبيعة الجبلية، أين يبلغ ارتفاع أعلى قمة فيها 672م عن سطح البحر (L'Agence Nationale pour la Conservation de la Nature، غير مؤرخ). ينفتح اقليم الحظيرة على البحر الأبيض المتوسط من خلال الأجراف الصخرية المتصلة مباشرة بشاطئ البحر على مسافة 11.5كلم، ومجال بحري يمتد على مساحة 7842 هكتار (Parc National de Gouraya، غير مؤرخ"أ") غير مصنف. وفيما ألحقت بحيرة مزعية بإقليم حظيرة قوراية، على مساحة 3 هكتار، فقد أصبح ذلك أحد العوامل المميزة لها، على اعتبار الخاصية الحضرية التي اضفتها هذه البحيرة على إقليم الحظيرة، بالإضافة إلى الطبيعة الريفية الجبلية التي تميزها.

الشكل رقم 7-01: خريطة توضح موقع وحدود الحظيرة الوطنية قوراية

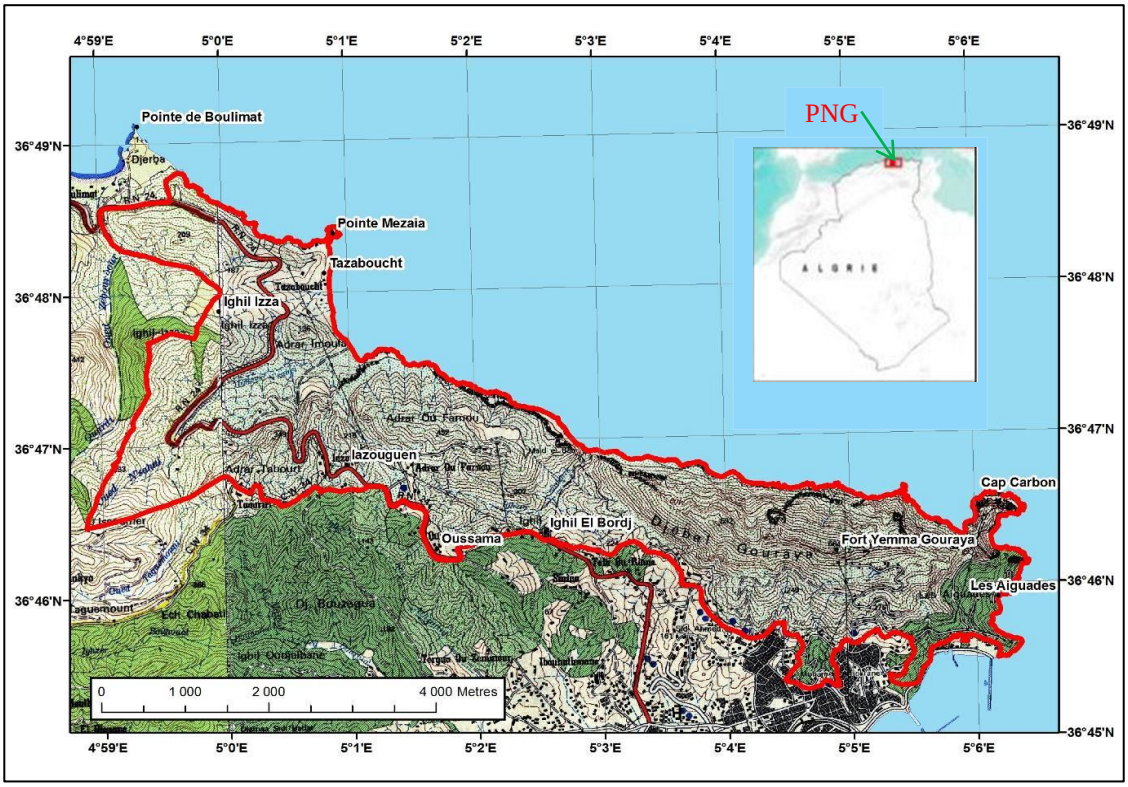

المصدر: Parc National de Gouraya, 2013, Etude d'Actualisation du Zoning du Parc National de Gouraya, Bejaia.

وباعتبارها مجالا طبيعيا محميا وفق نظام خاص، تتميز الحظيرة الوطنية قوراية بتنوع طبيعي وحيوي متميز وفريد. إذ تشكل المواقع الطبيعية بها صورا لا مثيل لها عالميا (Gouvernement Général de l'Algérie، غير مؤرخ)، على غرار تلك التي يمكن مشاهدتها من قمة مرتفع القردة، التي تشرف من ارتفاع 500 متر ، بشكل عمودي على البحر ورأس كاربون في نفس الوقت. ما يعطي منظرا على خليج بجاية وجبال بابور من أجمل المناظر في العالم. كما يتميز رأس كربون بكتلته الصخرية الهائلة، التي تمتزج فيها الطبقات

والألوان الصخرية بلون السماء ومياه البحر، مشكلة صورا مثيرة واستثنائية (Gouvernement Général de l'Algérie، غير مؤرخ). ناهيك عن الشواطئ البحرية التي ينفتح عليها إقليم الحظيرة بالجهة الغربية وباقي المواقع الخلابة، على غرار قمم جبل قوراية و تملاحت... (Parc National de Gouraya، غير مؤرخ"أ").

من جانب آخر، تتميز الحظيرة الوطنية قوراية بتنوع حيوي نباتي وحيواني هام، تساهم في تكوينه أنواع متوسطية أصلية ونادرة، كتجمعات نبات الفربيون الشجري ومجموعات القرد المغاربي. ودون أن يكون التنوع الحيوي بالحظيرة حصريا وتاما، بالنظر إلى التزايد المستمر للأنواع النباتية والحيوانية التي يتم احصاؤها واكتشاف وجودها بإقليم الحظيرة، مثل الأنواع البحرية التي تسعى إدارة الحظيرة إلى إضافتها لمجال الحماية، تحصي هذه الأخيرة حاليا 974 نوعا نباتيا، منها 96 ذات خصائص طبية و 14 نوعا محميا يجعل الحظيرة تساهم بنسبة 24.82 % في الموروث الطبيعي النباتي للجزائر.

أما الأنواع الحيوانية، فتحصي الحظيرة الوطنية قوراية 1224 نوعا، 138 منها من الطيور و30 من الثدييات (Parc National de Gouraya، غير مؤرخ"أ"). وفيما يخضع 73 نوعا حيوانيا لنظام الحماية، يشكل القرد المغاربي أحد هذه الأنواع الأكثر هشاشة، بالنظر إلى الاشكاليات التي تثيرها عمليات الحماية، خاصة تجاه السكان بإقليم الحظيرة والسواح الوافدون إلى إليها. ففي حين تتسم علاقة السكان بجماعات القرد المغاربي بالعدائية والصراع، التي تنعكس في تهديد مباشر على حياة أفراد هذه الجماعات وبقائها، تتميز علاقة السواح بهذا الحيوان بالودية والتقارب أكثر فأكثر، ما يجعله في معرض لعدة مخاطر أيضا(Parc National de Gouraya، غير مؤرخ"أ")، على اعتبار التأثيرات السلبية لسلوكات السواح.

2.1.7.الموروث الحضاري و خصوصية الحظيرة الوطنية قوراية

يشكل التراث التاريخي والحضاري المادي وغير المادي بمدينة بجاية بصفة عامة، خاصية أساسية تجعل من حظيرة جبل قوراية متفردة عن مثيلاتها في الجزائر. إذ يمثل ارتباط اسمها برمز "يمة قوراية" المحدد الأول لهذه الخصوصية، انطلاقا من الأهمية التي يكتسيها هذا الإسم في الذاكرة الاجتماعية المحلية. حيث شكلت قمة جبل قوراية مكانا يرمز للحماية ومنبعا للأمان، القوة والأمل للسكان المحليين عبر مراحل تاريخية طويلة ومختلفة. تفاعل هذه الرمزية مع طبيعة الموقع الاستراتيجي المشرف على مدينة بجاية التي يمتد تاريخها في عمق الحضارات المتوسطية والوجود الانساني، هي عوامل جعلت من السيطرة والتحكم في قمة "يمة قوراية" من طرف غزاة المدينة بمثابة اخضاع لها واحتلالها. فعمل الاسبان ومن جاء بعدهم على تسخير قمة قوراية في خدمة أهدافهم الاستعمارية. حيث أقام الاسبان حصنا عسكريا بقمة قوراية سنة 1509، أعادت تهيئته السلطات الاستعمارية الفرنسية وأنشأت المسلك المؤدي إليه سنة

1856 (Direction de la Culture de la Wilaya de Bejaia، 2015)، في محاولة للاستحواذ على رمزية و قيمة المكان المعنوية و التاريخية لدى السكان.

مجموعة هامة من المواقع الأثرية والتاريخية بالحظيرة الوطنية قوراية تشكل في آن واحد، رصيدا حضاريا وتاريخيا هاما وتحديات تنموية كبيرة، لاسيما من أجل المحافظة عليها، صيانتها وتثمينها. تتضمن هذه المجموعة حصون عسكرية، أضرحة، بنايات وآثار مختلفة، على غرار تلك المخلدة للثورة التحريرية، والمعبرة عن أصالة وتجذر المجتمع الجزائري في أرضه وقيمه الانسانية والحضارية الراقية.

في مرحلة الاستعمار الفرنسي، لم تتوقف تطلعات إدارة الاحتلال على سلب الذاكرة الاجتماعية للمجتمع المحلي، من خلال التحكم في المعالم الأثرية والرمزية، بل عمدت إلى تحويل وظائفها الحضارية وتحييد رمزيتها وقيمتها، فأصبح انشاء الحظائر الوطنية من الأساليب المؤسساتية المبررة بالمحافظة على الموارد الطبيعية، لكنها تهدف إلى إعادة صياغة وظائف الفضاء الطبيعي والموارد الطبيعية لتلبية الحاجات الاستعمارية، وفي نفس الوقت طمس المعالم الثقافية، الحضارية والهوية للمجتمع الجزائري. حيث تحولت هذه الفضاءات إلى مجالات لإشباع حاجات المعمرين الترفيهية والسياحية وتحقيق الأهداف الاستعمارية العسكرية والسياسية.

وقد استمر عمل الوظيفة السياحية للفضاء الطبيعي بالحظيرة الوطنية قوراية في مرحلة الاستقلال، فكان ذلك غالبا على حساب اعادة الاعتبار للموروث الحضاري والتاريخي بإقليم الحظيرة، بالإضافة إلى كونها عاملا مدمرا للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي. فرغم الجهود المبذولة لحماية المواقع المكتنزة للموروث الحضاري والتاريخي بالحظيرة من خلال تحديدها، تصنيفها، ترميمها وصيانتها، سوى أن ذلك لم يندرج بعد ضمن استراتيجية إقليمية على الأمد البعيد (Direction de la Culture de la Wilaya de Bejaia، 2015). فغالبا تصطدم الجهود المبذولة في هذا الصدد، بغياب تنسيق الأدوار وتآزر الموارد بين الأطراف المتدخلة (Parc National de Gouraya، غير مؤرخ"أ")، ما انعكس في تكريس مسار تدهور الموروث الحضاري والتاريخي بالحظيرة الوطنية قوراية خاصة، وولاية بجاية بصفة عامة، إلى غاية يومنا هذا.

3.1.7. الضغوط البشرية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية واستمرار مسار التدهور

بالنظر إلى وجود إقليم الحظيرة الوطنية قوراية بالقرب من المحيط الحضري لمدينة ساحلية ذات أهمية تاريخية، سياحية واقتصادية، تعرف الحظيرة تزايدا للضغوط الناتجة عن النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، السواح والمؤسسات العمومية والخاصة. وبينما لم تنجح جهود إدارة الحظيرة في وقف هذا المسار، يستمر تشوه المواقع الطبيعية والموروث الحيوي، الحضاري والتاريخي (Parc National de Gouraya، غير مؤرخ"ب") من جراء الضغوط البشرية كما توضحها الخريطة في الشكل التالي.

الشكل رقم 7-02: خريطة تركيز وتوزيع الضغوط البشرية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

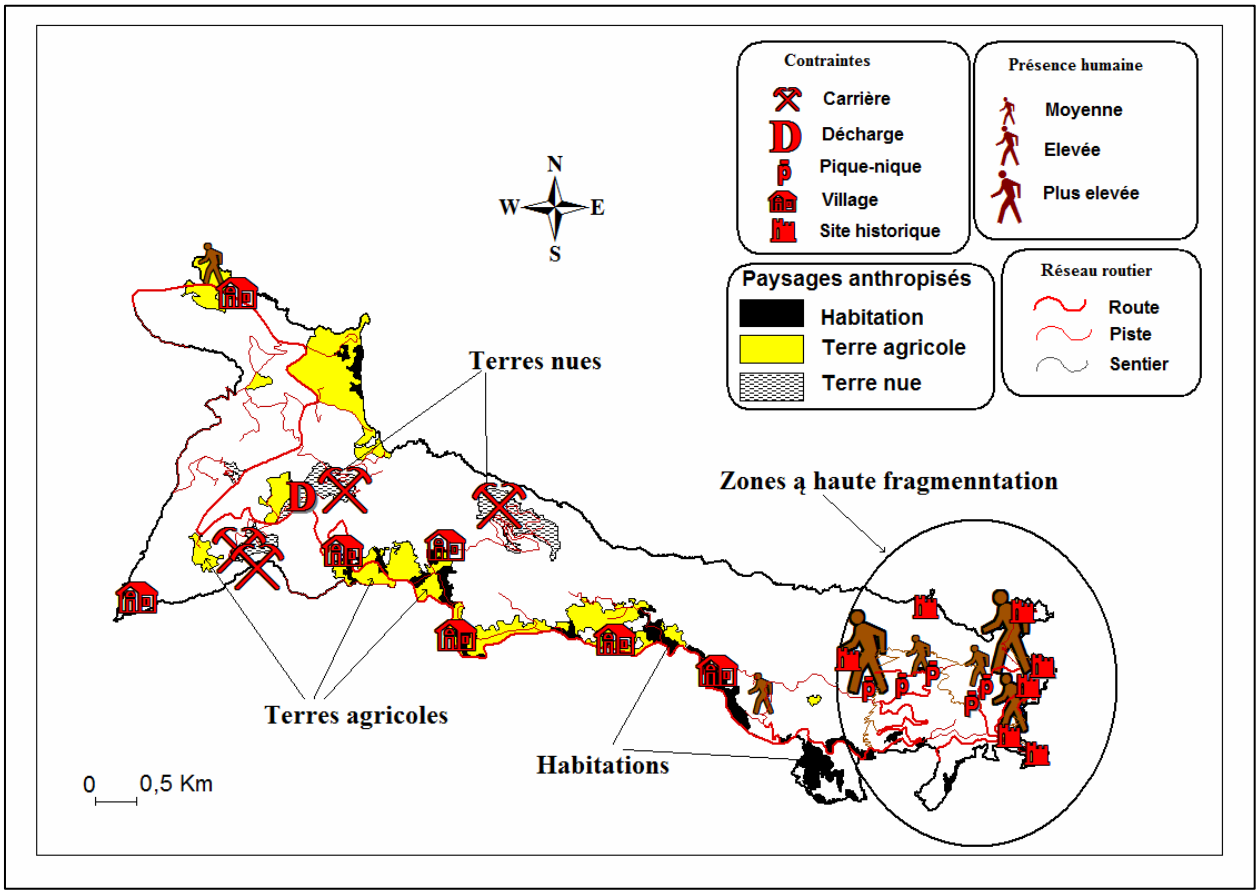

المصدر: Parc National de Gouraya,(non daté(b)), Étude de restauration des sites dégradés au Parc National de Gouraya.

1.3.1.7. الحركية السكانية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية يشكل الضغط السكاني معوقا أساسيا. حيث يرتبط ذلك بوجود تجمعات سكانية داخل مجال الحظيرة في الجهة الغربية والوسطى، وفي محيطها مباشرة بجنوبها الشرقي. ففي حين تعمل إدارة الحظيرة من أجل بناء علاقات ثقة وتعاون مع السكان، تنظر إليهم من ناحية أخرى، باعتبارهم سببا في تدهور المواقع الأثرية، تجزئة وتشويه المناظر الطبيعية، و من خلال أنهم سبب اندلاع الحرائق، تجريد الغطاء النباتي، قطع الأشجار و البناء غير القانوني.

حسب تقديرات إحصائية لسنة 2013 (Parc National de Gouraya، 2015)، يبلغ عدد السكان داخل وفي المحيط المباشر لإقليم الحظيرة الوطنية قوراية 1892 نسمة، يتوزعون على 12 قرية، يساهمون خاصة في اتساع النسيج العمراني داخل الحظيرة وفي محيطها، الذي يأخذ أشكالا مختلفة،كبناء أو توسيع محلات تجارية وسياحية على أراضي خاصة، تجديد مساكن قديمة أو تشييد مساكن جديدة (Parc National de Gouraya، غير مؤرخ"ب").

الجدول رقم 7-01: توزيع السكان بالحظيرة الوطنية قوراية

البلدية	(%) مساحة الحظيرة	عدد السكان الاجمالي*	المداشر داخل وفي محيط الحظيرة	المساحة(هـ)	عدد العائلات	عدد السكان*
بحاية	6	184.722	دار ناصر	31	53	520
			إغيل البرج	67.5	42	366
			أوسامة	15	30	247
			أدرار أوفارنو	140	25	235
			إعزوقن	32	12	99
			إسومار	26.5	13	137
			عنقية	14	8	45
			إيقر أواسيف	15.5	7	68
			لوبار	5	2	7
			بوليماط	8	9	30
			توريريت	21.5	14	115
			تازبوشت	26.9	7	23
المجموع	—	—	**12**	**277.4**	**221**	**1892**

* احصائيات سنة 2013؛

المصدر: Parc National de Gouraya, 2015, Etude et enquête socio-économique du Parc National de Gouraya, ENVICONSULT ,Bejaia.

وفي حين تمثل الملكية الخاصة الشكل القانوني الغالب على ملكية الأراضي بالحظيرة الوطنية قوراية بنسبة 63.64% (Parc National de Gouraya، 2015)، فإن ذلك يمثل عاملا مسهلا للولوج إلى الملكية العقارية وتوسع أكثر للبناءات ذات الاستعمال المختلف داخل الحظيرة، كالسكن، النشاطات التجارية والحرفية... . إذ يشكل التوجه نحو تشييد بناءات سكنية ثانوية[51] أحد جوانب التناقضات التي تميز الفضاء الريفي بالحظيرة، ما جعل تنميته والمحافظة على خصائصه الطبيعية والبيئية رهينة لجاذبيته. فالقيمة السوقية لهذه الفضاءات لا ترتبط بأي مسار تنموي، يضع في الحسبان تكاليف صيانة والمحافظة على الأنظمة البيئية المنتجة للتأثيرات الايجابية المحددة لجاذبيتها.

هذا ما يجعل إقليم الحظيرة الوطنية قوراية في مجال تهديد التوسع العمراني والحضري المتسارع لمدينة بجاية، بالنظر إلى أن ذلك لن يكون على المدى البعيد، سوى على حساب الفضاء الطبيعي الريفي بالحظيرة. حيث يعرف هذا الاخير حركية للنزوح الريفي العكسي، سواء للبحث عن الهدوء وظروف المعيشة البسيطة والطبيعية، أو توفير فضاء للراحة وحتى الاستثمار (Parc National de Gouraya، 2015). فيما تبقى الفرصة متاحة من ناحية أخرى، لاستغلال هذه الحركية وتوجيهها نحو أهداف جماعية ومشتركة بين مختلف الأطراف الفاعلة فيها، من أجل التكفل بالمحافظة على الخصائص الطبيعية

51- سكنات غير مشغولة أو يتم شغلها بصفة مؤقتة، خاصة في موسم الاصطياف والعطل.

والتوازن البيئي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، لاسيما من خلال العمل على جعل هذه الأخيرة عاملا لتقاطع المصالح المختلفة للأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن هذه الحركية.

الشكل رقم 7-03: خريطة توضح طبيعة ملكية الأراضي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

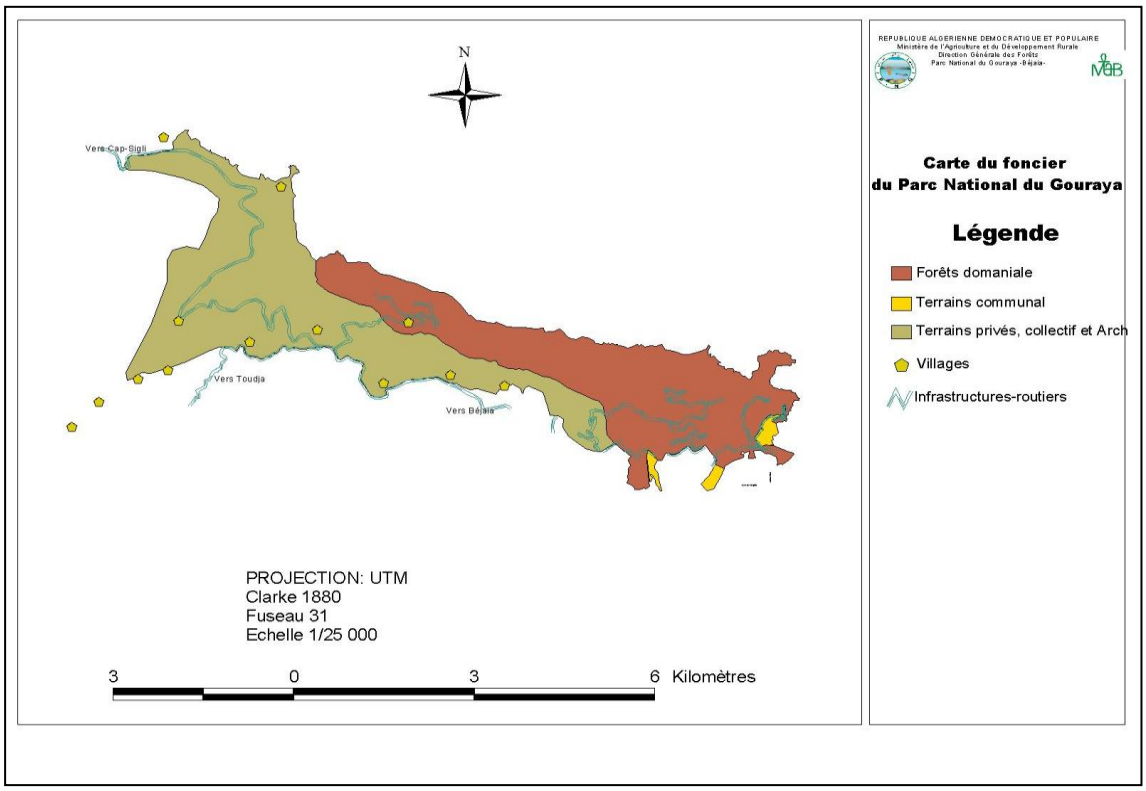

المصدر: Parc National de Gouraya, 2015, Etude et enquête socio-économique du Parc National de Gouraya, ENVICONSULT ,Bejaia.

وفيما يهيمن على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للسكان التوجه التجاري والحرفي الذي يعكسه النمط المعماري السائد، الذي يتميز بتشييد المسكن العائلي أعلى المحلات التجارية أو ذات الاستعمال العائلي، تتباين علاقات السكان بمحيطهم الطبيعي بالحظيرة الوطنية قوراية، فتكون في بعض الحالات ذات طبيعة نفعية من خلال ممارسة نشاطات كالصيد البري، الصيد البحري الترفيهي، جمع حطب الغابة واستغلال النباتات الطبية، كما تأخذ أشكالا أخرى، على غرار الاستمتاع بالمناظر الطبيعية، الهدوء والنقاء من خلال القيام بالنزهة والنشاطات الرياضية (Parc National de Gouraya، 2015).

في المقابل، فقد انعكست التغيرات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لهذا التوجه، في تراجع النشاطات الزراعية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية. حيث أصبحت الأرض بمثابة مورد اقتصادي سوقي أكثر منه قيمة اجتماعية وثقافية مميزة للمجتمع الريفي. إذ يمثل القرب الجغرافي من المركز الحضري لمدينة بجاية من أهم العوامل التي ساهمت في تحول وتراجع نمط المعيشة الريفي لدى السكان، وأصبحت النشاطات الزراعية مقتصرة على بعض الزراعات المعاشية، كزراعة الخضروات، تربية الحيوانات وتربية النحل. وهي النشاطات التي لم تسلم أيضا، على غرار المحيط الطبيعي والأنظمة البيئية والتنوع الحيوي،

من التأثيرات السلبية للنشاطات الصناعية، مراكز الردم، المفرغات العمومية والعشوائية، والتلوث بشكل عام. حيث أصبحت قناعة السكان بالتأثيرات السلبية لهذه العوامل، حافزا أساسيا يجعلهم يدعمون جهود التدخل العمومي من أجل وقف مسار التدهور الذي تعرفه الحظيرة الوطنية قوراية، لاسيما من خلال التنظيمات المجتمعية الناشطة في هذا المجال (Parc National de Gouraya، 2015).

2.3.1.7. النشاطات السياحية والصناعية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

يوضح الشكل7-02 أن توافد السياح يتركز خاصة بالمنطقة الشرقية لإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، وبشكل أقل تواتر بالمنطقة الغربية التي تتميز بوجود شواطئ يكثر الاقبال عليها في فصل الاصطياف خاصة. ما يجعل المنطقة الشرقية الأكثر تعرضا للضغوطات الناتجة عن التوافد والوجود المستمر للسياح بالحظيرة، خاصة من خلال المخلفات الصلبة التي يتركها السياح وتمثل أكثر أشكال تشويه المناظر الطبيعية والمواقع الأثرية (Parc National de Gouraya، 2013).

فلم يعد ممكننا استمرار النموذج السياحي الموروث عن المرحلة الاستعمارية، الذي لا ينسجم مع الطلب السياحي المحلي والوطني، لا سيما بعد إعادة تأسيس الحظائر الوطنية. ما يجعل العمل ملحا على مواءمة العرض السياحي ليتوافق مع متطلبات وشروط المحافظة على الموارد السياحية الطبيعية، الثقافية، التاريخية، توازن وسلامة الأنظمة البيئية وحماية التنوع الحيوي. وفي حين لا تتعلق مظاهر عدم تلاءم النشاط السياحي بالحظيرة الوطنية قوراية بتدفق وتواجد أعداد كبيرة من السياح والزوار بالمواقع السياحية التاريخية والطبيعية الهشة فقط، بل ترتبط أيضا بعدم ادماج هذه النشاطات للثقافة المحلية، السلوكات البيئية الجيدة واحتياجات السكان الأساسية، فقد انعكس ذلك في ضعف مساهمة النشاط السياحي في التنمية المحلية، كما لا تحضى اليوم سوى بعدم الرضا وحتى عدم القبول لدى السكان بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، الذين يتطلعون ليكون القطاع السياحي رافعة أساسية للتنمية المحلية (Parc National de Gouraya، 2015).

على صعيد آخر، يوجد بإقليم الحظيرة عدة وحدات صناعية ومناطق تفريغ للمخلفات المنزلية والصناعية، تتناقض نشاطاتها تماما مع مفهوم المجالات الطبيعية المصنفة والمحمية، كوجود مقالع ومحاجر، مؤسسة لصناعة مواد تعبيد الطرقات والمفرغة العمومية لبلدية بجاية، التي توجد كلها داخل المجال الجغرافي والاداري للحظيرة. إذ ينجم عن الانبعاثات، المخلفات والمواد المستعملة في نشاط هذه الوحدات أثار مدمرة وعميقة على المحيط الاجتماعي، الطبيعي، الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي (Parc National de Gouraya، 2013).

وتتمثل التأثيرات السلبية الناتجة عن وجود ونشاط هذه الوحدات، في الانتشار الكثيف للغبار، الدخان والغازات السامة، ضجيج الآليات الثقيلة والانفجارات، تغيير المجاري المائية وتلوث المياه الجوفية. ما ينعكس مباشرة على الصحة العمومية والتسبب في انتشار الأمراض التنفسية الخطيرة والمزمنة لدى السكان المجاورين لهذه الوحدات بشكل خاص، كما تؤدي الانفجارات المتكررة ومرور الآليات الثقيلة إلى تضرر المساكن والمباني القريبة. ناهيك عن تجريد الغطاء النباتي للقيام بعمليات استخراج وتحويل المواد المنجمية الذي يتسبب في انقراض الأنواع النباتية، هجرة الأنواع الحيوانية وانقطاع السلسلة الغذائية وفقدان مناطق التغذية والتعشيش (Parc National de Gouraya، غير مؤرخ"ب").

الشكل رقم 7-04: خريطة توضح انتشار الوحدات الصناعية ومراكز التفريغ بالحظيرة الوطنية قوراية

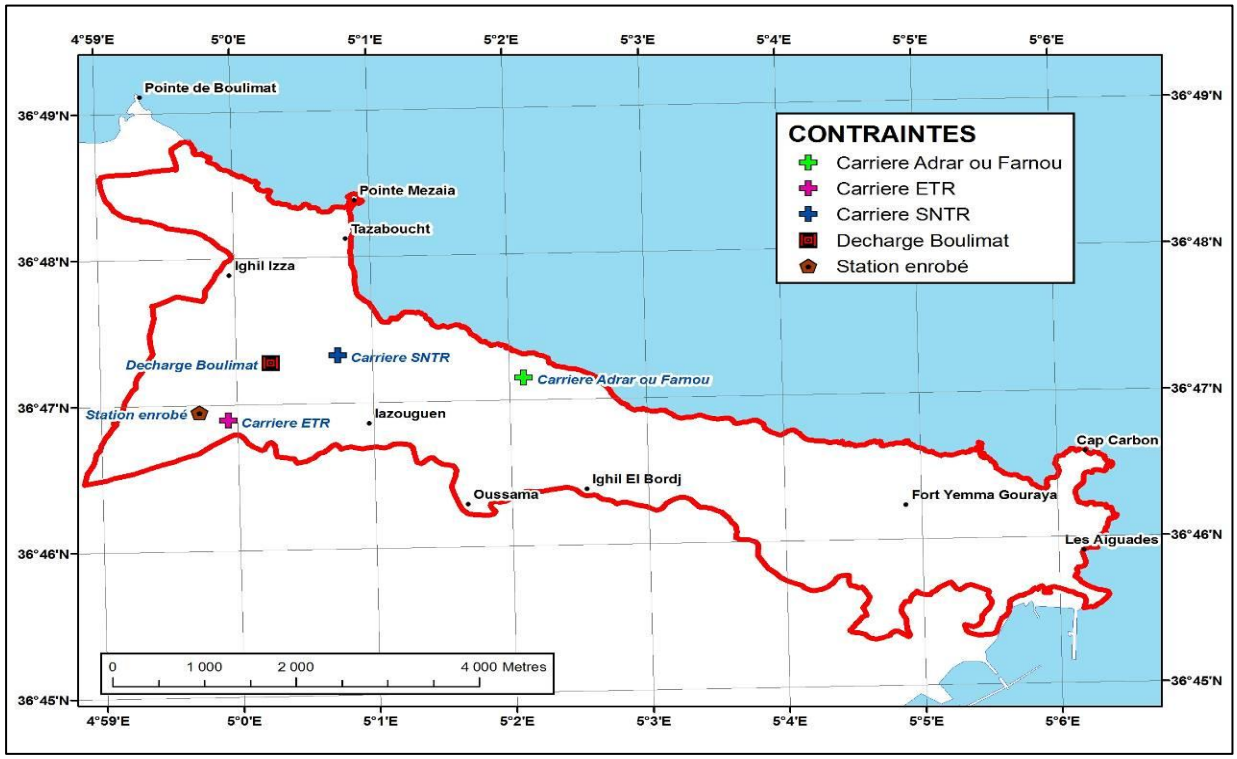

المصدر: Parc National de Gouraya, 2013, Etude d'Actualisation du Zoning du Parc National de Gouraya, Bejaia.

3.3.1.7. ضعف عمليات التدخل العمومي بالحظيرة الوطنية قوراية وتغير الرؤية

رغم الاهتمام المبكر للحكومات الجزائرية بالقضايا البيئية، إلا أن ذلك قد تأخر إلى بداية 1980 بالنسبة للحظائر الوطنية الطبيعية. ما جعل الفضاءات التي كانت مصنفة حظائر وطنية قبل الاستقلال مجالا لانتشار العديد من الظواهر، في ظل الفراغ التشريعي والمؤسساتي الذي أدى كذلك إلى مزيد من التأخر في طلاق عمل المؤسسات القائمة على إدارة الحظائر الوطنية. حيث بدأ عمل الحظيرة الوطنية قوراية فعليا بعد 8 سنوات من تأسيسها الرسمي سنة 1984، واصطدم مباشرة بتراكمات معقدة جعلت من المهام الموكلة لها في غاية الصعوبة.

لمواجهة مختلف هذه العوامل وتعقيد الحركية الاقليمية المحلية بالحظيرة الوطنية قوراية، التي تتداخل ضمنها مصالح أطراف فاعلة متعددة ومختلفة، لاسيما الأطراف التي سبق تثبيت وجودها بإقليم الحظيرة تأسيس هذه الأخيرة نفسها، فقد اعتمدت ادارة الحظيرة على الأساليب الادارية والقانونية التي تتيحها الأجهزة المؤسساتية في إطار السياسات العمومية البيئية. لكن تصميم هذه الأخيرة المستمد من نماذج تقليدية ولم يأخذ في الاعتبار تعقيد الواقع المحلي، لم يمكن إدارة الحظيرة من وقف مسار التدهور التاريخي، بل على العكس من ذلك، جعل من علاقاتها الاقليمية مع العديد من الأطراف الفاعلة المحلية تأخذ طابع الصراع والندية.

هذه الوضعية التي لم تتوقف عن التفاقم، طبعت علاقات إدارة الحظيرة الوطنية قوراية بالعدائية تجاه بعض الأطراف الفاعلة، فعقدت أكثر مسار تدهور المحيط الطبيعي، الموارد الطبيعية، المواقع الأثرية والتاريخية والأنظمة البيئي، بالموازاة مع استمرار نشاط الوحدات الصناعية المنجمية والمفرغة العمومية على إقليمها، تعرضها للحرائق المتكررة والقضم المستمر للأراضي لضمها إلى المجال العمراني.

رغم التوجه نحو إعادة الاعتبار للخصوصية المحلية مع بداية سنوات 2000، لاسيما من خلال مباشرة برامج اقتصادية واجتماعية، إلا أن ذلك لم يحقق انضمام السكان، الجماعات المحلية والأطراف الممثلة للإدارة العمومية ضمن مساعي حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية. فقد شكل تداخل الصلاحيات والتدخل في مجال الاختصاص، غياب فضاءات للحوار والتواصل بين الأطراف الفاعلة المحلية وعدم اكتمال لامركزية اتخاذ القرار، عوامل أساسية في ضعف وعدم فعالية عمليات التدخل العمومي على مستوى إقليم الحظيرة الوطنية قوراية (Parc National de Gouraya، 2013).

وفيما شرعت الجزائر في التوجه نحو تبني رؤية جديدة للتدخل العمومي تنسجم مع التحولات التشريعية والمؤسساتية التي يتطلبها العمل على تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فقد أصبحت المجالات الريفية والطبيعية، الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي محاور أساسية لهذه التحولات. فقد تعززت هذه الرؤية بتصنيف الحظيرة محمية طبيعية ذات الأهمية العالمية من طرف منظمة "UNESCO" سنة 2004، وأصبح الالتزام بتأسيس نظام للحوكمة الاقليمية المحلية أحد المحاور الاستراتيجية للتقييم الدوري لحالة المحمية الطبيعية، لاسيما توضيح التغييرات المحققة على مستوى الوظائف الأساسية للمحمية الطبيعية، لاسيما وظيفة المحافظة، التنمية المستدامة، ووظيفة الدعم والتموين (Parc National de Gouraya، 2016). ومع صدور القانون 11-02 سنة 2011، فقد أصبح العمل الجماعي لكل الأطراف الاقليمية الفاعلة من إدارات قطاعية، جماعات محلية، تنظيمات مجتمعية ومهنية، مؤسسات خاصة، مجموعات

اجتماعية، مراكز انتاج المعرفة والتدريب، الأفراد...، رهانا أساسيا لرفع تحديات التنمية المستدامة لهذه الأقاليم ذات القيمة الطبيعية، البيئية والحضارية العالية.

2.7. حركية الحوكمة الاقليمية ومسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية

في هذا القسم، ومن خلال الاعتماد على نموذج التحليل المرتكز على المقاربة الاقليمية للتنمية المستدامة، سنعمل انطلاقا من تحديد الأطراف الاقليمية الفاعلة وأدوارها ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، تحليل الواقع التنموي المحلي بهذا الفضاء، باعتباره نتاجا للتفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، الذين يؤثرون فيه ويتأثرون به في نفس الوقت. حيث يكون ذلك في إطار السياسات العمومية، التشريعات والأجهزة المؤسساتية، لكن أيضا من خلال القواعد، العلاقات وأطر التعاون التي يؤسسونها وينسقون عملهم ضمنها أو من خلالها. أي نمط الحوكمة الاقليمية المحدد لطبيعة مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

1.2.7.الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

تبين الملاحظات الميدانية أن تشكيلة الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية التي تمكنا من مقابلتها، و لها أدوارا أساسية ضمن حركية التنمية المستدامة المحلية، لا تختلف كثيرا عما يحدده الاطار الرسمي لتمثيل هذه الأطراف في إطار أجهزة الحوكمة الإقليمية بالحظيرة، لاسيما المجلس التوجيهي الذي يخصص فضاء أوسع لتمثيل وتدخل الادارات القطاعية والمؤسسات العمومية. هذا ما يوضحه الشكل 7-05، أين تمثل الأطراف الفاعلة الممثلة للإدارة العمومية 72.22%، ثم المنظمات المجتمعية بنسبة 22.22%، بينما يمثل صنف الأفراد 5.56% فقط.

الشكل رقم 7-05: أصناف الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

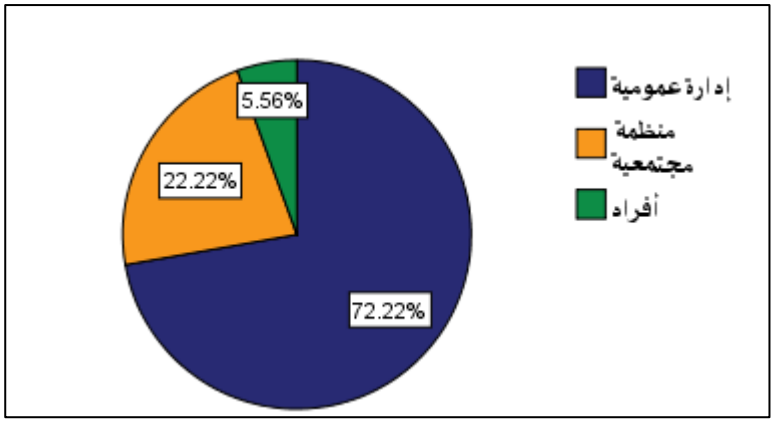

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بالرغم من أهمية تمثيل الإدارة العمومية ضمن تشكيلة الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، إلا أن ذلك يشير إلى تراجع هذا التمثيل مقابل المكانة التي يخولها لها القانون الأساسي للحظائر

الوطنية. إذ لا تعتبر العديد من الإدارات العمومية القطاعية انها معنية بشؤون الحظيرة الوطنية قوراية، حتى وان كان تعيين ممثل لها بالمجلس التوجيهي للحظيرة فعليا. ففي حين رفض بعض ممثلي هذه الأطراف طلب اجراء مقابلات معهم، عبر البعض منهم عن عدم جدوى أي دور لهم في تنمية إقليم الحظيرة، على أساس أن هذه الأخيرة لها إدارة مستقلة في اتخاذ القرار، صياغة البرامج والعمليات التنموية وتنفيذها، ولها امكانياتها الخاصة بها لتجسيد القرارات التي تتخذها والأهداف التي تحددها.

من جانب آخر، تشكل المنظمات المجتمعية مكونا هاما في تشكيلة الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية بعد الادارة العمومية، حيث تتزايد فعالية دور الجمعيات الناشطة في مجال المحافظة على البيئة والتنوع الحيوي، والتنمية المستدامة بشكل عام. وفيما يبقى دور الأفراد ضعيفا ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، سوى أن وجود هذا الصنف ضمن تشكيلة الأطراف الفاعلة يعبر عن الانفتاح الذي أصبح يميز نمط الحوكمة الاقليمية للحظيرة.

في المقابل، يشكل غياب أصناف أخرى من الأطراف الاقليمية الفاعلة، مؤشرا على هشاشة صيرورة الحوكمة الاقليمية وطابعها الاداري والقطاعي، لاسيما أن هذا الغياب يتعلق بأطراف على غرار الجماعات المحلية، المؤسسات الخاصة ومجموعات اجتماعية مختلفة، تمثل أطرافا أساسية على المستوى المحلي ويمكن أن يشكل عدم اندماجها ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية، معوقا أمام الجهود الرامية إلى تحقيق استدامة عمليات التنمية بإقليم الحظيرة.

فعلى اعتبار أن وجود إقليم الحظيرة كليا داخل المجال الجغرافي والاداري لبلدية بجاية التي تمثل في نفس الوقت بلدية حضرية كبيرة ومركزا للولاية، فإن ذلك يجعلها فضاء اقليميا شديد الحركية من جهة، وتتفاعل ضمنه رهانات اجتماعية، اقتصادية وسياسية هامة من جهة ثانية. ما يجعل اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة المختلفة لقضايا التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية هامشيا، ناهيك عن التأثيرات السلبية المترتبة عن غياب هذه الأطراف ضمن الأطر المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة، عدم تمثيلها، إقصاؤها أو عدم اعتبار دورها.

في هذا السياق، يوضح الشكل رقم 7-06 المحددات الاساسية لأدوار الأطراف الفاعلة ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية، كما يبين كذلك أهمية هذه المحددات من وجهة نظر هذه الأطراف نفسها. إذ يمثل الدور المؤسساتي المحدد الأساسي لدور الفاعلين الذين ينتمون إلى صنف الادارة العمومية، لاسيما الإدارات القطاعية المحلية التي تشكل غالبية الأطراف الفاعلة الممثلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة. إذ يتعلق ذلك بعمل هذه الأطراف على تطبيق الاجراءات المؤسساتية المحددة لمهامها، نشاطاتها ومجال تدخلها. كما تشكل النشاطات المهنية أحد محددات أدوار هذه الأطراف، وبمستوى أهمية

أقل من خلال المبادرات التي تقوم بها والمشاركة ضمن فعاليات إقليمية محلية مختلفة، على غرار الندوات العلمية، الأيام التحسيسية و العمليات التطوعية التي تشرف على تنظيمها إدارة الحظيرة، أو التي تبادر إلى إقامتها المنظمات المجتمعية المهتمة بقضايا التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة

الشكل رقم 7-06: أدوار الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

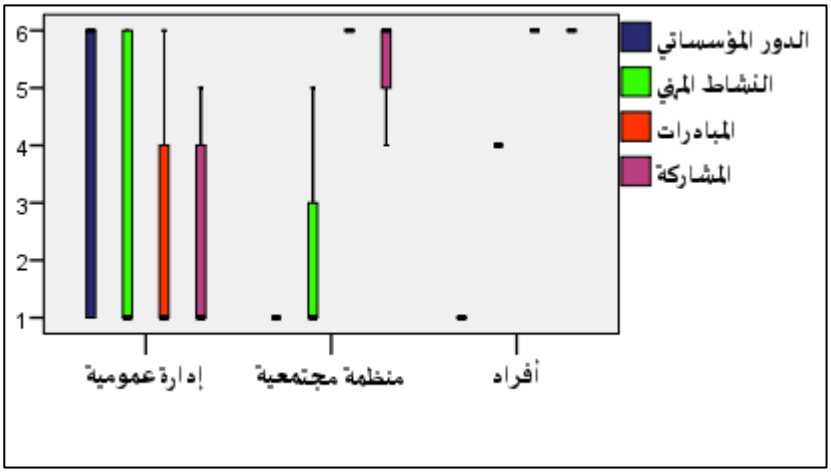

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبينما يرتكز دور المنظمات المجتمعية والأفراد على المشاركة والمبادرات بشكل أساسي، فإن ذلك لا يستثني اعتمادها على الكفاءات والمهارات العلمية والمهنية التي تمتلكها، خاصة في مجالات وتخصصات غير تقليدية، أكثر تلاؤما، انسجاما وتلبية لشروط اندماج عمليات التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة. فقد أصبح هذان الصنفان في مقدمة الأطراف الاقليمية الفاعلة التي تأخذ على عاتقها مختلف جوانب اشكالية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية، على رأسها نشر الوعي البيئي، المحافظة على الموروث الحضاري والطبيعي بالحظيرة وتثمينه، لاسيما الانتقال إلى مستوى إقامة مشاريع تنموية مندمجة. ما يعبر عن الدور الأساسي الذي أصبحت تقوم به شخصيات علمية، سياسية، ثقافية وكذلك بعض هيئات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية، في تجسيد العديد من المنجزات التنموية بالحظيرة.

1.1.2.7. التأثير الاقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية

يعتمد تقييم تأثير الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية على معرفة مدى تمثيل هذه الأطراف ضمن الأطر الاقليمية المحلية المختلفة، ولكن أيضا من خلال تحديد طبيعة هذه الأطر، الدوافع التي تجعل هذه الأطراف تؤكد حضورها واختيار ممثليها، المواضيع والمسائل التي تتم مناقشتها وبحثها.

من هذا المنطلق، يبين الشكل 7-07 أن الأطراف المنتمية إلى صنف الادارة العمومية هي الأكثر تمثيلا محليا. حيث غالبا ما يكون لهذه الأطراف ممثلين دائمين ضمن اللجان القطاعية الولائية، لجان الدائرة واللجان البلدية، وغيرها من الأطر التي يمكن أن تنشأ لمعالجة قضايا تنموية محلية. وتمثل الجوانب التقنية للمسائل التي تتم معالجتها ضمن هذه الأطر، أهم دوافع التمثيل المحلي للأطراف المنتمية للإدارة

العمومية، على اعتبار تداخل الاختصاصات وكثافة العلاقات بين مختلف هذه الأطراف، لاسيما علاقات السلطة الادارية التي تميز تنظيم الإدارة العمومية. ما يجعل لهذه الأخيرة ذات تأثير إقليمي، من خلال ما يمكن أن تجنيده من موارد وشبكات العلاقات أثناء القيام بمهامها التقنية وأدوارها التنموية، للتأثير في اتخاذ القرار المحلي، تحقيق مصالح فردية، فئوية، شخصية أو خاصة.

الشكل رقم 7-07: دوافع التمثيل الإقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية

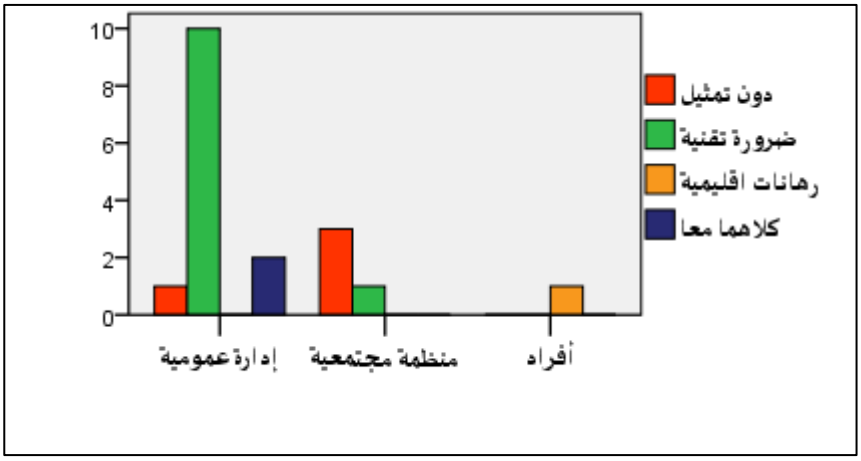

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

عمليا، يكون وجود الإدارة العمومية ضمن بعض الأطر الإقليمية المحلية معبرا، في نفس الوقت، عن ضرورة تقنية ورهانات إقليمية معينة، كتمثيل إدارة الحظيرة الوطنية قوراية ضمن لجان تقنية بلدية وولائية، باعتبارها صاحبة الاختصاص وتمتلك الكفاءات الضرورية لما يتعلق الأمر بمواضيع تكون الحظيرة معنية بها، أو من أجل ابراز المصلحة الجماعية والأهمية التنموية التي تكتسيها الحظيرة على المستويات المحلية، الجهوية والوطنية. أما تمثيل الأطراف الفاعلة المنتمية إلى أصناف المنظمات المجتمعية والأفراد، فلا يكاد يعبر حتى عن الوجود الفعلي لهذه الأطراف. إذ يظهر أن أغلب المنظمات المجتمعية غير ممثلة ضمن الأطر الإقليمية، ولا يكون ذلك سوى في بعض الحالات التي تستدعي إطارا شكليا محددا. أما وجود الأفراد، فغالبا ما يكون استثنائيا، على غرار الشخصيات العلمية، المهنية، الفنية أو السياسية، التي يكون لها حضورا ضمن أطر التمثيل المحلي للتعبير عن رهانات خاصة وفقا للاهتمامات الشخصية الفردية أو الجماعية.

بغض النظر عن اندماج الحركية التنموية بالحظيرة الوطنية قوراية ضمن الحركية الاقليمية المحلية، الذي يشير إليه تمثيل الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة بمختلف أطر التمثيل، خاصة بالنسبة للأطراف المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية الأكثر حضورا وتمثيلا ضمن أجهزة الحوكمة الإقليمية بالحظيرة وكذلك بمختلف الأطر الإقليمية المحلية، فإن النقاش والحوار بين هذه الأطراف بدأ يأخذ توجهات غير تقليدية، تعكسها طبيعة المواضيع التي يتم تناولها.

إذ يوضح الشكل 7-08 الاهتمام المتزايد بالمسائل التنموية على مستوى الحظيرة الوطنية قوراية. فرغم من بقاء المواضيع القطاعية أو بين القطاعات ذات أهمية أساسية على المستوى المحلي بنسبة 44.44%، إلا أن تناول مواضيع مرتبطة بالتنمية المستدامة بإقليم الحظيرة قد أصبح توجها يأخذ في الاعتبار أبعادا جديدة لحركية التنمية المحلية، كالمحافظة على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية التي يتم التطرق إليها مباشرة بنسبة 11.11%، كما تتم مناقشتها مرتبطة بمواضيع قطاعية أو بين قطاعية بنسبة 27.78%.

الشكل رقم 7-08: مواضيع النقاش ضمن أطر التمثيل المحلية

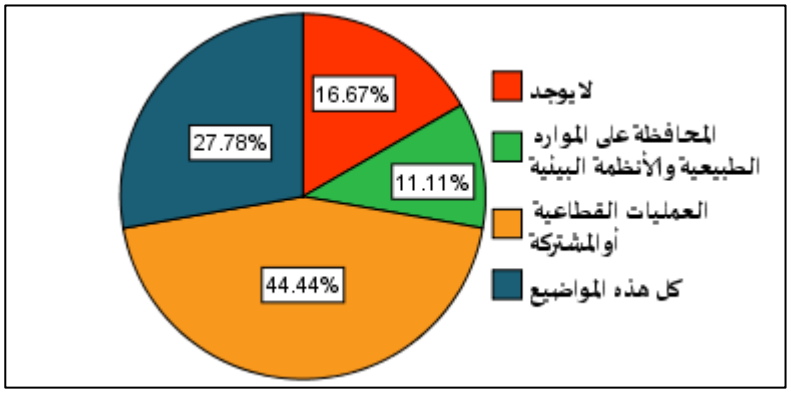

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

هذا يعني أن اعتبار الجوانب البيئية بشكل عام يقارب نسبة 39% من المواضيع التي تتم مناقشتها والحوار بشأنها بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية. حيث أصبح تدهور المحيط الطبيعي، التلوث، الثروة الغابية و الصيدية، الأراضي، المجاري المائية والأنواع النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى الصحة العمومية، الشغل، تثمين الموروث الحضاري المحلي و ترقية النشاطات الاقتصادية، مواضيع محورية ضمن هذه الحركية، تتقاطع كلها بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية.

في المقابل، تعبر نسبة 16.67%، التي تمثل في هذه الحالة غياب مواضيع محددة للنقاش ضمن أطر التمثيل المحلي، على أن هذه الحركية ليست نتيجة لنشاطات وعمل الأطراف الاقليمية الفاعلة الممثلة ضمن هذه الأطر فقط، بل هي كذلك نتيجة لعمل العديد من الأطراف الفاعلة التي لا تشارك بشكل رسمي وفي إطار تنظيمي ومؤسساتي محدد، لكن تأثيرها يكمن في نشاطاتها، العمليات التي تشارك فيها واسهامها ضمن حركية التنمية المحلية. هذه الأطراف هي في الغالب منظمات مجتمعية، أفراد، فئات ومجموعات مهنية واجتماعية، على غرار الجمعيات، التنظيمات المهنية، مجموعات السكان، الأفراد والمؤسسات الخاصة. كما يمكن أن يكون لبعض الادارات العمومية، الجماعات المحلية والهيئات المنتخبة أدوار غير رسمية، لاسيما من خلال المبادرات التي يمكن أن تشارك في بلورتها وتجسيدها.

هذا ما يعبر في الواقع، عن جانب أساسي للحركية الإقليمية المحلية، التي تندرج ضمنها حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية، وهو جانبها غير الرسمي، الذي يشكل دعامة أساسية لمسار التنمية

الريفية المستدامة بالحظيرة، ويرتكز على شبكات العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة، سواء كانت هذه العلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، تتقاطع وتتداخل مع الاطار الرسمي والمؤسساتي الذي تشكله نشاطات الأطراف الاقليمية الفاعلية في إطار الأجهزة المؤسساتية، الإجراءات الادارية والقواعد التنظيمية والتشريعية.

2.1.2.7. توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

في ظل وجود نقاش محلي بدأت مسألة التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية تأخذ حيزا هاما ضمنه، تكتسي معرفة توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة أهمية أساسية للانطلاق في تحليل صيرورة الحوكمة الاقليمية، التي تعمل من خلالها الأطراف الفاعلة لبناء مسار للتنمية المستدامة بالحظيرة. إذ يشكل بحث مدى توافق هذه الأطراف حول طبيعة التوجه الذي يعملون على تحقيقه من خلال هذا المسار، بمثابة الوقوف على وجود أو غياب رؤية تنموية إقليمية محددة، تعكس بدورها وجود، فعالية، ضعف أو غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية دافعة لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة.

الشكل رقم 7-09: توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية

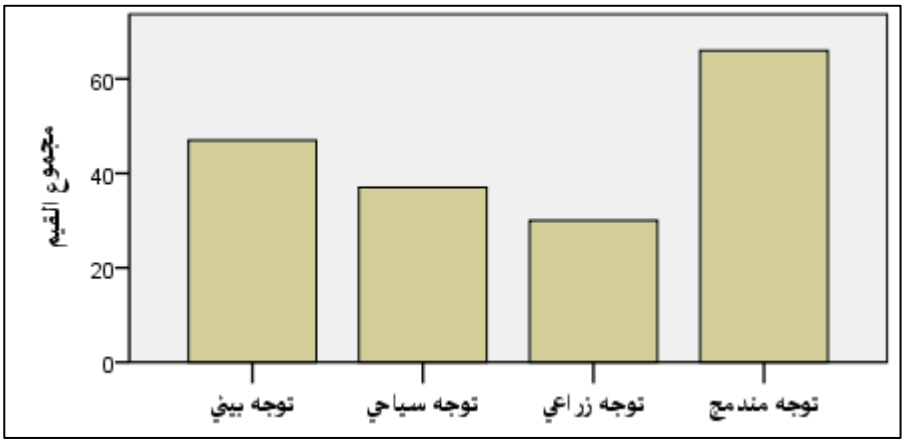

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على هذا المستوى، يوضح الشكل 7-09 أن الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية تولي الأهمية الأكبر، بعد التوجه البئي والسياحي على التوالي، لتوجه التنمية المستدامة المندمج. بينما لا تعتبر هذه الأطراف سوى بمستوى أدنى من المتوسط للتوجه الزراعي. مبدئيا، تشير هذه الملاحظات إلى تطور وعي إقليمي بمفهوم التنمية المستدامة ،لاسيما من خلال اعتبار تعقيد واقع الفضاء الريفي من جهة، والسعي نحو تصور شامل ومتكامل للحلول التي يمكن اقتراحها لإشكالية تنمية هذا الفضاء. لكن وجود هذا الوعي يبقى مترافقا مع استمرار التفكير الأحادي القطاعي، الذي يظهر من خلال الأهمية النسبية التي توليها الأطراف الفاعلة للتوجه البيئي والسياحي. فالارتفاع النسبي على سلم مجموع القيم لأهمية التوجه

البيئي على سبيل المثال، يعنى في هذا السياق، أن مبدأ الحماية المعتمد في إطار السياسات البيئية التقليدية لايزال يشكل موجها لعمليات التدخل العمومي والعمل المؤسساتي الميداني.

في المقابل، تبين المعدلات الاحصائية لتوجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية في الجدول 7-02، أن الأهمية التي توليها الأطراف الإقليمية الفاعلة للتوجه المندمج على سلم مجموع القيم، لا توافق سوى نقطة 3.67 حسب معدل متوسط القيم، أي بمستوى أولوية متوسطة فقط. كما يأخذ التوجه البيئي كأولوية ثانية نقطة 2.61 على هذا السلم، بتقييم نحو أولوية ضعيفة. بينما يأخذ التوجه السياحي والزراعي على نفس السلم معدلات 2.06 و 1.67 على التوالي، وبتقييم أولوية غير معتبرة.

بالرغم من تأكيد هذه الملاحظات على تطور وعي الأطراف الفاعلة بأهمية التوجه المندمج للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، إلا أنها في نفس الوقت، تكشف أن هذا الوعي لا يتعدى مستوى المواقف الفردية للأطراف الفاعلة. بمعنى أن ذلك لا يعبر عن توافق بين الأطراف الفاعلة حول هذه الأولوية أو أولوية أخرى.

هذا ما تؤكده قيم معدل الانحراف المعياري للتوجه المندمج والتوجه البيئي على حد سواء. حيث يأخذان على التوالي نقطتي 2.473 و2.355، ما يمثل تشتتا كبيرا لتقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لتوجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة بشكل عام. أما تركيز قيم كل التوجهات المقترحة في النقطة 1، بمستوى تقييم دون أية أولوية، فهذا يعني غياب أية تفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة حول توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية، لاسيما في إطار المجلس التوجيهي للحظيرة.

الجدول رقم 7-02: القيم الاحصائية لتوجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	بيئي	سياحي	زراعي	مندمج
Mean	2.61	2.06	1.67	3.67
Mode	1	1	1	1
Std. Deviation	2.355	1.798	1.572	2.473
Variance	6.546	3.232	2.471	6.118
Minimum	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	47	37	30	66

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بغض النظر عن فتور التفاعلات بين الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية حول توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة، يوضح الشكل 7-10 أن هذه الملاحظات تبقى قائمة ليس فقط بين أصناف هذه الأطراف، ولكن كذلك بين الأطراف الفاعلة من نفس الصنف. فباستثناء التوجه المندمج لدى صنف المنظمات المجتمعية والأفراد، حيث يتركز تقييم التوجه المندمج في النقطة"6"، أي بمستوى تقييم ذو أولوية بالغة الأهمية، تتركز أغلب القيم لتوجه التنمية الريفية المستدامة في النقطة "1" بالنسبة

لكل أصناف الأطراف الفاعلة. ما يدل على غياب أي نقاش أو حوار، حتى بين الأطراف المنتمية إلى نفس الصنف، حول موضوع توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة.

الشكل رقم 7-10: أولويات الأطراف الفاعلة حول توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

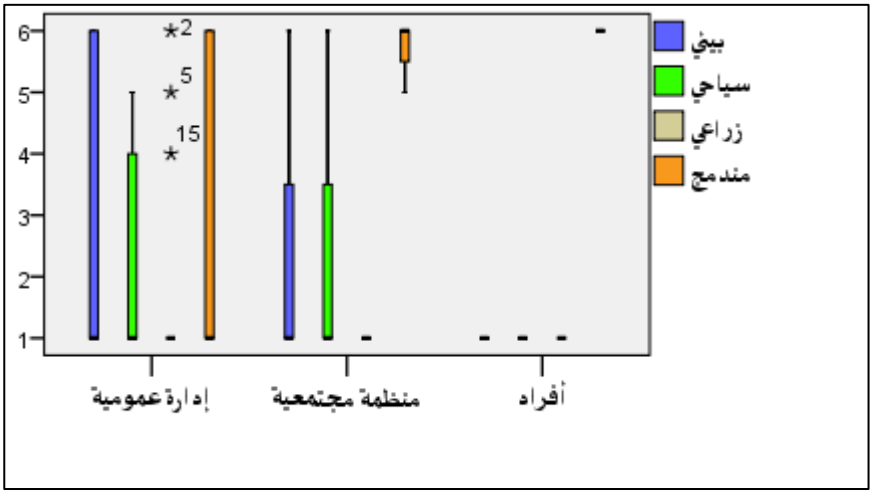

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

رغم أن الإدارة العمومية هي الصنف المشكل للكتلة الأكبر من الأطراف الاقليمية الفاعلة الممثلة ضمن المجلس التوجيهي للحظيرة الوطنية قوراية، سوى أن تقييم توجه التنمية الريفية المستدامة داخل هذه الكتلة، لا يعبر عن أي تأثير جماعي للأطراف الفاعلة المشكلة لهذه الكتلة من أجل تبني توجه محدد. إذ يظهر بوضوح مدى تشتت قيم مختلف التوجهات على مدى سلم التقييم المعتمد، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الأطراف للتركيز على توجه محدد.

تبقى هذه الملاحظات صحيحة بالنسبة لصنفي المنظمات المجتمعية والافراد، مع فارق عدد الأطراف الممثلة فقط. كما أن غياب أصناف أخرى من الأطراف الفاعلة، كالمؤسسات الخاصة، الفئات المهنية، المجموعات الاجتماعية والجماعات المحلية، قد انعكس في ضعف التعبير وتقييم أهمية التوجهات الاقتصادية الأكثر تلاؤما مع خصوصية الحظيرة الوطنية قوراية. حيث عبر ممثلي الإدارات العمومية القطاعية المختصة، على غرار قطاعي السياحة والفلاحة، عن غياب دوافع لديها من أجل التأثير لاعتبار هذان التوجهان، وبالتالي دعم أكثر للتوجه المندمج الذي يأخذ في الاعتبار مختلف أبعاد التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة.

2.2.7. خصوصية الإقليم ورهانات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية

انطلاقا من الملاحظات المتعلقة بغياب توافق الأطراف الاقليمية الفاعلة حول توجه محدد للحركية المنتجة، باستثناء وجود وعي فردي بضرورة دعم التوجه المندمج، وبهدف معرفة طبيعة الرهانات الاقليمية التي يمكن أن تشكل عاملا أساسيا في تحديد طبيعة مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم

الحظيرة الوطنية قوراية، سنعمل في هذا المحور على تحديد طبيعة هذه الرهانات من خلال تحليل اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة لخصوصية الاقليم المحلية، مواقفهم تجاه تطور السياسة العمومية في هذا المجال، وتقييمهم للضغوطات الممارسة على الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية.

1.2.2.7. خصوصية الحظيرة الوطنية قوراية

من خلال الشكل 7-11 تتضح الأهمية التي تولها الأطراف الاقليمية الفاعلة للخصوصية الطبيعية بالحظيرة الوطنية قوراية. حيث تمثل مختلف المكونات الطبيعية بالحظيرة موروثا محليا مشتركا و ميزة اقليمية محلية فريدة، سواء تعلقت هذه الخصوصية بالمناظر والتشكيلات الطبيعية، التنوع الحيوي أو الموارد الطبيعية.

الشكل رقم 7-11: تقييم الأطراف الإقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية قوراية

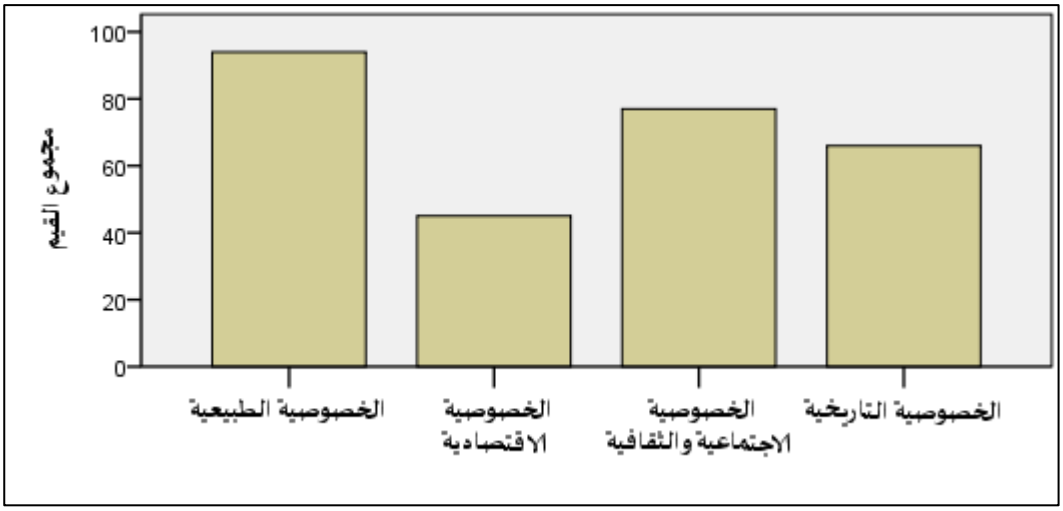

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

لكن هذا الأهمية التي تحضى بهما الخصوصية الطبيعية للحظيرة، لا تولها الأطراف الفاعلة بنفس المستوى للخصوصية الاجتماعية والثقافية، بالرغم من تميز الموروث الاجتماعي والثقافي المحلي الغني، المتنوع والأصلي بإقليم الحظيرة، الذي يتراجع اعتباره إلى مستوى أدنى من الاهمية. وفيما يتعزز تراجع اعتبار الخصوصية التاريخية التي لا تقل غنا، تنوعا وعراقة عن المكونات السابقة للخصوصية الاقليمية المحلية بالحظيرة، يصل تراجع اعتبار الخصوصية الاقتصادية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية إلى حده الأدنى.

هذا ما تؤكده المعدلات الاحصائية لتقييم مختلف مكونات الخصوصية المحلية لإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، حيث تبين معدلات متوسط القيم أنه، وحدها الخصوصية الطبيعية ما تعتبره الأطراف الاقليمية الفاعلة ذات أهمية كبيرة، بمعدل 5.22. بينما أخذت الخصوصية الاجتماعية و الثقافية

والخصوصية التاريخية معدلات 4.28 و 3.67 بتقييم نحو اعتبار ذو أهمية متوسطة، ولم تحصل الخصوصية الاقتصادية سوى على تقييم ذو أهمية ضعيفة بمعدل 2.50.

الجدول رقم 7-03: المعدلات الاحصائية لتقييم خصوصية إقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	الخصوصية الطبيعية	الخصوصية الاقتصادية	الخصوصية الاجتماعية والثقافية	الخصوصية التاريخية
Mean	5.22	2.50	4.28	3.67
Mode	6	1	6	1
Std. Deviation	1.665	1.917	1.994	2.223
Variance	2.771	3.676	3.977	4.941
Minimum	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	94	45	77	66

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبينما تتركز أغلب القيم بالنسبة للخصوصية الطبيعية والخصوصية الاجتماعية والثقافية في النقطة "6"، بتقييم ذو اعتبار بالغ الأهمية، فإن ذلك يعود إلى أهمية المراحل التي مر بها تطور حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية على هاذين المستويين، لاسيما من خلال عمليات الحماية، التوعية والتحسيس بأهمية الموروث الطبيعي والحضاري، التي تضطلع بها إدارة الحظيرة وتؤازرها في ذلك أطراف فاعلة. لكن كذلك إلى أهمية الرهانات التي تمثلها إدارة واستغلال الموارد الطبيعية والمواقع الإثارية، كالموارد الغابية، الأراضي، الموارد الصيدية البرية والبحرية، الحصون، البنيات الأثرية... .

تباين تقييم مكونات الخصوصية المحلية ما هو في الواقع سوى اختلاف الرهانات التي تثيرها هذه المكونات لدى الأطراف الاقليمية الفاعلة. حيث يمكن أن يعبر ذلك بالنسبة لتركيز أغلب قيم الخصوصية التاريخية والخصوصية الاقتصادية في النقطة "1"، بتقييم دون أية خصوصية، عن التحديات المرتبطة بجعل العوامل التاريخية والاقتصادية محاور أساسية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، في ظل عدم اختصاص الإدارة العمومية المشكلة للكتلة الأساسية بين مجموعة الأطراف الفاعلة الممثلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة. لكن كذلك لغياب أطراف أخرى من شأنها الاسهام بفعالية على هذين المستويين، كالمؤسسات الخاصة، فئات مهنية متعددة التخصصات، مجموعات اجتماعية مختلفة أو مؤسسات عمومية متخصصة...

وبغض النظر عن كون التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، تجري ضمن الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، على غرار المجلس التوجيهي للحظيرة، أو ضمن الأطر التنظيمية الاقليمية كاللجان التقنية المحلية، أو من خلال شبكات العلاقات الاقليمية الرسمية وغير الرسمية، فمن المؤكد أن هذه التفاعلات لم تتطور في إطار صيرورة للحوكمة الاقليمية لإنتاج توافقات

إقليمية بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، للتعبير عن رهانات تنموية مشتركة، تعمل هذه الأطراف وفق مسار محدد للتنمية الريفية المستدامة من أجل كسبها.

هذا ما يوضحه الشكل رقم 7-12 عن مدى تباين تقييم الأطراف الفاعلة حول تقييم مكونات الخصوصية المحلية لإقليم الحظيرة، حتى داخل نفس الصنف، ناهيك عن ذلك بين الأصناف المختلفة لهذه الأطراف. حيث لا يظهر وجود أية توافقات حتي حول الخصوصية الطبيعية، والاجتماعية والثقافية، سواء بالنسبة لصنف الادارة العمومية أو المنظمات المجتمعية.

الشكل رقم 7-12: مستوى اعتبار الأطراف الإقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية قوراية

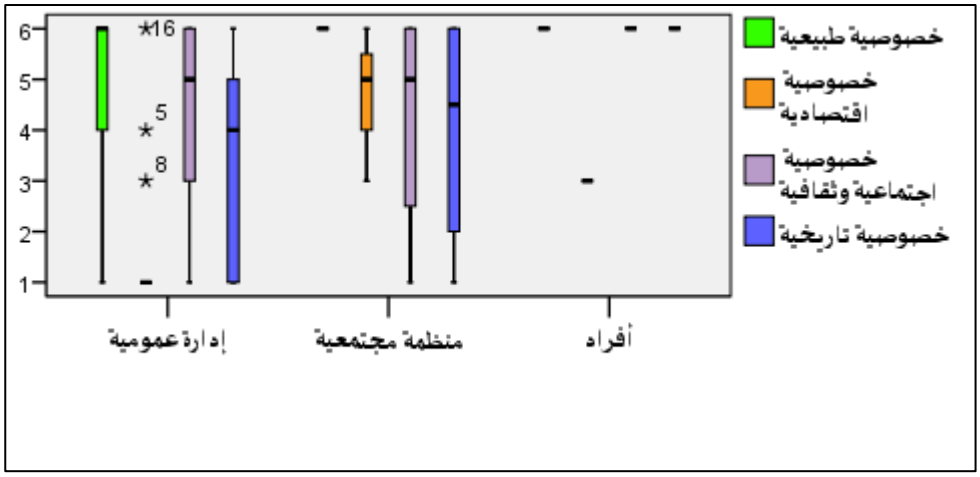

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

أبعد من ذلك، يأخذ التباين بين الأطراف الفاعلة حول تقييم الخصوصية الاقتصادية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، إحدى أهم صور التناقض بين أصناف هذه الأطراف، خاصة بين الإدارة العمومية من جهة، ومن جهة ثانية المنظمات المجتمعية والأفراد. ففي حين تعتبر أغلب الأطراف المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية أن لا خصوصية اقتصادية لإقليم الحظيرة، تعتبر المنظمات المجتمعية والأفراد في المقابل، أن لهذه الأخيرة اعتبار يتراوح بين الأهمية الكبيرة والبالغة. وهذا مع بقاء التباين بين الأطراف المنتمية إلى صنف المنظمات المجتمعية حول تقييم الخصوصية الاقتصادية، الذي يبرز من خلال تشتت قيم هذا المكون بين النقطتين 3 و6، أي بتقييم اعتبار ذو أهمية ضعيفة واعتبار ذو أهمية بالغة.

هذا يعني أن أهمية الرهانات الاقتصادية المرتبطة بمختلف مكونات الخصوصية المحلية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، هي ما يجعل من تحقيق توافقات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية غير مطروح في إطار صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية. بينما تبقى التفاعلات بين الأطراف الاقليمية تأخذ أشكالا مختلفة، رسمية وغير رسمية، ظاهرة وخفية، تأخذ شكل نزاعات وصراع حول استغلال الموارد الطبيعية، الثقافية والتاريخية، تتبع الأطراف الفاعلة لذلك استراتيجيات فردية لتحقيق المصالح المادية التي تمثلها هذه الرهانات تارة، والمصالح السياسية، الاجتماعية والتنظيمية تارة أخرى.

2.2.2.7. تطور السياسة العمومية

يمثل تطور السياسة العمومية في مجال التنمية الريفية المستدامة أحد المتغيرات الأساسية المحددة لفعالية عمليات التدخل العمومي على مستوى الفضاء الريفي. حيث يعتبر التوجه نحو تكريس المقاربة الاقليمية، إحدى سمات هذا التطور، ليس فقط على المستويين المحلي والوطني، بل أيضا على المستويين الجهوي والدولي. فقد أصبحت السياسات العمومية التي تعنى بالفضاء الريفي بشكل عام، وإدارة الموارد الطبيعية، الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي بصفة خاصة، تعتمد أكثر على أنماط جديدة للتدخل العمومي، ترتكز على أدوار الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل التكفل بإشكالية التنمية الريفية المستدامة على مستوى الأقاليم المحلية، وذلك من خلال توفير الامكانيات والوسائل الضرورية لهذه الأطراف، تحرير المبادرة المحلية ودعم الحلول الأصلية، الشاملة والجذرية لمختلف أبعاد هذه الاشكالية.

وفيما يبقى تجاوب الأطراف الاقليمية الفاعلة مع تطورات السياسات العمومية عاملا حاسما في تحديد مدى فعالية هذه السياسات عمليا، فإن ذلك يمكن أن يعبر من جهة أخرى، عن طبيعة الحركية المنتجة على مستوى الأقاليم الريفية، خاصة من خلال تفعيل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية والعمل في إطارها. ما يجعل تحليل مواقف الأطراف الفاعلة تجاه مكونات تطور السياسات العمومية بمثابة تقييم مزدوج للحركية الاقليمية المحلية. أي تقييم فعالية وعملية أطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي، وفي نفس الوقت معرفة مدى تحكم وتبني الأطراف الاقليمية الفاعلة لهذه الأخيرة.

من هذا المنطلق، يوضح الشكل 7-13 أن 55.56% من الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية التي تمت مقابلتها، تعتبر أنه لا يوجد أي تطور في السياسة العمومية المتعلقة بتنمية الفضاء الريفي بصفة عامة، ولم تتجاوز نسبة الأطراف التي تقر بوجود تطورات على عدة أصعدة 27.78%. حيث يقدر 11.11% من هذه الأطراف أن هذا التطور يتعلق فقط باعتبار خصوصية الاقليم المحلية، أما 5.56% فيقيمون أن المواءمة مع تعقيد الواقع المحلي هو المكون الأساسي لتطور السياسة العمومية في هذا المجال.

إن أهم ملاحظة تجدر الإشارة إليها على هذا المستوى، هي التناقض الحاد في مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة. ففي حين يشير اختلاف تقييم الأطراف الفاعلة المعبرة عن وجود تطور في السياسة العمومية حول طبيعة هذا التطور، إلى غياب تبني وتحكم جماعيين للأطر، الأساليب والأدوات التي توفرها السياسة العمومية، لاسيما ما يمكن هذه الأطراف من تنسيق عملها الجماعي وفتح المجال أمام العديد من الأطراف للعب أدوار إقليمية جديدة، فإن اعتبار غياب أي تطور في السياسة العمومية هو بمثابة تعبير عن تعقيد الواقع الإقليمي المحلي، الذي لم يعتمد كمنطلق لصياغة السياسات العمومية.

الشكل رقم 7-13: عوامل تطور السياسة العمومية في مجال التنمية الريفية المستدامة

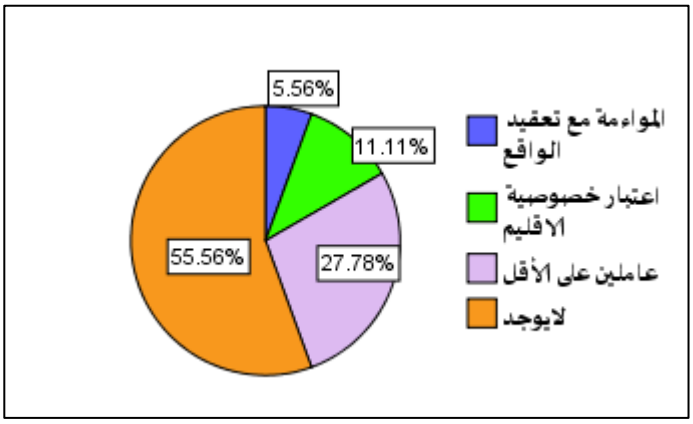

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

هذا ما يعبر عنه الشكل رقم 7-14، الذي يبرز بوضوح أن 90% من الأطراف التي تعتبر غياب أي تطور في السياسة العمومية في مجال تنمية الفضاء الريفي، هي أطراف تنتمي إلى صنف الإدارة العمومية، أي هي نفسها المعني الأول بتنفيذ السياسات العمومية. ما يعني أن الكثير من الأجهزة، الآليات، الاجراءات والقواعد التي يتم اقرارها في إطار سياسات عمومية، تبقى غير عملية و لا مفعلة، مشكلة تراكمات مؤسساتية دون أي اتصال بالواقع العملي، الذي يكرسه التنظيم الهرمي والمركزي للإدارات القطاعية، المؤسسات العمومية المركزية وغير الممركزة، الشيء الذي ينعكس في زيادة واستمرار تعقيد الواقع الاقليمي المحلي.

الشكل رقم 7-14: مواقف الأطراف الفاعلة الاقليمية حول جوانب تطور السياسة العمومية

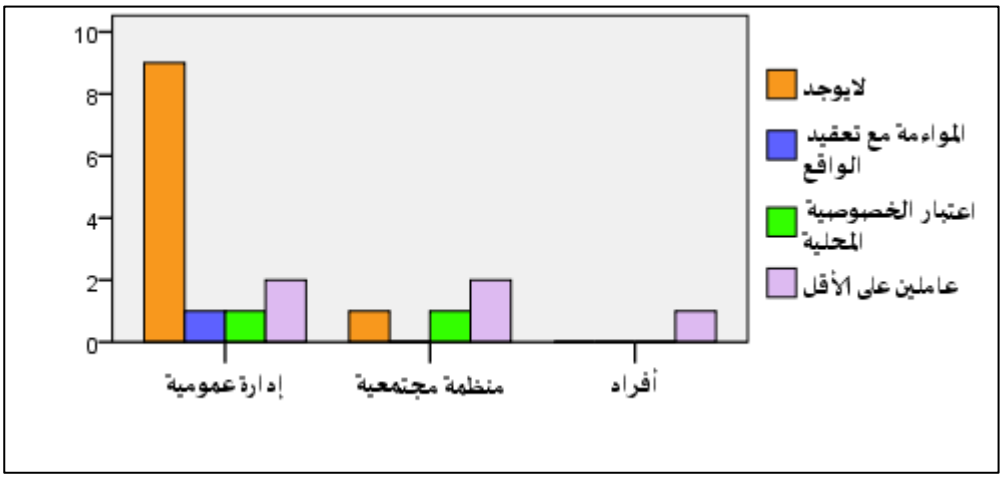

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على صعيد آخر، يشكل الواقع المؤسساتي شديد التعقيد والتداخل، بيئة ملائمة للعديد من الأطراف الفاعلة لاتباع استراتيجيات فردية متباعدة الأهداف، يسهل تبريرها بالاعتماد على الإجراءات أو الأطر القانونية والتنظيمية المتراكمة. إذ تشير بعض الأطراف إلى أن إدارة الحظيرة الوطنية قوراية تتحجج باستقلاليتها المؤسساتية في اتخاذ قرارات معينة، عندما يتعلق الأمر باختصاص أطراف فاعلة أخرى،

و تحتج من ناحية أخرى، على عدم اهتمام هذه الأطراف بتنفيذ القرارات التي تتخذها أو عدم مشاركتهم واسهامهم في تجسيدها.

في مثل هذه الحالات، وبالإضافة إلى كون مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة ما هي سوى تعبير عن عدم جدوى تطورات معينة في السياسة العمومية، فقد يصبح اعتبار غياب أي تطور في السياسة العمومية في مجال تنمية الفضاء الريفي، بمثابة تأكيد عدة أطراف إقليمية فاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، أغلبها تنتمي إلى صنف إدارة عمومية، لكن أيضا منظمات مجتمعية، على الاستمرار في تبني العمل الفردي القطاعي أو المؤسساتي المجالي. ما يجعل من التعارض، النزاعات، الصراع، عدم الاهتمام...، هي أهم مظاهر التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية.

3.2.2.7. الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

يمكننا تحليل مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية تجاه مختلف العوامل التي تشكل ضغوطات مختلفة الطبيعة، الشدة والتهديد بإقليم الحظيرة، من معرفة مدى عمل هذه الأطراف جماعيا من أجل تشخيص هذه الضغوطات، تحديد أبعادها وتأثيراتها الحالية والمستقبلية، وبالتالي الانطلاق من قاعدة صلبة لمعالجة إشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة. من جانب آخر، يمكننا ذلك أيضا من الوقوف على واقع صيرورة الحوكمة الاقليمية على هذا المستوى، لاسيما اكتشاف الرهانات الاقليمية التي يمكن أن تشكل دوافع أو مثبطات للعمل الجماعي.

في هذا السياق، يوضح الشكل7-15 أن الزيادة السكانية وسياحة الكم هما العاملان الأساسيان على التوالي، اللذان يمثلان مصدرا للضغوطات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية. ويأتي استغلال الموارد الطبيعية والصيد غير الشرعي في مستويات أقل من التأثير، حسب تقييم الأطراف الفاعلة.

يعبر هذا التقييم عن الحالة العامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، خاصة ما يتعلق بوجود الحظيرة في تماس مباشر مع محيط حضري ذو حركية قوية من جهة، وتميزها بجاذبية سياحية محلية، وطنية وحتى دولية من ناحية أخرى. ما يجعل إقليم الحظيرة في مواجهة ضغط بشري متنامي، أكثر أشكاله تأثيرا هو التوسع العمراني في المحيط المباشر للحظيرة والاجتياح الدائم لأعداد السياح الكبيرة للمواقع الطبيعية والأثرية. حيث يترافق ذلك مع تنامي أشكال أخرى من الضغوطات التي تتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، مثل الأراضي لتشييد بناءات جديدة أو الاستغلال الصناعي لمقالع الصخور لتوفير مواد البناء. و تساهم نشاطات الصيد غير الشرعي في تهديد وجود بعض الأنواع المحمية بالحظيرة، على غرار القرد المغاربي الذي أصبح هدفا لبعض المجموعات السكانية، سواء بغرض ابعاده عن المساكن والمزروعات أو لأغراض أخرى.

الشكل رقم 7-15: طبيعة الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

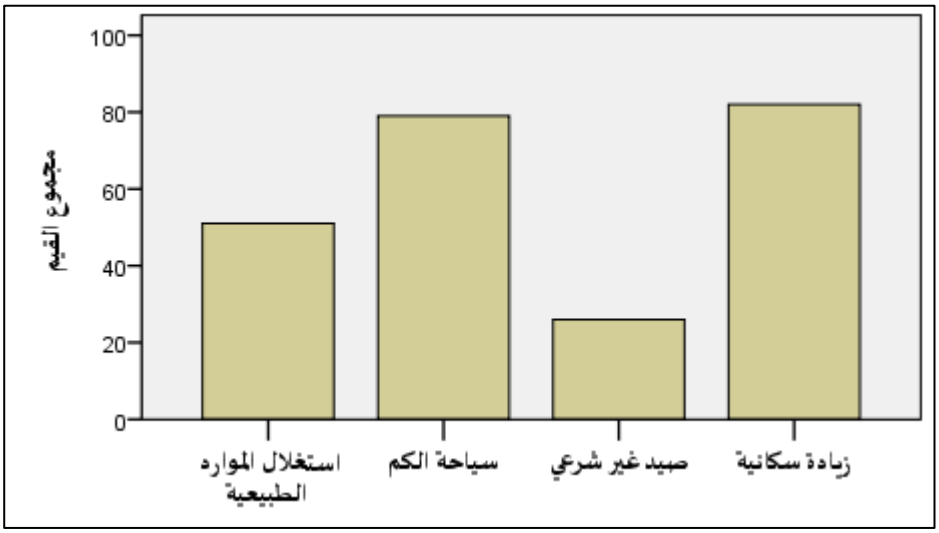

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بغض النظر عن مدى شمولية ودقة تقييم الأطراف الفاعلة لطبيعية ومستوى الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، فإن تحليل الملاحظات المتعلقة بهذا التقييم يقدم لنا صورة أخرى لأحد جوانب صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة. إذ تشير المعدلات الاحصائية بالجدول 7-04 أن الضغط الناتج عن النمو السكاني بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، بمتوسط تقييم 4.56 وتقييم نحو"تهديد كبير"، هو العامل الأكثر تسببا في وجود ضغوطات بشرية بإقليم الحظيرة. وبينما تمثل النشاطات السياحية العامل الثاني بمتوسط 4.39 وتقييم نحو" تهديد متوسط"، يشكل استغلال الموارد الطبيعية والصيد غير الشرعي عوامل ذات تهديد ضعيف ودون تهديد، بمتوسطي تقييم 2.83 و 1.44 على التوالي.

الجدول رقم 7-04: المعدلات الاحصائية لتقييم الضغوط بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	استغلال الموارد الطبيعية	سياحة الكم	صيد غير شرعي	كثافة سكانية
Mean	2.83	4.39	1.44	4.56
Mode	1	6	1	6
Std. Deviation	2.176	2.200	1.247	2.093
Variance	4.735	4.840	1.556	4.379
Minimum	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	51	79	26	82

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

في الواقع، بالقدر الذي تبتعد فيه هذه الملاحظات عن الواقع الاقليمي بالحظيرة الوطنية قوراية، فهي بالقدر ذاته، لكن بشكل مناقض، تقدم لنا صورة دقيقة عن غياب تشخيص جماعي للتحديات التي تواجهها الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة. حيث يعبر تقييم هذه الضغوطات عن الرؤية الفردية المهيمنة على الواقع الميداني بها، فينطلق كل طرف من الرهانات الخاصة به لتحديد مدى أهمية التهديد

الذي تشكله العوامل المسببة لهذه الضغوطات. هذا ما يؤكده الارتفاع النسبي لمعدل الانحراف المعياري لمختلف عوامل التقييم، ما عدا المتعلق بعامل الصيد غير الشرعي الذي أخذ نقطة 1.247، مقابل 2.200، 2.176 و2.093 بالنسبة لسياحة الكم، استغلال الموارد الطبيعية والكثافة السكانية على التوالي. ما يعني وجود تباعد كبير بين مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة حول التحديات التي يجب مواجهتها لوقف مسار التدهور بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، ثم بعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بها.

هذا التشتت في مواقف الأطراف الفاعلة يصبح بمثابة تناقض بالنسبة للأطراف المنتمية إلى صنف الادارة العمومية، التي يعتبر أكثر من 3/1 منها، حسب ما يبينه الشكل 7-16، بأن سياحة الكم لا تعبر عن وجود أية ضغوطات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية. ما يتناقض تماما، ليس فقط مع 3/2 من الأطراف المنتمية إلى هذا الصنف، بل مع الواقع الميداني بالحظيرة نفسه. وبينما يمكن أن تمثل النشاطات السياحية رهانات خاصة لهذه الأطراف في إطار شبكات العلاقات الاقليمية الرسمية وغير الرسمية، لاسيما فيما يرتبط بإقامة الهياكل السياحية والخدمية، إصدار تراخيص ولوج المركبات والتخييم...، فإن اعتبار ذلك دون أية تأثيرات، هو صورة عن انسداد وتأزم مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية.

الشكل رقم 7-16: مستويات الضغوط الناتجة عن سياحة الكم بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

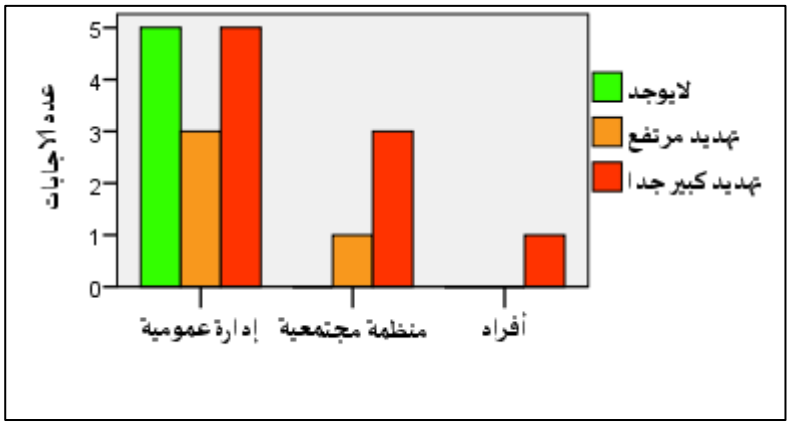

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

هذا الانسداد الذي يعود إلى غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية يمكن ضمنها حل عقد التناقض بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، لا يتصل فقط باعتبار مجموعة من هذه الأطراف أن الحظيرة فضاء سياحيا واستثماريا يجب شغله دون أية اعتبارات أخرى. بل يتعدى ذلك إلى تمثله وعاء عقاريا هاما، يشكل ضمه للخريطة العقارية حلا جيدا للمشاكل الاجتماعية والحضرية المحلية. على هذا المستوى كذلك، يبين الشكل 7-17 أن هذا التوجه تقوده نفس المجموعة من الأطراف المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية، التي تعتبر أن النمو السكاني لا يشكل أي تهديد، أو يمثل تهديدا ضعيفا بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية. وهذا

حتى في ظل غياب الطرف الاقليمي المحلي الأساسي ضمن هذا التوجه، المتمثل في المجلس الشعبي البلدي لبلدية بجاية.

الشكل رقم 7-17: مستويات الضغوط الناتجة عن الزيادة السكانية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

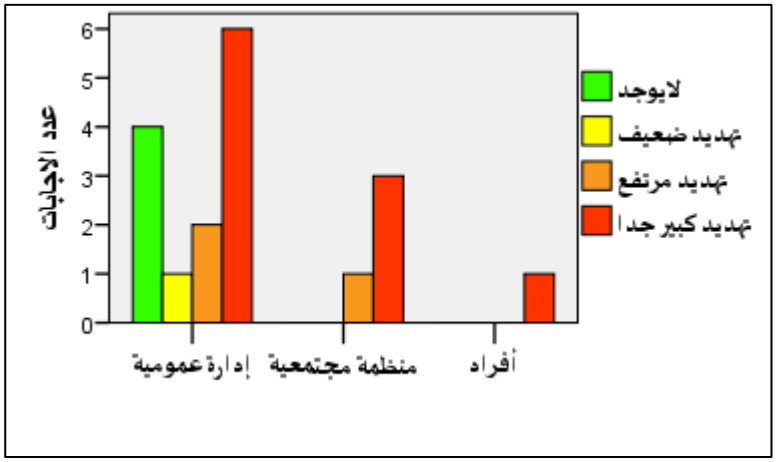

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفيما يبقى تأثير الأصناف الأخرى من الأطراف الإقليمية الفاعلة ضعيفا، فقد بدأ بعضها يتجه نحو تبني أسلوب العمل الفردي، في ظل انسداد أفق العمل الجماعي بالحظيرة. حيث عملت بعض الجمعيات ودون الرجوع إلى أية جهة، على استغلال مواقع أثرية بإقليم الحظيرة، معتبرة نفسها وصية على إدارتها وفرض مبالغ مالية على زوار هذه المواقع. كما اتجهت جمعيات أخرى إلى ترقية كفاءاتها والبحث عن فرص أحسن لضمان استمراريتها وتلميع صورتها، التي أصبحت حسب تعبير أحد ممثليها مرتبطة بتنظيف محيط الحظيرة، معبرا بقوله: « *لم تتمكن إدارة الحظيرة من ضبط سلوكات مرتاديها،... لكنها تجيد فقط استدعائنا لجمع مخلفاتهم. ... نحن مجتمع مدني، دورنا يرتكز على التوعية والتحسيس بأهمية المحافظة على البيئية من خلال العمل الميداني الجاد، خاصة في الوسط المدرسي، والتلاميذ ليسوا عمال نظافة...*».

4.2.2.7. رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

تشكل معرفة مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية حول رهانات التنمية الريفية المستدامة، مستوى آخر لتحليل صيرورة الحوكمة الاقليمية يمكن من خلالها تحديد مدى ارتكاز حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة على مقومات تضمن استدامة عمليات التنمية المجسدة أو المخططة. على هذا المستوى، يوضح الشكل 7-18 أن التجنيد الاجتماعي والتدخل العمومي هما العاملان اللذان يمثلان رهانات أساسية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية بنسبة تقارب 52%. وفيما يأتي البناء الجماعي بنسبة 18.28% والشراكة الأجنبية بنسبة 16.13% كرهانات إقليمية أقل أهمية، يشكل الاستثمار الخاص بنسبة 13.62% أضعف العوامل التي يمكن أن تشكل رهانات إقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية.

الشكل رقم 7-18: رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

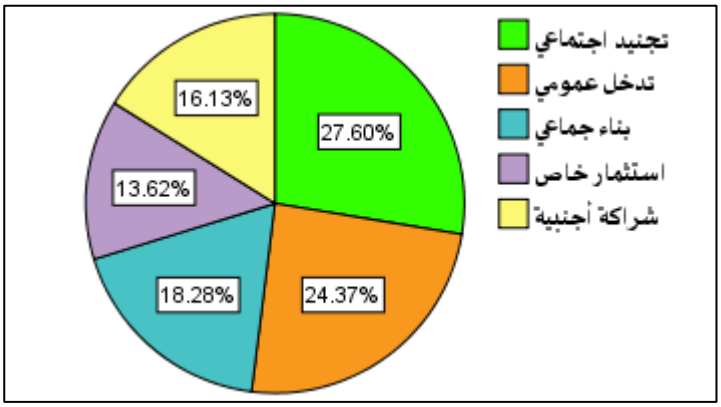

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على الرغم من الصورة المغايرة التي يمكن أن تقدمها هذه الملاحظات حول طبيعة حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، سوى أن تحليل اعتبار الأطراف الفاعلة للتجنيد الاجتماعي والتدخل من خلال البرامج العمومية بمثابة رهانات إقليمية أساسية، يؤكد على الطبيعة الإدارية القطاعية العمومية لهذه الحركية. فالتركيز على التجنيد الاجتماعي والبرامج العمومية ما هو إلا صورة جديدة للعمل القطاعي الأحادي، الذي بدأت تقتنع بعدم فعاليته نفس الأطراف التي تتمسك به.

ويكون ذلك من خلال اللجوء إلى اقناع أطراف أخرى، كالمجموعات السكانية، المنظمات المجتمعية، المؤسسات الخاصة، الفئات المهنية والأفراد...، بالانخراط في هذه الحركية جماعيا. ما جعل التجنيد الاجتماعي يصبح العامل الأول الذي تراهن عليه الأطراف الاقليمية الفاعلة، إذ يمكن بعد ذلك الاعتماد على البرامج القطاعية لدعم المسارات الفردية لهذه الأطراف كل حسب الأهداف والمصالح التي يحددها.

وعلى الرغم من تأكيد هذه الملاحظات غياب توافق بين الأطراف الاقليمية الفاعلة حول طبيعة الرهانات الاقليمية، إلا أنها تشير من ناحية أخرى إلى تنامي وعي إقليمي بضرورة التوجه نحو اعتبار عوامل أخرى بمثابة رهانات إقليمية. هذا الوعي يمثله التوجه نحو اعتبار البناء الجماعي، الاستثمار الخاص والشراكة الأجنبية على أنها عوامل أساسية، يمكن أن يؤدي الاعتماد عليها إلى وقف مسار التدهور، وعكسه نحو بعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

يبقى هذا التوجه ضعيفا حسب معطيات الجدول7-05، إذ تتركز أغلب القيم بالنسبة لمختلف هذه العوامل في النقطة "1"، ما عدا التجنيد الاجتماعي الذي تتركز أغلب قيمه في النقطة "6". بالإضافة إلى ذلك، يعتبر ارتفاع معدل الانحراف المعياري مقارنة بمتوسط القيم لمختلف العوامل الممثلة للرهانات الاقليمية، على أن هذا التوجه ليس جماعيا، بل يتعلق ببعض الأطراف الاقليمية الفاعلة فقط، ودون أن تكون هذه الأخيرة متفقة على ذلك.

الجدول رقم 7-05: المعدلات الاحصائية لتقييم رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	تجنيد اجتماعي	برامج عمومية	بناء جماعي	استثمار خاص	شراكة اجنبية
Mean	4.28	3.78	2.83	2.11	2.50
Mode	6	1	1	1	1
Std. Deviation	2.396	2.157	2.307	1.605	1.917
Variance	5.742	4.654	5.324	2.575	3.676
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6	6
Sum	77	68	51	38	45

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

هذا ما يبينه كذلك الشكل 7-19، حيث يختلف تقييم هذه العوامل باعتبارها رهانات اقليمية بين مختلف أصناف الأطراف الاقليمية الفاعلة، وبين الأطراف المنتمية إلى نفس الصنف في آن واحد. ففي حين يتم اعتبار التجنيد الاجتماعي رهانا إقليميا ذو أهمية بالغة بالنسبة للأطراف المنتمية إلى صنف منظمة مجتمعية و الأفراد، أي النقطة "6" على سلم التقييم، فإن تقييمه بالنسبة للأطراف المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية يأخذ جميع القيم على هذا السلم.

ويأخذ عامل التدخل العمومي والبناء الجماعي بالنسبة للأطراف المنتمية إلى صنفي الإدارة العمومية و منظمة مجتمعية، كل القيم على السلم المعتمد، لكن بمتوسط تقييم نحو النقطة "4" بالنسبة لصنف الإدارة العمومية، ونحو النقطة "5" بالنسبة لتقييم الأطراف المنتمية إلى صنف منظمة عمومية. على نفس المنوال، يأخذ تقييم رهان الشراكة الأجنبية قيما محصورة بين نقطتي "1" و "2"، بتقييم "لا يمثل أية رهانات و رهان دون أهمية"، بالنسبة للأطراف المنتمية إلى الإدارة العمومية، لكنه بالنسبة لصنف منظمة مجتمعية يأخذ قيما على كامل سلم التقييم، وتتركز أغلبها بين النقطتين"3" و "6"، بمستوى تقييم نحو "رهان ذو أهمية كبيرة".

الشكل رقم 7-19: تقييم الأطراف الفاعلة لرهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

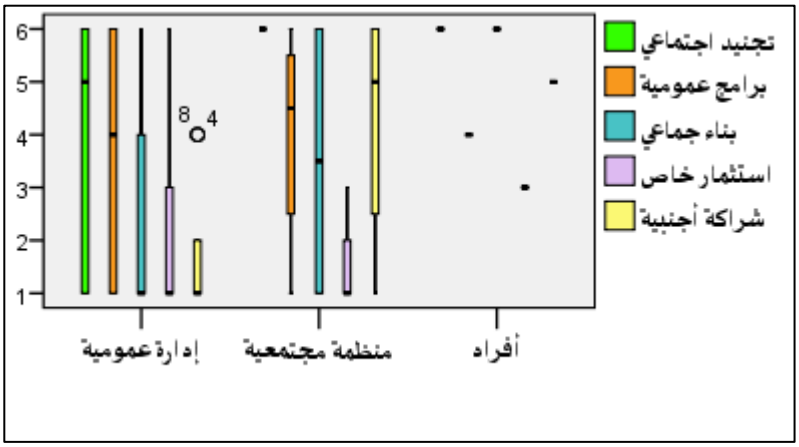

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

إن عدم تركيز الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية على عوامل محددة واعتبارها رهانات تنموية إقليمية، بالتوافق مع تعدد مستويات التباين حول تقييم العوامل المقترحة و دون تقديم اعتبارات أخرى، هو ما يؤكد على هذا المستوى، غياب أي عمل جماعي للأطراف الفاعلة، جعل من تحديد رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة موضوعا له. ما يبقي حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة دون أفاق واضحة، على اعتبار هشاشة نمط الحوكمة الاقليمية الذي تطغى عليه الرؤية الفردية، تشنج العلاقات الاقليمية وتغيب عنه العديد من الأطراف الاقليمية الفاعلة.

3.2.7. موارد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية

في هذا المحور، وانطلاقا من تقييم عام للموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية من وجهة نظر الأطراف الاقليمية الفاعلة، سنعمل على تقييم صيرورة الحوكمة الاقليمية وتحليل دورها في تنشيط الموارد الاقليمية وبناء موارد اقليمية خاصة. حيث يكون التركيز على مدى تفعيل شبكة العلاقات الاقليمية وانتاج المعلومات، أطر انتاجها، تبادلها وتقاسمها. لكن كذلك تحديد المعوقات التي يفرزها تجنيد الموارد، وانعكاسها على فعالية أطر الحوكمة الاقليمية في خلق موارد إقليمية خاصة وادماجها ضمن مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية.

1.3.2.7. الموارد المجندة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

يوضح الشكل 7-20 أن تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية لمستوى الموارد المجندة لتجسيد العمليات التنموية المبرمجة، لم يتعدى المستوى الضعيف، بمتوسط قيم 2.22 و بمعدل انحراف معياري 0.647. ما يعني أن هذا التقييم يعكس رؤية أغلب الأطراف الفاعلة، الذين يقدرون أن التحديات التنموية التي يفرضها بناء مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة تتطلب موارد أكثر أهمية، سواء تعلق ذلك بالموارد البشرية المؤهلة، الوسائل والامكانات المادية أو المالية.

وفي ظل الأزمة المالية الحالية، أين أصبحت الموارد العمومية الموجهة للحظيرة محلا للتقليص، فقد توجهت إدارة الحظيرة للبحث عن حلول غير تقليدية، على غرار فتح قنوات للاستثمار الخاص ومشاركة المنظمات المجتمعية في ترقية نشاطات إقتصادية مبتكرة لتثمين الموارد الاقليمية الطبيعية، الثقافية والتاريخية. لكن هذا التوجه لاتزال تحول دون تكريسه العديد من العقبات القانونية، المؤسساتية والإدارية، التي ترتبط خاصة بتنظيم السلطة الادارية المحلية، حرية المبادرة المحلية والثقافة التنظيمية الأحادية.

و بينما يتقاسم 66.66% (18/12) من الأطراف الاقليمية الفاعلة تقييم الموارد المجندة بالحظيرة الوطنية قوراية بين مستوى ضعيف جدا وضعيف، ويرى 33.33% (18/6) منهم فقط أن مستوى الموارد

المجندة متوسط، فذلك مؤشر على عدم تناظر الأطراف الفاعلة في الولوج إلى الموارد الإقليمية، لاسيما بين إدارة الحظيرة من جهة، وبعض الأطراف المؤسساتية العمومية من جهة ثانية. حيث أصبح ذلك بمثابة ميزة للتفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة حول تجنيد الموارد الاقليمية.

الشكل رقم 7-20: مستوى الموارد المجندة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

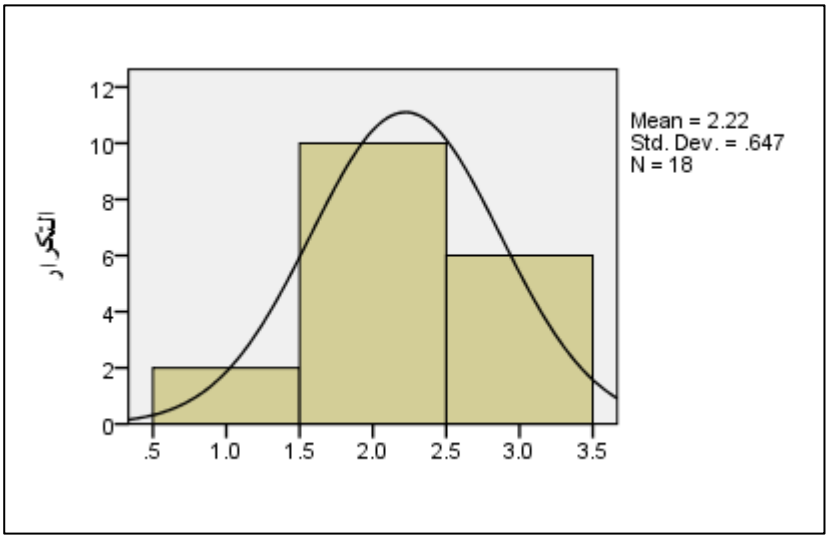

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على هذا المستوى، تقدر بعض هذه الأطراف أن إدارة الحظيرة مفضلة في الولوج إلى الإمكانيات والوسائل المادية الموجودة تحت تصرفهم، خاصة في الحالات المستعجلة أو الطارئة، كحرائق الغابات مثلا. بينما لا يكون ذلك متاحا لأطراف أخرى عندما يتعلق الأمر بإمكانيات ووسائل الحظيرة. هذا ما يعزز تأزم العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية ويضفي عليها حساسية كبيرة عند تناول قضايا تستدعي مناقشات ضمن أطر الحوكمة الاقليمية. حيث يمكن أن تتطور نقاشات عادية إلى خلافات تطبع العلاقات الاقليمية.

2.3.2.7. طبيعة وتطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية

تربط الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية شبكة كثيفة من العلاقات الإقليمية والمختلفة الطبيعية. إذ يوضح الشكل 7-21 أن العلاقات المؤسساتية هي المكون الأساسي لهذه الشبكة، بالنظر إلى أهمية الأطراف المؤسساتية المكونة لمجموعة الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، لاسيما الممثلة ضمن المجلس التوجيهي لها. وتتضمن العلاقات المؤسساتية مختلف العلاقات الرسمية بين الإدارات العمومية القطاعية، المؤسسات غير المركزة والمنظمات المجتمعية، على غرار القواعد والاجراءات الرسمية المحددة لعمل هذه الأطراف والعلاقات بينها، مجالات التدخل، النشاط والتنسيق.

وتأتي علاقات التبادل في مستوى الأهمية الثاني ضمن شبكة العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، إذ تمثل فعاليات ومبادرات التوعية والتحسيس البيئي، تنظيف المحيط، إقامة

وتأسيس فضاءات للراحة والتسلية بالحظيرة، بعض صور علاقات التبادل بين الأطراف الاقليمية الفاعلة. هذه العلاقات أصبحت أكثر كثافة بين المنظمات المجتمعية، الافراد، المؤسسات غير الممركزة، الإدارات القطاعية وإدارة الحظيرة، خاصة في إطار نشر الوعي والتعريف بمضمون مفهوم التنمية المستدامة من خلال الفعاليات والمبادرات التي تقيمها، تساهم وتشارك فيها هذه الأطراف.

الشكل رقم 7-21: شبكة العلاقات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية

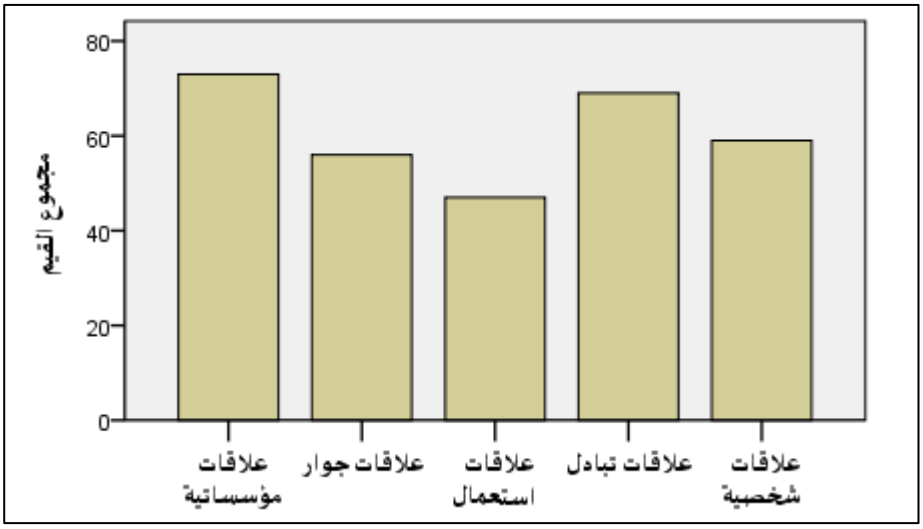

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

كما تشكل العلاقات الشخصية بين الأفراد الممثلين للأطراف الاقليمية الفاعلة وعلاقات الجوار بين هذه الأطراف، مكونات أساسية كذلك لشبكة العلاقات الإقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية. حيث تتميز هذه العلاقات بالفعالية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، لاسيما أنها عامل إدماج للهوية الاقليمية ضمن هذه الحركية وأحد عناصر ذاتيتها، التي تعززت أكثر في إطار الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة. على صعيد آخر ، يشكل تداخل مجالات الاختصاص بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية أحد الروابط الأساسية ضمن شبكة العلاقات الإقليمية، على غرار علاقات التعاون القطاعي لإدارة الموارد الطبيعية، المواقع التاريخية والأثرية والتنوع الحيوي والطبيعي.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للعلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية حسب تقييم مجموعات الأطراف الفاعلة، يبين الشكل 7-22 كثافة شبكة العلاقات الاقليمية التي تقيمها الأطراف الفاعلة فيما بينها، على الرغم من التباين في طبيعة العلاقات الأساسية بالنسبة لكل صنف، بالنظر إلى تفاوت عدد الأطراف المنتمية إلى الأصناف المختلفة في هذه الحالة. حيث تظهر أهمية العلاقات المؤسساتية بالنسبة للأطراف المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية التي غالبا ما ترتكز نشاطاتها على القواعد والاجراءات الرسمية. لكن هذه الأطراف تعتمد كذلك على العلاقات غير الرسمية، التي أصبحت تدمجها أكثر فأكثر

ضمن الإطار المؤسساتي الذي يحكم تدخلها وعملها، لاسيما من خلال الاتفاقيات التي تعقدها مع مختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة، كالجمعيات، الأطراف المؤسساتية الأخرى وحتى الأفراد.

الشكل رقم 7-22: أهمية العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية

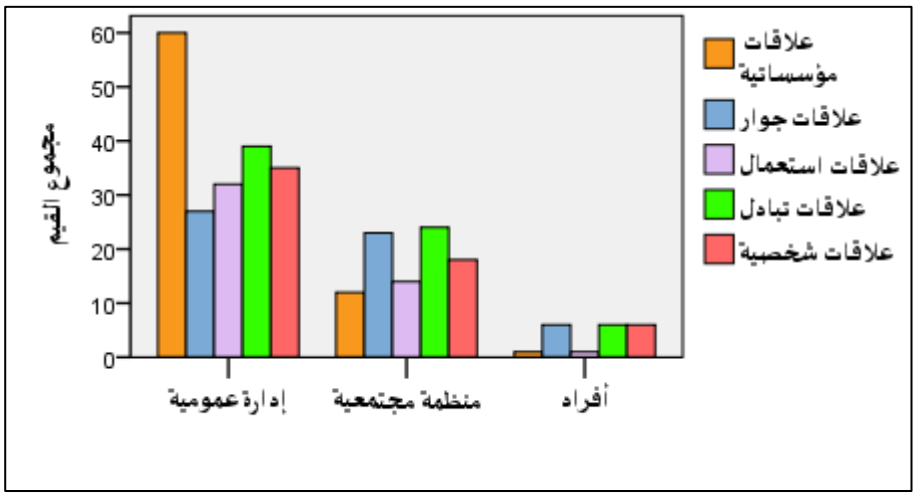

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

إذ يمثل إنشاء المجلس التوجيهي والمجلس العلمي للحظيرة إحدى الآليات المؤسساتية التي أدمجت من خلالها إدارة الحظيرة شبكة كثيفة للعلاقات الاقليمية غير الرسمية في عملها، فأصبحت هذه العلاقات بمثابة علاقات مؤسساتية أساسية في عمل ونشاطات إدارة الحظيرة. هذا ما يظهر كذلك بالنسبة للأصناف الأخرى من الأطراف الاقليمية الفاعلة، على غرار المنظمات المجتمعية والأفراد في هذه الحالة، التي تمكنت من تفعيل شبكة العلاقات الاقليمية غير الرسمية التي تربطها بمختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة، لتعزيز علاقاتها الإقليمية مع هذه الأطراف، وبناء علاقات رسمية مؤسساتية، رغم بقاء اعتمادها بشكل أساسي على العلاقات غير الرسمية في قيامها بنشاطاتها وأدوارها الإقليمية.

تبين هذه الملاحظات أن تفعيل العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية، لاسيما من خلال جعلها أساسية في عمل ونشاطات إدارة الحظيرة هو بمثابة استمرار مسار تاريخي لخلق موارد إقليمية خاصة، شكل انشاء المجلس التوجيهي والمجلس العلمي للحظيرة إحدى حلقاته الأساسية، التي جعلت الأطراف الاقليمية الفاعلة في مواجهة مباشرة مع تحديات بناء مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، وباتت عمليات تثمين هذه الموارد خطوة حاسمة في استكمال بنائه الذي يعبر عنه تطور العلاقات الإقليمية بالحظيرة.

فحسب الشكل 7-23، يقدر 55.46% من الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية أنه يوجد على الأقل عاملا واحدا يمثل جانبا من جوانب تطور العلاقات الاقليمية. و يشكل انضمام أطراف جديدة أهم جوانب تطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة بنسبة 33.33%، بينما لا يمثل تبني رؤية جديدة

وتقديم تنازلات سوى 5.56% من الإجابات المعبر عنها. أما وجود أكثر من عاملين من العوامل السابقة فلا يتجاوز 16.67%.

الشكل رقم 7-23: تطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية

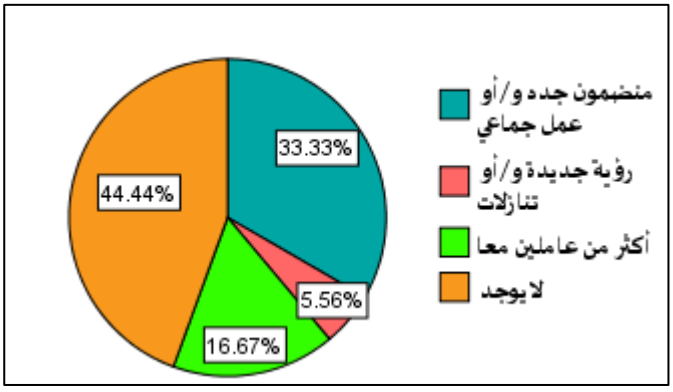

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

تكتسي هذه الملاحظات أهمية أساسية باعتبارها مؤشرا قويا عن الحركية التنموية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، التي ترتكز على صيرورة للحوكمة الاقليمية تتطور في إطارها العلاقات الاقليمية نحو ضم عدد متزايد من الأطراف الفاعلة، لاسيما من المنظمات المجتمعية، شخصيات المجتمع المدني العلمية، الثقافية والسياسية، المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة، التي أصبحت تبدي اهتماما متناميا بقضايا التنمية المستدامة بصفة عامة، والمسائل المتعلقة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية على وجه التحديد.

هذا التطور جعل شبكة العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية تتجاوز الحدود الجغرافية لها، لترسم فضاء إقليما ذو أبعاد محلية وحتى جهوية، من خلال العمل الجماعي لإدارة الحظيرة والعديد من الأطراف الاقليمية الفاعلة بهذا الإقليم، خاصة في مجال ترقية الثقافة البيئية وبناء وعي إجتماعي بمختلف الأبعاد التي يثيرها مفهوم التنمية المستدامة، كالمحافظة على الموروث الطبيعي، الحيوي والحضاري الإقليمي الغني. حيث شكل تصنيف الحظيرة الوطنية قوراية محمية طبيعية ذات الأهمية العالمية من طرف منظمة"UNESCO" سنة 2004، نقلة نوعية في تطور شبكة العلاقات الاقليمية بالحظيرة، لاسيما من خلال توسيع أفق عمل الحظيرة نحو وظيفة التنمية المستدامة ووظيفة الدعم والتموين، اللتان ترتكزان على بناء نظام جديد للحوكمة الإقليمية المحلية.

في المقابل، فإن ضعف تعبير الأطراف الفاعلة حول وجود رؤية مشتركة جديدة وتقديم تنازلات، التي لا تتعدى نسبة تقدير ها كأحد أوجه تطور وتحسن العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية نسبة 5.56%، بالإضافة إلى تقدير 44.44% من هذه الأطراف غياب أي تطور في العلاقات الإقليمية التي تجمعهم، ما هو سوى تعبير عن الانسداد والتأزم الذي يميز مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم

الحظيرة الوطنية قوراية. إذ تعكس هذه التقديرات المواقف المتعارضة لعدة أطراف فاعلة تجاه قضايا تنموية مشتركة، ما أسهم في شلل صيرورة الحوكمة الإقليمية لبحث الحلول الملائمة، كما جعل تثمين شبكة العلاقات الاقليمية بالحظيرة بمثابة فرصة ضائعة، تزيد من مخاطر تآكل مورد إقليمي خاص بفعل الاستغلال السلبي له.

ميدانيا، يتجسد انسداد وتأزم مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية في عدة قضايا تنموية ترتبط بالعلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة، التي تتفاعل بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية في اتجاهات يغلب عليها طابع النزاع والتأزم، وفي بعض الحالات تأخذ أشكال الصراع الذي يؤدي ببعض هذه الأطراف إلى تبني مواقف سلبية، معوقة وعامل انسداد في مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

هذا ما يبينه الشكل 7-24، إذ يعتبر66.67% من الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية وجود أطراف تتخذ مواقف سلبية، تشكل معوقات أساسية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة. حيث تتمثل هذه المواقف في الاحتكار و اللامسؤولية بنسبة16.67%، الفردية و الانتهازية بنسبة 22.22%، و بنسبة 27.78% عندما يتعلق الأمر بوجود أكثر من عاملين معا. ما يعني اتباع هذه الأخيرة استراتيجيات فردية أو متعددة الأطراف تجاه القضايا التنموية المختلفة. مثل تفضيل الاجراءات الادارية والقانونية المعقدة والبطيئة في معالجة مشكلة نشاط بعض المؤسسات الصناعية بإقليم الحظيرة، على اتباع اسلوب الحوار، الاقناع والتفاوض للوصول إلى حلول مرضية للجميع. حيث انتقل النقاش بين الأطراف المتعارضة من تقييم التأثيرات السلبية على البيئة، المحيط الطبيعي والاجتماعي مقابل الاعتبارات الاقتصادية والقطاعية، إلى مستويات غير ذات جدوى بالنسبة لحركية التنمية الإقليمية المحلية، كالتحجج بوجود بعض هذه المؤسسات قبل تأسيس الحظيرة، والرهان على كسب مزيد من الوقت في ظل انسداد أفق الحلول الاقليمية المحلية.

الشكل رقم 7-24: المواقف السلبية للأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

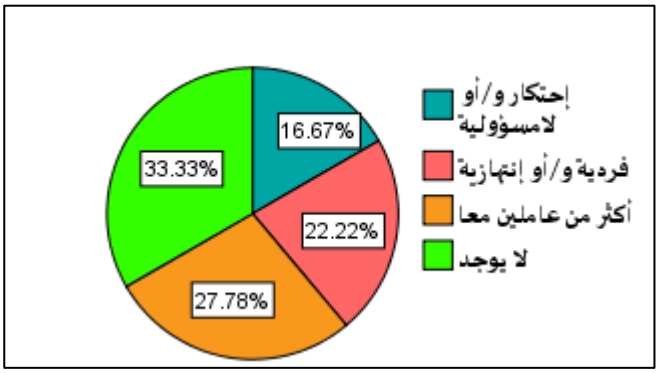

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

حالات أخرى تؤكد وجود مواقف انتهازية لبعض الأطراف الفاعلة بالحظيرة، لكنها تعكس من جانب آخر عدم تحلي هذه الأطراف بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية، وتجاه الأجيال المستقبلية، كوجود تفاهمات غير رسمية بين بعض الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل الاستحواذ على الأراضي داخل المجال الاداري للحظيرة، والعمل على عدة مستويات من أجل خلق ونشر انطباع مفاده أن وجود الحظيرة هو بمثابة معوق لحركية التنمية المحلية.

وقد أخذ هذا الوضع أبعادا إقليمية محلية ووطنية حول موضوع توسيع إقليم الحظيرة الوطنية قوراية، لاسيما بعد اطلاق المرحلة الأولى من مشروع إقامة منطقة بحرية محمية على الشريط الساحلي المحاذي للمجال البري للحظيرة. إذ تمثل التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة المؤيدة والمعارضة لإقامة المنطقة البحرية حالة استثنائية، على الأقل بالنسبة للحالات المعروفة على مستوى البحر الأبيض المتوسط في هذا المجال. إذ يوضح أحد ممثلي هذه الأطراف بقوله: « *... يشكل مشروع المحمية البحرية بالحظيرة الوطنية قوراية سابقة، فمن المعروف أن المعارضين لمثل هذه المشاريع عادة هم الصيادون، سوى أن ذلك يتعلق في هذه الحالة، بالأطراف التي يتمثل دورها المؤسساتي في المحافظة على الثروة السمكية وترقيتها. ما يثير تساؤلات عن الرهانات الحقيقية لهذه الأطراف...*».

في واقع الأمر، يعود سبب معارضة مديرية الولاية للصيد البحري والموارد الصيدية بمؤازرة أطراف فاعلة أخرى، لمشروع إقامة منطقة محمية بحرية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، إلى الإستراتيجية القطاعية التي تقودها هذه الإدارة، وترتكز على تشجيع الاستثمار الخاص في تربية المائيات. حيث ينبع تعارض الأطراف الفاعلة من الاصرار على إقامة هذه الاستثمارات بنفس المنطقة التي تسعى إدارة الحظيرة الوطنية قوراية، جمعيات محلية، منظمات مهنية وفئات اجتماعية لجعلها منطقة بحرية محمية، كجزء من إقليم الحظيرة.

من أجل معالجة هذا التعارض، عملت بعض الأطراف الفاعلة على بعث حوار اقليمي لإيجاد حلول توافقية، لكن تصلب مواقف مديرية الولاية للصيد البحري والموارد الصيدية وانتهاجها اسلوب تصعيد وتعطيل، قد انعكس سلبا على عمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة، وأدى إلى مقاطعة عدة أطراف فاعلة لاجتماعات المجلس التوجيهي للحظيرة، أو عدم ايلاء اهمية لذلك واعتبار حضورها لا يتعدى إطارا شكليا لمزاولة إدارة الحظيرة مهامها المؤسساتية.

حالات عديدة لمواقف سلبية لأطراف فاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، أصبحت تشكل عقدا إقليمية صعبة الحل، في ظل تأثيراتها المعطلة والمعوقة لصيرورة الحوكمة الاقليمية، لاسيما في إطار المجلس التوجيهي للحظيرة. حيث تعتبر من جهتها أطراف أخرى، أن إدارة الحظيرة في حد ذاتها لا تولي

اهتماما بالعمل الجماعي بقدر ما تسعى إلى فرض وجهة نظرها حول سبل إدارة إقليم الحظيرة. و تتجلى المواقف الفردية لإدارة الحظيرة حسب هذه الأطراف، في غياب إرادة واضحة وكافية لفتح نقاش إقليمي حول مختلف القضايا المشتركة، واكتفائها بالعمل وفق الأساليب الادارية والقانونية التقليدية. ما انعكس على علاقات الثقة بين إدارة الحظيرة وأطراف تعتبر أنها مجندة لرفع تحديات تنمية مستدامة بإقليم الحظيرة. هذه الأطراف التي تعبر عن موقفها من خلال اعتبار غياب أية مواقف سلبية للأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة (33.33%)، بدأت تراجع تموقعها الإقليمي وتعيد رسم استراتيجية عملها. بينما تشير بعض هذه الأطراف أنها لا تجد ما يمكن أن تقدمه، في ظل عدم امتلاكها للكفاءات الملائمة والمعلومات الضرورية والكافية، ما يجعل تمثيلها وحضورها ضمن المجلس التوجيهي للحظيرة دون فعالية.

3.3.2.7. انتاج وتبادل المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

باعتبارها موارد استراتيجية في إطار مبادئ الاقتصاد المبني على المعرفة، على غرار الاقتصاد الاقليمي، يشكل انتاج، تبادل وتقاسم المعلومات أحد المحددات الأساسية لفعالية صيرورة الحوكمة الاقليمية في بناء مسار للتنمية المستدامة للإقليم، سواء كان ذلك متعلقا بتحديد الموارد الاقليمية المختلفة، عمليات ومسارات تنشيطها وتثمينها، أو بتشخيص الاشكاليات التنموية وتصميم الحلول الملائمة لها. من هذا المنطلق، يوضح الشكل7-25 أن انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية يتم ضمن أطر متعددة ومختلفة، لاسيما مكاتب دراسات متخصصة، مشاريع بحث وبمشاركة الجامعة المحلية. كما يكون إنتاج المعلومات ضمن أطر مختلفة، في حالات عدة وفي نفس الوقت.

الشكل رقم 7-25: أطر انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

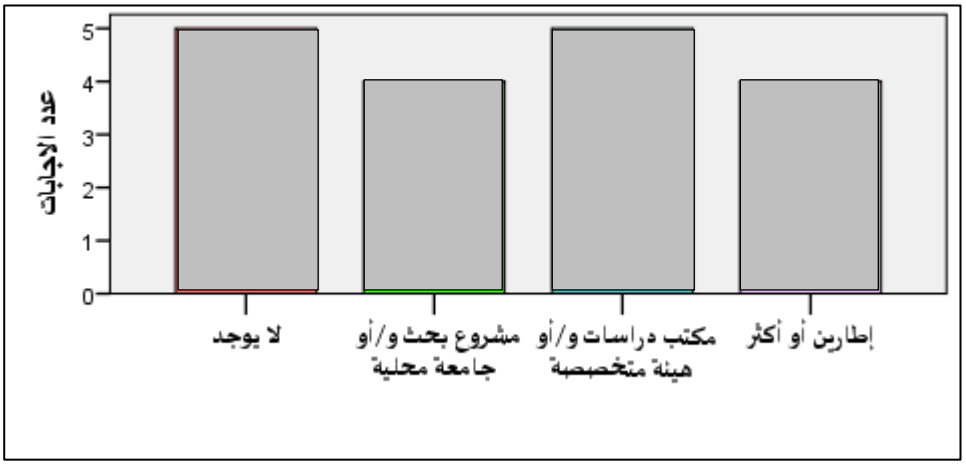

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

تبين هذه الملاحظات، أنه بالرغم من الأهمية التي تكتسيها عمليات إنتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، سوى أن ذلك يؤشر في نفس الوقت على غياب أي هيكلة أو مخطط محدد لهذا الغرض. حيث تسهم الجامعة المحلية في انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة من خلال اتفاقيات ثنائية لإنجاز مذكرات

نهاية الدراسة وإعداد الرسائل الجامعية الأكاديمية، أو كذلك مشاركة باحثين ومتخصصين جامعيين في بعض الدراسات ومشاريع البحث، و تقديم الاستشارة العلمية حول الدراسات التي تنجزها مكاتب وهيئات متخصصة. فالأبحاث والدراسات الجامعية المنجزة تتركز أكثر في المجال البيئي بشكل ودون أن ترتبط بأهداف محددة أو بشروط تعاقدية ملزمة. مقابل ذلك، يشكل غياب مخطط واضح المعالم لإنتاج المعلومات بإقليم الحظيرة عاملا أساسيا في غياب توجيه وتثمين لجهود البحث العلمي الأكاديمي، رغم وجود حاجة ملحة لتشخيص إقليمي شامل، خاصة على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والمؤسساتية.

من جانب آخر ، يخضع انتاج المعلومات في حالات معينة، على غرار انجاز عمليات تنموية تتطلب دراسات تقنية أو علمية، للآليات المؤسساتية التي تحكم اجراء الصفقات العمومية. حيث يصبح توفير المعلومات المطلوبة خاضعا للشروط التعاقدية المحددة مسبقا، كالالتزام بالآجال الزمنية لإنجاز الدراسات المطلوبة والتقيد بالشروط المالية للصفقة. هذا ما ينعكس على جودة وكمية المعلومات المنتجة وفق هذه الصيغة، التي غالبا ما تكون جزئية ولا تعكس تعدد أبعاد وتعقيد المواضيع والجوانب المعنية بالدراسات المنجزة.

وفي حين تقتضي عمليات انتاج المعلومات متابعة مستمرة وهيئات قارة لرصد الحركية الاقليمية وفق رؤية شاملة ومتعددة التخصصات، تعتبر 27.77% (18/5) من الأطراف الفاعلة غياب أية أطر لإنتاج المعلومات بإقليم الحظيرة، ما يؤكد غياب آليات للعمل الجماعي والتنسيق بين الاطراف الاقليمية الفاعلة يتعلق موضوعها بإنتاج المعلومات، أو على الأقل أن تكون مختلف الأطراف الفاعلة على دراية وصلة بهذه الآليات. هذا ما يبين أيضا، عدم التناظر بين الأطراف الفاعلة في الولوج إلى المعلومات المتعلقة ببرامج وعمليات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية. ما يعبر عن غياب الشفافية في عمل المجلس التوجيهي للحظيرة، وبالتالي عطبا كبيرا في صيرورة الحوكمة الاقليمية.

وفيما تتعدد قنوات الولوج إلى المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية حسب معطيات الجدول 7-06، يظهر عمق عدم التناظر بين الأطراف الإقليمية الفاعلة عندما يتعلق الأمر بتبادل المعلومات عبر خلية إعلام والمراسلات الرسمية. فرغم وجود خلية إعلام على مستوى إدارة الحظيرة، فذلك لا يتعلق بتمكين مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة من الولوج إلى المعلومات المتعلقة بمختلف البرامج والعمليات التنموية التي يمكن أن يسهموا ويشاركوا فيها، أو الاطلاع عليها ومعرفة تفاصيلها. لكنه مرتبط بشكل أساسي بنشاطات التحسيس والاعلام التي تقوم بها الحظيرة، لاسيما حول المواضيع البيئية العامة، إحياء فعاليات وطنية ودولية أو تنظيم مبادرات والمشاركة فيها. بينما يشكل الاعتماد على القنوات الرسمية لتبادل المعلومات، خاصة المراسلات الادارية التي تعني بشكل حصري الأطراف الفاعلة الاقليمية بالحظيرة

المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية، المستوى الثاني من عدم التناظر في الولوج إلى المعلومات، على حساب الأطراف المنتمية إلى الأصناف الأخرى.

الجدول رقم 7-06: قنوات ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات بالحظيرة الوطنية قوراية

قنوات الولوج إلى المعلومات	الاجابة " نعم "		الإجابة "لا"		المجموع
	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	
خلية إعلام	27.8	5	72.2	13	18
مراسلات رسمية	66.7	12	33.3	6	//
قاعدة بيانات	44.4	8	55.6	10	//
شبكات تواصل اجتماعي	44.4	8	55.6	10	//
المجموع	—	33	—	39	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفيما تخف حدة عدم التناظر في الولوج إلى المعلومات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، عندما تعتمد هذه الأخيرة على قاعدة بيانات وشبكات التواصل الاجتماعي، إلا أن ذلك لا يمكن مختلف الأطراف من الولوج إلى كل المعلومات. ما يجعل ذلك دليل على عدم فعالية الاتصال الإقليمي، الذي يرتكز أكثر على آليات وأساليب عمل تقليدية وغير فعالة، من شأنه إلحاق الضرر أكثر بالعلاقات الاقليمية، على اعتبار التباين الكبير في الوصول إلى المعلومات التي تصبح في مثل هذه الحالات، معوقا ومثبطا لصيرورة الحوكمة الإقليمية، ومن تم لمسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

4.2.7.أطر وإجراءات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

لقد رأينا من خلال المحاور السابقة أهم التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة على مستويات مختلفة ومتعددة، جعلت من عمل هذه الأطراف ضمن الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية يتسم أكثر بالتعارض، في ظل غياب أطراف إقليمية فاعلة أساسية وتصلب مواقف البعض الأخر تجاه قضايا تنموية محددة. في هذا المحور سنعمل على ابراز مدى عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية لبناء نظام حوكمة إقليمية إنطلاقا من الأجهزة المؤسساتية، من أجل تثمين الموارد الاقليمية المنتجة عبر المسار التاريخي الاقليمي بالحظيرة من جهة، وتجاوز المعوقات التي تحول دون تطور وترقية هذا المسار نحو تحقيق تنمية ريفية مستدامة من جهة أخرى. لهذا الغرض سنبحث طبيعة وتكوين أطر تنسيق العمل الجماعي المنتجة، عمليات التنسيق ضمن هذه الأطر، المعوقات والصعوبات التي تواجه عمليات التنسيق وجهود الأطراف الفاعلة لتحسين تنسيق العمل الجماعي.

1.4.2.7. طبيعة و تكوين أطر التنسيق

يوضح الجدول7-07 أن تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لتطور تنسيق العمل الجماعي نحو إنتاج أطر جديدة انطلاقا من الأجهزة المؤسساتية، هو تقييم سلبي بصفة عامة. فقد مثلت الاجابات حول غياب أطر تنسيق للعمل الجماعي ضعف الإجابات المؤكدة لوجودها. بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتبر 72.2% (18/13) من هذه الأطراف أن تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية يتم ضمن الأطر المؤسساتية. في المقابل، يتمثل تقييم غياب أطر من طبيعة غير مؤسساتية بـ 94.4% بالنسبة لأطر التنسيق السوقية، و بنسبة 72.2% فيما يتعلق بأطر تنسيق مختلطة وغير رسمية.

الجدول رقم 7-07: أطر تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

طبيعة أطر التنسيق	الاجابة "نعم"		الاجابة "لا"		المجموع
	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	
مؤسساتية	72.2	13	27.8	5	18
سوقية	5.6	1	94.4	17	//
مختلطة	27.8	5	72.2	13	//
غير رسمية	27.8	5	72.2	13	//
المجموع	—	24	—	48	72

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

تبين هذه الملاحظات أن الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية لم تتمكن انطلاقا من تمثيلها وعملها بالأجهزة المؤسساتية للحوكمة الإقليمية، لاسيما المجلس التوجيهي للحظيرة، من بناء أطر تنسيق جديدة تأخذ في الاعتبار تعقيد الواقع الاقليمي وتفرع جوانب اشكالية التنمية الريفية المستدامة. هذا ما يبدو واضحا بالنسبة لأطر التنسيق السوقية، حيث ينعكس غياب أطراف كالمؤسسات الاقتصادية، تعاونيات انتاجية أو أفراد حاملي مشاريع، بين الأطراف الاقليمية الفاعلة الممثلة ضمن الأجهزة المؤسساتية للحظيرة، على اغفال الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، وبالتالي عدم انتاج أية أطر أو آليات ذات طبيعة سوقية.

أما اعتبار وجود أطر مختلطة وغير رسمية بنسبة 27.8%على التوالي، فذلك يعبر في الواقع، عن ادماج الأطر المؤسساتية للعلاقات الاقليمية غير الرسمية والمتعددة التي تمكنت الأطراف الاقليمية من ترقيتها عبر المسار التاريخي لوجود وتطور الحظيرة. حيث أنتج ذلك علاقات جديدة ضمن أجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، وأصبحت هذه العلاقات أحدى دعائم تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية يؤكدها وجود أطراف غير ممثلة رسميا بالمجلس التوجيهي للحظيرة تسهم بفعالية في تنشيط عمل هذا الجهاز ، ناهيك عن النشاطات الميدانية التي تشارك فيها، كنشاطات التوعية

والتحسيس، التربية البيئية، المحافظة على المحيط الطبيعي والموارد الطبيعية، وحتى تصميم مشاريع تنموية محلية.

على صعيد آخر، فأن اعتبار 27.8% من الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية أنه لا توجد أية أطر مؤسساتية لتنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة، هو ما يثير ملاحظات أساسية فيما يتعلق بعمل هذه الأطر، وبالتحديد تنسيق العمل الجماعي في إطار المجلس التوجيهي للحظيرة. إذ يشير التناقض الظاهر في تقييم بعض الأطراف الاقليمية الفاعلة لعمل هذا الجهاز، إلى اعتبار تمثيلهم ووجودهم بالمجلس التوجيهي للحظيرة لا يتجاوز إطارا شكليا ورسميا يتطلبه النشاط الإداري للحظيرة، ولا علاقة لذلك بتنسيق العمل الجماعي للأطراف المشكلة لهذ المجلس.

هذا ما تؤكده عدة أطراف من خلال اختصار عملها في إطار المجلس التوجيهي للحظيرة، في المصادقة على النشاطات التي تم انجازها ولم تعلم حتى بمضمونها أو تعطي رأيها فيها إلى غاية اعلامها بذلك من أجل الحضور للمصادقة عليها. وفي حالات أخرى، يتم تعويض الأعضاء الممثلين لمختلف الأطراف الفاعلة، خاصة الإدارات العمومية القطاعية والمؤسسات غير الممركزة، دون أن يتم تبادل المعلومات حول عمل المجلس، المواقف المتخذة أو مواضيع محددة. ما يجعل الأعضاء الجدد في مثل هذه الحالات، منفصلين تماما عن أية عمليات لتنسيق العمل الجماعي.

2.4.2.7. عمليات تنسيق العمل الجماعي

بعدما بينا أعلاه غياب تطورات ملموسة لأطر تنسيق العمل الجماعي انطلاقا من تفعيل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية، يوضح الجدول 7-08 تقييم الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة لمختلف عمليات التنسيق التي ترتكز عليها صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة. حيث يمثل الحوار والنقاش والتشاور الحد الأعلى لتنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، بمتوسط قيم 3.17 و 3 على التوالي، ومستوى تقييم "أحيانا". وفيما تأخذ عمليات التنشيط والضبط متوسط قيم 2.61، نحو مستوى تقييم "أحيانا" كذلك، لم تتجاوز عمليات التكوين التشاركي و التفاوض متوسط قيم 1.67 و 1.17، ومستويات تقييم نحو "نادرا" و "لا توجد"، على التوالي.

بالإضافة إلى ضعف مستوى تنسيق العمل الجماعي الذي تشير إليه معدلات متوسط القيم بالنسبة لمختلف عمليات التنسيق، التي لم تتجاوز مستوى " أحيانا "، أي أن تنسيق العمل الجماعي يكون في حالات محددة ومتباعدة، فإن ذلك يؤكد من جهة أخرى، على الملاحظات المتعلقة باقتصار عمليات التنسيق على عمل الأطراف الفاعلة ضمن الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الإقليمية، وبالتحديد المجلس التوجيهي للحظيرة. حيث تتطابق هذه الملاحظات مع ما تحدده الآليات المؤسساتية لعمل المجلس

التوجيهي، الذي لا يجتمع في دورة عادية سوى مرتين في السنة. كما يظهر هذا التطابق على مستوى عمليات التنسيق التي أخذت تقييما بهذا المستوى، كعمليات التشاور، الحوار والنقاش، التي غالبا ما تطبع عمل المجلس التوجيهي لتوضيح بعض الجوانب التقنية والعلمية لنشاطات إدارة الحظيرة.

الجدول رقم 7-08: عمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	التشاور	الحوار والنقاش	التفاوض	التنشيط والضبط	التكوين التشاركي
Mean	3.00	3.17	1.17	2.61	1.67
Mode	1	1	1	1	1
Std. Deviation	2.223	2.149	0.514	2.062	1.572
Variance	4.941	4.618	0.265	4.252	2.471
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	6	6	3	6	6
Sum	54	57	21	47	30

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبينما يتجه تقييم عمليات التنشيط والضبط نحو مستوى "أحيانا" كذلك، فإن ذلك يتعلق عمليا بالانطلاق في المرحلة الأولى من مشروع إقامة المحمية البحرية على الشريط الساحلي المتاخم للمجال البري لإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، التي تضمنت عمليات تنشيط، شملت عدة أطراف إقليمية فاعلة، على غرار منظمات مجتمعية، منظمات مهنية ومؤسساتية، من أجل دعم والانضمام إلى المشروع. حيث توصلت مجموعة هذه الاطراف، إلى صياغة ميثاق الصيد المستدام، الذي يمثل إطارا جماعيا لضبط نشاطات الصيد في المنطقة البحرية المحمية مستقبلا. سوى أن هذا المسار لا تزال أمامه عقبات كبيرة، خاصة في ما يتعلق بمعارضة أطراف إقليمية أخرى، لم تنجح الأطراف المجندة في اقناعها، لاسيما من خلال عمليات تفاوض، التي تمثل أضعف حلقة ضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية. ناهيك عن ضعف عمليات التكوين التشاركي، التي تزيد من هشاشة هذا المسار، في ظل تعاظم التحديات أمام تطوره وضعف كفاءات الادارة الجماعية.

من ناحية أخرى، يتعزز التأكيد على ضعف مختلف عمليات تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، من خلال ما يوضحه تركيز القيم في النقطة "1"، بمستوى تقييم "لا يوجد". بمعنى أن أغلب الأطراف الاقليمية الفاعلة تعتبر أنه لا توجد عمليات تنسيق للعمل الجماعي. مقابل ذلك، يشير التشتت الكبير لتقييم الأطراف الفاعلة لمختلف عمليات التنسيق الذي تشير إليه قيم معدلات الانحراف المعياري، وإلى جود مجموعة صغيرة من الأطراف الاقليمية الفاعلة تحاول تعزيز صيرورة الحوكمة الاقليمية، من خلال جعل العمل الجماعي أساسا لمسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية، لكنها لا تجد مدخلا مناسبا، في ظل تعقيد الواقع الاقليمي وتباين كبير في

تحديد رهانات التنمية المستدامة للإقليم. ما يعبر عن حجم المعوقات التي تحد من فعالية الجهود المبذولة لتنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية.

3.4.2.7. معوقات تنسيق العمل الجماعي

من خلال تحليل أطر وعمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، يتضح مدى حجم التحديات المرتبطة ببناء مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، التي تفرضها مجموعة مختلفة من معوقات تنسيق العمل الجماعي بالحظيرة. إذ يوضح الشكل7-26 مستويات وطبيعة هذه المعوقات، التي تتمثل حسب تقديرات الأطراف الفاعلة نفسها، في غياب ممثلي الأطراف الفاعلة ضمن أطر التنسيق، ضعف الأطر التنظيمية المساعدة والمحفزة على تحقيق العمل الجماعي، نقص كفاءات العمل الجماعي ونقص المعلومات التي ترتكز عليها عمليات التنسيق.

الشكل رقم 7-26: معوقات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

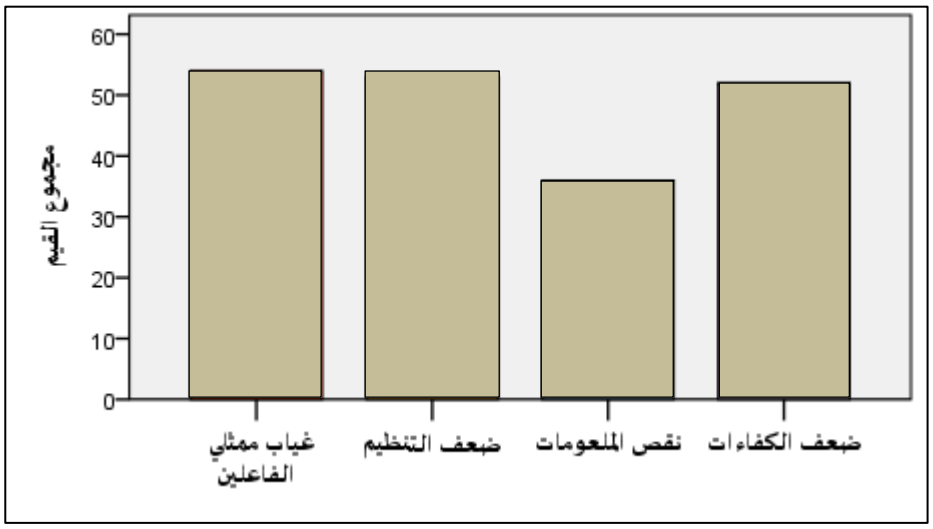

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

ميدانيا، يمثل غياب ممثلي الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن أطر تنسيق العمل الجماعي، التي تنحصر بشكل أساسي في المجلس التوجيهي للحظيرة، معوقا أساسيا ينعكس مباشرة على عمليات التنسيق. حيث عبرت عدة أطراف من خلال ممثليها في هذا الاطار ، عن مقاطعتها للعمل الجماعي بإقليم الحظيرة، أو اعتبار ذلك دون أهمية عملية. وبينما تأخذ مقاطعة عمل المجلس التوجيهي عدة أشكال، على غرار غياب العضو الممثل، أو تغيير الممثل بهدف تخفيض مستوى تمثيل الأطراف الفاعلة إلى مستويات هرمية أو مهنية أدنى، فإن الدوافع وراء مثل هذه المواقف تتباين وتتعدد باختلاف الأطراف الفاعلة. بينما يكون ذلك نابعا في الغالب من تناقض الرهانات الاقليمية، طبيعة العلاقات الشخصية وعلاقات السلطة الإدارية والتنظيمية، أو استمرار مسارات اقليمية تاريخية في جعل حاضر ومستقبل الاقليم المحلي رهينة لتفاعلات الماضي، على غرار ما يتعلق بحقوق الملكية العقارية التاريخية بإقليم الحظيرة.

فغياب عدة أطراف إقليمية يعود إلى غياب آليات مؤسساتية وتنظيمية تسمح بتمثيلها بصفة رسمية بالمجلس التوجيهي للحظيرة، بالنظر إلى عدم انسجام التنظيم الإداري والمؤسساتي المحلي مع متطلبات العمل الجماعي للأطراف الإقليمية الفاعلة على مستوى الأقاليم المحلية من جهة، وغياب إرادة واضحة، لاسيما من طرف إدارة الحظيرة، في توسيع تمثيل ومشاركة مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة، من جهة أخرى. حيث تعتبر بعض الأطراف الفاعلة أن إدارة الحظيرة الوطنية قوراية لا تعير أهمية لأدوار أطراف فاعلة ذات الاختصاص والمصلحة. كما أن بعض هذه الأطراف، خاصة منها الإدارات القطاعية التي لا تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، لا تجد أية آليات مؤسساتية وتنظيمية رسمية تمكنها من المساهمة، ومن تم المشاركة في عمليات تنموية بإقليم الحظيرة.

و بمستوى أقل من التأثير يأتي نقص المعلومات، حسب تقييم الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، كأحد المعوقات التي تحد من جدوى وفعالية تنسيق العمل الجماعي. حيث يبقى الاهتمام بالمعلومات دون حد اعتبارها موارد استراتيجية ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة. كما يعود ذلك إلى الاعتماد على القنوات الرسمية لتبادل المعلومات، كالمراسلات الادارية التي غالبا ما تتضمن معلومات غير محينة أو غير تامة، خاصة عندما يتعلق الأمر بتقارير ملخصة لمختلف النشاطات المنجزة، التي لا تتطرق إلى التفاصيل ودقائق المواضيع التقنية. ناهيك عن نقص المعلومات الذي ينتج في حالات تغيير ممثلي الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن المجلس التوجيهي للحظيرة. أمام هذه المعوقات، يمثل تحسين تنسيق العمل الجماعي أحد الجوانب الأساسية لصيرورة الحوكمة الاقليمية التي تعمل على من خلالها الأطراف الفاعلة لدفع حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية.

4.4.2.7. جهود تحسين تنسيق العمل الجماعي

من أجل تحسين تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، يوضح الجدول 7-09 أن 50% (18/9) فقط من هذه الأطراف قد عبرت عن اسهامها على عدة مستويات لتحسين تنسيق العمل الجماعي. هذا ما يؤكد على هذا المستوى كذلك، ضعف صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية، الذي يتجسد خاصة في عدم اهتمام عدة أطراف فاعلة بالعمل الجماعي، ناهيك عن العمل من أجل تحسين شروط تحقيقه ورفع فعاليته. في المقابل، تبدل أطراف فاعلة أخرى جهودا تتركز حسب درجة الأهمية، في تحسين الاتصال والتكوين بنسبة 46.1% من عدد الاجابات "بنعم"، هيكلة أطر التنسيق بنسبة 23.1%، وضع قواعد وإجراءات تنسيق وتوفير الامكانيات بنسبة 15.4% على التوالي.

الجدول رقم 7-09: مساهمة الأطراف الفاعلة في تحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	النسبة %	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم "	50	9	N=18 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا "	50	9	
وضع قواعد واجراءات تنسيق	15.4	2	(عدد الإجابات بنعم) n= 13
هيكلة أطر التنسيق	23.1	3	
توفير الامكانيات	15.4	2	
الاتصال و التكوين	46.1	6	
المجموع	100	13	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

عمليا، يشكل تركيز الأطراف الاقليمية الفاعلة التي أسهمت في تحسين تنسيق العمل الجماعي بالحظيرة الوطنية قوراية، على تحسين عمليات الاتصال والتكوين، أحد جوانب العمل الجماعي لهذه الأطراف في إطار المرحلة الأولى من مشروع تصنيف المنطقة البحرية المحمية. أين تمثلت عمليات تحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية في عمليات الاتصال والتكوين، من خلال لقاءات حوار مباشرة، خرجات ميدانية، إقامة معارض والمشاركة ضمن فعاليات تحسيسية وإعلامية محلية حول المشروع. ما مثل تحولا هاما في حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها المشروع.

في نفس السياق، يعتبر ميثاق الصيد المستدام الذي انتجته الأطراف الاقليمية الفاعلة المنظمة إلى مشروع تصنيف المنطقة المحمية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، قاعدة هامة لتحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة، باعتباره إطارا مرجعيا لصياغة قواعد وإجراءات تنسيق عمل الأطراف الفعلة الجماعي، على غرار قواعد وآليات الضبط الجماعي لنشاطات الصيد المستدام بالمحمية البحرية مستقبلا. في هذا الإطار كذلك، توفرت امكانيات جديدة للأطراف الاقليمية الفاعلة لتحسين التنسيق، لاسيما امكانيات مالية وتقنية حصلت عليها إدارة الحظيرة في هذه المرحلة من المشروع، من خلال عقد الشراكة بين الحظيرة والشبكة المتوسطية لإدارة المحميات البحرية(Med PAN). وقد مكن ذلك بدوره من تحسين انتاج المعلومات ونشرها حول الأنظمة البيئية البحرية والموارد الصيدية بصفة خاصة.

5.2.7. نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

لقد وضحنا من خلال المحاور السابقة أن تأزم مسار التنمية الريفية المستدامة مرتبط بضعف صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية على عدة مستويات. حيث لم تتمكن الاطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة من تحقيق توافقات والعمل لتدليل الاختلافات والتناقضات بينها، رغم الجهود التي تبدلها بعض هذه الأطراف بأشكال مختلفة، لدفع هذا المسار إلى مراحل أكثر تطلعا لمجابهة

تحديات التنمية المستدامة للإقليم. في هذا المحور، سنعمل على تحليل نتائج وتأثيرات ذلك على استدامة عمليات التنمية الريفية بالحظيرة وفق المقاربة الاقليمية، لاسيما جعل العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة نمط عمل مؤسساتي، ترقية مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة ليشكل قاعدة استراتيجية للتنمية المحلية، إطارا للتعلم والتدريب الجماعيين، الابتكار التنظيمي وإعادة البناء المؤسساتي.

1.5.2.7. تحول نمط التدخل العمومي

على اعتبار أن تكريس العمل الجماعي بمثابة نمط لتدخل الأطراف الاقليمية الفاعلة على مستوى الأقاليم المحلية، يمثل أحد المحاور الأساسية لتحقيق وضمان استدامة عمليات التنمية المستدامة، لا سيما من خلال بناء هياكل خاصة ووضع قواعد وإجراءات مشتركة لتنسيق عمل الأطراف الفاعلة الجماعي، وادماجها ضمن أطر الحوكمة على مستوى الإقليم، فإن ذلك لا يبدو واقعا عمليا بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية.

الشكل رقم 7-27: وتيرة العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

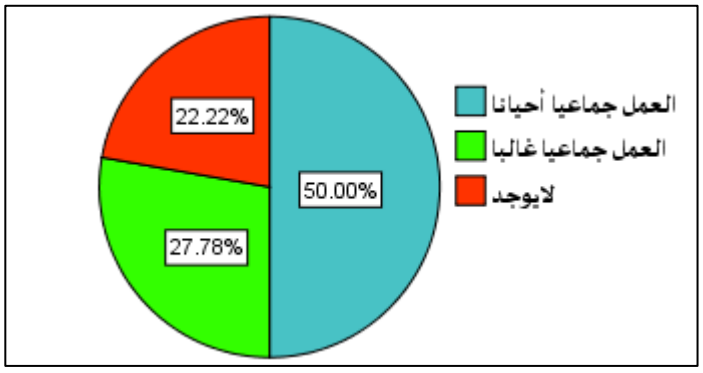

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

إذ تبين الملاحظات في الشكل 7-27 أن العمل الجماعي للأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة، لا يمثل نمط عمل مؤسساتي. فلم يتعدى اعتبار هذه الأطراف أنها تقوم بمختلف نشاطاتها التنموية بالحظيرة بشكل مستمر، أي بمستوى "غالبا"، سوى بنسبة 27.78%. في حين أن 50% من الأطراف الفاعلة قد اعتبر أن قيامهم بنشاطات جماعية لا يتعدى مستوى "أحيانا"، واعتبر 22.22%منهم أنه لا وجود للعمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية. هذا يعني أن 72.22%من الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، يعتبرون أن قيامهم بالنشاطات التنموية بالحظيرة لا يتم بشكل جماعي، وإذا كان غير ذلك، فهو بشكل غير مستمر و لا يمثل نمطا لتدخلهم بإقليم الحظيرة.

بالإضافة إلى انسجام هذه الملاحظات مع الاستنتاجات السابقة، خاصة فيما يتعلق بتحليل تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة، فهي تؤكد من ناحية أخرى، على جهود مجموعة من

الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة، تعمل لجعل العمل الجماعي أسلوبا منهجيا مستقرا للتدخل والعمل بالحظيرة. سوى أن هذه الجهود تبقى غير كافية لتحقيق ذلك، بالنظر إلى التعقيد الشديد للواقع الاقليمي الذي يفرض تحديات كبيرة أمام جهود ترقية العمل الجماعي إلى نمط للتدخل العمومي على مستوى إقليم الحظيرة. حيث تتعلق هذه التحديات خاصة بتراكمات التوجهات الأحادية التي تميز التنظيم الإداري والقطاعي، أو المجالي في الإدارات العمومية المحلية، القطاعية أو المؤسسات غير الممركزة. فقد انعكس التوجه الأحادي حتى على بعض الأطراف المجتمعية، على غرار جمعيات وتنظيمات مهنية، التي تمثل محركا أساسيا لصيرورة الحوكمة الإقليمية المحلية، التي بدأت تتراجع أمام معوقات العمل الجماعي والبحث عن مخارج استراتيجية فردية لضمان استمراريتها، صيانة صورتها المجتمعية، أو من أجل المحافظة على دورها الإقليمي.

2.5.2.7. مسار التنمية الريفية المستدامة

تبين معطيات الجدول 7- 10 أن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية لا يحضى بالتوافق بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة. حيث يعتبر 44.4% أو (18/8) من هذه الأطراف، أنه لا يوجد مسار إقليمي محدد للتنمية الريفية المستدامة بالحظيرة. مقابل ذلك، يقدر 55.6% أو (18/10) منهم أنهم عملوا على بناء هذا المسار، الذي يمكن تحديده من خلال وجود أحد العناصر المبينة في الجدول7-10، لا سيما تبلور رؤية وأهداف مشتركة كمكونات أساسية لهذا المسار.

الجدول رقم 7-10: مكونات مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	النسبة %	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	55.6	10	N=18 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	44.4	8	
أهداف مشتركة	40	8	(عدد الإجابات بنعم) n= 20
أهداف مرحلية	20	4	
تخطيط اقليمي	10	2	
رؤية مشتركة	30	6	
المجموع	100	20	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بالإضافة إلى ما تؤكده هذه الملاحظات حول حجم التناقضات التي تميز حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، لا سيما بالنسبة لرهانات الأطراف الاقليمية الفاعلة، وما يترتب عنها من انسداد وتأزم في مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، فإنها من ناحية أخرى، تعكس تواضع مستوى تقدم الأطراف الاقليمية الفاعلة في بناء هذا المسار. إذ يمثل تحديد أهداف و رؤية مشتركة في هذا الاطار، الحد الأعلى الذي بلغته جهود الأطراف المجندة لهذا الغرض، وبمستوى أدنى بالنسبة لتحديد

أهداف مرحلية وتخطيط إقليمي. عمليا، يمتد مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية عبر تاريخ وجود الحظيرة إلى عدة سنوات، استقطبت خلالها الحظيرة اهتمام ومشاركة أطراف إقليمية فاعلة من شخصيات المجتمع المدني، هيئات علمية، جمعيات...، توجت جهودها ضمن هذا المسار بالعديد من الانجازات، على غرار تشييد متحف المهارات المحلية، تهيئة مسالك سياحية برية، تصنيف وترميم مباني أثرية، إلحاق ادارة بحيرة مزعية الحضرية بالحظيرة، تشييد متحف الجيولوجيا والأنظمة البيئية... .

لكن اعلان الحظيرة الوطنية قوراية سنة 2004 بمثابة محمية طبيعية ذات الأهمية العالمية، في إطار برنامج الانسان والتنوع الحيوي(MAB) الذي تقوده منظمة"UNESCO"، قد مثل نقطة تحول أساسية في مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، من خلال انفتاح الفضاء الاقليمي للحظيرة نحو أفق أوسع، خاصة على مستوى شبكة العلاقات الاقليمية. سوى أن ذلك قد مثل من جانب آخر ، مجابهة تحديات جديدة يفرضها العمل على ادماج أطراف إقليمية فاعلة متعددة ومختلفة، بالإضافة إلى اعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية كمحاور أساسية ضمن هذا المسار، لاسيما الاستعمال الاجتماعي والاقتصادي لإقليم المحمية الطبيعية، كالتوزع السكاني وطبيعة النشاطات الاقتصادية.

على هذا المستوى، شكل ضعف انخراط أطراف فاعلة إقليمية أساسية في مسار التنمية الريفية المستدامة أهم عوامل انسداد هذا الأخير. فلم تتمكن الأطراف الفاعلة المنظمة والمجندة في هذا الإطار ، على رأسها إدارة الحظيرة، من تأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية لهذا الغرض، في ظل أهمية وتأثير آليات التدخل القطاعي وأطر التنظيم الاداري والمؤسساتي المركزي. ما انعكس أيضا على نمط التدخل بإقليم الحظيرة، التي اندرجت بالدرجة الأولى ضمن البرامج القطاعية وبرامج التنمية المحلية، على غرار برنامج التنمية الريفية لدعم الوظيفة الانتاجية للزراعة الجبلية، برامج التنمية المحلية وفك العزلة، برنامج السكن الريفي وبرامج حماية الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في قطاعي الغابات والبيئة... .

وبغض النظر عن الطابع الثنائي أو المتعدد لتنسيق مختلف العمليات التنموية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية ضمن مختلف البرامج التنموية العمومية، فإن ذلك لا يعبر عن صيرورة مستمرة للحوكمة الاقليمية، يمكنها انتاج هيكلة مؤسساتية لعمل الأطراف الاقليمية الفاعلة الجماعي بالحظيرة. فيما تنفرد عن هذا النمط بعض المبادرات التحسيسية، التوعوية والتربوية، التي تجمع عدة أطراف إقليمية فاعلة وتتميز بتنسيق وعمل جماعي ظرفي وغير مستمر . لكنها في المقابل، أصبحت تشكل أحد أشكال التدخل العمومي المنتجة لموارد إقليمية خاصة، على غرار أطر وأساليب جديدة لتنسيق العمل الجماعي المرتكز على شبكات علاقات الثقة، التضامن والتعاون الإقليمي.

تطور هذا الشكل للتدخل العمومي هو ما يعبر عن وجود أهداف جماعية ورؤية مشتركة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، لا سيما في إطار الشراكة بين إدارة الحظيرة والشبكة المتوسطية لإدارة المحميات البحرية، التي أسفرت عن مشروع الصيد المستدام بالمنطقة البحرية المحمية المستقبلية على الشريط الساحلي للحظيرة.

على الرغم من المعوقات التي بدأت تتفاقم أمام جهود مجموعة الأطراف الاقليمية الفاعلة المنظمة إلى مشروع الصيد المستدام، في دفع مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة نحو مجابهة تحديات بناء نموذج تنموي إقليمي جديد ومتفرد، سوى أن بعث هذه الأطراف لصيرورة حوكمة إقليمية أنتجت أول إطار ذاتي لتنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة، هو ما شكل خطوة حاسمة في إبراز مدى حيوية تأسيس نظام حوكمة إقليمية محلية، الذي أصبح بمثابة الرهان الرابح للأطراف الاقليمية الفاعلة المنظمة إلى هذا المسار، من أجل رفع تحديات البناء الإقليمي.

في هذا السياق، تبرز حجم المخاطر التي تهدد هذه الحلقة الهشة في مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، لا سيما تعطيل صيرورة الحوكمة الاقليمية من خلال الاستمرار في التمسك بالتوجهات الأحادية التي لاتزال تميز نمط العمل والتنظيم الإداري والمؤسساتي بالحظيرة. أين تترتب مسؤولية ترقية صيرورة الحوكمة الإقليمية المؤسسة على إدارة الحظيرة الوطنية قوراية بالدرجة الأولى، خاصة من خلال ادماجها ضمن عمل المجلس التوجيهي للحظيرة، وتنشيط هذا الأخير لجعل تحقيق العمل الجماعي مهمة أساسية، مستمرة، شاملة، دقيقة وذات فعالية.

3.5.2.7. التعلم والتدريب الجماعيان

بالتوافق مع ضعف عمليات تنسيق العمل الجماعي في إطار صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية بشكل عام، و عمليات التنسيق المتعلقة بعمليات التكوين التشاركي بصفة خاصة، تؤكد معطيات الجدول 7-11 أن ذلك قد انعكس أيضا، في ضعف عمليات التعلم والتدريب الجماعيين بإقليم الحظيرة. حيث قدر 61.1% (18/11)من الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة غياب أية عمليات للتعلم والتدريب الجماعيين، مقابل 38.8%(18/7) منهم فقط، اعتبروا أنهم شاركوا في هذه العمليات، التي تتمثل بشكل أساسي في عمليات تقاسم المعارف والمهارات وتمهين الممارسات الجيدة.

تبين هذه الملاحظات، أنه وبغض النظر عن مضمون عمليات تقاسم المعارف والمهارات وتمهين الممارسات الجيدة، التي تتعلق خاصة بعمليات التكوين التي تشرف عليها إدارة الحظيرة الوطنية قوراية لفائدة أطراف فاعلة أخرى بإقليم الحظيرة، كالجمعيات التي تنشط في المجال البيئي، أو المبادرات التي تؤسسها وتجسدها هذه الأخيرة لفائدة فئات مجتمعية مختلفة بمشاركة ومساهمة إدارة الحظيرة، مثل

العمليات التحسيسية والتدريبية الموجهة لتلاميذ المدارس، أو الندوات، دورات التكوين والفعاليات الاعلامية التي يشارك فيها إطارات وموظفي إدارة الحظيرة، فإن تصميم وتجسيد هذه العمليات يبقى منفصلا عن أية عملية جماعية يمكن اعتبارها أحد محاور صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية، وتتعلق بعمليات محددة للتنمية المستدامة.

الجدول رقم 7-11: عمليات التعلم والتدريب الجماعيين بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	النسبة %	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	38.9	7	N=18 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	61.1	11	
تقاسم المعارف والمهارات	63.6	7	(عدد الإجابات بنعم) n= 11
بناء كفاءات جديدة	9.1	1	
تمهين الممارسات الجيدة	27.3	3	
المجموع	100	11	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفيما يؤكد على هذا الواقع اعتبار غالبية الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة غياب أي شكل من عمليات التدريب والتعلم الجماعيين، كأحد نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة، تتجه مجموعة من الأطراف الاقليمية الفاعلة عكس ذلك، بتأكيد الاستفادة في إطار الشراكة بين إدارة الحظيرة والشبكة المتوسطية لإدارة المحميات البحرية من عمليات للتعلم والتدريب الجماعيين، لا سيما بالنسبة لإطارات الحظيرة، الصيادين، جمعيات، منظمات مهنية وأطراف مؤسساتية وقطاعية. حيث تعمل هذه الأطراف للتحكم في مجال جديد من الكفاءات التقنية، العلمية، التنظيمية والادارية، يمكن أن تشكل قاعدة أساسية للتحكم في كفاءات ومهارات مستعرضة لمختلف مجالات، مستويات وجوانب التنمية المستدامة للإقليم، على غرار كفاءات، أساليب وتقنيات العمل الجماعي التي تمثل عاملا محددا وحاسما في بناء مسارات مبتكرة ومتفردة للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

4.5.2.7. الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي

بالنظر إلى الأهمية التي تشكلها عمليات الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي، كنتيجة لصيرورة الحوكمة الاقليمية وفي نفس الوقت استمرار لها، لكن أيضا بما يمكن أن تمثله من قاعدة تنظيمية هيكلية ومؤسساتية جديدة، وظيفتها الأساسية ضمان استدامة عمليات التنمية، كعمليات تشخيص جماعي، نظام للذكاء الاقليمي وهيئات تنسيق متخصصة أو موضوعاتية، فإن تحديد تأثيرات ونتائج العمل الجماعي على هذا المستوى، يكتسي ذات الأهمية في تقييم نمط الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية، ودوره في جعل مسار التنمية الريفية المستدامة مستمرا زمانيا ومكانيا ضمن الفضاء الإقليمي.

على هذا المستوى، توضح معطيات الجدول 7-12 أن الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية تؤكد غياب أية عمليات للابتكار التنظيمي وإعادة بناء مؤسساتية بنسبة 100%. ما يعني أن تأسيس نظام للحوكمة الإقليمية بالحظيرة لم يكن هدفا لعمل الاطراف الفاعلة بأية صفة وضمن أية أطر كانت. سواء كان ذلك على مستوى تشخيص جماعي لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، تأسيس جهاز إقليمي دائم لجمع المعطيات، تصنيفها، تحليلها، نشر نتائجها، وضمان وصول الأطراف الاقليمية الفاعلة إليها واستغلالها، أو بناء هيئات متخصصة أو عامة لتنسيق تدخل الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة. حيث تتضح حدود جهود هذه الأطراف، واقتصار رؤيتهم وأهدافهم الجماعية على مواضيع جزئية وآنية، ودون أفق لتطورها ضمن استراتيجية جماعية للتنمية الريفية المستدامة للإقليم.

الجدول رقم 7-12: عمليات الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية

	النسبة%	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	00	00	N=18 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	100	18	
تشخيص جماعي	0	0	(عدد الإجابات بنعم) n= 0
بناء نظام ذكاء اقليمي	//	//	
بناء هيئات جديدة	//	//	
المجموع	00	0	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

خلاصة الفصل السابع

في هذا الفصل، بينا أن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية هي حركية إقليمية تنشطها مجموعات متعددة وغير متجانسة من الأطراف الإقليمية الفاعلة، ما يجعلها مندمجة ضمن حركية التنمية المحلية وتأخذ من خصائصها الأساسية، لا سيما هيمنة الأطراف المؤسساتية العمومية المشكلة للكتلة الأكثر تأثيرا، سواء ضمن أطر التمثيل المحلية أو من خلال تمثيلها بالمجلس التوجيهي للحظيرة، لكن كذلك من خلال أهمية الموارد الاقليمية التي تجندها. فيما يبرز دور مجموعات أطراف فاعلة أخرى، باعتبارها محركا أساسيا لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، على غرار الدور المتنامي للجمعيات، المنظمات المهنية والأفراد، التي جعلت موضوع التنمية المستدامة، من خلال نشاطاتها، مشاركتها وعملها الميداني، أحد مواضيع النقاش الأساسية على المستوى المحلي.

وفيما تتميز هذه الحركية بتعقيد شديد في السياق المحلي الذي تتطور ضمنه، و تشكله مجموعة من العوامل المتداخلة، كاستمرار تأثيرات مسارات تاريخية أضفت مزيدا من التناقض والتعارض على رهانات مجموعات الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، و تتجلى في تباين تقييم هذه الأطراف للخصوصية المحلية، غياب أطراف فاعلة أساسية ضمن هذه الحركية، فقد انعكس ذلك في

استمرار الاعتماد على نمط التدخل العمومي الأحادي بإقليم الحظيرة، الذي تعزز من خلال ضعف تبني الأطراف الاقليمية الفاعلة لتطورات السياسات العمومية وعدم تحكمهم في أساليب وأدوات التدخل العمومي المحفزة على تنسيق وتحقيق العمل الجماعي. ما يعني أن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية هي نتيجة لنمط حوكمة إقليمية محلية ضعيفة، أحد أهم جوانبها هي عمليات التنسيق المرتكز على العلاقات الثنائية الرسمية وغير الرسمية بين إدارة الحظيرة والأطراف الاقليمية الفاعلة الأخرى.

وعلى الرغم من تعزيز صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية من خلال تفعيل عمل المجلس التوجيهي والمجلس العلمي للحظيرة، وتوسيع تمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة نحو ضم أطراف مجتمعية، شكل عملية حاسمة في خلق موارد إقليمية خاصة، بالإضافة إلى وجود مجموعة من الأطراف الاقليمية الفاعلة تبذل جهودا حيوية لدعم هذا التوجه من خلال العمل على بناء أطر وقواعد تنسيق جديدة، سوى أن ذلك لم يرقى إلى مستوى رفع تحديات استكمال بناء مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية.

على هذا المستوى، تبقى الانجازات المجسدة عبر هذا المسار جزئية، ولم ترتكز على عمليات تنسيق بين الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل تحديد المحاور الأساسية لتوجه التنمية الريفية المستدامة وفق هذا المسار. كما لم تأخذ في الاعتبار محورية تأسيس نظام للذكاء الإقليمي لتوفير المعلومات الضرورية، وادماج خصوصية الاقليم. ما ترك المجال لتفاقم التوتر والتشنج بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، وطبع مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية بالانسداد والتأزم.

الفصل الثامن

التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة، مسار إقليمي متعثر

8. التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة، مسار إقليمي متعثر

تمهيد

وفق نفس المقاربة المعتمدة في الفصلين السابقين، يتضمن هذا الفصل قسمين أساسيين، سنوضح في القسم الأول خصوصية السياق الاقليمي المحلي بالحظيرة الوطنية جرجرة، سواء العوامل الطبيعية، الحيوية، أو الاجتماعية والاقتصادية، لكن أيضا الرصيد الحضاري لدى المجتمع المحلي، الذي لا يعتبر أحد مكونات خصوصية إقليم الحظيرة فقط، بل محورا أساسيا في تحليل اشكالية التنمية الريفية المستدامة بها، فهم مسارها التاريخي و تقديم عناصر لمعالجتها. أما القسم الثاني، فيتضمن عرض ومناقشة نتائج التحقيق الميداني حول حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، الذي سنوضح فيه و بالاعتماد على مقابلة مجموعات مختلفة من المعطيات وفق شبكة المؤشرات المعتمدة، مدى اعتماد الحركية التنموية بالحظيرة على نمط محدد للحوكمة الاقليمية، فعالية الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية في تعزيز أسس نظام الحوكمة الاقليمية بالحظيرة، ثم نتائج وتأثيرات ذلك على مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

1.8. الحظيرة الوطنية جرجرة، إقليم جبلي ذو خصائص استثنائية

على اعتبار أن انشاء الحظائر الوطنية في المرحلة الاستعمارية، لم يخرج عن إطار سياسات سلطات الاحتلال الفرنسي الهادفة إلى تجريد الشعب الجزائري من كل مقومات عيشه، والتحكم في مصادر ومنابع قوته ومقاومته، فقد جاء تأسيس الحظيرة الوطنية جرجرة سنة 1925، على مساحة قدرت بـ 16550 هكتار وامتدت على طول سلسلة جبال جرجرة (Gouvernement Général de l'Algérie، غير مؤرخ)، من أجل تلبية الحاجات الترفيهية للمعمرين الأوروبيين واستغلال الموارد الطبيعية كالفلين، الخشب، الموارد الصيدية والوراثية للأنواع الحية الأصلية.

فقد عملت السلطات الاستعمارية تحت دريعة حماية البيئة والأنواع الحية الأصلية والنادرة، على تجريم النشاطات المعاشية وتحريف القيم الاجتماعية والثقافية للجزائريين (Abdennebi-Oularbi، 2005)، لتكريس خضوعهم والسيطرة عليهم، بعدما بقي احتلال هذه المنطقة عصيا على الجيش الفرنسي إلى غاية 1857 (Gouvernement Général de l'Algérie، غير مؤرخ). خلال هذه المرحلة، حرصت سلطات الاحتلال الفرنسي على فتح مسالك للولوج إلى أكثر المواقع الطبيعية عذرية، وتشييد مراكز المراقبة والتخييم، لكن أيضا معاقبة الجزائريين لمخالفتهم منع ممارسة نشاطات الرعي واستغلال منتجات الغابة ومصادر المياه. كما قامت بمصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم، وضم كل الأماكن التي لها رمزية معنوية وقيمة

اجتماعية وثقافية في حياتهم، التي أصبحت خاضعة لأحكام تسيير خاصة بالحظائر الطبيعية على النموذج الفرنسي الاستعماري.

لم يترك هذا النموذج الكثير من السبل والوسائل بيد الجزائريين للعمل على استرجاع كرامتهم، ممتلكاتهم وأسباب عيشهم على بساطتها وتواضعها. فلم تلبث جبال جرجرة على غرار كل مناطق الجزائر، لا سيما المناطق التي صنفت حظائرة وطنية، أن أصبحت حصنا لمقاومة الاحتلال ومسرحا لأشرس المعارك، ما نتج عن ذلك حرق مساحات غابية كبيرة وتدمير العديد من المواقع الطبيعية (L'Agence Nationale pour la Conservation de la Nature، غير مؤرخ).

بعد الاستقلال، لم تتحسن حالة المحيط الطبيعي والاجتماعي كثيرا، واستمرت حرائق الغابات باعتبارها عاملا مدمرا للأنظمة البيئية والتنوع الحيوي، بعدما أصبحت المناطق التي كانت مصنفة حظيرة وطنية في المرحلة الاستعمارية من اختصاص مديرية الغابات. بينما استمر تدفق السياح إلى المواقع الطبيعية الأكثر جاذبية بعد تشييد هياكل سياحية بهذه المواقع، على غرار المركب السياحي والرياضي تيكجدة والمركب السياحي تالة غيلاف، وتحسين طرق ووسائل الولوج إلى المنطقة. هذا الوضع لم يتغير حتى بعد اعادة تأسيس الحظيرة الوطنية جرجرة سنة 1983، على مساحة 18550 هكتار وعلى امتداد سلسة جبال جرجرة، لمسافة 50 كلم طولا و5 كلم عرضا، ما يجعلها حظيرة ذات خصوصية جبلية (Parc National de Theneit Elhad، 2006).

1.1.8.الموقع والخصائص الطبيعية والحيوية للحظيرة الوطنية جرجرة

يقع اقليم الحظيرة الوطنية جرجرة في شمال الجزائر، يبعد عن ساحل البحر الأبيض المتوسط بمسافة مستقيمة تقدر بـ 50 كلم، وبمسافة 140 جنوب شرق الجزائر العاصمة (Parc National du Djurdjura، 2013). تمتد على طول سلسلة جبال جرجرة من الغرب إلى الشرق في شكل قوس مفتوح نحو الشمال، على ارتفاعات متغيرة من 1900م إلى غاية 2300م عن سطح البحر، وتضم قمة لالة خديجة الأعلى بالتل الجزائري بـ 2308م (Parc National de Theneit Elhad، 2006). تشكل التكوينات الصخرية الكلسية المكون الطبيعي الأساسي لسلسلة مرتفعات جرجرة، التي تلعب دورا مهما في تخزين كميات هامة من مياه الأمطار والثلوج، ووجود تكوينات غابية استثنائية وتنوع حيوي متميز.

تنقسم سلسلة المرتفعات الجبلية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة إلى ثلاثة أقسام أساسية، تشكل مرتفعات تامقوت لالة خديجة القسم الشرقي (2308م)، راس تمدوين (2305م) بالقسم الأوسط، وجبل حيزر بالقسم الغربي (2164م). وبينما يتميز المناخ بسلسلة جبال جرجرة بثلاثة طبقات مناخية تتباين خاصة في درجة الرطوبة، فذلك يجعل إقليم الحظيرة من أكثر المناطق تساقطا في الجزائر ، تكون غالبا في

شكل ثلوج وأمطار تتراوح كمياتها بين 1200 و1500 ملم/سنة، وتمتد من شهر أكتوبر إلى غاية شهر جوان (Parc National de Theneit Elhad، 2006). هذا ما يجعل هذه الكتلة الجبلية بمثابة خزان مياه ذو أهمية بالغة، لا سيما أنها تمثل منبعا لثلاثة وديان جارية من أكبر المجاري السبعة في الجزائر ، هي واد سيباو، واد يسر وواد الصومام (Parc National du Djurdjura، 2013).

الشكل رقم 8-01: خريطة توضح موقع وحدود الحظيرة الوطنية جرجرة

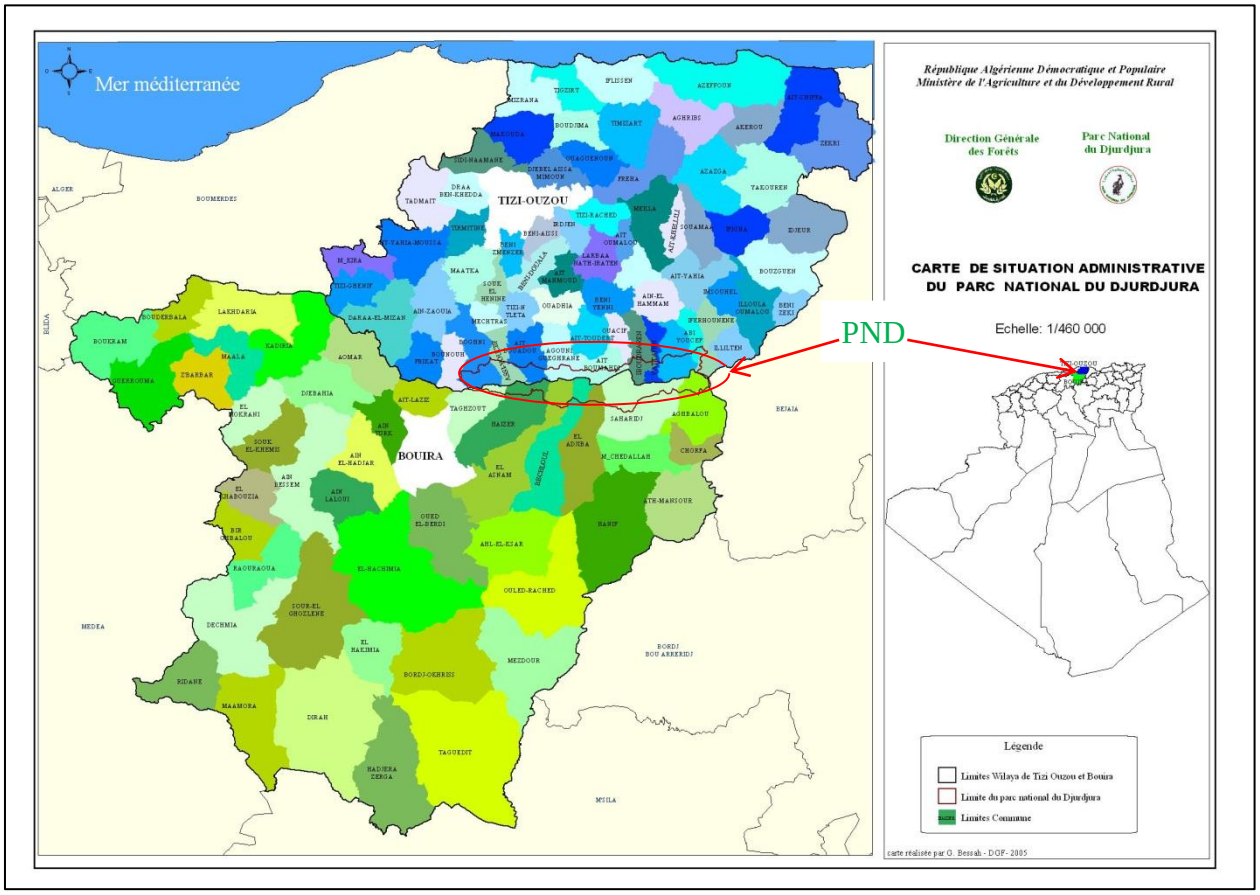

المصدر: المديرية العامة للغابات، 2005.

تزخر الحظيرة الوطنية جرجرة بمواقع ومناظر طبيعية فريدة، على غرار منبع تينزرت (425ل/ثانية)، بحيرة المرتفعات قوليم (1650م) وغابات الأرز الأطلسي العريقة بمرتفعات جبل حيزر (Parc National de Theneit Elhad، 2006). أما بالقسم الأوسط، فتشكل التكوينات الصخرية، كالمغارات، المنحدرات والأجراف العميقة، بالإضافة إلى غابات الأرز، الأراضي العشبية، مواقع ممارسة التزلج وتسلق الجبال، أهم المكونات الطبيعية التي شكلت باستمرار عوامل جذب وفضول لتشكيلة واسعة من زوار ورواد الحظيرة (L'Agence Nationale pour la Conservation de la Nature، غير مؤرخ).

وفيما لا تقل أهمية التنوع الحيوي بالحظيرة الوطنية جرجرة عن تنوعها وغناها الطبيعي، وبغض النظر عن مدى حصرية الأنواع الحية المكتشفة والمصنفة، تحصي الحظيرة 1100 نوعا نباتيا، منها 35 نوعا أصليا، 70 نوعا نادرا و33 نوعا محميا. حيث تمثل التكوينات الغابية من أشجار الأرز الأطلسي

المعمرة، وتجمعات أصلية من أشجار الصنوبر الأسود المكونات الأساسية لخصوصية إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة الحيوية. أما عدد الأنواع الحية الحيوانية، فتحصي الحظيرة 34 نوعا من الثدييات، 19 منها محمية، و130 نوعا من الطيور تضم تشكيلة غنية من أنواع الجوارح المعروفة بالشمال الجزائري (Parc National du Djurdjura، 2013). بينما يمثل القرد المغاربي النوع الحيواني الأكثر اشكالية بين الأنواع الحيوانية بإقليم الحظيرة، على غرار حظيرتي تازة و قوراية، بالنظر إلى التناقضات التي تثيرها عمليات حماية هذا النوع التي تتعلق بنمط عيشه الجماعي وقدرته الكبيرة على التأقلم مع التحولات التي تمس موطنه الطبيعي.

2.1.8.الموروث الحضاري وخصوصية الحظيرة الوطنية جرجرة

لقد شكلت الطبيعة الصعبة التي تتميز بها جبال جرجرة على الدوام، عاملا أساسيا في بعث قيم حضارية لدى المجتمع المحلي، على غرار قيم الاستقلالية، الحرية، الشجاعة، المقاومة، العمل، الابداع والابتكار،...(Gouvernement Général de l'Algérie، غير مؤرخ). فلا توجد مرادفات للكلمة الأمازيغية "إجرجر"، التي تعني التعالي، السيطرة، الهيمنة، الأفضلية والعزة (Abdennebi-Oularbi، 2005)، إلا وتجد لها تأثيرا في الحياة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع المحلي. ما جعل انسجام وتناغم النشاطات الانسانية واندماجها مع المحيط الطبيعي والحيوي بمرتفعات جرجرة، على غرار النمط العمراني، النشاطات الاقتصادية، العادات والقيم الاجتماعية، التنظيم الاجتماعي والسياسي...، من أهم مكونات الرصيد الحضاري بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، وعوامل أساسية في تحديد خصوصيتها المحلية، لكن أيضا منبعا لاستلهام الحلول الأصلية والذاتية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بها.

في الواقع، وبالرغم من أهمية الدروس والأفكار التي يمكن استخلاصها من مختلف مكونات الرصيد الحضاري بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، وفق الأبعاد المختلفة لمفهوم الاستدامة، على غرار أهمية النمط المعماري، أماكن ومواد البناء، النشاطات الزراعية الأساسية، تنظيم النشاطات والتبادلات التجارية، نظام التعليم...، سوى أن تحليل تنظيم وإدارة العلاقة بين النشاطات الاقتصادية الأساسية للمجتمع المحلي بجبال جرجرة، القيم الثقافية، العادات الاجتماعية والمحيط الطبيعي والحيوي، هو ما يقدم لنا نموذجا حضاريا متقدما في تحقيق هذا المفهوم، وفي نفس الوقت فهما دقيقا حول أسباب استمرار تدهور الحالة العامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة.

فقد شكل تنظيم استغلال المراعي أحد المحاور الأساسية التي طبعت الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسة للمجتمع المحلي خلال مراحل تاريخية مختلفة، تمكن عبرها من تأسيس قواعد مشتركة حققت استدامة مختلف الموارد الرعوية، بالإضافة إلى الموارد الغابية، المياه، الموارد الزراعية

والتنوع الحيوي والطبيعي، إلى غاية المرحلة الاستعمارية التي شكلت بداية مسار التدهور واستمراره إلى غاية يومنا هذا. حيث يمثل تنظيم الانتجاع الصيفي بمراعي المرتفعات بجبال جرجرة، أحد أهم جوانب هذا النموذج، باعتباره عادة جماعية مشتركة للقبائل المكونة للمجتمع المحلي، نشاطا اقتصاديا محليا أساسيا وفضاء ثقافيا موسميا. لكن أيضا إطارا لتعزيز علاقات التضامن الإجتماعي، حل النزاعات وتكريس قيم المحافظة على الموارد الطبيعية، التنوع الحيوي والعيش المشترك.

إذ يعتمد تنظيم هذه العادة الجماعية على قواعد صارمة، تضمن تجدد الموارد الرعوية وتقاسمها بين مختلف القبائل. فيشمل ذلك منع جمع النباتات المعدة للاستهلاك العائلي و تحديد الحالات المرخصة لذلك، كالاحتفال برأس السنة الأمازيغية "يناير"، إلى غاية الاتفاق على القبيلة التي تشرف على افتتاح موسم الانتجاع، بناء على تبادلات غالبا ما تتعلق بنقل الملكية الجماعية للموارد الطبيعية، كالأراضي الزراعية والمساحات الرعوية والغابية التي تعود ملكيتها للقبائل بهده المنطقة (Abdennebi-Oularbi، 2005).

وفيما يعكس تنظيم هذه العادة مستوى تقدم وتطور آليات وأطر تنسيق العمل الجماعي على مستوى المجتمع المحلي ككل، الذي يجسده وضع القواعد والاجراءات المشتركة التي تحكم كل جوانب الحياة، فهي على المستوى الاقتصادي بمثابة آليات ضبط جماعية ومشتركة لتخصيص الموارد الزراعية الشحيحة، تقسيم العمل وتخصص الاقتصاد المحلي، تنظيم التبادلات الاقتصادية والتجارية داخل المجتمع المحلي وكذلك مع المناطق المجاورة والبعيدة.

إذ يتم الاعتماد على زراعة الأشجار المثمرة بصفة أساسية، خاصة زراعة أشجار التين والزيتون بالنظر إلى قلة مساحات الأراضي الزراعية. بينما تمثل تربية المواشي كالأبقار، الماعز والأغنام النشاط الأكثر أهمية (Gouvernement Général de l'Algérie، غير مؤرخ)، لما توفره من منتجات أساسية، لكن كذلك باعتباره مصدرا للموارد الاقتصادية التي يعتمد عليها المجتمع المحلي في القيام بنشاطاته الزراعية، التجارية والإجتماعية. حيث تصبح عادة الانتجاع عملية إنتاجية هامة لتسمين الثيران ذات النوعية الأصلية والجودة المضمونة، التي توجه فيما بعد إلى الأسواق المحلية وحتى إلى الأسواق المجاورة، لاستعمالها كوسائل ملائمة لحراثة الأراضي الزراعية الجبلية، والاستفادة من مداخيلها في تنويع الاقتصاد المحلي وإقامة التبادلات التجارية مع المناطق المجاورة (Abdennebi-Oularbi، 2005).

من ناحية أخرى، يمثل تنظيم عادة الانتجاع بالمراعي الصيفية في أعالي جرجرة، بمثابة مهرجان ثقافي محلي سنوي، وفعاليات منشطة لعلاقات التضامن والتآزر الاجتماعيين، أين تمتزج عراقة الموروث الثقافي لدى المجتمع المحلي بالقيم الأخلاقية، الحضارية والدينية، لتشكل صورة للابتهاج والسرور الذي يعيشه كل فرد، عائلة، قرية وقبيلة في هذا المجتمع. فتقام الاحتفالات، المسابقات وتقدم الأطباق الأصلية

والولائم الجماعية، كما تقام الصلوات والابتهالات الجماعية، وتعقد جلسات الصلح وحل الخلافات، التي تختتم في نهاية موسم الانتجاع بضم الفتيان الفائزين في مسابقات الرماية إلى صفوف الأفراد البالغين وأعيان القبائل والقرى المكونة للمجتمع المحلي(Abdennebi-Oularbi، 2005).

بغض النظر عن الطبيعة التقليدية لهياكل تنظيم المجتمع المحلي، التي تتداخل وتتقاطع في إطارها السلطة الشرعية للزوايا، النفوذ الاقتصادي والاجتماعي لأعيان القبائل وقادتها، وقيم الولاء للأشراف والأولياء الصالحين، فقد ساهم اضفاء القيم الاجتماعية والدينية للمجتمع المحلي على أماكن معينة وارتباطها بعناصر طبيعية وأنواع حية، في انتشار واستقرار ثقافة مجتمعية تعتبر المحافظة على مختلف مكونات المحيط الطبيعي بمثابة واجبات فردية، مسؤولية جماعية وقيما حضارية راقية. حيث لاتزال قمم المرتفعات والمغارات والأجراف الصخرية، مثل "قمة لالة خديجة"، "خلوة حيزر" و"طاق النبي" بأعالي جبل حيزر، أماكن ذات قيمة اجتماعية ورمزية ثقافية تشكل دعامة أساسية للمحافظة المحيط الطبيعي والحيوي التي تكونه (Parc National du Djurdjura، 2013).

وبالإضافة إلى كون موسم الانتجاع مناسبة لتقاسم موارد طبيعية وتجسيد قيم العدالة الاجتماعية والعيش المشترك، فهي من ناحية أخرى مناسبة لتجسيد ثقافة المحافظة على هذه الموارد، من خلال صيانة المساحات الرعوية، الغابية ومصادر المياه، نشر ونقل هذه الثقافة بين مكونات وأجيال المجتمع المحلي. فلا يسمح بجمع الحطب مثلا، سوى مع نهاية موسم الانتجاع في أواخر شهر أوت من أجل إعادة تكوين المخزون العائلي استعدادا لفصل الشتاء. و كان السكان يطلقون إسم "التريكة"، أي الموروث، على الموارد الطبيعية التي يمتلكها المجتمع المحلي ويديرها بكفاءة عالية. كما يعرفون كل خاصية ودقيقة عن محيطهم الطبيعي والحيوي، فكل جزء أو مكون للجبل، من صخرة، نبات، حيوان، مكان، واد أو منبع...، إلا وله إسم معروف ومرتب (Abdennebi-Oularbi، 2005).

بعد دخول الاحتلال الفرنسي إلى المنطقة والانطلاق في تطبيق السياسة الاستعمارية بين سنتي 1850 و1857، إلى غاية قمع الانتفاضة الشعبية سنة 1870، عملت السلطات الاستعمارية على سلب موارد المجتمع المحلي وتفقيره، تفكيك النظام الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي المحلي. فقامت بغلق الزوايا، المدارس القرآنية، الأسواق المحلية، ونشر الفرقة والفتن بين السكان. كما طبقت نظام إدارة الغابات الفرنسي وإدخال الملكية الفردية للموارد الطبيعية، ثم تأسيس الحظائر الوطنية مع مطلع القرن العشرين (Boudy، 1952)، وكانت هذه المرحلة بداية لمسار التدهور جرجرة.

أخذ رفض الجزائريين لهذا الواقع أوجها مختلفة لمقاومة الاحتلال بشكل عام. واقترن اسم "جرجرة" بمعاقل ومراكز قيادة الثورة التحريرية، كمركز القائد الشهيد عميروش بتالة غيلاف، ومركز تيمغراس بآيت بومهدي. كما كانت قرية آيت أوعبان أول قرية قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بإخلائها من السكان

في هذه المنطقة، ولا تزال آثار القنابل الحارقة على أشجار الأرز الأطلسي (Parc National de Theneit Elhad، 2006)، التي طالما تغنى الاحتلال بحمايتها. بالإضافة إلى المعارك الكبيرة التي أصبحت الحظيرة الوطنية جرجرة مسرحا لها، على غرار معركة تيكجدة سنة 1958 (Parc National du Djurdjura، 2013)، التي خلدت مقاومة الجزائريين عامة، والمجتمع المحلي بشكل خاص، ضد كل أشكال الاعتداء على استقلالهم، حريتهم، ثقافتهم، قيمهم ومواردهم.

3.1.8. التدخل العمومي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة وتعميق مسار التدهور

بعد الاستقلال، وعلى غرار كل أملاك الجزائريين التي سلبها منهم الاستعمار والمعمرين، ألحقت ملكية الموارد الغابية، الرعوية، الأراضي الزراعية، مصادر المياه...، وحتى الأملاك الخاصة أو الجماعية، إلى ملكية الدولة الجزائرية (Gouvernement algérien، 1963). وفي حين عمل السكان في منطقة جبال جرجرة على إعادة بناء الهياكل التنظيمية المحلية للمجتمع المحلي، التمسك بنمط المعيشة الجبلي، النشاطات الاقتصادية التقليدية وإعادة تملك المحيط الطبيعي والموارد الطبيعية، فقد شكل عدم اعتبار السياسات العمومية المركزية لدور المجتمع المحلي وكفاءته في إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع الحيوي وتوازن الأنظمة البيئية في أصعب الظروف والمراحل التاريخية، عاملا أساسيا في تجذر الشعور بالظلم والاستياء لدى السكان تجاه السياسات والمؤسسات العمومية، التي أصبحت مكلفة بإدارة هذه الموارد، لا سيما إدارة الغابات، ثم مؤسسة الحظيرة الوطنية جرجرة بعد إعادة تأسيسها سنة 1983 (L'Agence Nationale pour la Conservation de la Nature، غير مؤرخ).

في هذا السياق، لم يقتصر التدخل العمومي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة على مؤسسة الحظيرة فقط، بل تلتقي ضمنه الحدود الإدارية لولايتي تيزي وزو والبويرة، اللتان تجزآنه إلى جزء شمالي يشكل 55.74 % من المساحة الاجمالية للحظيرة ينتمي إلى ولاية تيزي وزو، وجزء جنوبي ينتمي إلى ولاية البويرة يمثل 44.26 % من المساحة الكلية للحظيرة (Parc National de Theneit Elhad، 2006). بالإضافة إلى ما يترتب عن هذه الحالة من تباعد وتعدد أهداف عمليات التدخل القطاعية، بالنظر إلى ازدواجية الرؤية التنموية واختلاف مراكز اتخاذ القرار المحلي، فإنها تنعكس من ناحية أخرى، على ضعف هذه العمليات، تعثرها وحتى اعادة النظر في برمجتها وانجازها في حالات تعارضها أو تناقضها. فلا تتوانى إدارة الحظيرة في اعتبار رصد أية عمليات تنموية قطاعية أو محلية بإقليم الحظيرة، والعمل على اجهاضها بمثابة مهام مؤسساتية رسمية يومية (Meddour، 2014). وتتعمق هذه الحالات أكثر، على اعتبار امتداد إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة ضمن مجال الاختصاص الاداري والتمثيل الرسمي لـ 19 بلدية، 11 منها بالجزء الشمالي لإقليم الحظيرة و8 بلديات بالجزء الجنوبي (Parc National du Djurdjura، 2013).

إذ يمثل تراكم وتداخل الأطر والاجراءات المؤسساتية والادارية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، أحد العوامل الأساسية التي ساهمت مباشرة في استقرار علاقات عدم الثقة بين مكونات المجتمع المحلي وإدارة الحظيرة على وجه التحديد. ما ينعكس غالبا في رفض السكان لإجراءات الحماية، و وجود أية أشكال لتدخل إدارة الحظيرة، حتى وإن كان ذلك يأخذ مظاهر لتحسين الإطار المعيشي للسكان، كفتح المسالك الريفية لفك العزلة وتحسين الولوج إلى الأراضي الزراعية، دعم الوظيفة الانتاجية للمشاريع الزراعية، أو تهيئة مصادر المياه وقنوات الري الزراعي... (Parc National du Djurdjura، 2013).

وعلى الرغم من سعي إدارة الحظيرة إلى ادماج السكان ضمن عمليات التدخل بإقليم الحظيرة، باعتبار ذلك أحد الأهداف ذات الأولوية، سوى أن تداخل هذه العمليات وحتى تعارضها مع عمليات محلية أو قطاعية أخرى، التي تنفصل وتتقاطع في نفس الوقت بإقليم الحظيرة، هو ما جعل استقطاب مكونات المجتمع المحلي يأخذ في الكثير من الحالات أبعادا متباينة. فبينما أدى ذلك إلى تراجع دور وتأثير أطر تنظيم المجتمع المحلي التقليدية، فقد أسهم في ظهور أشكال جديدة من التنظيمات المجتمعية، التي لا تشكل بالضرورة هياكل لتمثيل وتنظيم السكان، أو للتعبير عن تطلعاتهم واحتياجاتهم التنموية.

الشكل رقم 8-02: خريطة توضح التشابك والتراكم الإداري بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

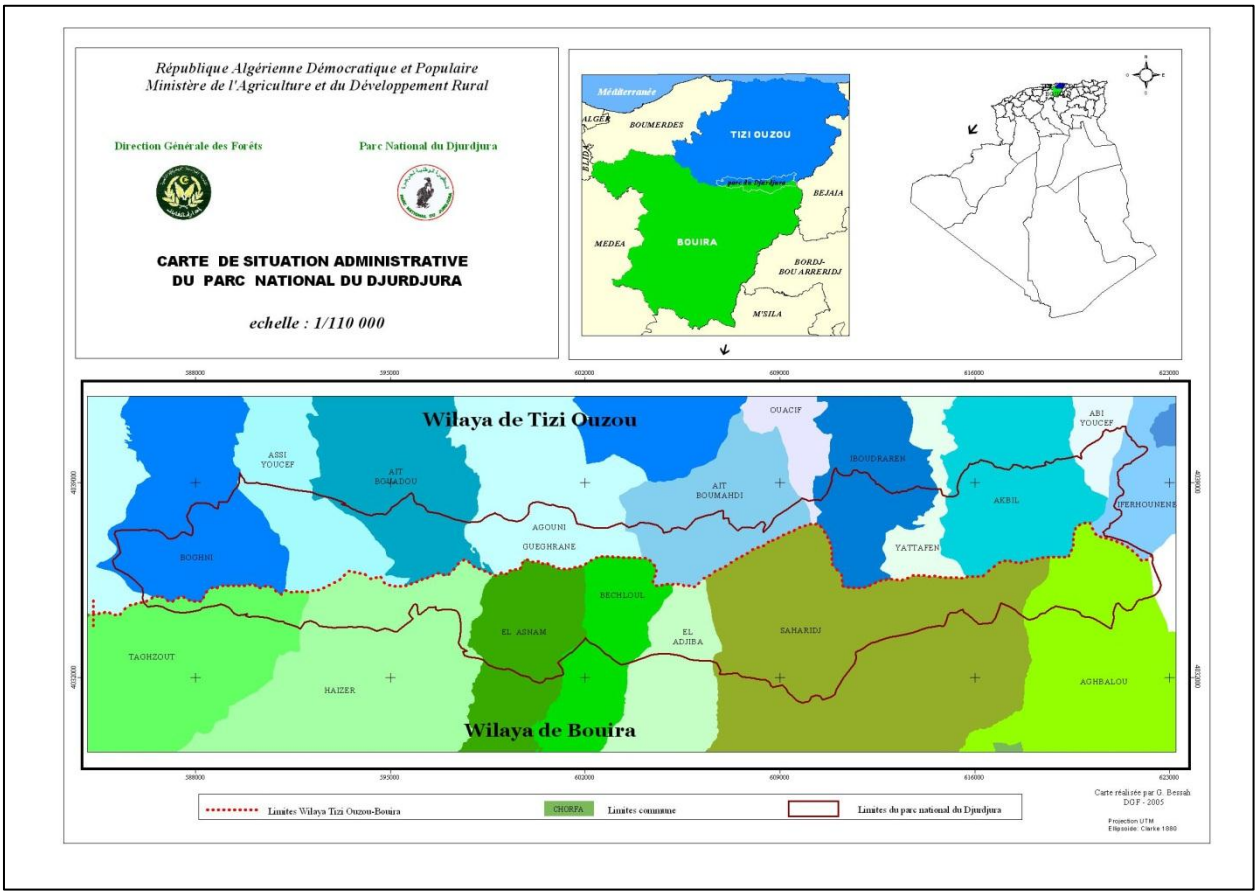

المصدر: المديرية العامة للغابات، 2005.

وفيما شكل التشابك، التراكم والتداخل المؤسساتي، الإداري، القطاعي، التقني والأحادي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة عاملا أساسيا في تفكيك، تهميش وانكماش مجال التنظيم التقليدي للمجتمع المحلي وتراجع تأثير القيم الحضارية والمظاهر الثقافية في الحياة الاجتماعية، فقد أدى ذلك أيضا إلى ضعف، تجزء وعدم فعالية عمليات التدخل العمومي، وتعمق مسار التدهور بإقليم الحظيرة على مستويات متعددة. حيث يمثل تلوث وتشوه المحيط الطبيعي، انتشار وتكرار حرائق الغابات، الرعي الحر، تخريب المواطن الطبيعية واختلال توازن الأنظمة البيئية، تأزم العلاقات الاقليمية وهشاشة الظروف المعيشية للسكان، أهم مظاهر استمرار مسار التدهور بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة (Parc National du Djurdjura، 2013).

وبالرغم من كون العوامل البشرية محورا مستعرضا لمختلف هذه المظاهر، إذ يحيط بالحظيرة 70 قرية وتجمع سكاني ريفي، توجد 5 منها داخل مجالها الطبيعي والحيوي مباشرة، يقطنها 80 ألف ساكن، بكثافة سكانية تتراوح بين 600 و700 نسمة/كلم^2 بالجهة الشمالية (ولاية تيزي وزو)، ومن 300 إلى 400 نسمة/كلم^2 بالجهة الجنوبية (ولاية البويرة)، بالإضافة إلى 7000 ساكن داخل المجال الطبيعي للحظيرة (Meddour، 2014)، فإن عدم اعتبار العامل البشري في مركز عمليات التدخل بإقليم الحظيرة، هو بمثابة عامل أساسي لاتساع نطاق التدهور بها.

إذ تعتبر النشاطات البشرية المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية غير منسجمة مع الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحدد النشاطات المسموح بها داخل المناطق الأساسية لمجال الحظيرة الوطنية (الحكومة الجزائرية، 2011). فالرعي، استغلال منتجات الغابة، الصيد، التزود بمياه الشرب و السقي...، كلها نشاطات غير شرعية ومخالفة لقواعد تسيير الحظيرة، وهي في نفس الوقت أساس معيشة واقتصاد العديد من العائلات بمحيط وداخل مجال الحظيرة. ما يجعل إدارة الحظيرة في صراع مفتوح مع السكان، تنعكس نتائجه في شكل مظاهر تدهور المحيط الطبيعي والبيئي بالحظيرة، لكن أيضا في هشاشة الظروف المعيشية للسكان.

1.3.1.8. استغلال الموارد الطبيعية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

لقد شكل الرعي الحر في السنوات الأخيرة الاسلوب الأكثر اتباعا لدى السكان في نشاط تربية المواشي، لا سيما بالنسبة لقطعان الأبقار الاكثر تلاؤما مع نظام ملكية الأراضي الغابية والرعوية بعد الاستقلال. حيث كان إدخال الملكية الخاصة بالدولة للأراضي الغابية والرعوية مكان الملكية الجماعية التي كانت سائدة قبل المرحلة الاستعمارية، ثم اخضاعها للنظام الخاص بإدارة الحظائر الوطنية، عاملا أساسيا في اتباع

هذا الأسلوب، الذي يمكن السكان من تجاوز القيود التي فرضتها عمليات التدخل العمومي بالاعتماد على هذه الأنظمة، التي تعتمد على اجراءات الردع من أجل ضمان احترام تطبيقها.

من جانب آخر، ساهمت التحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسة التي عاشتها الجزائر مع نهاية سنوات 1980 وبداية سنوات 1990، لا سيما غياب الاستقرار الأمني بالمناطق الجبلية والغابية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، في عدم قدرة إدارة الحظيرة على مراقبة نشاطات الرعي الحر والتحكم فيها، ما أدى إلى زيادة حادة في كثافة الرعي، يصل إلى 7 مرات أكبر من معدل قدرة تحمل المراعي المتوسطية المقدر بـ 0.7 رأس/هكتار، أي بمعدل يقارب 5 رؤوس/هكتار (Meddour، 2014).

وفيما يستمر استغلال مختلف منتجات الغابة للاستعمالات العائلية، كحطب التدفئة والطهي، النباتات الطبية، الفطريات...، فقد أدت الحرائق المتكررة، توسع المساحات الزراعية، قطع وبيع الأخشاب بطرق غير قانونية، إلى تراجع المساحات الغابية، تجزئها وتخريب المواطن الطبيعية. كما أسهم تحويل منابع المياه العذبة لأغراض اجتماعية واقتصادية، لكن أيضا وجود مقالع الأحجار وتحويلها لتلبية الحاجة الضخمة لمواد البناء، إلى تشويه المحيط الطبيعي، تجريد الغطاء النباتي وهجرة الحيوانات البرية من مواطنها، لكن أيضا تلويث الهواء، تشقق وانزلاق الطرقات وتأزم أكثر لظروف معيشة السكان (Parc National du Djurdjura، 2013).

في هذا السياق، تأتي الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، لتضفي مزيدا من الهشاشة على استغلال الموارد الطبيعية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، والمخاطر التي يمكن أن تترتب عنها. خاصة في ظل تصاعد النقاش الوطني والمحلي حول تثمين الموروث الطبيعي بهذه الفضاءات، الذي يعزز تناقض الرهانات الاقليمية حول الأطر، الأساليب، والآليات المحققة لذلك بالتوافق مع ضمان استدامة مختلف الموارد الطبيعية، توازن الأنظمة البيئية والمحافظة على التنوع الحيوي، لكن أيضا رفاهية المجتمع المحلي وتأسيس مسارات للتنمية الاقليمية المستدامة.

2.3.1.8. النشاطات السياحية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

من أهم مصادر التأثيرات السلبية على المحيط الطبيعي والحيوي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، هو استمرار النموذج السياحي المشجع على توافد أعداد كبيرة للسياح والزوار. فوجود هياكل سياحية للإيواء والاطعام بالمواقع الطبيعية، وسهولة الولوج إلى الحظيرة من عدة محاور، مقابل غياب إجراءات أو أطر عملية وفعالة لتنظيم النشاطات السياحية بإقليم الحظيرة، هي عوامل أساسية في تطور مظاهر مختلفة لتأثيرات هذا النموذج، على غرار تشويه المحيط الطبيعي، انتشار المخلفات الصلبة بالفضاءات والمواقع الطبيعة، نشوب حرائق الغابات، تغير السلوكات الطبيعية للحيوانات البرية.

2.8. حركية الحوكمة الاقليمية ومسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة

انطلاقا من الصورة العامة التي يوضحها تشخيص الواقع المحلي بالحظيرة الوطنية جرجرة، يعتبر تحليل هذا الأخير وفق منظور المقاربة الاقليمية للتنمية المستدامة، بمثابة تفصيل معمق ودقيق لمكونات السياق الاقليمي الذي تندرج ضمنه هذه الصورة، وباعتباره كذلك منتجا لهذه الأخيرة. حيث يتمثل الهدف الأساسي على هذا المستوى، في معرفة مدى عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية لجرجرة على تأسيس صيرورة حوكمة إقليمية، باعتبارها قاعدة وإطارا استراتيجيا لبعث مسار للتنمية الريفية المستدامة، ثم تحليل مكونات هذا المسار، لاسيما من خلال تحقيقه لشروط استدامة عمليات التنمية التي يتضمنها. هذا ما يدفعنا أولا، لتحديد الأطراف الاقليمية الفاعلة، أدوارهم، تأثيرهم الإقليمي وأولوياتهم التنموية.

1.2.8.الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

من خلال تحليل المعطيات الميدانية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، وبغض النظر عن الصعوبات المرتبطة بجمع هذه المعطيات لدى الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة، لاسيما تحديد ممثليهم، أماكن تواجدهم وقبولهم تقديم المعلومات المطلوبة، يبين الشكل8-03 أن تشكيلة هذه الأطراف تتكون بنسبة 85% (20/17)من الأطراف المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية، 10%(20/2) جماعة محلية و5%(20/1) مجموعة اجتماعية. أي أن هذه التشكيلة تنسجم إلى حد كبير مع ما يحدده الإطار الرسمي لتكوين المجلس التوجيهي للحظيرة، الذي يمثل الجهاز المؤسساتي الأساسي المعد لتمثيل وتنسيق العمل الجماعي للأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية.

الشكل رقم 8-03: أصناف الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

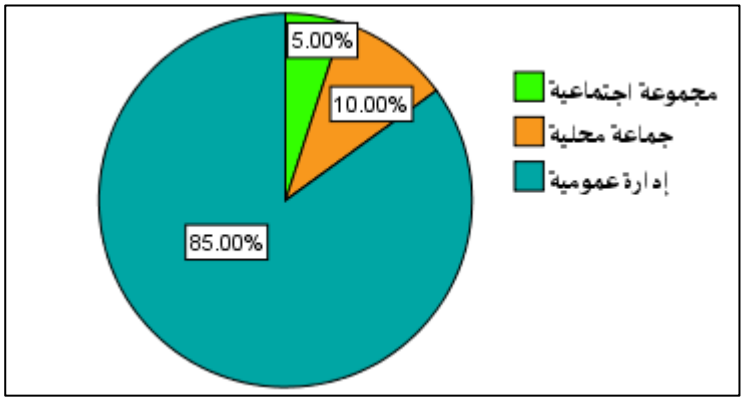

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بالإضافة إلى ما تؤكده هذه الملاحظات حول الطبيعة القطاعية والادارية لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، فإنها تعبر كذلك على أن تفعيل عمل المجلس التوجيهي للحظيرة لم يؤدي إلى ادماج أطراف إقليمية فاعلة جديدة غير تلك المحددة رسميا لتكوين المجلس. وفيما يمتد إقليم

الحظيرة الوطنية جرجرة داخل الحدود الادارية لـ 19 بلدية، تنتمي 12 منها إلى ولاية تيزي زوز و 7 بلديات إلى ولاية البويرة، فإن فتح تشكيلة المجلس التوجيهي للحظيرة لممثل واحد فقط للمجالس الشعبية البلدية وآخر عن المجالس الشعبية الولائية في هذه الحالة، هو بمثابة استمرار القصور في تصميم الأطر المؤسساتية المعدة لتتلاءم مع تعقيد وخصوصية الواقع المحلي.

على هذا المستوى، يتضح عدم ملاءمة تركيبة المجلس التوجيهي للواقع الاقليمي بالحظيرة الوطنية جرجرة، ليس فقط بالنسبة لتمثيل الجماعات المحلية، لكن أيضا بالنسبة للإدارات القطاعية والمؤسسات العمومية غير المركزة. ففي حين يمثل الجزء الممتد من مساحة الحظيرة الوطنية جرجرة داخل الحدود الادارية لولاية تيزي وزو 55.74% من المساحة الكلية لها، مقابل44.26% منها بولاية البويرة، سوى أن تشكيلة المجلس التوجيهي للحظيرة تضم أعضاء يمثلون الإدارات القطاعية بولاية البويرة فقط. وبغض النظر عن عدد وطبيعة الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة التي تمكنا من مقابلتها، فإن اختلال توازن التمثيل الاقليمي الذي تعبر عنه تركيبة المجلس التوجيهي للحظيرة، هو أحد العوامل المفسرة لرفض عدة أطراف فاعلة بإقليم الحظيرة تقديم أية معلومات حول الموضوع، لا سيما ممثلين عن مجالس بلدية، جمعيات محلية وأفراد، بالنظر إلى عدم اعتبار دورها الاقليمي واللجوء إليها في حالة الحاجة إليها فقط.

وبالإضافة إلى عدم إيلاء عدة أطراف فاعلة أية أهمية لوجود أعضاء يمثلونهم بالمجلس التوجيهي للحظيرة، سوى بالقدر الذي يلبي تطبيق القواعد الرسمية المحددة لمهامهم الادارية، فإن غياب تمثيل رسمي للمجموعات الاجتماعية والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية التي يشكلها السكان، هو ما يمثل عاملا أخر يحد من قدرة الأطراف الاقليمية الفاعلة على تأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية، سواء كان ذلك في إطار المجلس التوجيهي أو بناء على أدوارهم الإقليمية.

على هذا المستوى، يوضح الشكل 8-04 هيمنة الأدوار المؤسساتية والمهنية للأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الادارة العمومية، ضمن حركية التنمية المحلية بشكل عام. حيث يرتكز تدخل وعمل هذه الأطراف على تطبيق الاجراءات والقواعد المؤسساتية التي تحدد مهامها ونشاطاتها، وكذلك من خلال الكفاءات المهنية المتخصصة التي تجندها في هذا الإطار. بالرغم من ذلك، يشير تقييم هذه الاطراف إلى ضعف أدوارها المؤسساتية والمهنية، بمتوسط تقييم نحو مستوى "دون أهمية"، ما يجعل ادوارها الاقليمية تتحدد أيضا من خلال المبادرات التي تقوم بها و المشاركة ضمن عمليات تنموية تقيمها أطراف أخرى، على اعتبار ان الأدوار المؤسساتية والمهنية لا تتسع لتشمل كل ما تقوم به هذه الأطراف عمليا، وبالنظر إلى أن النشاطات التي تشارك فيها أو المبادرات التي تساهم فيها تتم بصفة غير رسمية.

الشكل رقم 8-04: أدوار الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

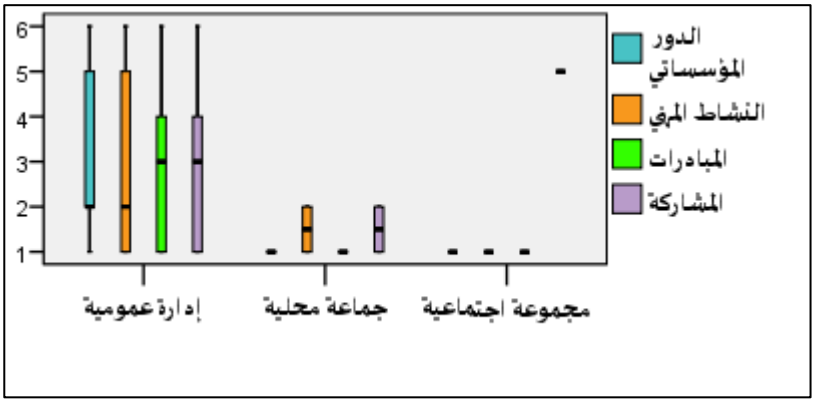

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبينما تبين هذه الملاحظات ضعف استقلالية الأطراف الاقليمية المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية، بالنظر إلى تداخل أدوارها المؤسساتية حتى ضمن مجالاتها المهنية أو القطاعية، فإن توجه هذه الأطراف نحو ترقية أدوارها الإقليمية من خلال المبادرة المحلية والمشاركة، هو مؤشر عن الجهود التي تبدلها هذه الأطراف، من أجل مواءمة أساليب عملها وتدخلها مع التوجهات الجديدة لحركية التنمية المحلية، التي تلقي مزيدا من المسؤولية وتمارس ضغطا أكبر على الأطراف الاقليمية الفاعلة المحلية.

هذا التوجه يبدو أكثر تقدما بالنسبة للمجموعات الاجتماعية، التي راكمت عبر مسار وجودها وتجذرها الإقليمي بالحظيرة الوطنية جرجرة، كفاءات وخبرات في التنظيم والعمل الجماعيين. حيث تعتبر أن المشاركة هي المحدد الأساسي لدورها الاقليمي بالحظيرة، سواء في إطار العمليات التنموية التي تقودها إدارة الحظيرة، أو ضمن مبادرات ذاتية. فيما تبقى الجماعات المحلية الحلقة الأضعف ضمن الحركية الاقليمية المحلية حسب تقييم هذه الأخيرة لمحددات دورها الإقليمي، لاسيما في ظل التحديات المالية والمؤسساتية التي تواجهها المجالس البلدية حاليا، التي حدت كثيرا من قدرتها على المبادرة المحلية وقيامها بنشاطاتها ومهامها التنموية، ورهنت بذلك تأثيرها الإقليمي.

1.1.2.8. التأثير الاقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة

تمكننا معرفة مدى حضور الأطراف الإقليمية الفاعلة محليا، من خلال وجود أو غياب ممثلين عنها ضمن مختلف أطر التمثيل المحلي، الدوافع الأساسية لتمثيلهم، مواضيع النقاش ضمن هذه الأطر والتوجه الغالب على عليها، من تقييم التأثير الإقليمي لهذه الأطراف ضمن حركية التنمية المحلية، التي تمثل مؤشرا أساسيا عن الطبيعة الاقليمية لهذه الحركية، وفي نفس الوقت سياقا عاما لحركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة.

من هذا المنطلق، يوضح الشكل 8-05 أن الطبيعة القطاعية لحركية التنمية المحلية تتكرس أيضا ضمن أطر التمثيل المحلي، على غرار اللجان الولائية، لجان الدوائر واللجان البلدية. حيث تتمثل الضرورة

التقنية أهم محددات دوافع التمثيل المحلي للأطراف الاقليمية العمومية، على غرار الإدارات القطاعية والمؤسسات العمومية غير الممركزة، التي تتدخل سواء لاقتراح عمليات تنموية قطاعية، أو من أجل ابداء الرأي وتقديم الخبرة فيما يتعلق بالجوانب التقنية لإنجاز مشاريع أو عمليات محددة، لاسيما الاعتماد على القواعد والاجراءات المؤسساتية والمعايير التقنية لإقامة نشاطات يمكن أن تنجم عنها تأثيرات سلبية على المحيط الطبيعي والاجتماعي.

الشكل رقم 8-05: التمثيل الإقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة

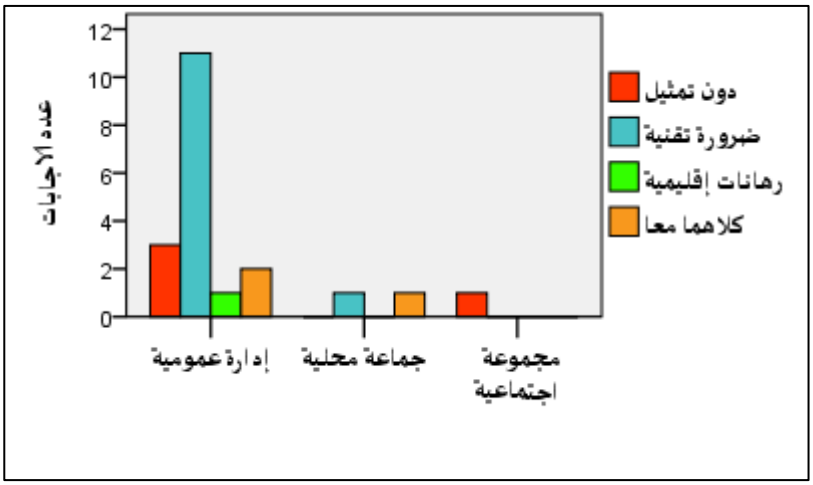

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من ناحية أخرى، تبقى أطر التمثيل المحلي غير مفتوحة لكل أصناف الأطراف الفاعلة، لاسيما الأطراف المجتمعية والخاصة، وحتى بعض الأطراف العمومية، رغم أهمية وحيوية أدوارها ضمن حركية التنمية المحلية، سواء باعتبارها قوة اقتراح أو من خلال نشاطاتها، المبادرات التي تؤسسها ومشاركتها ميدانيا. مقابل ذلك، يبرز توجه نحو اعتبار رهانات تنموية إقليمية بالتوازي مع الضرورة التقنية لتمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة، سواء بالنسبة للأطراف المنتمية إلى الإدارة العمومية أو الجماعات المحلية. حيث يأخذ تعدد أبعاد ومستويات اشكالية التنمية المحلية، مجالا أكثر اتساعا يوما بعد يوم في جدول اهتمامات الأطراف الاقليمية الفاعلة، في ظل التوجهات الحالية نحو التركيز على تحقيق اندماج عمليات التنمية.

وعلى الرغم من ضعف هذا التوجه، سوى أنه يتعزز أكثر من خلال ادراج مواضيع ذات أهمية إقليمية محلية ضمن مواضيع النقاش المحلية. حيث يوضح الشكل8-06 أن 80% من حيز هذا النقاش يتعلق بمواضيع لها صلة بالمحافظة على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية، سواء كان ذلك بشكل مباشر، كمناقشة المشاكل البيئية بالحظيرة الوطنية جرجرة، أو ارتبط التطرق إلى هذه المواضيع بمشاريع قطاعية ومشاكل مطروحة على مستوى المواقع السياحية بالحظيرة.

وفيما تبين هذه الملاحظات أن تنامي الاهتمام بإشكالية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة قد بدأ يأخذ أبعادا إقليمية، سوى أن عدم اعتبار دور تشكيلة هامة من الأطراف الفاعلة ضمن

مختلف أطر التمثيل والنقاش المحليين، بالإضافة إلى اعتبار بعض الأطراف غياب أي نقاش محلي حول التنمية المحلية بصفة عامة، وتناول هذه المواضيع من منظور قطاعي ودون سقف لأهداف جماعية، هو ما يمكن أن يمثل حدودا لفعالية وجدوى التمثيل والنقاش المحليين التي تظهر انطلاقا من تقييم توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة.

الشكل رقم 8-06: مواضيع النقاش ضمن أطر التمثيل الإقليمية

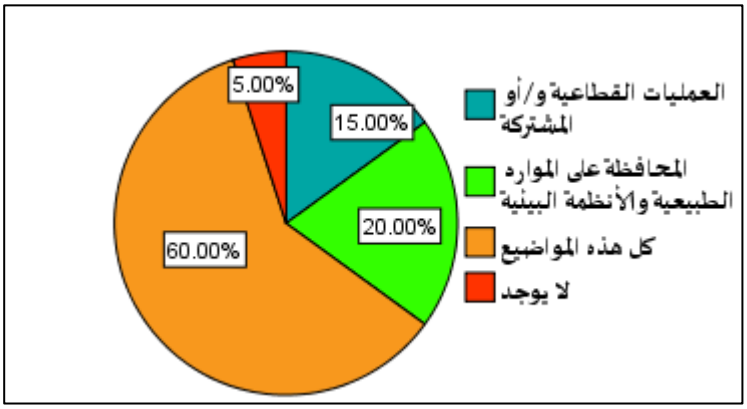

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

2.1.2.8. توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

بعدما بينا أن السياق المحلي لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة يتسم بهيمنة التوجه القطاعي الأحادي، سواء على مستوى تشكيلة الأطراف الاقليمية الفاعلة الممثلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة، أو من خلال أطر التمثيل ومواضيع النقاش الأساسية المحلية. فتبقى تشكيلة واسعة من الأطراف الاقليمية الفاعلة، لاسيما منها المجتمعية والخاصة، دون اعتبار رسمي ومؤسساتي لدورها الاقليمي. تصبح معرفة مدى وجود أو غياب توافق إقليمي حول توجه التنمية الريفية المستدامة، بمثابة مدخل لتحليل نمط الحوكمة الاقليمية المحلية، وبالتالي مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

في هذا السياق، يوضح الشكل8-07 أن الصبغة القطاعية والادارية لحركية التنمية المحلية قد انعكست كذلك على مستوى تحديد توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة. حيث يأخذ التوجه البيئي أعلى تقييم على سلم مجموع القيم، مقابل التوجه المندمج للتنمية الريفية المستدامة الذي أخذ مستوى تقييم أدنى بعد التوجه الزراعي، وقبل التوجه السياحي. هذا يعني أن رؤية الحماية التي ميزت السياسات العمومية التقليدية في قطاع البيئة بشكل عام، لا تزال موجها أساسيا لرؤية الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة، على الرغم من التغيرات الأساسية التي تجندها العديد من المفاهيم المعتمدة في هذا المجال، لاسما مفاهيم التنمية المستدامة، التنوع الحيوي، الأنظمة البيئية والمحمية الطبيعية ذات الأهمية العالمية.

الشكل رقم 8-07: توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة

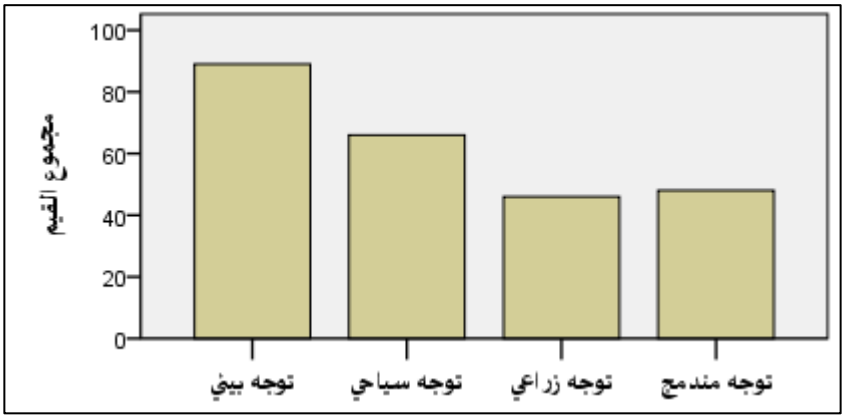

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفي حين يشير هذا التقييم إلى تطور الوعي المؤسساتي والمجتمعي بالقضايا البيئية، التي أصبحت تمثل جانبا أساسيا من اهتمام الإدارات القطاعية، المؤسسات العمومية، الجماعات المحلية والتنظيمات المجتمعية، إلا أن ذلك لا يزال خطابا عاما وشموليا، لا يتجسد عمليا ضمن نشاطات وعمل أغلب هذه الأطراف. فغالبا ما يتم تناول القضايا البيئية من منطلقات فردية أو قطاعية، على غرار تلبية الطلب السياحي على مستوى المواقع الطبيعية بالحظيرة، وفي نفس الوقت اعتبار عمليات التهيئة السياحية بمثابة عوامل تهديد للبيئة من وجهة نظر حماية المواقع الطبيعية والأنظمة البيئية، دون محاولة النظر إلى كلا الجانبين كما يتداخلان ويرتبطان في الواقع.

هذا ما يشكل عامل ضعف في حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة على مستوى مختلف التوجهات. إذ تبين معطيات الجدول 8-01 أن أهمية التوجه البيئي على سلم مجموع القيم، لا توافق سوى مستوى " توجه ذو أولوية متوسطة" وفق معدل متوسط القيم، بنقطة "4.45". أما التوجه السياحي كأولوية ثانية، فيأخذ معدل "3.30" حسب نفس المعدل، وبمستوى تقييم "توجه ذو أولوية ضعيفة". بينما يأخذ التوجه الزراعي والمندمج معدل "2.30" و"2.40" على التوالي، وبمستوى تقييم "أولوية غير معتبرة".

الجدول رقم 8-01: القيم الاحصائية لتوجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	بيئي	سياحي	زراعي	مندمج
Mean	4.45	3.30	2.30	2.40
Mode	6	1	1	1
Std. Deviation	1.986	1.720	1.658	1.818
Variance	3.945	2.958	2.747	3.305
Minimum	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	89	66	46	48

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على الرغم من تأكيد هذه النتائج حول تطور وعي إقليمي بأهمية التوجه البيئي بالحظيرة الوطنية جرجرة، سوى أن توزيع القيم التي يأخذها التوجه البيئي على كامل سلم التقييم المعتمد، أي من النقطة "1" إلى النقطة "6"، هو ما يشير إلى أن اعتبار أهمية التوجه البيئي لا يتجاوز المواقف الفردية للأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة، ولا يتعلق ذلك بوجود توافقات ناتجة عن عمل هذه الأطراف في إطار صيرورة للحوكمة الاقليمية لبحث توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

إذ يوضح الشكل8-08 أن غياب الاختلاف حول توجه التنمية الريفية المستدامة يتعمق أكثر بين الأطراف الاقليمية المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية من جهة، والأطراف المنتمية إلى الجماعات المحلية والمجموعات الاجتماعية من جهة أخرى، لاسيما بالنسبة لتقييم التوجه البيئي. حيث يشكل غياب تمثيل متوازن لهذه الأطراف، سواء على المستوى المحلي أو في إطار المجلس التوجيهي للحظيرة، أهم العوامل التي تجعل التناقض كبير بين مواقف مجموعات الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة.

الشكل رقم 8-08: أولويات الأطراف الفاعلة حول توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

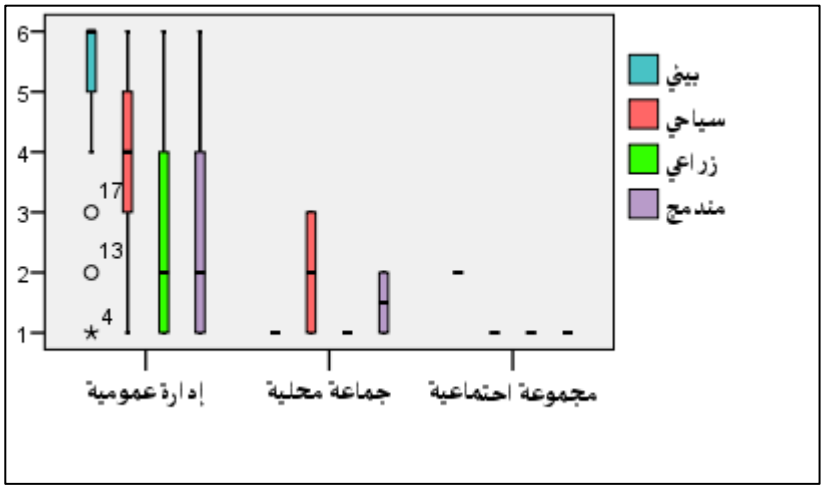

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبغض النظر عن وجود ومدى هذا التناقض بالنسبة للتوجه البيئي بين الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية، فإن ذلك يبقى كبيرا بالنسبة للتوجهات الأخرى. فيظهر بوضوح غياب توافقات محددة حول توجه معين للتنمية الريفية المستدامة بالحظيرة، على الرغم من التأثير الكبير لهذه المجموعة في تحديد أهمية التوجه البيئي. كما يشكل غياب أطراف فاعلة أخرى، على غرار المؤسسات الخاصة والأفراد، وضعف تمثيل المجموعات السكانية، التنظيمات المجتمعية، الجماعات المحلية، أحد العوامل المؤثرة في غياب توافقات ودعم أكبر لأولوية التوجه المندمج، الذي يشكل التوجه الأكثر تلاؤما وانسجاما مع اعتبار خصوصية الاقليم وتبني رهانات تنموية جماعية ومشتركة.

2.2.8. خصوصية الإقليم ورهانات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة

بعدما بينا أن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة هي حركية إقليمية تهيمن عليها الأطراف القطاعية والمؤسساتية العمومية، تتميز بتطور وعي فردي بأهمية القضايا البيئية، التي أصبحت تأخذ حيزا متزايدا من النقاش المحلي، لكن دون أن يكون ذلك في إطار صيرورة للحوكمة الاقليمية بالحظيرة. فإن تحليل مدى ادماج حركية التنمية المستدامة لخصوصية إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، ومعرفة طبيعة الرهانات الاقليمية التي تعمل الأطراف الاقليمية على كسبها وجعلها مرتكزا أساسيا لها هو ما يمثل محورا أخر لفهم وتحديد العوامل المؤثرة ضمن هذه الحركية.

1.2.2.8. خصوصية الحظيرة الوطنية جرجرة

يوضح الشكل 8-09 أن الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة تعطي الأهمية الأساسية الأولى للخصوصية الطبيعية للحظيرة. فغالبا ما يتم اعتبار سلسلة جبال جرجرة تشكيلة جبلية ومناظر طبيعية استثنائية وفريدة، وخزانا حيويا من الموارد الطبيعية والأنواع الحية. وفيما يشكل الفضاء الطبيعي الجبلي بالحظيرة مكونا أساسيا للهوية الجماعية المحلية والاقليمية، ورمزا ثقافيا، اجتماعيا و تاريخيا محليا ووطنيا، إلا أن تقييم الأطراف الفاعلة للخصوصية التاريخية، الثقافية والاجتماعية بإقليم الحظيرة لم تحضى بذات المستوى من الأهمية. في حين لم تنل الخصوصية الاقتصادية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، سوى الاعتبار الأدنى من الأهمية لدى الأطراف الاقليمية الفاعلة.

الشكل رقم 8-09: تقييم الأطراف الإقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية جرجرة

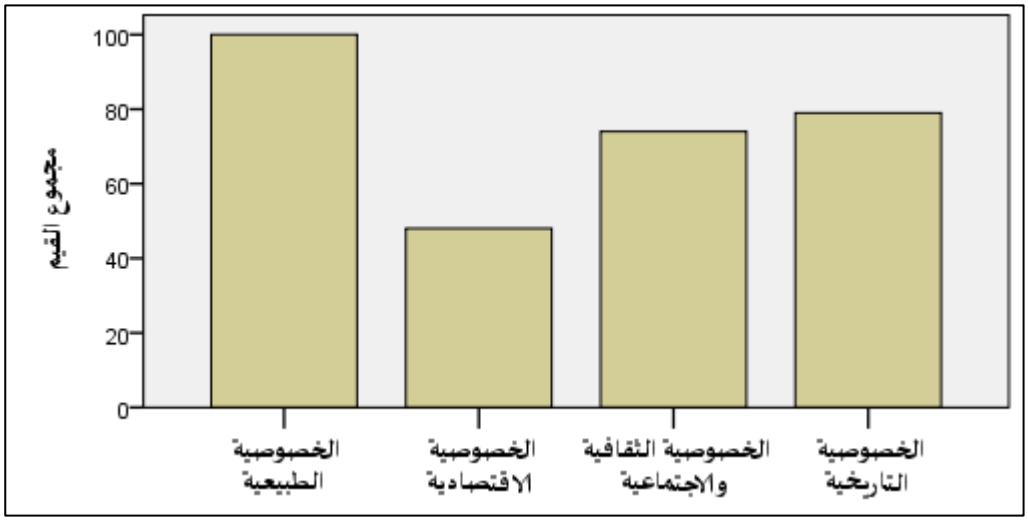

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على هذا المستوى كذلك، تؤكد هذه الملاحظات غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية جعلت موضوعها الأساسي هو ادماج الخصوصية المحلية لإقليم الحظيرة ضمن حركية التنمية المستدامة و محورا موجها لها، ما ينعكس في ضعف اندماج هذه الحركية وانفصالها عن الواقع الاقليمي المحلي. هذا ما توضحه

معطيات الجدول8-02، أين تشير معدلات متوسط التقييم أنه بخلاف مكون الخصوصية الطبيعية الذي أخذ أعلى معدل بنقطة "5" وتقييم " ذو أهمية كبيرة"، فقد أقتصر تقييم مكونا الخصوصية التاريخية، الاجتماعية والثقافية على المعدلين 3.95 و 3.70 على التوالي، بتقييم نحو "اعتبار ذو أهمية متوسطة". أما مكون الخصوصية الاقتصادية لإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، فلم يأخذ سوى معدل2.4 بتقييم "دون أهمية".

الجدول رقم 8-02: المعدلات الاحصائية لتقييم خصوصية إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	الخصوصية الطبيعية	الخصوصية الاقتصادية	الخصوصية الاجتماعية والثقافية	الخصوصية التاريخية
Mean	5.00	2.40	3.70	3.95
Mode	6	1	1	5
Std. Deviation	1.522	1.698	1.867	1.820
Variance	2.316	2.884	3.484	3.313
Minimum	2	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	100	48	74	79

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بغض النظر عن التأثير الكبير للطبيعة القطاعية والادارية لحركية التنمية المستدامة بالحظيرة، فإن التباين في اعتبار أهمية مكونات خصوصية الإقليم هو تعبير عن أهمية الرهانات التي تشكلها هذه الأخيرة، وبالتحديد مكون الخصوصية الطبيعية. حيث تتباين هذه رهانات الاطراف الفاعلة حول العناصر الطبيعية والحيوية للحظيرة، مقابل غياب رؤية جماعية أو فردية حول سبل وآليات إدماج المكونات التاريخية، الاجتماعية والثقافية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة.

و تتعلق التفاعلات التي تثيرها الخصوصية الطبيعية للحظيرة بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة، باستغلال الموارد والمواقع الطبيعية من جهة، وبالتأثيرات التي يمكن أن تترتب أو ترتبت عن نمط استغلال هذه الأخيرة، من ناحية أخرى. حيث يعبر تركيز أغلب القيم بالنسبة لهذا المكون في النقطة "6"، أي بتقييم "اعتبار بالغ الأهمية" عن تركز أغلب التفاعلات بين الأطراف الاقليمية على طرفي تناقض خفي تكتسيه الخصوصية الطبيعية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، على غرار استغلال الموارد المائية والمواقع السياحية، والمحافظة على المحيط، توازن الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي.

وبينما تشد بعض الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة عن هذا التقييم، الذي يشير إليه تشتت قيم الخصوصية الطبيعية بين النقطتين "2" و"6"، وكذلك الارتفاع النسبي لمعدل الانحراف المعياري بقيمة "1.522"، فذلك تأكيد على أن مستوى الأهمية التي تولها الأطراف الإقليمية للخصوصية الطبيعية لا يعبر عن رهانات إقليمية مشتركة، بل عن تناقض الرهانات الفردية للأطراف الفاعلة من جهة، و عدم اهتمام

بعض هذه الأطراف، من جهة ثانية. هذا ما يعكسه أيضا، تقييم الخصوصية التاريخية لإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، بتركيز قيم في النقطة "5" وتقييم " ذو أهمية كبيرة"، لكن بتشتت قيم بين النقطتين "1" و"6"، ومعدل انحراف معياري بقيمة "1.820".

أما تركيز تقييم الخصوصية الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية في النقطة "1" بتقييم "دون أية خصوصية" وتشتت قيم بين النقطتين "1" و"6، فذلك تأكيد آخر، على أن اعتبار أهمية الخصوصية الطبيعية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، لا يعكس توافق الأطراف الاقليمية الفاعلة حول رهانات إقليمية جماعية ومشتركة، بل مؤشر على وجود رهانات فردية متعارضة لأطراف فاعلة بإقليم الحظيرة، سواء كانت رهانات تنظيمية داخلية، سياسية محلية، أو اقتصادية خاصة أو فئوية.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الشكل 8-10، ليس فقط بين الأطراف المنتمية إلى صنف جماعة محلية ومجموعة اجتماعية من ناحية، والأطراف المنتمية إلى صنف إدارة عمومية من ناحية أخرى، بل أيضا بين الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى نفس الصنف، خاصة المجموعة المنتمية إلى إدارة عمومية. ضمن هذه المجموعة، يشكل التناقض في اعتبار الخصوصية الطبيعية والخصوصية الاقتصادية أحد أهم عوامل التعارض. بمعنى أن هذه الأطراف لم تتمكن من تطوير أية آليات للعمل الجماعي من أجل تقريب وجهات النظر، لاسيما بين الجوانب المتعلقة بالاستغلال والمحافظة على الموارد الطبيعية.

الشكل رقم 8-10: مستوى اعتبار الأطراف الإقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية جرجرة

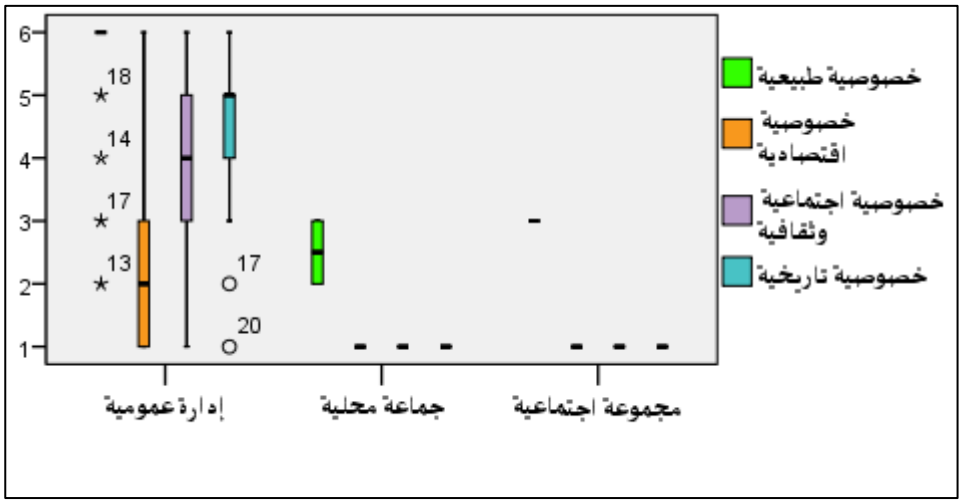

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

فبالإضافة إلى عدم اختصاص وتحكم الادارة العمومية في تحديد وتفعيل الآليات التي يمكن أن تحد من مظاهر هذا التناقض، فهي من ناحية ثانية، لم تعمل على ترقية رؤية متكاملة وشمولية لإدماج مختلف العوامل المساعدة على فهم وتوجيه حركية التنمية المستدامة للإقليم، لا سيما من خلال ادماج الخصوصية التاريخية، الاجتماعية والثقافية ضمن عمليات التدخل التي تجسدها بإقليم الحظيرة. إذ يبقى غياب أفق لبعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة رهينة لتعثر الأطراف الفاعلة في

تأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية، تدمج مختلف مكونات الخصوصية المحلية لإقليم الحظيرة، وتستفيد من تطور السياسات العمومية في هذا المجال.

2.2.2.8. تطور السياسة العمومية

يمثل تطور السياسات العمومية من أهم العوامل المؤثرة في حركية التنمية المستدامة على مستوى الفضاء الريفي بصفة عامة. حيث يكون تحول أطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي محددا أساسيا لفعالية هذه السياسات. بينما تتعلق هذه الفعالية بمدى تبني الاطراف الاقليمية الفاعلة لأساليب العمل الجديدة، تحكمهم فيها وتفعيلها. ما يجعل من تحليل تقييم هذه الأطراف لتطورات السياسة العمومية على مستوى أقاليم الحظائر الطبيعية، بمثابة الوقوف على مستوى عملية المقاربة الاقليمية التي أصبحت نموذجا يعتمد عليه تصميم سياسات التنمية المستدامة بشكل عام، سواء تعلق ذلك بطبيعة الحركية المنتجة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، أو بطبيعة التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة المرتبطة بفعالية وعملية تطورات السياسة العمومية.

وفق هذا الاعتبار، يوضح الشكل 8-11 أن أهم ملاحظة يثيرها تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة لجوانب تطور السياسة العمومية، هو الاختلاف والتعارض بين مجموعات هذه الاطراف في تحديد غياب أو وجود هذه التطورات. حيث يعتبر 65% من الأطراف الاقليمية الفاعلة وجود عامل على الاقل، يمثل جانبا أساسيا لتطور السياسة العمومية في مجال تنمية الفضاء الريفي عامة، مقابل35% نفوا ذلك تماما. ضمن المجموعة الاولى، يعتبر 5% من الأطراف الفاعلة، أن تطور السياسة العمومية يتعلق بمواءمة أطر ، أساليب وأدوات التدخل العمومي مع تعقيد الواقع الاقليمي. كما يقدر 10% منهم أن اعتبار خصوصية الاقليم المحلي هو الجانب الأساسي في تطور السياسة العمومية. أما 50% من هذه الأطراف، فيعتبرون أن جوانب تطور السياسة العمومية متعددة، سواء كان ذلك مرتبط بضمان فعالية التدخل العمومي، أو كذلك في إطار الالتزامات الدولية، بالإضافة إلى العوامل السابقة.

الشكل رقم 8-11: عوامل تطور السياسة العمومية في مجال التنمية الريفية المستدامة

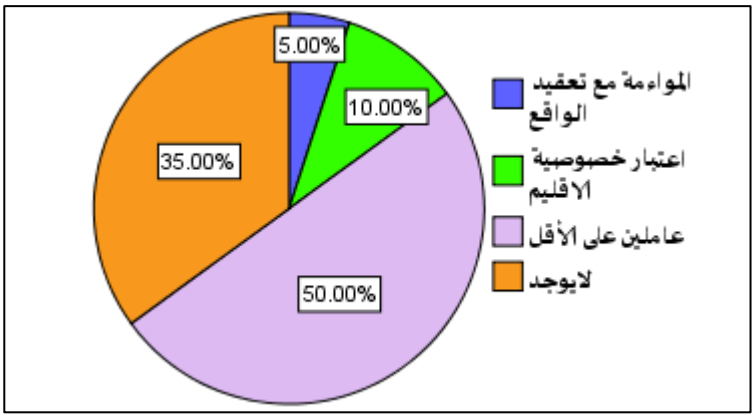

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بغض النظر عن الاختلاف في تحديد العوامل التي تعكس تطور السياسة العمومية في مجال تنمية الفضاء الريفي، الذي يعكس تباين مستويات تحكم وتبني الأطراف الاقليمية الفاعلة لأطر ، أساليب وأدوات التدخل العمومي على مستوى الفضاء الريفي، فإن التعارض في تقييم تطور السياسة العمومية هو ما يعبر من ناحية أخرى، عن عدم اهتمام بعض الأطراف الفاعلة بقضايا التنمية الريفية، أو العمل على مقاومة التغيرات الجارية. إذ تؤكد بعض الأطراف أنها لا تجد دافعا للمشاركة أو حتى الحضور في اجتماعات المجلس التوجيهي للحظيرة، لأن ذلك ببساطة "دون جدوى"، حسب تعبير أحد ممثلي الإدارات القطاعية.

في مثل هذه الحالات، التي يصبح فيها تطور السياسات العمومية دون جدوى عملية من وجهة نظر نفس الأطراف المعنية بتنفيذها، فقد يكون تصميم هذه التطورات لا يأخذ في الاعتبار تطلعات واحتياجات الأطراف المعنية بها. هذا ما يوضحه الشكل 8-12، أين تنتمي الأطراف الاقليمية الفاعلة التي تنفي غياب أية عوامل تمثل تطورات محددة في السياسة العمومية، إلى صنفي "إدارة عمومية" و" جماعة محلية". ما يشير إلى أن تراكمات الأطر، الإجراءات والآليات التي يتم اقرارها في إطار السياسات العمومية و تبقى غير مفعلة، قد تعتمد فقط لتبرير استراتيجيات فردية، في ظل الطبيعة القطاعية و الادارية لحركية التنمية المستدامة بالحظيرة.

الشكل رقم 8-12: مواقف الأطراف الفاعلة الاقليمية حول جوانب تطور السياسة العمومية

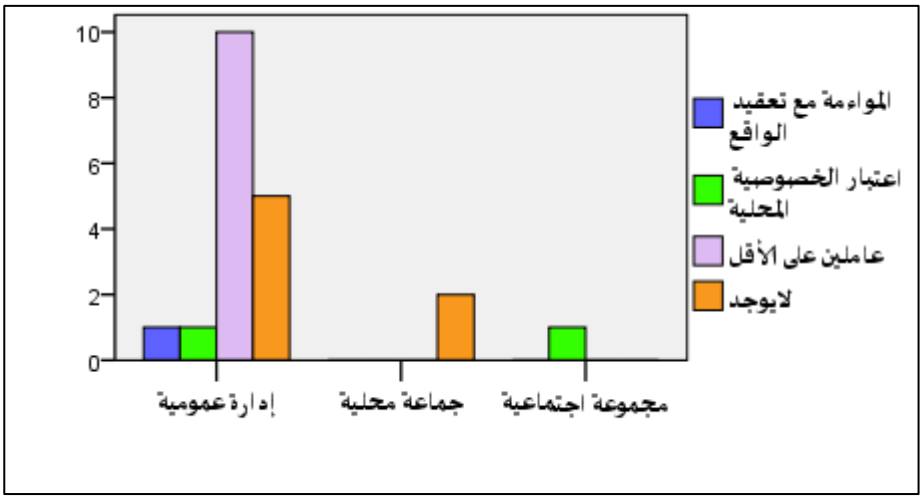

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

3.2.2.8. الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

يشكل تحليل مختلف العوامل التي يمكن أن تمثل ضغوطات بإقليم بالحظيرة الوطنية جرجرة جانبا آخر لبحث مدى عمل الأطراف الفاعلة من أجل تحديد هذه العوامل، أبعادها وتأثيراتها، لكن أيضا معرفة فيما يمكن أن يعكس ذلك قدرة هذه الأطراف على تبني رهانات إقليمية جماعية ومشتركة، يعتمدون عليها في رفع التحديات التي تشكلها هذه العوامل. في هذا السياق، يبين الشكل8-13 أن سياحة الكم والزيادة

السكانية هما العاملان اللذان يشكلان مصدرا أساسيا للضغوطات على المحيط الطبيعي، الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة. بينما يأتي استغلال الموارد الطبيعية والصيد غير الشرعي باعتبارهما مصادر ضغوط أقل تأثيرا.

الشكل رقم 8-13: طبيعة الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على المستوى الميداني، يعبر هذا التقييم إلى حد كبير عن الحالة العامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة. إذ يمثل الاجتياح المستمر، غير الموجه أو المنظم لأعداد كبيرة من السياح بالمواقع السياحية الطبيعية، عاملا أساسيا في وجود عدة تأثيرات سلبية على المحيط الطبيعي، الأنظمة البيئية الجبلية، والأنواع الحية. ففي حين لا يخضع الولوج إلى هذه المواقع لأية اجراءات لتحديد الوجهة، مدة التواجد بالموقع، شكل التنزه والتخييم، طهي الطعام، معالجة المخلفات أو طريقة الاتصال بالحيوانات البرية، فذلك ينتج عنه غالبا تأثيرات سلبية على المحيط الطبيعي، التنوع الحيوي والتوازن البيئي. كما ينتج عن الكثافة السكانية العالية والمتنامية ضغوطات على الموارد الطبيعية، كالمياه، الأراضي، المراعي، الغابات والأنواع النباتية والحيوانية.

وبغض النظر عن التأثيرات المتبادلة بين مختلف العوامل المسببة للضغوطات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، يأتي استغلال الموارد الطبيعية، كاستخراج مواد البناء وتحويل مصادر المياه العذبة للاستعمالات المنزلية والزراعية، تجريد الغطاء النباتي، كأشكال مختلفة للعوامل المسببة للضغوط بالحظيرة. بينما يمثل الصيد غير الشرعي عاملا أخر في تكوين الحلقة المفرغة للضغوطات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، تشكل فيها الانواع المهددة بالانقراض العنصر الأكثر هشاشة وحساسية.

بغض النظر عن استمرار مسار التدهور بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة الذي يؤكده هذا التقييم، توضح المعدلات الاحصائية مختلف العوامل المرتبطة بالضغوط الممارسة بإقليم الحظيرة، في الجدول 8-03، أن هذه العوامل لا تتم مقاربتها في إطار صيرورة للحوكمة الاقليمية. بمعنى أن الاطراف الاقليمية

الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة لا تعمل جماعيا وفق آليات و أطر محددة، لتحديد طبيعة هذه العوامل، أبعادها، تأثيراتها وتداخلاتها... . ما يمثل على هذا المستوى أيضا، تباين في رهانات الأطراف الإقليمية الفاعلة حول تقييم إشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة. حيث تبين معدلات متوسط القيم لمختلف العوامل، ماعدا سياحة الكم الذي أخذ نقطة "4.55" بتقييم "تهديد مرتفع"، أنها لم تتجاوز مستوى "تهديد متوسط".

الجدول رقم 8-03: المعدلات الاحصائية لتقييم الضغوط بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	استغلال الموارد الطبيعية	سياحة الكم	صيد غير شرعي	كثافة سكانية
Mean	3.90	4.55	3.30	3.95
Mode	6	6	1	6
Std. Deviation	2.049	2.012	1.867	2.038
Variance	4.200	4.050	3.484	4.155
Minimum	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6
Sum	78	91	66	79

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على الرغم أن هذه الملاحظات تشير إلى توافق الأطراف الاقليمية الفاعلة حول الرهانات التي يستدعيها الحد من الضغوطات الناتجة عن سياحة الكم بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، و هو ما يؤكده كذلك تركيز القيم التي يأخذها هذا العامل في النقطة "6" بمستوى تقييم "تهديد عالي جدا"، إلا أن الارتفاع النسبي لمعدل الانحراف المعياري بقيمة "2.012" يشير هنا كذلك إلى تباين كبير في تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لمستويات التهديد الناتجة عن هذا العامل.

هذا التباين في تقييم واقع يمكن ملاحظته مباشرة، يصل إلى حد التناقض بين الأطراف الفاعلة، كما يتجاوز أصناف هذه الأطراف إلى غاية الصنف الواحد منها. هذا ما يتضمنه الشكل 8-14، الذي يبين أن من بين الأطراف الفاعلة المنتمية إلى الإدارة العمومية مجموعة أساسية تعتبر أن سياحة الكم بمثابة مصدر لتهديدات عالية جدا، وتقاسمها في ذلك الأطراف المنتمية إلى صنف "مجموعة اجتماعية". بينما تأخذ الأطراف الفاعلة المنتمية إلى صنف "جماعة محلية" ومجموعة أخرى من صنف الإدارة العمومية موقفا مقابلا تماما، تقدر من خلاله أن النشاطات السياحية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة "دون أية تهديدات".

وبينما تبقى هذه الملاحظات قائمة أيضا بالنسبة لعوامل الكثافة السكانية، استغلال الموارد الطبيعية والصيد غير الشرعي، التي يؤكدها الارتفاع النسبي في معدلات الانحراف المعياري و تأخذ على التوالي قيم "2.038؛2.049؛1.867"، لكن أيضا توزيع تقييم هذه العوامل على كامل السلم المعتمد. فأن تحليل هذه

الملاحظات بالنسبة لعامل الكثافة السكانية يوضح اختلافات جديدة في تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لمستوى التهديديات التي يشكلها هذا العامل بإقليم الحظيرة.

الشكل رقم 8-14: مستويات الضغوط الناتجة عن سياحة الكم بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

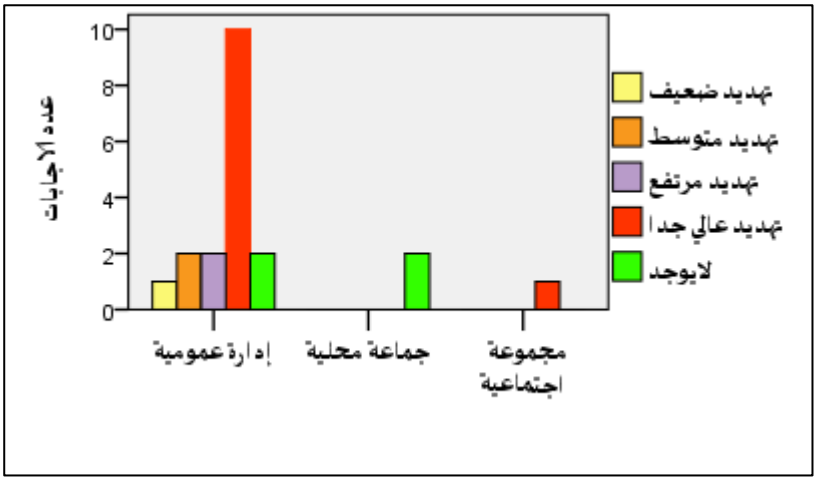

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

إذ يبين الشكل 8-15 وجود مجموعتان أساسيتان متناقضتان من الأطراف الاقليمية الفاعلة في اعتبار وجود هذه التهديدات من جهة، وتقييم مستوياتها من جهة أخرى. تتكون المجموعة الأولى من الأطراف الاقليمية المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية التي تقدر أن تزايد الكثافة السكانية هي بمثابة مصدر لضغوطات ذات تهديدات عالية جدا أو مرتفعة. في المقابل، تتكون المجموعة الثانية من الأطراف المنتمية إلى أصناف "مجموعة اجتماعية، جماعة محلية وإدارة عمومية"، التي تعتبر أن تزايد الكثافة السكانية لا يمثل أي شكل من التهديدات.

الشكل رقم 8-15: مستويات الضغوط الناتجة عن الزيادة السكانية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

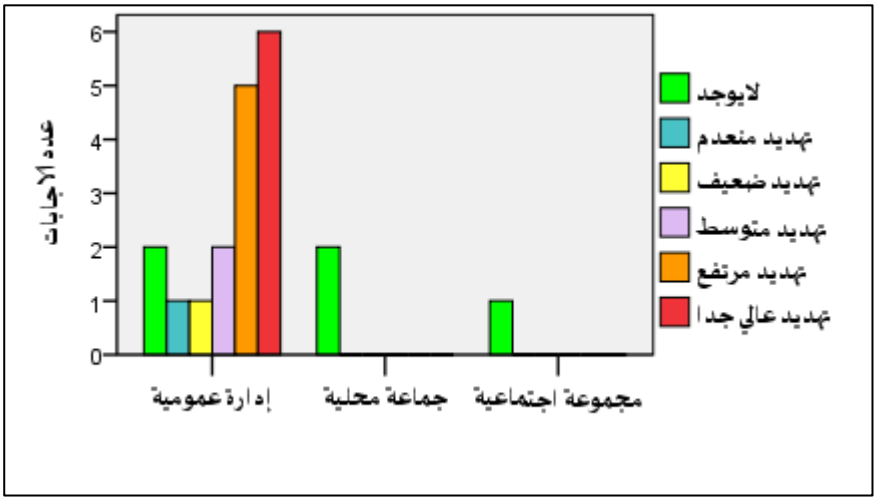

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

هذا التقابل في تقدير طبيعة الضغوطات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، مصادرها ومستوياتها، ما هو في الواقع سوى تعبير عن تناقض واختلاف رهانات الأطراف الاقليمية الفاعلة تجاه السكان، ونمط التفاعلات التي تميز العلاقة بين هذه الأطراف والسكان من جهة، وبين هذه الأطراف حول قضايا تتعلق بالسكان من جهة أخرى.

ففي حين تتعدد احتياجات السكان كما تتعدد الأطراف المعنية بتلبيتها، على غرار الإدارات القطاعية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية غير الممركزة، فإن ذلك يؤدي إلى تعدد استراتيجيات ورهانات هذه الأطراف لإدارة علاقتها مع السكان. وبالنظر إلى الانتماء الإقليمي المشترك لهذه الأطراف، وتداخل مجالات التدخل و الاختصاص، على غرار امتداد إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة بين الحدود الادارية لولايتين، 19 بلدية ومختلف الإدارات القطاعية على مستوى كل ولاية...، فإن ذلك يجعل من الاختلاف والتناقض بين استراتيجيات و رهانات الأطراف الفاعلة نتيجة حتمية، في ظل غياب هيكلة مستقرة للعمل الجماعي.

بالإضافة إلى ما تؤكده هذه الملاحظات من غياب أية عمليات للحوكمة الإقليمية، التي جعلت تشخيص طبيعة ومستويات الضغوطات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة محورا لها، ما يمثل عاملا محددا في استمرار وتضخم هذه الضغوطات ضمن مسار لتدهور الحالة العامة بالحظيرة. فإنها من ناحية أخرى، مؤشر على تباعد وتناقض الرهانات الفردية للأطراف الاقليمية الفاعلة تجاه مختلف العوامل المسببة لهذه الضغوطات. إذ يمكن الاشارة على هذا المستوى، إلى أن اختلاف الأدوار المؤسساتية، الموارد والقيود التنظيمية الرسمية وغير الرسمية لدى الأطراف الاقليمية الفاعلة، لا سيما ضعف، عدم فعالية وتوازن أطر التنسيق المحلي بين هذه الأطراف، هي ما يشكل عناصر أساسية جعلت تباين وتناقض رهانات الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، أحد مميزات حركية التنمية المستدامة.

4.2.2.8. رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

بعدما بينا أن احدى مميزات حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة هي عدم ارتكازها على صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية موضوعها ادماج مختلف مكونات خصوصية الإقليم المحلية، تبني، التحكم وتفعيل تطورات السياسة العمومية، وتشخيص مصادر، مستويات وتأثيرات الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة. تمثل معرفة رهانات الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة من أجل وقف مسار تدهور الحالة العامة بالحظيرة وبعث مسار للتنمية الريفية المستدامة، محورا آخر لتقييم مدى عمل هذه الأطراف جماعيا لتحديد العوامل التي يمكن أن تمثل قاعدة أساسية لإطلاق هذا المسار.

من هذا المنطلق، يوضح الشكل 8-16 أن تقييم الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة لمختلف العوامل التي يمكن أن تمثل رهانات إقليمية، جماعية و مشتركة لبعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، هي اعتبار التدخل العمومي والتجنيد الاجتماعي العاملان الأساسيان بنسبة 55.93%. بينما تأخذ عوامل البناء الجماعي، الشراكة الأجنبية والإستثمار الخاص على التوالي 15.25%؛ 14.58%؛ 14.24%.

الشكل رقم 8-16: رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

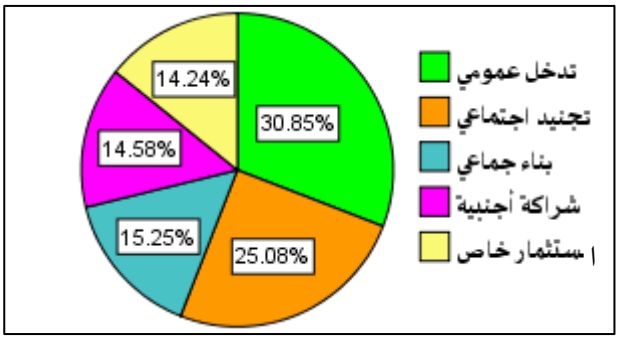

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

على هذا المستوى كذلك، تنعكس الطبيعة الإدارية العمومية والقطاعية لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة على رهانات الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة. حيث يبقى التدخل من خلال البرامج العمومية القطاعية أهم العوامل التي تعتمد عليها هذه الأطراف لتنشيط هذه الحركية. في حين أن تقييم التجنيد الاجتماعي بمثابة رهان إقليمي أساسي بعد التدخل من خلال البرامج التنموية القطاعية العمومية، ما هو في الواقع سوى تعبير عن المعوقات والصعوبات التي تواجه الأطراف الفاعلة في إطار العمليات القطاعية التي يشرفون على انجازها. أي انهم في مواجهتهم للتعقيد الشديد في الواقع الإقليمي المحلي الذي يعملون ضمنه، يصبح تجنيد مختلف الأطراف الاجتماعية لقبول ومساندة البرامج والعمليات التي يشرفون على تجسيدها، بمثابة رهان إقليمي لنجاح وضمان فعالية هذه البرامج.

بغض النظر عن الحاجة الجماعية والمشتركة للعمل الجماعي، التي تمثل في هذه الحالة فرصة كامنة ضمن الواقع الاقليمي المحلي، فإن تثمين هذه الفرصة لا يبدو متاحا في ظل غياب أي مؤشر عن وجود توجه للأطراف الفاعلة لبحث طبيعة العوامل التي يمكن أن تمثل رهانات إقليمية جماعية ومشتركة، يرتكز عليها بعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة. إذ يوضح الجدول8-04 أن البرامج القطاعية هي الرهان الأساسي لهذه الأطراف، بمتوسط قيم "4.55" ومستوى تقييم نحو "رهان ذو أهمية كبيرة ". وبينما يأخذ التجنيد الاجتماعي متوسط قيم "3.70" ومستوى تقييم نحو "رهان متوسط الأهمية"، لا يتعدى تقييم العوامل الأخرى مستوى "رهان دون أية أهمية".

الجدول رقم 8-04: المعدلات الاحصائية لتقييم رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	تجنيد اجتماعي	برامج عمومية	بناء جماعي	استثمار خاص	شراكة اجنبية
Mean	3.70	4.55	2.25	2.10	2.15
Mode	3	6	1	1	1
Std. Deviation	1.780	1.877	1.860	1.683	1.785
Variance	3.168	3.524	3.461	2.832	3.187
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6	6
Sum	74	91	45	42	43

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

هذا ما يؤكده كذلك، التشتت الكبير في مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة حول وجود رهانات اقليمية مشتركة، سواء توزيع قيم كل العوامل على كامل سلم التقييم المعتمد، أو كذلك معدلات الانحراف المعياري القريبة نسبيا إلى قيم المتوسط. ولا يختلف الأمر بين أصناف الأطراف الفاعلة أو بين الأطراف من ذات الصنف. حيث يوضح الشكل 8-17، أنه في حين تعتبر الأطراف المنتمية إلى صنفي "مجموعة اجتماعية وجماعة محلية " وجود عوامل أساسية تمثل رهانات إقليمية ذات أهمية أساسية، تتباين مواقف الأطراف الاقليمية المنتمية إلى صنف "إدارة عمومية" حول أهمية الرهانات التي تمثلها مختلف العوامل، باستثناء الاستثمار الخاص الذي تعتبره دون أية أهمية. هذا يعني غياب تحديد جماعي لرهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، ضمن أية أطر أو عمليات للحوكمة الاقليمية، حتى بالنسبة للكتلة الأساسية والمؤثرة من الأطراف الفاعلة التي يشكلها صنف الإدارة العمومية.

الشكل رقم 8-17: تقييم الأطراف الفاعلة لرهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

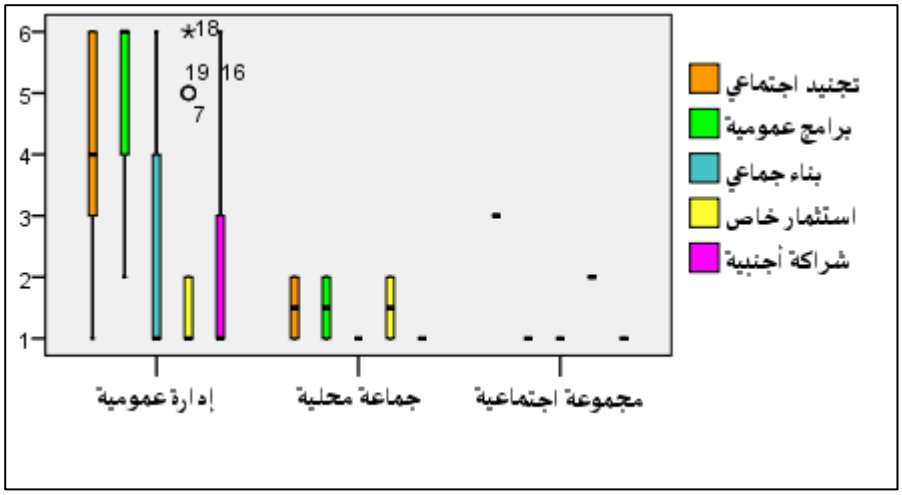

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

3.2.8. موارد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة

بعد تحليل مدى اعتبار الخصوصية المحلية وطبيعة الرهانات الإقليمية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، الذي كشف عن تباعد التوجهات الفردية في اعتبار مكونات الخصوصية المحلية وتحديد رهانات بناء مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، تشكل معرفة مستوى الموارد المجندة والمعوقات ضمن هذه الحركية، جانبا أساسيا ومحورا أخر لتقييم نمط الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة. إذ يتعلق ذلك بتحديد مدى عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة على تنشيط موارد إقليمية وإنتاج موارد خاصة، لاسيما إدماج شبكة العلاقات الاقليمية ضمن الأطر المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، وإنتاج المعلومات وتبادلها. لكن أيضا العوامل المرتبطة بهذه الأخيرة وتعتبرها الأطراف الفاعلة بمثابة معوقات أساسية، تحد من فعالية الجهود المبذولة والموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة.

1.3.2.8. الموارد المجندة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

يوضح الشكل 8-18 أن متوسط تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة للموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة، لم يتجاوز النقطة "3" بمستوى تقييم "متوسط". لكن ذلك لا يعكس رؤية جماعية لهذه الأطراف، بالنظر إلى التشتت الكبير لمختلف القيم الذي يؤكده الارتفاع النسبي لمعدل الانحراف المعياري بمستوى "1.076". ويظهر هذا التشتت بوضوح في التقابل الحاد بين مجموعتين من الأطراف الاقليمية الفاعلة، تمثل الأولى 30% (20/6) من مجموع هذه الأطراف، وتعتبر أن مستوى الموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة يتراوح بين ضعيف جدا وضعيف. بينما تقدر المجموعة الثانية التي تتشكل من 35% (20/7) من الأطراف الفاعلة بالحظيرة، أن الموارد المجندة تصل إلى الحد الأقصى، بمستوى تقييم "عالي جدا".

الشكل رقم 8-18: مستوى الموارد المجندة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

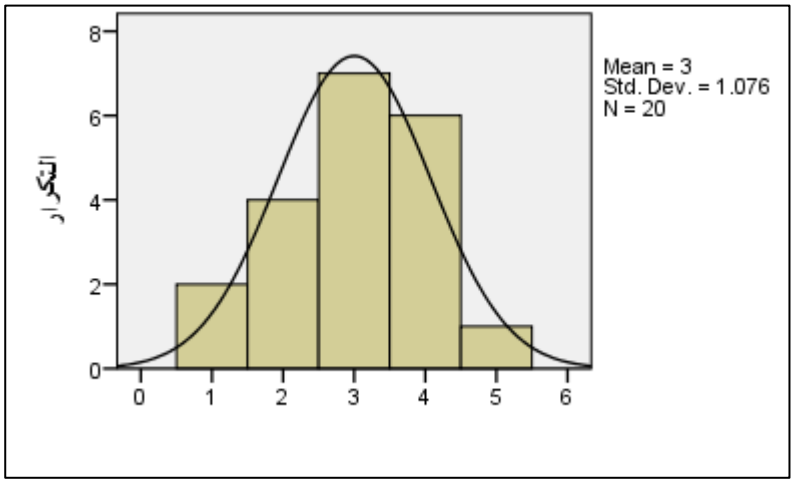

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

يشير هذا التقابل إلى غياب التكافؤ في الولوج إلى الموارد الاقليمية بنفس المستوى لكل الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة. ففي حين لا تتمتع بعض الإدارات القطاعية بأية استقلالية مالية أو إدارية، وهي مدعوة لتسهم في حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة من خلال تمثيلها بالمجلس التوجيهي للحظيرة، لكنها في المقابل لا تستفيد ضمن أية أطر من موارد الحظيرة. حيث تظهر العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة غير متوازنة، تشوبها المفاضلة أكثر مما يطبعها من التعاون والثقة المتبادلة.

2.3.2.8. طبيعة وتطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة

يوضح الشكل 8-19 أن الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة تربطها شبكة علاقات اقليمية كثيفة، تمثل العلاقات المؤسساتية المكون الأساسي فيها، بالنظر إلى أهمية مجموعة الأطراف المنتمية إلى صنف الادارة العمومية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة. وبينما لا تقتصر مكونات شبكة العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة على العلاقات المؤسساتية، تأتي علاقات الجوار في المستوى الثاني من الأهمية، خاصة علاقات الجوار الجغرافي التي تمثل أحد عناصر الهوية المحلية لجميع الأطراف الإقليمية الفاعلة، التي تعرف بنفسها بالرجوع إلى جبال جرجرة باعتبارها عنصر انتماء اقليمي مشترك.

الشكل رقم 8-19: شبكة العلاقات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة

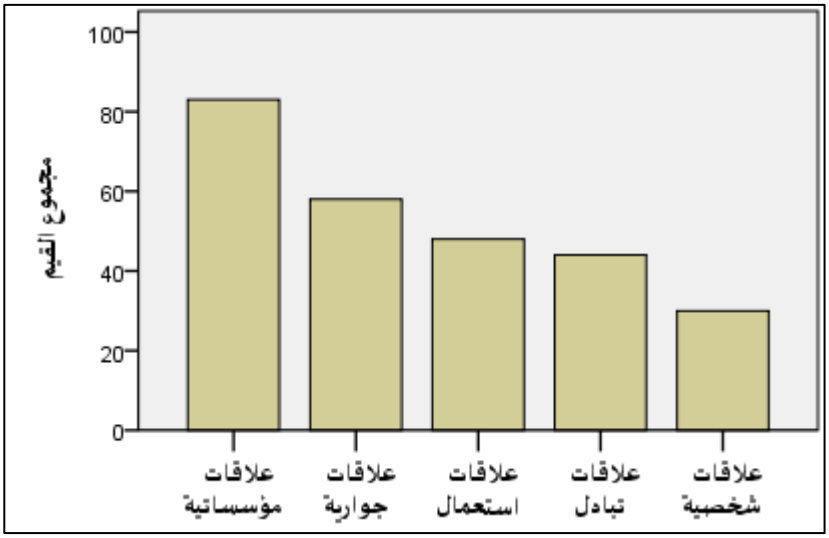

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبالرغم من تعدد استعمالات الفضاء الإقليمي بالحظيرة الوطنية جرجرة، سواء تعلق ذلك بالاستعمالات الاجتماعية، الاقتصادية، الادارية والمؤسساتية، إلا أن ذلك لم ينعكس بنفس المستوى في كثافة علاقات استعمال الفضاء الاقليمي والتبادل بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة. حيث يشكل استغلال الموارد الطبيعية، على غرار المياه، الأراضي، منتجات الغابة، المناظر الطبيعية والمواد المعدنية...،

أحد المحاور الأساسية لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، التي تتعارض وتتباعد حولها استراتيجيات الأطراف الاقليمية الفاعلة، ما يودي إلى نشوء نزاعات وانقطاع العلاقات بين هذه الأطراف. في المقابل، تبقى العلاقات الشخصية أحد مكونات شبكة العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة، التي يتم الاعتماد عليها بشكل أساسي في الوصول إلى تحقيق توافقات غير رسمية بين ممثلي الأطراف الاقليمية الفاعلة، خاصة في الحالات التي تكون فيها العلاقات المؤسساتية الرسمية متأزمة أو غير فعالة.

هذا ما يظهر كذلك من خلال تحليل اهمية العلاقات الإقليمية بين مختلف أصناف الأطراف الإقليمية الفاعلة. إذ يوضح الشكل8-20 أن أهمية مجموعة الأطراف المنتمية إلى صنف الادارة العمومية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، هو بمثابة عامل محدد لكثافة وطبيعة العلاقات الاقليمية بالحظيرة. اما ضعف ادماج الأصناف الأخرى من هذه الأطراف، على غرار الجماعات المحلية، المنظمات الاجتماعية، المجموعات الاجتماعية، المؤسسات الخاصة والأفراد، فإنه يعكس من ناحية أخرى فشل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة في تنشيط موارد إقليمية أساسية، وخلق موارد خاصة، الذي يتجسد في غياب تمثيل متوازن للأطراف الاقليمية الفاعلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة، و غياب توجه نحو تفعيل شبكة العلاقات الاجتماعية الاقليمية التي تربط هذه الأطراف، وجعلها أساسية في عمل ونشاطات إدارة الحظيرة.

الشكل رقم 8-20: أهمية العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة

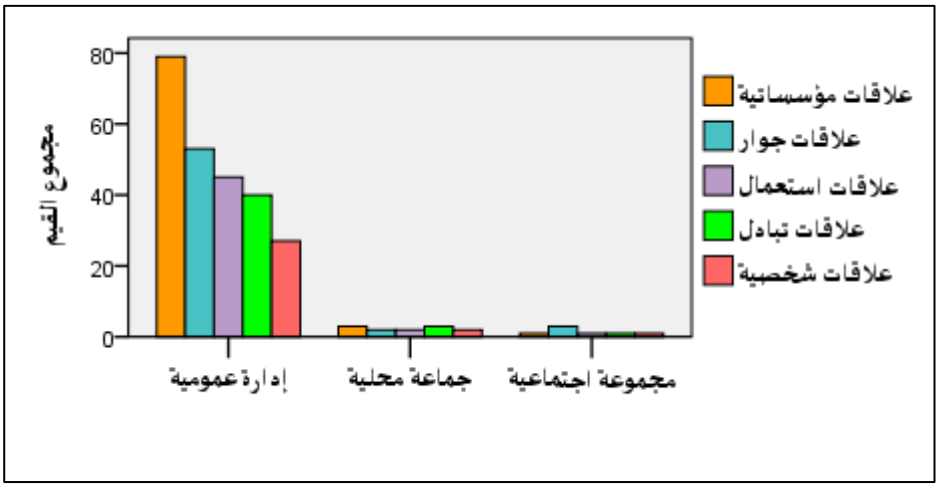

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بالإضافة إلى ما تؤكده هذه الملاحظات فيما يتعلق بغياب صيرورة للحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة تضمنت عمليات خاصة بتنشيط شبكة العلاقات الاقليمية وخلق موارد إقليمية خاصة، فإنها من ناحية ثانية توضح أن تفعيل عمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، على غرار تنصيب المجلس التوجيهي والمجلس العلمي للحظيرة وبدأ عملهما، لم يسهم في بعث أية مسارات لإدماج الحركية الاقليمية التي تعرفها الحظيرة، لا سيما تطور شبكة العلاقات الاقليمية.

إذ يبين الشكل 8-21 وجود عدة عوامل تعكس تطور شبكة العلاقات بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة في اتجاه تبني مفهوم التنمية المستدامة، على غرار تبلور رؤية تنموية أو الاستعداد لتقديم تنازلات، التي تمثل حسب الأطراف الفاعلة بالحظيرة أحد الجوانب الأساسية لتطور العلاقات الاقليمية بنسبة 30%. عمليا، غالبا ما ترتبط هذه التطورات بتعاظم التحديات التنموية التي تجابهها الأطراف الاقليمية الفاعلة منفردة، ما يدفعها إلى البحث عن مداخل جديدة للوصول إلى حلول فعالة، وفي نفس الوقت تطوير قابلية لتقديم تنازلات في إطار العمل وفق هذه المداخل.

الشكل رقم 8-21: تطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة

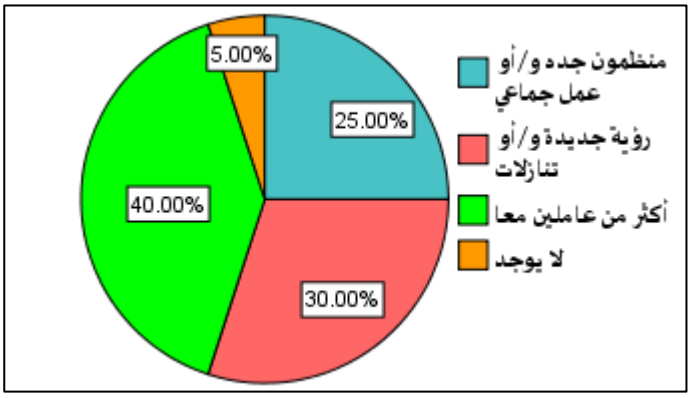

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من جانب آخر ، تعتبر الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة بنسبة 25%، أن انضمام أطراف فاعلة جديدة وتطور أشكال من العمل الجماعي، هو بمثابة جانب أخر لتطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة. إذ يمثل التزايد المستمر للمنظمات المجتمعية الناشطة في مجال التنمية المستدامة بصفة عامة، أحد صور هذا التطور الذي غالبا ما يترافق مع توجه نحو تبني انماط عمل غير تقليدية. فقد أصبحت الجمعيات المهتمة بحماية البيئة والتنوع الحيوي، لجان القرى والتنظيمات المهنية، شريكا إقليميا وقوة إقتراح محلية لا يمكن تجاوزها.

في الواقع، فكما لا ينفصل انضمام أطراف جديدة عن ظهور بعض أشكال العمل الجماعي، لاسيما من خلال مشاركة هذه الأطراف ضمن عمليات قطاعية، كعمليات التحسيس والتوعية البيئية، حملات تنظيف المحيط أو مبادرات جوارية، فإن ذلك غالبا ما يكون ضمن تطور رؤية تنموية محلية جديدة، تفرض على الأطراف الاقليمية الفاعلة مواءمة أدوارها، طرق عملها وحتى التنازل عن بعض صلاحياتها وسلطاتها. هذا ما تعبر عنه الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة بنسبة 40%، من خلال اعتبار تطور العلاقات الاقليمية بينها قد يأخذ أبعادا متداخلة ومختلفة. وفيما لا يزال انضمام هذه الأطراف في معزل عن مواقع اتخاذ القرار ، وينظر إليها بتناقض حاد ضمن حركية التنمية المستدامة

بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، فذلك ما تقدره بعض الأطراف على أنه غياب لأي تطور في العلاقات الاقليمية.

ففي حين لم يعد ممكننا عدم اعتبار المبادرات، النشاطات والأدوار التي تؤديها أطراف أخرى غير الإدارات القطاعية والمؤسسات العمومية، إلا أنه يتم اعتبار ها معوقا لجهود التنمية المحلية أو دون كفاءة تارة، ومنافسا أو رهانا رابحا في حالات أخرى. ما ينعكس في طبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأطراف الإقليمية الفاعلة وكذلك نمط العمل المشترك، الذي لا يتجاوز في أحسن الظروف الاتفاقيات الثنائية، المرحلية أو الظرفية. وفي الكثير من الحالات يكون الصراع، النزاعات والاستقطاب هي السمات المميزة للعلاقات الاقليمية بالحظيرة.

في هذا السياق، يتجسد غياب اعتبار اهمية العلاقات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة وتطورها ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة، باعتبارها موردا اقليميا استراتيجيا، في العديد من المواقف السلبية التي تتبناها بعض الأطراف الفاعلة تجاه مختلف مكونات اشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة. إذ يبين الشكل8-22 أن من بين الأطراف الاقليمية الفاعلة من يتبنى مواقف تعبر عن سلوكات احتكار و لا مسؤولية بنسبة 40%. حيث تتعلق هذه المواقف غالبا بتفاعلات الأطراف الاقليمية الفاعلة حول استغلال الموارد الطبيعية بالحظيرة، سواء من خلال الاعتماد على الصلاحيات الادارية والمؤسساتية بالنسبة للأطراف الاقليمية المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية، أومن خلال اتباع استراتيجيات فردية أو جماعية.

الشكل رقم 8-22: المواقف السلبية للأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

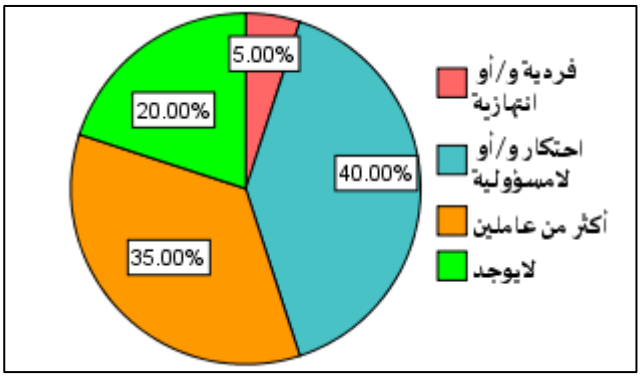

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

فعلى سبيل المثال، لا تخفي بعض هذه الأطراف اعتبار إدارة الحظيرة الوطنية لجرجرة متمادية في استغلال صلاحياتها الإدارية والمؤسساتية تجاه الأطراف الأخرى، واحتكار ها لاستغلال الفضاء الطبيعي بالحظيرة. وبالنظر إلى ضعف مواردها وقدرتها على مواجهة تحديات التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة بمفردها، فهي تلجأ إلى اتباع سياسة مظهرية لتلميع صورتها الإدارية والتنظيمية، فتقوم بعمليات تنموية جزئية، تعمل على تضخيمها إعلاميا، أومن خلال عمليات اتصال مناسباتية، بينما تركز من جانب آخر،

على تجنب حدوث أضرار فادحة، ومتابعة ما تقوم به الأطراف الاخرى بإقليم الحظيرة من أجل معارضة أية عمليات أمام الجهات الإدارية والسلطات المختصة.

وبينما تعبر هذه المواقف عن عدم فعالية عمل المجلس التوجيهي للحظيرة في تفكيك التناقضات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة وتأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية بالحظيرة كإطار للعمل الجماعي، فإنها من ناحية ثانية، تبرز عمق تعثر هذه الأطراف في بعث مسار جماعي للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة. هذا الواقع دفع بعض الأطراف إلى غاية اعتبار مكونات أساسية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة، على غرار عدم الاستقرار الأمني بالمناطق الجبلية والغابية بالحظيرة، بمثابة عامل إيجابي ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة، وذلك فقط على اعتبار أن غياب الأمن في المناطق الجبلية والغابية قد يخدم وجهة نظر أحادية، يتم تبريرها بوجود تأثيرات ايجابية جزئية لهذا العامل. في مثل هذه الحالات، يتضح أن مواقف احتكار سلطة اتخاذ القرار، استغلال الصلاحيات الادارية والمؤسساتية، قد يتولد عنها مواقف فردية وحتى انتهازية، تعبر الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة على وجودها مجتمعة بنسبة 35%.

وفي حين يقدر 20% من الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة غياب أية مواقف سلبية لأطراف فاعلة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، فذلك مؤشر عن انفصال بعض ممثلي هذه الأطراف عن الواقع الميداني بالحظيرة، لا سيما منهم الذين يتم تعيينهم بالمجلس التوجيهي للحظيرة لتعويض ممثلين آخرين، أين يشكل عدم اهتمام بعضهم، وغياب تبادل للمعلومات بينهم، من أهم العوامل التي تجعل مثل هذه التقديرات مجانبة تماما للواقع الميداني.

3.3.2.8. انتاج وتبادل المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

انطلاقا من الأهمية الاستراتيجية للمعلومات وفق المقاربة الاقليمية للتنمية المستدامة، وباعتبارها موارد إقليمية خاصة وحاسمة في تأسيس نظام حوكمة إقليمية، يشكل قاعدة أساسية لبعث وضمان استدامة مسار التنمية الريفية بأقاليم الحظائر الوطنية، هو ما يجعل تقييم عمليات انتاج وتبادل المعلومات ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة مستوى آخر لتحليل مدى اعتماد هذه الحركية على صيرورة للحوكمة الاقليمية، تعمل من خلالها الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة بشكل جماعي لتحديد طبيعة وكمية المعلومات الضرورية، الأطر والهياكل الخاصة بإنتاجها، عمليات إنتاجها، الموارد الموجهة لهذا الغرض، قواعد وقنوات تبادلها وتقاسمها... .

من هذا المنطلق، يوضح الشكل8-23 أن انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة لا يتم ضمن هيكلة ووفق استراتيجية محددة المعالم. إذ يعتبر 50% من الأطراف الفاعلة أن انتاج المعلومات بإقليم

الحظيرة يتم ضمن أطر متعددة، تتمثل خاصة في اتفاقيات البحث المبرمة مع الجامعات المحلية، مشاريع بحث، صفقات مع مكاتب دراسات أو هيئات متخصصة.

بالرغم أن الملاحظات المتعلقة بتعدد أطر انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة تشير إلى الكمية المعتبرة من المعلومات المنتجة، سوى أن غياب هيكلة واضحة المعالم لهذه الأطر من جهة، و تباين تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة لوجود وطبيعة هذه الأطر من جهة ثانية، ما هو سوى تأكيد على غياب أي شكل للعمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة على هذا المستوى.

فإنتاج المعلومات التي تشارك فيها جامعات محلية ووطنية غالبا ما يكون في إطار اتفاقيات ثنائية بين الطلبة والباحثين من جهة، وإدارة الحظيرة من جهة ثانية، لكن دون أن يندرج ذلك ضمن محاور محددة للبحث، أو لإنتاج معلومات مطلوبة مسبقا. وحتي في حالات طلب إدارة الحظيرة معلومات ذات طبيعة وكميات مقدرة محددة، فإن ذلك لا يكون من خلال عمليات جماعية منسقة بين مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة، ولا يتجاوز عمليات.

الشكل رقم 8-23: أطر انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

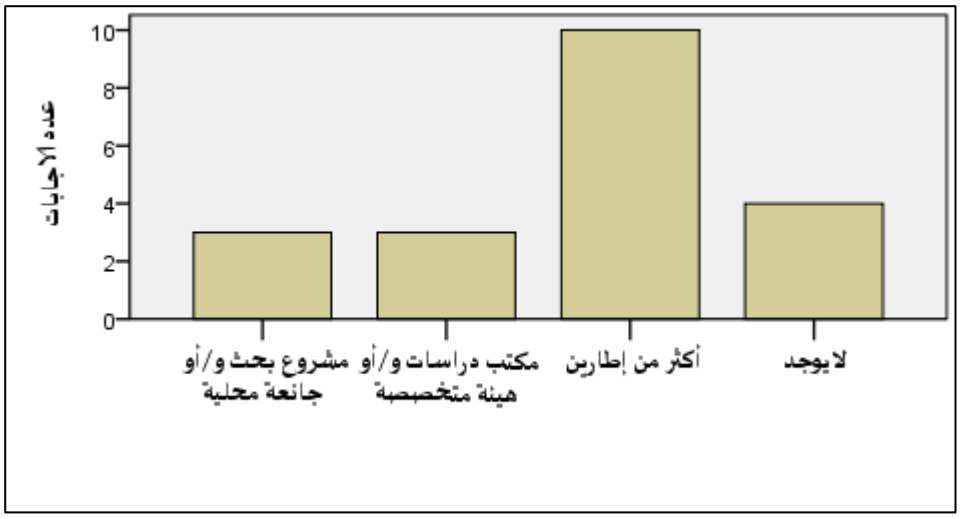

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

في حالات أخرى، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإنجاز عمليات تنموية محددة تتطلب دراسات تقنية أو علمية، فإن أنتاج المعلومات المطلوبة يخضع إلى آليات إبرام الصفقات العمومية التي تضع على رأس أولوياتها المعايير الاقتصادية لعمليات انتاج المعلومات، خاصة التكاليف المالية و الآجال الزمنية للعقد، ما ينعكس على جودة وكمية المعلومات المنتجة. وبينما لا تتحدد هذه العمليات ضمن أية أطر للعمل الجماعي، فذلك يعكس اعتبار 20% من الأطراف الاقليمية الفاعلة غياب أية أطر لإنتاج المعلومات بالحظيرة الوطنية جرجرة. ما يشير إلى اختلال اساسي ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، يتعلق بغياب شفافية عمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، ناهيك عن غياب أطر أخرى لمشاركة

الأطراف الفاعلة غير الممثلة ضمن هذه الأجهزة، نتج عنه عدم تناظر بين الأطراف الاقليمية الفاعلة في الولوج إلى المعلومات، تقاسمها وتبادلها.

الجدول رقم 8-05: قنوات ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات بالحظيرة الوطنية جرجرة

قنوات الولوج إلى المعلومات	الاجابة " نعم "		الإجابة "لا"		المجموع
	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	
خلية إعلام	35	7	65	13	20
مراسلات رسمية	85	17	15	3	//
قاعدة بيانات	15	3	85	17	//
شبكات تواصل اجتماعي	10	2	90	18	//
المجموع	—	29	—	39	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وسواء كان عدم تناظر الأطراف الإقليمية الفاعلة في الولوج إلى معلومات متعلقة بتشخيص الحالة العامة بإقليم الحظيرة، العمليات التنموية المخططة، برامج البحث العلمي والدراسات المنجزة، أو بالصفقات والعقود المبرمة بإقليم الحظيرة...، فذلك يظهر بصفة أساسية في غياب استعمال متكافئ لقنوات الولوج إلى المعلومات

على هذا المستوى، يوضح الجدول 8-05 أن المراسلات الرسمية بين الأطراف الاقليمية الفاعلة هي القناة الأساسية للولوج إلى المعلومات، تبادلها وتقاسمها، بنسبة85%. وعلى اعتبار أن الاعتماد على المراسلات الرسمية يجعل الأطراف المنتمية إلى الإدارة العمومية مفضلة على الأطراف الأخرى، كما تكون المستويات العليا لدى نفس الأطراف مفضلة بالنسبة للمستويات الميدانية، فذلك يعكس مدى هشاشة عمليات الاتصال بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، بالنظر إلى إن المعلومات المتبادلة عبر هذه القنوات غالبا ما تكون غير مفصلة، غير آنية وجزئية.

أما اعتماد الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة على خلية اعلام، فرغم تراجع حدة عدم تناظر الأطراف الفاعلة في الوصول إلى المعلومات إلى نسبة30% من خلالها، فذلك يعود في الواقع إلى أن نشاط هذه الخلية لا يتعلق بتمكين الأطراف الاقليمية الفاعلة من المعلومات التي تمكنهم من تنسيق عملهم الجماعي وتحسين أساليب التدخل وفعاليته، لكنه يرتبط خاصة بالتحسيس والتوعية بشكل خاص، لا سيما حول مواضيع بيئية عامة، أو في إطار إحياء مناسبات عالمية أو وطنية مرتبطة بمواضيع محددة، على غرار المحافظة على التنوع الحيوي، اليوم العالمي للجبل، المناطق الرطبة... .

من ناحية أخرى، فإن ضعف الاعتماد أساليب حديثة للاتصال، تبادل المعلومات وتقاسمها بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة، على غرار شبكات التواصل الاجتماعي وقواعد بيانات رقمية مفتوحة، تصل من خلالها كل الأطراف إلى كل المعلومات المتوفرة وتسهم في إثرائها، هو ما

يؤكد على أن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، لم تتضمن أية عمليات جماعية لتقييم أهمية إنتاج، تبادل وتقاسم المعلومات من أجل تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة والقيام بنشاطاتهم التنموية بالحظيرة. حيث يصبح غياب شفافية العمل ضمن الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة، من أهم العوامل التي تجعل بعض الأطراف لا تبدي الاهتمام والتعاون الضروريان في عمل المجلس التوجيهي للحظيرة.

4.2.8.أطر وإجراءات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

بعدما بينا من خلال المحاور السابقة أن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، لم ترتكز على صيرورة للحوكمة الاقليمية على مختلف المستويات، لاسيما تحديد توجه مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، ادماج خصوصية الحظيرة، تحديد رهانات التنمية المستدامة للإقليم و بناء موارد إقليمية خاصة، ما انعكس على طبيعة التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة وعملها الجماعي ضمن الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، لكن كذلك تراكم معوقات كثيرة ومتنوعة تحول دون قدرة هذه الأطراف على بعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بالحظيرة. في هذا المحور، سنبحث مدى سعي الأطراف الاقليمية الفاعلة لبناء نظام للحوكمة الاقليمية انطلاقا من تفعيل عمل المجلس التوجيهي والمجلس العلمي للحظيرة، على غرار وضع أطر تنسيق جديدة ومتخصصة، تحديد معوقات التنسيق والعمل على تدليلها، ومن تم تحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة.

1.4.2.8. طبيعة و تكوين أطر التنسيق

انطلاقا من تقييم الاطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة لطبيعة الأطر التي يعملون ضمنها جماعيا، يبين الجدول8-06 غياب أية تطورات لهذه الأطر انطلاقا من الاعتماد على الأجهزة المؤسساتية نحو بناء أطر تنسيق جديدة أو متخصصة. فقد اعتبرت الأطراف الاقليمية الفاعلة بنسبة 70% (80/56)من الاجابات، غياب أطر لتنسيق العمل الجماعي من أية طبيعة كانت، وفيما تشكل الإجابات المعبرة عن وجود أطر مختلفة لتنسيق العمل الجماعي30% (80/24) فقط، فإن 80% منها يعتبر بأن هذه الأطر من طبيعة مؤسساتية.

تبين هذه الملاحظات أن الأطراف الاقليمية الفاعلة لم تعمل إنطلاقا من وجودها بالمجلس التوجيهي للحظيرة، على بناء أطر جديدة لتنسيق عملها الجماعي. هذا ما يظهر على مستوى غياب أطر تنسيق ذات طبيعة سوقية، بالنظر إلى عدم اعتبار البعد الاقتصادي ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة. حيث يبقى التدخل في إطار البرامج العمومية مقتصرا على عمليات الحماية، التي

أصبحت غير عملية ومنفصلة عن أي تشخيص أو تحليل علمي لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

الجدول رقم 8-06: أطر تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

طبيعة أطر التنسيق	الاجابة "نعم"		الاجابة "لا"		المجموع
	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	
مؤسساتية	80	16	20	4	20
سوقية	5	1	95	19	//
مختلطة	20	4	80	16	//
غير رسمية	15	3	85	17	//
المجموع	—	24	—	56	80

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفيما تقدر الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة وجود أطر مختلطة وغير رسمية لتنسيق العمل الجماعي بنسبة 20% و15% على التوالي، فإن ذلك لا يشير إلى أطر تنسيق محددة، مهيكلة ودائمة، بل يتعلق في الواقع باعتماد الأطراف الفاعلة على أشكال مختلفة للتنسيق، على غرار العلاقات الشخصية غير الرسمية والتوافقات الضمنية التي يتم الاعتماد عليها في حل اشكالات ميدانية ثنائية أو متعددة الأطراف، لكنها لا ترتكز على قواعد ثابتة، أو تتم ضمن هياكل مستقرة. هذه الأشكال من تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة تبقى غالبا غير معلنة، ورغم فعاليتها ومرونتها في حل عقد إقليمية، مثل الصراعات بين الأطراف الفاعلة وحالات الانسداد، أو انتاجها في سياق مواجهة قرارات أو عمليات محددة، سوى أن الأطراف الاقليمية الفاعلة لم تعمل على ادماجها ضمن أطر العمل المؤسساتي، من خلال انتاج آليات وقواعد محددة للعمل وفقها، على غرار تأسيس لجان متخصصة تعمل وفق قواعد تحددها الأطراف الاقليمية الفاعلة لحل الاشكالات التي يمكن أن تواجهها.

وفي حين يمكن أن يأخذ التنسيق غير الرسمي والمختلط بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة مظاهر أكثر تقدما وفعالية، على غرار اقامة عمليات تنشيط واتصال إقليمية محلية، تشارك فيها أطراف متعددة ومتنوعة، مثل اقامة معارض، أيام دراسية مفتوحة وفعاليات إعلامية تحسيسية وتوعوية محلية، فإن ذلك يبقى دون آفاق تنموية إقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة، بالنظر إلى الطبيعة المناسباتية والجزئية لهذه الفعاليات، التي لا تندرج ضمن رؤية تنموية إقليمية شاملة.

هذا ما تثيره من ناحية أخرى، الملاحظات التي تعبر عن غياب أية أطر مؤسساتية لتنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة بنسبة 20% من عدد الإجابات. حيث يعبر ذلك عن التناقض الذي يشكله عمل المجلس التوجيهي للحظيرة بالنسبة للأطراف الممثلة ضمنه، لا سيما

منها التي تعتبر أن تمثيلها ضمن هذا الجهاز لا يعكس وجود أي شكل للعمل الجماعي، بقدر ما هو إطار شكلي فقط لعمل إدارة الحظيرة.

إذ تعتبر بعض الأطراف بأنها لا تجد أية جدوى لوجود ممثل عنها بالحظيرة، بالنظر إلى أن عمل هذا الجهاز لا يتجاوز المصادقة على حصيلة نشاطات الحظيرة المنجزة بشكل أحادي. ما يجعل من تدخل ممثلي هذه الأطراف لا أهمية ولا جدوى منه، سوى إذا أرادت عرقلة عمل إدارة الحظيرة من خلال عدم مصادقتها على الحصيلة المعروضة. وبالإضافة إلى غياب أية آليات مؤسساتية أو قانونية تمكن الأطراف الاقليمية الفاعلة من المساهمة في عمليات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، فإن الحركية التنظيمية لممثلي الأطراف الفاعلة، غالبا ما تجعلهم لا يتحكمون في أدوارهم بالحظيرة.

2.4.2.8. عمليات تنسيق العمل الجماعي

يوضح الجدول 8-07 أن تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لعمليات التنسيق ضمن المجلس التوجيهي للحظيرة، لم يتجاوز مستوى "أحيانا" بالنسبة لكل عمليات التنسيق. أي أن القيام بهذه العمليات لا يتعدى اتباع الاجراءات التنظيمية المحددة لعمل المجلس التوجيهي لحظيرة، الذي يجتمع في دورة عادية مرتين في السنة فقط. كما أن عمليات التنسيق في هذه الحالة، تقتصر فقط على التشاور، الحوار والنقاش حول العمليات التنموية المخططة أو المنجزة، وفي بعض الحالات تلك المتعلقة بتنظيم عمليات تحسيس وتوعية. هذا ما توضحه معدلات متوسط القيم بالنسبة لهذه العمليات التي أخذت النقاط "2.90؛ 2.80؛2.90" على التوالي.

الجدول رقم 8-07: عمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	التشاور	الحوار والنقاش	التفاوض	التنشيط والضبط	التكوين التشاركي
Mean	2.90	2.80	2.05	2.90	2.35
Mode	1	1	1	1	1
Std. Deviation	2.150	2.142	1.820	2.024	1.899
Variance	4.621	4.589	3.313	4.095	3.608
Minimum	1	1	1	1	1
Maximum	6	6	6	6	6
Sum	58	56	41	58	47

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

و بينما أخذت عمليات التفاوض والتكوين التشاركي معدلات متوسط قيم بـ "2.05؛ 2.35" على التوالي، وتقييم لم يتعدى مستوى "نادرا"، فذلك تأكيد آخر على ضعف عمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، واقتصارها على الحد الأدنى الذي يحدده الإطار المؤسساتي لعمل المجلس التوجيهي للحظيرة. أي التقيد بالإجراءات الرسمية والشكلية لعمل هذا الجهاز دون المرور إلى جعل ذلك منطلقا لبناء نظام جديد للحوكمة الاقليمية.

من جانب آخر، وإضافة لما يشير إليه معامل تركيز مختلف القيم في النقطة "1"، بالنسبة لكل عمليات تنسيق العمل الجماعي، أي اعتبار أغلب الأطراف أن لاوجود لهذه العمليات حتى في إطار المجلس التوجيهي للحظيرة، فإن ارتفاع معدل الانحراف المعياري مقابل معدل متوسط القيم بالنسبة لمختلف عمليات التنسيق على التوالي، هو ما يعيد تأكيد ملاحظات سابقة حول وجود أطراف إقليمية فاعلة ممثلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة، لكنها تعتبر أن هذا التمثيل لا يعني مطلقا أنها معنية بتنمية إقليم الحظيرة. سواء كان ذلك من منطلق عدم استقلاليتها الإدارية والتنظيمية، أو بناء على الرؤية الأحادية القطاعية أو المجالية المهيمنة على أساليب العمل التنموي المحلي. فيما تعبر هذه الملاحظات كذلك، عن وجود أطراف إقليمية فاعلة تسعى إلى بدل جهود أكبر لتنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة، إلا أن جهودها تبقى معزولة، بالنظر إلى المعوقات الكبيرة التي تواجهها في تحقيق ذلك.

3.4.2.8. معوقات تنسيق العمل الجماعي

من خلال ما يشير إليه ضعف عمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، خاصة ما يتعلق بوجود معوقات مختلفة تحد من فعالية الجهود التي تبذلها الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن حركية التنمية المستدامة بالحظيرة، يوضح الشكل 8-24 أن أهم التحديات التي تواجهها هذه الأطراف تتعلق بنقص المعلومات، ضعف التنظيم، غياب ممثلي الأطراف الفاعلة وضعف الكفاءات.

الشكل رقم 8-24: معوقات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

إذ يشكل غياب نظام معلومات إقليمي محلي يسمح بإنتاج، تبادل، نشر وتقاسم المعلومات بالكمية، النوعية، المصداقية والدقة المطلوبة، وفي الوقت المناسب، أحد المحاور الأساسية التي تشكل قاعدة مفقودة لجعل تنسيق العمل الجماعي ممكنا وفعالا، فإن ذلك ينعكس مباشرة في عدم اهتمام الأطراف الاقليمية الفاعلة بالمشاركة والتعاون. حيث يرتبط عدم اعتبار أهمية مورد اقليمي استراتيجي على غرار

المعلومات، بوجود معوقات تتعلق بالتنظيم الإداري والمؤسساتي لمختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة. فبالإضافة إلى عدم انسجام القواعد والإجراءات التي تحكم عمل وتدخل الأطراف الاقليمية الفاعلة مع متطلبات العمل الجماعي، فأن ذلك يتقاطع مع ضعف وهشاشة الآليات المؤسساتية المحددة لتكوين وعمل المجلس التوجيهي للحظيرة.

وبالرغم من انفتاح تكوين هذا الجهاز على أطراف إقليمية غير قطاعية، على غرار الجماعات المحلية والمنظمات المجتمعية البيئية، سوى أن ذلك لا يمثل بأي حال اعتبارا لخصوصية الأقاليم المحلية، لاسيما التنوع والتعقيد الشديدين للواقع الاقليمي المحلي بالحظيرة. هذا ما يعكس غياب إرادة سياسية قوية لتحرير المبادرة المحلية، الذي تقدمه الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة كمبرر لعدم أخذ زمام المبادرة من أجل تعزيز تمثيل مختلف الأطراف ومشاركتها في أشغال المجلس التوجيهي للحظيرة، حتى إدارة الحظيرة نفسها.

وبينما لا يرتكز تمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة على أية تحفيزات أو رهانات تنموية إقليمية جماعية ومشتركة، فقد تكون نتيجة هذا التمثيل عكسية تماما في حالة عدم المشاركة أو غياب ممثلي هذه الأطراف في أشغال المجلس. فرغم اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة أن غياب أعضاء المجلس التوجيهي للحظيرة هو أحد معوقات تنسيق العمل الجماعي بالحظيرة، سوى أن غياب جدوى عملية للحضور، عدم اطلاع الأعضاء بشكل مستمر وشامل على المعلومات المتعلقة بعمليات التنمية بإقليم الحظيرة، وحتى عدم إمكانية تمثيل أطراف فاعلة أخرى، هي في حد ذاتها محفزات ودوافع قوية على غياب أعضاء المجلس.

كما يتعلق ضعف أو غياب تنسيق العمل الجماعي، بضعف كفاءات إدارة العمل الجماعي، التي رأينا أنها مفقودة في سياق هيمنة التوجهات القطاعية والمجالية الأحادية. ما يجعل عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بشكل فردي في مواجهة تعقيد الواقع الاقليمي وتعدد أبعاد إشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، يفتقر إلى كفاءات متعددة التخصصات التي يمكن أن يوفرها العمل الجماعي، على غرار مواجهة إدارة الحظيرة بمفردها للتحديات التنموية البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية...، بينما لا تمتلك الكفاءات الضرورية لذلك.

4.4.2.8. جهود تحسين تنسيق العمل الجماعي

في ظل تعاظم معوقات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، فإن ذلك يمكن أن يشكل دافعا قويا لعمل الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل تحسين التنسيق، لا سيما وأنهم هم من يقف في مواجهة تحديات التنمية المستدامة للإقليم. حيث يوضح الجدول8-08 أن هذه الأطراف تعمل أو تريد

أن تسهم في تحسين تنسق عملها الجماعي بنسبة85%، مقابل 15% منهم فقط عبروا عن عدم سعيهم لذلك. وتتمثل جهود الأطراف الاقليمية الفاعلة لتحسين تنسيق العمل الجماعي في العمل على وضع قواعد وإجراءات تنسيق بسنبة 20.6% من مجموع الإجابات بـ "نعم"، هيكلة أطر التنسيق بسنبة 26.5%، توفير الامكانيات وتحسين الاتصال والتكوين بنسبة 20.6% و32.4% على التوالي.

الجدول رقم 8-08: مساهمة الأطراف الفاعلة في تحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	النسبة %	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم "	85	17	N=20 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا "	15	3	
وضع قواعد واجراءات تنسيق	20.6	7	
هيكلة أطر التنسيق	26.5	9	(عدد الإجابات بنعم)
توفير الامكانيات	20.6	7	n= 34
الاتصال و التكوين	32.4	11	
المجموع	100	34	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

يمثل تركيز جهود الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة على تحسين عمليات الاتصال والتكوين، بالنظر إلى إعتبار هذه الأطراف أن نقص المعلومات من أهم معوقات تنسيق العمل الجماعي، لكن كذلك لأهمية الاتصال والتكوين في بناء علاقات إقليمية على أساس الثقة المتبادلة والكفاءة. حيث تمثل الفعاليات الجماعية، كالأيام الدراسية، الندوات الإعلامية والعلمية، التي تتبادل وتتقاسم في إطارها الأطراف الفاعلة المعارف، الخبرات والآراء، من أهم أشكال جهود تحسين التنسيق بين هذه الأطراف، لاسيما في الحالات التي تصبح فيها هذه الفضاءات بمثابة فرص محققة لمشاركة كل الأطراف الاقليمية الفاعلة، من أجل الحوار والنقاش حول القضايا التنموية المشتركة وتلاقح التصورات والأفكار المختلفة.

هذه الجهود يمكن أن تقود من ناحية أخرى، إلى تحسين تنسيق العمل الجماعي من خلال وضع قواعد وإجراءات جديدة، سواء من خلال عقد اتفاقيات تعاون أو تبادل، أو تحقيق توافقات ضمنية حول قضايا مشتركة. وعلى الرغم ذلك في بعث صيرورة حوكمة إقليمية حول مواضيع محددة، على غرار إبرام اتفاقيات ثنائية من شكل إدارة الحظيرة- قطاع، إدارة الحظيرة – جمعية، أو إدارة الحظيرة- جماعة محلية، أو كذلك تحقيق توافقات غير رسمية بين إدارة الحظيرة وجماعات سكانية، سوى أن الطابع الجزئي لهذه الأطر، عدم ورودها ضمن رؤية إقليمية شاملة و اقتصارها على أطراف محددة، هي عوامل تحد من فعالية جهود تحسين تنسيق العمل الجماعي، لا سيما على مستوى تكريس العمل الجماعي كنمط لتدخل الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة.

5.2.8. نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

على اعتبار أن تحقيق العمل الجماعي بمثابة شرط قاعدي لاستدامة عمليات التنمية الريفية وفق المقاربة الاقليمية، سنعمل في هذا المحور على تحليل تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة لنتائج وتأثيرات عملهم في إطار الاجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، لا سيما معرفة مدى تحول التدخل العمومي بإقليم الحظيرة نحو اعتماد اسلوب العمل الجماعي، وتأثيرات ذلك على مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة، ارتكاز ذلك على عمليات للتعلم والتدريب الجماعيين، وعمليات للابتكار التنظيمي وإعادة البناء المؤسساتي.

1.5.2.8. تحول نمط التدخل العمومي

يمثل تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة لوتيرة قيامهم بنشاطاتهم التنموية بشكل جماعي، مؤشرا هاما على مدى تحول التدخل العمومي نحو جعل العمل الجماعي كنمط عمل مؤسساتي، سواء كان ذلك بالتوازي مع الاعتماد على أنماط تقليدية للتدخل بإقليم الحظيرة، أو بتواتر معين نحو احلال متدرج لهذه الأخيرة. في هذا السياق، يوضح الشكل 8-25 أن تقدير الأطراف الاقليمية الفاعلة لوتيرة قيامهم بالعمل الجماعي، لم تتجاوز مستوى "أحيانا" بالنسبة لـ 55% منهم. وفي حين قدر 25% من هذه الأطراف قيامهم بنشاطاتهم بشكل جماعي في غالب الأحيان، فقد أعتبر 20% أن لا وجود للعمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة.

الشكل رقم 8-25: وتيرة العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

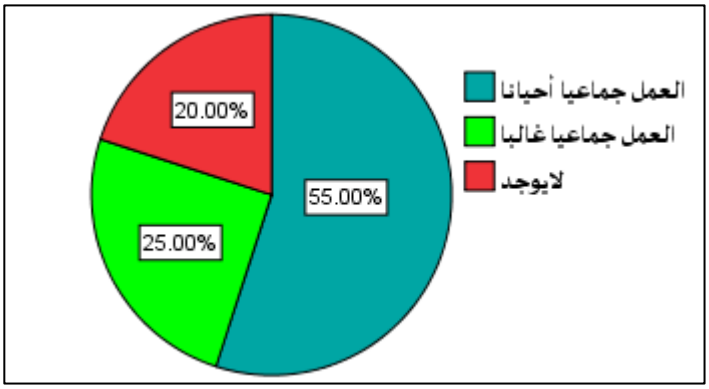

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

بغض النظر عن التناقض الظاهر في تقدير الأطراف الاقليمية الفاعلة لوتيرة العمل الجماعي بإقليم الحظيرة، لا سيما بين المجموعة التي تعتبر الغياب التام لأي شكل من أشكال العمل الجماعي من جهة، والتي تقدر بأن العمل الجماعي هو نمط التدخل الذي تعتمد علية في غالب الحالات من جهة ثانية، فإن قراءة هذه الملاحظات من خلال مقابلتها مع ملاحظات ميدانية أشرنا إليها سابقا، على غرار وجود بعض أشكال تنسيق العمل الجماعي في إطار اتفاقيات ثنائية، لكن أيضا الملاحظات المؤكدة على ضعف فعالية

الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة، هو ما يمكننا في هذه الحالة من تجاوز الغموض الذي يمكن أن ينشأ عن هذا التناقض. حيث يصبح ممكننا قراءة هذه الملاحظات على أن75% من الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة تعتبر أنها لا تقوم بنشاطاتها التنموية بشكل جماعي، وأن كان عكس ذلك، فإنه لا يتعدى الحالات الثنائية أو التي لا تتجاوز الإجراءات المؤسساتية المنظمة لعمل المجلس التوجيهي للحظيرة. ما يعني أن العمل الجماعي لا يمثل نمط عمل مستقر بالحظيرة الوطنية جرجرة، بل على العكس من ذلك، فوجود بعض الأشكال الرسمية أو غير الرسمية هي حالات استثنائية، على اعتبار استمرار تمسك أغلب الأطراف الاقليمية الفاعلة بنمط التدخل الأحادي.

2.5.2.8. مسار التنمية الريفية المستدامة

تبين معطيات الجدول8-09 أن الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة منقسمة حول وجود أو غياب مسار للتنمية الريفية المستدامة بنسبة 65% و35% على التوالي. وبغض النظر عما تعكسه هذه الملاحظات حول واقع حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، خاصة فيما يتعلق باعتمادها على نمط حوكمة إدارية قطاعية، فإنها تعكس فشل وعدم قدرة الأطراف الفاعلة في العمل جماعيا لبعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة. فلم يتعدى المستوى الأعلى لاعتبار وجود هذا المسار، تبني هذه الأطراف رؤية مشتركة، بنسبة 41% وعملهم على تحقيق أهداف مشتركة بنسبة 35.3%، من عدد الإجابات "بنعم".

الجدول رقم 8-09: مكونات مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	النسبة %	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	65	13	N=20 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	35	7	
أهداف مشتركة	35.3	6	(عدد الإجابات بنعم) n= 17
أهداف مرحلية	11.8	2	
تخطيط اقليمي	11.8	2	
رؤية مشتركة	41.8	7	
المجموع	100	17	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

عمليا، وباستثناء ما يمكن أن تعبر عنه هذه الملاحظات فيما يتعلق بعمليات تنموية مشتركة بين بعض الأطراف الإقليمية الفاعلة بشكل ثنائي في أحسن الحالات، فإنها لا تعكس على مستوى إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة سوى تطلعات هذه الأطراف للعمل وفق رؤية وأهداف واحدة، لمواجهة مختلف تحديات تأسيس مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة. فمنذ الانطلاق في الاعتماد على مخطط التسيير كأداة عملية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، لم تتمكن إدارة الحظيرة بمفردها من وقف مسار

التدهور الذي يعرفه إقليم الحظيرة منذ المرحلة الاستعمارية، ناهيك عن عكسه نحو آفاق تدمج مختلف أبعاد تنمية مستدامة للإقليم. هذا ما يظهر بوضوح من خلال الأهداف العملية التي سطرتها إدارة الحظيرة ضمن مخطط التسيير I، II و III خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2014، و لاتزال مدرجة في مخطط التسيير IV (2015-2019).

إذ لم تتمكن إدارة الحظيرة الوطنية جرجرة في إطار تنفيذ مخططات التسيير المعتمدة، حتى من تلبية احتياجاتها من الامكانيات والوسائل المادية والبشرية الضرورية لقيامها بنشاطاتها وتحقيق أهدافها التنموية، لا سيما العمل من أجل بناء علاقات تعاون مع مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة، وتحقيق اندماج عمليات التنمية الريفية المستدامة. حيث يشكل غياب التعاون والعمل الجماعي لهذه الأطراف، عاملا مستعرضا لكل المشاكل التي حددتها إدارة الحظيرة بأنها أساسية، وتعمل من أجل معالجتها منذ عدة سنوات، لكن كذلك لكل الحلول الممكنة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

3.5.2.8. التعلم والتدريب الجماعيان

على اعتبار أن تأسيس مسار للتنمية الريفية المستدامة يقتضي بالضرورة وجود آليات، أطر وعمليات دائمة للتعلم والتدريب الجماعيين للأطراف الاقليمية الفاعلة، خاصة في حالات تتطلب بناء كفاءات جديدة أو التحكم فيها جماعيا، تقاسم معارف ومهارات مع أطراف منضمة حديثا وحتى أقاليم أخرى، أو كذلك في حالات استخلاص الممارسات الجيدة، تدوينها، تصنيفها ونشرها، يوضح الجدول8-10 أن الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة تبقى منقسمة في تقديرها لوجود أو غياب عمليات للتعلم والتدريب الجماعيين بإقليم الحظيرة بنسبة 70% و30% على التوالي.

الجدول رقم 8-10: عمليات التعلم والتدريب الجماعيين بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	النسبة %	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	70	14	N=20 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	30	6	
تقاسم المعارف والمهارات	42.8	9	(عدد الإجابات بنعم) n= 21
بناء كفاءات جديدة	28.6	6	
تمهين الممارسات الجيدة	28.6	6	
المجموع	100	21	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وفيما يمثل أعلى مستوى لوجود هذه العمليات حسب تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة، في تقاسم المعارف والمهارات بنسبة 42.8% من عدد الإجابات "بنعم"، فإن ذلك لا يمكن أن يخرج عن الرؤية التقليدية لهذه العمليات التي يمكن أن تبادر إليها بعض الأطراف، خاصة إدارة الحظيرة الوطنية جرجرة

التي جعلت من عمليات التحسيس والتوعية البيئية أحد المحاور الأساسية لتدخلها بإقليم الحظيرة. في هذه الحالة، ينتفي التناقض الظاهر بين هذه الملاحظات وما رأيناه سابقا، سواء على مستوى غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية يمثل ضمنها إنتاج، تبادل وتقاسم المعلومات بالحظيرة الوطنية موضوعا أساسيا لها، ضعف عمليات التنسيق المتعلقة بالتكوين التشاركي، أو بشكل عام غياب نظام للحوكمة الاقليمية يشكل إطارا للعمل الجماعي بإقليم الحظيرة.

4.5.2.8. الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي

انطلاقا من اعتبار عمليات الابتكار التنظيمي وإعادة البناء المؤسساتي كنتيجة لصيرورة الحوكمة الاقليمية واستمرارا لها، لكن كذلك من خلال أنها قاعدة تنظيمية هيكلية ومؤسساتية، وظيفتها ضمان استدامة عمليات التنمية، لا سيما بما تمكنه من جعل هذه الأخيرة مرتكزة على عمليات تشخيص جماعي للإقليم، نظام للذكاء الإقليمي وهيئات تنسيق إقليمية جديدة، فإن تقييم هذه العمليات يكتسي أهمية أساسية في تحديد مستوى تقدم الأطراف الاقليمية الفاعلة في بناء نظام للحوكمة الاقليمية ومسار التنمية الريفية المستدامة على السواء.

على هذا المستوى، يوضح الجدول 8-11 أن تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لوجود أو غياب عمليات للابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي، يتميز بانقسام أكثر حدة بين مجموعة الأطراف التي تعتبر وجود بعض أشكال هذه العمليات بنسبة 55%، والتي تنفي ذلك بنسبة 45%.

الجدول رقم 8-11: عمليات الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة

	النسبة%	العدد	ملاحظات
الاجابات " بنعم"	55	11	N=20 (العدد الاجمالي للأطراف الفاعلة)
الاجابات " بلا"	45	9	
تشخيص جماعي	90.9	10	(عدد الإجابات بنعم) n= 11
بناء نظام ذكاء اقليمي	0	0	
بناء هيئات جديدة	9.1	1	
المجموع	00	11	—

المصدر: إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج SPSS.

وبغض النظر عما يعيد تأكيده هذا الانقسام فيما يتعلق بغياب صيرورة للحوكمة الإقليمية لبحث مواضيع تتعلق بتصميم تنظيم إقليمي وترقية الأطر المؤسساتية التي تلبي شروط العمل الجماعي واستدامة عمليات التنمية الريفية، فإن تركيز 90.9% من إجابات الأطراف التي تعتبر وجود هذه العمليات، على عمليات تشخيص جماعي، ما هو في الواقع سوى اعتراف هذه الأطراف جماعيا بتعاظم التحديات التي تواجهها في قيامها بنشاطاتها التنموية.

خلاصة الفصل الثامن

في هذا الفصل، وضحنا أن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة هي حركية إقليمية، على اعتبار أنها نتيجة لتفاعلات مجموعات مختلفة من الأطراف الاقليمية الفاعلة. لكن هيمنة الأطراف الإدارية القطاعية والمؤسسات العمومية، مقابل ضعف تمثيل وحضور مجموعات أخرى لهذه الأطراف، على غرار التنظيمات المجتمعية، المؤسسات الخاصة، المجموعات السكانية والجماعات المحلية، هو ما جعل هذه الحركية تتميز بضعف اندماجها ضمن حركية التنمية المحلية التي يتزايد ضمنها تأثير هذه المجموعات من الأطراف الفاعلة، وتتعاظم أهمية أدوراها الإقليمية، لا سيما في جعل قضايا التنمية المستدامة مواضيع نقاش أساسية ضمن أطر التمثيل والمشاركة المحلية.

وبينما يشتد تعقيد السياق الاقليمي بالحظيرة الوطنية جرجرة، الذي يشكله تشابك وتفاعل العديد من العوامل المختلفة، على غرار تراكمات الأطر، الإجراءات والقواعد المؤسساتية، التنظيمية والإدارية المحددة لقواعد التدخل العمومي بإقليم الحظيرة، استمرار مسارات العديد من ظواهر تدهور الحالة العامة بإقليم الحظيرة وتفاقم تأثيراتها السلبية، وتعاظم تحديات وقف وعكس منحى وطبيعة تأثيرات هذه المسارات، فقد انعكس ذلك في حدة تعارض وتناقض مصالح ورهانات الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة، وعدم قدرتها على ادماج الخصوصية المحلية وتعقيد الواقع الاقليمي ضمن عمليات التدخل التي تقوم بها.

كما أن فشل هذه الأطراف في تبني والتحكم في تطورات السياسات العمومية المحفزة على تنسيق العمل الجماعي، والاستمرار في الاعتماد على أساليب العمل الأحادية القطاعية والمجالية، هو ما ساهم في ضعف، وحتى غياب نمط محدد المعالم للحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة، التي لم تتجاوز الاعتماد على توافقات ثنائية بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لكنها غالبا ما تكون ظرفية، غير مهيكلة وجزئية.

في هذا السياق، لم يؤدي تعزيز إدارة الحظيرة الوطنية جرجرة بأجهزة مؤسساتية للحوكمة الاقليمية، لا سيما من خلال توسيع تمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة وتفعيل عمل هذا الأخير ، إلى بناء نظام فعال للحوكمة الاقليمية، يحقق تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة ويشكل قاعدة لإطلاق مسار للتنمية الريفية المستدام بإقليم الحظيرة.

ويتجلى ذلك في غياب استراتيجية إقليمية للتنمية الريفية المستدامة بالحظيرة، الذي يظهر من خلال عدم اعتبار أهمية إنتاج موارد إقليمية خاصة، كتثمين تطور العلاقات الإقليمية وهيكلة إنتاج، تبادل وتقاسم المعلومات. لكن أيضا غياب أي عمليات جماعية لترقية أطر، قواعد وإجراءات تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية، رغم الجهود التي تبدلها هذه الأطراف بشكل فردي لتحسين تنسيق عملها

الجماعي. حيث يبقى توتر العلاقات الاقليمية، ضعف كفاءات إدارة العمل الجماعي، وغياب تنظيم محلي ملائم من أهم المعوقات التي تحول دون قدرة الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة على وقف مسار تدهور الحالة العامة بالحظيرة.

الفصل التاسع

مقارنة حركية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

9. مقارنة حركية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

تمهيد

بعدما قمنا بتحديد خصائص حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، لا سيما ما يتعلق بواقع اعتماد هذه الحركية على نمط محدد للحوكمة الاقليمية المحلية، وما يقدمه لنا تقييم هذه الأخيرة من معرفة على مستوى انتاج مسارات للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، فإن تعزيز صلابة التبريرات والتقييمات المقدمة وتقديم استنتاجات قوية وقابلة للتعميم، لتكون منطلقا لصياغة المعالجات الضرورية لتحسين نظام الحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية، ومن تم تشخيص الفرص المتاحة لنقل واعادة انتاج مسار ات للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم ريفية أخرى، هو ما يجعلنا نعمل في هذا الفصل على اجراء المقارنات الضرورية لفرز مختلف العوامل التي يمكن اعتبارها محددات أساسية على مختلف هذه الأصعدة.

1.9. السياق الاقليمي المحلي بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

في هذا القسم، تهدف المقارنة وفق محوري التشابه و الاختلاف بين العوامل المكونة للسياق العام بأقاليم الحظائر الوطنية محل البحث، إلى فرز المكونات الأساسية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة المرتبطة بالإقليم المحلي، وتلك المتعلقة بمستويات إقليمية أكثر شمولية. ما يمكننا من تقدير محددات فعالية أو فشل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية في تقديم الحلول الملائمة لهذه الاشكالية، وفي نفس الوقت اعتبار ذلك لصياغة معالجات واقعية، دقيقة وعامة لهذا الغرض.

1.1.9. السياق التاريخي والحضاري بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

أوجه التشابه

- تنظيم المجتمع المحلي بالمناطق التي أصبحت مصنفة حظائر وطنية في المرحلة الاستعمارية، هو أحد المكونات الأساسية للرصيد الحضاري بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة؛
- قيم المسؤولية الفردية والجماعية للمحافظة على الموارد الطبيعية والأنواع الحية لدى المجتمع المحلي، رسختها الثقافة المحلية والقواعد الجماعية والمشتركة المنظمة لكل الجوانب الحياتية، خاصة النشاطات الاقتصادية؛
- الملكية الجماعية للموارد الطبيعية هي آلية مهيكلة للنشاطات الاقتصادية، تنظيم السلطة المحلية وتجسيد قيم العمل، الاستقلالية و حرية المبادرة لدى المجتمع المحلي في التكفل باحتياجاته، لكن كذلك تحقيق تقسيم العمل بين وحدات المجتمع المحلي،

والتحفيز على تطور المهن، انفتاح الاقليم والتبادل مع الأقاليم والمناطق المجاورة؛

- استقلالية المجتمع المحلي في وضع قواعد جماعية ومشتركة لتنظيم وإدارة موارده، مكنته من بناء نظم انتاج إقليمية محلية موجهة لتلبية حاجاته الأساسية، إدارة موارده بكفاءة عالية وضمان تجددها والمحافظة عليها، إقامة التبادلات الاقتصادية والتجارية مع الأقاليم المحلية المجاورة، والبقاء والتطور في محيط شديد الحركية تترصده الأطماع الخارجية؛
- شكل التدخل الخارجي عاملا محددا في انطلاق مسار التدهور الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والسياسي بالمناطق التي تم تصنيفها فيما بعد حظائر وطنية، حيث كان ذلك بهدف تكريس هيمنة الاحتلال واخضاع الجزائريين بشكل عام، والمجتمع المحلي بصفة خاصة، تحت شعار المحافظة على الطبيعية ومن خلال سلب موارد الجزائريين والتحكم في مقدراتهم، مواردهم وأسباب مقاومتهم؛
- تأسيس الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة في المرحلة الاستعمارية كان يهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية لسلطات الاستعمار وتلبية الحاجات الترفيهية للمعمرين، على حساب تفكيك التنظيم الاجتماعي المحلي، تفقير الجزائريين، تحريف وتشويه القيم الحضارية للمجتمع المحلي؛
- منذ تطبيق نظام إدارة الغابات الفرنسي بالجزائر سنة 1838، أصبحت حرائق الغابات أحد المظاهر الأكثر إضرارا بالموارد الطبيعية، الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة إلى غاية يومنا هذا؛
- اعتماد سلطات الاستعمار على آليات الملكية الفردية، ملكية البلدية والملكية الخاصة بالدولة كان ضمن سياسة استعمارية منهجية لسلب ملكية المجتمع المحلي للموارد الطبيعية، تفكيك النظام الاجتماعي المحلي والقيم الحضارية للمجتمع المحلي، ترتب عنه ظهور قيم اجتماعية، افكار و سلوكات سلبية منفصلة عن ثقافة المحافظة على الطبيعة و تقديس الحياة وصيانتها، المترسخة ضمن الثقافة المحلية والتي لم تكن يوما محورا للسياسات التنموية بعد الاستقلال من أجل ترميمها واعادة بنائها.

أوجه الاختلاف	▪ وجود تنظيم اجتماعي محلي خاص في المناطق التي اصبحت ضمن مجال الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة في المرحلة الاستعمارية، ارتبط بشكل أساسي بطبيعة وأشكال وجود الموارد الطبيعية والاقتصادية، التي ارتكزت عليها حياة المجتمع المحلي، كالأراضي الزراعية، الغابات، المراعي، طرق ووسائل المواصلات والنقل، اليد العاملة المؤهلة... ؛ ▪ أهمية الموروث الحضاري، الثقافي، التاريخي، الاقتصادي والاستراتيجي لجبل قوراية الذي يشرف على مدينة بجاية، يكشف بوضوح أكبر، المناهج الاستعمارية الخفية التي عمل من خلالها الاحتلال الفرنسي لطمس الموروث الحضاري للمجتمع الجزائري عامة والمجتمع المحلي بصفة خاصة، لاسيما من خلال تغيير الوظائف الحضارية للمعالم الأثرية والطبيعية، تشويه المعالم الثقافية ومكونات الهوية الوطنية، لاسيما طمس المعالم المادية لضريح "يمة قوراية" وزرع الخرافات حول دورها في نشر العلم والمعرفة الذي اكسبها رمزية الريادة والاعتبار المعنوي لدى المجتمع المحلي.

انطلاقا من مقارنة مختلف العوامل المحددة للسياق التاريخي والحضاري بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، يتضح مدى اهمية هذه المقارنة في إبراز تأثيرات المسارات التاريخية لتدهور الحالة العامة بأقاليم هذه الحظائر، التي لاتزال مستمرة إلى غاية يومنا هذا باعتبارها مكونات أساسية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر عامة، وأقاليم الحظائر الوطنية بصفة خاصة. ما يجعل اعادة النظر في مختلف العناصر التي تساهم في استمرار مسارات التدهور التاريخية، واعادة اكتشاف وتثمين الموروث الحضاري والتاريخي بأقاليم الحظائر الوطنية، محورا استراتيجيا لمعالجة هذه الاشكالية.

إذ يتضح أن النموذج المعتمد حاليا لإدارة الحظائر الوطنية لم يتغير كثيرا بين المرحلة الاستعمارية والمرحلة الحالية. حيث لايزال تكريس حرمان المجتمع المحلي بأقاليم هذه الحظائر من حقوقه التاريخية تحت شعار حماية البيئة، بينما يستمر تدهور الأنظمة البيئية نتيجة الاصرار على اعتبار المجتمع المحلي خارج أطر إدارة أقاليم الحظائر الوطنية. فكما لم تختلف صورة حرائق الغابات المتكررة بالمناطق الغابية عامة في الجزائر، والحظائر الوطنية بصفة خاصة، كأحد مظاهر مسار التدهور التاريخي بأقاليم هذه الحظائر، بالإضافة إلى الرعي الحر، استغلال منتجات الغابة والصيد غير الشرعي...، فكذلك لم يختلف الاعتماد على آليات الملكية الخاصة بالدولة والملكية البلدية في إدارة الموارد الطبيعية بأقاليم الحظائر

الوطنية، التي لم تعزز سوى السلوكات والقيم السلبية لدى فئات وأطراف انتهازية، لنهب والاستحواذ على ثروات وموارد هذه الأخيرة، والقضم المستمر لمجالها المادي.

من جانب آخر، تبين هذه المقارنة أن انطلاق مسارات تدهور الحالة العامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، كان بداية من تدخل السلطات الاستعمارية، التي عمدت إلى تفكيك التنظيم الاجتماعي المحلي، لا سيما تحويل نظم الانتاج، تفكيك نظم القيم الحضارية، تشويه وتحريف الثقافة المحلية، ووضع أنظمة إدارة أحادية ومركزية، وحتى فوق وطنية. هذا الوضع لم تهتم أطر التدخل العمومي بعد الاستقلال بإعادة بنائه وترميمه، وأستمر التدخل العمومي المركزي والأحادي في تكريس تحلل النظم الاجتماعية المحلية، تهميش دورها و إحلالها بهياكل وكيانات جديدة... .

2.1.9.السياق الطبيعي والحيوي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

أوجه التشابه

- أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة هي خزانات طبيعية وحيوية فريدة، ذات أهمية بيئية و انسانية عالمية؛
- تحتضن أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة المواطن الطبيعية للعديد من الأنواع الحية الأصلية والنادرة، بالإضافة إلى الأنواع المهاجرة ؛
- التنوع الحيوي والطبيعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة غير حصري ولا يزال مفتوحا على اكتشاف أنواع جديدة؛
- يشكل القرد المغاربي النوع الحيواني الأصلي الذي تثير عمليات حمايته والمحافظة علية بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة تناقضات أساسية بين أطراف إقليمية فاعلة بهذه الحظائر، خاصة السكان، مؤسسات الحظائر الوطنية والسياح.

أوجه الاختلاف

- يتميز إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة بطبيعة برية جبلية، في حين يختلف ذلك بأقاليم الحظائر الوطنية تازة و قوراية اللتان تتميزان بطبيعة ثنائية، برية جبلية وبحرية؛
- ضم الأنظمة البحرية المحاذية للمجال البري بأقاليم الحظائر الوطنية تازة و قوراية عزز أهمية المخزون الطبيعي والحيوي بهذه الحظائر ؛
- تنفرد الحظيرة الوطنية تازة باحتضانها للموطن الطبيعي لطائر النسيبة الزرقاء المصنف نوعا أصليا نادرا جعلت منه الحظيرة رمزا لها؛
- تضم الحظيرة الوطنية تازة التجمعات الغابية الأنقى والأجمل من أشجار الزان والبلوط الفليني، التي شكلت محورا أساسيا للحركية البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية بالمنطقة

على مدى مراحل تاريخية مختلفة؛

- التكوينات الغابية من أشجار الأرز الأطلسي، الطبيعة الصخرية الكلسية ووجود نظام بيئي تشكله بحيرة المرتفعات "قولميم" بالحظيرة الوطنية جرجرة، هي خصائص تميز إقليم الحظيرة؛
- بالإضافة إلى القرب الجغرافي من المركز الحضري لمدينة بجاية، يظم إقليم الحظيرة الوطنية قوراية نظاما بيئيا فريدا يتعلق بالبحيرة الحضرية "مزعية"، ما يضفي على الحظيرة طابعا شبه حضريا مميزا لها.

من خلال ما تشير إليه أوجه الاختلاف على مستوى السياق الطبيعي والحيوي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة من تنوع وأهمية المخزون الحيوي والطبيعي بها، تبرز أهمية الخصوصية المحلية التي بأقاليم هذه الحظائر، التي تستدعي أنماط عمل مرنة تتلاءم مع تعدد حالات واختلاف وجود المظاهر الطبيعية وأشكال الحياة المختلفة. أي ضرورة المرور للاعتماد على أنماط تنظيم محلية قادرة على إدماج الخصوصية المحلية للإقليم، ضمن أطر وأساليب التدخل على مستوى هذه الفضاءات، لا سيما ما يتعلق بالكفاءات، المعارف، المهارات، الأطر والأدوات التي تتطلبها عمليات الاستكشاف، الحماية، المحافظة والتثمين... . هذا ما لا توفره البنية التشريعية، المؤسساتية والتنظيمية الحالية لإدارة الحظائر الوطنية، التي لا تزال تعتمد على أساليب عمل نمطية يجعلها جزء أساسيا من اشكالية التنمية الريفية المستدامة بالأقاليم الريفية عامة.

وفيما لا يختلف تصنيف الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على أنها محميات طبيعية ذات الأهمية البيئية والانسانية العالمية، لاسيما أنها أقاليم تحتضن المواطن الطبيعية للعديد من الأنواع الحية الأصلية والنادرة، التي لا يزال رصيدها مفتوحا على اكتشاف أو اعادة اكتشاف وجود أنواع أخرى، فذلك يعد بمثابة مواجهة تحديات طالما تم اغفالها ضمن السياسات العمومية البيئية، لكنها أصبحت اليوم ذات أولوية أساسية، لا سيما اعتبار النشاطات الانسانية محددا لنجاح أو فشل عمليات التدخل العمومي بأقاليم الحظائر الوطنية. ما يجعل من تفعيل شبكات الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن أطر الحوكمة الاقليمية المحلية، لكن أيضا شبكات الحظائر الوطنية، أحد محاور العمل الجماعي لرفع تحديات تجسيد مفهوم الاستدامة، لاسيما في الحالات المشتركة، كحماية القرد المغاربي، التي تصبح منطلقا أساسيا في توسيع التنسيق والتعاون نحو بناء مسارات للتنمية الريفية، شاملة وبعيدة الأمد بأقاليم هذه الحظائر.

3.1.9.السياق المؤسساتي، الاقتصادي والاجتماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

أوجه التشابه

- لا تنفصل الحالة الاجتماعية، الاقتصادية، هياكل البنية الأساسية بأقاليم الحظائر الوطنية، تازة، قوراية وجرجرة عن المسار التاريخي لتدهور الحالة العامة بها؛
- استمرار الاعتماد على نظام الملكية الموروث من الحقبة الاستعمارية في إدارة الموارد الطبيعية وحماية الأنظمة البيئية بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، خاصة ما يتعلق بالإجراءات الردعية المطبقة من خلال نظم إدارة الغابات ومؤسسات الحظائر الوطنية، هو في حد ذاته معوقا يحول دون فعالية الجهود التي تبذلها المؤسسات والإدارات العمومية القائمة على تطبيق هذه الأنظمة؛
- الانفصام بين الخطاب الرسمي وشعارات المؤسسات القائمة على إدارة أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة حول اعتبار الأهمية التي تكتسيها أدوار أطراف اقليمية فاعلة في بناء مسارات للتنمية الريفية المستدامة، والواقع العملي لتدخل هذه المؤسسات؛
- لم تنجح المؤسسات القائمة على إدارة أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة في بناء علاقات ثقة متبادلة مع هياكل ومكونات المجتمع المحلي، بالرغم أن هذه الأخيرة تعرف تنامي وعي اجتماعي حول مفهوم الاستدامة، يجسده تطور متنامي للتنظيمات المجتمعية المهتمة بقضايا البيئية تحديدا؛
- النمط الأحادي، القطاعي، العمودي، التقني والإداري لعمليات التدخل العمومي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، لم يحقق ادماج مكونات المجتمع المحلي ضمن السياسات البيئية التقليدية ونتج عنه تعمق الشعور بعدم الثقة بين مؤسسات الحظائر الوطنية والسكان بصفة عامة؛
- عدم اعتبار تعقيد الواقع الاقليمي المحلي، ومواصلة التقدير السلبي لدور المجتمع المحلي ضمن السياسات العمومية البيئية، انعكس في عدم فعالية أطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وشكل في نفس الوقت أحد المكونات الأساسية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة واستمرار مسار ات التدهور بها؛
- عدم اختصاص وتحكم المؤسسات المشرفة على إدارة أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة في قواعد وآليات اقتصادية، جعل تثمين التأثيرات الايجابية للمواقع الطبيعية والأنظمة البيئية يتم خارج الأطر الرسمية للحركية الاقتصادية المحلية

والوطنية، وتستفيد منه أطراف انتهازية من خلال آليات سوقية غير رسمية، لا تخضع لأية ضوابط تضمن استدامة وتوازن مصادر هذه التأثيرات ؛

- غياب نموذج سياحي ينسجم مع الوظائف البيئية، الاجتماعية والثقافية للحظائر الوطنية، جعل التأثيرات البيئية السلبية للنشاطات السياحية بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة أكبر من منافعها الاقتصادية؛
- في ظل السياق الاقتصادي الوطني المتأزم، تواجه الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة تحديات وجودية، يرتبط رفعها بمدى قدرة المؤسسات المشرفة على إدارتها في تبني مداخل إدارية جديدة لإدماجها ضمن حركية التنمية الاقليمية المحلية من جهة، وتحييد التطلعات الانتهازية لاستغلال موروثها وتعميق مسارات التدهور بها من جهة ثانية؛

أوجه الاختلاف

- يتميز إقليم الحظيرة الوطنية تازة باختلال هيكلي في توزيع وتركيز السكان، هياكل البنية الأساسية والنشاطات الاقتصادية. حيث تعرف المناطق الجبلية والغابية تصحرا اجتماعيا واقتصاديا، في حين تتركز أغلب الهياكل الأساسية، السكان والنشاطات الاقتصادية بالمناطق الساحلية؛
- غياب الأمن، الخدمات الاساسية وفرص الشغل، من أهم العوامل المؤثرة في استمرار فقدان الحيوية الاجتماعية، الاقتصادية وعدم فعالية عمليات التدخل العمومي بالمناطق الجبلية والغابية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة؛
- القرب الجغرافي لإقليم الحظيرة الوطنية قوراية من المركز الحضري لمدينة بجاية من أهم العوامل التي جعلت الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية بالحظيرة تحت ضغط كبير تشكله النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، على غرار التوسع العمراني، تدفقات السياح، النشاطات الصناعية... ؛
- يجسد إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة نموذجا لتعقيد الواقع المحلي، لاسيما على مستوى تداخل، تشابك وتراكم الآليات والقواعد المؤسساتية، التنظيمية والادارية الناتجة عن امتداد إقليم الحظيرة داخل الحدود الادارية لولايتين وضمن المجال الجغرافي والاختصاص الاداري والتنظيمي لـ 19 بلدية.

انطلاقا من تباين السياق الاقليمي المحلي بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وما يفرزه من عوامل مؤسساتية، اجتماعية واقتصادية تضفي مزيدا من الخصوصية على اشكالية التنمية الريفية

المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، على غرار توزيع وتركيز السكان والنشاطات الاقتصادية، مستوى توفر ونوعية الخدمات والهياكل الأساسية، أو تراكم وتشابك الآليات والقواعد المؤسساتية، التنظيمية والادارية، تتضح أهمية أطر ، أساليب وأدوات التدخل العمومي في تكوين وتطور اشكالية التنمية الريفية المستدامة، وكذلك استمرار مسار التدهور بها.

على هذا المستوى، شكل الاعتماد على نظام ملكية وإدارة الموارد الطبيعية وحماية الأنظمة البيئية الموروث من المرحلة الاستعمارية، عاملا محددا في تكريس غياب الثقة بين المؤسسات العمومية من جهة، ومكونات المجتمع المحلي بأقاليم الحظائر الوطنية من جهة ثانية. وقد انعكس ذلك أيضا على أداء المؤسسات القائمة على تطبيق هذه الأنظمة، على غرار مصالح إدارة الغابات ومؤسسات الحظائر الوطنية، التي أصبح عملها يتسم بالانفصام بين الشعارات التي ترفعها والخطاب الرسمي الذي تتبناه من ناحية، ومن ناحية أخرى الاجراءات والقواعد التي تتبعها وتعمل على تنفيذها. ففي حين يتم اعتبار مكونات وهياكل المجتمع المحلي إلى جانب كل الأطراف الإقليمية المحلية، باعتبارهم فاعلين أساسيين ضمن حركية التنمية الريفية المستدامة، لكن التعامل مع هذه الأطراف يتم وفق أنماط تقليدية وبأشكال تتراوح الندية، المنافسة، الخصومة، الصراع والتنازع... .

من جانب آخر، فقد نتج عن الاستمرار في الاعتماد على نمط التدخل العمومي المركزي، القطاعي، التقني والإداري، اهمال تثمين الموروث الذي تزخر به أقاليم الحظائر الوطنية ضمن الأطر الرسمية لحركية التنمية المحلية، ما جعل ذلك يتم في الغالب خارج هذه الأطر، وتستفيد من ريع استغلاله أطراف انتهازية دون أي اعتبار لأهمية المحافظة عليه وضمان استدامته. حيث يشكل النموذج السياحي المطبق بالحظائر الوطنية أحد أوجه استنزاف هذا الموروث خارج أية معايير أو ضوابط خاصة. وفي ظل التطورات الجارية، لاسيما المتعلقة بحشد، تجنيد وتثمين الموارد المحلية ضمن حركية تنويع الاقتصاد الوطني، فقد أصبح وجود الحظائر الوطنية وفق النموذج الحالي يبدو مناقضا تماما حتى للغايات التي انشئت من أجلها.

2.9. الحوكمة الاقليمية ومسارات التنمية الريفية المستدامة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

في هذا القسم، تهدف مقارنة حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وفق محاور التقييم المعتمدة، إلى تقدير مدى أهمية وفعالية صيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية ودورها في تأسيس مسارات للتنمية الريفية المستدامة. ما يمكننا ليس فقط من تحديد العوامل الذاتية والخارجية المؤثرة ضمن هذه الحركية، لكن أيضا تصميم المعالجات الملائمة حسب طبيعة، مستويات ومنشأ هذه العوامل، وابراز الفرص التي لا تزال متاحة لنجاح ذلك.

1.2.9. الأطراف الاقليمية الفاعلة الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

أوجه التشابه

- تتميز حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة بهيمنة الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الادارة العمومية، على غرار الادارات المحلية القطاعية، المؤسسات الادارية العمومية غير المركزة و الادارة العمومية المحلية، مقابل تزايد حضور الأطراف المجتمعية كالجمعيات، التنظيمات المهنية، مجموعات السكان، الأفراد...، وضعف أو غياب الجماعات المحلية والمؤسسات الخاصة؛
- يمثل الدور المؤسساتي المحدد الأساسي لأدوار الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية والجماعات المحلية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، سوى أنها أصبحت تعتمد بشكل متزايد على المشاركة والمبادرة المحلية في قيامها بأدوارها الاقليمية، على غرار الأطراف المجتمعية؛
- تستمد الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الادارة العمومية تأثيرها الاقليمي من وجودها ضمن أطر التمثيل المحلي، لكن كذلك من خلال الموارد المادية والبشرية التي تجندها، شبكات العلاقات الاقليمية التي تقيمها، المعلومات والسلطة الادارية التي تتحكم فيها وقربها من مراكز اتخاذ القرار المحلي. بينما ينبع التأثير الاقليمي للأطراف المجتمعية خاصة من تنامي أدوارها التنموية المحلية، لا سيما المبادرات التي تؤسسها، الكفاءات والعلاقات الاقليمية التي تجندها، ومشاركتها ضمن الفعاليات المحلية؛
- أهمية التوجه البيئي لحركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة تعكس في الواقع تباين رهانات الأطراف الاقليمية الفاعلة حول المواضيع البيئية بأقاليم هذه الحظائر، لكن أيضا عدم تطور النقاش المحلي حول مفهوم التنمية المستدامة ليشمل علاقات التداخل والارتباط بين مختلف أبعاد هذا المفهوم، لا سيما على مستوى الأطر ، الأساليب والآليات التي تجعله واقعا ملموسا.

أوجه الاختلاف

- التشكيلة الرسمية للأطراف الاقليمية الفاعلة بالمجلس التوجيهي للحظيرة الوطنية جرجرة، تعكس قصور تصميم الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية كي تتلاءم مع تعقيد وخصوصية الواقع الاقليمي المحلي، ما يجعلها مبدئيا أطرا شكلية لا تستجيب لشروط تأسيس نمط جديد للحوكمة الاقليمية المحلية بأقاليم الحظائر الوطنية.
- تنقسم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة حول التوجه المندمج لحركية

التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، أين تتزايد حدة هذا الانقسام بين الأطراف المنتمية إلى صنف الادارة العمومية الأكثر تأثيرا ضمن هذه الحركية. حيث تبرز نخبة من الأطراف الاقليمية الفاعلة تقود هذه الحركية نحو بناء مسار أكثر اندماجا، فيما تقاوم مجموعة أخرى هذا المسار نحو فرض إجراءات حماية أكثر تشددا؛

- وجود إقليم الحظيرة الوطنية قوراية داخل المجال الجغرافي والاداري لبلدية بجاية باعتبارها مركزا حضريا كبيرا، جعل من حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة محل تجاذبات قوية فرضتها رهانات اقتصادية، اجتماعية وسياسية كبيرة، انعكست في تقلص فرص توافق الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة حول توجه محدد لمسار التنمية الريفية المستدامة بها؛
- على الرغم من أهمية التوجه المندمج لحركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، فإن ذلك لم يعكس سوى وجود وعي فردي لدى الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة حول مفهوم التنمية المستدامة، لم ينتقل إلى مستوى التفاعل والتبادل بين هذه الأطراف، لاسيما في إطار الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة.

توضح مقارنة نمط الحوكمة الاقليمية ومسارات التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة وفق محور تحديد الأطراف الاقليمية الفاعلة، أدوارها ، تأثيرها الاقليمي وتوجهات حركية التنمية المستدامة التي تدعمها وتعمل عل تحقيقها، أنه توجد أوجه تشابه تقدم عناصر اجابة اساسية حول خصائص حركية التنمية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، لكن كذلك باعتبارها منطلقا لتقييم نمط الحوكمة الاقليمية التي تعتمد عليه هذه الحركية. حيث تضفي هيمنة الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الادارة العمومية الطبيعة الادارية، العمومية والقطاعية على هذه الحركية، وتظهر بمنسجمة أكثر مع التشكيلة الرسمية للمجالس التوجيهية بمؤسسات الحظائر الوطنية.

وفيما يتزايد الوجود غير الرسمي للأطراف المجتمعية التي ترفع شعار التنمية المستدامة ضمن هذه الحركية، لاسيما الجمعيات، التنظيمات المهنية، مجموعات السكان والأفراد، فقد ساهم ذلك في رفع مستوى عدم تجانس حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، على الرغم أن ذلك لم يؤثر في بقاء الطبيعة الادارية، العمومية والقطاعية لهذه الحركية. أين تتعزز هذه الاخيرة في ظل غياب تام للأطراف المنتمية إلى المؤسسات الخاصة، وضعف وجود الجماعات المحلية، الأفراد، مجموعات السكان والتنظيمات المهنية.

هذا ما تعكسه من ناحية أخرى، الطبيعة المؤسساتية لأدوار الأطراف الاقليمية الفاعلة المنشطة لحركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية، التي يتركز تدخلها وقيامها بنشاطاتها بالاعتماد على الأطر القانونية، الادارية والتنظيمية الرسمية. ما يحد من استقلاليتها ويدفعها إلى الاعتماد على الكفاءات المهنية، الموارد المادية، المعلومات والسلطة الادارية التي تتحكم فيها، لكن كذلك شبكات العلاقات الاقليمية التي تقيمها، من أجل تعزيز أدوارها، تأثيرها الاقليمي ومواءمة تدخلها مع خصوصية وتعقيد الواقع الاقليمي المحلي.

على هذا المستوى، تظهر الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية أكثر انسجاما مع وضع الأطراف الفاعلة المجتمعية، التي تستمد تأثيرها الاقليمي من خلال المبادرات التي تؤسسها، المشاركة، الكفاءات العلمية، المهنية والثقافية التي تمتلكها، وقدرتها المتنامية على تجنيد طاقات اجتماعية كامنة. لكن وجود هذه الأخيرة، تحصيل وتجنيد مواردها، قيامها بنشاطاتها ومبادراتها ضمن حركية ذات طبيعة إدارية، عمومية وقطاعية، يجعلها محدودة الاستقلالية والفعالية. حيث يشكل ضعف حضورها وتمثيلها ضمن أطر التمثيل والتنسيق المحليين، التي تبقى مفتوحة غالبا للأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الادارة العمومية أو الجماعات المحلية، عاملا يحد من تأثيرها الاقليمي الذي لا يعكس تنامي أدوارها ووجودها الفعلي.

وعلى الرغم من محورية المواضيع البيئية في إطار النقاش المحلي، سوى أن جعل قضايا حماية البيئية مكافئ لمفهوم التنمية المستدامة، وعدم تطور النقاش المحلي ليشمل علاقات التداخل والارتباط بين مختلف أبعاد التنمية المحلية، قد انعكس بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة في تباين رهانات الأطراف الاقليمية الفاعلة حول القضايا البيئية، ويتضح منذ الوهلة الأولى مدى ضعف أو غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية بهذه الحظائر، التي أصبحت بدورها مختزلة في خانة حماية البيئة أو المحافظة على الطبيعة.

هذا ما توضحه أوجه الاختلاف التي أفرزتها هذه المقارنة، أين تعكس التشكيلة الرسمية لتكوين المجالس التوجيهية بمؤسسات الحظائر الوطنية مدى قصور تصميم الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية كي تتلاءم مع تعقيد وخصوصية الواقع الاقليمي المحلي. حيث تظهر تشكيلة المجلس التوجيهي بمؤسسة الحظيرة الوطنية جرجرة منفصلة تماما عن المكونات الفعلية للأطراف الاقليمية الفاعلة، على غرار المجالس الشعبية البلدية، الجمعيات، لجان القرى، النوادي الرياضية والسياحية...، وحتى المؤسسات العمومية والادارات القطاعية المتدخلة بولايتي البويرة وتيزي وزو. ما يجعل تفعيل عمل هذا الجهاز ، المعد أصلا ليكون إطارا قاعديا لخلق صيرورة حوكمة إقليمية محلية بالحظيرة، إنطلاقا من كونه

فضاء مؤسساتيا رسميا لتنسيق وتحقيق العمل الجماعي، لا يستجيب سوى للشروط الشكلية لقيام مؤسسة الحظيرة بنشاطاتها الإدارية.

من جانب آخر، تتعزز الملاحظات المتعلقة بضعف أو غياب صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، من خلال ما تشير إليه أوجه الاختلاف حول توجه التنمية الريفية المستدامة بأقاليمها. ففي حين يبين تحليل أهمية التوجه البيئي من وجهة نظر الأطراف الاقليمية الفاعلة بهذه الحظائر ، أن هذه الأهمية تتعلق برهانات إقليمية متباينة، متعارضة وحتى متناقضة بين هذه الأطراف، فإن تحليل أهمية التوجه المندمج يفرز بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، انقساما حادا بين مجموعات الأطراف الاقليمية الفاعلة حول آليات تحقيق استدامة الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئية. فيما لا تعكس هذه الأهمية أكثر من وعي فردي بمفهوم التنمية المستدامة لدى الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية. إلا أن ذلك لا يعبر سوى عن حقيقة عملية واحدة، هي غياب أية عمليات جماعية لبحث توجه التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، سواء كان ذلك في إطار المجالس التوجيهية للحظيرة، أو ضمن أطر محلية رسمية أو غير رسمية.

2.2.9.خصوصية الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة ورهانات التنمية الريفية المستدامة

أوجه التشابه

- تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة لمدى اعتبار الخصوصية المحلية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، يولي أهمية أساسية للمكون الطبيعي مقابل اعتبار ضعيف لمكون الخصوصية التاريخية؛
- يتباين مستوى تبني وتحكم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة في أطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي التي تعكس تطور السياسات العمومية المتعلقة بتنمية الفضاء الريفي، ويتجسد من خلال تعبير هذه الأطراف عن عدم جدوى وأهمية هذه التطورات أحيانا، ومقاومتها والعمل على الحد من تبنيها وتفعيلها أحيانا أخرى؛
- يختلف تقدير الأطراف الاقليمية الفاعلة لوجود، مصادر ومستويات الضغوطات المكونة لمسارات التدهور بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة؛
- يشكل تقييم النشاطات السياحية باعتبارها مصدرا للضغوطات المؤدية إلى استمرار مسارات التدهور بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، العامل الأكثر إثارة للتناقض والاختلاف بين الأطراف الإقليمية الفاعلة بهذه الحظائر، لاسيما مجموعات الأطراف المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية، في ظل غياب المؤسسات الخاصة وضعف

حضور الأطراف المجتمعية والجماعات المحلية؛

- يشكل التدخل العمومي من خلال البرامج التنموية القطاعية والتجنيد الاجتماعي الرهانات الأساسية لبعث وترقية مسارات للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، من وجهة نظر الأطراف الاقليمية الفاعلة بهذه الحظائر؛
- تتباين مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة حول مدى أهمية عوامل البناء الجماعي، الاستثمار الخاص والشراكة الأجنبية باعتبارها رهانات اقليمية لبعث وترقية مسارات للتنمية الريفية بأقاليم هذه الحظائر.

أوجه الاختلاف

- تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لمدى اعتبار الخصوصية المحلية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليمها، يولي أهمية أكبر لمكون الخصوصية الاقتصادية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة مقابل أهمية ضعيفة فقط بأقاليم الحظيرة الوطنية قوراية وجرجرة؛
- تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة لمدى اعتبار الخصوصية المحلية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليمها، يولي أهمية أكبر لمكون الخصوصية الثقافية والاجتماعية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية مقابل أهمية ضعيفة فقط بأقاليم الحظيرة الوطنية تازة وجرجرة؛
- يستمر الانقسام الحاد بين الأطراف الإقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة حول تطورات السياسة العمومية المتعلقة بتنمية الفضاء الريفي في إطار مفهوم التنمية المستدامة، لا سيما من خلال وجود مجموعتين متقابلتين حول التحولات الجارية نحو الاعتماد على أطر، أساليب وأدوات جديدة للتدخل العمومي بإقليم الحظيرة.

تبين أوجه التشابه التي أفرزتها مقارنة مدى ادماج هذه حركية التنمية المستدامة للخصوصية المحلية بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، أن اعتبار أهمية المكون الطبيعي لا يعبر سوى على تأكيد الطبيعة الادارية، القطاعية، العمومية، التقنية والأحادية، التي تطغى على حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة. كما شكل عدم اختصاص المؤسسات العمومية المكلفة بإدارة الحظائر الوطنية، وغياب أو ضعف حضور أطراف إقليمية فاعلة تمتلك الكفاءات والمهارات الضرورية، عوامل أساسية أدت إلى عدم ادماج المكون التاريخي للخصوصية المحلية. ما أسهم ليس فقط في ضعف اندماج حركية التنمية المستدامة، لكن كذلك استمرار وتفاقم مسارات التدهور التاريخية بأقاليم هذه الحظائر.

وفيما يتضح أن تقدير أهمية المكون الطبيعي وفق التوجه الأحادي لحركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، لا يتجاوز أهمية رهانات الأطراف الاقليمية الفاعلة الفردية التي تثيرها العناصر الطبيعية بأقاليم هذه الحظائر. وسواء تعلق الأمر برهانات شخصية، تنظيمية، مؤسساتية، اجتماعية، سياسية محلية أو اقتصادية، فإن ذلك يأخذ مظاهر التباين، التعارض وحتى التناقض حول تقييم هذه الأطراف لأهمية ومدى اعتبار مختلف مكونات الخصوصية المحلية من حظيرة لأخرى. ما يعني أن ادماج الخصوصية المحلية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة لم يشكل محورا لعمل الأطراف الاقليمية الفاعلة الجماعي، ضمن أية صيرورة للحوكمة الاقليمية، رغم أن ما تثيره مختلف مكونات الخصوصية المحلية بأقاليم هذه الحظائر من رهانات فردية لدى الأطراف الفاعلة، يمكن أن يشكل دوافع قوية لبعث مسارات جماعية للتنمية الريفية المستدامة بها.

في هذا السياق، تبرز أهمية مشروع تأسيس المحمية البحرية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، باعتباره عامل اندماج اساسي ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، لا سيما من خلال اعتبار الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية التي يكتسيها المجال الساحلي للحظيرة بالموازاة مع الخصوصية الطبيعية. حيث شكل التقدم في انجاز المشروع إطارا لبعث صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية أسهمت في بروز نمط جديد للتدخل العمومي بإقليم الحظيرة، الذي ارتكز خاصة على أشكال غير تقليدية من العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة المنظمة إلى المشروع. وبغض النظر عن الاختلالات التي ميزت صيرورة الحوكمة الاقليمية في إطار هذا المشروع، على غرار اقتصارها على عمليات تنموية جزئية، سوى أن التفاعلات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، التي نتجت عن تبني أسلوب العمل الجماعي، قد كشف عن الأهمية التنموية الاستراتيجية التي يكتسيها بناء نظام جديد للحوكمة الاقليمية، كأساس لبعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

ففي حين تشكل الملاحظات المتعلقة بوجود انقسام حاد بين مجموعات الأطراف الاقليمية الفاعلة المنضمة إلى مشروع تأسيس المحمية البحرية حول توجه حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، مؤشرا قويا على أهمية الرهانات التنموية التي يثيرها تثمين الموارد الطبيعية، ترقية المنتجات المحلية وتثمين الخدمات البيئية في إطار هذا المشروع، فهي في نفس الوقت تبين محورية نمط التدخل العمومي في كسب الأطراف الاقليمية الفاعلة لرهاناتها الفردية. أما بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، وفي ظل غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية، تجعل العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة ممكنا، تتسم حركية التنمية المستدامة بتفاقم الصراع الاقليمي، الذي يعكسه تعارض الاستراتيجيات الفردية للأطراف الفاعلة حول استغلال الموارد الطبيعية وتثمين الموروث الحضاري والتاريخي.

في الواقع، تؤكد أوجه التشابه التي أفرزتها مقارنة حركية التنمية المستدامة على مستوى تبني وتحكم الأطراف الاقليمية الفاعلة في أطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي التي تمثلها تطورات السياسات العمومية المتعلقة بتنمية الفضاء الريفي، لا سيما تباين مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية، أن الرهانات الفردية لهذه الأطراف بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، ترتبط على هذا المستوى بنمط التدخل العمومي. ما يجعل من تبني والتحكم في التحولات التي تمس بذلك، عدم الاهتمام بها أو مقاومتها، يندرج ضمن الاستراتيجيات الفردية التي تنتهجها الأطراف الاقليمية الفاعلة من أجل كسب رهاناتها الاقليمية.

من ناحية أخرى، فإن وجود مجموعات من الأطراف الاقليمية المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية تقاوم، أو تعمل على الحد من أهمية أو فعالية التحولات المتعلقة بأطر، أساليب وأدوات التدخل العمومي، التي تمثلها تطورات السياسات العمومية المتعلقة بتنمية الفضاء الريفي، فذلك تعبير على انفصال تصميم هذه السياسات عن الواقع الاقليمي المحلي، لاسيما على مستوى تلبية الاحتياجات التنظيمية، المهنية والمؤسساتية لهذه الأطراف. ما يجعل من التحولات الجارية على هذا المستوى، لا تؤدي سوى إلى تراكم، تداخل وتشابك مزيدا من الإجراءات والآليات الإدارية، التنظيمية والمؤسساتية، تضفي تعقيدا أكثر على الواقع الاقليمي المحلي، وتخدم تباين، تعارض وتناقض الاستراتيجيات الفردية للأطراف الاقليمية الفاعلة المغذية للنزاعات والصراعات الاقليمية المحلية.

هذا ما توضحه أوجه الاختلاف التي أفرزتها هذه المقارنة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، أين يصبح استمرار الانقسام الحاد بين مجموعتين متقابلتين من الأطراف الاقليمية الفاعلة، حول التمسك بأساليب الحماية التقليدية في إدارة الموارد الطبيعية، الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي، أو تبني والعمل من أجل التحكم في أطر، أساليب وأدوات العمل الجماعي التي يعتمد عليها تجسيد مفهوم التنمية المستدامة وفق المقاربة الاقليمية، كلاهما محاور أساسية ضمن استراتيجيات لتحقيق رهانات فردية تساهم في استمرار وتعزيز مسار التدهور بإقليم الحظيرة الوطنية تازة.

وبينما لا يختلف الأمر على مستوى تقييم مصادر ، مستويات وطبيعة الضغوطات المكونة لمسار ات التدهور بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، أين لا يتوقف تباين تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لمختلف هذه العوامل بين بعضها البعض، بل يتعدى إلى التناقض مع الواقع الميداني الملاحظ مباشرة بهذه الحظائر، فذلك يعزز تأكيد الملاحظات السابقة. وسواء تعلق هذا التأكيد بغياب أو ضعف صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية، أو ارتبط بتباعد استراتيجيات الأطراف الاقليمية الفاعلة الفردية وتعارضها، فإن ذلك يعني ويؤكد من جانب آخر، على هيمنة الرهانات الفردية لهذه الأطراف ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة.

على هذا المستوى، تشكل الرهانات التي تمثلها النشاطات السياحية بأقاليم الحظائر الوطنية، على غرار تثمين المواقع الطبيعية، المنتجات المحلية وخدمات الأنظمة البيئية من خلال النشاطات السياحية، أهم عوامل تباعد استراتيجيات الأطراف الاقليمية الفاعلة بهذه الحظائر وتعارض رهاناتها الاقليمية. وفي حين يتفاقم هذا التعارض في ظل غياب أطراف خاصة، كالوكالات السياحية ومؤسسات الاستقبال والايواء، فذلك يمكن أن يتعلق بوجود توافقات وتبادلات غير رسمية في إطار شبكات الأطراف الاقليمية الفاعلة التي تجمعها رهانات فردية متقاربة.

أما اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة التدخل العمومي من خلال البرامج التنموية العمومية، بمثابة رهانات إقليمية أساسية لبناء مسارات للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، ما هو في الواقع سوى نتيجة للمنطق الإداري، القطاعي، الأحادي والتقني الذي يحدد الرؤية التنموية لهذه الأطراف، ولا ينفصل بأي حال من الأحوال عن التنظيم الاداري والمركزي لحركية التنمية المحلية.

أما الرهان على التجنيد الاجتماعي، فذلك تعبير عن حجم الصعوبات والتحديات التنموية التي تواجهها الأطراف الاقليمية الفاعلة بأقاليم الحظائر الوطنية فرديا، وتسعى إلى تجاوزها بالاعتماد على استراتيجيتاها الفردية، لكنها بشكل مناقض تريد ضم الأطراف الأخرى إليها، لاسيما الأطراف الاجتماعية، كالمجموعات السكانية، الجمعيات والتنظيمات المهنية... . هذا يعني أن مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة تعي جيدا أهمية، حيوية وفعالية العمل الجماعي، ولكن ضعف استقلاليتها، عدم تحكمها في موارد كافية وملائمة، حدود اختصاصاتها، ضعف الأطر والآليات التنظيمية والمؤسساتية التي تجندها...، يدفعها للاكتفاء فقط بتحقيق رهاناتها الفردية، التي لا تكون بالضرورة رهانات تنموية إقليمية، بل كذلك شخصية، فئوية، أو خاصة،... .

على الرغم من ذلك، يمثل تقدير عوامل البناء الجماعي، الاستثمار الخاص والشراكة الأجنبية باعتبارها رهانات إقليمية بمستوى ضعيف أو دون أهمية بصفة عامة، لكن كذلك بأهمية متفاوتة بين مجموعات الأطراف الاقليمية الفاعلة، بمثابة فرص كامنة ومتاحة ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، لبعث صيرورة للحوكمة الاقليمية، تجعل العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بهذه الحظائر ممكنا.

3.2.9.موارد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

أوجه التشابه

- تقدر الأطراف الاقليمية الفاعلة أن مستوى الموارد المادية، المالية والبشرية المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة ضعيفا نسبة إلى حجم التحديات التنموية بها، التي تستدعي حسبهم موارد أهم؛
- تربط الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة شبكات كثيفة من العلاقات الاقليمية تتميز بهيمنة العلاقات المؤسساتية وتنامي العلاقات غير الرسمية؛
- رغم أن انتاج المعلومات بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة يتم ضمن أطر مختلفة ومتعددة، سوى أن ذلك لا يندرج ضمن خطة استراتيجية محددة المعالم؛
- يتسم ولوج الأطراف الإقليمية الفاعلة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة إلى المعلومات المتعلقة بعمليات التنمية المستدامة بعدم تناظر مزدوج بين هذه الأطراف؛
- يعتمد الاتصال بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة بشكل أساسي على القنوات الرسمية لتبادل وتقاسم المعلومات.

أوجه الاختلاف

- شكل تفعيل وتنشيط شبكة العلاقات الاقليمية بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، ضمن مشروع تأسيس المحمية البحرية، عاملا حاسما في تميز وتفرد حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة؛
- تفعيل عمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية وجرجرة، على غرار المجلس التوجيهي لهذه الحظائر، أسهم في ادماج شبكة العلاقات الاقليمية التي تربط الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية، عكس ذلك بالحظيرة الوطنية جرجرة؛
- وجود مواقف سلبية للأطراف الاقليمية الفاعلة يعبر في نفس الوقت عن عوامل صحية ومعوقات هيكلية ومرحلية ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة؛
- وجود مواقف سلبية للأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية قوراية وجرجرة يكشف مكامن تعارض استراتيجياتهم الفردية وتحولها إلى عوامل هشاشة، تأزم وتعثر في مسارات التنمية الريفية المستدامة.

تقييم مستوى الموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة يكتسي أهمية استراتيجية، على الأقل نسبة إلى حجم التحديات التي يفرضها وقف مسار التدهور

بأقاليم هذه الحظائر أولا. على هذا المستوى، تفرز هذه المقارنة أوجه تشابه تعبر عن وجود عوامل ذات طبيعة ومستويات إقليمية واحدة، شكلت تأثيراتها واقعا اقليميا أكثر تجانسا. ففي حين تتسارع وتيرة تدهور الحالة العامة بأقاليم هذه الحظائر، لم تستثنى المؤسسات العمومية المشرفة على إداراتها من إجراءات ترشيد النفقات العمومية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار العمومي في القطاع البيئي الذي لا يزال يعتمد على مقاربة أقاليم الحظائر الوطنية وفق مبدأ الحماية فقط.

هذه الرؤية غير الواقعية، تعكس انفصالا هيكليا بين السياسات التنموية المجندة لمفهوم التنمية المستدامة من جهة، على غرار سياسات التنمية الريفية المستدامة التي تشرف على تنفيذها مصالح إدارة الغابات والمؤسسات العمومية الملحقة بها، ومن جهة ثانية الأطر القانونية، الآليات المؤسساتية والاجراءات الإدارية المطبقة في القطاع البيئي. ما يعيق ويحد من دور الاستثمار الخاص في بعث مشاريع تنموية مندمجة بأقاليم الحظائر الوطنية، وتمكين الأطراف الاقليمية الفاعلة من حشد وتجنيد موارد إقليمية متنوعة، ملائمة وكافية في إطار حركية تنمية مستدامة.

وبغض النظر على أن هذا التقييم أبعد ما يعبر عن وجود رؤية إقليمية جماعية ومشتركة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، فإنه يكشف عن عدم تناظر بين الأطراف الفاعلة في الولوج إلى الموارد الإقليمية، لاسيما في الحالات المستعجلة والمعقدة، على غرار حدوث كوارث طبيعية، كالحرائق مثلا. ما يؤثر سلبا في علاقات الثقة والتعاون بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، لا سيما بين مؤسسات إدارة الحظائر الوطنية والأطراف المؤسساتية والادارية العمومية الأخرى.

وعلى الرغم أن هذه العلاقات يحد من فعاليتها ضعف آليات تحفيز وتجنيد الأطراف الاقليمية الفاعلة، المرتبطة بنمط التنظيم المركزي لحركية التنمية المحلية بشكل عام، والسلطة الإدارية المحلية بالتحديد، سوى أنها تبقى ذات أهمية استراتيجية باعتبارها موارد اقليمية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر. حيث تتميز هذه الحركية بكثافة العلاقات الاقليمية التي تربط الأطراف الفاعلة، سواء كانت علاقات مؤسساتية رسمية أو علاقات غير رسمية، ما يجعل تفعيل وتنشيط هذه الشبكات من خلال صيرورة للحوكمة الاقليمية، بمثابة عمليات حيوية لخلق موارد اقليمية خاصة، تشكل بدورها عوامل حاسمة في تفرد وتميز الاقليم.

عمليا، يختلف ذلك من إقليم لآخر، ليس فقط على مستوى تفعيل وتنشيط شبكات العلاقات الاقليمية، لكن أيضا فيما يتعلق بطبيعة الأطر والعمليات التي يتم من خلالها ذلك، التأثيرات المنتجة وعوامل استدامتها. هذا ما توضحه أوجه الاختلاف على هذا المستوى، أين كان تنشيط شبكات العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة في إطار مشروع تأسيس المحمية البحرية، لا سيما في إطار عمليات تنموية تهدف إلى تأسيس نموذج إنتاج جديد بإقليم الحظيرة، يرتكز خاصة على خلق نشاطات اقتصادية جديدة

تحقق شروط استدامة الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئية، بالتوازي مع ترقية والمحافظة على النشاطات التقليدية للمجتمع المحلي.

بعث هذا المسار لم يكن ممكنا سوى من خلال تأسيس صيرورة للحوكمة الاقليمية، التي كان من أهم محاورها تفعيل وتنشيط شبكات العلاقات الاقليمية، أين عملت الأطراف الاقليمية الفاعلة انطلاقا من العلاقات المؤسساتية الرسمية التي تجمعها، لكن أيضا العلاقات غير الرسمية، كالعلاقات الشخصية، علاقات الجوار و علاقات استعمال الفضاء الريفي...، على بناء علاقات مؤسساتية جديدة تجسدت في أطر وهياكل تنسيق العمل الجماعي التي انتجتها هذه الأطراف، كاللجان التقنية المختصة لمشروع المحمية البحرية واتفاقيات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف.

على هذا المستوى، مثل بناء هياكل مشتركة لتنسيق العمل الجماعي تضم أطراف اقليمية فاعلة من أصناف مختلفة، بمثابة انتاج موارد اقليمية خاصة وعوامل تميز وتفرد إقليم الحظيرة الوطنية تازة. حيث كان ذلك بمثابة بعث مسار جماعي لتنمية إقليم الحظيرة، الذي تعزز بانضمام أطراف أخرى كانت غير مهتمة وحتى معارضة لمشروع تأسيس المحمية البحرية. في حين أن وجود مواقف سلبية لبعض مجموعات الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن هذه الحركية، قد جعلها حاملة لأسباب تلاشيها و يهدد بقاء أي فرص أخرى لترقية مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة.

وتتعلق هذه المواقف بوجود أطراف اقليمية فاعلة تعمل من خلال أطر وآليات العمل الجماعي المنتجة، بينما تتبع في نفس الوقت استراتيجيات فردية منافية لمنطق العمل الجماعي. حيث تظهر هذه كأنماط متكررة من السلوكات الفردية لممثلين عن أطراف اقليمية فاعلة، كالاحتكار، عدم المسؤولية، الانتهازية والأحادية، تجعل حضور ومشاركة هذه الأطراف ضمن أطر العمل الجماعي غطاء لكسب رهانات شخصية، فئوية أو خاصة...، يمكن أن تستنزف موارد إقليمية خاصة، كتآكل علاقات الثقة والتعاون بين الأطراف الاقليمية الفاعلة.

مقابل ذلك، فإن تكريس نمط العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة، في ظل تعقيد الواقع الاقليمي المحلي، هيمنة الرؤية الأحادية والتنظيم المركزي للسلطة الادارية المحلية...، يجعل من مقاومة بعض الأطراف الاقليمية الفاعلة لهذا التوجه الجديد وغير المعتاد، منبعا للمواقف السلبية الملاحظة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. حيث يعبر ذلك في مثل هذه الحالات، عن عوامل صحية تطبع صيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية، تعكسها الجهود الجماعية لرفع معوقات وتحديات بناء مسار جماعي للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة.

أما بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية، فقد كان تفعيل عمل المجلس التوجيهي والمجلس العلمي حلقة مهمة في خلق موارد إقليمية خاصة، تمثلت بشكل أساسي في تنشيط شبكات العلاقات الاقليمية بين

الأطراف الاقليمية الفاعلة، لا سيما العلاقات غير الرسمية التي كان ادماجها ضمن عمل مجلسي الحظيرة عاملا أساسيا في تعزيز حركية التنمية المستدامة بها. سوى أن ضعف تطور هذه العلاقات وتشنجها نتيجة لهيمنة الرهانات الفردية المتناقضة ومنطق العمل الأحادي، هوما يعكس ضعف صيرورة الحوكمة الاقليمية المنتجة ضمن هذه الأجهزة. ما أدى إلى غياب بحث جماعي عن الحلول التنموية المشتركة، لكن أيضا تزايد مخاطر اهتلاك الموارد الاقليمية المنتجة، جراء الاستقطاب المتعدد للأطراف الفاعلة والاستغلال السلبي للعلاقات الاقليمية الجديدة. هذه الحالة تتعمق أكثر بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة، أين لم يؤدي تفعيل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية إلى تنشيط شبكات العلاقات الاقليمية التي تربط الأطراف الاقليمية الفاعلة، رغم كثافتها وتنوعها.

ضعف أو غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية وجرجرة تكرسه أكثر المواقف السلبية للأطراف الاقليمية الفاعلة، التي لا تعبر فقط عن تعارض الاستراتيجيات الفردية للأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، لكنها تبين طبيعة الرهانات التي يسعى كل طرف إلى كسبها من خلال استراتيجيات محددة، على غرار احتكار اتخاذ القرار، استغلال السلطة الادارية والصلاحيات المؤسساتية، تجنيد وسائل الاعلام المحلية وشبكات التواصل الاجتماعي... .

في هذا السياق، تبرز الأهمية الاستراتيجية لإنتاج، تبادل وتقاسم المعلومات باعتبارها موارد اقليمية خاصة. حيث تبين أوجه التشابه على هذا المستوى، أن انتاج المعلومات بأقاليم هذه الحظائر لم يندرج ضمن اية خطة استراتيجية اقليمية تخدم تحقيق أهداف تنموية محددة. فبالرغم من وجود أطر مختلفة لإنتاج المعلومات، سوى أن ذلك غالبا ما يتم بصفة جزئية، مرحلية، أحادية وقطاعية، لا تستجيب للحاجة الملحة لتشخيص شامل، دقيق ومعمق، يشكل منطلقا لتحديد اشكالية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية، وتصميم الحلول الملائمة والناجعة لها. لاسيما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، اللذان يمثلان الحلقة الأضعف وعوامل هشاشة وعدم توازن ضمن حركية التنمية المستدامة بهذه الحظائر.

هذا الوضع يتكرس أكثر من خلال عدم التناظر المزدوج(أفقي وعمودي) في ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات التنموية بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة. ففي حين تتعدد قنوات الولوج إلى هذه المعلومات حسب تقدير الأطراف الاقليمية الفاعلة، سوى أن الاعتماد بشكل أساسي على القنوات الرسمية الادارية والمؤسساتية للاتصال وتبادل المعلومات، يجعل الأطراف الاقليمية الفاعلة المنتمية إلى صنف الإدارة العمومية مفضلة في الولوج إلى المعلومات مقابل الأطراف المنتمية إلى الأصناف أخرى. أما المستوى الثاني من عدم التناظر في الولوج إلى المعلومات التنموية، فيتمثل في تفضيل المستويات الهرمية

العليا بالإدارات والمؤسسات العمومية وبعض المصالح الادارية التقنية القريبة من مراكز اتخاذ القرار المحلي، على حساب المصالح والمستويات الميدانية.

بالإضافة إلى الاختلال الهيكلي في حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية، الذي يشكله غياب نظام إقليمي لإنتاج، نشر، تبادل وتقاسم المعلومات التنموية، بما يجعل منها موارد إقليمية استراتيجية، خاصة وحاسمة ضمن هذه الحركية، فأن ذلك قد أدى أيضا إلى اتساع فجوة الاتصال بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بأقاليم هذه الحظائر ، ويسهم كذلك في اهتلاك موارد اقليمية خاصة، على غرار علاقات الثقة، التعاون، الالتزام والمسؤولية بين الأطراف الاقليمية الفاعلة.

إذ يعزز عدم التناظر المزدوج في الولوج إلى المعلومات التنموية المتوفرة بأقاليم هذه الحظائر وجود مواقف سلبية لبعض الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن أطر وأجهزة الحوكمة الاقليمية، على غرار احتكار المعلومات و عدم الاهتمام واللامسؤولية، التي لا تضفي مزيدا من الشلل والفشل على صيرورة الحوكمة الاقليمية، وتطبع مسارات التنمية الريفية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، بمزيد من الهشاشة، عدم التوازن، التأزم، التعثر والانسداد.

4.2.9. أطر وإجراءات تنسيق العمل الجماعي بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

أوجه التشابه

- يعتمد تنسيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة بشكل أساسي، على الأطر والاجراءات المؤسساتية؛
- وجود أشكال ذات طبيعة مختلطة لتنسيق العمل الجماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة غالبا ما يكون ثنائيا، غير معلن ولا يتم ضمن هياكل وبين أطراف محددة ودائمة؛
- لا توجد أية أشكال لتنسيق العمل الجماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة تتم ضمن أطر ذات طبيعة سوقية أو تعتمد على آليات السوق؛
- تشكل عمليات التفاوض، الضبط والتنشيط الحلقة الأضعف ضمن نشاطات تنسيق العمل الجماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة؛
- التنظيم الاداري والمؤسساتي المحلي لا يوفر الأطر ، الآليات، الإجراءات والقواعد الملائمة لتنسيق وتحقيق العمل الجماعي للأطراف الفاعلة المتدخلة على مستوى الأقاليم المحلية؛
- ضعف الاتصال بين الأطراف الاقليمية الفاعلة يحد كثيرا من فعالية أطر تنسيق العمل الجماعي، خاصة الأجهزة المؤسساتية الرسمية؛

- غياب أطراف اقليمية فاعلة ضمن أطر تنسيق العمل الجماعي أو ابداء بعضهم عدم الاهتمام بنشاطات التنسيق يشكل معوقا لتنسيق وتحقيق العمل الجماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة؛
- تبدل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة جهودا فردية لتحسين تنسيق عملها الجماعي.

أوجه الاختلاف

- أسست الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة في إطار انجاز مشروع تصنيف المحمية البحرية أطرا جديدة لتنسيق عملها الجماعي، تمثلت في اللجنة الولائية لمتابعة المشروع، لجنة الحوار والنقاش واللجنة العلمية للمشروع؛
- بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية وجرجرة يقتصر تنسيق عمل الأطراف الفاعلة الجماعي على اجتماعات المجلس التوجيهي للحظيرة غالبا، ولا يتعدى عمليات التشاور، الحوار والنقاش التي تطغى على الاجتماعات العادية للمجلس؛
- شكلت عمليات التشاور، الحوار والنقاش أهم العمليات التي اعتمد عليها تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة. وفيما تضمنت نشاطات التنسيق عمليات للتكوين التشاركي كذلك، فقد تمحورت حول مفهوم المحمية الطبيعية البحرية بشكل خاص؛
- تميزت مشاركة الأطراف الاقليمية الفاعلة في نشاطات تنسيق العمل الجماعي بالحظيرة الوطنية تازة بالانتقائية وتفضيل بعض الأطراف للمشاركة حصريا ضمن عمليات محددة، على غرار عمليات تفاوض، التكوين التشاركي، التنشيط والضبط؛
- بإقليم الحظيرة الوطنية تازة و قوراية أسهمت الأطراف الفاعلة باقتراح وانتاج قواعد تنظيم وتنسيق جديدة.

تبين هذه المقارنة مدى انعكاس الطبيعة العمومية، القطاعية والإدارية لحركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، في وجود أو غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية، يجسدها مستوى تنسيق وتحقيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة بهذه الحظائر. حيث تعتمد الأطراف الاقليمية الفاعلة في تنسيق تدخلها وعملها بدرجة أساسية على الأطر والاجراءات المؤسساتية، لا سيما المجالس التوجيهية والمجالس العلمية لمؤسسات الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة. وعلى الرغم أن ذلك تأكيد على أن الأطراف الاقليمية الفاعلة لم يكن من أولويات عملها ضمن الأطر المؤسساتية، تطوير وترقية تنسيق العمل الجماعي بما يحقق بناء نظام جديد للحوكمة الاقليمية المحلية، سوى أن ذلك لم

يمنع هذه الأطراف من تنسيق عملها الجماعي خارج الأجهزة المؤسساتية المعدة لهذا الغرض، لاسيما في الحالات المستعجلة، الحساسة والدقيقة، التي غالبا ما تكون ثنائية، غير معلنة ولا تتم ضمن هياكل دائمة أو بين أطراف محددة.

هذه الأشكال لتنسيق العمل الجماعي التي تجند أطراف اقليمية فاعلة غير متجانسة، وتعتمد على آليات وقواعد مؤسساتية رسمية، غير رسمية أو ضمنية، وتتميز بمرونة وفعالية كبيرة، تجعلها أكثر استجابة لتلبية حاجة الأطراف الاقليمية إلى تنسيق تدخلها وعملها ضمن محيط شديد التعقيد والحركية، من الاعتماد على الأطر والاجراءات المؤسساتية الرسمية فقط. حيث تبرز هذه الحاجة لدى مختلف أصناف الأطراف الاقليمية الفاعلة، من خلال سعيهم لإدماج أكبر لأطر التنسيق غير الرسمية أو الضمنية ضمن الأجهزة المؤسساتية الرسمية للحوكمة الاقليمية، ما يمكن أن يضفي فعالية أكبر على عمل هذه الأخيرة، على غرار ما جسدته الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة.

فقد شكل تأسيس أطر إقليمية جديدة في إطار مشروع تصنيف المحمية البحرية، تحولا هاما في قواعد التدخل العمومي عامة وتنسيق العمل الجماعي، خاصة أن ذلك قد سمح لأطراف اقليمية عديدة بالانضمام والاندماج ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة، والمشاركة بشكل رسمي في عمليات التنسيق المختلفة. وبغض النظر عن بقاء هذه الحركية ذات طبيعة عمومية، قطاعية وإدارية، ما يزيد من عوامل هشاشة صيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية المنتجة، لا سيما أن وجود بعض الأطراف يرتبط بقواعد تنظيم السلطة الادارية المحلية وليس بدوافع محددة للمشاركة، سوى أن تأسيس أطر وآليات عمل جديدة، جسدت المسار التصاعدي لاتخاذ القرار من خلال بعث وترقية صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية، هو ما يعبر عن ذاتية ومحلية حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، ويجعلها متضمنة لعناصر استدامة أصلية.

وعلى الرغم أن هذه الحركية تتضمن عناصر أساسية لا يمكن التنسيق حولها سوى في إطار السوق، على غرار تثمين خدمات الأنظمة البيئية، ترقية المنتجات المحلية واستغلال الموارد الطبيعية...، إلا أنها لم تتضمن على أطر وآليات سوقية لتنسيق تدخل وعمل الأطراف الإقليمية الفاعلة. وفيما يتأكد على هذا المستوى ضعف اندماج عمليات التنمية المستدامة، فإن غياب العديد من الأطراف الاقليمية الفاعلة التي لها العلاقة المباشرة بالتفاعلات حول الجوانب الاقتصادية التي تشكلها هذه العناصر، لا سيما استغلال الموارد الطبيعية، لا يترك فقط هذه التفاعلات وتأثيراتها تجري دون توجيه وتحكم، بل يجعل من أية جهود لدفع حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة نحو آفاق بعيدة، تتضمن أسباب فشلها وتلاشيها.

من هذا المنطلق، تبين مقارنة عمليات تنسيق العمل الجماعي أن هذه العمليات تتعلق خاصة بالتشاور، الحوار والنقاش، التي تطبع عادة عمل الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية، خاصة المجلس التوجيهي بمؤسسات الحظائر الوطنية. وبينما يؤكد ذلك ضعف أو غياب صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، الذي يجسده التباين والتناقض الحاد بين رهانات الأطراف الاقليمية الفاعلة الفردية و لا يمكن تجاوزه من خلال عمليات التشاور والحوار فقط، فإن المرور إلى التنسيق من خلال عمليات للتفاوض، التكوين التشاركي، الضبط والتنشيط كان ضعيفا وحتى منعدما بشكل عام. أما وجود حالات من تنسيق العمل الجماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة من خلال هذه العمليات، فقد كان ذلك بشكل محدود وتشوبه الانتقائية، غياب الشفافية وأفضلية الأطراف الفاعلة على بعضها البعض.

فقد تعلق وجود عمليات للتكوين التشاركي والتفاوض بمفهوم المحمية الطبيعية البحرية، كما تميزت هذه العمليات بانتقاء الأطراف المشاركة، وكانت حصرية على أطراف محددة في مراحل معينة. وبغض النظر عن مدى تمكن هذه الأطراف من انتاج أطر وقواعد جديدة لتنسيق العمل الجماعي، على غرار صياغة ميثاق الصيد المستدام بحظيرة قوراية وفشل ذلك بحظيرة تازة، تبقى الكثير من المعوقات ماثلة أمام الأطراف الاقليمية الفاعلة لتنسيق تدخلهم وجهودهم الجماعية.

إذ يشكل غياب تنظيم إقليمي محلي يوفر الأطر، الآليات، الاجراءات والقواعد المحفزة والمسهلة لتنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة، محددا أساسيا لعدم فعالية جهود الأطراف الإقليمية الفاعلة الفردية لتحسين التنسيق، كتلك المحققة لاتصال إقليمي فعال وشفاف، مشاركة وانضمام مختلف الأطراف، بناء وصيانة علاقات الثقة، التعاون والتضامن المحليين.

5.2.9. نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة

أوجه التشابه

- على الرغم من وجود توجه نحو اعتبار العمل الجماعي وأسلوب المشاركة عوامل جوهرية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، سوى أن ذلك لم يتطور إلى اعتماد العمل الجماعي نمطا مؤسساتيا مستقرا ومستمرا لتدخل ونشاط الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن هذه الحركية؛
- في حين جعلت مؤسسات الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة بناء علاقات تعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة بأقاليمها، محورا مستعرضا لكل المحاور التي تعمل من خلالها لوقف مسارات التدهور التي تعرفها، سوى أنها لا تعمل لتوفير شروط تحقيق ذلك؛
- بغض النظر عن مدى أهمية الانجازات المادية التي تضمنتها العمليات التنموية المشكلة

لمسارات التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، لكن هذه المسارات لم تندرج ضمن استراتيجيات اقليمية محددة المعالم وبعيدة الأمد. ما انعكس في تباين درجات ضعفها بين الهشاشة، عدم التوازن، التأزم والتعثر؛

- تبني، اتباع واعادة انتاج مقاربات بيئية تقليدية لتجسيد مفهوم التنمية المستدامة، شكل حدودا ضيقة لأفق بعث وترقية مسارات مندمجة للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، ومعوقا هيكليا يحول دون انضمام تشكيلة واسعة ومتعددة من الأطراف الاقليمية الفاعلة ضمن حركية التنمية المستدامة بهذه الحظائر؛

أوجه الاختلاف

- تطور مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة نحو أفق أوسع وأشمل انطلاقا من مشروع تأسيس منطقة بحرية محمية، ارتكز على صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية، مثلت عاملا حاسما في بروز أشكال جديدة للتدخل العمومي. سوى أن غياب انجازات تنموية ملموسة، لا سيما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مقابل كسب بعض الأطراف المشاركة لرهانات فردية، هو ما يعبر عن تضمن صيرورة الحوكمة الاقليمية مخاطر حقيقية، يمكنها أن تشكل حدا لاستمرار هذا المسار؛
- شكل اطار الشراكة بين مؤسسة الحظيرة الوطنية تازة من جهة، والشبكة المتوسطية لإدارة المحميات البحرية والصندوق العالمي لحماية الحياة البرية من جهة ثانية، قاعدة هامة للتبادل، التعلم والتدريب الجماعيين حول مفهوم المحمية البحرية، لكن كذلك إطارا لتقاسم معارف ومهارات جديدة تتعلق بإدارة وتنسيق العمل الجماعي. بينما تمثل الانتقائية وغياب الشفافية في تحديد الأطراف المستفيدة من هذه العمليات عوامل تأثير سلبي على مصداقية صيرورة الحوكمة الاقليمية وجدية مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة؛
- تضمنت صيرورة الحوكمة الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة عمليات ابتكار تنظيمي، وأسهمت في بعث حركية لإعادة البناء المؤسساتي، لكن طابعها المؤقت والمحدود جعل تأثيرها التنموي محدودا.

يتضح على هذا المستوى، أنه وعلى الرغم من وجود توجه نحو جعل العمل الجماعي عاملا جوهريا ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، سوى أن ذلك لم يمثل دافعا قويا لدى الأطراف الاقليمية الفاعلة لجعل العمل الجماعي نمطا مؤسساتيا، مستقرا ومستمرا لتدخلها ونشاطها ميدانيا، إلا

في حالات يكون فيها العمل الجماعي في خدمة رهاناتها الفردية ويتوافق مع رؤيتها الأحادية المهيمنة على نمط الحوكمة المحلية بشكل عام.

هذا يعني أن ادراك الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة لأهمية وحيوية تنسيق وتحقيق العمل الجماعي مرتبط بتعاظم التحديات التي تواجهها الأطراف الاقليمية الفاعلة بمفردها، ووفق رؤيتها الأحادية في قيامها بنشاطاتها ومهامها اليومية. حيث يشكل التعقيد الشديد والحركية الكبيرة للواقع الاقليمي المحلي، أحد أهم العوامل المفرزة لهذه التحديات، التي جعلت مؤسسات الحظائر الوطنية تحدد بناء علاقات تعاون مع مختلف الأطراف الاقليمية الفاعلة، كمحور مستعرض لكل المحاور التي تعمل من خلالها لرفع تحديات وقف مسارات التدهور بأقاليمها. لكنها في نفس الوقت تبقى متمسكة بنفس المقاربة البيئية، التقليدية، القطاعية، الإدارية، التقنية والأحادية، ما جعلها تكرس استمرار الرهان على المعالجات الجزئية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية، التي لم ينتج عنها سوى تزايد تعقيد هذه الاشكالية، وتقويض فرص تحقيق العمل الجماعي.

في هذا السياق، توضح أوجه الاختلاف التي أفرزتها مقارنة نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، كيف أسهم وجود صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية في بعث مسار للتنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، على الرغم من المعوقات والمخاطر التي تهدد استمرار هذا المسار، والأفاق الضيقة التي ميزت اطلاقه. فيما ترافق تأزم أو تعثر مسارات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية وجرجرة، مع شلل أو غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية.

في واقع الأمر، وبغض النظر عن طبيعة ومستوى العمليات التنموية المنجزة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، إلا أن أهم عامل محدد لوجوده ولفرص تطويره وترقيته، وبما يمكن أن يقدمه من معالجة شاملة وعميقة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة، هو القاعدة الأساسية لصيرورة الحوكمة الاقليمية المحلية، التي جعلت عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة جماعيا ممكنا وواقعا عمليا. حيث شكل إطار الشراكة الأجنبية ركنا محوريا لهذه القاعدة، لا سيما بما تضمنته من عمليات للتبادل، التعلم والتدريب الجماعيين حول مفهوم المحمية البحرية، كأداة لتجسيد مفهوم التنمية المستدامة. لكن أيضا ما ترتب عليها من تأثيرات تعاقدية في شكل تقاسم معارف ومهارات جديدة تتعلق بإدارة وتنسيق العمل الجماعي، التي تجسدت في عمليات ابتكار تنظيمي، وأسهمت في بعث حركية لإعادة البناء المؤسساتي على المستوى المحلي.

خلاصة الفصل التاسع

في هذا الفصل، مكنتنا مقارنة حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة من تحديد عوامل محددة لخصائص هذه الحركية، سواء تعلقت هذه العوامل بمكونات أساسية لإشكالية التنمية الريفية المستدامة التي يعكسها استمرار مسارات التدهور بأقاليم هذه الحظائر، أو بمدى فعالية مدخل الحوكمة الاقليمية المحلية في معالجة هذه الاشكالية.

إذ تتضح أهمية نمط التدخل العمومي القطاعي، المركزي، التقني، الإداري والأحادي، باعتباره محورا مستعرضا لهذين المستويين ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية. أي أن استمرار الاعتماد على هذا النمط للتدخل العمومي على مستوى الأقاليم الريفية المحلية، هو بمثابة عامل أساسي في تفاقم مسارات التدهور التاريخية بها، وفي نفس الوقت يشكل معوقا أمام تحقيق التحول نحو الاعتماد على أطر، أساليب وأدوات تدخل تعتمد على أسلوب العمل الجماعي لكل الأطراف الاقليمية الفاعلة، من أجل تشخيص ومعالجة اشكالية التنمية الريفية المستدامة بهذه الأقاليم.

وفي حين، تبرز تاريخيا أهمية الرهانات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للقضايا البيئية، التي أدت محاولات لفت الأنظار عنها إلى انطلاق مسارات التدهور بالأقاليم الريفية عامة، لاتزال هذه المقاربة معتمدة بأقاليم الحظائر الوطنية إلى يومنا هذا. بل يتم من خلالها تقديم قراءة مغلوطة وتفسيرات تقليدية لمفهوم التنمية المستدامة، الذي لا يعبر سوى عن تصميم يدمج مختلف هذه الرهانات، ويجند مفهوم الحوكمة الاقليمية باعتباره إطارا استراتيجيا لتحقيقها. هذا ما ينعكس في طبيعة العلاقات الاقليمية المحلية، التي لم تتطور من الندية، التنافس، التنازع والصراع نحو التعاون، التضامن والتآزر. كما أن تصميم السياسات التي رفعت هذا الشعار، قد جاء منفصلا عن الواقع الاقليمي المحلي، ما أضفى مزيدا من التعقيد على اشكالية التنمية الريفية المستدامة بدلا من معالجتها.

هذا التعقيد الذي يتعزز أكثر على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، بالنظر إلى غياب نظام للذكاء الاقليمي يوفر المعلومات ويضمن شفافية اتخاذ القرارات، هو ما كرس بقاء التفاعلات حول الرهانات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تثيرها المواضيع البيئية خارج الأطر الرسمية. ما أسهم فقط في خدمة مصالح فردية لأطراف إقليمية فاعلة، وجعل المكونات الاقتصادية والاجتماعية الحلقة الأضعف ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية، وعوامل هشاشة وعدم توازن تميزها.

على الرغم من ذلك، يشير وجود رهانات إقليمية تنموية تتعلق بالبناء الجماعي، الاستثمار الخاص والشراكة الاجنبية ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية، لكن كذلك كثافة العلاقات الاقليمية، تنوعها واختلاف مستوياتها، ووجود نخبة من الأطراف الفاعلة، إلى بقاء فرص كامنة لبعث مسارات مندمجة، أصلية وذاتية للتنمية الريفية المستدامة.

الخاتمة

الخاتمة

إن اهتمامنا بتقديم تحليل موضوعي مؤسس على ركائز وتبريرات علمية قوية، عميقة ودقيقة لإشكالية التنمية الريفية المستدامة، يمكننا من معرفة وفهم التفاعلات بين مكوناتها والعوامل المؤثرة في استمرارها، ثم تقديم المعالجات الملائمة والفعالة لها، هو ما دفعنا إلى تبني مقاربة منهجية تفسيرية لتحليل ومعالجة هذه الاشكالية ميدانيا.

في هذه المرحلة، سمح لنا الاعتماد المتزامن على عمليات استنباط واستقراء لموضوع البحث، بالعمل أولا على توضيح الخصائص الجوهرية لمفهوم التنمية المستدامة، التي جعلت منه مفهوما غير منعدم القطبية، وقد تضمن عبر مسار وجوده كل التناقضات التي تثيرها مختلف المواضيع المرتبطة تاريخيا بتطور نظرية التنمية بصفة خاصة، كالتفاعلات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم في سياق تحولات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. بينما كان انتقال الاهتمام بتأثيرات النشاطات الاقتصادية البيئية إلى مجال اختصاص النظرية الاقتصادية، عاملا أساسيا في جعل مفهوم التنمية المستدامة يتسم بخاصيتي التعددية والتوافقية، وقاعدة لبناء شرعيته العلمية وجدواه العملية.

على هذا المستوى، وبعدما بينا أهم المعالجات الجزئية التي تضمنتها النماذج الأساسية للتنمية المستدامة، التي لم تهتم في الواقع بحل معضلة شرعية وعملانية هذا المفهوم، بقدر ما حاولت جعله مطية لإعادة بعث أسسها التي تجاوزتها التطورات الجارية، فقد ركزنا على ما قدمته المقاربة الاقليمية لحل هذه المعضلة. حيث أصبح مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الاقليمي والتنمية الاقليمية ذو قبول عالمي وأداة عملية تعتمد عليها السياسات، البرامج والمشاريع التنموية، على أساس أن أهم مكونات التصميم الاجتماعي للإقليم، هي أنظمة الانتاج المرتبطة بالفضاء المكاني. ما يجعل التأثيرات البيئية للنشاطات الاقتصادية في صلب عمل الاقتصاد الاقليمي، الذي يمثل بدوره محرك التنمية الاقليمية، على غرار العوامل الاجتماعية والثقافية الموفرة لآليات التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف الاقليمية.

ولا يتوقف دور المقاربة الاقليمية في تقديم التبريرات العلمية والآليات العملية المحققة لإدماج التأثيرات البيئية ضمن عمل الاقتصاد فقط، بل كذلك فيما تحققه من انسجام مع حركية العولمة. فلا ينظر إلى العولمة بأنها تهديد على حيوية ووجود الإقليم، لكن باعتبارها رافعة لحركية اقتصاد وتنمية الاقليم، التي تعتمد على آليات السوق، و في نفس الوقت على رد الاعتبار لدور الدولة والأطر المؤسساتية، وحرية المبادرة الفردية والجماعية.

وفيما تمثل الأقاليم المحلية المستوى المفضل والملائم لتجسيد التنمية المستدامة وفق المقاربة الاقليمية، فقد أصبح ذلك يقوم على أسس واضحة ومحددة، بددت الغموض الذي ساد لفترة حول

مضمون التنمية الريفية. إذ يتم تناول هذه الأخيرة باعتبارها تنمية الأقاليم الريفية، منبعها الأطراف الاقليمية الفاعلة الذين تربطهم علاقات مزدوجة، يصبح بحثهم الجماعي عن الحلول المتعلقة بتأزم علاقاتهم البينية، وعلاقاتهم بالفضاء المكاني والزماني الذي يعيشون فيه وينتمون إليه، يتم وفق معايير العدالة الاجتماعية، القبول البيئي والفعالية الاقتصادية، المجسدة لمبدأ الاستدامة الذي يمثل جوهر حركية تنمية الاقليم. كما يصبح الاقليم كيانا مستقلا ومنفتحا، يتمتع بقدرة ذاتية على تنسيق عمليات التنمية التي يعتمد تصميمها على نظام للذكاء الاقليمي والابتكار الاجتماعي، وتتضمن عمليات تنشيط وتثمين للموارد الاقليمية وانتاج موارد خاصة، تضفي على الاقليم خاصيتي التفرد والتميز، ويصبح بدوره موردا خاصا ضمن حركية التنمية الاقليمية. وبينما يمثل مشروع التنمية الاقليمية المستدامة الاطار والأداة الاستراتيجية لترقية مسار تنمية الاقليم، يعبر مفهوم الحوكمة الاقليمية عن قدرة الاقليم على تنسيق عمليات التنمية المستدامة، من خلال تحقيق العمل الجماعي للأطراف الاقليمية الفاعلة، الذي يمثل على السواء، دعامة ومحورا هيكليا لوجود الاقليم وتأسيس مسار تنميته.

من هذا المنطلق، فقد كان تحديد مضمون الحوكمة الاقليمية ضروريا للإجابة على سؤال ملح في هذا البحث، يتعلق بعملانية مفهوم التنمية المستدامة وفق التصميم الاقليمي. ما جعلنا نفصل أولا في مضمون مصطلح الحوكمة مقابل مضمون مصطلح الحكومة، ثم تتبع مسار بروز مفهوم الحوكمة الاقليمية، الذي أصبح مرادفا للبحث عن الفعالية في تحقيق التوافق بين مصالح مجموعات مختلفة من الأطراف المعنية بمواضيع ومجالات النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

فبداية من ظهور مفهوم حوكمة الشركات للتعبير عن آليات التنسيق غير السوقية المحققة لهذه الفعالية بين الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسات الاقتصادية، أصبحت الحوكمة مرادفة لتفوق نموذج اللبرالية الجديدة، وأخذت انتشارا واسعا في سياق عولمة هذا النموذج. ما أدى كذلك إلى انتقال مفهوم الحوكمة إلى مجالات ومستويات استفادت من تيارات العولمة وجاءت مناقضة لأهدافها.

في هذا السياق، كان ظهور مفهوم الحوكمة الاقليمية للتعبير عن الأطر ، الآليات وقواعد تنسيق عمل أطراف فاعلة أدمجت عوامل طالما تم اعتبارها خارج عمل نموذج اللبرالية الجديدة، على غرار المدن، الجهات والأقاليم المحلية المعبرة عن تفاعل وتشابك العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسساتية، الثقافية والطبيعية...، ضمن حركية التنمية المحلية.

وفيما تعددت المصطلحات المعتمدة للتعبير عن انماط التنسيق الجديدة حسب مجالات ومستويات استخداماتها، كان الاعتماد على مصطلح "الاقليمية" لمعالجة الميوعة الإبستمولوجية التي ميزت مصطلح الحوكمة المحلية، لكن كذلك لتحديد مضمون مفهوم الحوكمة الاقليمية، الذي أصبح يتمثل في النشاطات المحققة لعمل الأطراف الاقليمية الفاعلة الجماعي، وكذلك التأثيرات والنتائج المترتبة عن

تحقيق العمل الجماعي ومن شأنها انتاج مسارات للتنمية المستدامة للإقليم، لاسيما عمليات التشاور، الحوار والنقاش، التفاوض، الضبط، التكوين والتدريب، تأثيرات ونتائج هذه العمليات في بعث حركية اجتماعية تندرج في إطار تبني منطق العمل الجماعي، على غرار تصميم مشروع التنمية الاقليمية المستدامة، التحولات المؤسساتية والابتكارات الاجتماعية المرافقة. هذا التسلسل المنطقي في تحليل اشكالية البحث وفر لنا تصميما نظريا شاملا ودقيقا لمتغيرات موضوع البحث، ومكننا كذلك من تصميم شبكة مؤشرات عملية لقراءة وتحليل هذه الاشكالية ميدانيا وفق الفرضيات الأولية للبحث.

اختبار الفرضيات في ضوء نتائج البحث

بينت النتائج التي تحصلنا عليها، أن إعادة تفعيل المجالس التوجيهية بمؤسسات الحظائر الوطنية باعتبارها أجهزة مؤسساتية للحوكمة الاقليمية، وتوسيع مجال تمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة بها ليشمل أطرافا غير قطاعية، على غرار الجماعات المحلية، التنظيمات المجتمعية، الأفراد ...، قد جاء في سياق عدم اعتبار السياسات التنموية العمومية للعوامل التاريخية التي أدت إلى تفكك وتدهور علاقات الثقة، التعاون والتضامن بين الأطراف الفاعلة بالأقاليم الريفية عامة، وأقاليم الحظائر الوطنية بشكل خاص، ودون أن يترافق وضع هذه الأجهزة مع استحداث أية آليات لتحفيز هذه الأطراف على المشاركة، ترميم وإعادة بناء العلاقات الاقليمية على أسس جديدة.

هذا ما انعكس على تكوين المجالس التوجيهية بمؤسسات الحظائر الوطنية، الذي لم يتجاوز التشكيلة الرسمية لعمل هذه المجالس، وكرس هيمنة الأطراف المنتمية إلى الإدارة العمومية. ما جعل تمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة بهذه المجالس، غير منسجم مع واقع الحركية الاقليمية التي يتزايد ضمنها حضور ودور أطراف فاعلة متعددة وغير متجانسة.

أما الطبيعة الرسمية لعمل ونشاط الأطراف المنتمية إلى الادارة العمومية والجماعات المحلية، بالتوازي مع ضعف أو غياب تمثيل الأطراف الأخرى على المستوى المحلي، فقد شكلت حدودا لاستقلالية وفعالية هذه الأطراف بشكل عام، لا سيما على مستوى ترقية النقاش المحلي ليشمل مختلف أبعاد التنمية المستدامة. فعلى الرغم من تصاعد الاهتمام بالمسائل البيئية، سواء على مستوى أطر التمثيل المحلية، أو حتى ضمن المجالس التوجيهية للحظائر الوطنية، فإن ذلك لم يتجاوز في أحسن الأحوال الوعي الفردي لهذه الأطراف، التي لم تتمكن من بعث صيرورة للحوكمة الاقليمية ضمن أية أطر كانت، لبحث توجه التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية.

هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على مايلي: وجود تشكيلة واسعة وغير متجانسة من المتدخلين والفاعلين بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، جعل من عضوية بعضهم في المجالس التوجيهية لا يحقق تمثيلا متوازنا للأطراف الفاعلة، ويلبي فقط الشروط الشكلية لعمل هذه المجالس.

أما استمرار نمط التدخل العمومي المركزي، القطاعي، التقني، الاداري والأحادي على مستوى الفضاء الريفي، الذي تجسده الاجراءات والقواعد التي تعمل على تنفيذها المؤسسات والإدارات العمومية، سواء مؤسسات الحظائر الوطنية، أو المؤسسات والادارات المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على الأنظمة البيئية، فهو بمثابة تكريس تحلل النظم الاجتماعية المحلية، تهميش دورها واحلالها بهياكل وكيانات جديدة، وانفصام الشعارات التي ترفعها عن طرق العمل التي تتبعها. ما جعل العلاقات بين الأطراف الاقليمية تتأرجح بين المنافسة، الخصومة، الصراع والتنازع.

كما أن افتقار مؤسسات الحظائر الوطنية لبنية تشريعية، مؤسساتية وتنظيمية تسمح بإدماج الخصوصية المحلية وتثمين الموروث الطبيعي والحضاري بأقاليم الحظائر الوطنية، قد أسهم في استمرار استفادة أطراف انتهازية من ريع هذا الموروث خارج الأطر الشرعية لحركية التنمية المحلية، وأدى بدوره إلى تقهقر وتراجع تأثير وأهمية العلاقات الاقليمية.

وبينما أدى عدم تمثيل وغياب الأطراف التي يمكنها المساهمة في جعل حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة أكثر اندماجا، إلى عدم ارتكاز هذه الحركية على تشخيص دقيق، شامل وواقعي لمختلف الضغوطات التي تعالجها، فقد شكل المكون الطبيعي للخصوصية المحلية محورا لتباين الرهانات الفردية للأطراف الاقليمية الفاعلة، ولم تتمكن هذه الأخيرة من خلال تمثيلها وعملها بالمجالس التوجيهية لهذه الحظائر، من العمل في إطار صيرورة للحوكمة الاقليمية لبحث طبيعة الرهانات التي يمكن أن تشكل قاعدة جماعية ومشتركة لتأسيس مسارات مندمجة للتنمية الريفية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر.

كما أن عدم توفر مؤسسات الحظائر الوطنية على الكفاءات، الاختصاص، المهارات والموارد الضرورية لإدماج مختلف مكونات الخصوصية المحلية ضمن عمليات التنمية المستدامة، التي لم يخرج تصميمها عن منطق الحماية في ظل استمرار اعتماد السياسات البيئية التقليدية، عوامل أساسية في هيمنة الرهانات الفردية الناتجة عن الرؤية الأحادية للأطراف الاقليمية الفاعلة. هذه الأخيرة، لم يعبر تمثيلها، وجودها وعملها بالمجالس التوجيهية عن حركية جماعية نحو تبني نمط العمل الجماعي، الذي لا يتجاوز وجود بعض أشكاله، اعتماده كاستراتيجية فردية أو فئوية لتحقيق مصالح خاصة، يعززها التهافت على استغلال الموارد المحلية في سياق البحث عن مصادر ريع جديدة، بعد تراجع المداخيل التقليدية.

بناء على ما سبق، تثبت صحة الفرضية الثانية التي جاءت كالآتي: التنظيم المركزي الاداري، القطاعي والتقني لحركية التنمية المحلية يشكل عاملا أساسيا في غياب رهانات تنموية جماعية ومشتركة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، ويحول دون اعتبار خصوصية الاقليم والضغوطات الممارسة به.

وفيما لم تستثنى الموارد المالية العمومية المخصصة لتنمية أقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة من اجراءات ترشيد النفقات العمومية، على محدوديتها ومستواها الضعيف، فهي لا تستفيد من موارد الاستثمار الخاص، بالنظر إلى كونها مجالات ذات تصنيف خاص، ولا من أي تأطير تشريعي، مؤسساتي وتنظيمي يحفز على تأسيس نشاطات تسهم في تثمين موروثها وتحقق استدامته. ما جعل تجنيد هذه الموارد يتسم بعدم تناظر ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إليها، خاصة في الظروف الطارئة أو المستعجلة، وانعكس ذلك سالبا على علاقات التعاون، التضامن، الثقة والتآزر بين هذه الأطراف.

هذه العلاقات التي تمثل موارد اقليمية استراتيجية، على أساس ما يمكنه تنشيطها من خلق لموارد اقليمية خاصة وحاسمة في مسار تفرد وتميز الاقليم، لكن أيضا باعتبارها عوامل ادماج للهوية المحلية ومصدرا لذاتية حركية التنمية الاقليمية، قد أصبحت فرصا ضائعة يصعب استدراكها، في ظل تبني أطراف اقليمية فاعلة لمواقف تتراوح بين الاحتكار، اللامسؤولية، الانتهازية والأحادية، كأنماط سلوكات مهيكلة للعلاقات الاقليمية بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة.

وفي حين لا يختلف اعتبار المعلومات التنموية على غرار العلاقات الاقليمية، بأنها موارد استراتيجية، فإن انتاجها، نشرها، تبادلها وتقاسمها ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، لم يندرج ضمن أية خطة استراتيجية تخدم أهدافا تنموية محددة، لا سيما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. أما ما يمثل معوقات هيكلية على هذا المستوى، فيتعلق بوجود عدم تناظر مزدوج في ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات التنموية، يؤكد غياب أية عمليات جماعية جعلت بناء نظام للذكاء الاقليمي محورا أساسيا لها. هذا ما زاد في فجوة الاتصال بين الأطراف الاقليمية الفاعلة، وأسهم في تعزيز أفضلية الأطراف الأقرب من مراكز اتخاذ القرار المحلي في الوصول إلى المعلومات التنموية، كما جعل هذه الأخيرة في خدمة الاستراتيجيات الفردية لبعض الأطراف، وأسهم في تعاظم مخاطر اهتلاك وتدهور علاقات الثقة والتعاون المتبقية.

من خلال هذه النتائج تتأكد صحة الفرضية الثالثة كالتالي : تجنيد الموارد الإقليمية بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، على غرار شبكة العلاقات الاقليمية والمعلومات التنموية، يتم من خلال استراتيجيات فردية، ويتميز بعدم تناظر في ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى هذه المواد.

يوضح ذلك أيضا، عدم تطور تنسيق عمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، انطلاقا من تمثيلها، وجودها ونشاطها ضمن الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية المحلية، لا سيما المجالس التوجيهية بمؤسسات الحظائر الوطنية. فلم تضع لها هدفا جماعيا يتعلق بتطوير وترقية أطر، أساليب وقواعد تنسيق عملها الجماعي، على الرغم من اعترافها بحاجتها لتنسيق

تدخلها من خلال آليات مرنة وأكثر فعالية وملاءمة لتعقيد الواقع الاقليمي المحلي. فتلجأ من أجل ذلك لأساليب غير رسمية، لا تتعلق بأهداف تنموية بقدر ما ترتبط برهانات شخصية، فردية أو فئوية.

وإذ يعبر غياب أية آليات سوقية لتنسيق تدخل الأطراف الاقليمية الفاعلة، عن عوامل ضعف وهشاشة ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم هذه الحظائر، فذلك يعزز ضعف أو غياب صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية، كقاعدة حيوية ومحركا لهذه الحركية. حيث لم تتجاوز نشاطات التنسيق ضمن أجهزة الحوكمة الاقليمية في الغالب، عمليات التشاور، الحوار والنقاش، التي لا يمكن الاعتماد عليها فقط لتحقيق توافقات اقليمية في ظل التناقضات الحادة وتباين الرهانات الفردية للأطراف الاقليمية الفاعلة.

ويشكل وجود بعض عمليات التفاوض الحصرية و الانتقائية وغير الشفافة، مخاطر محققة في إطار صيرورة الحوكمة الاقليمية الموجودة. أين يمثل غياب تنظيم إقليمي محلي يوفر الأطر ، الآليات، الاجراءات والقواعد المحفزة على تبني نمط العمل الجماعي وتحسين تنسيقه، عاملا محددا لعدم فعالية جهود الأطراف الفاعلة لتحسين تنسيق تدخلهم ضمن حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة.

هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الرابعة التي نصت على ما يلي: تعمل الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة على تحسين تنسيق تدخلها، الذي يتم غالبا في إطار أجهزة التنسيق المؤسساتية الرسمية.

وعلى الرغم من تأكيد هذه النتائج أيضا، على أن وجود بعض أشكال العمل الجماعي لا يمثل نمطا مؤسساتيا وهيكليا لتدخل الأطراف الاقليمية الفاعلة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة. و أن حركية التنمية المستدامة بهذه الحظائر لا تندرج ضمن استراتيجيات إقليمية محلية مشتركة وجماعية. وبغض النظر على أن تبني أسلوب العمل الجماعي من طرف نخب محلية من الأطراف الاقليمية الفاعلة، لم يكن سوى لخدمة رهانات فردية وتوجهات أحادية. إلا أن كثافة العلاقات الاقليمية، تنوعها وتعدد مستوياتها، ووجود أطر تعاقدية للشراكة الأجنبية، الوطنية والمحلية المحفزة على مشاركة ومساهمة نخب من الأطراف الاقليمية الفاعلة، هوما يمثل عوامل لا تزال قائمة لبعث مسارات أصلية للتنمية الريفية المستدامة بالأقاليم الريفية المحلية، ويوفر امكانيات نقلها، إعادة إنتاجها وتعميمها.

على هذا الأساس، نرفض الفرضية الخامسة كذلك، التي جاءت كما يلي: ادراك الأطراف الاقليمية الفاعلة لأهمية العمل الجماعي لم يتطور إلى نمط جديد للتدخل العمومي، ما انعكس في ضعف مسارات التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وجعل فرص نقلها أو اعادة انتاجها غير مجدية.

في الأخير، تقودنا هذه النتائج للإجابة على السؤال الرئيسي للبحث بأن تفعيل المجالس التوجيهية بمؤسسات الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، باعتبارها أجهزة مؤسساتية للحوكمة الاقليمية المحلية، وفق التشكيلة الرسمية الحالية لتمثيل الأطراف الاقليمية الفاعلة، التي لا تنسجم مع الطبيعة غير المتجانسة، شديدة الحركية والتعقيد للواقع المحلي بأقاليم هذه الحظائر ، لم يؤدي إلى بعث حركية لبناء نظام حوكمة إقليمية محلية، ما انعكس في هشاشة، عدم توازن، تأزم و تعثر مسارات تنميتها.

لكن ذلك لا يلغي بقاء فرص كامنة ضمن حركية التنمية المحلية، لتأسيس مسارات تنمية ريفية مستدامة أصلية، مبتكرة وبعيدة الأمد بأقاليم هذه الحظائر. وهو ما تعبر عنه كثافة العلاقات الاقليمية، وتوفر امكانيات عقد شراكات اقليمية أجنبية، وطنية ومحلية، محفزة على بروز، مشاركة ومساهمة نخب محلية من الأطراف الاقليمية الفاعلة، وفق صيغ إقليمية محلية لمشاريع التنمية الريفية المستدامة.

المقترحات

بعدما بينا في هذا البحث الأهمية العلمية والعملية لمدخل الحوكمة الاقليمية المحلية في تحليل، فهم وتقييم حركية التنمية المستدامة بالأقاليم المحلية، ودورها في تأسيس مسارات تنمية ريفية مستدامة بها، على غرار ذلك بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة.

حيث وضحنا كيف تحول العديد من المعوقات التاريخية، المؤسساتية، الهيكلية والمرحلية دون بعث صيرورة للحوكمة الاقليمية المحلية تشكل منطلقا وقاعدة للبناء والتنمية المستدامة للإقليم، ما انعكس في أحسن الأحوال، في جعل مخاطر هذه المقاربة محدقة بالفرص المتبقية لوقف مسارات التدهور التاريخية بأقاليم هذه الحظائر ، وعكسها نحو بناء مسارات تنمية ريفية مستدامة بها.

من هذا المنطلق، تركز المعالجات المقترحة في هذا البحث، على رفع مختلف المعوقات المثبطة لبعث صيرورة حوكمة اقليمية بأقاليم الحظائر الوطنية، لكن أيضا بالأقاليم الريفية عامة وفق المحاور التالية:

- معالجة التأخر الكبير في تأطير ووضع الآليات القانونية، التنظيمية والمؤسساتية المحققة لتنظيم إداري وقطاعي محلي جديد، يوفر الحرية للأطراف الاقليمية الفاعلة المحلية في تصميم وصياغة الاجراءات والقواعد المحددة للنصوص التطبيقية للتشريعات والقوانين المتعلقة بمجالات النشاط بالأقاليم المحلية، على غرار إدارة الموارد الطبيعية ورسم استراتيجيات التنمية الإقليمية وفق الخصوصية المحلية، وتحقيق الانسجام والتناغم مع التوجهات المناطقية والوطنية لحركية التنمية المستدامة الشاملة؛
- تحقيق تحول السياسات العمومية التنموية نحو توفير الأطر والآليات القانونية، المؤسساتية والتنظيمية المحفزة على بروز نخب محلية من الأطراف الاقليمية الفاعلة تتمتع بالاستقلالية، حرية

المبادرة والقدرة على ريادة وقيادة حركية تنمية الإقليم، من خلال الاعتماد على برامج التكوين، التدريب، الشراكة والتبادل؛

- إعادة النظر في نموذج الحظائر الوطنية المطبق حاليا، من خلال تضمينه الهياكل والموارد التي تمكن مؤسسات الحظائر الوطنية من اعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالأقاليم المحلية التي شملتها إجراءات التصنيف والحماية، لا سيما رد الاعتبار للدور الحضاري والتاريخي للمجتمع المحلي في إنتاج النظم المحلية الملائمة والفعالة للمحافظة على الموارد الطبيعية، توازن الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي، على غرار إعادة تأسيس نظام للملكية الجماعية على أسس علمية وآليات عمل حديثة، يسمح بمشاركة ومساهمة المجتمع المحلي في تصميم وإدارة عمليات التثمين والمحافظة على الموروث الطبيعي والحضاري بالأقاليم المحلية، وتحقق مبادئ العدالة الجهوية والوطنية من خلال التكامل والتبادل والتضامن بين الأقاليم المحلية؛
- إحلال الآليات والاجراءات المكرسة للتوجهات القطاعية، التقنية، الادارية والأحادية في إدارة برامج ومشاريع التنمية المحلية، بآليات وإجراءات محفزة على العمل الجماعي، تعدد التخصصات، تآزر الموارد، تنشيط وادماج شبكات العلاقات الاقليمية ومختلف مكونات وهياكل المجتمع المحلي، ضمن صيغ ذاتية لمشاريع التنمية الاقليمية؛
- مراجعة التصميم المركزي للأجهزة والآليات المؤسساتية، الإدارية والتنظيمية الموجهة للتنفيذ والعمل على المستوى المحلي، من خلال التركيز على البرامج التي تمكن الأطراف الاقليمية الفاعلة المحلية من التحكم في أساليب وأدوات العمل الجماعي، وتصميم الأطر ، الآليات، الاجراءات والقواعد التي يعتمد عليها تنسيق وتحقيق العمل الجماعي، ثم توفير الامكانيات والوسائل التي تحفز و تساعد كل الأطراف، على تبني والعمل وفق مقاربات أصلية، محلية، مبتكرة ومندمجة لبعث مسارات تنمية مستدامة بالأقاليم المحلية؛
- تمكين الأطراف الاقليمية الفاعلة المحلية من الأطر التشريعية، المؤسساتية، التنظيمية والكفاءات لبناء نظم محلية للذكاء الإقليمي، تمكنهم من انتاج، نشر، تبادل وتقاسم المعلومات التنموية، بما يوفر تشخيص اقليمي جماعي وشفاف لواقع التنمية الاقليمية، ثم بناء صورة تسويقية فعالة لتحسين جاذبية الاقليم؛
- توفير الشروط الملائمة والمحفزة على انشاء تنظيمات مجتمعية حديثة لتثمين الموروث الطبيعي، الثقافي وتأثيرات الأنظمة البيئية بأقاليم الحظائر الوطنية وفق ضوابط استدامة جماعية ومشتركة، على غرار تأسيس تعاونيات لجماعات السكان، من أجل تثمين المواقع الطبيعية في المجال السياحي والرياضي والترفيهي، صيانتها وضمان المحافظة على مكوناتها.

آفاق البحث

في نهاية هذا البحث، تظهر أهمية نتائج تحليل الاشكالية المطروحة ليس فقط على مستوى تعميق فهم حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة، وتقديم الاجابات على أسئلة البحث، لكن كذلك في فتح آفاق جديدة للتعمق في تحليل إشكالية تنمية الأقاليم المحلية بصفة عامة. فبنفس قدر ما كشفه هذا التحليل من تفاعلات الواقع الاقليمي المحلي، ودورها في وجود واستمرار مسارات التدهور بهذه الحظائر ، قد ترك من ناحية أخرى، العديد من الأسئلة مطروحة. حيث تصبح الملاحظات المتعلقة بعدم انفصال حركية التنمية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية عن السياق الاقليمي المحلي، وهيمنة المنطق القطاعي، التقني، العمومي، الإداري والأحادي على الحركية الإقليمية المحلية، الذي يصل تأثيره إلى غاية تبني نمط العمل الجماعي كاستراتيجية فردية لتحقيق رهانات شخصية أو فئوية، تؤدي حتما إلى تعميق مسارات التدهور وتحد أكثر من فرص وقفها وعكس توجهها، بمثابة اشكالية جديدة وآفاق واسعة لاستمرار هذا البحث، تعبر عنها الأسئلة التالية:

- ما هي حدود نموذج التنمية الاقليمية في تشخيص، تفسير وفهم حركية الأقاليم المحلية وتوجيهها، وماهي النماذج العلمية النظرية والتطبيقية التي يمكن تجنيدها لتحقيق هذه الغاية؟
- ما طبيعية ومستويات التغييرات التشريعية، المؤسساتية، التنظيمية والإدارية الضرورية لتحقيق تحول أساليب التدخل العمومي التقليدية نحو تكريس تنسيق وتحقيق العمل الجماعي بمثابة نمط جديد، حديث وفعال في إدارة حركية تنمية الأقاليم المحلية، بها ولها؟
- كيف يمكن رصد، وصف وتحديد عناصر الاستراتيجيات الاقليمية الفردية والجماعية ضمن حركية تنمية الأقاليم المحلية؟ وما هي التقنيات، الكفاءات، المهارات، الأساليب والآليات التي يكون الاعتماد عليها محققا لإدماج هذه الاستراتيجيات ضمن مسارات هذه الحركية؟
- كيف يمكن تقدير تكاليف تدهور العلاقات الاقليمية على حيوية حركية التنمية الاقليمية؟ وما هي الأساليب، التقنيات والنماذج التي يمكن تجنيدها لذلك؟ وكيف ينعكس اعتبار هذه التكاليف على دراسات الجدوى لمشاريع وبرامج تنمية الأقاليم المحلية؟
- ما هي متطلبات خلق، تكوين وتدريب نخب محلية من الأطراف الاقليمية الفاعلة، تتمتع بالاستقلالية والقدرة على المبادرة، لريادة وقيادة حركية تنمية الأقاليم المحلية؟
- ماهي الأطر، الآليات والبرامج الكفيلة بإعادة تفعيل دور المجموعات والتنظيمات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ضمن حركية تنمية الأقاليم المحلية؟ وما هي الأساليب والقواعد المكونة للنظم الاجتماعية المحلية التي أسستها أو تخلت عنها هذه المجموعات، وترتبت عنها نتائج محددة غيرت مسارات حركية الأقاليم المحلية؟

- فيما تتمثل القيم التي تكرس مفهوم الاستدامة ضمن ثقافة وتقاليد المجتمع المحلي؟ وكيف يمكن ادماج قواعد واساليب عمل مجتمعية ضمن آليات وأطر العمل الجماعي لتجسيد مفهوم التنمية المستدامة واقعا بالأقاليم المحلية؟
- ما مدى نجاعة وعملية نموذج المقاولاتية الاجتماعية في بعث مسارات تنمية مستدامة بالأقاليم المحلية؟ وماهي أساليب التطوير، الترقية، النقل، النشر والتعميم؟
- ما هي الأساليب، الاجراءات، التقنيات، الكفاءات، المهارات والموارد التي يجب تجنيدها في إطار السياسات العمومية من أجل إدماج مختلف الأطراف الفاعلة بأقاليم الحظائر الوطنية، وجعل هذه الأخيرة جزرا لترقية مسارات مبتكرة للتنمية الريفية المستدامة، ومخابر مفتوحة لإنتاج نماذج تنموية قابلة للنقل، النشر والتعميم بالأقاليم الريفية المختلفة؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

ابراهيم العيسوي. 2001. التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة .

الحكومة الجزائرية. مرسوم تنفيذي رقم 16-203، يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية. *الجريدة الرسمية*، العدد 44، **2016.**

الحكومة الجزائرية. مرسوم تنفيذي رقم 13 - 374 يحدد القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية التابعة للوزارة المكلفة بالغابات. *الجريدة الرسمية*، العدد57، **2013.**

الحكومة الجزائرية. قانون رقم 11-02 متعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة. *الجريدة الرسمية*، العدد13، **2011.**

الحكومة الجزائرية. قانون رقم 84-12 يتضمن النظام العام للغابات. *الجريدة الرسمية*، العدد26، **1984.**

الحكومة الجزائرية. قانون رقم 83-03 يتضمن حماية البيئة. *الجريدة الرسمية*، العدد 06، **1983.**

حسام الدين غضبان. 2015. محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد، عمان.

سهيل حسين الفتلاوي. 2011. العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة، . عمان.

فؤاد غضبان. 2015. التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، دار الصفى، عمان.

مالك بن نبي. 2001. فكرة الإفريقية الآسيوية - في ضوء مؤتمر باندونغ، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق.

مالك بن نبي. 2000. المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة الثالثة (إعادة)، دار الفكر، دمشق.

مالك بن نبي. 1991. في مهب المعركة، الطبعة الأولى، دار الملكية، الجزائر العاصمة.

صالح دباش. 2012. استراتيجية تنمية المشاريع الزراعة الصغيرة والمصغرة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة بالمناطق الجبلية- دراسة حالة مجموعة من المشاريع الزراعية في المناطق الجبلية بولاية جيجل. *رسالة ماجستير (غير منشورة)*. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس، سطيف.

المراجع باللغة الأجنبية

Abdelhakim, Tahani. 2007. *Economie de développement rural. CIHEAM-IAMM. Document préparé dans le cadre du projet FORMder*, [En ligne] consulté le 23-05-2015 sur : iamm.fr/cours/economie devpmt rural.pdf.

Abdelhakim, Tahani. 2006. Economie des territoires ruraux et Ressources humaines et formation. *Options Méditerranéennes*, Sér. A / n°71.

Abdennebi-Oularbi, Houria. 2005. La transhumance dans le Djurdjura : un rituel autrefois collectif. *Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales-Insaniyat*, n°28, pp. 53–60.

Alban, Nicolas et Hubert, Gilles. 2013. Le modèle des parcs nationaux à l'épreuve du territoire. *VertigO- la revue électronique en sciences de l'environnement*, n°2,Vol.13.

Anctil, François et Diaz, Liliana. 2015. Développement durable - Enjeux et trajectoires, Presses de l'Université Laval, Laval.

Asselineau, Alexandre et Cromarias, Anne. 2011. Les stratégies collectives sont-elles toujours applicables dans un « milieu » ? Une réflexion à partir du contre exemple de la coutellerie thiernoise. *Management & Avenir*, n°50, pp. 137-152.

Baddache, Farid. 2008. Le développement durable tout simplement, Eyrolles, Paris.

Bedrani, Slimane. 2008. L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie. Les agricultures méditerranéennes. Analyses par pays, *Options méditerranéennes*, Série B / n°61.

Bekolo-Ebe, Bruno. 2006. Mondialisation, exclusion et développement africain, Aferédit, Languers-Saints-Geosmes.

Bennabi, Malek. 2008. Naissance d'une société: le réseau des relations sociales, SAMAR, Alger.

Bessaoud, Omar. 2006. la stratégie de développement rural en Algérie. *Option méditerranéennes*, 2006, série A/ n°71.

Blanc, Guillaume. 2013. Diana K. Davis, Les mythes environnementaux de la colonisation française au Maghreb, trad. de l'angl. par G. Quenet, Champs Vallon, coll.« L'environnement a une histoire », Seyssel, 2012, 329 p. *Développement durable et territoires*, n°2, Vol. IX.

Boudy, Paul. 1952. *Considération sur la foret algérienne et sur la foret tunisienne.* Académie d'Agriculture de France, Poulet-Malassis, Alonçon, Orne.

Bürgenmeier, Beat. 2005. Economie du développement durable, De Boeck Université (2Ed), Bruxelles.

Carrier, Mario et Côté, Serge(dir). 2000. Gouvernance et territoires ruraux: éléments d'un débat sur la responsabilité du développement, Presses de l'Université du Québec, Sainte-Foy.

Chappoz, Yves et Pupion, Pierre-Charles. 2013. Une nouvelle gouvernance et de nouvelles politiques publiques territoriales. *Gestion et management public*, AIRMAP, n°2, Vol. II, pp. 1-4.

Chevallier, Jacques. 2003. La gouvernance, un nouveau paradigme étatique!? *Revue Française d'Administration Publique.* ENA, 2003, n°105-106, pp. 203-217.

Chia, E., et al. 2010. *Comment etudier (analyser) la gouvernance territoriale? Mise a l'epreuve d'une grille de lecture*. Colloque AISRE –ASRDLF, Identite, Qualite et Competitivite Territoriale. Developpement economique et cohesion dans les Territoires alpins, 20-22 Septembre 2010, Aoste, Italie.

Chia, Eduardo, Torre, André et Rey-Valette, Hélène. 2008. Conclusion : Vers une «technologie» de la gouvernance territoriale ! Plaidoyer pour un programme de recherche sur

les instruments et dispositifs de la gouvernance des territoires. *Norois*, n°209, Presses universitaires de Rennes, pp. 167-177.

Chiasson, Guy, Andrew, Caroline et Leclerc, Édith. 2008. Territorialiser la gouvernance du développement :Réflexions à partir de deux territoires forestiers. *Revue canadienne des sciences régionales*, n°3, Vol. XXXI, pp. 489-506.

Combemale, Pascal (dir). 2013. les grandes questions économiques et sociales, La découverte Paris.

Crevoisier, Olivier. 2010. La pertinance de l'approche territoriale. *Revue d'Economie Régionale & Urbaine*, n°5, Armand Colin/Dunod, pp. 969-985.

Dasi, Joaquin Farinos. 2009. Le défi, le besoin et le mythe de la participation à la planification du développement durable: à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace. *L'information géographique*, n°2, Vol. 73, pp. 89-111.

Direction de la Culture de la Wilaya de Bejaia. 2015. *Répertoire partiel des biens culturels immobiliers de la wilaya de Bejaia*, Bejaia.

Duez, Philippe. 2011. La place de l'économie des territoires dans la construction d'une théorie générale intégrant l'éspace. *Revue d'Economie Régionale & Urbaine*, n°3, Colin Dunod.

Féraud, Laurent-Charles. 1868. Exploitation des forets de la KARASTA dans la KABILIE orientale, sous la domination turque. *Revue Africaine*, n°71, pp. 378-390.

Féraud, Laurent-Charles. 1869a. Histoire de Bougie, Bouchène, Paris.

Féraud, Laurent-Charles. 1869b. Exploitation des forets de la KARASTA dans la KABILIE orientale, sous la domination turque. *Revue Africaine*, n°75, pp. 36-46.

Finet, Alain. 2009. Gouvernance d'entreprise, Deboeck, Bruxelle.

Foudriat, Michel. 2005. Sociologie des organisations, la pratique du raisonnement, Pearson Education France, Paris.

Froger, Geraldine. 2006. Significations et ambiguités de la gouvernance dans le champ du développement durable. *Revue Monde en dévéloppement*, n°136, Vol. 3, pp. 11-28.

Gouvernement algérien. 1963. Décret 63 - 168 du 9 mai 1963, relatif à la mise sous protection de l'Etat des biens mobiliers et immobiliers dont le mode d'aquisition, de gestion, d'expliotation ou d'utilisation est susceptible de troubler l'ordre public ou la paix sociale. *Journal officiel*, n°30, pp. 450-45.

Gouvernement général de l'Algérie. Non daté. Centenaire de l'Algérie: Parcs Nationaux, Jules carbonel, Alger.

Guay, Christine et Martin, Thibault. 2008. L'ère/l'aire de la gouvernance autochtone: le territoire en question. *Revue canadienne des sciences régionales*, n°3 Vol. XXXI, pp.637-650.

Hatcheu, Emil Tchawe. 2013. Comprendre la gouvernance, L'harmattan, Paris.

HEC. 2004. *STRATEGOR* : politique générale de l'entreprise, DUNOD.

Iberraken, Fatima. 2017. Des réformes foncières aux stratégies lignagères :Le cas Ben Ali Chérif de Petite Kabylie (de 1963 à nos jours). [auteur du livre] Didier Guignard (dir.). *Propriété et société en Algérie contemporaine. Quelles approches ?* IREMAM, Aix-en-Provence.

Joumard, Robert. 2009. Le concept de gouvernance, INRETS, Bron cedex, France.

Jounot, Alain. 2004. Le développement durable, 100 questions pour comprendre et agir, AFNOR, Saint-Denis La Plaine.

Klein, Juan-Luis. 2009. Innovation sociale et le développement territorial. *Revue canadienne des sciences régionales,* n°1, Vol. XXXII, pp. 13-22.

Lacour, Claude. 2009. L'Economie territoriale aujourd'hui : les enjeux et échelles territoriales, les apports de la théorie et de la pratique. *Revue d'Economie Régionale & Urbaine,* n°3, Armand Colin / Dunod.

L'Agence Nationale pour la Conservation de la Nature. Non daté. *Les parcs nationaux algériens*.

Lambert, Alexis. 1876. Rapport à l'Assembleé Nationale sur le budget des forets de l'Algérie. *Revue des Eaux et Forêts,* pp. 474-481.

Lazarev, Grigori. 2009a. Promouvoir le développement des territoires ruraux, *MEDITERRA*, CIHEAM, pp. 183-210.

Lazarev, Grigori. 2009b. *La gouvernace territoriale et ses enjeux pour la gestion des ressources naturelles,* UNNCD, Bonn, Alemagne.

Legrand, Victor. 1854. Mémoires sur les richesses forestières de l'Algérie, considérées au point de vue des constructions navales, De paul Dupont, Paris.

Leloup, Fabienne. 2010. Le développement territorial et les systèmes complexes : proposition d'un cadre analytique. *Revue d'Économie Régionale & Urbaine,* n°4, pp. 687-705.

Leloup, Fabienne, Moyart, Laurence et Pecqueur, Bernard. 2005. La gouvernance territoriale comme mode de coordination territoriale. *Géographie, économie, société.* Lavoisier, n°4, Vol. 7, pp. 321-332.

Le Maire, Jean-Paul. 2013. Stratégies d'internationalisation: nouveaux enjeux d'ouverture des organisations, des activités et des territoires, Dunod, Paris.

Lévy, Piere. L'intelligence collective, une nouvelle utopie de la communication? [En ligne] [Citation : 15 Mars 2007.] http://membres.lycos.fr/natvidal/levy.htm.

Loubet, France, Dissart, Jean-Christophe et Lallau, Benoit. 2011. Contribution de l'approche par les capacités à l'évaluation du développement territorial. *Revue d'Économie Régionale & Urbaine,* n°4, pp. 681-703.

Louni, Djalil. 1994. Les Foret algériennes. *Foret méditerranéenne,* n°1, Vol. XV, pp. 59-63.

Mathé, Syndhia, Rey-Valette, Hélène et Chia, Eduardo. 2010. *Evaluation de la durabilite institutionnelle : une innovation organisationnelle au service des politiques publiques de*

developpement durable. [éd.] Emilie COUDEL, et al. *ISDA*, Jun 2010, Cirad-Inra-SupAgro Montpellier, France.

Meddour, Rachid. 2014. *Analyse de l'information sur le Parc National de Djurdjura et renforcement de son partenariat avec les institutions de recherche et les organisations de la société civile en Algérie.* Projet UICN-Med/CEPF, PND.

Mecier. 2011. L'amenagement durable des territoires français. [auteur du livre] Pennequin et Mocilnikar. *L'atlas du développement durable et responsable,* Exdolle, Paris, pp. 241-245.

Meddour-Sarah, Ouahiba et Bouisset, Christine. 2013. Les grands incendies de forêt en Algérie: problèmes humains et politiques publiques dans la gestion des risques. *Revue géographique des pays méditerranéens*, n°121. [Consulté en ligne] le 14-09-2017 sur http://www.recy.net/frame.php?url=http://www.recy.net/actualites/20080615-incendies algerie.php.

Meisel, Nicolas et Aoudia, Jacques Ould. 2008. *La « bonne gouvernance » est-elle une bonne stratégie de développement ?* Département de la Recherche, Agence Française de Développement, document de travail n° 58. 1954-3131.

Mendell, Marguerite. 2002. Qu'est ce que le développement? [auteur du livre] Marielle Tremblay, Pierre-André Tremblay et Suzanne Tremblay. *Développement local, économie sociale et démocratie*, Presses de l'université de Québec, pp. 69-83.

Michaux, Valéry. 2010. Gouvernances et démarches territoriales concertées, conditions de performance et valeurs ajoutées: Une analyse à la lumière de recherches sur la performance collective, la coordination et les différentes formes de compétences collectives. *Dossier d'habilitation pour diriger des rechechers*, Université Pierre Mendès France, Grenoble II, Grenoble, France.

Ministère de l'agriculture. 2004. *stratégie nationale de développement rural durable*, Alger.

Moreira, Ivaldo De Sousa. 2014. Gouvernance territoriale du développement rural auBrésil : le cas d'un front pionnier "Portal da Amazonia". *Thèse de doctorat*, Université Toulouse le Mirail -Toulouse II, Toulouse, France.

Moulaert, Frank et Nussbaumer, Jacques. 2008. La logique sociale du développement territorial, Presses de l'université du Québec.

Novembre, Andras, et al. 1992. Origines, thèmes et enjeux de la CNUED. *Annuaire suisse de politique de développement*, [éd.] Institut de hautes études internationales et de développement, pp. 159-175.

Parc National du Djurdjura. 2013. *Evaluation des plans de gestion I-II-III, elaboration du plan de gestion IV*.

Parc National de Gouraya. 2016. *Exament periodique de la réserve de biosphère de Gouraya*, Béjaia.

Parc National de Gouraya. 2015. *Etude et enquête socio-économique Parc National de Gouraya*, ENVICONSULT, Bejaia.

Parc National de Gouraya. 2013. *Etude d'Actualisation du Zoning du Parc National de Gouraya*, CENEAP, Béjaia.

Parc National de Gouraya. Non daté(a). *Plan de gestion (2014-2019)*, Béjaia.

Parc National de Gouraya. Non daté (b). *Etude de restauration des sites dégradés au Parc National de Gouraya*, Bejaia.

Parc National de Taza et WWF Mediterranée. 2012. *Le banc des kabyles au coeur de la concertation et de la concertation: pour l'aménagement et la protection du territoire terrestre et marin du Parc National de Taza-Jijel.* Compte rendu du projet pilote MedPAN Sud 2009-2012.

Parc National de Taza. 2011. Les plantes médicinales. *Les richesses naturelles du parc national de Taza*, n°2.

Parc National de Taza. Non daté(a). *Plan de gestion IV (2014-2019).*

Parc National de Taza. Non daté(b). *La biodiversité au Parc National de Taza, une richesse à préserver!* [Brochure].

Parc National de Taza. Non daté(c). *Réserve de biosphère de Taza.* [Brochure].

Parc National de Theneit Elhad. 2006. *Atlas des Parc Nationaux Algérienns*, Ed-diwan, Algérie.

Pecqueur, Bernard et PEYRACHE-GADEAU, Véronique. 2010. Fondements interdisciplinaires et systémique de l'approche territoriale Introduction. *Revue d'Economie Régionale & Urbaine*, n°4, Armand Colin, pp. 613-623.

Pecqueur, Bernard. 2009. De l'extenuation à la sublimation: la notion de territoire est-elle encore utile? *Geographie, économie, société.* Lavoisier, n°1, Vol. 11.

Pecqueur, Bernard. 2007. L'économie territoriale : une autre anlyse de la globalisation. *L'Economie Politique*, n°33, Altern. économiques, pp. 41-52.

Pecqueur, Bernard. 2006. Le tournant territorial de l'économie globale. *Espaces et sociétés*, n°124-125, Vol. 2, ERES, pp. 17-32.

Pelissier, Maud. 2009. Etude sur l'origine et les fondements de l'intelligence territoriale comme une simple déclinaison de l'intelligence économique à l'échelle du territoire? *Revue Internationale d'Intelligence Economique*, n°2, Vol. 1, Lavoisier, pp. 291-303.

Puyo, Jean-Yves. 2006. *Les premiers temps de la mise en valeur coloniale des suberaies algériennes - le triste épisode des concessions privées*. Acte du colloque Vivexpo:" L'homme et le liège", Institut Méditerranéen du liège,Vive's, France.

Rist, Gilbert. 2007. Le développement, histoire d'une croyance occidentale, Presses des sciences Po. Paris.

Savandra, P. 2007. La gouvernance: le mot et la chose. *Revue Ethique & Santé*, n°4, Vol. IV.

Simard, Jean-François et Chiasson, Guy. 2008. La gouvernance territoriale :un nouveau regard sur le développement. *Revue canadienne des sciences régionales*, n°3, Vol. XXXI, pp. 455-470.

Stoker, Gerry. 1998. *Governance as theory: five propositions*. *UNESCO*, ISSJ 155/1998.

TEDDIF. 2012. *Vers une économie territoriale et durable*. [En ligne]. Consulté le 4-10-2015, sur www.teddif.org/publication.pdf.

Ternaux, Patrick et Pecqueur, Bernard. 2008. Ressources territoriales, structures sociales et comportements des acteurs. *Revue canadienne des sciences régionales*, n°2, Vol. XXXI, pp. 261-276.

Touzard, Hubert. 2006. Consultation, Concertation, Négociation. Une courte note théorique. *Négociations*, n°5, Vol. 1, De Boeck Supérieur.

Ugarte, Blanca Miedes. 2008. *Territorial intelligence and the three components of territorial governance.* International Conference of Territorial Intelligence, Besançon, France.

UNESCO. 2013. *Formulaire de proposition de réserve de biosphère*, Programme sur L'homme et la biosphère (MAB).

Uniteds Nations. 1992. *AGENDA 21*. United Nations Conference on Environment & Development, 3 to 14 June, Rio de Janerio, Brazil.

Vazquez-Barquero, Antonio. 2002. Endogenous development: Networking, innovation, institutions and cities, : Routledge, London.

Wilaya de Jijel. 2010. Monographie, ANEP, Rouiba.

Zuindeau, Bertrand. 2013. Développement durable. *Dictionnaire critique de la RSE [en ligne]*. Presses universitaires du Septentrion.

قائمة الاصطلاحات المختصرة

الاصطلاح	معنى الاصطلاح باللغة العربية
AMP	المنطقة المحمية البحرية
DGF	المديرية العامة للغابات
FAO	المنظمة العالمية للزراعة و التغذية
FNMVTC	الصندوق الوطني لتثمين الأراضي عن طريق التنازل
GOUV.INNOV	المشروع من أجل وحول التنمية
HCDS	المحافظة السامية لتنمية السهوب
INTRREG III C	مشروع التعاون الجهوي للاتحاد الأوروبي
MAB	البرنامج حول الانسان والتنوع الحيوي
MedPAN	الشبكة المتوسطية لإدارة المحميات البحرية
OPEP	منظمة الدول المصدرة للبترول
OCDE	منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية
PND	الحظيرة الوطنية جرجرة
PNDA	البرنامج الوطني للتنمية الزراعية
PNDAR	البرنامج الوطني للتنمية الزراعية و الريفية
PNG	الحظيرة الوطنية قوراية
PNT	الحظيرة الوطنية تازة
PNUD	برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية
PNUE	برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة
PPDR	المشروع الجواري للتنمية الريفية
PPLCD	المشروع الجواري لمكافحة التصحر
SNDRD	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
UICN	الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعية
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة من أجل التربية، التعليم و الثقافة
WWF	الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية
ZET	مناطق التوسع السياحي

ملحق استبيان تحقيق ميداني

مقابلات شخصية مع ممثلي الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة.

I- تحديد الأطراف الفاعلة (المتدخلون) بالحظيرة الوطنية

1- حدد طبيعة الطرف الذي تمثله؟ (ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

إدارة عمومية ☐ هيأة منتخبة ☐ منظمة مجتمعية ☐ مؤسسة خاصة ☐ أفراد ☐

طرف آخر(حدد):.....

2-ما هي العوامل التي تعبر عن دوركم كفاعل بالحظيرة الوطنية؟(من أجل تقييم أهمية العوامل التي تعبر عن دوركم كفاعل بالحظيرة الوطنية، قدموا نقطة* من 1 إلى 6 للاختياراتالتالية)**

*- **1**= لا يوجد؛ **2**= دون أهمية؛ **3**= أهمية ضعيفة؛ **4**= أهمية متوسطة؛**5**= أهمية كبيرة؛ **6**= أهمية كبير جدا.

**عوامل تحديد دور الفاعل	النقطة	اشرح باختصار العوامل الأكثر أهمية في تحديد دوركم كفاعل بالحظيرة الوطنية (مثال- مبادرات: تنظيم ورشة تكوين لسكان الحظيرة في السياحة البيئية)
نشاطات مهنية		.....
مبادرات		.....
الدور المؤسساتي		.....
المشاركة		.....
أخرى/:		.....

3-هل لديكم أعضاء يمثلونكم ضمن أطر اقليمية مختلفة ؟ (مثال: لجان قطاعية) نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم، ما هي مبررات هذا التمثيل ؟ (ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

مبررات تعدد التمثيل الاقليمي للفاعلين	تأثير أكبر	رهانات خاصة	مصالح فردية	ضرورة تقنية	أخرى(حدد)
					.....
أذكر أطر التمثيل ودور الأعضاء.....					

(تابع السؤال3)ما هي المواضيع التي يتم مناقشتها ضمن هذه الأطر؟(ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

مواضيع النقاش	استغلال الموارد (مثال: الموارد المائية، السياحية...)	
	مشروع مشترك (مثال: مشروع لتثمين موقع تاريخي أو ثقافي)	
	عمليات قطاعية (مثال: انشاء هياكل سياحية)	
	حماية أنظمة بيئية(مثال: تصنيف منطقة محددة)	
	أخرى(حدد):.....	

4-ما هو توجه التنمية المستدامة الذي تدعمون تحقيقه بالحظيرة الوطنية ؟

(من أجل تقييم أولوية توجه التنمية المستدامة للحظيرة، قدموا نقطة* من 1 إلى 6 للاختيارات التالية).**

*- **1**= غير ملائم؛ **2**= غير ذي أولوية؛**3**= أولوية ضعيفة؛**4**= أولوية متوسطة؛**5**= أولوية ذات أهمية؛**6**= أولوية ذات أهمية بالغة.

** توجه التنمية المستدامة بالحظيرة	النقطة	شرح مختصر للتوجه الذي تدعمون العمل على تحقيقه بالحظيرة الوطنية
بيئي		.....
سياحي		.....
زراعي		.....
مندمج		.....
آخر(حدد):.....		.....

II- اقليم الحظيرة الوطنية ورهانات التنمية المستدامة

1- كيف تقدرون خصوصية الحظيرة الوطنية؟(من أجل تحديد خصوصية الحظيرة، قدموا نقطة* من 1 إلى 6 للعناصر ** التالية).

***- 1= لا تعتبر؛ 2= غير مهمة ؛3= أهمية ضعيفة؛4= أهمية متوسطة؛5= هامة ؛6= أهمية بالغة.**

** خصوصية الحظيرة الوطنية	النقطة	التعليق (مثال: الاقتصادية: منتجات زراعية أو تقليدية محلية)
الطبيعية		.....
الاقتصادية		.....
الاجتماعية و الثقافية		.....
التاريخية		.....
آخر(حدد):.....		.....

2- ماهي العوامل التي تقدرون أنها رهانات أساسية لتحقيق تنمية مستدامة بالحظيرة الوطنية؟

(من أجل تحديد وتقييم رهانات التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية، قدموا نقطة* من 1 إلى 6 للخيارات ** التالية).

***- 1= لا يعتبر؛ 2= دون فعالية؛ 3= فعالية ضعيفة؛ 4= فعالية ممكنة؛ 5= فعالية مؤكدة؛ 6= فعالية جد مؤكدة.**

**رهانات التنمية المستدامة بالحظيرة	النقطة	شرح مختصر لرهان التنمية المستدامة بالحظيرة
التجنيد الاجتماعي (مثل: مشاركة السكان)		.....
التدخل الحكومي (مثل: مشاريع حكومية)		.....
بناء جماعي(مثل: شراكة محلية)		.....
استثمار خاص		.....
آخر(حدد):.....		.....

3- هل لاحظتم تحولات في السياسات العمومية التي تمس الحضيرة الوطنية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم، ماهي أسباب هذه التحولات (ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

أسباب التحول في السياسات العمومية	اعتبار خصوصية الحظيرة (الطبيعة الجبلية)	
	الملاءمة مع تعقيد واقع الاقليم(مثل: تعدد المتدخلين)	
	البحث عن الفعالية (مثل: عكس مسار تدهور نظام بيئي)	
	تلبية الالتزامات الدولية(مثال: تنفيذ المعاهدات الدولية)	
	أخرى(حدد):.....	
مثال عن التحولات الملاحظة.....		

4- ما هي الضغوطات الممارسة على الحظيرة الوطنية وتشكل تحديات تنموية أساسية؟

(من أجل تقييم تأثيرات مختلف الضغوطات الممارسة على الحظيرة، قدموا نقطة* من 1 إلى 6 للخيارات ** التالية).

***- 1= لا يوجد؛ 2= دون تأثير ؛ 3= تأثير ضعيف؛ 4= تأثير متوسط؛ 5= تأثير كبير؛ 6= تأثير كبير جدا.**

** الضغوطات الممارسة على الحظيرة	النقطة	التعليق(شرح مختصر لتأثيرات هذه الضغوطات)
الكوارث الطبيعية(مثال: الحرائق)		.....
سياحة الكم(مثال: التسبب في التلوث)		.....
الصيد غير الشرعي(مثال: صيد أنواع محمية)		.....
ارتفاع الكثافة السكانية(مثال: توسع النشاطات)		.....
عدم الاستقرار الامني		.....
آخر(حدد):.....		.....

III- الموارد و المعوقات

1- كيف تقدرون مستوى الموارد المجندة في مجال التنمية المستدامة بالحظيرة الوطنية؟

ضعيف جدا ☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐ جيد جدا ☐

2- ما هي العلاقات التي تجمعكم بأطراف فاعلة في الحظيرة الوطنية و تعتبرونها أساسية للقيام بنشاطاتكم التنموية؟

من أجل تحديد طبيعة علاقاتكم مع الفاعلين بالحظيرة الوطنية وتقييم أهميتها، قدموا نقطة* من 1 إلى 6 للخيارات ** التالية).

***- 1= لا توجد؛ 2= غير مهمة؛ 3= أهمية ضعيفة؛ 4= أهمية متوسطة؛ 5= أهمية كبيرة؛ 6= أهمية كبير جدا.**

** العلاقات مع الفاعلين بالحظيرة	النقطة	التعليق(مثال عن النشاطات التي تسهلها علاقات أساسية)
علاقات مؤسساتية (مثال: هيئات، لجان إدارية)		.....
علاقات جوارية (مثال: اقليم الاختصاص)		.....
علاقات استخدام (مثال: موارد مشتركة)		.....
علاقات تبادل (مثال: تبادل المعلومات)		.....
علاقات شخصية (مثال: زمالة، صداقة، قرابة...)		.....
أخرى(حدد):.....		

3- هل تقدرون أن تطور علاقاتكم بالفاعلين في الحظيرة الوطنية يتجه نحو التحسن؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم، فيما يتمثل هذا التحسن؟

صور تحسن العلاقات مع الفاعلين بالحظيرة	مشاركة أطراف جديدة في نشاطات التنمية(مثال: جمعيات)	
	ممارسات جديدة وفعالة(مثال: المساهمة في مشروع تنموي)	
	تغير الرؤية (مثال: تطور وعي جماعي جديد)	
	تقديم تنازلات(مثال: تراجع عن مواقف معرقلة)	
	أخرى(حدد):.....	
(مثال عن أهم أشكال هذا التحسن).....		

(تابع السؤال 3) إذا كانت الاجابة بلا، هل يعود ذلك إلى تبني بعض الأطراف مواقف سلبية محددة ؟

(ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

مواقف الفاعلين بالحظيرة	احتكار(مثال: احتكار استغلال الموارد الطبيعية)	
	انتهازية(مثال: استغلال ظروف معينة لتحقيق مصالح خاصة)	
	اللامسؤولية (مثال: رفض تحمل التبعات)	
	الفردية(مثال: رفض التعاون)	
	أخرى(حدد):.....	
(مثال عن أحد هذه المواقف).....		

4- كيف تحصلون على المعلومات الضرورية للقيام بنشاطاتكم التنموية بالحظيرة(مثال: المعلومات البيئة أو الاجتماعية)؟
(ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

مصادر المعلومات	مشروع بحث(مثال: تحديد التأثيرات البيئية لمشروع اقتصادي)	
	مكتب دراسات(مثال: عقد لتقديم خدمات الخبرة)	
	هيأة استشارية (مثال: مجلس علمي)	
	جامعة محلية(مثال: عقد تعاون مع مخبر بحث أكاديمي)	
	أخرى(حدد):.....	
تعليق (حدد باختصار مصدر أو مصادر المعلومات).....		
.....		
.....		

(تابع السؤال 4) ما هي القنوات التي تعتمدون عليها في تبادل المعلومات مع الفاعلين بالحظيرة الوطنية؟
(ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

قنوات تبادل المعلومات	خلية اعلام واتصال مشتركة	
	مراسلات ادارية رسمية	
	قاعدة بيانات	
	مواقع التواصل الاجتماعي	
	أخرى(حدد):.....	
تعليق (حدد باختصار القناة او القنوات المعتمدة).....		
.....		
.....		

IV- أطر واجراءات تنسيق عمل الفاعلين

1- هل توجد أطر محددة لتنسيق عمل الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم، ما هي طبيعة هذه الأطر؟(ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

أطر تنسيق العمل الجماعي بالحظيرة	غير رسمية (مثال: شبكة علاقات شخصية لممثلي الفاعلين)	
	مؤسساتية(مثال: المجلس التوجيهي للحظيرة، اتفاقية شراكة...)	
	سوقية (مثال: عقد تجاري، مشروع تنموي...)	
	مختلطة (مثال: لجنان لتمثيل أطراف مختلفة **Ad hoc**)	
	أخرى(حدد):.....	
مثال عن طبيعة أطر تنسيق عمل الفاعلين.....		
.....		
.....		
.....		
.....		
.....		
.....		

2- ما هي العمليات التي يتم من خلالها تنسيق عمل الفاعلين بالحظيرة الوطنية؟

(من أجل تحديد طبيعة عمليات التنسيق التي يقوم بها الفاعلون وتقييم أهميتها، قدموا نقطة* من 1 إلى 6 للخيارات ** التالية).

***- 1= لا توجد؛ 2= استثنائيا؛ 3= أحيانا؛ 4= دوريا؛ 5= غالبا؛ 6= باستمرار.**

** عمليات التنسيق	النقطة	التعليق(شرح مختصر لعمليات تنسيق العمل الجماعي بالحظيرة)
التشاور (مثال: معرفة وجهات النظر)		.....
الحوار (مثال: تحديد عوامل التوافق)		.....
التفاوض (مثال: تحقيق التوافق)		.....
التنشيط (مثال: تحفيز الفاعلين)		.....
التكوين(مثال: نشر أساليب عمل جديدة)		.....
الضبط (مثال: متابعة وتوجيه عمل الفاعلين)		.....
أخرى(حدد):.....		.....

3- ما هي العوامل التي تقدرونها معوقة لتنسيق عمل الفاعلين بالحظيرة الوطنية؟

(من أجل تحديد طبيعة معوقات تنسيق العمل الجماعي وتقييم تأثيراتها، قدموا نقطة* من 1 إلى 6 للخيارات ** التالية).

***- 1= غير موجود؛ 2= دون تأثير ؛ 3= لا يعيق التنسيق؛ 4= يعيق التنسيق؛ 5= يوقف التنسيق؛ 6= تنسيق غير ممكن.**

** معوقات التنسيق	النقطة	(شرح مختصر لمعوقات تنسيق العمل الجماعي بالحظيرة)
نقص الكفاءة (مثال: عدم معرفة الدور)		.....
نقص المعلومات (مثال: غياب تشخيص شامل)		.....
غياب ممثلي الفاعلين (مثال: الغياب في الاجتماعات)		.....
أخرى(حدد):.....		.....

4- هل تعملون من أجل تحسين التنسيق مع الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم، ما هي هذه التحسينات؟ (ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

مستويات تحسين تنسيق عمل الفاعلين	القواعد والاجراءات (مثال: اعتبار اقتراحات الأطراف)	
	هيكلة أطر التنسيق(مثال: تأسيس هياكل متخصصة للتنسيق)	
	توفير الوسائل (مثال: استعمال التكنولوجيا الحديثة)	
	الاتصال والتكوين (مثال: التكوين على أساليب المشاركة)	
	أخرى(حدد):.....	
تعليق (شرح مختصر لعمليات تحسين التنسيق).....		

V- نتائج و تأثيرات العمل الجماعي

1- هل يقوم الفاعلون في الحظيرة الوطنية بنشاطات التنمية جماعيا؟

نعم، أحيانا ☐ نعم، غالبا ☐ نعم، دائما ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم غالبا أو نعم دائما، ما هي نتائج عمل الفاعلين الجماعي؟(ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

نتائج العمل الجماعي وتأثيراته	أهداف مشتركة (مثال: تصميم مشروع جماعي)	
	أهداف مرحلية (مثال: تحديد أولويات تنموية)	
	تخطيط اقليمي (مثال: تصميم استراتيجية لتنمية الحظيرة)	
	رؤية مشتركة (مثال: صياغة محاور التدخل)	
	أخرى(حدد):.....	
تعليق (شرح مختصر لنتائج العمل الجماعي).....		

2- هل تضمن عمل الفاعلين عمليات للتعلم و التدريب الجماعيين؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم، ما هي نتائج هذه العمليات (ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

نتائج وتأثيرات عمليات التعلم والتدريب الجماعيين	تقاسم المعارف والمهارات (مثال: أساليب الاتصال)	
	كفاءات جديدة (مثال: التحكم في تقنيات التفاوض)	
	تمهين الممارسات (مثال: تدوين وتصنيف عمليات التدريب)	
	أخرى(حدد):.....	
تعليق (شرح مختصر لعمليات ونتائج التعلم والتدريب الجماعيين).....		

3- هل نتج عن عمل الفاعلين جماعيا عمليات ابتكار تنظيمي واعادة بناء مؤسساتية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم، ما هي نتائج هذه العمليات (ضع علامة × في خانة الاجابة المناسبة)

نتائج وتأثيرات عمليات الابتكار التنظيمي واعادة بناء مؤسساتية	تشخيص جماعي (مثال: تحديد اولويات التدخل)	
	نظام ذكاء اقليمي(مثال: آليات لجمع وتقاسم المعلومات)	
	بناء هيئات جديدة (مثال: تدوين وتصنيف عمليات التدريب)	
	تدوين وترسيم قواعد التسيير الجماعي	
	أخرى(حدد):.....	
تعليق (شرح مختصر لعمليات ونتائج الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتية).....		

قائمة الفهارس

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-5	شبكة محاور ومعايير تقييم صيرورة الحوكمة الاقليمية وحركية التنمية الريفية المستدامة المنتجة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	77
01-6	توزيع وتركيز السكان بالحظيرة الوطنية تازة	92
02-6	القيم الاحصائية لتوجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	105
03-6	المعدلات الاحصائية لتقييم خصوصية إقليم الحظيرة الوطنية تازة	110
04-6	المعدلات الاحصائية لتقييم الضغوط بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	115
05-6	المعدلات الاحصائية لتقييم رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	118
06-6	قنوات ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات بالحظيرة الوطنية تازة	127
07-6	أطر تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	128
08-6	عمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	131
09-6	مساهمة الأطراف الفاعلة في تحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	137
10-6	مكونات مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	140
11-6	عمليات التعلم والتدريب الجماعيين بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	145
12-6	عمليات الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	147
01-7	توزيع السكان بالحظيرة الوطنية قوراية	155
02-7	القيم الاحصائية لتوجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	166
03-7	المعدلات الاحصائية لتقييم خصوصية إقليم الحظيرة الوطنية قوراية	169
04-7	المعدلات الاحصائية لتقييم الضغوط بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	174
05-7	المعدلات الاحصائية لتقييم رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	178
06-7	قنوات ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات بالحظيرة الوطنية قوراية	188
07-7	أطر تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	189
08-7	عمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	191
09-7	مساهمة الأطراف الفاعلة في تحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	194
10-7	مكونات مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	196
11-7	عمليات التعلم والتدريب الجماعيين بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	199
12-7	عمليات الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	200
01-8	القيم الاحصائية لتوجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	217
02-8	المعدلات الاحصائية لتقييم خصوصية إقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	220
03-8	المعدلات الاحصائية لتقييم الضغوط بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	225
04-8	المعدلات الاحصائية لتقييم رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	229

05-8	قنوات ولوج الأطراف الاقليمية الفاعلة إلى المعلومات بالحظيرة الوطنية جرجرة	237
06-8	أطر تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	239
07-8	عمليات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	240
08-8	مساهمة الأطراف الفاعلة في تحسين تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	243
09-8	مكونات مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	245
10-8	عمليات التعلم والتدريب الجماعيين بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	246
11-8	عمليات الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	247

فهرس الأشكال و الخرائط

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-2	أسس قرار تموقع المؤسسات الاقتصادية بالإقليم	20
02-2	مخطط استقلالية واندماج حركية الاقتصاد الاقليمي	24
03-2	مخطط مراحل مسار التنمية الإقليمية	27
01-3	مخطط عناصر وعمليات نظام الذكاء الاقليمي والابتكار الاجتماعي	39
01-4	مخطط المقاربات الأساسية للحوكمة وأهم أصنافها	52
01-5	نموذج "**Denys Pradelle**" للحظائر الوطنية	68
02-5	الهيكل التنظيمي للحظائر الوطنية	70
01-6	خريطة موقع وحدود الحظيرة الوطنية تازة	85
02-6	الطبيعية القانونية لملكية الأراضي بالحظيرة الوطنية تازة	95
03-6	أصناف الأطراف الفاعلة إقليم الحظيرة الوطنية تازة	99
04-6	أدوار الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	101
05-6	التمثيل الاقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة	103
06-6	مواضيع النقاش ضمن أطر التمثيل المحلية	103
07-6	توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة	104
08-6	أولويات الأطراف الفاعلة حول توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	105
09-6	حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة حسب أولويات الأطراف الفاعلة	107
10-6	تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية تازة	109
11-6	مستوى اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية تازة	110
12-6	عوامل تطور السياسة العمومية في مجال التنمية الريفية المستدامة	111
13-6	مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة حول جوانب تطور السياسة العمومية	113
14-6	طبيعة الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	114
15-6	مستويات الضغوط الناتجة عن سياحة الكم بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	115
16-6	رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	117
17-6	تقييم الأطراف الفاعلة لرهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	119

18-6	مستوى الموارد المجندة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	121
19-6	شبكة العلاقات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة	122
20-6	أهمية العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة	123
21-6	تطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة	123
22-6	المواقف السلبية للأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	125
23-6	أطر انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	126
24-6	معوقات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	135
25-6	وتيرة العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	135
01-7	خريطة موقع وحدود الحظيرة الوطنية قوراية	151
02-7	خريطة توزيع وتركيز الضغوط البشرية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	154
03-7	خريطة طبيعة ملكية الأراضي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	156
04-7	خريطة انتشار الوحدات الصناعية ومراكز التفريغ بالحظيرة الوطنية قوراية	158
05-7	أصناف الأطراف الفاعلة إقليم الحظيرة الوطنية قوراية	160
06-7	أدوار الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	162
07-7	دوافع التمثيل الاقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية	163
08-7	مواضيع النقاش ضمن أطر التمثيل المحلية	164
09-7	توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية	165
10-7	أولويات الأطراف الفاعلة حول توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية	167
11-7	تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية قوراية	168
12-7	مستوى اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية قوراية	170
13-7	عوامل تطور السياسة العمومية في مجال التنمية الريفية المستدامة	172
14-7	مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة حول جوانب تطور السياسة العمومية	172
15-7	طبيعة الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	174
16-7	مستويات الضغوط الناتجة عن سياحة الكم بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	175
17-7	مستويات الضغوط الناتجة عن الزيادة السكانية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	176
18-7	رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	177
19-7	تقييم الأطراف الفاعلة لرهانات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية	178
20-7	مستوى الموارد المجندة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية	180
21-7	شبكة العلاقات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية	181
22-7	أهمية العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية	182
23-7	تطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية	183
24-7	المواقف السلبية للأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	184
25-7	أطر انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	186
26-7	معوقات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	192
27-7	وتيرة العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	195

01-8	خريطة موقع وحدود الحظيرة الوطنية جرجرة	204
02-8	خريطة التشابك والتراكم الاداري بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	209
03-8	أصناف الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	212
04-8	أدوار الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	214
05-8	التمثيل الاقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة	215
06-8	مواضيع النقاش ضمن أطر التمثيل المحلية	216
07-8	توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة	217
08-8	أولويات الأطراف الفاعلة حول توجه التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة	218
09-8	تقييم الأطراف الاقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية جرجرة	219
10-8	مستوى اعتبار الأطراف الاقليمية الفاعلة لخصوصية الحظيرة الوطنية جرجرة	221
11-8	عوامل تطور السياسة العمومية في مجال التنمية الريفية المستدامة	222
12-8	مواقف الأطراف الاقليمية الفاعلة حول جوانب تطور السياسة العمومية	223
13-8	طبيعة الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	224
14-8	مستويات الضغوط الناتجة عن سياحة الكم بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	226
15-8	مستويات الضغوط الناتجة عن الزيادة السكانية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	226
16-8	رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	228
17-8	تقييم الأطراف الفاعلة لرهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	229
18-8	مستوى الموارد المجندة ضمن مسار التنمية الريفية المستدامة الحظيرة الوطنية جرجرة	230
19-8	شبكة العلاقات بين الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة	231
20-8	أهمية العلاقات الاقليمية بين الأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة	232
21-8	تطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة	233
22-8	المواقف السلبية للأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	234
23-8	أطر انتاج المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	236
24-8	معوقات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	241
25-8	وتيرة العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	244

فهرس العناوين

الرقم	العنوان	الصفحة
-	مقدمة عامة	أ-ل
1	الفصل الأول : مسارات ومراحل بروز التنمية المستدامة	1
1.1	المسار الفكري لبروز مفهوم التنمية المستدامة	1
2.1	المسار السياسي لتبني مفهوم التنمية المستدامة	4
1.2.1	مؤتمر ستوكهولم سنة 1972: ارتفاع صوت دول العالم الثالث	7
2.2.1	مؤتمر نيروبي والرسالة الأمريكية	8

3.2.1	انشاء اللجنة الخاصة وميلاد التنمية المستدامة	9
-	خلاصة الفصل الأول	11
2	الفصل الثاني: التصميم الاقليمي للتنمية المستدامة	12
1.2	شرعية وعملانية مفهوم التنمية المستدامة	12
2.2	نموذج الاقتصاد الاقليمي والتنمية الاقليمية	15
1.2.2	خصائص حركية الاقتصاد الاقليمي	16
1.1.2.2	التفرد والاندماج في الاقتصاد العالمي	18
2.1.2.2	الأسس الجديدة للمنافسة	20
3.1.2.2	الحد من حالات عدم التأكد والتكفل بتعقيد الحركية الاقتصادية	21
4.1.2.2	استقلالية وتنظيم حركية الاقتصاد الاقليمي	22
2.2.2	نموذج التنمية الاقليمية	26
1.2.2.2	تبني نموذج التنمية الاقليمية لتحقيق الاستدامة	28
2.2.2.2	مفهوم التنمية الريفية المستدامة	29
-	خلاصة الفصل الثاني	30
3	الفصل الثالث: أسس وأدوات تجسيد التنمية المستدامة وفق المنظور الاقليمي	31
1.3	أسس التنمية المستدامة	31
1.1.3	الاقليم كبناء اجتماعي	31
2.1.3	الفاعلون وشبكات العلاقات الاجتماعية	34
3.1.3	الموارد الاقليمية	35
1.3.1.3	التأثيرات الإيجابية	37
2.3.1.3	الموارد الحرة	37
3.3.1.3	الموارد الخاصة	37
4.1.3	نظام الذكاء الاقليمي والابتكار الاجتماعي	38
2.3	مشروع التنمية الاقليمية أداة الاستدامة	40
-	خلاصة الفصل الثالث	41
4	الفصل الرابع: الحوكمة الاقليمية، قاعدة البناء والتنمية المستدامة للإقليم	43
1.4	نشأة وتطور مفهوم الحوكمة	43
1.1.4	نشأة مصطلح الحوكمة	43
2.1.4	تعريف الحوكمة	44
3.1.4	تطور مفهوم الحوكمة	47
1.3.1.4	حوكمة الشركات	48
2.3.1.4	الحكم الراشد أو الحكامة الجيدة	49
3.3.1.4	حوكمة المؤسسات العمومية	50
2.4	الحوكمة الاقليمية	53
1.2.4	تعريف الحوكمة الاقليمية	53
2.2.4	دور الحوكمة الاقليمية في تأسيس مسار تنمية مستدامة للإقليم	57

3.2.4	مخاطر الحوكمة الاقليمية	60
-	خلاصة الفصل الرابع	61
5	الفصل الخامس: الخطوات المنهجية، إجراءات وأدوات البحث الميداني	63
1.5	الحدود الموضوعية، المكانية والزمانية للبحث	63
1.1.5	السياق التاريخي لتأسيس الحظائر الوطنية	64
2.1.5	مفهوم الحظيرة الوطنية	67
1.2.1.5	تنظيم وتسيير الحظائر الوطنية	69
2.2.1.5	الأجهزة المؤسساتية للحوكمة الاقليمية بالحظائر الوطنية	70
3.1.5	مجتمع وعينة البحث	72
4.1.5	الحدود المكانية والزمانية للبحث	73
2.5	إجراءات وأدوات جمع وتحليل المعطيات	75
1.2.5	المقاربة المنهجية للبحث الميداني	75
2.2.5	أساليب وأدوات جمع البيانات وتحليلها	79
-	خلاصة الفصل الخامس	82
6	الفصل السادس: التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة، مسار إقليمي هش وغير متوازن	84
1.6	الحظيرة الوطنية تازة، إقليم ذو أهمية طبيعية وحيوية عالمية ورصيد تاريخي مفتوح	84
1.1.6	الموقع والخصائص الطبيعية والحيوية للحظيرة الوطنية تازة	85
2.1.6	التأثيرات التاريخية وانطلاق مسار التدهور بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	87
1.2.1.6	مرحلة الهيمنة التركية	87
2.2.1.6	مرحلة الاستعمار الفرنسي	88
3.1.6	الحيوية الاجتماعية والاقتصادية بإقليم الحظيرة الوطنية تازة، اختلال هيكلي وتعقيد مسار التدهور	91
4.1.6	تراكم وتداخل الأطر والآليات المؤسساتية، تعميق مسار التدهور وتغير رؤية التدخل العمومي	95
2.6	حركية الحوكمة الاقليمية ومسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة	99
1.2.6	الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	99
1.1.2.6	التأثير الإقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية تازة	102
2.1.2.6	توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	104
2.2.6	خصوصية الاقليم ورهانات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة	108
1.2.2.6	خصوصية الحظيرة الوطنية تازة	108
2.2.2.6	تطور السياسة العمومية	111
3.2.2.6	الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	113
4.2.2.6	رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	117
3.2.6	موارد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية تازة	120
1.3.2.6	الموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	120
2.3.2.6	طبيعية وتطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية تازة	121

3.3.2.6	انتاج وتبادل المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	125
4.2.6	أطر وإجراءات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	127
1.4.2.6	طبيعة وتكوين أطر التنسيق	128
2.4.2.6	عمليات تنسيق العمل الجماعي	131
3.4.2.6	معوقات تنسيق العمل الجماعي	135
4.4.2.6	جهود تحسين تنسيق العمل الجماعي	137
5.2.6	نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	138
1.5.2.6	تحول نمط التدخل العمومي	138
2.5.2.6	مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية تازة	139
3.5.2.6	التعلم والتدريب الجماعيان	144
4.5.2.6	الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي	146
-	خلاصة الفصل السادس	148
7	الفصل السابع: التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية، مسار إقليمي متأزم	150
1.7	الحظيرة الوطنية قوراية، إقليم ذو خصوصية طبيعية وحضارية فريدة	150
1.1.7	الموقع والخصائص الطبيعية والحيوية للحظيرة الوطنية قوراية	151
2.1.7	الموروث الحضاري وخصوصية الحظيرة الوطنية قوراية	152
3.1.7	الضغوط البشرية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية واستمرار مسار التدهور	153
1.3.1.7	الحركية السكانية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	154
2.3.1.7	النشاطات السياحية والصناعية بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	157
3.3.1.7	ضعف عمليات التدخل العمومي بالحظيرة الوطنية قوراية وتغير الرؤية	158
2.7	حركية الحوكمة الاقليمية ومسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية	160
1.2.7	الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	160
1.1.2.7	التأثير الإقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية قوراية	162
2.1.2.7	توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	165
2.2.7	خصوصية الاقليم ورهانات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية	167
1.2.2.7	خصوصية الحظيرة الوطنية قوراية	168
2.2.2.7	تطور السياسة العمومية	171
3.2.2.7	الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	173
4.2.2.7	رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	176
3.2.7	موارد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية قوراية	179
1.3.2.7	الموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	179
2.3.2.7	طبيعية وتطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية قوراية	180
3.3.2.7	انتاج وتبادل المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	186
4.2.7	أطر وإجراءات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	188
1.4.2.7	طبيعة وتكوين أطر التنسيق	189
2.4.2.7	عمليات تنسيق العمل الجماعي	190

3.4.2.7	معوقات تنسيق العمل الجماعي	192
4.4.2.7	جهود تحسين تنسيق العمل الجماعي	193
5.2.7	نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	194
1.5.2.7	تحول نمط التدخل العمومي	195
2.5.2.7	مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية قوراية	196
3.5.2.7	التعلم والتدريب الجماعيان	198
4.5.2.7	الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي	199
-	خلاصة الفصل السابع	200
8	الفصل الثامن: التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة، مسار إقليمي متعثر	202
1.8	الحظيرة الوطنية جرجرة، إقليم جبلي ذو خصائص استثنائية	202
1.1.8	الموقع والخصائص الطبيعية والحيوية للحظيرة الوطنية جرجرة	203
2.1.8	الموروث الحضاري وخصوصية الحظيرة الوطنية جرجرة	205
3.1.8	التدخل العمومي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة و تعميق مسار التدهور	208
1.3.1.8	استغلال الموارد الطبيعية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	210
2.3.1.8	النشاطات السياحية بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	211
2.8	حركية الحوكمة الاقليمية ومسار التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة	212
1.2.8	الأطراف الفاعلة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	212
1.1.2.8	التأثير الإقليمي للأطراف الفاعلة بالحظيرة الوطنية جرجرة	214
2.1.2.8	توجه التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	216
2.2.8	خصوصية الاقليم ورهانات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة	219
1.2.2.8	خصوصية الحظيرة الوطنية جرجرة	219
2.2.2.8	تطور السياسة العمومية	222
3.2.2.8	الضغوطات الممارسة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	223
4.2.2.8	رهانات التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	227
3.2.8	موارد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالحظيرة الوطنية جرجرة	230
1.3.2.8	الموارد المجندة ضمن حركية التنمية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	230
2.3.2.8	طبيعية وتطور العلاقات الاقليمية بالحظيرة الوطنية جرجرة	231
3.3.2.8	انتاج وتبادل المعلومات بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	235
4.2.8	أطر وإجراءات تنسيق العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	238
1.4.2.8	طبيعة وتكوين أطر التنسيق	238
2.4.2.8	عمليات تنسيق العمل الجماعي	240
3.4.2.8	معوقات تنسيق العمل الجماعي	241
4.4.2.8	جهود تحسين تنسيق العمل الجماعي	242
5.2.8	نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	244
1.5.2.8	تحول نمط التدخل العمومي	244
2.5.2.8	مسار التنمية الريفية المستدامة بإقليم الحظيرة الوطنية جرجرة	245

3.5.2.8	التعلم و التدريب الجماعيان	246
4.5.2.8	الابتكار التنظيمي واعادة البناء المؤسساتي	247
-	خلاصة الفصل الثامن	248
9	الفصل التاسع: مقارنة حركية التنمية الريفية المستدامة بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	250
1.9	السياق الاقليمي المحلي بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	250
1.1.9	السياق التاريخي والحضاري بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	250
2.1.9	السياق الطبيعي والحيوي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	253
3.1.9	السياق المؤسساتي، الاقتصادي والاجتماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	255
2.9	نمط الحوكمة الاقليمية ومسارات التنمية الريفية المستدامة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	257
1.2.9	الأطراف الاقليمية الفاعلة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	258
2.2.9	خصوصية الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة ورهانات التنمية الريفية المستدامة	261
3.2.9	موارد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	266
4.2.9	أطر واجراءات تنسيق العمل الجماعي بالحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	270
5.2.9	نتائج وتأثيرات العمل الجماعي بأقاليم الحظائر الوطنية تازة، قوراية وجرجرة	273
-	خلاصة الفصل التاسع	276
-	الخاتمة	277
-	قائمة المراجع	287
-	قائمة الاصطلاحات المختصرة	294
-	ملحق استبيان تحقيق ميداني	295
-	فهرس الجداول	302
-	فهرس الأشكال والخرائط	303
-	فهرس العناوين	305